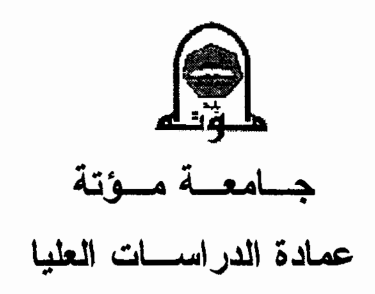


جـامعــة مــؤتة
عمادة الدراســات العليا

# ظاهرة الرّكام اللغويّ
# بين القدماء والمحدثين

إعداد الطالب:
منصور عبد الكريم الكفاوين

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل

رســالة مقــدّمة إلى عمــادة الدراســات العليــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في اللغة قســم الــلــغة العــربيــة وآدابــهــا

جامعة مؤتة، 2007م

بسم الله الرحمن الرحيم




**MUTAH UNIVERSITY** — **جامعة مؤتة**

**Deanship of Graduate Studies** — **عمادة الدراسات العليا**


*نموذج رقم (14)*

# قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب منصور عبدالكريم الكفاوين الموسومة بـــ:

**ظاهرة الركام اللغوي بين القدماء والمحدثين**

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية.**

**القسم: اللغة العربية.**

| | التوقيع | التاريخ | |
|---|---|---|---|
| أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل | | 2007/11/5 | مشرفاً ورئيسا |
| أ.د. يحيى عطيه عبابنة | | 2007/11/5 | عضواً |
| أ.د. زهير احمد المنصور | | 2007/11/5 | عضواً |
| أ.د. محمد حسن عواد | | 2007/11/5 | عضواً |

**عميد الدراسات العليا**

**أ.د. حسام الدين المبيضين**




MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

## الإهداء

إلى أحق النَّاس بحُسن صحابتي... **والِدَيَّ** الجليلين... سائلاً الله تعالى لهمـــا طول العمر والصحة... إنَّه سميع مجيب الدعاء...

إلى **زوجتي**... رفيقة الدرب، التي شاركتني مشوار هذه الحياة، وكلّ لحظات السعادة والألم والهم... أهدي لها هذا العمل...

إلى **أبنائي** الذين يسكنون سويداء القلب... مؤيد، ومنار، ومحمـــد، وعمـــر، وعبد الله...

**أهدي هذا العمل**

**منصور عبد الكريم الكفاوين**

## الشكر والتقدير

قال رسول الله ﷺ: "من لا يشكر للناس لا يشكر لله"، وانطلاقاً من هذا الهدي النبوي الشريف أرى من الواجب عليّ أن أتقدم بأعظم آيات الشكر والعرفان لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي، فقد كان مثال العالِم المتواضع المخلص للعلم، ولولا ملاحظاته الدقيقة ومتابعته المستمرة لما جاءت الرسالة على هذه الصورة.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة أساتذتي الكرام، الأستاذ الدكتور محمد حسن عوّاد، الذي تتلمذت على يديه أيام الدراسة الجامعية الأولى، عرفته عالِماً مخلصاً ومحباً للعربية، أما أستاذي الدكتور يحيى عبابنه فقد تشرفت بأن تتلمذت على يديه خلال مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وأفدت منه كثيراً، وأدين له بفضل عظيم، كما أتقدم بالشكر لأستاذي الدكتور زهير المنصور الذي تعلّمت منه الكثير، ولا يفوتني أن أشكر الأستاذ الدكتور حسام الدين المبيضين الذي أفدت منه حين تناقشت معه في مسألة مصطلح "الركام" وكيف يمكن إيجاد ترجمة دقيقة لمفهوم الركام.

إليهم جميعاً أقدم شكري واحترامي ومحبتي.

**والله ولي التوفيق**

**منصور عبد الكريم الكفاوين**

# فهرس المحتويات

## الملخص


## ظاهرة الركام اللغوي

منصور عبد الكريم الكفاوين

جامعة مؤتة، 2007



تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن ظاهرة "الركام اللغوي" عند القدماء والمحدثين، وقد انتهت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم "الركام اللغوي" وبيان مواقف القدماء حول ما جاء شاذاً داخل النظام اللغوي، وبيان مواقف المحدثين، كما تحدّثت عن أهم مظاهر الركام في مستويات اللغة الصوتية، والصرفية، والنحوية، كما تحدثت الدراسة عن أهم أسباب وجود هذه الظاهرة، ويعود أبرزها إلى: التطور اللغوي، وإلى فروق لهجية وغيرها من الأسباب.

وقد خلصت الدراسة إلى أنَّ التطور اللغوي هو ناموس لغوي، وأن ما جاء شاذاً كما وسمه القدماء هو من قبيل الركام اللغوي أو البقايا اللغوية عند المحدثين، وهذا الفهم عند المحدثين يختلف عن فهم القدماء؛ نظراً لأنَّ القدماء فهموا أنَّ اللغة وُجدت كاملة ناضجة، وأن أي مظهر مخالف لقواعدها هو من قبيل الشاذ أو النادر.

أمَّا المحدثون فقد فسروا هذه الظواهر على أنَّها من قبيل التطور اللغويّ، الذي قد تندُّ أو تشذُّ عنه بعض الظواهر التي عُدّت من قبيل الرّكام أو المتحجّرات أو البقايا لا كما فهمه القدماء.

## Abstract

### The Linguistic Survival Between Old and Modern Linguistics

**manṣūr <abdelkarīm >alkfāwīn**
**Mu'tah University, 2007**

This study aims at explaining the phenomenon of Linguistic Survival discussed by the old and modern linguists. It explained the concept of linguistic survival and presented the linguists, opinions according to some irregular features in the language system.

The study also discussed the aspects of survival in the syntactic and phonetic language levels. In addition, it mentioned some reasons for this phenomenon such as linguistic development and dialectic differences.

It concluded that the linguistic development is not strange (It is an ordinary thing). And what the old linguists called (Irregular) is described by Modern linguists as Survival Linguistic and this explanation (by modern linguists) is different of that by the old; and that because old linguists said that a language had been existed completely to people.

On the other hand, modern linguists said that when a language develops, we may find these linguistic phenomena.

# الفصل الأول

## الرّكام اللغوي في نظر القدماء

### 1.1المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله النبي العربيّ الأمـيّ، وعلـى آلـه وصحبه ومن والاه، أمّا بعد...

فقد كان موضوع هذه الرسالة "الركام اللغوي" قد استحوذ على اهتمامي منـذ سنوات، ولمّا قررت تسجيل موضوع لرسالة الدكتوراه عرضت الأمر علـى عبـد القادر مرعي، فهشّ له وبشّ، وحين وجدت منه استحساناً لجمع المادة والكتابة فـي الموضوع، شرعت -متوكّلاً على الله تعالى- في البحـث والتنقيـر فـي المظـانّ المختلفة، حتى وجدت مادة طيبة تصلح أن تكون رسالة للدكتوراه، وتكمـن مـشكلة الدراسة في أنّ موضوع "الركام اللغوي"، والذي يمثّل مظهراً من مظـاهر التطـوّر اللغويّ في العربية لم يُدرس بصورة معمّقة، وهو بحاجة إلى مزيـد مـن البحـث للوقوف على أصل هذه المشكلة ومظاهرها.

وتهدف هذه الدراسة إلى استقصاء ظاهرة الركام اللغويّ في العربية، وبيـان مظاهرها وشواهدها في العربية، شعراً ونثراً؛ للوقوف علـى أهـم مظـاهر هـذه الظاهرة، ومحاولة ربطها بالتطوّر اللغويّ في العربية.

وقد اتّبع الباحث المنهج التاريخي؛ وذلك لتتبُّع هذه الظـاهرة فـي التـراث اللغويّ، بالإضافة إلى استخدام المنهج الوصفيّ التحليلي لتحليل هذه الظـاهرة فـي ضوء المعطيات اللغوية المعاصرة.

وتنبع أهميّة هذه الدراسة من أنّ هذا الموضوع لم يُدرس من قبـل دراسـةً مستقلّةً -في حدود علم الباحث- على الرَّغم من وجود بعض الإشارات عند بعـض المحدثين.

ومن هذه الدراسات ما ذكره رمضان عبد التواب حـول ظـاهرة "الركـام اللغوي" للظواهر المندثرة في اللغة، في كتابه "التطور اللغـويّ" وكـذا فـي كتبـه الأخرى، مثل: "لحن العامة والتطور اللغوي وبحوث ومقالات".

كذلك ما أشار إليه إبراهيم السامرائي في كتابيه: "التطور اللغوي التاريخي، والفعل زمانه وأبنيته".

وكذلك ما ذكره فوزي الشايب في كتابه "أثر القوانين الصوتية"، إضافة إلى إشارات وجدها الباحث في دراسات أخرى، منها دراسة فخر الدين قباوة "الاقتصاد اللغوي"، ودراسة داوود عبده "أبحاث في اللغة"، ودراسات في اللغة لكمال بشر، ودراسة يحيى عبابنه عن صوت الجيم، ودراسته عن اسم المفعول، وغيرها، وهي إشارات جاءت مثبوتة في ثنايا هذه الدراسات، يُضاف إلى ذلك الدراسات المنشورة في عدد من الدوريات وسيشار لها لاحقاً إن شاء الله.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن تتكوّن الدراسة من مقدمة، فتمهيد، حيث تناولت المقدمة أهمية الموضوع وسبب اختياره والدراسات السابقة، إضافة إلى منهج البحث.

تناولت في الفصل الأول منهج القدماء في جمع اللغة، ومواقفهم ممّا جاء شاذّاً مخالفاً للمعايير التي وضعوها للفصاحة، الفصل الثاني: الركام اللغوي في نظر المعاصرين؛ حيث مهّدت له بحديث عن التطور اللغوي، الفصل الثالث: مظاهر الركام اللغوي، ثم جاءت الخاتمة، حيث عرضت فيها لأهم نتائج الدراسة، ثم مراجع الدراسة.

راجياً من الله التوفيق والسداد، إنّه نعم المولى ونعم المجيب.

### 2.1 الركام اللغوي في نظر القدماء:

كان الدّرسُ اللّغويُّ، حتّى أواسطِ القرنِ الثّالثِ، سائراً على المنهج الوصفيّ(*) في تناوله الموضوعاتِ اللّغويّةَ إلى حدٍّ كبير، فكان موقفُ اللّغويين الأوائلِ، موقفاً متمسّكاً بالمنهج الوصفيّ في دراسة اللُّغة، من ذلك مواقفُ الخليل، وبعضِ شيوخِهِ

(*) يوصف علم اللغة الوصفيّ بأنّه علمٌ ساكن، إذ فيه توصف اللّغة بوجه عامّ، على الصُّورة التي توجد عليها في نقطة زمنيةٍ معينة، أمّا علمُ اللّغة التاريخيُّ فيتميّز بفاعليّةٍ مستمرّة (dynamic) فهو يدرس اللغة من خلال تغيّراتها المختلفة، عبد التواب، رمضان، (1982)، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، ودار الرفاعي، الرياض، السعودية، ص197.

وأصحابِه من السّماع، والقياسِ، والتّقدير، والتّأويل، والعاملِ، والتّعليل... وكان موقفُهم، إزاءَ ذلك، موقفَ الواصفِ الّذي يفسّرُ ما يرى أنهّ يلائمُ روحَ اللّغة من غير تمحّلٍ وإغراب[1].

ومن الأخطاءِ المنهجيّةِ عند علماء اللّغة العربِ. أنّهم أهملوا عاملَ الزمنِ "فلم يعترفوا -على ما يبدو- بأنّ اللّغةَ ظاهرةٌ اجتماعيّةٌ قابلةٌ للتّطوّرِ على مرّ الأيّام، فلم ينظروا فيما قبلَ هذه الفترة، أو بعدَها نظرةً علميّةً، أو لم يحاولوا الاستفادةَ من ماضي اللّغة، أو النّظرَ فيها على فتراتِ التّاريخِ المُتعاقبةِ[2].

لقد تمثّل هذا المنهجُ الضيّقُ في وقفِ الاستشهاد في علوم اللّغة بمنتصف القرن الثّاني الهجري تقريباً، وكان من نتائجِ هذا القصر أمران مهمّان، قادا في النّهاية إلى صعوباتٍ جمّة في تفسير حقائق العربيّة، وفي طمس تاريخها الطّويل، بعد هذا التّاريخِ الذي حدَّدوه نهايةً لجوازِ الاستشهاد، هذان الأمران هما[3]:

1- لمْ يُحاولِ العربُ إدراكَ حقيقةٍ واضحةٍ، هي أنّ العربيّة ليست إلاّ امتداداً لنفسِها عبرَ تاريخٍ قديم، يرجعُ في قدمه إلى اللّغةِ الأمّ، أو السّاميّةِ الأصليّةِ. ومن ثَمَّ لم ينظروا في هذا التاريخِ، ولو بطريقٍ غيرِ مباشَرٍ، أي بوساطة النَّظرِ في أخواتها السَّاميّاتِ؛ على حين أنَّ هذا النّظرَ كان من شأنه أن يُلقيَ بعضَ الضَّوء على كثير من مشكلاتِ العربيّة، الَّتي حار علماءُ العربيّة في توضيحِها، وتحليلِها.

من ذلكَ اضطرابُ علماءِ العربيّة في وصفِ بعضِ الأصواتِ، وتحديدِ خواصِّها، كصوتي الجيم والقاف، وكظاهرةِ التّنوين، وهمزةِ الوصل... الخ.

وفي الصّرف: الأفعالُ الجُوفُ والنّاقصةُ، وما نعرفُ عنها من اضطرابٍ شنيع في تحليلها، ومعالجةِ تصريفاتِها المختلفةِ؛ مّما أدّى إلى تعسُّفٍ في إصدار الأحكام واستخلاصِ القواعدِ الخاصّةِ بها.

---

(1) آل ياسين، محمد حسن، (1980)، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان ، ص374-375.

(2) بشر، كمال، (1975)، دراسات في علم اللغة، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، مصر، 56/2

(3) نفسه، 2/ 57- 59

وفي ظنِّنا- والكلامُ لا يزال لكمال بِشر-، أنّ هذه الأفعالَ تعرّضت لتطوّرٍ لغويٍّ أصاب بِنيَتَها، وحوّلَ صُوَرَها إلى صِيَغٍ مختلفةٍ عمّا كان لها في القديم، وربّما يشير إلى هذا الاحتمالِ وجودُ نوعين من الصّيَغِ للكلمةِ الواحدةِ. كما في "مَدِين ومَديون"، وما ذلك، في رأينا، إلاّ أنّ إحدى الصّيغتَينِ متطوّرةٌ عن الأخرى، وربّما سهّل هذا التطوّرَ وجودُ أصواتِ العلّةِ في هذه الصّيَغِ، وهي أصواتٌ أكثرُ قَبولاً للتطوّرِ الصّوتيِّ مِن غيرِها.

2- لكنّ الاستشهادَ بتاريخ مُعيّنٍ، معناه إغلاقُ بابِ البحثِ العلميّ في هذه اللّغة بعد هذه الفترةِ، الّتي حدّدوها، نهايةً لدراستِهم، وقد حدث هذا بالفعل، إذ لم يُقْدِم واحدٌ منهم على دراسة اللُّغةِ من أيّ زاويةٍ، أو جانبٍ بعدَ هذا التّاريخ المُحدّدِ، بل حكموا على الظّواهرِ اللّغويّةِ الّتي وُجِدتْ في العربيّة، بعدَ هذا التاريخِ، على أنّها أمثلةٌ صريحةٌ للخطأ، والانحراف.

لقد وسم القدماءُ كثيراً من المظاهر والأنماطِ اللّغويّةِ الّتي خالفت قواعدَهم بالنّادرِ، أو الشّاذِّ، مع "أنّ كثيراً ممّا وُصِف بالنّادرِ اللّغويّ عربيٌّ صحيح؛ لأنّ أكثرَه لم يُوسَمْ بهذهِ السّمةِ (لندرته)، أو لشُذوذِه في القياس، واللّغةُ- كما هو معروفٌ- قياسٌ يُتّبَعُ، كالنّحو مثلاً، وما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، سواءٌ قلّ المقيسُ عليه أو كثُر"[1].

قال ابنُ جنّي في باب جواز القياس على ما يقل، ورفضِه فيما هو أكثرُ منه[2]: "هذا بابٌ ظاهرُه التّناقضُ، إلاّ أنّه مع تأمُّله صحيحٌ، وذلك أنْ يقِلّ الشّيءُ وهو قياسٌ، ويكونَ غيرُه أكثرَ منه إلاّ أنّه ليس بقياس".

---

(1)حسن، نهاد فليّح، (1990)، النادر اللغويّ في الأبنية الصرفيّة، مجلة آداب المستنصرية، العدد السابع عشر، ص176، يقول عبد التواب: "لا بدّ لكلّ لغة من منطق معيّن، حتى تصلح لكي يتفاهم بها أهلُها.وهذا المنطق هو ما نُطلق عليه القواعد المطّردة " غيرَ أنّنا نلحظُ في كلّ حلقه من حلقات التّطوُّر اللغوي، أمثلةً شاذّةً عن تلك القواعد المطّردة: "عبد التواب، رمضان، (1982)، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص57".

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانيــة، دار الهــدى، بيروت، لبنان، 114/1.

وعلى هذا "فالنّادرُ" لا يحملُ مظهراً خاطئاً من مظاهرِ القياسِ الصرفيّ الّتي قال بها أكثرُ الصّرفيين خاصّة، واللّغويون عامّةً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أكثرَ الّذين أخرجوا النّادرَ من فصيح الُلغة إنّما انطلقوا لا من عدم اتّفاقِ البِنية المعيّنةِ لهذا النّادرِ مع ما قرّروه من أوزانٍ وصيغٍ، يُزادُ على ذلك كُلّه أنّ للنّادر الصرفيّ وجوداً في القرآن الكريم، والقرآنُ هو المستوى الأعلى للفصاحة العربيّة، ولا يُمكنُ الحكمُ على حالةٍ لغويةٍ مثبتةٍ فيه بأنَّها شاذّةٌ، أو قليلةٌ، أو نادرة...[1].

ولكن، كيف بدا موقفُ القدماء ممّا نحن بصددِ الحديثِ عنه، وهو ما عُرِف عند المُحدَثين بــ"الرُكام اللّغويّ"..؟ وهل جاءت مواقفُهم متشابهةً؟ أم أنّ ثمّة اختلافاً بينهم؟.

للاطّراد والشّذوذ علاقةٌ وثيقةٌ بأدلّة النّحوِ، تُسيغ القولَ فيها على نحوٍ يُوضّحها، ويبيّنُ المرادَ بها: "فالاطّرادُ هو التّتابعُ والاستمرارُ، والشُّذوذُ معناه: التفرّقُ والتفرّدُ، وقد جعلَ أئِمّةُ العربيّة ما فارَقَ ما عليه بابُه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً، وجعلوا ما استمرّ في الإعرابِ، وغيرِه من مواضعِ الصّناعة مُطّرِداً.."[2].

بل نجدُهُم قد قسّموا المطّردَ، والشّاذَّ إلى أضرُبٍ، فقد ذكر أبو عليٍّ الفارسيُّ أقسامَ المطّرد والشّاذّ تحت عنوان[3]: "هذا بابُ معرفةِ ما كان شاذّاً من كلامِهِم فقال: اعلم أنَّ الشّاذّ في العربيّة على ثلاثةِ أضرُبٍ: شاذّ عن الاستعمال مطّرد في القياس، ومطّرد في الاستعمال شاذّ عن القياس. وشاذّ عنهما، وهذا قول أبي بكرٍ –رحمه الله–.. وأمّا المطّردُ في الاستعمالِ الشاذّ عن القياس فنحوَ قولِهم: "استحوذ"، فهو شاذّ، وإنْ كان في الاستعمال مطّردا، ومثلُهُ قولُهم: القَوَد. ورجلٌ رَوِعٌ. وقال أبو زيد: طعامٌ قضِضٌ فيه حصى. وقالوا: قومٌ ضفِفُو الحالِ. ولا نعلم التّصحيحَ في اللّام

(1) حسن، النّادر اللّغويّ في الأبنية الصّرفيّة، مرجع سابق، ص176.

(2) الأسعد، عبد الكريم، (1981)، هوامش متفرّقة على أصول الاحتجاج في النحو، مجلة كلية الآداب، الرياض، مج8، ص299

(3) الفارسيّ، أبو عليّ الحسين بن أحمد، (1981)، المسائل العسكريات، تحقيق: إسماعيل عمايرة، (د.ط)، منشورات الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، ص63

جاء في شيء من كلامهم، كما جاء في (العين) في نحو: القَوَد، ومن ذلك قولُهم "القُصوى"، وقياسُ هذا الياءُ، ألا تراهم قالوا: الدُّنيا، والعُليا، ومنه قولُهم: أنتم تِضرِبون، ومنه: عسى الغويرُ أبؤُساً؛ ألا تراك لا تقول: كاد زيدٌ قائماً، وإنّما المستعملُ هنا المضارع، أو "أنْ" في "عسى"[1].

ويضيفُ الفارسيّ[2]: "ومن الشّاذِّ في القياسِ والاستعمالِ قولُهم: اليُجدّع، وإدخالُ لامِ التّعريفِ فيهِ على الفعل، فهذا شاذٌّ عن القياس.. وشاذّ في الاستعمال، ولم يوجدْ ذلك إلاّ في شعرٍ أنشده أبو زيد، وهو[*]:

تقول الخنى وأبغضُ العُجم ناطقاً    إلى ربِّنا صوتُ الحمارِ اليُجدَّعُ

وقد سار على نهج أبي عليّ تلميذُه الفذُّ ابنُ جنّي، فذكر تقسيمَهُ المشهورَ للمطّرد والشاذّ، حيث أشارَ إلى أنّ أصلَ مواضع (طَ رَ دَ) في كلامهم التّتابع، والاستمرار. وأمّا مواضعُ "ش ذَ ذَ" في كلامِهم فهو التفرُّق والتفرُّد، ثمَّ يضيف[3]: "ثمّ اعلمْ، مِن بعدِ هذا أنّ الكلام في الاطّراد والشُّذوذِ على أربعة أضربٍ: مطّردٍ في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغايةُ المطلوبةُ، والمثابة المَنُوبةُ؛ وذلك نحو: قام زيدُ، وضربتُ عمْراً، ومررْتُ بسعيد".

ومطّردٍ في القياسِ، شاذّ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من: يَذَرُ ويدَعُ، وكذلك قولهم: مكانٌ مُبقِل. هذا هو القياسُ، والأكثرُ في السّماع "باقلٌ"، والأوّلُ مسموعٌ أيضاً؛ قال أبو دُوَاد لابنِه دُواد: "يا بنيّ ما أعاشك بعدي؟" فقال دُواد:

أعاشني وادٍ مُبْقِلٌ    آكُلُ من حَوْذانِهِ وأنسِلُ[4]

---

(1) الفارسي، مصدر سابق، ص72

(2) المرجع نفسه، ص76، يقول ج. فندريس: "يُطلَق القياسُ على العمليةِ التي بها يَخلُقُ الذهن صيغةً، أو أكثر، أو تركيباً لأنموذج معروف" فندريس، جوزيف، (1950)، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، مصر، ص205

(*) الشاهد لذي الخرق الطهوي، كما في نوادر أبي زيد، ص67، وفيه: "المُجدَّعُ"، وشرحه البغدادي في الخزانة: 15/1، 488/2، والمغني لابن هشام: 49/1؛ وقد عده الأنباري من ضرورة الشعر التي لا يقاس عليها، أي إدخال الألف واللام على الفعل، الإنصاف: 151/1.

(3) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 96/1-98.

(4) البيت من شواهد الخصائص: 97/1؛ 220/2؛ وأنسل: يروى بفتح الهمزة، ومعناه أسمن حتى يسقط الشعر، ويروى بضمها، ومعناه تنسل إبلي وغنمي، اللسان: (نسل، وبقل).

وممّا يَقوى في القياس، ويضعُفُ في الاستعمالِ مفعولُ "عسى" اسماً صريحاً، نحوَ قولِك: عسى زيدٌ قائماً أو قياماً؛ هذا هو القياسُ، غيرَ أنّ السَّماعَ ورد بحظره، والاقتصارِ على ترك استعمال الاسم ههُنا، وذلك قولُهم: عسى زيدٌ أنْ يقومَ، و"عسى اللُه أنْ يأتيَ بالفتح".

والثّالث: المطّردُ في الاستعمال، الشّاذُّ في القياس؛ نحوَ قولِهم: أخوَصَ الرِّمثُ، واستصَوبْتُ الأمرَ، أخبرنا أبو بكر، محمّدُ بنُ الحسن، عن أحمدَ بنِ يَحيى قال: يُقال استصَوبتُ الشّيءَ، ولا يُقال: استصبتُ الشّيءَ. ومنه: استحوَذَ، وأغْيَلَتِ المرأةُ، واستنوق الجملُ، واستَتْيَستِ الشّاةُ، وقولُ زهير:

هنالك إنْ يُستَخْوَلوا المالَ يُخولوُا[1]

ومنه: استفْيَلَ الجملُ، قال أبو النّجم: يُديرُ عينَيْ مُصعَبٍ مُستَفْيِل، والرابعُ: الشّاذّ في القياسِ والاستعمال جميعاً. وهو كتتميم مفعولٍ، فيما عينُه واوٌ، نحو: ثوبٌ مَصْوُون، ومِسكٌ مَدْوُوف، وحكى البغداديّون: فرس مَقْوود، ورجلٌ مَعْوود من مرضه. وكلُّ ذلك شاذٌ في القياس والاستعمال. فلا يسوغُ القياسُ عليه، ولا ردُّ غيرِه إليه. ولا يحسُن أيضاً استعمالُه فيما استعملْتَه فيه، إلاّ على وجه الحكاية.

ويضيف ابن جنّي[2]: "واعلم أنّ الشيءَ إذا اطّرد في الاستعمال، وشذّ عن القياس، فلا بدّ من اتّباعِ السّمع الواردِ بهِ فيهِ نفسِهِ، لكنّه لا يُتّخذُ أصلاً يُقاسُ عليه غيرُه، ألا ترى أنّك إذا سمعتَ: استحوذَ، واستصوَبَ، أدّيتَهما بحالِهما، ولم تتجاوزْ ما ورد به السّمعُ فيهما إلى غيرِهما، ألا تراك لا تقول في استقام: استقْوَمَ، ولا في استساغ: استسْوَغَ، ولا في استباع: استبْيَعَ، ولا في أعاد:أعْوَدَ، لو لَمْ تسمعْ شيئاً من ذلك، قياساً على قولهم: أخوَصَ الرِّمثُ...".

وهذانِ النّوعانِ الأخيران، أو قُلْ: "هذان الضّربان" من أضرب المطّرد والشّاذِّ، هما محورُ حديثِنا، وسنركّزُ عليهما في الصّفحات القادمة.

---

(1) البيت لزهير، كما في ديوانه، ص112، وعجزه: "وإن يُسألوا يُعطوا وإن ييسروا يغلوا"، واستخوال المال: أن يسأله ناقة عارية للبنها وأوبارها، أو فرساً للغزو عليها، ويروى يُستخبلوا، وانظر: اللسان والتاج (خَبَلَ).

(2) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 99/1.

لقد عُدّت (الفصاحةُ) معياراً لوضعِ القواعد، وتعميمِها على مستوى الدّرس النّحْويّ والصَّرفيّ، "فالكلام الّذي استُنبِطت منه القواعدُ هو (كلامُ العرب)، الّذي لا يخرجُ عن حيّز القبائلِ المسموحِ بالاستشهاد بلغتِها في إطار الزّمن والمكان المحدّدين. وداخلَ هذا الإطارِ العامّ للفصاحة وقع أيضاً ترتيبُ الكلام في درجات، حسبَ الكثرةِ والقّلةِ، والقياسِ، والشّذوذ. فالكثيرُ المطّردُ هو الأفصح، والقليلُ أو الشّاذُّ يُتركُ جانباً ليُحفظَ، ولا يُقاسُ عليه.

وقد كرّر ابنُ جنّي معيارَ الفصاحةِ غيرَ مرّةٍ، وهو الأخذُ بالأكثرِ والأشهر، وقد صرّحَ به كثيرٌ ممّن قَبْلَه، فهذا أبو عمرو بن العلاء، سأله أحدُهم، فقال[1]: "أخبِرْنِي عمّا وضعتَ مِمّا سمّيتَه عربيّةً. أيَدخلُ فيه كلامُ العربِ كلُّه؟ فقال: لا. فقلتُ: كيف تصنعُ فيما خالفَتْك فيه العربُ، وهم حُجّةٌ؟ فقال: أعمَلُ على الأكثرِ، وأسمّي ما خالفني لغاتٍ".

إنّ مَن يتتبّعُ آراء وأقوالَ القدماء، يرى أنّها تكادُ تتّفقُ على أنّ ما جاء من الأسماء، والأفعالِ مُصحّحا، إنّما خرج مَنْبَهَةً على الأصل، أي أنّه جاء شاذّاً عن بابِه، وخرج مُنبّها على الأصل، ودليلاً على الباب.

ونجد هذه الإشاراتِ عندَ شيخِ النُّحاة سيبويهِ، فمن ذلك قولُه[2]: "وذلك قولُهم: خائفٌ، وبائعٌ ويعتلُّ مفعولُ كلٍّ منهما كما اعتلّ "فُعِلَ"، لأنَّ الاسمَ على "فُعِلَ" مفعولٌ، كما أنّ الاسم على "فَعَل" فاعِلٌ، تقولُ: مَزُورٌ، ومَصُوغٌ، وإنّما كان الأصلُ: مَزْوُوْر، فأسكَنوا الواوَ الأولى كما أسكنوا في "يفعَل، وفَعَل"، وحُذِفتْ واوُ "مفعول"؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان، وتقول في الياء: "مَبيع، ومَهيب"، أُسكِنت العينُ، وأُذهِبَتْ واوُ "مفعول"؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان، وجُعِلت الفاءُ تابعةً للياء حين أسكنْتَها..، وبعضُ العرب يُخرجُهُ على الأصل فيقول: مَخْيوط، ومَبْيوع..".

(1) الزبيدي، أبو بكر، (1973)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص39.

(2) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1977)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانيــة، الهيئــة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر: 363/2، وانظر، كذلك، 165/2.

كما رأى هذا الرأيَ غيرُ واحدٍ من القدماء: فقد أشار أبو عليّ الفارسيُّ لهذه المسألة في تصانيفه، من ذلك: "هذا الحرفُ قد جاء على قياسِ الصَّحيح؛ ليُؤذِنَ أنّهُ الأصلُ، كما جاءَ "القَوَد" كذلك"[1].

ومن ذلك قولُ ابنِ يعيشَ[2]: "..وقد شذّت ألفاظٌ، خرجتْ مُنبّهةً على الأصل ودليلاً على الباب، وذلك نحو: القَوَد، والأوَد، والحَيَد، والخَوَنة، والحَوَكَة؛ وكأنّهم، حين أرادوا إخراجَ شيءٍ من ذلك مُصحَّحاً؛ ليكونَ كالأمارةِ، والتّنبيه على أصل الباب، تأوّلوا الحركةَ بأنْ نزّلوها منزلةَ الحرف؛ حتّى كأنّ "فَعَلاً" "فَعالٌ" و"فَعِلاً" "فعِيلٌ" فكما يصحُّ نحوُ: خِوان، وصِوان، وطَويل، وحَويل، صحّ نحوُ: القَوَد، والحَوَكة، وحَوِلٌ، ورَوِعٌ، فكانت الحركةُ الّتي هي سببَ الإعلال، على هذا التّأويلِ، سبباً للتّصحيح".

ولابنِ هشامٍ نصٌّ مشهورٌ في ترتيب درجات سُلّم الفصاحةِ، القائمِ على معيارَي القلّةِ والكثرة، يقول[3]: "اعلم، أنّهم يستعملون: غالبا، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطّرداً، فالمطّردُ لا يتخلّفُ، والغالبُ أكثرُ الأشياء، ولكنّه يتخلّفُ، والكثيرُ دونَه والقليلُ دونَ الكثير، والنّادرُ أقلُّ من القليل".

ونجد أبا جعفرٍ النحّاسَ ينهجُ النهجَ نفسَه، فيقولُ -مُعلّلاً- مجيءَ "استحوذ" على هذه الصُّورةِ في قوله تعالى[4]: ﴿استحوذ عليهمُ الشَّيطانُ﴾: "هذا ممّا جاء على أصله، ولو جاء على الإعلال، لكان "استحاذ"، كما يُقال: استصاب[*] فلانٌ رأيَ فلانٍ، ولا يُقالُ: "استَصْوَبَ". قال أبو جعفرٍ: إنّما جاء على أصله مِمّا يُؤْخَذُ سَماعاً

---

(1) الفارسي، المسائل العسكريّات، مصدر سابق، ص76.

(2) ابن يعيش، موفق الدين، (1973)، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المكتبة العربية، حلب، سوريا: ص224، وانظر كذلك، ص341، 348، 353، 366

(3) السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن، (د.ت)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، 234/1

(4) سورة المجادلة، الآية: 19.

* والشائع: استصوب، انظر: ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: "صَوَبَ": 535/1، وابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق: 74/10، والفارسيّ، أبو علي، (1981)، التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ص580

من العرب لا ممّا يُقاسُ عليه، وقِيل: يُعلُّ الرُّباعيُّ اتْباعاً للثُّلاثيِّ؛ فلمّا كان يُقالُ: "استحوذ" عليه، إذا غَلَبَه، ولا يُقالُ: "حاذ" في هذا المعنى، وإنّما يُقال: "حاذ الإبلَ إذا جمعها"، فلمّا لم يكنْ له ثُلاثيّ، جاء على أصله [1].

والأمرُ نفسُه نَجِدُهُ عندَ صاحبِ "الفريد في إعراب القرآن المجيد"، حيثُ يقول[2]: "وقولُه "استحوذ" أحَدُ ما أتى على الأصل، نحو: استَوْبَ، واستَنْوَقَ، وقياسُه "استحاذ"، كاستقام، وإنّما أتى على الأصل تنبيهاً عليه؛ ليُعلمَ أنّ أصلَه هكذا، كالقُصوى".

وهو ما ذهب إليه الزّمخشريّ في "الكشّاف" حيث يقول[3]: "استحوذ، أي: استولَى عليهم، مِن "حاذَ الحمارُ العانةَ"، إذا جمعها، وساقَها، غالباً لها. ومنه: "كان أحْوَذ يّاً، نسيجَ وحدِهِ". وهو أحدُ ما جاء على الأصل، نحو: استَصْوَبَ، واستنوق، أي مَلَكَهُمْ".

وإلى هذا التّفسيرِ ذهب الآلوسيُّ، حيث يقول[4]: "استَحْوَذَ عليهم الشَّيطانُ"، أي: استاقَهُم، مُستولِياً عليهم، أو مِن قولِهم: استحوذ العَيرُ على الأتان، أي: استولى على حاذِيها، أي: جانِبَي ظهرِها،... و"استحوذ" ممّا جاء على الأصل في عدمِ إعلالِه على القياس، إذ قياسُهُ: استحاذ، بقلبِ الواوِ ألِفاً، كما سُمِع فيه قليلاً، وقرأ به، هنا، أبو عمروٍ، فجاء مخالفاً للقياس، كاستَنْوقَ، واستَصْوَبَ، وإنْ وافقَ الاستعمالَ

---

(1) النحاس، أبو جعفر، (1985)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب: 381/4، وانظر: الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 209/2.

(2) الهمذاني، المنتجب حسين بن أبي العز، (1991)، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد النمر وفؤاد مخيمر، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدوحة، قطر: 444/4

(3) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (1997)، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 495/4، والحلبي، السمين، (1994)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخرّاط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 472/1

(4) الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، (1994)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، مج 15، ج 49/28، وانظر: ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: 487/3 "حَوَذَ".

المشهورَ فيه، ولِذا لمْ يُخِلَّ استعمالُه بالفصاحة، وفي "استفعل"، هنا، من المبالغة، ما ليس في "فَعَلَ".

ولا بدّ من أنْ نُشيرَ إلى أنّ بعضَ القدماءِ لم يعدُّوا هذا كلَّه شاذّاً، أو خارجاً عن القياس، فبعضُهم عدَّهُ لغةً فصيحةً، يوضِّحُ ذلك ما ذكرهُ صاحبُ تاجِ العروسِ حولَ "استحوذ" فقال[1]: "ويُقَال استحوذ عليه الشّيطانُ، غَلَبَ، كما في "الصِّحاح"، ولغةٌ استحاذ، قال النَّحويُّون: استحوذ: خرج على أصله، فمَن قال: حاذ يحُوذُ لم يقلْ إلاّ استحاذ، ومَن قال: أحْوَذَ، فأخرجه على الأصل، قال: استحوذ، قلتُ: وهو من الأفعال الواردةِ على الأصل شُذوذاً مع فصاحتها، وورودِ القرآن بها، وقال أبو زيد: هذا البابُ كلُّه يجوزُ أن تتكلَّمَ به على الأصل، تقول العربُ: استصابَ، واستَصوَبَ، واستجاب، واستجوَبَ، وهو قياسٌ مطّردٌ عندَهم".

ويقول في موضعٍ آخرَ حولَ "استصوب"[2]: "ومن المجازِ استصابه، أي الرأيَ، بمعنى استصْوبَه، وقال ثعلب: استصبتُه قياسٌ، والعربُ تقول: استصوَبْتُ رأيَكَ".

وحولَ قولِ الشّاعرِ[3]:

وكأنهاّ تفّاحةٌ مطيُوبَةٌ

يقول[4]: "مطيوبةٌ جاءت على الأصل، كمخيوط، وهذا مُطّردٌ، أي: فَعَلى هذا لا اعتدادَ بمَن أنكره".

---

(1) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، (1986)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مطبعة حكومة الكويت، الكويت: 402/9 "حَوَذَ".

(2) الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: 266/3 "صوب".

(3) أنشده أبو عمرو بن العلاء، قال: سمعت في شعر العرب: وكأنها تفاحة مطيوبة، الخصائص: 261/1؛ والمنصف: 286/1؛ واللسان (طَيَبَ).

(4) الزبيدي، تاج العروي، مصد رسابق: 284/3 "طَيَبَ"؛ وابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: (طيب)، وانظر، كذلك، الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: 449/3 "عيب"، و499/3 "غيب"، وانظر، كذلك، ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (1985)، مجمل اللغة، تحقيق: الشيخ هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت: 363/4، والجمهرة، لابن دريد 47/2 "غَوَثَ"، والزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: 381/5 غيَثَ.

جاء في "المُحكَم" لابن سِيدَه[1]: "قال النّحويُّون: "استحوذ" خَرجَ على أصله، فمن قال: حاذ يحُوذُ لم يقُلْ إلاّ استحاذ، ومن قال "أحاذ" فأخرجه على الأصل، قال: استحوذ".

بل نجدُ بعضَهم ينصُّ على أنّ ما جاء مُصحَّحاً قياسٌ مطّردٌ، فقد ذكر أبو زيدٍ الأنصاريُّ أنّه سمع بعضَ العرب يلفظُ مثلَه قياساً مُطّرداً[2]، وذهب ابنُ مالك إلى قياسِه أيضاً، فيما ليس له فعلٌ مُجرَّدٌ[3].

جاء في الارتشاف[4] عن إتمام بني يربوع وبني عُقيل نحو: حَليٌّ مصوُوغ، وعنبرمدووف، وثوبٌ مَصْوُونٌ، وفَرَسٌ مقْوُود، وقولٌ مقْوُول: "فالظّاهرُ أنّها لغةٌ لهؤلاء، وقاس عليه الكسائيُّ والمبرِّد، في نقل أبي الفتح عنه، وقال المبرِّد في تصريفِه: البصريُّون لا يقيسون إتمامَ ذواتِ الواوِ في الضَّرورة، ويجوزُ ذلك عندي في الضرورة، وحكى الجوهريُّ أنّ بعضَ النَّحويِّين يقيسُه، وأنّ ذلك لغةٌ لبعض العربِ، وقال سيبويهِ: "وبعضُ العرب يُخرجُه على الأصل فيقول: مخيوط، ومبيوع، ونصَّ الجوهريُّ على أنَّها لغةٌ لبعضِ العربِ مقيسةٌ".

أمّا ما جاء مُصحَّحاً، ومُعَلاًّ، نحوَ: أحوَذَ إحواذاً، وأغيَمَتِ السَّماءُ إغياماً وأغامَتْ، وأغْيَلَتِ المرأةُ، وأغالَتْ، فيقول أبو حيّان: "ومذهبُ الجمهورِ أنّه لا ينقاسُ ما جاء مُصحَّحاً، وقاس عليه أبو زيد، وحكى عنه الجوهريُّ أنّه حكَى عنهم تصحيحَ "أفعلَ، واستفعل" تصحيحاً مُطّرِداً في البابِ كلّه، وقال الجوهريّ أيضاً: تصحيحُ هذه الأشياءِ لغةٌ صحيحةٌ فصيحةٌ، وأحدثَ ابنُ مالكٍ قولاً ثالثاً، وهو أنّه يقيسُ إذا أُهمِل

---

(1) ابن سيده، أبو الحسن بن إسماعيل، (د.ت)، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 284/3، وابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: 41/2؛ حَوَذ، والجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد، (1979)، الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان: (حَوَذ)، وابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: 386/1 "ثوَرَ".

(2) الأندلسي، ارتشاف الضَّرَب، مصدر سابق: 151/1.

(3) المصدر نفسه: 151/1.

(4) المصدر نفسه: 150/1-151

الثُّلاثيّ[1] "وقد خالف المبرّدُ كافّة النّحويين، فأجاز إتمامَ اسمِ المفعول من الأجوف في ذواتِ الواو؛ قياساً على ما وَرَدَ منه[2].

قال ابن يعيش[3]: "فأمّا الواوُ والياءُ فمتى تحرّكتا، وانفتح ما قبلهمَا قُلبتا ألفين، إلاّ أن يشذّ شيءٌ، فيُخرجُه على الأصل، دَلالةً عليه، أو يُخافَ لبسٌ، أو يكونَ التّصحيحُ أمارةً، وما صحّ خوفَ اللّبس "غزَوا" و"رَمَيا" و"استقضَيا" لو قُلبتا ألفين لسَقطتا. لسكونهما، وسكون ألف التّثنيةِ بعدَهما، فكنت تقول: غَزا، ورَما، وأنت تريدُ التّثنيةَ، فيلتبس بالواحد".

وقد اشترطوا كونَ حركةِ الواو والياء لازمةً، غيرَ عارضة، لأنّ العارضَ كالمعدوم، على حَدّ قول ابن يعيش، لذلك لا يجوز الإعلال إذا أدّى إلى اللّبس "فاحتملوا ثِقلَ اجتماعِ الأشباه والأمثال؛ إذْ ذلك أيسرُ من الوقوعِ في محظور اللّبس والإشكال"[4].

والأمرُ كذلك في تصحيح اسم التفضيل نحو: "هو أقولُ النّاس"، وتصحيحِ فعل التّعجُّب نحوَ "ما أقوَلَهُ" مِن: "أقالَه البيع"، و"ما أبْيَعَهُ"؛ لأنّ "الاسمَ إذا جاء على مثال الفعل وليس فيه ما يُفرّق بينهما صُحِّحَ؛ ليكونَ تصحيحُه وإعلالُ الفعل فارقاً بينهما"[5].

ومن ذلك أيضاً عدمُ التباس الألف بالهمزة، قال ابنُ المؤدّب[6]: "إذا صحّت الواوُ في الأصل، احتمَلُوا لها السُّقم في الفَرع، مع أنّهم لو قالوا: "سخاتُ" في (سَخَوْتُ)، لخرجتِ الواوُ والياءُ إلى صورة الهمزة، كقولك: قرأتُ ونشأتُ.. فإنْ قال

---

(1) ارتشاف الضرب 151/1، وانظر، كذلك، سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 348/4 وابن جني، أبو الفتح، (1988)، المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتلّ العين، حققه وعلق عليه: مازن المبارك، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، بيروت، لبنان: 99/1، وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 285/1.

(2) الممتع لابن عصفور ص300، والارتشاف 151/1، وابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (1963)، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، مصر: ص477

(3) ابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص219، والمؤيد، الكُنّاش، مصدر سابق: 279/2.

(4) ابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص222.

(5) المؤيد، الكنّاش، مصدر سابق: 266/2، والأندلسي، ارتشاف الضرَب، مصدر سابق: 149/1.

(6) ابن المؤدب، دقائق التّصريف، مصدر سابق: ص227، والعكبري، اللُّباب، مصدر سابق: 304/2.

قائلٌ: إنْ كان تحولُ الواو إلى الألف في "سَخَوْتُ" و"دَعَوْتُ"، إنّما ترُك لكيلا يلتبسَ بالهمز، فلِمَ لمْ تُترَك الواوُ على حالهِا في (يَوْجَلُ)، كراهيةَ خروجِها إلى شبيهِ بالهمزة في مثل قولك: "ياسُر"، و"يامُر"؟ قلتُ له: ليس كذلك؛ لأنّ "يَفْعَل" ليس بمنزلة (فَعَلَ)، لأنّها على ما وصفتُ لك من أنّهما فرعٌ، وليس بأصل".

كما ذكر العكبريُّ سببَ صحّة مثلِ "غَلَيان"، و"نَزَوان"، بأنّ ذلك يُفضِي إلى حذف إحدى الألفين لاجتماعها؛ فيبقى اللفظُ: "النّزان"، و"الغلان"؛ فيلتبسَ بما نونُه أصلٌ، كالأمان، والضّمان، وكذلك "الصَّمَيَان"[(1)].

ولأجل أمن اللّبس جُمِع "عِيد" على "أعياد" لا أعواد، قال العكبريّ[(2)]: "الأصلُ في "عيد" الواوُ، لأنّه من عاد يعود عَوْداً، فأُبدِلت الواو ياءً قالوا في الجمع: أعيادُ، لا غيرُ، فأعلّوا على خلاف (أرواح)، قيل جعلوا البدلَ لازماً نفياً للّبس، لأنّهم لو قالوا: "أعواد" لالتبس بجمع عُود، وكذلك في التّصغير: عُيَيْد، وفي تصغير عود: عُوَيد، للفرق"[(*)].

كذلك ما صحّ من أجل التّفرقة بين الاسم والصِّفة، كـ"لامِ فَعْلاءَ الممدودة"، "فإذا كانت لامُ "فعَلاءَ" الممدُودةِ واواً صحّت في الصِّفة، نحو: القَنوْاء، والعشواء، وإنْ كانت اسماً قُلبَتْ ياءً نحو: "العَلياء"، اسمِ موضِع؛ وفعلوا، ذلك للفرق أيضاً، فأخرجوا الصِّفة على الأصل، مثل: "خَزْيا"، وغيّروا في الاسم مثل "تَقوى"، وليست العلياءُ تأنيثَ الأعلى لتكونَ صفةً، لأنّ تأنيثه: عُليا بالضمّ والقصر، مثل: الفُضلى والوُسطى، ولو كان صفةً لكان "عَلواء"، مثل: "قنواء"[(3)].

---

(1) العكبري، اللّباب، مصدر سابق: 304/2، وابن جني، سرّ صناعة الإعراب، مصدر سابق: 667/2، وابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص219، والأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 145/1.

(2) العكبري، اللُّباب، مصدر سابق: 318/2–319، والفارسي، الحجّة، مصدر سابق: 53/1، وقد حُكي في جمع رُوح: أرياح، وهو شاذّ أو هو كالغلط، كما يقول العكبري، اللُّباب، مصدر سابق: 317/2.

(*) يقول أحمد علم الدين: "إنّ هُذيلاً تقول: بَيَضات، وعَوَرات بفتح الياء والواو، وربّما منع من الإعلال الذي هو نهاية التّيسيرِ والتخفيف، عَروض الحركة في الجمع، لأنها في المفرد ساكنة، ولأنّ العين لو أُعلّتْ عندهم، لالتبس ذلك بما عينُه في الواحد ألفٌ منقلبة، نحو: قارة وقارات، ولقد أيّد القرآنُ لهجتَهم، فقرأ بها الأعمش: "ثلاثُ عَوَرات لكم" بفتح الواو، والجمهورُ بالتّسكين"، الجندي، بين الأصول والفروع، مرجع سابق: ص45–46.

(3) العكبري، اللّباب، مصدر سابق: 426/2، وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 161/2.

يقول ابنُ جنّيّ عن علّة قلب الياء واواً في مثل: التّقوى والفتوى والشّروى[1]: "ألا ترى أنّهم قلبوا الياء هنا واواً من غير استحكام علّة، أكثرَ من أنّهم أرادوا الفرقَ بين الاسم والصّفة، وهذه ليست علّةً مُعتدّةً.

قال الفارابيّ في ديوانِ الأدب[2]: "كلُّ ما كان على (فِعّالٍ) من الأسماء أُبدِلَ من أحد حرفي تضعيفه ياءً، مثل: "دينار وقيراط"؛ كراهة أن يلتبس بالمصادر، إلاّ أنْ يكونَ بالهاء فيخرج على أصله، مثل: ذِنّابة، وضنّازة، ودِنّاقة، لأنه، الآن، أُمن التباسُه بالمصدر، وربّما جاء شاذّاً على أصله، كقولِهم للرّجل الطّويل: خِتّاب.

ومن التّصحيحِ، كذلك، لأمن اللّبس، ما جاء في جمع ثَوْر على "ثِيَرَة" جاء في لسان العرب[3]: "..قال المبرِّد: إنّما قالوا "ثِيَرَة في جمع ثور" ليُفَرِّقوا بينه وبين "ثِوَرةِ الأقْطِ، وبنوه على فِعَلة ثم حرّكوه، ويُقال: مررتُ بثِيَرَه لجماعة الثور، ويُقَال: هذه ثِيَرَة مُثيرةٌ، أي تُثيرُ الأرضَ.. وأثار الأرض: قلبَها على الحبِّ بعد ما فُتحَتْ مرّةً، ويُحكى: "أثْوَرَها" على التّصحيح".

وجاء فيه كذلك[4]: "وجابانُ: اسمُ رجل، ألفه منقلبة عن واو، كأنّه "جَوبَان"، فقُلبت الواو قلباً لغير علّةٍ، وإنّما قِيلَ فيه إنّه "فَعَلان"، ولم يُقَلْ إنّه "فاعال" مِنْ "جَ بَ نَ".

وأعتقدُ أنّ الواوَ قُلبتْ في "جابان" ألفاً، منعاً للّبس بين اسم "جابان" من "جَوَبَ"، و"جَوَبان"، مصدرِ "جابَ"، للدّلالة على كثرة الحركة، وربّما جاء "جابان" نتيجةَ مَطْلِ الحركة وإشباعِها، كما قيل في: أَنظُرُ: أَنظُورُ، وفي: الصَّيارِف: الصَّياريف، وغيرها. وفي اسم التفضيل "هو أطولُ منه" (جاء مُصحّحاً، وهو اسم فرقاً بينه وبين أطال[5]، وفي هذا يقول ابن عصفور[6]: "فالجوابُ في "هو أطولُ منه" أنّ ما لحقته زيادة من الأسماء، تبلغُ به زِنة الأفعال لا يتصرّف، فلو أعلَلْتَه

---

(1) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 133/1.

(2) السيوطي، المزهر، مصدر سابق: 100/2.

(3) ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 386/1 "ثور"، والأندلسي، ارتشاف الضّرب، مصدر سابق: 16/1.

(4) ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 527/1 جَوَبَ.

(5) ابن عصفور، الممتع في التصريف، مصدر سابق: ص301.

(6) المصدر نفسه: ص303، وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 335/1-336.

لالتبس بالفعل، لأنّه لا يدخله خفضٌ ولا تنوين، كما أنّ الفعل كذلك، وما كان على ثلاثة أحرف، فالتّنوين والخفض يفصلان بينه وبين الفعل، فأُمِنَ اللّبسُ، فإنْ لم يكن على وزن فعلٍ من الأفعال فإنّه لا يعتلّ، ولا يُغيّرُ عن بنائه الأصليّ، بل يجري مجرى الصّحيح نحو: سُوَلَةٍ، وعُيَبَةَ، وحِوَل، وحِيَر، وكذلك إذا بنَيْتَ من القول والبيع مثل "إبِل" قلت: قِوِلٌ، وبيِعٌ".

ومن ذلك: "نَشْوانُ" و"نَشْيانُ": رجلٌ نَشوانُ منَ الشّراب بيِّن النّشوَةِ، ورجلٌ نَشْيانُ للخبر بيِّنُ النَّشوةِ، إذا كان يَتَخيَّرُ الأخبارَ، وأصلُه الواوُ فقُلِبَتْ ليُفرقَ بينه وبين "النَّشْوانِ من السُّكْر"[1].

وكما نلاحظ أنّ الإعلال في الفعلِ أكثرُ، فقد خُصّ الفعلُ بذلك لأنّه أثقل من الاسم، وهو الأصل في باب الإعلال، أي الاسم، والاسمُ أولى بالتّصحيحِ لخفّتِهِ[2].

ولعلّ ما يُعزِّزُ أنّ للبناء الصَّرفيّ أثراً بيِّناً في تحقيق أمن اللّبسِ، عدمُ إعلالِ ما جاء على بناء "افْعالّ" مثل: اسوادَّ، واعوارّ؛ لأنّه لو نُقلتْ فتحةُ الواوِ إلى السّاكن قبلَها، وحُذِفَتْ إحدى الألفين لأصبحا: "سادَّ وعارَّ"، فيلتبسَ ذلك بـــ"فاعَلَ" المضاعَفِ[3].

ومن ذلك ما جاء مصحّحا مثل: مِقْوال، ومِخْياط؛ لئلاّ يلتَبِسَ بـــ"فِعال"؛ لأنّهما لو أُعِلاّ لأصبحا: مِقالاً، ومِخاطاً[4].

وكذا: "تَقْوال وتَسْيار"؛ لئلاّ يلتبِسا، بعد النّقل والحذف بفَعِال "تَقَال" "وتَسار"[5]

ومن ذلك التّصحيحُ في مثل: عَصَوان وَرَحَيان، لأنّهما يصبحان: عَصان، وَرَحان، بعد النّقل والحذف، فتلتبسَ تثنيةُ المقصور بتثنية المنقوصِ، نحو: "يدان، ودمان"[6].

---

(1) اللّخمي، ابن هشام، (1988)، شرح الفصيح، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى، منـــشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق: ص100، وابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 79/15 "عفا".

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق: 59/10، وابن عقيل، بهاء الدين، (1984)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، السعودية: 189/4.

(3) الأستراباذي، شرح الشّافية، مصدر سابق: 124/3.

(4) المصدر نفسه: 125/3.

(5) المصدر نفسه: 125/3 وانظر: الحموز، مواضع اللّبس وأمن لبسها في العربيّة، مرجع سابق: ص30 وما بعدها

(6) الأستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق: 157/3، وابن عـــصفور، الممتـــع، مـــصدر ســـابق: 552/2، والأندلسي، ارتشاف الضّرَب، مصدر سابق: 150/1، والفارسي، التّكملة، مصدر سابق: ص587.

ومنه التّصحيح في "سُوُور، وغُوُور"؛ لأنّهما لو أُعِلاّ وحُذِفت إحدى الواوين السّاكنتين (سُوْر وغُوْر) لالتبس "فُعُول بفُعْل"، والقولُ نفسُه في "قَوُوْل" من حيثُ الإعلالُ والقلبُ والحذفُ، فيلتبس (فَعول) بــ(فَعْل)[1].

قال أبو حيّان[2]: "وربّما جُعِلَتْ الياءُ واواً لزوال الخفاء نحو: "أوْفَعَ الغلامُ في "أيْفَعَ"، والواوُ ياءً لرفعِ لبْسٍ نحو: أعياد في جمع عِيد، وأرياح في جمع رِيح، وخَيائِن في جمع خائِنَة، ونَسَيانٌ للخيرِ، أو تقليل فِعل نحو: صيم، وعدمُ القلبِ هو الوجهُ، فإن بَعُدَتْ الياءُ من الطّرَف لم تُقلب نحو: صُوّام، وشذّ "صُيّام، وقُيّام".

وأعتقدُ أنّ فيما ذكرناه من أمثلةٍ على ما جاء مُصححّاً؛ أمناً للَّبسِ دليلاً على حكمة اللُّغة العربيّة، فهي لغةُ إفهام وإيضاحٍ، لأنّ اللُّغةَ المُلبِسَةَ لا تصلُحُ أن تكون وسيلةً للتَّفاهمِ والتَّخاطُب.

لهذا رأينا كيف أنّ اللُّغة قد فرّقَتْ بين كثيرٍ من الألفاظ، فجاءت مُصحّحَةً، على غيرِ قياس، من أجل أمن اللّبس.

ولهذا لو تأمّلنا بعضَ الأمثلة التي جاءت مُصحّحَةَ، وذكرتْها معاجمُ اللُّغة، لعرفنا السرَّ في ذلك، من ذلك، على سبيل المثالِ، لا الاستقصاء.

"الخَيَفُ: مُحرّكةً، في الفرس وغيره، زرقةُ إحدى العينين وسوادُ الأخرى، وجملٌ أخيفُ وناقةٌ خيفاءُ"[3]، فلو أُعِلّ "خَيَفُ" بقلبِ الياءِ ألِفاً لا لتبس بــ"خاف" من الخَوْفِ، ومن ذلك أيضاً "مَيَل": والمَيَلُ يكون خِلقةً[4].

"والرَّوَقُ: محرّكةً، أنْ تطول الثنايا العُليا السُّفلى، وتُشرِف عليها، وهو "أروَقُ، وهي رَوْقاءُ"[5]، فلو أُعِلّ لا لتبس بــ"راق".

---

(1) الحموز، مواضع اللبس وأمن لبسها في العربيّة، مرجع سابق: ص34؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 385/4 سَوَر.

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرَب، مصدر سابق: 141/1.

(3) الزبيدي، التاج، مصدر سابق: 296/23 "خَيَفَ".

(4) ابن فارس، مُجمل اللُّغة، مصدر سابق: 305/4 "مَيلَ".

(5) الزبيدي، التّاج، مصدر سابق: 377/25 "رَوَقَ".

وكذا جمعُ غائبٍ على "غَيَب" كخادِمٍ وخَدَمٍ، قال الزّبيديّ[1]: "وإنّما ثبَتَتْ فيه الياءُ مع التّحريكِ، لأنّه شُبِّه "بصَيَد" وإنْ كان جمعاً، وصَيَدٌ: مصدرُ قولِك: بعيرٌ أصْيَدُ، وأعتقد أنّه لو أُعِلّ، لا لتبس بـــ"غابَ"، أو "غابَة"، و"الغَيَباتُ من الشّجرِ ما لم تُصِبْهُ الشّمسُ، أي: ما غاب عن الشّمسِ، فلمْ تُصِبْهُ[2].

وكذلك لو تأمّلنا بين: "الصَّوَرِ" و"صار" و: "والصَّوَرُ: بالتّحريك، الميْلُ، ورجلٌ أصورُ بيِّنُ الصَّوَرِ، أي مائلٌ مُشتاقٌ، وعن ابنِ الأعرابيّ: "في رأسه صَوَرٌ: إذا وَجد به أُكالاً وهميماً، وفي رأسِه صَوَرٌ: أي مَيَلٌ، وفي صفةِ مشيهِ، عليه السلام، كان فيه شيءٌ من "صَوَر": أي "مَيَلٌ"[3].

ولعلَّ الأمرَ يكونُ أكثرَ إقناعاً لو تأمّلنا الفرقَ بين: "الصّيَدِ"، وهو داءٌ يُصيبُ الإبِلَ؛ فلا تَلْوِي أعناقَها[4]، وبينَ "صادَ" من الصّيْدِ أو الاصطِيادِ، لنعرفَ أنَّ "الصَّيَدَ" جاءت مُصحّحَةً أمْناً لِلّبْسِ مع "صَادَ". وكذلك "الزَّوَرُ: عِوَجُ الزَّوْرِ"، وكذلك هو: إشرافُ أحدِ جانبَيهِ على الاخرِ، والزّوَرُ: بالتحريك: المَيَلُ، وهو مثلُ "الصَّعَرِ"[5]. إذ لَوْ أُعِلَّتْ "الزّوَرُ" لالتبس بـــ"زارَ" من الزّيارة، أو بـــ "الزّار"، مثلاً.

ولذلك يعلِّلُ أحدُ الباحثين المُحدَثين ما جاء مصحّحاً إلى كونِ بعضِه المُصَحّحِ يدُلُّ على معنًى يختلفُ عن معنى نظيرِه المُعَلّ، "فاستجْوَبَ "بالتّصحيحِ" يفترِقُ عن معنى "استجاب" "المُعَلِّ"، فمعنى: استَجْوَبَ: طلبُ الإجابة، واستجوبه: طلب إليه أن يُجيبَهُ، والاستجوابُ: طلبُ الإجابة، أي الجواب"[6].

---

(1) الزبيدي، التاج، مصدر سابق: 499/3 غَيَثَ، وابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 220/15 "كرا"، و213/15 "كبا".

(2) الزبيدي، التّاج، مصدر سابق: 500/3 "غَيَبَ"، و الفيرآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (1978)، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، لبنان: ومن ذلك "المَيَل"، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (1963)، أدب الكاتب، تحقيـــق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، مصر: ص239، و"العَوَجُ ": القالي، الأمالي، مصدر سابق: 13/1، و"الحَيَد لطول العنق"، وابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص124، جاء في المُزهِر: "اســـتغنَوا "بِمَالَ" عن "مَيِلَ، وبِشابَ عن شَيَبَ، شبّهوهُ بِشاخَ وقد قالوا في الأصْيَدِ: صَيَد يَصْيَدُ صَـــيَداً"، الـــسيوطي، المزهـــر، مصدر سابق: 99/2.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: 474/4 صَوَرَ.

(4) المصدر نفسه: "صَيَدَ".

(5) المصدر نفسه: 334/4 "زَوَرَ".

(6) بندق، محمد محمود، (2002)، الحذف الإعلالي مظاهره وعلله وقوانينه، الطبعة الأولى، مكتبـــة زهـــراء الـــشرق، القاهرة، مصر، ص69.

ولعلّ ما يُعزّزُ أنّ للبناء الصرفيِّ أثراً بيّناً في تحقيق أمن اللَّبْس ما يُطالعُنا في الإعلال من مسائلَ لم يُعَلَّ فيها الاسمُ أو الفعلُ؛ لئلاّ يلتبسَ ببناءٍ آخَرَ، ومن ذلك أنّهم لم يُعِلُّوا: "اسوادّ، واعوارّ، وأضرابَهما؛ لأنّه لو نُقِلَتْ فتحةُ الواو إلى السّاكنِ قبلَها، وحُذِفتْ إحدى الألفين لأصبحا: "سادّ، وعارّ"، فيلتبسَ ذلك "بفاعَل" المُضاعَفِ[1].

فنلاحظُ أنّ الإعلالَ قد يؤدّي إلى أن تلتَبِسَ "فَعِل" مُعَلّةً بـــ"فَعَل" من ذلك: صَيِدَ وصادَ، حَوِر وحارَ، صَوِرَ وصَارَ الخ.

قال أبو حيّان[2]: "وقد يُصَحّحُ ما حقُّه الإعلالُ من "فِعَل" مصدراً نحو: حِوَل وجمعاً نحو: حِوَج جمعِ حاجة، وفِعال ومصدراً ثارت ثِواراً، كما أعلّوا ما حقُّه التّصحيحُ مِن "فِعال" جمعاً كطِيال، ومصدراً كصِيِان، وفِعَلة جمعاً: كثَوْر وثِيَرَة، وعُودٌ وعِيَدَة، وقال المبرِّد، وابن السَّرّاج: ثِيرَة مقصورٌ من ثِيارة، وعن المبرِّد أيضاً، قالوا ذلك للفرق بين "ثَور" الحيوان، وثور: القطعةِ من الأقِط، فقالوا في ذلك: ثِيَرَة، وفي هذا ثَوَرَة".

وفي موضع آخرَ نجد أبا حيّانَ، يعلّلُ التّصحيحَ بأمن اللَّبس فيقول[3]: "وربمّا جُعِلَت الياءُ واواً لزوال الخفاء نحو: أوفَع الغلامُ في أيفع، والواو ياءَ لرفع اللبس نحو: أعياد في جمع عيد، وأرياح في جمع ريح، وخيائِن في جمع خائنة، ونَسَيانٌ للخير".

وقد علّل ابن يعيش[4] سببَ قلب الياء واواً في "فُعلى" إذا كان اسماً ولامُه ياءٌ، بأنّهم يُبدِلون من الياء الواو، ولا يفعلون ذلك في الصِّفة كأنّهم أرادوا الفرقَ بين الاسمِ والصِّفة، وقد اعتمدوا ذلك في مواضعَ فقالوا في الاسم: الشّروَى، والتَّقوَى والرَّعوَى، والعَوَّى، والطَّغوَى، فهذه كلّها أسماءٌ، وأصلُها الياءُ، ولم يقلبوا في الصّفات نحو: خَزيا وصَديا وريّا، فإنْ أردت الاسم قلت: روَّى، جعلوا ذلك لضربٍ

(1) الحموز، مواضع اللَّبس في العربيّة وأمن لبسها، مصدر سابق: ص33 وما بعدها.

(2) الأندلسي، ارتشاف الضّرب، مصدر سابق: 136/1.

(3) المصدر نفسه: 140/1-141.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 111/10-112.

من التعويض من كثرة دخول الياء على الواو، واختصّوا بذلك الّلامَ دون الفاء والعينِ لضعفِها وتأخّرِها، والضّعيفُ مطموعٌ فيه!!.

جاء في شرح كتاب سيبويه لقاسم بن علي الصّفّار[1]: "..وأيضا فإنّه كان ينبغي إذا أدّى القلبُ إلى اللّبس أنْ يُطرَحَ القلبُ، وتُحتمَلَ الحركةُ فتقول: رأيتُ الزّيدَينِ، كما تقول: الغَلَيَان والنّزَوان".

**ما جاء على الأصل للضّرورة:**

**ما جاء مهموزاً على أصله للضّرورة الشّعريّة:**

لعلّ سيبويهِ هو أوّلُ من أشار إلى الضّرورات الشّعريّةِ تحت عنوانِ: "هذا بابُ ما يَحتمِلُ الشّعرُ، قال[2]: "اعلَمْ أنّه يجوزُ في الشّعر ما لا يجوزُ في الكلام من صرفِ ما لا ينصرفُ، يشبّهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنّها أسماءٌ كما أنّها أسماءٌ، وحذفِ ما لا يُحذَفُ، يُشبِّهونه بما قد حُذف واستعُمِلَ محذوفاً، كما قال العجّاج[3]:

قواطناً مكّةَ من وُرقِ الحَمِي

يُريد الحَمامَ. وقال خُفافُ بن نُدبةَ السُّلَميّ[4]:

كنواحِ ريشِ حمامةٍ نجديّةٍ     وَمَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ

ويضيف سيبويه[5]: "وليس شيءٌ يُضطرّون إليه، إلاّ وهم يُحاولون به وجهاً. وما يجوز في الشّعر أكثرُ من أنْ أذكرَه لك ههُنا، لأنّ هذا موضعُ جُمَل".

---

(1) ابن الصفّار، قاسم بن علي بن محمد، (1419هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، الطبعة الأولى، دار المآثر، المدينة المنورة، السعودية: 299/1.

(2) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 26/1، قال ابن جنّي: "واعلمْ أن الشّاعر إذا اضطُرّ أن يَنطِقَ بما يبيحه القياس، وإن لمْ يرِدْ به سماع، وعلى قراءة بعضهم "ما ودَعَك ربُّك وما قلى" بالتخفيف، أي ما تركك": ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 396/1.

(3) الرجز للعجاج كما في ديوانه: 59؛ وهو من شواهد سيبويه: 26/1؛ واللسان (حَمَمَ) ونسبه ابن يعيش في المفصل: 75/6، للعجاج، وروايته أوالفاً مكة من وّرق الحمي.

(4) البيت من شواهد سيبويه: 27/1.

(5) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 32/1.

كما تحدّث الزجّاجيّ عن "ما يجوز للشّاعر أن يستعملَه في ضرورة الشّعر"، قال[1]: "يجوز للشاعر: صرفُ ما لا ينصرف، وقصرُ الممدود، ولا يجوز له مدُّ المقصور.. وحذفُ التّنوين لالتقاء الساكنين..، وتذكيرُ المؤنّث الذي ليس بحقيقيٍّ، وتأنيثُ المذكّرِ الذي ليس بحقيقيٍّ، وتشديد المُخفّفِ، وتخفيفُ المُشَدّدِ، وحذفُ الهمزة، وتخفيف الهمزة إذا كان قبلَها ياءٌ أو واوٌ أو ألفٌ".

لقد عدّ القزّازُ القيروانيّ ردّ الهمزة من مسائل الضّرورة الشِّعريّة، حيث يقول[2]: "وممّا يجوز له ردّ الهمزة في الموضع الذي جرى على ألسنة العرب مُخفّفاً".

قال ابن يعيش[3]: "ومن مراتب الحذف ما يكثُر استعمالُه، حتى يصيرَ أغلبَ من الأصل، فالذي يغلِبُ الأصلَ هو الذي لا يجوز استعمالُ الأصل معه، بل يُهجرُ الأصلُ فيه ويُرفضُ، نحو: خُذْ، وكُلْ، ويَد، ودَم، غلب الحذفُ على الأصل، فلم يجُزِ الإتمامُ، فلا يقال: اوْخُذ، اوْكُلْ، ولا يَدَيٌ، ولا دَمَوٌ، وإنْ كان هو الأصل، وربّما خرج بعضُ ذلك على الأصل، يعني إثباتَ الهمزة في الأمر، وهو قولُ الله عزّ وجلّ[4]: ﴿وأْمُرْ أهلَكَ بالصَّلاةِ﴾، ورد الأمرانِ فيها، يقال: مُرْ زيداً بكذا، وأْمُرْهُ بكذا، إلاّ أنّ الحذفَ أكثرُ، وإنّما جاء فيه الأمرانِ لنقصه عن مرتبة "خُذْ"(*) و"كُلْ" في الاستعمال، وشُبّه به قولُه: تِ لي آلَ عوفٍ، فاندُهُم لي جماعةً.

وذلك أنّ بعضَ العرب يقول في الأمر من أتى يأتي: تِ زيداً، لأنّه حذفَ الهمزةَ التي هي فاءٌ، على حدّ الحذف في "خُذْ" و"كُلْ"، وحُذفت الياءُ التي هي لامٌ،

---

(1) الزجّاجي، أبو القاسم، (1984)، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دار الأمل، إربد، الأردن: ص393، وانظر: القيرواني، أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز، (1971)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، تونس: ص53.

(2) القيراوني، ما يجوز للشاعر في الضّرورة، مصدر سابق: ص54.

(3) ابن يعيش، شرح الملوكيّ، مصدر سابق: ص366-367.

(4) سورة طه، الآية: 132.

(*) يقول العكبريّ: "وقد جاء "أُؤْمُرْ" من غير حذف على الأصل"، العكبري، اللُّباب، مصدر سابق: 362/2، وابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص365.

للأمر كما تُحذفُ في "ارمِ" فبقيت الكلمةُ على حرفٍ واحد وهو التّاء، فإذا وصلتَ قلتَ: تِ زيداً، وإذا وقفتَ جئت بهاء السّكْتِ، فقلتَ: تِهْ، كما تقول: عِهْ، وشِهْ مِن: "وعيتُ الحديثَ، وَشَهَيْتُ الثَّوبَ، لأنّ العرب تبتدِيءُ بالمتحرك، وتقِفُ على السّاكن، ولا يُمكنُ أن يكونَ الحرفُ الواحدُ ساكناً متحركاً في حالٍ واحدةٍ؛ فلذلك أُتي بهاء السّكت عند الوقف.

وحذفوها أيضاً من مضارع (رأيتُ)، فقالوا: يَرَى وتَرَى وأَرَى، وربّما أخرجوها على الأصل، عند الضرورة، قال سُراقةُ البارِقِيُّ[1]:

أُري عينيَّ ما لم تَرْأَياهُ كِلانا عالِمٌ بالتُّرّهاتِ

وقال الآخَرُ[2]:

ثُمّ استمرّ بها شَيحانُ مُبتجِحٌ ما إنْ له عندما يرآكَ شَنَآنا

وهو قليلٌ، وإلى الضرورة أقربُ[3].

قال القزّازُ القيروانيّ[4]: "ومن ذلك الفعلُ "رأى"، وذلك أنّ المستقبَل من "رأى" جرى على ألسنتهم غيرَ مهموزٍ تخفيفاً، فيقولون، هو يرى، فإذا احتاج الشّاعرُ أجراه على أصله في الهمزة، ومنه قولُ الأوّل:

لعمُرك إنّني لأحِبُّ نجداً وما أُرْأى إلى نجدٍ سبيلاً

يُريدُ: وما "أُرى"، فهمز على الأصل في الفعل، ومثلُه قولُ الآخَرِ:

ألا تلك جارتُنا بالفضاء تقولُ أترْأَيْنَهُ لنْ يَضيعا

فهمز "يرأينه" على الأصل، وكذا قال الآخَرُ:

أُرِى عينيّ ما لم ترْأياهُ كِلاِنا عالِمٌ بالتُّرّهاتِ

---

(1) نوادر أبي زيد: 185؛ وابن جني، سر الصناعة: 76/1؛ والخصائص: 153/3؛ وابن هشام، المغني: 277/1.

(2) في النوادر لأبي زيد، ص184، غير معزوّ، وروايته:

لمّا استمرّ بها شيخان مبتجح بالبين عنك بما يرآك شنآناً

قال الرياشي: الذي نعرفه "شيحان"، والشيحان: الغيور والمبتجح المفتخر.

(3) ابن يعيش، شرح الملوكيّ، مصدر سابق: ص370-372، وقد عدّ العكبريُ ما جاء في الشّعر تامّاً للضّرورة، كبيت سراقة، العكبري، اللُّباب، مصدر سابق: 2/365-366.

(4) القيراوني، ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، مصدر سابق: ص75.

والقزّازُ، هنا، مُتابِعٌ لابن جنّيّ الذي يرى هذا ضرورةً، ويقولُ عن بيت سُراقةَ البارقيّ[1]: "وقد رواه أبو الحسن: ما لم "تَرياه"، على التّخفيفِ الشّائعِ عنهم في هذا الحرفِ، ويضيف ابنُ جنيّ: "وقرأتُ على أبي عليٍّ في نوادرِ أبي زيدٍ[2]:

أَلَمْ تَرَ ما لاقيتُ والدَّهْرُ أَعْصُرُ      ومَنْ يتملَّ العيشَ يَرْأَ ويَسْمَعُ

وقرأتُ عليه أيضاً فيه:

ثم استمرّ بها شَيحانُ مُبتَجِحٌ      بالبَيْنِ عنكَ بما يرآك شنآنا

بوزن: "يرعاك"، ووزن "يَرْأ: يَرْعَ، كما أنّ وزن: ترْأَيَاهُ: ترْعَياه، وهذا على التّحقيقِ المرفوض في هذه الكلمة في غالب الأمر وشائع الاستعمال.

"وابنُ جنِّيّ يقصد بالتّحقيقِ المرفوض همزَ كلمة "يرْأى"، وهو مرفوض في الاستعمال العام الشائع، ولكنّه مقبولٌ في الاستعمال الخاص وهو الشّعر"[3].

وأهلُ التّحقيقِ هم تميم، وهم أصحابُ نَبر، قال عيسى بنُ عُمَرَ[4]: "ما آخُذُ مِنْ قول تميم إلاّ بالنّبْر، وهم أصحابُ نبرٍ، وأهلُ الحجاز إذا اضطرّوا نبروا".

والمرادُ بالنّبرِ في قول عيسى بنِ عُمرَ "تحقيقُ الهمز، ويُفسّر إبراهيم أنيس الضّرورةَ في قول عيسى بن عمر: "بأنّهم ما كانوا يهمزون إلا حين يلجئُون إلى اللُّغة النّموذجيّةِ، وفي المجال الجَدّيّ من القول، فحينئذٍ يخرجون عن عادتهم

---

(1) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، مصدر سابق: 86/1-88، وابن جني، أبو الفتح عثمان، (1969)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة: 128/1-129، وحول بيت سُراقة، انظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 53/3، وابن عصفور، الممتع، مصر سابق: 621/2، ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 110/9، وقد عقد أبو عليّ الفارسيّ للضّرورة مسألةً في "العضُديّات" مسألة الرَّدِّ إلى الأصل المرفوض في الضّرورة الشِّعريّة، من ذلك: ألم يأتيك، لم تهجو، ضَنِنوا، الأجلَل، وقومٌ ضَفِفوا الحال، القوَد، الرّوَح، فهذه الأمثالُ لاتظهر في أحوال السَّعة والاختيار، الفارسيّ، أبو عليّ الحسين بن أحمد، (1986)، المسائل العضديّات، حقّقه: شيخ الراشد، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، ص33-39، وابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص370.

(2) نسبه أبو زيد في نوادره إلى الأعلم بن جرادة السعدي: ص185.

(3) عبد اللطيف، محمد حماسة، (1991)، من وجوه استعمال الهمزة في الشعر وموقف النحويين منه، مجلة مجمع القاهرة، الجزء التاسع والستون، ص76

(4) ابن منظور، اللِّسان، مصدر سابق: 14/1، جاء في: الحجّة "والأصل في "يَرى" قد رُفِض في جميع حروف المضارعة، الفارسي، الحجّة، مصدر سابق: 53/1.

وسليقتِهم في تسهيل الهمز، فكأنّ الحجازيِّين ما كانوا يهمزون إلاّ حين يلجئون إلى اللُّغة الأدبيّة"[1].

ويرى أحمد الجنديّ[2] فهماً آخرَ لهذا "الاضطرارِ" في قولِ عيسى بنِ عمرَ: "فالشّاعرُ قد يضطرُّه الوزنُ الشِّعريّ إلى أن يُبدِلَ من الحرف همزةً كما ورد ذلك في قول الشّاعر:

فأُقسِمُ لو لاقَى هِلالاً وتحتَه مِصَكٌّ كَذيب الرّدْهَةِ المُتَأوِّبِ
لأدأها كَرْهاً أو أصبح بيتُه لديه من الإعوالِ نَوْحُ مُسلَّبِ

قال السِّيرافيّ على شرح سيبويه: "فهَمَزَ الألِفَ في "أداها"، لأنّه لو تركها ساكنةً لم يستقِمِ البيتُ، ومثلُ الضّرورةِ السّالفةِ ضرورةٌ أخرى جَعلتْ الشّاعر "كُثَيِّراً الخزاعيّ" يهمز في غير موضع الهمز، قال في رثاء عبد العزيز بنِ مروان[3]:

وللأرضِ أمّا سودُها فتَجَلَّلَتْ بياضاً وأمّا بيضُها فادهأمّتِ

ويَظهرُ أنّ الهمزَ وإنْ كان من خصائص التَّميميّةِ، إلاّ أنّه لمّا شاع، وظهر أمرُه، اتّخذته الفُصحى شعاراً لها، وأصبح الهمز ينتمي لها أكثرَ ممّا ينتمي إلى مهدِهِ الأوّلِ في تميم؛ لهذا يُعَدّ الهمزُ من أبرز الأمور التي اقتبستها اللُّغة النَّموذجيّةُ من غيرِ البيئة الحجازيّة[4].

لقد بلغ بهم الأمرُ أنْ بالغوا في الهمز، فهمزوا ما ليس مهموزاً أصلاً، وقد مثّل له السُّيوطيّ بقولهم: حلأتُ السّويقَ، ورثأْتُ زوجي بأبيات، واستلأمتُ الحجرَ، ولبّأتُ بالحجّ.

---

(1) الجندي، أحمد علم، (1978)، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ص318، نقلاً عن: "مستقبل اللُّغة العربيّة المشتركة إبراهيم أنيس، ص69

(2) نفسه، ص318.

(3) ابن جني، سر الصناعة: 72/1؛ والخصائص: 127/3، 184.

(4) الجندي، اللّهجات العربيّة، مصدر سابق: ص319، وحول الهمزة انظر: عبد التواب، رمضان، (1984)، من امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس والثلاثون، كانون الثاني، ص190، وعبد التواب، رمضان، (1997)، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر: 118.

وقد فسّر إبراهيم أنيس هذه الأنماطَ بأنّها من "القياس الخاطيء"، ونجد أبا عليّ قد فسّرها بقوله[1]: "..إنّما دخل هذا النّحوُ كلامَهم، لأنّهم ليست لهم أصولٌ يراجعونها، ولا قوانينُ يستعصمون بها، وإنّما تهجُم بهم طباعُهم على ما ينطقون به، فربّما استهواهم الشّيء؛ فزاغوا به عن القصد".

هكذا بدا لنا تفسير القدماء لمسألة ردِّ الهمزة بأنّها للضّرورة، ولكن ماذا عساهم يقولون عمّا جاء في النّثر، وفي القراءات القرآنيّةِ، فقد خرّجوها على التوهُّم، أو القياس الخاطئ، وتابعهم في ذلك كثير من المحدثين.

وأعتقد أنّه يُمكِنُ تفسيرُ ردّ الهمزة في كثير من الشّواهد الشِّعريّة التي ذكرنا بعضاً منها بأنّها "رُكامٌ لُغويٌّ"، يمثّل مرحلةً تاريخيّةً مرّت بها العربيّة في فترةٍ ما، يؤكّد هذا ما ذكره أحدُ الباحثين المُحدَثين بقوله[2]: "وشواهدُ هذا النوعِ محدودةٌ؛ لأنّها -في نظري- تُمثّلُ بقايا لأصول تاريخيّةٍ تطوّرتْ، ومن ذلك الفعل "رأى"[*] وذلك أنّ المستقبَل من "رأى" جرى على ألسنتهم غيرَ مهموز تخفيفاً يقولون: هو يرى، فإذا احتاج الشّاعرُ أجراه على أصله في الهمزة. يؤكّد ذلك قولُ سيبويه بأنّ تَيمَ الرّباب يهمزون مع حروف المضارعة، فيقولون: هو يرأى، وتَرأى، ونرأى، وهو الأصل.

ومن ذلك أيضاً مضارع الفعل "أكرم" فإنّ مضارعة "يُكرِمُ" بحذف الهمزة، ولا يجوز إثباتُ هذه الهمزة على الأصل إلاّ في الضّرورة، فمن الضّرورة قولُه[3]:

فإنّه أهل لأنْ يُؤَكْرَما[4]

---

(1) السيوطي، المزهر، مصدر سابق: 494/2.

(2) حماسة، من وجوه استعمال الهمزة، مرجع سابق: ص77.

(*) قال سيبويه: (وحكى أبو الخطاب: قد أرآهم، يجيء به على الأصل، وذلك قليل،.. إلاّ تيم الرّباب فإنّهم يهمزون مع حروف المضارعةِ فتقول: هو يرأى، وترأى، ونرأى، وهو الأصل، فإذا قالوا: متى نراك، قالوا: متى نرآك مثل نرعاك، ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: (رأي)، 193/14، وانظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 546/3، وعبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص83.

(3) المبرد، المقتضِب، مصدر سابق: 98/2، والأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربيّ، القاهرة، مصر، المسألة 11.

(4) هذا الرجز لأبي حيّان الفقعسي، وقد كثُر ترداده في المصادر، استشهد به ابن جني في الخصائص: 144/1؛ والإنصاف: 11/1؛ والخزانة: 313/2؛ قال البغدادي: وقد بالغت في مراجعة المواد والمظان، فلم أجد قائله ولا تتمته.

ويبدو أن الفعل "رأى" كان استعمالُ مضارِعه "يرأى" في الأصل، كما ذكر سيبويه، حكايةً عن أبي الخطّاب، وعزاها إلى تَيْمِ الرِّباب، ثمّ خُفّف هذا الفعلُ، بفعل التّطورِ وكَثْرةِ الاستعمال إلى "يَرَى"، وإن بقِيَتْ بعضُ القبائل، كتَيم الرِّباب، تنطق به على ما كان عليه قبل أن يصيبَه هذا التّطورُ، وهو من وجهة نظرِنا رُكامٌ لغويٌّ يُمثِّلُ مرحلةً تاريخيّةً للعربيّة.

يقول محمد حماسة[1]: "فلعلّ هذه الأبياتَ، وأمثالَها قد جاءت مِن لهجةِ مَن يَنطِقُ المضارعَ مِن "رأى" على أصله قبل التّخفيف، وما يُقال في مضارع "رأى" يُقالُ في "يُؤَكْرِمِ" وما جاء مثلَه".

جاء في التّهذيب[2]: "اجتمعت العربُ الذين يهمزون، والذين لا يهمزون على ترك الهمزة كقولك: يرى، وترى، وأرى، وبه نزل القرآن، إلاّ تيمَ الرِّباب، فإنّها تهمِزُ فتقول: هو يرأى".

ويضيف: إنّ تميماً تهمِزُ في الأمر على الأصل، فيقولون: ارْأَ ذاك، وارْأَيا، ولجماعة النِّسوة: ارأَيْنَ...

يقول سيبويه[3]: "كلُّ شيء كانت أوّلُه زائدةً سوى ألف الوصل من "رأيت"، فقد اجتمعت العرب على تخفيف همزه".

ويعلِّق أحمد الجنديّ على مقولة سيبويه، فيقول[4]: "..وكأنّ سيبويه يشيرُ إلى أنّ مشتقّاتِ تلك الصيِّغة لا تدخلها الهمزةُ، وعلّل ذلك، أي عدمَ الهمز، بقوله: وذلك لأنّهم جعلوا همزة المتكلّم في "أرى" تُعاقِبُ الهمزةَ التي هي عين الفعل، وهي همزة

---

(1) حماسة، من وجوه استعمال الهمزة، مرجع سابق: ص77، وعبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص52.

(2) الأزهري، تهذيب اللغة، مصدر سابق: 319/15 "رأى"، والزبيدي، التاج، مصدر سابق: 141/1، وانظر: المطلبي، غالب، (1978)، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، العراق: ص160.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 294/14 "رأى"، والأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 148/5 "شحا"، و149/5 حاش.

(4) الجندي، أحمد علم الدين، (1974)، الصراع بين القرّاء والنحاة، مجلة مجمع القاهرة، الجزء الثالث والثلاثون: ص130، وانظر كذلك: الجندي، اللّهَجات العربيّة في التُّراث، مصدر سابق: ص331.

"أرْأى"، وكأنّهمْ فرّوا من التقاء همزتين، وأرى -والكلامُ للجندي- أنّ كلام سيبويهِ لا يَثبُتُ أمام الواقع اللُّغويِّ، لأنّه قد حُكي عن العرب: "قد أرآهم"، وجاء في التهذيب:

"زيدٌ يرأى رأياً حسناً"

وبيتُ سُراقةَ البارقيّ:

أُرِي عينيَّ ما لم ترْأياه كِلانا عالِمٌ بالتّرّهاتِ

وقد رواه أبو الحسن: ما لم "ترياه" على التّخفيف، ورواه أبو زيد في نوادره: ما لم تُبصراه، ولا شاهدَ حينئذٍ فيها، وفي اللِّسان: تَرَياهُ، وقد عزا اللِّسانُ همزَ الأفعال المستقبلة مِن هذه المادّةِ "رأى" وهي: يرى، ترى، نرى، أرى، إلى تَيْمِ الرّباب فيقولون: هو يرأى، وترأى، ونرأى، وأرأى، وإذا قالوا: متى نراك؟ قالوا: متى نرآك؟ مثل: نرعاك.

يقول فوزي الشّايب[1]: "ومِمّا أجمعوا على إسقاط همزتة الفعلُ "يرى"، والأصل: "يرأى"، وإسقاط همزتِة في "يرْأى" محمولٌ على إسقاطها في "أَرْأى" و"أُرئي"، كما حذفوها من أرءام، وأبئار، فقالوا: آرام وآبار، فلمّا أسقطوها من "أرأى وأُرئِي" عَمَّمَ القياسُ حذفَها على جميع الصِّيَغ طرداً لِلباب على وتيرة واحدة".

ويُفسّرُ الجُنديّ استخدام قبيلة تَيم الرَّباب لهذه الأفعالِ مهموزةَ العينِ بقولِه[2]: "وأعتقدُ أنُ الهمزَ في هذا ليس مقصوراً على تيم الرَّباب كما في اللِّسان، بل يشمل المنطقةَ المجاورةَ لها ومنها تميمٌ، وإذا علِمْنا أنّ تيم الرَّباب كانت موصولةَ النّسبِ بتميم، وأنّ ديارها كانت على كثَبٍ منها صحّ ما استنبَطْتُه من أنّ الهمز شمِلَ تَيْماً وتميماً، ودليلٌ آخَرُ، وهو أنّ الحجازَ يتركون الهمزَ في الأمر فيقولون: رَ ذلك، وللاثنين: رَيا ذلك، وللجماعة: رُوْا ذلك، وبنو تميم يهمزون كلّ ذلك، فيقولون: ارأ ذلك، وارْأيا ذلك".

---

(1) الشايب، أثر القوانين الصَّوتيَّة، مصدر سابق: ص461.

(2) الجندي، الصِّراع بين القرّاء والنّحاة، مرجع سابق: ص131، وابن منظور، اللِّسان، مصدر سابق: 294/14.

وقد ذكر أبو حيّانَ أنّه نقل عن صاحب اللّوامح، قراءةَ قولِه تعالى[1]: ﴿أَلَمْ تَرْأَ كيف فعلَ ربُّك بأصحاب الفيل﴾ بسكون الرّاء على الأصل، وعزاها لتميم[2].

ويرى ابنُ جنِّيّ في "المحتسِب"[3]: "أنّ بابَه الشِّعرُ لا القرآنُ"، ويقصد ابنُ جنِّيّ الهمزَ ضرورةً، ومن ذلك قولُ الشّاعر[4]:

فإنّه أهلٌ لأنْ يُؤَكرَما

ويقولُ ابنُ هشامٍ اللّخميّ حول، "يؤكرم"[5] "وقلّما ثبتت هذه الهمزةُ إلاّ في الشّعرِ"، وممّا يؤكِّدُ أنّ ردّ الهمزة في هذه الأفعالِ يمثّلُ بقايا لغويّةً تاريخيّةً، تمثّل ما ذهبنا إلى أنّه من الرّكام اللُّغويّ، أنّنا رأينا هذه الأنماطَ متمثّلة في القراءات القرآنيّةِ، فرأينا آثارَ تلك اللّهجاتِ في مثل قراءة قولِه تعالى: "ألم ترْأ كيف فعل ربُّك بأصحاب الفيل""[6].

جاء في ارتِشاف الضّرَب[7]: "ومن مُطّرِدِ الحذفِ حذفُ همزةِ (أفْعَلَ)، مضارعِه، واسمِ فاعله، واسمِ مفعولِه نقول: يُكرِم، ومُكرِم، ومُكرَم، وأصلُه "يُؤَكْرِمُ"، وثَبتَ في الضَّرورةِ كما قال: فإنّه أهلٌ لأنْ يُؤَكرَما. وقولِه وصالياتٍ ككَما يُؤَثْفَينَ.

على لغة من قال: أثفيتُ، وكلمة في نادرِه، وهو "مُؤَرْنَبٌ" في قول من جَعَلَ الهمزةَ في "أرنب" زائدةً، قال ابنُ سِيدَه: قولُه: في كِساءٍ مُؤَرنَبٍ على قوله: ككَما

---

(1) سورة الفيل، الآية: 1.

(2) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 512/8، والنحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق: 291/5.

(3) ابن جني، المحتسِب، مصدر سابق: 373/2.

(4) الأشموني، نور الدين علي بن محمد، (1970)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: 347/4.

(5) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق: ص65.

(6) انظر: عبد التواب، بحوث ومقالات في اللّغة، مصدر سابق: ص74.

(7) الأندلسي، ارتشاف الضَّرَب، مصدر سابق: 118/1، وانظر: ابن جني، المنصف، مصدر سابق: 192/1، والبغدادي، عبد القادر بن عمر، (1979)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر: 313/2، وانظر: عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص51 والتطوّر اللغوي، عبدالتّوّاب، ص104.

يُؤَثْفين[1]، وأمّا التّصحيحُ الآتِي على السّعةِ والاختيار: كساء مؤرنب[2]، كما قال: في ثياب المرانب انتهى".

وقد عدّ ابن المؤدّب ترك الهمز في "أرأى"، هو اللُّغةُ العاليةُ المعروفةُ من كلام العرب[3].

---

(1) البيت من شواهد سيبويه، وقائله خطام المجاشعيّ، سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 279/4، والبغدادي، الخزانة، مصدر سابق: 367/1، وابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص493.

(2) قائلته ليلى الأخيليّة، سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 280/4، وابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص493

(3) ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص422

## الفصل الثاني

## الركام اللغوي في نظر المعاصرين

### 1.2 تمهيد حول التطوّر اللّغويّ:

إنّ اللّغةَ كائنٌ حيٌّ، لأنّها تحيا على ألسنة المتكلمين بها، وتتطوّر، وتتغيّر بفعل الزّمن، كما يتطوّر الكائنُ الحيُّ ويتغيّرُ، وهي تخضعُ لما يخضعُ له الكائنُ الحيُّ في نشأته ونموِّه وتطوّرِه،.. وليست اللّغةُ من صنع فردٍ أو أفراد، وإنَما هي نتيجةٌ حتميّة للحياة في مجتمع يجد أفراده أنفسهم مضطرّين إلى اتّخاذ وسيلة معيّنة للتفاهم، والتعبير عمّا يجول بالنفس، وتبادل الأفكار، تلك الوسيلة هي اللّغة[1].

إنّ اللّغةَ –أيَّ لغةٍ– عرضةٌ للتطوّر، والتغيّر، "وهي في تطوّرِها، وتغيُّرِها تخضع لقوانينَ مختلفةٍ... إنّ ذلك يصدقُ على اللّغة العربيّة في العصر الجاهليّ، كذلك فإنّها لم تكن لغةً جامدةً، أو لغةً مرّ عليها آلافُ السِّنين، وهي لم تتطوّرْ، أو تتغيّرْ، كما يظنّ بعضُ الناس، بل هي –في نظرنا– على العكس من ذلك، تمثّل في تلك الفترةِ مرحلةً من مراحل تطورِ العربيّةِ، ونموِّها، تسبقه مرحلةٌ أقدمُ منها، ضاعت، ولم يصلْنا من أمرها شيءٌ محدَدٌ وواضحٌ، غيرَ أننا نستطيعُ، بمقارنة اللُّغاتِ السّاميّة المختلفةِ، واللغةُ العربيّةُ منها، أن نعثرَ في، بعض الظواهر، على أمثلةٍ قديمةٍ في تلك اللُّغات تُعدُّ أصولاً لما يوجَدُ في العربيّة[2].

وفي هذا الصّددِ يؤكّدُ إسماعيل عمايرة[3] أنّه: "لا بأس من الاستئناس بتاريخ اللّغاتِ السّاميّةِ، في إلقاء الضَّوء على ما حصل في الصُّورةِ التّاريخيّة لتطوّر اللّغةِ العربيّةِ، فإنَ علمَ اللُّغةِ المقارَنَ ما عادت تخفى أهميّتُه في دراسة أيِّ لغةٍ من اللّغات

---

(1) عبد التواب، التّطوّر اللّغويّ، مرجع سابق: ص9، وفندريس، اللّغة، مرجع سابق: ص69.

(2) عبد التواب، لحن العامّة والتطوّر اللغويّ، مصدر سابق: ص373، وعون، حسن، (1952)، اللغة والنحو، الطبعة الأولى، مطبعة رويال، الإسكندرية، مصر: ص96.

(3) عمايرة، إسماعيل، (1993)، معالم دارسة في الصرف، الأقيسة الفعلية المهجورة، الطبعة الثانية، دار حنين، عمّان، الأردن: ص21.

الإنسانيّة، وثمّة صلةٌ تاريخية تربط اللغة العربية بهذه اللغات، بوصفها واحدة منها، وتنتمي إلى أرومتها".

ويرى حسن عون[1] "أننا لو استعرضنا تاريخَ حياةِ اللّغـةِ لوجـدناها تمـرُّ بأطوارٍ أساسيّةٍ ثلاثةٍ: طورِ الطُّفولة، وطورِ الشّباب، وطورِ النُّضوجِ، على أن المدّةَ التي تقضيها الُّلغةُ في كلِّ طورٍ من هـذه الأطـوارِ تختلـفُ بـاختلاف الظُّـروفِ والأسبابِ، فقد تبقى الُّلغةُ في طفولتها لا تنتقلُ إلى طورٍ آخرَ، ما دام الـشَّعبُ فـي حياتِه البدائيّةِ الأولى كلغات الشُّعوب في إفريقيا الوسطى، وقد تنتقـلُ طفـرةً إلـى النُّضوج، إذا أُتيحَ لها من الفرص ما يؤهِّلُها لأنْ تأخذَ مكانتَها بين الُّلغـاتِ المهذّبـةِ الرَّاقيةِ، وهكذا نجدُ الُّلغةَ، باعتبارها ظاهرةً اجتماعيّةً، تتأثّرُ بما تتـأثّرُ بـه سـائرُ الظَّواهرِ الاجتماعيّةِ الأخرى، وهذه الأطوارُ الثّلاثةُ، إنّما هي المراحلُ الرئيسةُ التي مرّت بها كلٌّ من الُّلغةِ اللّاتينيّةِ واليونانيّة، ونعتقد أنّها هي نفسَها التي مرّت بها اللّغةُ العربيّة.

ويؤكِّد حسن عون على أنّ ما يُقالُ غيرُ ذلك فلـيس بمقبـولٍ: "إذ إنّ اللّغـةَ العربيّةَ لم تكن بِدْعاً، ولا منفردةً، في نشأتها، عن الُّلغاتِ الأخرى، وينبغي ألاّ يحولَ جهلُنا بتاريخِ هذه الُّلغةِ بينَنا، وبين الاطمئنانِ إلى هذا الافتـراضِ، كمـا ينبغـي ألاّ يمنَعَنا الجهلُ من تطبيقِ ما حصل في الُّلغاتِ الأخرى على اللّغةِ العربيّةِ مِن حيـثُ النشأةُ والتَّطوُّرُ؛إذ إنّ القوانينَ الطبيعيَةَ واحدةٌ في ماهيَّتِها، وإنْ اختلفَتْ في الـشَّكلِ والمظهرِ"[2].

ويخلُص حسن عون إلى تقريرِ الحقائقِ الآتية[3]:

---

(1) عون، اللغة والنحو، مرجع سابق: ص55.

(2) المرجع نفسه: ص56، ويرى أحمد الجندي أن علماء العربية كانوا يظنُّون أنّ الإنسان هو الذي يقوم بعمليّة التّصحيح والإعلال في اللّغة، كقولهم في (المنائي) بإبقاء الهمزة مع عَروضها في الجمع، وكـان القيـاس (المنايا) وأصله (المنائي)... ولكنهم بعد عروض الهمزة كفّوا أيديَهم وعاملوها معاملة الهمزات الأصـلية، وهذا غير صحيح، لأنّ اللّغة ظاهرة من ظواهر المجتمع لا تأثير للفرد عليها، الجندي، أحمد علم الـدين، (1981)، دراسات في النظام الصوتي الصرفي، مجلة مجمع القاهرة، الجزء الحادي والستون، ص65.

(3) المرجع نفسه: ص57.

"أوّلُها: أنّ اللّغةَ العربيّةَ لم تُوجَدْ في أوّلِ عهدِها كاملةً ناضجةً؛ فذلك يناقِضُ القوانينَ الطبيعيّةَ العامّةَ، وإنّما سارت على سَنَنِ غيرِها من اللُّغاتِ الأخرى، ومرّتْ بالمراحلِ الثّلاثِ الّتي مرّتْ بها سائرُ اللُّغاتِ: طفولة، وشباب، ونُضوج.

ثانيها: اللّغةُ العربيّةُ، كما نراها، ونقرؤها، تمثّلُ المرحلةَ الثّالثةَ، التي هي عبارةٌ عن مجهودِ زمنٍ طويلٍ، وربّما أجيالٍ عديدةٍ، في سبيل تنوّعِها، واتّساعِها، وبلوغِها إلى درجة من الدقّة، والرُّقيّ، تستطيعُ معها أن تعبّرَ عمّا تستلزمُه حياةٌ صاخبةٌ في مجتمع عظيم.

ثالثها: أنّ العربيّةَ لم تلتزمْ طرقَ الأداءِ الخاصّةَ، والنِّظامَ الدّقيقَ في ملاحظة علاماتِ الإعراب، من حركاتٍ وحروفٍ إلاّ في هذه المرحلةِ الأخيرةِ، أمّا ما سبقها من مراحلَ أخرى، فليس من المعقول أنْ تكونَ كذلك من الدقّةِ والانضباط".

وقد كان من أهمّ أخطاءِ السّلفِ أنّهم لم يعترفوا -بشكلٍ واضحٍ- بأنّ اللّغةَ قد مرّتْ في تاريخِها الطّويلِ بهذه المراحلِ من التطوُّر، بل قادهم هذا التّصوُّرُ إلى القول بتوقيفيّة اللّغةِ في قواعدها، ومفرداتها، وفي نشأتها، ونلحظُ هذا التردُّدَ عند ابنِ جنّيّ، حيث عقد في أوّل (خصائصه) باباً حول أصل اللغة: "أإلهامٌ هي أم اصطلاحٌ... حيث يقول[1]: "هذا موضعٌ مُحوِجٌ إلى فضلِ تأمّلٍ، غيرَ أنّ أكثرَ أهلِ النَّظرِ على أنّ أصلَ اللّغةِ إنّما هو تواضُعٌ واصطلاحٌ، لا وحيٌ وتوقيفٌ، إلاّ أنّ أبا عليٍّ، رحمه الله، قال لي يوماً: هي من عندِ الله، واحتجّ بقوله، سبحانه: "وعلّم آدمَ الأسماءَ كُلَّها..."، ثمّ يذكرُ الآراءَ، والأقوالَ المختلفةَ، غيرَ أنّه لم يقطَعْ بقولٍ واضحٍ، لذلك يعترفُ أنّه دائمُ التفكيرِ، والبحثِ في هذا الموضوعِ، حيثُ يقولُ[2]: "واعلمْ فيما، بعدُ، أنّني، على تقادُمِ الوقتِ، دائمُ التّنقيرِ والبحث عن هذا الموضعِ، فأجِدُ الدواعيَ، والخوالجَ قويّةَ التّجاذُب لي، مختلفةَ جهات التّغوُّلِ على فكري...".

---

(1) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 40/1.

(2) المصدر نفسه: 47/1.

وقد جزم ابنُ فارس (ت 395 هـ) أنّ "اللُّغةَ توقيفٌ من اللّه، علّمَهَا آدمَ، ومَن بعدَه مِن الرُّسلِ، حتّى استقرّتْ بالبِعثة النبويّةِ الشّريفة، فليس للإنسان في تكوينِها من جهد يُذكر"[1].

وذهب بعضُ المفسِّرين إلى تعليمِ آدمَ جميعَ اللُّغة جُملةً وتفصيلا، الألفاظَ والمعانيَ، مفرداتِها، وتراكيبَها، وما يكون في ذلك من اسمٍ، أوفعلٍ، أو حرف[2].

فابنُ جنّي، وابنُ فارس، وكثيرٌ غيرُهم من السّلف، لا يؤمنون بأنّ اللّغةَ العربيّةَ قد مرّت في تطوُّرِها بمراحلَ، كما ذكرنا سابقاً، فكان الجانبُ الوصفيُّ هو الغالبَ عليهم في درسِهم، دونَ نظرٍ فيما كانت قد مرّت به اللّغةُ من أطوار، يؤكّد ذلك قولُ أبي عليّ الفارسيِّ، شيخِ ابنِ جنّيّ، حيث يقولُ ابنُ جنِّيّ[3]: "فلهذا ذهب أبو عليّ، رحمه الله، إلى أنّ هذه اللغةَ وَقَعَتْ طبقةً واحدةً، كالرَّقم تضعُه على المرقوم، والمِيسَمِ يباشَرُ به صفحةُ الموسوم، لا يُحكمُ لشيءٍ منه بتقدُّمٍ في الزّمان، وإنْ اختَلَفَتْ بما فيه من الصَّنعة القوَّةُ والضَّعفُ في الأحوال".

ولعلّ كثرةَ الشُّذوذِ، وتردُّدَ هذه الكلمةِ في أبواب الصَّرف، وغيرِها يرجع سبَبُها إلى أنّ علماءَنا القدامى كانوا يعتقدون أنّ العربيّةَ خُلِقَتْ، ففهموا أنّ كلَّ تطوُّرٍ ينالُها إنّما ينشأُ عن ضعف، أو انحرافٍ، أو شُذوذٍ، وليس كذلك، إنّما يمثّلُ هذا الشُّذوذُ مرحلةً من مراحلِ حياةِ الصِّيغة، لم تتطوَّرْ تطوُّراً كاملاً، ولكنّ هذا الشذوذَ مَنْبَهةٌ على أصلها، ودليلٌ على أوليّة حالِها، وهو يُشيرُ إلى بقايا من تاريخِ الكلمةِ لا يصحّ أن نهملَه، أو نظلمَه بالحيف والجُور؛ لأنّه يمثّلُ بيئةً لغويَّةً[4].

إنّ اللغةَ، أيّةَ لغةٍ، تتعرّضُ، بمرور الزَّمن، واختلاف البيئةِ التي تحيا فيها، إلى نوع من التّطوُّر، وهذا التطوُّرُ –الذي تتعرّضُ له بنيةُ اللُّغةِ، يشملُ جوانبَها المختلفةَ، سواءٌ أكانت صوتيّةً، أم صرفيّةً، أم تركيبيّةً نَحْويّةً، فضلاً عن جانبِها

---

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (1993)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر الضبّاع، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ص31-33.

(2) انظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (1995)، الجامع لأحكام القرآن، (د.ط)، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1/282-283.

(3) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 2/40.

(4) الجندي، دراسات في النظام الصوتي الصرفي، مرجع سابق: ص56.

الدّلاليّ، الّذي يتأثّرُ، كغيره من المستوياتِ اللّغويّةِ، بسلطان التّطوُر؛ ذلك أنّ اللّغة تعيشُ في حركةٍ دائمةٍ دائبة، وأنّها "ديناميكيةٌ.. قابلةٌ للتّطورِ المُطّردِ من حينٍ لآخرَ، فهي كائنٌ حيٌّ، أو كالكائنِ الحيِّ، يتعرّضُ، كسائرِ الكائناتِ الحيّةِ، إلى عاملِ التغيّرِ بفعل الزمنِ ومتطلّباتِه غيرِ الثّابتة، وهي، كذلك، ظاهرةٌ اجتماعيّةٌ تحيا، كسائر الظّواهرِ الاجتماعيّةِ في أحضان المجتمع، وتستمدّ كيانَها منه، ومن عاداته وتقاليدِه، وسلوكِ أفرادِه، كما أنّها تتطوّرُ بتطوّرِ هذا المجتمعِ، فترقَى برُقيِّه، وتنحطّ بانحطاطِه[1].

ويقرّر (أولمان): أنّ هذا التّطوُّرَ الذي يعتري جوانبَ الُّلغةِ المختلفةَ لا يكون ملحوظا، أو محسوساً من قِبَلِ أبناءِ الجماعةِ الُّلغويّة، الّذين تتقلّب اللّغةُ فيما بينَهم آنيّاً، نظراً لكونِه بطيئا، متأنّيا في بعض الأحيان، ولذلك فإنّ عمليّةَ ملاحظةِ هذه (الديناميكيةِ الُّلغويّةِ)، ورصدِها، لاتتأتّى لأبناءِ جيلٍ لُغويٍّ واحد، محدودٍ في الزّمان والمكان أيضاً، وأنّ الأمرَ يحتاج، من أجل تحقيقِ هذه الغايةِ إلى فتَراتٍ مُتطاولةٍ ومتراوحة، تصبحُ، بعدها، عمليةُ الرَّصد، والملاحظةِ أمراً مقدوراً عليه، وميسوراً[2].

وفي هذا الصّدد يقول عبد الله العلايلي[3]: "إن القرآن تناولها وهي بين يدي التطوّر، لم تستقرّ بعد على أكمل الوجوه، وقد ظهرهذا جليّاً في كلّ باب من أبواب النحو، ومن علائمه وجود الكثرة المخالفة لما يقرّره العلماء من قوانين في البناء، أو الإعراب، أو الإعلال، أو الأفعال، أو الجموع، أو التذكير أو التأنيث، والتّعدّي واللّزوم، وكان لها ظواهر في كلّ ما مسّ العربيّة في جوهرها وطبيعتها، ممّا يشير إلى قلقها، وعدم استقرارها، وقد غمض على علماء العربية السابقين وجه تعليله.

---

(1) عبد التواب، التطور اللغوي، مصدر سابق: ص30، وينظر: النوري، محمد جواد، (1990)، في التطوّر الصوتي، مجلة النجاح للأبحاث، جامعة النجاح، نابلس، المجلد الثاني، العدد الخامس، ص114.

(2) أولمان، دور الكلمة في اللغة، مصدر سابق: ص156، والنوري، التطور الصوتي، مرجع سابق: ص114.

(3) العلايلي، عبد الله، (1977)، مقدمة لدراسة لغة العرب، المطبعة العصرية، بيروت، لبنان، ص243.

يقول إبراهيم السامرائي[1] "إنّ أقوال اللّغويّين مفيدة في هذا الباب، فكأنّهم لم يقرّوا بأنّ اللّغة، كأيّ من الظواهر الإنسانيّة، خاضعة للتطوّر، وأنّها، أبدا، متّصلة بالحياة الاجتماعيّة، والنّظام اللغويّ بطبيعته متميز بهذه القابليّة الاجتماعيّة التي تبرز للحياة متمثّلة في كلّ جزء من أجزاء اللغة".

ولا تخضع اللّغات في مجموعها إلى نسب ثابتة من عمليّات التّطوّر اللّغويّ وقيمه، وإنّما تختلف، فيما بينها، باختلاف العوامل الداعية إلى ذلك، وتنشأ بداية هذا التطوّر، بمستوياته المختلفة، في الأعمّ الأغلب على نحو فرديّ ذاتيّ، يقوم به فرد، أو مجموعة أفراد، من أبناء الجماعة اللغويّة المعينّة، دونما قصد أو اتّفاق فيما بينهم، ثمّ ما يلبث هذا التطوّر، بحجومه المختلفة، أن يخوض معركة حادّة مع الأعراف اللغويّة، والقواعد الراسخة في أذهان أبناء اللغة، ثمّ تسفر تلك المعركة، بعد فترة من الصراع الحادّ، قد تطول، وقد تقصر، عن انتصار ذلك التطور الطارئ، أو هزيمته، ويعود ذلك، دونما شكّ، إلى نوع التطوّر، ومدى إسهامه في إعطاء جرعة جديدة وحادة إلى بنية اللغة في خطّها التّطوريّ، أو وقوفه حجَر عثرة أمام نمائها الطبيعي"[2].

ويرى علي عبد الواحد وافي أنّ "تطوّرها هذا لا يجري تبعاً للأهواء والمصادفات، أووفقاً لإرادة الأفراد، وإنّما يخضع في سيره لقوانين جبرية، ثابتة، مطّردة النتائج، واضحة المعالم، محقّقة الآثار، ولا يد لأحد على وقف عملها، أو تغيير ما تؤدّي إليه، فليس في قدرة الأفراد أن يقفوا تطوّر لغة ما، أو يجعلوها تجمد على وضع خاصّ، أويسيروا بها في سبيل غير السبيل التي رسمتها لها سنن التّطوّر الطّبيعي"[3].

---

(1) السامرائي، إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، مصدر سابق، ص243.

(2) النوري، التطور الصوتي، مصدر سابق: ص165.

(3) وافي، علي عبد الواحد، (1951)، اللغة والمجتمع، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر: ص91، وحول التطور اللغوي، انظر: عبد التواب، التطور اللغويّ وقوانينه، مرجع سابق، وهو البحث نفسه الذي نشره رمضان في كتابه: التطوّر اللّغويّ، مظاهره وعلله وقوانينه، دون أيّ تغيير، وصدرت طبعته الأولى عام 1981، والأخيرة عام 1997.

فاللغة لا تسأل أصحابها عن سبل تطوّرها، ولكنّها تتطوّر تلقائيّاً، وفق مسارات طبيعيّة، لا يمكن الوقوف بوجهها، إذ هي لاتستشيرأصحابها، ولا يمكن أن نقف في وجه هذا التطوّر، إذ لا إرادة للناطقين بها أن يوقفوه(1).

إنّ التّطوّر اللّغويّ يبدأ، عادة، على مستوى الفرد أو الأفراد، بمعنى أنّ الذي يبادر بعمليّة التجديد والتغيير في اللّغة، إنّما هو فرد واحد أو أفراد لم يتّفقوا عامدين، وإن جاز اتفاقهم فيما ابتكروه بمحض المصادفة، وهذه المرحلة تسمّى مرحلة التغيير، أوالابتداع والتجديد(2).

والتطوّر اللّغويّ يظهر في كلّ قطاعات اللّغة على سواء: أصواتها، وصرفها، ونحوها، وألفاظها، ومعاني هذه الألفاظ، غير أنّ التطور قد يكون أظهر، أو أسرع في قطاع منه في قطاع آخر، وليست العربية بدعاً بين اللغات في هذا الشأن، فقد تعّرضت -ولا تزال تتعرض- للتغيّر من فترة إلى أخرى في كلّ جوانبها، وإن لم يشعر -أولم يشأ أن يشعر- بذلك بعض الناس(3).

يقول (لاري هيمان)(4): "إنّها حقيقة معروفة، أو شائعة أنّ الأصوات تتغيّر بمرور الزمن، وهناك بعض الأصوات تتغيّر بشكل متكرّر، أكثر من أصوات أخرى، فمثلا: صوت (b, d, g) تتغير إلى(p, t, k)، وهذا التغيّر كان قد لوحظ في مجموعة متعددّة من اللّغات، وهذا التحول في الحروف الصامتة (Consonants) يعرف على أنّه قانون (جريم)".

ودراسة التطوّر على المستوى الصوتيّ بالذات تقابلها صعوبات جمّة، أهمّها أنّ معرفتنا بأصوات العربيّة في عصورها الغابرة معرفة ناقصة من وجهة النظر العلميّة، فمعظم ما عرفناه عنها في هذه الفترات مستمدّ من الأقوال والتصريحات

---

(1) وافي، اللغة والمجتمع، مرجع سابق: ص91.

(2) بشر، دراسات في اللغة، مرجع سابق: ص127.

(3) المرجع نفسه: ص128، وانظر وافي، اللغة والمجتمع، مرجع سابق: ص69.

(4)Phonology Theory and Analysis Larry Hyman pg 17؛ ومن أمثلة التطور في اللغة الإنجليزية ما حدث لصوتي الـ(k) و(g) اللذين أصبحا لا ينطق بهما في القرن السابع عشر عند وقوعهما سابقين لصوت الـ(n) في كلمات، مثل: (Gnow, Know)، النوري، في التطور الصوتي، مرجع سابق: ص119.

التي سجّلها علماء اللغة في كتبهم، وآثارهم، وهذه المادة المسجلة -كتابة- لا تكفي وحدها في مجال الدراسات الصوتية، إذ إنّ أساس الدرس الصوتيّ هو السماع الفعليّ المباشر، وفقدان هذا العامل يهدد الدراسة بالإخفاق والتخبّط[1].

غير أنّه يمكن الاعتماد على عدد من المصادر التي جاءت فيها آراء المتقدّمين، كسيبويه، وابن جنّي، وهناك مصدران آخران يصلحان للحكم على أصوات العربيّة في فتراتها المختلفة، هذان المصدران هما: المجيدون من قرّاء القرآن، إذ يمكن الاعتماد عليهم في إلقاء الضوء على أصوات اللغة العربيّة في مراحلها السابقة، على أساس أنهم توارثوا القراءة الصحيحة بالمشافهة الفعليّة جيلاً بعد جيل، والمصدر الثاني هو القوانين الصوتيّة المبنيّة على أساس البحوث العلميّة العديدة التي أجريت، ولا تزال تجرى على اللغات المختلفة[2].

إنّ النظام الصرفيّ في كلّ لغة حيّة لا يثبت على حالٍ، وكلّ نظام صرفيّ فيه مواضع نقص، لا تخلو منها أية لغة، ولو كانت من أشدّ اللّغات تثقيفا، ففي كلّ قاعدة من قواعدها شواذّ، لا يبرّرها منطق، وقصارى القول إنّ النظام الصرفيّ لدى كلّ متكلّم يحمل في نفسه من أسباب التغيير بقدر ما يحمله النظام الصوتيّ[3].

ويؤكّد (وينفريد ليهمان): (على أنّنا عندما نتعامل مع التغيّرات الفرديّة، في لغة ما، سواء كانت هذه التغيرات في الصوت، أم في الشكل، أم في المعنى، يمكن أن نعطي انطباعا بأنّ المستويات اللّغويّة غير محصورة بتغيير واحد في الوقت نفسه، ومن الممكن أن نعجز أو لا نوفّق في ملاحظة بأنّه عندما تحدث التغييرات الصوتيّة، فإنّ هناك تغيّرات أخرى تحدث، كالتغيّرات الصرفية، والنحويّة، وتغيّرات في الدّلالة في الوقت نفسه، وليس من السهل ملاحظة التغيّرات الأخرى المرافقة للتغير الصوتي)[4].

---

(1) بشر، كمال، دراسات في اللغة، مرجع سابق، ص128؛ وانظر: وافي، علي، اللغة والمجتمع، مرجع سابق، ص69.

(2) بشر، كمال، دراسات في اللغة، مرجع سابق، ص130.

(3) فندريس، اللغة، مرجع سابق: ص302.

(4) Historical linguistics, Winfred.p Lehman, page 308.

ويؤكّد "فندريس" على أن "الطريقة التي يتم بها التغير في أحد النظامين تختلف عنها في الأخر. فالتغيرات الصوتية إنما تصيب الكلمات لا العناصر الصرفية وذلك على عكس التغيرات الصرفية التي قد تصيب الأصوات مستقلة عن الكلمات... تنبعث التغيرات الصرفية دائماً من استعمال قد وقع ومن ثم كانت محدودة الامتداد فليس النظام إذن هو الذي يتغير، كما هي الحال في بعض التغيرات الصوتية، وإنما الذي يتغير هو عنصر من عناصر النظام فحسب وفي استعمال واحد من الاستعمالات[1].

ويضيف "فندريس" أن: التطوّر الصوتيّ عامٌّ شامل لا يترك وراءه بقايا، إذ إنّه يستبدل حالاً جديدة مكان حال قديمة، أما التطور الصرفي فيندر أن يشمل جميع الحالات التي يؤثر فيها، فهو يدعُ إلى جانب الصيغ الجديدة التي يستحدثها عدداً كبيراً من الصيغ القديمة التي تستمر في الاستعمال، وهكذا تترك كل حلقة من حلقات التطور الصرفيّ بقايا لها[2].

ولا بدّ من التأكيد على أنّه يوجد في تطور اللغة اختلاف بين تطور الأصوات والبنى الصرفية والألفاظ؛ "فالنظام الصوتيّ يستقر منذ الطفولة، ويستمر طول الحياة، فالإنسان يحتفظ حتى آخر حياته بمجموعة الحركات التي تعودت عليها أعضاؤه الصوتية منذ طفولته، اللهمّ إلاّ أن يحدث له عارض ناتج من التعليم، وذلك في حالة أن يتلقّن نطقاً أجنبياً يحلّ محلّ النطق القوميّ، النظام الصرفيّ ثابت أيضاً، نعم إنّ استقراره يتطلّب وقتاً أطول، ولكنه بعد أن يستقر لا يعتريه تغير يذكر، ذلك بأن الصرف لا يتغير في أثناء جيل واحد، بل هو كالصوتيات إنما يتغير في الانتقال من جيل إلى جيل، فالنظام الصوتي والنظام النحويّ إذا ما اكتسبا مرة بقيا طول العمر، ويدينان باستقرارهما إلى ذهنية المتكلم[3].

أمّا المفردات فعلى العكس من ذلك لا تستقر على حال، لأنها تتبع الظروف فكل متكلم يكوّن مفرداته من أول حياته إلى أخرها بمداومته على الاستعارة ممن

---

(1) فندريس، اللغة، مرجع سابق، ص203-204.

(2) المرجع نفسه ص204.

(3) المرجع نفسه ص246.

يحيطون به، فالإنسان يزيد من مفرداته ولكنه ينقص منها أيضاً، ويغير الكلمات في حركة دائمة من الدخول والخروج، ولكن الكلمات الجديدة لا تطرد القديمة دائماً، فالذهن يروّض نفسه على وجود المترادفات والمتماثلات ويوزعها على وجه العموم على استعمالات مختلفة[1].

بهذا التمهيد حول التطور اللغوي ومجالاته، ندخل إلى موضوعنا الرئيس وهو "الرّكام اللغويّ"، ذلك هو موضوع حديثنا في السطور القادمة.

وأودُّ الإشارة هنا أنني لم أرد الإطالة حول التطور من حيث مظاهره، وقوانينه وأسبابه وعوامله وغير ذلك، فقد تحدث عنه الكثيرون، وفصّلوا القول فيه، وأشير إلى بعض من المراجع التي تساعد الراغب في الاستزادة[2].

غير أن هذا الحديث المختصر حول التطور اللغوي كان لابدّ منه، نظراً لطبيعة موضوعنا الذي يرتبط بالتطور ارتباطاً وثيقاً، ذلك أنّ ما يسمّى بـ "الرُّكام اللغويّ" في كثير من جوانبه يرتبط بموضوع التطور ارتباطاً وثيقاً، فما بقي في اللغة من ظواهر وأساليب لم تخضع لسنّة التطوّر وناموسها هي "ركام لغويّ"، ومن هنا بدت العلاقة الوثيقة بين موضوعنا "الركام" وبين "التطور اللغويّ"، فكان لابدّ من أن نقدّم بين يدي موضوع الركام بهذه المقدمة التي رأينا أنّها ضروريّة.

### 2.2 مفهوم الركام اللغوي:

نقل "فارت بورج W. Wartburg" مصطلح (Substrat)، سنة (1939) من علم طبقات الأرض (الجيولوجيا) إلى علم اللغة، وحدّد مفهومه بأنّه بقايا لغة تخلّى

---

(1) فندريس، اللغة، مرجع سابق، ص247، وانظر كذلك: عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق: ص15 وما بعدها.

(2) يُنظر مثلاً، عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق؛ وعمر، أحمد مختار، (1985)، دراسة الصوت اللغويّ، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، القاهرة، مصر؛ والمدخل إلى علم الأصوات، صلاح الدين حسنين؛ وشاهين، عبد الصبور، (1977)، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان؛ والشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق؛ وفي الأصوات اللغوية، غالب المطلبي.

عنها أهلُها، ليتحدّثوا بلغة أخرى كتبت لها الغلبة عليها[*]... وقد مثّل لها بما تركته اللغة الكلتيّة القديمة في لاتينية بلاد الغال التي تعرف الآن بالفرنسية، ثمّ فسّر "بلومفيلد" هذا التحوّل من خلال ما أطلق عليه (Substratum Theory) أي النظريّة الطبقيّة[1].

وأشار "فندريس" إلى مثل هذا النوع من التأثُّر من ذلك قوله[2]: "كذلك نجد أثر البريتانية في الفرنسية المتكلمة في "بريتانيا"، وأثر الإيرلندية في الإنجليزيّة المتكلّمة في إيرلنده، ففضلاً عن كون المفردات مُشربةً بكلمات وتراكيبَ مأخوذةٍ من اللغة المحلية، نجد هذه اللغة تفعل فعلها في النظام الصوتي بل في بعض تفاصيل النظام الصرفيّ أيضاً..

وتحدث عن هذه النظريّة الطبقيّة إبراهيم أنيس وشرح المراد من ذلك بقوله[3]: "إن بعض اللغويين المحدثين قد شبّه حال اللغة، كما تبدو لنا الآن، بتلك الطبقة العليا من القشرة الأرضية، تحتها طبقات تمثل كل منها عصراً من عصور التاريخ، أُسِّس بعضها على بعض...".

وترجم أحمد مختار عمر مصطلح (Substrat) بالطبقة السفلى[4]، وسمّى تمّام حسّان الآثار النّاجمة عن اللُّغة القديمة في اللّغة الجديدة بالرّواسب اللُّغويّة "بيد أن تعبير الرّواسب اللُّغويّة قد ينطبق على بعض الحالات فقط، إذ إنّ الرّاسب قد يطفو على السَّطح وقد لا يطفو، كما أنّ التّعبير بالرّواسب اللُّغوية قد يتشابه مع مصطلح "الرّكام اللغويّ".. عند رمضان عبد التواب الذي عرّفه بأنّه "بقايا الظاهرة اللغويّة

---

(*) حول تأثير لغة الغالب في المغلوب، انظر: فصل "الصّراع اللغوي" عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، مرجع سابق: ص170–178، وفصل "صراع اللّغات" عند وافي، اللغة والمجتمع، مرجع سابق: ص95.

(1) البركاوي، عبد الفتاح، أبحاث عربيّة، مجموعة أبحاث مقدمة للمستشرق فيشر، ص198.

(2) فندريس، اللّغة، مرجع سابق: ص356 وما بعدها.

(3) أنيس، إبراهيم، (1966)، من أسرار اللغة، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ص109.

(4) باي، ماريو، (1973)، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، طرابلس، ص139، وسمّاها عبد التواب "العادات اللغويّة للشعوب"، وترجمها بـ (Substrata): عبد التواب، التطوّر اللّغويّ، مرجع سابق: ص124.

المندثرة، وهذا المصطلح الأخير لا يصلح هنا أيضاً، لأنّ الرّكام قد يرجع إلى مرحلة من مراحل اللغة ذاتِها، وليس لتأثير لغة أخرى"[1].

ما أردتُه من هذه البداية أن أوضّح الفرق بين مفهوم التأثُّر بين اللغات سواءٌ تأثُّر اللغة القديمة باللغة الطارئة (Superstrat)، أو التأثُّر باللغة المجاورة (Adstrat)، أو تأثُّر اللغة الجديدة باللغة القديمة (Substrat)، فهذا يختلف عمّا نحن بصدده، لأنّه يتحدّث عن عدّة لغات، ومدى تأثُّر أو تأثير كلٍّ منها في الأخرى.

أمّا موضوعُنا "الرّكامُ اللغويُّ" فهو يتِمُّ داخلَ إطار اللغة الواحدة، خلال فترات تاريخية مختلفة.

وقد تبيّن للباحث أن رمضان عبد التواب هو أولُ من استخدم هذا المصطلحَ غيرَ مرَّة في دراساته المتعددة.

فهو مصطلحه، دون ريبٍ، استطاع من خلاله تفسير كثير من مظاهر الشذوذ عن القواعد المطّردة في العربية، فهو بعد أن يؤكّد على حقيقة "أن اللّغة كائنٌ حيٌّ، لأنّها تحيا على ألسنة المتكلمين بها، وهم من الأحياء، وأنها تتطوّر بفعل الزمن، وهي مكوّنة من سلسلة متلاحقة من الحلقات يُسلِم بعضُها إلى بعض، وكلُّ حلقة منها تتكوّن من مجموعة من الظواهر المطّردة القواعد.

بعد أن يؤكّد على هذه الحقائق يشير إلى أنّنا نلحظ في كلِّ حلقة من حلقات التطور اللغويّ، أمثلة شاذّة عن تلك القواعد المطّردة، ثم يفسّر هذا الشذوذ من جوانبَ ثلاثةٍ فيقول[2]: "فإمّا أن تكون تلك الشواذُّ بقايا حلقة قديمة، ماتت واندثرت، وهو ما نسمّيه نحن: "الرّكامَ اللغويَّ للظواهر المندثرة في اللغة..".

---

(1) البركاوي، عبد الفتاح، أبحاث عربية، مرجع سابق، ص199.

(2) عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق؛ ص58 وما بعدها وينظر: عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق: ص17.

ويضيف [1]: "واصطلاح "الرّكام اللغويّ".. اصطلاح وضعناه نحـن، قياساً على: "الرّكام الحجريّ"..، ذلك الاصطلاح الجغرافيّ[*] الذي يعنون به تلك الأحجار، التي تجرفها السيول والانهيارات الثلجية، من مكان إلى مكان.

أمّا نحن فنعني بمصطلحنا: "الرّكام اللغويّ".. بقايا الظواهر اللغوية المندثرة، لأننا نعتقد أن الظاهرة اللغويّة الجديدة لا تمحو الظاهرة القديمة بين يوم وليلة، بـل تسير معها جنباً إلى جنب مدّة من الزمن، قد تطول وقد تقصر، وهي حـين تتغلّـب عليها، لا تقضي على أفرادها قضاء مُبرَماً، بل يتبقّى منها بعـض الأمثلـة، التـي تصارع الدهر، وتبقى على مرِّ الزمن".

نستطيع القول، إذن، إنّ الرّكامَ اللغويَّ يمثِّل مرحلـة مـن مراحـل تـاريخ العربية، وهو يؤكِّد أنّها في تطوّرها مرّت بمراحل مختلفة، غير أنّ التطـوّر سـار ببطء وتدرج، دليل ذلك "جمع اللغة بين التصحيح والإعلال، في الفعل "عَـوِرَ" فقـد رُوِيَ فيه "عارَ... أيضاً، فوجود "عارَ" إلى جانب "عَوِرَ" يدلّ دَلالةً واضحة على أنّ القانون الصوتيَّ قد أخذ يعمل عمله في هذه المصحَّحةِ أيضاً.."[2].

ولكن، لنا أن نتساءل هنا: هل جاء مصطلح الرّكامِ اللغويِّ... جامعاً مانعـاً، دقيقاً في هذا الإطار، وهل ثمّةَ علاقةٌ بين الرُكام الحجريِّ، الذي تجرفـه الـسيول والإنهيارات الثلجيّةُ من مكان إلى مكان، وما تتركه اللغة من بقايـا تمثِّـل ظـواهرَ لغويّةً قديمةً مندثرة؟؟.

---

(1) عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق، ص59، وينظر كذلك: الشايب، أثر القوانين الصوتية في بنـاء الكلمة، مرجع سابق: ص425–436.

(*) يستخدم مصطلح "الرّكام" في علم طبقات الأرض (الجيولوجيا.. من ذلك.. الركامات السفحية Talus وهي تجمّعاتٌ من الرواسب، في سفوح وأقدام الجبال تتكون بتأثير الجذب الأرضيّ، والركام الرسوبيّ valley deposits وهي تلك الرواسب التي تتجمع في وادي النهر، أي في قناته وعلى سهله، والركام الـصخري: وهي الرواسب التي تترسب في الجليد بشكل مباشر "Till" وهذه الرواسب تكون عديمة التطبيق وحبيباتهـا تكون غير مختارة تحوي في الغالب على جزيئات حافاتها حادّة ومحزّزة)، السيّاب، عبد الله شاكر وزميله، (1980)، علم الطبقات، الطبعة الأولى، منشورات وزارة التعليم العالي، بغداد، العراق، ص95.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص437.

وبعبارة أخرى: هل جاء مصطلح عبد التوّاب دقيقاً في وصف هـذه البقايـا اللغوية التي شذّت عن القاعدة المطّردة ووسمها بـ"الرّكام اللغويّ"..، تـشبيهاً لهـا بالظواهر الجغرافية، وبالرّكام الحجريّ؟؟.

لقد أشار غيرُ واحد من الباحثين المحدَثين إلى هذه الظاهرة، ولكن بتـسميات أو مصطلحات مرادفة لمصطلح الركام، فماذا قالوا؟

يقول عبد الصبور شاهين[1]: "إن تطوّر اللغة من عصر إلى عصر قد ترتّب عليه ترسُّبُ صورٍ كتابيّة تحتوي عناصر مكتوبةً لا تُنطَق، أو هي تُنطَـق خـلاف مرسومها، وفي العربيّة من هذا القبيلِ شيءٌ كثير، فسقوط الألف فـي رسـم اسـم الإشارة (هذا) هو ممّا ورثته الكتابة الحديثة عن الكتابة القديمـة، وإثبـات الألـف الفارقة بين واو الجمع المتّصلةِ بالفعل في مثل (كتبوا)، وعدم وجودهـا فـي مثـل (يرجو)، هو أيضاً من المواريث الكتابية، والفرق بين همزة الوصل والقطـع فـي الكتابة هو فرقٌ موروث، وإن كان له ما يسوّغه، إلاّ في رسم عبارة "بسم الله"، وهي فاشيةٌ على جميع الأقلام، ومأخوذةٌ من كتابة القرآن...".

ويقول محمد المبارك[2]: "إنَّ من الجائز أن يكون قد حدث تطورٌ فـي عهـدٍ بعيدٍ سبق العصرَ الجاهليَّ المعروفَ، فأُميتتْ صيغٌ، وبقيت بواقٍ قليلةٌ تدلُّ عليهـا، وعاشت أخرى ونمت، ولعلَّ هذا هو السببُ في بقاءِ بعض ألفاظٍ محدودةٍ على صيغٍ وأوزان، ولكنّ اللغة استقرّت منذ زمن طويل على أوزان وصيغ لم تتغيّر".

أمّا صبحي الصالح، فحينَ يتحدّث عن "المُزهر للسيوطي" يقول[3]: "فنحن من "مزهره" أمام منجمٍ فيه المعدنُ الخبيث، وفيه الذهب الإبريزُ، ونحن من أبنيته تلقـاء "ركامٍ" فيه الصيغةُ المستعملةُ الحيّةُ، والبناءُ النادرُ الغريب، والوزن المهمل المُمات، وتلك ثمرة الفخر بالعلم والاعتداد بطول الباع في معرفة الغرائب النادرات".

---

(1) شاهين، عبد الصبور، (1984)، في علم اللغة العام، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسـالة، بيـروت، لبنـان، ص63 وما بعدها.

(2) المبارك، محمد، (1981)، فقه اللغة وخصائص العربية، الطبعة الـسابعة، دار الفكـر، بيـروت، لبنـان، ص285.

(3) الصالح، صبحي، (1978)، دراسات في فقه اللغة، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين، بيـروت، لبنـان، ص332.

ويستخدم فخر الدين قباوة مصطلح "المستحاثّات... فيقول[1]: "...نعم، قد تقف على بعض مظاهر التثقيل، غيرَ أنّ الغالبيّة العظمى منه يعمُّها الاستخفاف، بغياب الأصوات العنيفة، والتجمُّعات العسيرةِ مع الصيرورة إلى تبسيط المقاطع ونقل النّبر، إلى مواقعَ تّيسِّر الأداءَ.. إنّه تخفيفٌ ظاهرٌ، تشهد له نماذجُ متعدِّدةٌ بقيت على حالها الأولى دون تشذيب، فكانت مَنبهَةً على ما ادّعاه علماء الصرف، من تحوُّلات مُيسِّرة مُهوِّنة، أي: دليلاً اعتباطياً واقعياً، فهو لم يُتركْ بقصد التدليل على ذلك، خِلافاً لما أشار إليهِ ابن جنّي، والعكبريّ، وتمسّك به بعضُ المعاصرين، وإنّما لبثت كالآثار المستحاثّات، توضِّح ما خفي من معالم التاريخ القديم، وتؤيِّد النظرياتِ المطروحةَ لتفسيره، أو تدفعُها عن مجال الصواب، فالأقوام الغابرة لم تصنع تلك الآثار بقصد الدّلالة على حالة أو ظاهرة، وإنما حبستها القرونُ والأحقابُ في مجالٍ قاهرٍ، بعيدةً عن الاستهلاك والتشذيب، فبقيت على حالتها البدائيةِ، حاملةً تنبيهَ الأنظارِ إلى الواقعِ المطويِّ".

ويضيف[2] "والإعلال الذي وقفنا عنده مطوَّلاً، في صورٍ متعدّدة من الأنماط الاقتصاديّة جاء عن العرب، ما يمثّلُ النماذجَ القديمةَ له قبل التحوير...".

ونجدُه يستخدم مصطلحَ "التحجُّر" في موضعٍ آخرَ فيقول[3]: ".. وأمّا الصيغُ المجهدةُ، فإمّا أن تتحجّرَ في نادرٍ من المفردات، وإمّا أن تخضعَ لصقلٍ يُشذِّبُ عُقَدَها، ويسهّلُ انزلاقَ الأصواتِ فيها، ويحقِّقُ للفظِها الانسيابَ والسلاسةَ".

وأشار السامرائي إلى هذه المسألة غير مرّة، وفي أكثرَ من مكان، من ذلك قولُه[4]: "وهذا الأمرُ يعرِضُ لجميعِ الأمور التي تزولُ لسببٍ ما، فلا يعني أنّها زالت دون أن يكونَ لها رواسبُ، كما يقال في عصرنا".

---

(1) قباوة، فخر الدين، (2001)، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة المصرية العالمية لونجمان، الجيزة، مصر: ص221، والمستحاثّات والمتحجّرات مصطلحان جغرافيّان، انظر: السياب، علم الطبقات، مرجع سابق: ص119.

(2) قباوة، الاقتصاد اللغوي، مرجع سابق: ص220.

(3) المرجع نفسه: ص37.

(4) السامرائي، إبراهيم، (1985)، قطوف ونوادر، الطبعة الأولى، مكتبة المحتسب، عمّان، الأردن: ص45.

ويقول في مؤلَّف آخر[1]: "وهذا يعني أن هذه الفترةَ غيرَ المستقرةِ كانت بقاياها معروفةً بعد الإسلامِ إلى القرنِ الثالثِ الهجريِّ".

ثمّ يوضّحُ هذا المصطلحَ بقوله[2]: ".. هذه الأفعالُ التي جاءت على هذا النحوِ الغريبِ في جملتها قليلةٌ، وقلّتُها تدعو النظرَ، إذ يكون من المحتمل أنّها قد حدثت بسبب من هذا السماعِ، واستقرّت في العربيّة على أنّها مُخلفات لفترة تاريخية، كانت فيها العربية تعاني عدم الاستقرار...".

ويستخدم السامرائي مصطلح "جمد"، فيقول[3]: "...والذي يدل على هذا أن منها ما جمد على هذه الصيغة فليس فيه "يفعل" وهو كرب وحرى، واخلولق...".

كما يستخدم مصطلح "آثار"[4] ويستخدم مصطلح "تحجّر" بقوله[5]: "...وكنّا رأينا مثل هذه الأفعال التي تحجّرت على صورة ما، لتؤدّيَ معنىً خاصّاً، وهي عسى، وكرب، وحرى، واخلولق..". كما استخدم "المتحجّرات اللّغويّة، في كتابه فقه اللغة المقارن"[*]. واستخدم يحيى عبابنه مصطلح "المتحجرات اللغوية"[6]، واستخدم بعض الباحثين مصطلح "البقايا التاريخيّة.. من ذلك قول محمد حماسة عبد اللطيف[7]: "..وعلى هذا يمكن الاستدلال بالكلمات التي بقيت لم يحدث فيها إعلال بأنّها بقايا تاريخيّة للاستعمال، لم يصبها ما أصاب الكلمات الأخرى ممّا سمّاه الصّرفيّون إعلالاً..."، ويستخدم المصطلح نفسَه في موضع آخرَ، فيقول[8]: "ومسألة ردّ الهمزة في مثل الفعل" ترأى".. تمثّل –في رأيي– بقايا لأصول تاريخيّة تطوّرت.

---

(1) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مرجع سابق: ص107.

(2) المرجع نفسه: ص108.

(3) المرجع نفسه: ص32.

(4) المرجع نفسه: ص32.

(5) المرجع نفسه: ص72–73، السامرائي، إبراهيم، (1978)؛ فقه اللغة المقارن، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان: ص69.

(*) السامرائي، فقه اللغة المقارن، مصدر سابق: ص111.

(6) عبابنه، يحيى، تطور صوت الجيم في اللغة العربية، مؤتة للبحوث والدراسات، مج14، العدد الخامس، 1999، ص314.

(7) حماسة، ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين، مرجع سابق: ص166.

(8) حماسة، من وجوه استعمال الهمزة، مرجع سابق: ص76.

وقريب من هذا المصطلح ما ذهب إليه حسن عون، حيث سمّاها، تارةً، بالبقايا[1] وتارةً أخرى بالآثار القديمة[2]، ومن ذلك حديثه عن أسلوب ترخيم المنادى فيقول: "وذلك أنّهم أقّروا مبدأ الترخيم في المنادى، واعترفوا بوجود لهجة من لهجات القبائل العربيّة تحذف آخر الكلمة مثل "يا أبا الحك" بدلاً من: يا أبا الحكم...، ونحن نظنّ أنّ التّرخيم ليس إلاّ ذكرى من ماضي اللّغة. وأثراً من آثارها القديمة، ولم يكن الأمر فيه كما فهمه النّحاة من أنّه استغناء عن الحرف الأخير في الاسم، ما دامت الحروف الباقية تدلّ عليه[3]، كما أنّه يستخدم مصطلح "الرّواسب" فيقول[4] "التأكّد من أنّ كلّ ما سمّاه النّحاة شاذاً أو خارجاً على القواعد النحويّة أو سماعياً يعتبر أثراً قديماً قد بقي في اللّغة بمثابة الرّواسب؛ الّتي تبقى في بعض فروع النّهر بعد أن يجفّ؛ وتتحوّل جميعاً الى مجرىً واحد".

وأعتقد أنّ ثمّة تشابهاً كبيراً بين مصطلح "الرّكام"، ومصطلح "الرّواسب" فالرّكام، أو الرّكم، كما في القاموس المحيط [5] (جمع شيءٍ فوق آخر، حتّى يصير، ركاماً مركوماً كركام الرّمل، وبالتّحريك السّحابُ المتراكم كالرّكام، وارتكم الشّيء، وتراكم: اجتمع)، والرّكام كما في المعجم الوسيط (ما اجتمع من الأشياء، وتراكم بعضُهُ فوق بعض، يقال: رُكام من رمل، وركام من سحاب، وقطيع ركام: ضخم"[6].

"ورسُب في الماء كنصَر وكرُمَ رسوباً: ذهب سُفلاً[7] و"الرُّسابة ما يرسُب أسفلَ الاناء، والنّهر، والمسيل"[8].

---

(1) عون، اللغة والنحو، مرجع سابق: ص58.

(2) المرجع نفسه: ص58.

(3) عون، اللغة والنحو، مرجع سابق: ص98-99.

(4) المرجع نفسه: ص100.

(5) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: "ركم" 122/4.

(6) مجمع اللغة العربية، (1972)، المعجم الوسيط، قام بإخراج هذه الطبعة إبراهيم أنيس وآخرون، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر: 370/1.

(7) المعجم الوسيط، رسب 73/1.

(8) عون، اللغة والنحو، مرجع سابق: ص114.

فالرُّكام يعني: اجتماعَ أشياءَ، بعضُها فوق بعض، وكذا الرّواسبُ، من ذلك ما يترسّب في قاع البحر أو النّهر.

يوضّح ذلك حسن عون فيما حدث في العربيّة مقارنةً باللاتينيّة، والإغريقيّة، وما فيهما من آثار قديمة تبدو مخالفةً لما استقرّ نهائياً من قواعدِ الإعراب، ولم يستطع أدباء اللاتينيّة، ولا نحاتها أن يتخلّصوا من تلك الآثار، فبقيت ماثلةً حتّى انقراض اللّغة اللّاتينيّة، وإن كان بعضُها قد توارى، وهجره الاستعمال.

ويضيف[1]: "وهذه الرواسبُ القديمةُ الّتي بقيت في تراكيب اللّغة، وأساليبها، واعترف بها النّحاةُ، ولجأ إليها الشُّعراءُ والكتّابُ في بعض الأحيان، هي الّتي تعنينا بالذّات؛ إذ إنّها توضّح إلى حدٍّ ما، ما نجده في اللّغة العربيّة، وفي شواهدها الأدبيّة من خروج على القواعد العامّة الّتي وضعها النّحاة، وذهبوا في تطبيقها كلَّ مذهبٍ، ولقد حاول نحاة العرب جَهدهم أن يُخضعوا هذه الشّواهدَ لقواعدهم، ولَمّا استعصى عليهم الأمرُ، حكموا عليها بالشّذوذ مرّةً؛ أو خرّجوها تخريجاً نابياً، أفسد على اللّغة طبيعتَها مرّةً أخرى.

لم يفكّر واحدٌ منهم أنّ هذه الشواهدَ يمكن أن تكون رواسبَ قديمةً، وتراثاً للغة العرب، يومَ أن كانت مضطربةً وفي شبه فوضى، لم توحَّد لهجاتُها، ولم تستقرَّ، وتطَّرد ضوابطُها، ولكنّهم فهموا، أو اعتبروا –على الأقلِّ– أنَّ اللّغة العربيّة وُجدت كاملةً ناضجةً، وأنّ العربيَّ معصومٌ لا يخطئ[2].

ونجد الأديبَ مصطفى صادق الرّافعيّ يسمّيها "البقايا الأثريّة في اللّغة".. وفي هذا المجال يقول حسن عون[3]: "والّذي يدهشنا أكثرَ هو أنّ الرّافعيَّ يرى، ويعتقدُ أنَّ اللّغةَ العربيّةَ تحتوي على بقايا أثريّةٍ من المفرداتِ، هجرها الاستعمالُ؛ لأنّها كانت تلائمُ بيئاتٍ خاصّةً، وأزماناً خاصّةً، وعقليّاتٍ خاصّةً. ولكن، بعد أن تغيّرَ كلُّ ذلك،

---

(1) عون، اللغة والنحو، مرجع سابق: ص114.

(2) عون، اللغة والنحو، مرجع سابق: ص127، وانظر: الرافعي، مصطفى صادق، (1974)، تاريخ آداب العرب، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان: 83/1، 91، 178.

(3) المرجع نفسه: ص127.

أصبحَ هذا مهجوراً، كما حدث في اللّغةِ اللّاتينيّةِ، بالنّسبةِ لُلغاتِ الأوروبيّةِ الحديثةِ الّتي تلجأُ، أحياناً، إلى اشتقاقٍ جديدٍ من تلك الكلماتِ القديمة".

ونجد أحمد الجنديّ يستخدم مصطلح "الجامدة، والمتحجّرة" من ذلك قولُه[1]: "وأمّا لهجةُ الحجازِ، فالتّطوّرُ لم يُتِمَّ دورتَه فيها بما يكفي، ويحقّقِ المماثلةَ الصّوتيّةَ؛ فبقيت على حالها الأولى جامدةً متحجّرةً، من ذلك: استحوذ، وفي الأعلام:(حَيَوة)، و(مَكوَزة)، وكلُّها مصحّحةٌ، ولو سارت على نهج التطوّر لكانت غيرَ ذلك، لكنّها ثبتَت على الطّورِ الأوّلِ لا تفارقه، وما الإعلالُ الّذي يذكره الصّرفيّون، إلا التهذيبُ الذي يتناولُ الكلمةَ بالإصلاح، أو الحيلةُ اّللبِقَةُ الّتي اخترعها العربيُّ؛ ليُصحّحَ بها مسارَ الكلمةِ ليخفيَ مواطنَ الضّعفِ فيها، فهو نمطٌ من الموسيقى والمرونةِ، والطّواعيةِ؛ ولذا ترى أكثرَه في أحرفِ العلّة وما يشبهُها.

ومن الطّبيعيِّ ألاَّ تتمَّ عمليةُ الإعلالِ دفعةً واحدة، كما يقرّر ذلك علماءُ الصّرف، ولكنّها مرّت بخطواتٍ تاريخيّة واجتماعيّة، كان للزّمن فيها كبيرُ أثر، وكان للحضارةِ والبداوة نصيبٌ في ذلك، مرّت في الصّيغ حيناً فطوّرت وأخذت شكلاً جديداً، وأحياناً استعصت على التّغيير، ولم يقوَ الزّمن على أن ينالَ منها شيئاً، فبقيت متحجّرةً، كبقاء حيوان من فصيلة منقرضة!!

ونجد السامرائيَّ، مرّةً أخرى، يستخدم مصطلح "البقايا القديمة"، في تفسير إسناد الفعل المضعّف إلى تاء الفاعل في مثل "استمرَّيتُ" فيقول[2]: "ما زلنا نحمل على الخطأ، أو على طريقة العوامِّ في لهجتهم الدّارجةِ قولَهم: "استمرَّيتُ" بإسناد الفعل المضعّف إلى تاء الفاعل، وفي العربيّة الفصيحة شيءٌ من هذا، وهو قليل، ولعلَّ قلَّتَه راجعةٌ إلى أنّه من البقايا اللّغوية القديمة، الّتي تشير إلى مرحلة لغويّة قديمة، قد سبقت الفصيحَ المعروفَ الماثلَ في لغة التّنزيل.

"ومن غير شكٍّ أنَّ الاستعمال الّذي كُتِبت له السّيرورةُ والشّيوعُ يصبحُ علامةً من العلاماتِ البارزةِ المميِّزة، غيرَ أنَّه لا بدَّ أن يتخلّفَ منه شيءٌ قليلٌ، يَعرِضُ للمُعربين، وهو البقيّةُ الباقيةُ من المراحل التاريخيِّة السّابقة.

(1) الجندي، بين الأصول والفرع في التغيير الصرفي، مرجع سابق، ص44.

(2) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مرجع سابق: ص115-116.

إنَّ طريقةَ اّللغويين الأقدمين في تناول هذه البقايا، أنَّهم حملوها على الشّذوذ، أو على أنّها لغةٌ من لغات القبائل، أو لغةُ جهةٍ من الجهات، أو إقليمٍ من الأقـــاليم[1] ويشير السامرائيُّ، أيضاً، إلى أنَّها "مُخلّفاتٌ لغويةٌ..."، إذ يقول[2]: "وها نحن نستوفي تلك الآثار التي حسبناها مخلّفاتٍ لغويّةً، لم يستطع المعربون أن يلغوها في عربيّتهم طوالَ العصورِ الاسلاميّة[*].

"وإذا استقرينا الأبنيةَ الفصيحةَ القديمةَ، وجدنا بناء "افعالّ" مثل "احمارّ" مـــن الأفعال المزيدة، وهذاالضربُ من الأفعال قليلُ الورود، وقّلته تشيرإلى أنّه بقيّةٌ قديمةٌ لأفعالٍ، كانت شائعةًعلى هذا الوزنِ، ولعلّ سببَ ثِقلها، وما يعرِضُ لهـــا مـــن هـــذا المقطعِ (أي المقطع الطّويل المرفوض)، تخفّفت منه العربيّــةُ الفــصيحةُ، فــصار "احمارّ" "احمرَّ"، ومثُله غيرُه، وهويؤدّي في المعنى وإفادة الزيادة، والمبالغة ما يؤدّيه وزان افعالّ"[3].

ويضيف السامرّائيُّ: (وممّا تخلّف في العربيّة الفصيحةِ ممّايعدّ آثاراً لمرحلـــةٍ لغويّة سابقةٍ، ما يعرِضُ لأوزان الفعل الثلاثيّ، ممّا هو خارجٌ على النظام المشهور. إنّ المعروفَ في الفعل الثّلاثيّ، أنّه يتبعُ أوزاناً ستّةً، بحَـــسَب حركـــةِ العـــينِ فـــي الماضي والمستقبل. والأفعالُ مرتّبةٌ حَسبَ ورودِها، من حيثُ الكثرةُ والقّلةُ، فما كان مفتوحَ العين في الماضي، مضمومَها في المستقبل نحو: نَصَر ينصُر، من أكثرِ أفعالِ العربيّة، ثمّ يليه في الكثرةِ، ما كان مفتوحَ العينِ فـــي الماضـــي، مكـــسورَها فـــي

---

(1) السامرائي، إبراهيم، (1973)، مقدمة في تاريخ العربية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ص19.

(2) المرجع نفسه: ص27-33.

(*) كما نجدُ إسماعيل عمايرة يستخدم مصطلح (آثار، ومصطلح بقايا)، من ذلك قوله عن دلالة الصفات المؤنّثة بغير علامات تأنيثها نحو: جريح وصبور، ومرضع، وحامل وعاقر، ومِغشم، ومُعطِل: ولعلّ هذا راجعٌ إلى مرحلة قديمةٍ من عمر اللغة، لم تكن فيها علاماتُ التأنيـــث قـــد اســـتُخدمت بعـــدُ، فقـــد كـــان المؤنّـــثُ -لغويّاً- يُعاملُ بما يُعامل به المذكّرُ، ويضيف: ولم يبقَ من آثار التعميم، سوى آثارٍ قليلةٌ، كتلـــك الألفـــاظِ التي ما زالت العربيةُ تحتفظُ؛ بها شاهداً من شواهدِ قِدمِ هذه اللغةِ، أعني: (حامل، وصـــبور)، وغيرَهـــا. عمايرة، إسماعيل، (1993)، ظاهرة التأنيث بين العربيّة واللغات السامية، الطبعة الثانية، دار حنين، عمّان، الأردن: ص24-27

(3) السامرائي، مقدّمة في تاريخ العربيّة، مرجع سابق: ص29.

المستقبل، نحو: ضرب يضرِب، وهكذا تنتهي هذه الأوزانُ بما كان منهـا مكـسورَ العين في الماضي والمستقبل، نحو: حسِب يحسِب"[1].ويخلص السامرائيُّ إلى: أنّنـا واجدون شيئاً من عدم الانتظام والاستقرار على هذا النحوِ المرتّبِ، ولاسـيّما فـي القرنين الأوّلِ، والثاني الهجريّين، ولا نعدَمُ أن نجدَ من الأفعال ما قـد يكـون مـن الوزن الأوّل (باب نصر) عند قوم، وهو من باب (ضرب) عند آخرين، ولعلّ هـذه الحالةَ لم تنتهِ إلاّ بعد أن انسلخ القرنُ الثاني للهجرة، وتمَّ للعربيّة استقرارٌ، وثبـاتٌ، في حالة تُشبهُ القاعدةَ العامّةَ، ولا يبعُدُ أن يكونَ هذا الاسـتقرارُ، قـد عُـرِف فـي المشهور المتداوَلِ من الأفعال في الأقلِّ، أمّا غيرُ المشاهيرِ، فلا بـدّ أن تكـون قـد استقرّت على حال من عدم الاستقرار.

أمّا التفسيرُ الحقيقيُّ لهذه الظّواهرِ، فهو التّفسيرُ التّـاريخيُّ، أي أنّ الأفعـالَ العربيّةَ، قبل أن يكون لها نظامُ الأوزانِ السّتّةِ، عرفت حالـةً مـن عـدم النّظـامِ، والاستقرارِ، ثمَّ جنَحَتْ، مع مرور الزّمنِ، إلى شيء من النّظام، فانتهـت إلـى مـا انتهت إليه[2].

وقريبٌ من هذا ما أشار إليه نهاد الموسى، وهو بصدد الحديث عن التّـشعُّبِ في الأنماط الّلغويّةِ، وتعدُّدِ الّلهَجات، إذ يقول: "وفي زحمة الشارع، وفي المواقـف اليوميّة العفويّةِ، تعرِضُ صورٌ تُصنّفُ في العاميّة، وهي-عند التدقيق- ذاتُ نَـسَبٍ مُتقادَمٍ في بعض لهجات الفصحى، وهي -وإنْ هجّنها تعارُفُ الاسـتعمالِ الفـصيحِ على صُورِها البديلةِ، يَظَلُّ لها سَنَدٌ تاريخيٌّ، نظريٌّ يجيزُها، وتظلُّ قولاً ثانياً في هذه المواضعِ المعيَّنة[3].

ويعرِض نهاد الموسى لعدد من النماذج، التي لها سندٌ تاريخيٌّ، من ذلك:قولُ القائلينَ: استقبلوني زملائي، وشجّعوني أساتذتي، ورفضوا النُّـوّابُ المـشروعَ.... يُجمَعُ الفعلُ مع فاعلِه الجمعِ؛فإنّ الاستعمالَ الفصيحَ الرّاجحَ قد تعارف على توحيـدِ الفعلِ مع فاعله: استقبلني زملائي، وشجّعني أساتذتي، ورفض النُّوابُ المشروعَ، بل

---

(1) السامرائي، مقدّمة في تاريخ العربيّة، مرجع سابق: ص29-30.

(2) السامرائي، مقدّمة في تاريخ العربيّة، مرجع سابق: ص31.

(3) الموسى، نهاد، (1990)، اللغة العربية وأبناؤها، مكتبة وسام، عمّان، الأردن: ص22.

نحن نعتدُّ جمعَ الفعل مع فاعله على الأنحـاء المتقدّمـةِ بـين الأخطـاء الـشائعة المرفوضة، ولكنّ هذه الطريقةَ من الوِجهة التّاريخيّةِ في بناء الفصحى، كانت منهجاً مخالفاً، روى أبوعبيدةَ عن أبي عمرَ الهذليِّ، أنّه قال: أكلوني البراغيث، ونـستطيع أن نجدَ لها نظيراً في القرآن، في قوله تعالى: "وأسرُّوا النّجوى الذين ظلموا"[1]، إذن، يستطيعُ من يتمسّكُ بالمعيار النّظريِّ المتقدّمِ أن يحتجَّ بها، أو أن يجدَ لها وجهاً.

ثمّ يمضي نهاد الموسى في سرد الأمثلة: من ذلـك كـسر أوائـل الأفعـال المضارعة في مثل: يتعب، نِلعب، ومعروفٌ أنّ الوجهَ الفصيحَ المرجّح فيهـا هـو الفتح، وهو مذهبُ أهل الحجاز؛ فالكسرُ ظاهرةٌ تاريخيّةٌ، تفوق الفتحَ امتداداً وسَـعةً، وهو لغة جميع العرب، ما عدا أهلَ الحجاز، ومن الأمثلة كـذلك قـولُهم: مبيـوع، ومديون، ومزيونة، في بناء اسمِ المفعول على وزن مفعول، وتصحيحِه مـن غيـر إعلالٍ... فإنّنا نعتدُّ ذلك خطأً، ونُصوِّبُه على مبيع، ومدين، ومزينة..، وهـو، فـي الحقِّ، وجهٌ تاريخيٌّ تميميٌّ، ولغةٌ فصيحةٌ، مما يُحتجُّ به، وقولٌ ثانٍ لا سـبيلَ إلـى دفعِه في بناء اسم المفعول[2].

ويتحدّثُ الموسى عن طَورين لُّلغة؛ بسبب تحكيمِ الاعتبارِ الزّمنيِّ في استقراء قواعدِ الُّلغةِ: "ويستقيمُ لنا أن نفترضَ أنّها اتّسعتْ لمراحلَ من التّطوُّرِ، جرت علـى الظّواهر النّحويّةِ في العربيّة؛ وقد أسلمَ تحكيمُ هذا الاعتبارِ الزّمـانيِّ إلـى تـسجيل وجهين للظّاهرةِ الواحدة، وجه يمثّل الطّورَ السّابقَ، وآخر يمثِّلُ الطّورَ الّلاحقَ، وهذه الوجوهُ- المترتِّبةُ على الأطوارِ المتعاقبةِ في حدود ذلك الإطارِ- وجوهٌ عربيّـةٌ، لا سبيلَ إلى ردِّها، وهي عاملٌ رئيسٌ من عواملِ التّشعيبِ في قواعدِ العربيّة[3].

واستخدم بعضُ الباحثين مصطلحَ (الأثريّات)، يقول مصطفى النّحّاس[4]: "ما بقي غيرُ ذلك، فأثريّاتٌ من بقايا التّطوُّر، كما يُلاحَظ في الفعل: وهِل يوهَل، فقد جاء

---

(1) سورة الأنبياء، الآية: 3.

(2) الموسى، العربيّة وأبناؤها، مرجع سابق: ص23-24.

(3) الموسى، نهاد، العربية وأبناؤها، مرجع سابق: ص27.

(4) النحاس، مدخل إلى دراسة الصرف العربيِّ، مصدر سابق: ص37-38.

متخلِّفاً من وجهين، التّصحيح مع مُوجِب الإعلال، الـدَّوَران بـين بـابي طـرِب، وورِثَ".

وحول هذا الأسلوب: "أكلوني البراغيث" يقول فوزي الشّايب[1]: "فما يُعـرفُ في الاصطلاح بلهجة "أكلوني البراغيث" يمثّلُ -في رأينا- الأسلوبَ الأوليَّ الأصيلَ، إنَّ هذا الاستعمالَ اللُّغويَّ يمثِّلُ، في الحقيقة، مرحلةً تاريخيّةً من حياة هـذه اللُّغـةِ، وهي المرحلةُ الأولى، ولكنَّ العربيَّةَ قد تخطَّتْ هذه المرحلةَ، وتجاوزتها في مراحلَ تاليةٍ من تاريخ حياتِها، غير أَنَّ بقاياها ظلّت حيَّةً عند بعضِ القبائلِ العربيّةِ؛ وذلـك لأنَّ الأساليبَ اللُّغويَّةَ في تطوُّرٍ مستمرٍّ.

ويضيف الشايب: إنّ لهجة أكلوني البراغيث، هي الأصـلُ، وأنَّ الأسـلوبَ الحاليَّ هو الفرعُ الذي تطوَّر، وتفرَّع منه، ولكنَّ هذا التَّطوُّرَ لم يكنْ يسيرُ بالـسرعة نفسِها عند جميعِ القبائلِ العربيَّةِ، فلا ننتظرُ من القبائل النّائيةِ، والمنعزلةِ القابعةِ فـي تلك الصحراءِ، أن يكونَ تطوُّرُ لهَجاتِها مماثلاً، في سرعته، للقبائلِ الأخرى... بـل إنَّ الشّايب ينظر إلى ما يُسمَّى:بلهجة " أكلوني البراغيث على أنّه الأسلوبُ الجدُّ، أو الابنُ الأكبرُ لهذا الأسلوبِ المتداوَلِ المعروفِ"[2].

ويتحدَّثُ أحمد علم الدِّين الجنديُّ عن ما يُسمّى بالأصل التّاريخيِّ، فيقول بعـد أن تحدّثَ عن الأصول المُتخيَّلةِ أو المفترَضةِ، التي أخذ بها علماؤنا[3]: "والحـديثُ الآنَ عن نوع جديد، وهو "الأصلُ التّاريخيُّ"، والهدفُ منه أن نقتفيَ آثارَ الصِّيغةِ في أطوارِ حياتِها، وما أصابها عَبرَ التّاريخِ، وأرى أنَّ البحثَ في مثل هذا أجـدَى مـن حديث علماءِ الصَّرفِ في الأُصول التي تخيَّلوها في باب الإعلال...

---

(1) الشايب، فوزي، (1991)، الماضي المجرّد ومسألة البناء على الفتح، مجلة جامعة الملك سـعود، المجلـد الثالث، ص137-141.

(2) الشايب، الماضي المجرّد ومسألة البناء على الفتح، مرجع سابق: ص141 وكذا يرى اسماعيل عمـايرة أن ظاهرة أكلوني البراغيث تمثِّل أصلاً تاريخيّا، ما تزال العربيّة تحتفظ له ببعض الشّواهد، وهـي الأصـل المطّرد في كثير من اللهجات العربيّة المحليّة.

(3) الجندي، دراسات في النّظام الصّوتيّ الصّرفيّ، مرجع سابق: ص43.

ويشيرُ إلى الأصول التّاريخيّةِ مرّةً أخرى فيقول[1]: "ومن الأصـــول اللُّغويَّـــةِ التَّاريخيَّةِ الّتي لم يُحالِفْ علماءَ الُّلغةِ العربيَّةِ التّوفيقُ فيها، أنّهم عندما وجدوا صـــيغاً مختلفةً عن الفصحى مثل: هَوَيَّ، بدلاً مِن: هَوايَ، و"قَفَيّ" بدلاً من "قفايَ، وعَــصَيَّ، بدلاً من عصايَ، وفتَيّْ بدلاً من فتايَ، وبُشرَيْ بدلاً من: بُشرايَ، ومَحْيَيْ بـــدلاً مـــن مَحيايَ، وهُدَيَّ بدلاً من هُدايَ، في لهجة هذيلٍ، علّلوا ذلك بقولهم: إنَّ الألف انقلبـــتْ إلى الياء في لهجة هُذيل.

وقد وردت للَّهجةِ شواهدُ شعريَّةٌ كثيرةٌ، وأيّدتها قراءاتٌ قرآنيَّةٌ؛ ولهذا يصفونَ هذه الظاهرةَ بالجواز مرّةً، وبالحُسْنِ مرّةً أخرى.

ومفادُ كلامِ النّحاة أنَّ الألفَ هي الأصلُ القديمُ في الكلماتِ السّابقةِ، وأنَّ الياءَ تطوَّرتْ عنها، والعكسُ هو الصّحيحُ، فالياءُ هي الأصل التّاريخيُّ، لوجودها في كثير من الكلمات قبل أن تتطوّرَ تلك الياءُ إلى الألف، ومِمَّا يؤيِّد ذلك؛أنَّ بعـــضَ القبائـــلِ كانت تقولُ: هذه أفعَوْ، وبعضُها يقول: هذه أفعَي، وآخرون ينطقونها أفعَأْ، بالهمز.

وهذا هو الطَّورُ الأولُ من أطوار النُّطق، والأصل التّاريخيّ له، ثمّ تطوّر في الفصحى إلى الألف فصار: أفعَى، عصَا، قفَا، فتَى، ومعنى هذا أنَّ الفصحى تخلَّصتْ من صوت اللِّين المُركَّب (Diphthong) وهـــو (au) (أو)، و(ai) (أي) إلـــى الفـــتح $(\bar{a})$[2].

وإلى مثلِ هذا يشير الجندي إلى أنَّ "هذا الأصلَ التّاريخيَّ يُمكنُ أن يُتَعَـــرّفَ عليه من خلال ما سمّاه علماء العربية (بالشّاذِّ) تارةً، أو (الضّرورةِ) تارةً أخرى[3].

وإلى مثل هذا يُشيرُ صلاح الدين حسنين فيقول[4]: " فالإعلالُ، إذاً، ضـــربٌ من التّطوُّر..، وممَّا يدلُّ على ذلك أنَّ هناك صِيَغاً حافظت على الصِّيغة الأصليّةِ في بيئة معيّنةٍ، فإذا انتقلنا إلى بيئةٍ أخرى، وجدنا أنَّ هذه الصيغةَ تطوَّرتْ، فتغيَّرتْ عن

---

(1) الجندي، دراسات في النظام الصوتي الصرفي، مرجع سابق: ص50.

(2) المرجع نفسه: ص51.

(3) المرجع نفسه: ص56.

(4) حسنين، إعلال الواو والياء في اللّغة العربيّة، مرجع سابق: ص182.

الصِّيغة الأصليَّةِ، من ذلك ما رواه أبو زيد أنّ قيساً تقول: العَفَوَة، وغيرها تقول: عفاة".

ويصفُ صلاح الدين حسنين بعضَ الصِّيغ الّتي لمْ يلحقْها التَّطوُّرُ بأنَّها: "صيغٌ قديمةٌ لمْ يلحقْها التّطوُّرُ، وليست شاذَّةً، كما ذهب الُّلغويُّون؛فقد وصف ابنُ جنِّي هذه الصيغَ بأنَّها مفردةٌ في الاستعمال"[1].

وفي الاحتفاظ بظاهرة الإعراب يقول (يوهان فُك)[2]: "لقد احتفظت العربيَّةُ الفصحى –في ظاهرة التَّصرُّفِ الإعرابيِّ– بسمةٍ من أقدمِ السِّماتِ الُّلغويَّةِ التي فقدتْها جميعُ الُّلغاتِ السَّاميَّة، باستثناء البابليَّةِ القديمة".

وعن إعراب الأسماءِ السِّتَّةِ بالحركاتِ الطَّويلةِ، (أو ما يسمَّى بالحروف) يقول فوزي الشّايب[3]: "وعليه فإعرابُ الأسماءِ السِّتَّة بالحركات الطويلةِ، أو ما يُسمَّى بالحروف، إنْ هو إلاّ سلوكٌ ساميٌّ قديم، وبعبارةٍ أخرى: هو أصلٌ احتُفِظَ به في هذه الكلمات الّتي تُعدُّ من العناصر الُّلغويِّةِ المُوغِلةِ في القِدَمِ.. ومِنْ ثَمَّ فليس إعرابُها بهذه الطّريقةِ توطئةً، وتمهيداً لإعراب المثنّى، والجمعِ على حِدة، كما قال القدماء، وإنّما هو أصلٌ احتفظتْ به العربيّةُ، ضِمنَ ما احتفظتْ به من معالمِ الُّلغةِ السّاميّةِ الأُمِّ المُفترَضة".

وعن الضّمّة في آخر الظُّروف مثل (قبلُ) و(بعدُ) وأشباهِهما، فيقول عنها (هنري فليش) مُفسِّراً[4] "أمّا الضّمّة (u) الأخيرةُ، التي لا تتغيّرُ في أواخر بعض الظُّروف مثل: "قبلُ، مِن قبلُ، و..فوقُ، وإلى فوقُ..، فليس يُفسِّرُها سوى تاريخ الُّلغةِ القديمُ، إذْ هي بقيَّةُ حالةٍ ظرفيّةٍ، تكميليّةٍ في السّاميّةِ المشتركة، وقد احتَفَظتْ هذه الحالةُ بحيويّتها في الُّلغة الأكاديّة..".

---

(1) حسنين، إعلال الواو والياء في اللّغة العربيّة، مرجع سابق: ص183.

(2) فك، يوهان، (1951)، العربية، دراسة في اللهجات والأساليب، ترجمة: عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر: ص15.

(3) الشايب، فوزي، (1998)، إعراب الأسماء الستّة أصله وتطوّره، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد العاشر، ص328-329.

(4) فليش، هنري، (1983)، العربية الفصحى، ترجمة: عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت، ص63

ويُوردُ رمضان عبد التّوّاب في بحث له كثيراً من الأمثلة من اللّهَجات العربيّة القديمة، وامتداداتِها في بعض اللّهجـات المعاصـرة[1]، كظـاهرةِ كسرِ حرف المضارعة، مثل: إخال، وتِعلم، وغيرها، وتتميم اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائيِّ، أي على وزن مفعول، دون أن يطرأ عليه إعلال، مثل: مديون، مبيوع، ومكيول... وكذا لغة أكلوني البراغيث، في لهجات الخطاب مثل: ظلموني النّاس، وزاروني الجيرانُ، وظاهرة سقوط الهمزة في غير أوّل الكلمة مثل: بِير، وياكُل، وراس، ويقرا، وخَطِيّة، وعَبَاية، وجينا. وسنان في أسنان، وبراهيم، وسْماعين، في إبراهيم، وإسماعيل، ويوم الحدّ، في يوم الأحد، وغير ذلك.

ويضيف[2]: "وقد بقِيتْ بعضُ آثارِ هذا القديم في العربيّة الفصحى نفسِها، في بعض الأمثلة، وهذا ما أُسمِّيه أنا: "الرُّكام اللُّغويّ" للظّواهر المندثرة في اللُّغة، ومعناه أنّ الظّاهرةَ اللُّغويّة -قبلَ أنْ تموتَ- قد تبقى منها أمثلةٌ، تُعِينُ على معرفة الأصل.

ويذكر محمد الدّالي في بحث له عن "لغة أكلوني البراغيث"، مُتحدِّثاً عمّا بقي في العربيّة، مِن أساليبَ، وألفاظٍ، فيقول[3]: "بقيتْ في العربيّة ألفاظٌ، وأمثلةٌ وأساليبُ تُخالِفُ الأصولَ الوضعيّةَ، الّتي استقرّتْ عليها اللُّغةُ الفصحى، الّتي نَزلَ بها القرانُ، جاءتْ مَنبهةً على أصلٍ كان مُستعمَلاً في طورٍ من أطوار اللّغة، أو يجِبُ استعمالُه، ثمّ تركوه طلباً للخفّة.

ولعلّ مِن أكثرِ الباحثين المُحدَثين استخداماً لمصطلح "الرُّكام"، فوزي الشّايب، بعدَ رمضان عبد التّوّاب رحمه الله، ويبدو أنّ تلمذته على المرحوم رمضان، هي السّببُ في هذا التّأثُّرِ الواضح؛ إذْ وجدته يستخدم هذا المصطلحَ غيرَ مرّةٍ في دراساته المتعدِّدة.

---

(1) عبد التواب، من امتداد اللّهجات العربيّة القديمة في بعض اللهجات المعاصرة، مرجع سابق: ص177-192.

(2) المرجع نفسه: ص178.

(3) الدَّالي، محمد، (1993)، لغة أكلوني البراغيث، مجلّة مجمع دمشق، الجزء الثالث، المجلد الثامن والستون، ص399.

ففي أثناء حديثه عن المخالَفة بـين عنـصري المـزدوج الـصّاعد ($w\bar{u}$)، وتطوُّره إلى ($\bar{u}$)، ذكر أمثلةً من اسم المفعول من الأجـوف الـواويِّ نحـو "قـال" و"صان"، نقول: مَقْوول، ومَصْوون، بوزن "مَفعول". وهنا نشأ مزدوج صـاعد هـو ($w\bar{u}$)؛ فتخلّصت منه العربيّةُ عن طريق التّخلُّص من شِبه الحركة، وإبقاء الحركة، وبذلك انتقلتْ الصِّيغةُ من مفعول إلى مفُول:

مَقْوول $ma\underset{\bullet}{k}w\bar{u}l$ ← مَقُول $ma\underset{\bullet}{k}\bar{u}l$

مَصْوون $ma\underset{\bullet}{s}w\bar{u}n$ ← مَصُون $ma\underset{\bullet}{s}\bar{u}n$

وقد احتفظتْ اللُّغةُ ببعض المفردات، التي جاء فيها اسمُ المفعول من الأجوف الواويِّ على الحالة الأصليّة، أي بالمزدوج الصاعد ($w\bar{u}$)، فمن ذلك قولُهم: ثـوبٌ مَصْوُونٌ، ومِسْكٌ مَدْوُوفٌ، قـال الرّاجـز: والمِـسكُ فـي عَنبَـرِه المَـدْوُوفُ.... فالبصريُّون، عُموما، لا يُجيزون إتمامَ "مفعول" من الواويِّ العين، ويعدُّه الكوفيُّـون لغةً، وإذا صحّ أنّ إتمامَ مفعول من الواويِّ لغةُ بني يربوع وبني عقيل، فـإنّ هـذا يَعني أنّ لغتَهم تُمثِّلُ المرحلةَ الأولى لصيغة مفعول من الواويّ، هذه المرحلةُ التي قد تطوّرتْ في لغات القبائل الأخرى. وقد انتشرت الصُّورةُ المتطوِّرةُ بـين العـرب، بحيثُ لم يبقَ على تلك المرحلةِ الأصليّةِ، أي المرحلة الأولى إلاّ أُليفاظُ تُشكِّلُ رُكاماً لُغويّاً. وبقاءُ هذا الرُّكامِ اللُّغويِّ يدلُّ على بطءِ، وتدرُّجِ التّطوُّر الصّوتيِّ"[1].

ثمّ يتحدّث في موضع آخرَ عن أصل الأجوف، والنّاقص، ويعرِضُ آراء مَن يرَون أنّ أصله ثنائيٌّ، وآراء الفريق القائل بأصله الثّلاثيِّ، ويُرجِّحُ الـرّأيَ القائـلَ بالثّلاثيّة، فـ"قال"، أصلُها: "قَوَلَ"، و"باعَ": أصلُها "بَيَعَ"، ثمّ يُشيرُ إلى أنّ هناك فرقـاً بين موقفِ السّلف من هذا الأصل، وبين موقف المحدثين.

"فالسّلفُ ذهبوا إلى أنّ هذا الأصلَ الذي يَرجِعُ إليه كلٌّ من الأجوف، والنّاقص أصلٌ وهميٌّ؛ أصلٌ افتراضيٌّ، وليس تحته أيّةُ حقيقةٍ، أو واقع لغويّ.... فابنُ جنّيّ، والسّلفُ عامّةً، لا يؤمنون بفكرة التّطوّر اللّغويّ، مُعتقِدين أنّ اللُّغـةَ كانـت، ومنـذُ الأزل على ما هي عليه الآن، فإذا ما صُدِموا بوجودِ نحو: "عَوِرَ، وحَوِرَ، وصَـيِدَ،

(1) الشايب، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، مرجع سابق: ص433-435.

وأغيَلَتْ، واستحوذ، وغيرها، مِمّا يُطلِق عليه المُحدَثون الرُكام اللُّغــويّ... يُفَــسِّره السّلفُ على أنّه شذٌّ عن بابه، ولَمْ يُعَلَّ لِيكونَ مَنْبهَةً على الأصل المرفوض"[1].

ثمّ يردُّ الشّايب على السّلف، وعلى مَن تابَعهم من المُحــدثين، مثــل "تمّــام حسّان"، الذين نظروا للأمور وعالجوها معالجةً وصفيّة: "وهذا الحكمُ مــن الــسّلف، ومُتابِعيهم قائمٌ، في الحقيقة، على أساسِ المنهج الوصفيِّ، الّذي يُعنَى بمعالجة ظواهرَ لغويّةٍ موجودةٍ بالفعل في فترةٍ زمنيّة مُحدَّدة، ولكنّ الــسّلفَ عمَّمــوا النّتــائجَ الّتــي توصلوا إليها على الُّلغة العربيّة، في جميع مراحلِها، وأطوارِ حياتِها؛ وهنــا يكمُــنُ الخطأُ المنهجيُّ الذي وقعوا فيه، وأكبرُ دليلٍ على خطئهم، وفــسادِ حكمِهــم، هــذه الأفعالُ الجُوفُ، التي لا تزالُ مُصحَّحةً في العربيّة، والّتــي تُمثِّــلُ تلــك الظّــاهرةَ المندثرةَ في الُّلغة، والتي يُطلق عليها المُحدَثون "الرُكام الُّلغويّ"[2].

ويضيف: "وعليه فإنّ الرُكام اللّغويّ في اللّغة العربيّــة، وبعــض الأجــوف، وجميع النّاقص في الحبشيّة يُؤكِّدُ، بشكلٍ قاطعٍ، أنّ الأجوف، والنّاقص في العربيّــة، قد أتَى عليهما حينٌ من الدّهر كانا فيها مُصحَّحَين. ولكنّ السّلف بدل أنْ يتّخِذوا مــن الرُكام الُّلغويِّ دليلاً أكيداً على حالة التّصحيح، فإنّهم فسّروها بأنّها شذّتْ عن الباب؛ لِتَكونَ مُنبِّهةً على الأصل المرفوض..."[3].

ومن خلال "الرُكام الُّلغويّ"، ومقارَنةً مع الحبشيّة، يُفسِّر فوزي الشايب حالــة الأجوف، والنّاقص اللّذين وردا مُصحَّحَين في العربيّة، والحبشيّة، فيقول[4]: "ونحن، مِن جانبنا، نعدُّ "الرُكام" – مُستأنِسين بالحبشيّة- دليلا قويّاً على تلك الحالة، التي كان عليها الأجوفُ، والنّاقصُ مُصحَّحَين في طفولة الُّلغة".

---

(1) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية، ص433-435.

(2) المرجع نفسه: ص435، وانظر كذلك: ص443 وما بعدها.

(3) المرجع نفسه: ص436-437.

(4) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص437، انظر كذلك ص440 وما بعدها.

وقد بدا تأثُّر الشّايب برمضان عبد التّواب في هذه المسألة واضحاً، إذ يقول عبد التّوّاب[1]: "وهذا الرّكام اللّغويّ، نتّخذُهُ نحن دليلا على أنّ الظّاهرة اللُّغويّة الجديدةَ لا تمحو الظّاهرةَ القديمةَ بين يومٍ وليلة، بل تسيرُ معها جنباً إلى جنب مُدّةً من الزّمن، قد تطولُ، وقد تقصرُ، وهي حين تتغلّبُ عليها، لا تَقضي على كل أفرادها قضاءً مُبرَماً، بل يتبقّى منها بعضُ الأمثلة، التي تُصارِعُ الدّهرَ، وتَبقَى على مرِّ الزّمن".

وقد لاحظنا مدى تأثُّرِ الشّايب بأستاذه، ليس هنا فحسب، وإنّما في مواضعَ كثيرةٍ من دراسته، التي كانت في أصلها رسالة دكتوراه، أعدّها فوزي الشّايب، وقدّمها في جامعة عين شمس، عام (1983)، بإشراف رمضان، رحمه الله، جزاء ما قدّم للعلم وأهله.

وفي بحث آخرَ لفوزي الشّايب، وهو موسوم بـ"تأمُّلات في بعض ظواهر الحذف الصّرفيّ"، نجِدُهُ يُلِحُّ على الفكرة نفسِها، ومن ذلك قولُه[2]: "أمّا وجود "يَيْئِسُ" إلى جانب "ييأَس"، و"ييسِر" إلى جانب "ييسَر"، فهذا راجعٌ إلى خصائص التّطوُّرات الصّرفيّة، فإنّها- خِلافاً للتّطوُّرات الصّوتيّةِ، التي تكون شاملةً، وعامّةً، لا تترُكُ وراءَها بقايا، فإنّ التّطوُّراتِ الصّرفيّةَ لا تقضي على الصِّيَغِ القديمةِ قضاءً تامّاً، بل تدَعُ، أحياناً، إلى جانب الصِّيغ الجديدة عددا من الصِّيغ القديمة التي تستمرُّ في الاستعمال. وهكذا تترُكُ كلُّ حلقةٍ من حلَقات التّطوُّرِ الصّرفيِّ بقايا لها.

ثمّ يفسِّر تطوُّر اسمِ المفعول من الأجوف في البحث نفسه اعتماداً على مسألة الرُّكام اللّغويّ في مثل: مبيوع، ومخيوط، ومدووف وغيرها قائلاً: "وهذه، وسابقتُها من الأصول المرفوضة، أو ما يُؤْثِرُ بعضُهم تسميتَه بـ"الرُّكام اللُّغوي للظّواهر

---

(1) عبد التواب، رمضان، (1967)، لحن العامّة والتطوّر اللغويّ، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر: ص377، وانظر كذلك: عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص58؛ وعبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق: ص17؛ وعبد التواب، امتداد اللهجات القديمة، مرجع سابق: ص178.

(2) الشايب، فوزي، (1989)، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، ص47، وانظر: فندريس، اللغة، مرجع سابق: ص204.

اللُّغويّة المندثرة"، فهي مجرّدُ آثارٍ لغويّةٍ، احتُفِظَ بها في بعض اللّهجـات العربيّـة؛ بسبب بطء، وتدرُّج التّطوُّرِ اللُّغويِّ فيها، بالنِّسبة إلى غيرها من اللّهجات[1].

كما فسّر كثيراً من الظّواهر اللُّغويّةِ الخاصّة بتطوُّرِ الضّمائر، في بحث آخرَ عن تطوُّر الضّمير في العربيّة، منشورٍ في المجلّة نفسِها[2]، وعزاهـا إلـى مـسألة الرُّكام اللُّغويِّ.

وتحدث كمال بشر، في دراسةٍ جادّة، ومهمّةٍ حول "مفهـوم الـصّرف عنـد العرب" من خلال كتابه "دراسات في علم اللّغة"، عن الصّرف، وكيف كان متـأخِّراً دائماً بعد النّحو، وعن أخطاء الصرفيِّين، وبخاصّةٍ افتراضـهم أُصـولا، أو أصـلا افتراضيّاً للكلمات التي جرى فيها إبدالٌ، والسّببُ في أخطائهم، كما يرى، هو أنّهـم قدّروا أصلاً افتراضيّاً، لا أصلا تاريخيّاً... من ذلك فعلُ الأمر من الثّلاثيِّ الأجـوف نحو: "قُلْ"، حيث درج الصّرفيُّون على القول بأنّ أصله "قُـولْ"، التقـى سـاكنان؛ فحُذِفتْ الواوُ؛ لالتقاء السّاكنين، فصار"قُلْ".

وهذا الأصل الافتراضيُّ: "قُولْ" لمْ يُنطَقْ به، وأنّ الفعل "قُلْ" نُطِقَ مِن بدايـة الأمر بهذه الصُّورةِ، ولمْ يُنطَقْ "قُولْ" لسببٍ صوتيٍّ، يتلخّصُ في أنّ اللّغـة العربيّـة (الفصحى) لها أنماطٌ مُعيّنةٌ من المقاطع؛ فطبيعةُ التّركيبِ المقطعيِّ، مَنَعـتْ وُقـوعَ الصِّيغة "قُولْ" (فعلَ أمر)، ومعناه، كذلك، أنّه لمْ يُحذَفْ شيءٌ من هذه الصِّيغة[3].

والأمرُ البديلُ لهذه الأصولِ الافتراضيّةِ المُتوهّمةِ، كما يرى بـشر، هـو أن تُعالَجَ هذه الأفعالُ "الجوفاءُ والنّاقصةُ" بمنهجيّةٍ تاريخيّة، ومعنـاه أنْ نتتبّـع تـاريخَ الصِّيَغِ المختلفةِ؛ لنكشِفَ عمّا أصابها من تغيُّرٍ، وما حَدَثَ لها من تطوُّر عَبرَ فتراتِ التّاريخ المختلفة. ولنا هنا أنْ نتساءل: هل أتى على نحو "قالَ"، و"غزا" فتـرةٌ مـن

---

(1) الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، مرجع سـابق: ص74-75، وانظـر كـذلك ص80-81.

(2) الشايب، فوزي، (1986)، تطور الضمير في العربية، حوليات جامعة الكويت، الحولية التاسعة.

(3) بشر، دراسات في اللّغة، مرجع سابق: ص107-111، وانظر كذلك: بشر، كمال، (1969)، مفهـوم علـم الصرف، مجلة مجمع القاهرة، العدد الخامس والعشرون، ص130.

الزّمن كانتا تُنطقانِ فيها "قَوَلَ" و"غَزَوَ"، ثمّ عَرضَ لهما تطوُّرٌ في أصــوات العلّــة، أدّى إلى هذه الصِّيغة الحاضرة؟

احتمال. وهو في رأيي، والكلام ما زال لكمال بشر، حتّى هذه اللحظةِ احتمالٌ قويٌّ يُؤيِّدُهُ الواقعُ الملموس، وهو وجودُ بقايا هذا الأصل التّاريخيِّ من نحو: أطْــوَلَ، واستحوذ، فكان المفروضُ فيهما أنْ يكونا على صورةٍ أخرى هي: أطالَ، واستحاذ، جاء في شعرهم:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلَّما وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ

ومثلُه، بالنِّسبة لتصاريف الاسمِ المنقوصِ قولُه(1):

تَراهُ، وقد فاتَ الرُّماةَ، كأنَّهُ أَمامَ الكلابِ مُصْغِيُ الخدِّ أصلَمُ

والقولُ بأنّ هذه الأمثلةَ، ونحوَها من الضَّرورات، قولٌ لا مُسوِّغَ له؛ فهنــاك عشراتٌ من الأمثلة –من هذا البابِ وغيرِه– وردتْ بالتّصحيح، لا الإعلالِ في غير ضرورة، فهناك في الأسماء، نحوُ: الهَيَف، والحَوَر،. إلخ".

ويَردُّ بشر على ابن جنّي رفضَه لفكرةِ أنّها كانت تُستعمَلُ في فترةٍ من الزّمان مُصحَّحةً، ثمّ أُعِلَّتْ، أي رفض ابن جنّي لفكرة التّطوُّر فيقــول(2): "ولســنا نــدري، تماما، لماذا يُنكِرُ ابنُ جنِّي أنْ يكونَ لهذه الأبواب، ونحوِها أصــولٌ تاريخيّــةٌ، مــع وجود بقايا هذه الأصول في النّثر، والشِّعر كليهما.إنّها، في رأيي، ســيطرةُ النَّزعــةِ "الجنِّيَّة" الفرديّة، والتّمسُّكُ بقوالبَ من التّفكيرِ جامدةٍ، وقد اضطرَّه مسلكُهُ هــذا إلــى التّأويل، والتّخريج، والتّفسيرِ التّعسُّفيِّ لكلِّ ما وَرَدَ مُخالِفاً رأيَه، فإذا جاءتْ أمثلةٌ في الشِّعر عدَّها ضرورةً.

ويؤكِّدُ كمال بشر أنّ وجودَ هذه الصِّيَغِ، وأضــرابِها فــي لهجــاتٍ معيّنــة، ومنسوبةٍ إليها نَسَباً صحيحا، كاسم المفعول من الأجوف، الذي جــاء مُــصحَّحاً، لا مُعَلاًّ في لهجة تميم، وكذا النّاقص في مثل: "لمْ تهجو.، و"ألَمْ يأتيك... بإثبات الــواو

---

(1) قائله أبو خراش، كما في الخصائص: 258/1، يقول: إن هذا الظبي في عدوه الشديد يميل خــده ويــصغيه ويخفض أذنيه، فكأنه أصلم: قطعت أذناه، ويروى... مصغيّ، بالنصب على الحالية، ومصغيٌ "خبراً لكأنّه".

(2) بشر، دراسات في علم اللُّغة، مرجع سابق: ص115، وانظر رأي: ابن جنّي، الخصائص، مصدر ســابق: 256/1، وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 190/2.

والياء مع الجازم...، فهو أحد أمرين: أحدُهما أنّ الياءَ إشباعٌ، وكذا الواو، والأمــرُ الآخرُ: أنّ التّصحيحَ له آثارٌ باقيةٌ في لغات ساميّةٍ أخرى، كاللُّغة الجعزيّة، وهي لغةٌ ساميّةُ الأصل.... فوجود التّصحيح في الفعل الأجوف، والنّاقص في اللُّغة الجعزيّة، إذن، يُؤيِّدُ زعمَنا، أنّ هذا التّصحيحَ هو الأصلُ التّاريخيُّ في السّاميّةِ، والعربيّة، في فترة من فترات تاريخها[1].

فمِن الأجوف: ( *bayana* ): تبيّن، ميّزَ، و( *dayana* ): دانَ، ومن النّاقص: ( *ṣalaya* ) صلّى، أو ( *ṣalawa* )، و( *ramaya* ) رمَى، ( *ṣaḥawa* ) صــحا (الجوُّ) ومن اللّفيف: ( *ḥayawa* ) حيــيَ، و( *dawaya* ) مــرِض، و( *rawaya* ) روِي.

ويخلص إلى النّتيجة التّالية[2]: "هذه الأمثلةُ –مضمومةً إلى أمثلــةٍ عربيّــة– تُشيرُ إلى حقيقةٍ شبهِ مُؤكَّدة، هي أنّ الأفعالَ الجُوفَ، والنّاقصةَ (وتــصرُّفاتِها) أتَــتْ عليها فترةٌ من الزّمن كانتْ تُنطقُ بالتّصحيح، لا الإعلالِ، وهذا ما أردنا إثباتَه، لأنّ الوقوفَ على هذه الحقيقةِ يفيدنا في منهج البحث".

وفي محاولةٍ مني لتتبُّعِ هذا المصطلح عند المُحدثين بدا لي أنّهم، وإنْ اختلفوا في التّسمية، إلاّ أنّهم اتّفقوا جميعا، على أنّ هناك أصلاً تاريخيّاً لهذه البقايا، أو الآثار اللُّغوية.

وبعدُ، لقد أردتُ مــن حــشدِ أقــوالِ، وآراءِ البــاحثين المُحــدثين، عربــاً ومُستشرِقين، أنْ أُوضِحَّ مفهومَ مصطلحِ "الرُّكام اللُّغويِّ" تأصــيلاً، وتــأطيراً لهــذا المصطلح، وتبين لي أنّ الفكرةَ التي انطلق منها هؤلاء الدّارسون، الّذين استعرضــنا آراءَهم، واصطلاحاتِهم، كانت واحدةً، وهي أنّ اللُّغةَ تتطوّرُ، وهــي فــي ســيرِها،

---

(1) بشر، دراسات في علم اللُّغة، مرجع سابق: ص116، وانظر كذلك: الشايب، أثر القوانين الصّوتيّة، مرجــع سابق: ص436–443.

(2) بشر، دراسات في علم اللُّغة، مرجع سابق: ص118، وانظر كذلك: عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجــع سابق: ص244، وأنيس، إبراهيم، (1965)، في اللهجات العربية، الطبعة الثالثة، المطبعة الفنية الحديثــة، القاهرة، مصر: ص143، وبشر، مفهوم علم الصّرف، مرجع سابق: ص130.

تتعرَّضُ لظروفٍ، وعواملَ، تُؤثِّرُ في حركة هذا التّطوُّر، وأنّه تطــوُّرٌ يــسير فــي تريُّثٍ، وبطءٍ.

وقد انطلقوا جميعاً من فكرة الأصل التّاريخيِّ لهذه البقايا(*) الّتي ظلّت ماثلةً، وشاهدةً على فتَراتٍ تاريخيّةٍ، كانت تُستعملُ فيها مثلُ هذه الأنماط، كما لاحظنــا أنّ أكثرَها جاء منسوباً لقبائلَ معروفة.

غيرَ أنّه كان هناك خلافٌ في المــصطلح، فوجــدنا رمــضان عبــدالتّوّاب، وتلامذتَه يستخدمون مصطلحَ "الرُّكام" بكثرةٍ غامرةٍ، كما لاحظتُ أنّ بعضَ الدّارسين يُنوِّعُ في مصطلحاته مثل: تَحجّرتْ، تَجمّدتْ، أصول تاريخيّة، كمــا لاحظنــا عنــد إبراهيم السّامرائيّ، رحمه الله.

ووجدت مصطلحاً مشابِهاً للرُّكام وهو "الرُّواسبُ"، استخدَمَهُ غيرُ واحدٍ مــن الباحثين، مثل: حسن عون، إبراهيم السّامرائيّ، وغيرهما.

كما نجد من المُستشرقين "يوهان فُك" الذي استخدم مصطلح "البقايا الجامــدة" من لهجات العرب البُداة(1).

كذلك وجدنا مصطلح "المُخلَّفات اللُّغويّة"، و"البقايا، أو الآثار"، كمــا وجــدنا مصطلحاً قريباً وهو، المُستحاثّات" عند فخر الدين قباوة.

وكلُّها مصطلحاتٌ تدورُ في فَلك البقايا التّاريخيّة، أو الأصول التّاريخيّــة، أو "البقايا اللُّغويّة"، التي تراكمت، أو ترسَّبَتْ، كما تترسّب الظّواهرُ الحجريّة.

كما وَجَدتُ أنّ جِلَّةَ هؤلاء الدّارسين قد نَحَتْ منحىً تاريخيّاً، مُبتعــدين عــن المنهج الوصفيِّ في تفسير هذه الظّاهرة؛ ذلك أنّ المنهجَ الوصفيّ لا يُقــدِّمُ تفــسيراً مُقنِعا لها.

إذن، دارتْ هذه المصطلحاتُ في فلكٍ واحد، وهو أنّ العربيّــة مــرّتْ فــي تطوُّرها بمراحلَ تاريخيّةٍ، مُتفاوتةٍ، وأنّ التّطوُّرَ هو مِن سَنَنِ اللُّغات، بله الطّبيعــةَ، ونواميسَها، وهذه البقايا، أو الرُّكام لهذه الظّواهر المندثرةِ، خيرُ دليلٍ على أنّه قد أتى

---

(*) يُسمِّيها إسماعيل عمايره "بقايا الكلمات العتيقة"، ويسمِّيها كذلك، "الشّواهد الأثريّة"، عمايرة، ظاهرة التّأنيث، مرجع سابق: ص33، 36.

(1) فك، العربيّة، مرجع سابق: ص15، وذلك في سياق تأكيده على وجود ظاهرة الإعراب في العربيّة.

على اللّغة العربيّة حِينٌ من الدّهر كانت مثلُ هذه الأنمـاطِ اللُّغويّـة تُنطَـقُ بهـذه الصُّورة، التي أوردتها مصادرُ اللُّغة، ومعاجمُها.

ولأنّ مصطلحَ "الرُّكام اللُّغويّ" قد أصبح سائراً، شائعاً بين الدّارسين المُحدثين اتّخذناه عنواناً لدراستنا، ونقول أخيراً مع القدماء: لا مُشاحة في المصطلح"[1].

### 3.2 آراء المحدثين:

لقد توافرت للمُحدثين ظروفٌ، وتهيّأت لهم وسائلُ لمْ تكن متاحةً للقدماء؛ كما أنّهم اطّلعوا على مناهجَ متنوّعةٍ، وعرفوا لغاتٍ أخرى، وهكذا بدا الأمرُ عند المحدثين مُبايناً للقدماء، وسائلَ، ومنَاهجَ، ومعرفةً، ومقارناتٍ بين اللّغات؛ إضافةً إلى الآثارِ والنُّقوش التي ساعدت الدَّارسين المُحدثين كثيراً.

**الأصلُ التّاريخيّ:**

أمّا الأصلُ التّاريخيّ "فالهدفُ منه أنْ نقتفيَ آثارَ الصِّيغة في أطوار حياتِها، وما أصابها عبرَ التاريخ، والبحثُ في هذا أَجدَى من حديثِ علماءِ الصّرف في الأصول الّتي تخيّلوها"[2].

وتنبغي الإشارةُ هنا إلى أنّ تاريخَ الكلماتِ في العربيّة يكتنفُه الغموض، بحيث لا يمكن تتبُّعُ مسار الكلمات بسهولةٍ، فمحاولةُ متابعة التّطوّر لكلمةٍ ما، أو الكشفِ عن تاريخها يعتمِدُ في أكثر الأحيان على الظنّ والحدْسِ الذي لا تدعمه الوثائق، ومِن هنا تقفُ الكلماتُ التي وُصفت بالشُّذوذ، والنُّدرةِ، والضّرورة في بعض

---

(1) يُنظر: الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 227/1، حين تحدّث عن أنّ "المصادر التي شذّت عن القياس، أكثرُها يسمِّيها معظمُ النُّحاة: أسماءَ مصادرَ، لا مصادرَ، ويسمِّيها بعضُ اللُّغويِّين مصادرَ لفعلٍ لَمْ تَجْرِ له، ولا مُشاحة في الاصطلاح"، واستخدمه عبّاس محمود العقّاد بقوله: "ولا مشاحة في التّيسير، ولا يُعذرُ قادرٌ على التّيسير يتركه لغير ضرورة، العقاد، عباس محمود، (د.ت)، أشتات مجتمعات، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ص51، وفي اللّسان: "الشّياحُ الحذَرُ والجدّ، والخوف"، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: شيح 501/2.

(2) الجندي، دراسات في النّظام الصّوتيّ الصّرفيّ، مرجع سابق: ص43.

الحالات، علاماتٍ بارزةً قد تُشيرُ إلى مجرى التّطوّر، ولكنّها لا تنهضُ دليلاً عليه[1].

ولعلّ تتبُّعَها يؤدِّي إلى تصوُّرٍ تقريبيٍّ لتاريخِ كلمةٍ ما، وهنا تكونُ القوانينُ الصّوتيّةُ العامّة مساعداً على توجيه الباحث إلى مسرى التّطوّر، مع الاعتراف بأنّ الظّروفَ تختلف من لغةٍ إلى أخرى[2].

ومع ذلك ينبغي ألاّ نبالغَ في أهميّة الصّوتيّات، إذ من النّادر أنْ تستطيعَ، وحدَها، تفسيرَ كلِّ شيء، فالكلماتُ التي تركها الاستعمالُ لصيغتها، كانت تحتوي أحياناً على دواعٍ أخرى لهذا التَّركِ، فالقانون الصوتيّ الذي يُغيرّ (استَعْوَذَ) إلى "استعاذَ" ينطبقُ، أيضا، على "استحوذ"، ولكنّه لم يؤثّر فيها شيئاً، فبقيت على أصلها[3].

قال سيبويه[4]: "وبعضُ العرب يُخرجه على الأصل فيقول: مخيوط، ومبيوع، ونلاحظ أنّ سيبويه لم يعزُ هذه الظاهرةَ إلى قبيلةٍ بعينها".

وتكاد مظانُّ اللُّغة، عند القدماء، تتّفقُ على وسم هذه الأنماط بالنُّدرة، أو الشُّذوذ، فقد قضى ابنُ عقيل على الصِّيغ التّامّةِ بالنُّدرةِ[5]، وقال الأشمونيُّ[6]: "مِثلُ هذا لا يُقاس عليه"، ووَسمها الرّضيّ بالقلّة[7]، وكذا وسمها ابنُ منظور، غيرَ مرّة، بالشُّذوذ[8].

---

(1) حماسة، الإعلال والإبدال، مرجع سابق: ص170.

(2) فندريس، اللُّغة، مرجع سابق: ص273.

(3) حماسة، الإعلال والإبدال، مرجع سابق: ص170.

(4) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 348/4.

(5) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (1995)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محـــي الـــدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان: 450/2.

(6) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق: 325/4.

(7) الأستراباذي، شرح الشّافية، مصدر سابق: 144/3.

(8) انظر: ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 41/5، 108/9.

### 1.3.2 تفسيرات المُحدثين في ضَوء الرُّكام اللُّغويّ:

تحدّثتُ سابقاً عن مفهوم الرُّكام اللُّغويّ عند المُحدَثين لتفسير كثير من مظاهر الشُّذوذ عن القواعد المطّردة في العربيّة، في الأصوات، والصَّرف والتَّراكيب، والأساليب والأدوات النّحويّة.

واصطلاح الرُّكام يعني: "أنّ تلك الشّواذَ بقايا حلقةٍ قديمةٍ ماتَتْ، واندثرتْ، قياساً على الرُّكام الحجريّ، ذلك الاصطلاح الجغرافيّ، الذي يعنون به تلك الأحجار التي تجرفُها السُّيولُ والانهياراتُ الثّلجيّةُ من مكان إلى مكان، فالظّاهرة اللُّغويّة الجديدةُ لا تمحو الظّاهرةَ القديمةَ بين يوم وليلة، بل تسير معها جنباً إلى جنب مدّة من الزمن قد تطول وقد تقصُر، وهي –حين تتغلّبُ عليها– لا تقضي على أفرادها قضاءً مُبرماً، بل يتبقى منها بعضُ الأمثلة التي تصارع الدّهر، وتبقى على مرِّ الزّمن"[1].

لذلك انبرى كثيرٌ من المحدثين لدراسة ما جاء شاذّاً في النّظام الصّرفيّ والنّحويّ في العربيّة على أنّه من الرُّكام اللّغويّ.

وعلى أساسِه فُسِّرَتْ كثيرٌ من المظاهر التي اضطرب القدماء في توجيهها وتعليلها بأنّها نادرة، أو شاذّة، أو بأنّها ممّا يُحفَظ ولا يُقاس عليه.

ومن أشهرِ من نادى بفكرة الرُّكام اللُّغويّ رمضان عبد التّوّاب، فقد أكّدها غيرَ مرّة في كثير من كتبِه، وأبحاثِه العديدة.

من ذلك تفسيرُه لما جاء من الأفعال الجوفاءِ مُصَحَّحاً على غير القياس، يقول[2]: واصطلاحُ الرُّكام اللّغويّ اصطلاحٌ وضعناه نحن، قياساً على الرُّكام الحجريّ، أمّا نحن فنعني بمصطلحنا "الرّكام اللّغويّ" بقايا الظّواهر اللّغوية المُندثِرة؛ لأنّنا نعتقد أنّ الظّاهرة اللّغويّة الجديدة، لا تمحو الظّاهرة القديمة بين يوم وليلة، بل تسير معها جنباً إلى جنبِ مدّةً من الزمن، قد تطولُ وقد تقصرُ، وهي، حين تتغلّبُ

---

(1) عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص58 وما بعدها؛ التّطور اللّغويّ، مرجع سابق: ص17؛ ولحن العامّة والتّطوّر اللّغويّ، مرجع سابق: ص377.

(2) عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص59.

عليها، لا تقضي على أفرادها قضاءً مُبرَماً، بل يتبقّى منها بعضُ الأمثلة التي تُصارِعُ الدّهر، وتَبقَى على مرّ الزّمن.

ومن المعروف بين الدّارسين المُحدثين ممّن يتابعون مؤلَّفاتِ، وأبحاثَ رمضان أنّه يكرِّر آراءَه ومقولاتِه في غير كتاب(*)، أو بحث، ومن المعروف بين الدّارسين كذلك أنّ للرجل منهجاً، بل مدرسةً، رُبَّما عُرِفتْ بالمدرسةِ الرّمضانيّة، يؤكّد ما ذهبنا إليه أنّ كثيراً من الباحثين قد تأثّروا منهجَ، وفكرَ رمضان اللُّغويّ، في غير مكان، فساروا على نهجه، وليستْ دراستُنا هذه بِدْعاً بين الدِّراسات الأخرى، فقد كان للمرحوم رمضان عبد التّوّاب فضلٌ كبيرٌ في بِذرتِها الأولى، فجزاه الله عن العلم وأهلِه خيرَ الجزاء.

قلتُ: لقد فسّر رمضان ما جاء مُصحّحًا من الأفعال الجوفاءِ على أساسِ أنّها من الرّكام اللّغويّ، فقد قرّر أنّ الأفعالَ المعتلّة في العربيّة، وأخواتِها السّاميّاتِ قد مرّت في تطوّرها بمراحلَ؛ وقد تركت بعضُ هذه المراحلِ رُكاماً لغويّاً في تلك اللّغاتِ هنا وهناك، في الأجوف والناقص.

أمّا أولى هذه المراحلِ؛ فإنّها كانت مرحلةَ التّصحيح مثل: قَوَلَ، وبَيَعَ، وخَوِفَ، وطَوُلَ، ودَعَوَ، وقَضَيَ، ورَوَيَ، وهَوَيَ، وهذه المرحلةُ بقيتْ كما هي في اللُّغة الحبشيّة، في بعض الأفعال الجوفاء، وفي كلّ الأفعال الناقصة، أو من نوع اللّفيف المقرون؛ مثالُ الأجوف فيها: (*bayana*) تحقّق، (*dayana*) "دان"، ومثالُ الناقص: (*ṣaḥawa*)، (*ramaya*) "رَمَى"، ومثال اللّفيف المقرون: (*dawaya*) "مَرِض"، (*rawaya*) "رَوِيَ".

ويضيف رمضان: "وقد بقيتْ من هذه المرحلةِ عدّةُ أفعالٍ في العربيّة، مثل: عَوِرَ، بمعنى فَقَدَ إحدى عينيه، و"حَوِرَ"، والحَوَرُ: نقاءُ بياضِ العين واشتدادُ سَوادِها؛

---

(*) كتابه "التّطور اللّغويّ" هو في الأصل منشور في مجلّة مجمع اللُّغة، بالقاهرة الجزء 33 لعام 1974، وكذا بحثه: التّطوّر اللّغويّ وقانون السّهولة والتّيسير في المجلّة نفسِها، ج 36، لعام 1975، وكذا بحثُه الذي ضمّنه كتابَه "بحوث ومقالات": بعنوان "امتداد اللّهجات العربيّة القديمة في اللّهجات المعاصرة" وجدته منشوراً في مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، الجزء الأوّل، المجلّد الخامس والثّلاثون 1-2، كانون الثاني، العام 1984، ص177.

و"هَيفَ" بمعنى: ضَمُرَ بطنُه، و"استَحْوَذَ" في مثل قولِه تعالى: "استَحْوَذَ عليْهِمُ الشَّيطانُ فأنساهُمْ ذِكْرَ الله"، و"استنوق الجمل"، وهو مثلٌ عربيٌ[1].

أمّا المرحلة الثّانية[2] في تطوّر هذه الأفعال المعتلّة، فهي مرحلة التّسكين، أو ضياعُ الحركة بعد الواو والياء للتّخفيف، فيصبح الفعل على نحو: قَوْل، وبَيْع، وخَوْف، وقَضَيْ، وَرَمَيْ... الخ.

ثم يشير رمضان إلى أنّ ابنَ جنّي قد فطن بحسِّه اللُّغويِّ، إلى ضرورة وجود هذه المرحلة في طريق تطوّر الأفعال المعتلّة، لقوله: "ومن ذلك قولُهم: إنّ أصلَ قام: قَوَمَ، فأُبدلت الواوُ ألفاً، وكذلك: باع، أصله: بَيَعَ، ثم أُبدلت الياء ألفاً، لتحرّكِها وانفتاحِ ما قبلها، وهو لَعَمري كذلك، إلاّ أنّك لم تقلب واحداً من الحرفين إلاّ بعد أن أسكنتَهُ استثقالاً لحركته، فصار إلى: قَوْم، وبَيْع[3].

ويشير عبد التّوّاب إلى أنّ هذه المرحلة قد بقيت عند قبيلة طيّء، من ذلك ما رُوِي عنهم مثلاً، حُبْلَيْ، وأفعَيْ، وهُدَيْ، في الوصل والوقف، وكذا عند هُذيل، لأنّهم كانوا عندما يضيفون المقصور إلى ياء المتكلم في مثل "هُدايَ وهَوايَ" وغيرهما، يقولون: هُدَيَّ (هُدَيْ+يَ) وهَوَيّ (هَوَيْ+يَ)، وعلى لغتهم جاء قولُ أبي ذؤيب[4]:

سبَقوا هوَيَّ وأعنقوا لِهواهُمُ    فتُخرِّموا ولكلِّ جنبٍ مصرعُ

وما رُوِي من تسكين الوسط نحو قولِهم: لَمْ يُحْرَمْ من فُصْدَ له.

و: أيا ليتها لُدْغَتْ، و: لو عُصْرَ منها البانُ والمسك انعَصَر، وغيرها. أمّا المرحلة الثالثة[5] في تطوّر الأفعال المعتلة، فهي تلك المرحلة التي تُسمّى في عُرْف اللُّغويين المُحدثين: انكماش الأصوات المركّبة (Diphthong)، وهي الواوُ والياءُ،

---

(1) عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص59.

(2) المرجع نفسه: ص60-63.

(3) عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص61، وانظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 2/471-472.

(4) ديوان الهذليين: 1/2، معاني القرآن للفراء: 2/39؛ المحتسب: 1/76، وفيه: "لسبيلهم" بدل: لهواهم، قال سيبويه: "وناس من العرب يقولون بُشريّ وهُديّ لأنّ الألف خفية والياء خفية، فكأنّهم تكلّموا بواحدة، فأرادوا التبيان"، سيبويه: 3/413؛ والخصائص: 1/176.

(5) عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص64، وما بعدها.

المسبوقتان بالفتحة، في مثل: قَوْل وبَيْت، فقد تحوّلت الواوُ المفتوحُ ما قبلَها إلى ضمّة طويلة مُمالَة، كقولنا: ( $y\bar{o}m$ )، و( $n\bar{o}m$ )، و( $\d{s}\bar{o}m$ )، بدلاً من: يَوم، ونَوم وصَوْم، وكذا: ( $z\bar{e}t$ ) و( $l\bar{e}l$ ) و( $b\bar{e}t$ ) بدلاً من بَيت، ولَيل، وزَيت.

وهذه المرحلةُ هي الشّائعةُ في اللّغة الحبشيّة في الأفعال الجوفاء، ففيها مثلاً: ( $\d{k}oma$ )، (قامَ)، و( $\breve{s}eta$ ) "باع" وغير ذلك، كما أنّ هذه المرحلة توجد أيضاً في اللّهجات العربيّة التي تُمِيلُ، في مِثلِ قوله تعالى: "والضُّحي واللَّيلِ إذا سَجى..".

أمّا المرحلةُ الرّابعة والأخيرةُ في تطوّر تلك الأفعال المعتلّة، فتتمثّل في التّحول من الإمالةِ إلى الفتح الخالص؛ ذلك أنّ الحركةَ المُمالةَ النّاتجةَ من انكماش الصّوت المُركّب، كثيراً ما تتطوّر في اللّغات المختلفة، فتتحوّلُ إلى فتحة طويلة، فمثلاً كلمة "فأَيَنْ" تطوّرت بعد سقوط الهمز منها إلى "فِينْ $f\bar{e}n$"، بدلاً من "فَيْنْ"، وتُنطَقُ في بعض مناطقِ مصر "فَان" بدلاً من "فِين $f\bar{e}n$"، أيْ أنّ التّطوّر في هذا الصّوتِ المُركّبِ، كان على النّحو الآتي: ( $ay\bar{e}\bar{a}$ ).

وهذا التّطوّرُ الأخيرُ "أي الفتح الخالص" هو الّذي وصلَتْ إليه العربيّة في مِثْل: قامَ، وباعَ، وخافَ، ودعا، وقضَى، ورَمى، كما وصلت إليه العبريّةُ في مثل: ( $\breve{s}at$ ) "وضع"، ($ram$) "ارتفع" (<$ana$) "أجاب" ( $\dot{g}ala$ ) "جلا"، والآراميّة كذلك في نحو ( $\d{k}am$ ) "قام" و( $\d{h}at$ ) "خاطَ"، و($sam$) "وضَعَ"، و($rma$) "رَمَى" و($bna$) "بَنَى" و($kra$)، "دعا".

وقد حدث مثلُ ذلك في لغةِ طيِيء، في الأفعال المعتلّة المكسورةِ العين في الماضي كذلك، مثل قولِهم "رَضَا" في "رَضِيَ" و"فَنا" في "فَنِيَ" و"هُدَا" في "هُدِيَ" وغير ذلك[1].

ثمّ يخلص رمضان إلى القول[2]: " تلك هي مراحلُ تطوّرِ الأفعال المعتلّة، وقد رأينا كيف خَلّفَتْ تلك المراحلُ رُكاماً لغويّاً، في العربيّة الفُصحى، واللُّغات

---

(1) عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص65، والشايب، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، مرجع سابق: ص440.

(2) عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص65-66، وأنيس، اللّهجات العربيّة، مرجع سابق: ص143.

السّاميّة، واللّهجاتِ العربيّة المختلفة، ومن كلِّ ذلك نرى أنّ ما يقولُه النُّحاة من أنّ (قالَ) مثلاً، أصلُها: قَوَلَ، صحيحٌ، بصرف النّظر عن تعليلِهم هذا بتحرُّكِ الواو وانفتاحِ ما قبلَها، وإنْ كان ابنُ جنّيّ يزعُمُ أنّ ذلك الأصلَ لم يُوجَدْ في العربيّة يوماً ما، غيرَ أنّه (أي ابن جنّيّ) يَعودُ فيعترِفُ بأنَّ الظّاهرة اللُّغويّة القديمةَ قد تَبَقَّى منها أمثلةٌ تُعينُ على معرفة الأصل، وهو ما نُسمِّيهِ هنا بالرُّكام اللُّغويِّ".

وينقل رمضان نصّ ابنِ جنّي، وهو قولُه: "فبِهذا ونحوِه استدلّ أهلُ التّصريفِ على أُصول الأشياءِ المُغيّرةِ، كما استدلّوا بقولِه عزّ اسمُه: "استَحْوَذَ عليْهِمُ الشّيطان، على أنّ أصل "استقامَ": "استَقْوَمَ، وأصل استَباعَ: استَبْيَعَ، ولولا ما ظهر من هذا ونحوِه، لما أَقدَمُوا على القضاء بأصول هذه الأشياءِ، ولما جاز ادّعاؤهم إيّاها".

هكذا جاء تفسيرُ رمضان، مُخالفاً للسّلف، بل ولكثيرٍ من المُحدثين، يقول فوزي الشّايب[1]: "فابنُ جنّي، والسّلَفُ عامّةً، لا يؤمنون بفكرة التّطوّرِ اللُّغويِّ، فقد درسوا اللُّغةَ العربيّة على الحالة التي كانت عليها في عهدِهم، مُعتقِدِينَ أنّها كانت ومنذُ الأزلِ على ما هي عليه الآنَ. ولا ندري لِمَ لَمْ تكنْ هذه الأصولُ القليلةُ الّتي احتفَظتْ بها اللُّغةُ دليلاً كافياً، وبرهاناً قاطعاً على أنّ الأصل في الأجوف والنّاقصِ المُعَلّ كان كذلك".

ويُضيف فوزي الشّايب[2]: "وهذا الحُكمُ من السّلف، ومُتابِعيهم قائمٌ في الحقيقة على أساس المنهجِ الوصفيّ الذي يُعنَى بمعالجة ظواهرَ لغويّةٍ موجودةٍ بالفعل في فتراتٍ زمنيّةٍ مُحدّدةٍ، والمفروضُ أن يكونَ في مكانٍ محدّدٍ أيضاً، والنتائجُ الّتي يُفرزُها البحثُ، وتنتهي إليها الدِّراسةُ، القائمةُ على هذا المنهج، يجبُ أنْ تُقَيَّدَ بالفترة الزّمنيّةِ الّتي دُرِسَتِ اللُّغةُ خلالَها، والّتي تُمثّلُ هنا الفترةَ الأخيرةَ من العصرِ الجاهليّ وعصرِ صدرِ الإسلام".

والذي حصل من السّلف أنّهم درسوا اللّغة العربيّة خلالَ هذه الفترةِ الزّمنيّةِ، ولكنّ النّتائجَ الّتي توصّلوا إليها عمّمُوها على اللّغة العربيّة في جميع مراحلِها وأطوارِ حياتِها، وهنا يكمُن الخطأُ المنهجيُّ الّذي وقعوا فيه، لذلك نقول: إنّ أحكامَهم

---

(1) الشايب، أثر القوانين الصّوتية، مرجع سابق: ص435.

(2) المرجع نفسه: ص436.

سليمةٌ وصادقةٌ على اللّغة العربيّة خلال هذه الفترة فقط؛ أي الفترةِ الأخيرةِ من العصر الجاهليّ وعصر صدر الإسلام، أمّا تعميمُها على اللّغة في جميعِ مراحلِها، فحُكْمٌ خاطئٌ، ترتّبَ عليه نتائجُ خاطئةٌ، وهي إنكارُهم كونَ الأجوفِ والنّاقصِ قد مرا بحالةِ التّصحيحِ في يومٍ من الأيّام.

وأكبرُ دليلٍ على خطئهم وفسادِ حكمِهم، هذه الأفعالُ الجُوفُ التي لا تزالُ مُصحّحَةً.. في العربيّة، والّتي تُمثّل تلك الظّاهرةَ المندثِرَةَ في الُّلغة، والّتي يُطلِقُ عليها المُحدَثون "الرّكام الُّلغويّ".

لقد أفاد رمضان عبد التّوّاب من معرفته باللّغات السّاميّة فائدةً عظيمةً في دراسة ما حدثَ للعربيّة من تطورٍ تاريخيّ، ثمّ قارَنَها بأخواتِها السّاميّاتِ.

وهذه المعرفةُ بالسّاميّات، والّتي لم يعرِفْها اللّغويُّون القدماءُ(*)، قادَتْهم إلى ما وقعوا فيه من أخطاءٍ في مناهجِهم ونتائجِهم، "فالباحثُ إذا اقتصر بحثُه على لغةٍ ساميّةٍ واحدةٍ، مهما بلغ حسُّه الُّلغويُّ من دقّةٍ، واجتهَادُه في الدّراسة من عُمق، فليس من الممكن له أنْ يهتديَ إلى ما مرّت به العربيّة من مراحلَ تاريخيّةٍ طويلةٍ ومُعقّدةٍ، حتى وصلت إلى أبصار اللّغويين وأسماعِهم، فلا يمكن الوقوفُ على مراحل هذا التّاريخ إلاّ من خلال دراسة العربيّة دراسةً مُقارَنةً بأخواتها السّاميّاتِ، وهذا ما لمْ يفعلْه الُّلغويُّون العربُ، فكان تقصيرُهم في هذا من مظاهر النّقص في الدّرس الُّلغويّ القديم[1].

وفي هذا الصّدَدِ يقول إبراهيم السّامرائيّ[2]: "إنّ العربيّة التي ورِثْناها، والّتي نعرفُ من أمرها الشّيءَ الثّابتَ الصّحيحَ لا تتعدّى الإسلامَ في التّاريخِ الزّمنيِّ كثيراً، ومعنى هذا أنّ العربيّة المتمثّلةَ في لغةِ التّنزيلِ هي العربيّة التي نُقيمُ عليها البحثَ والدّرسَ، وما العربيّة الجاهليّةُ إلاّ شيءٌ من هذه العربيّة الإسلاميّة، ...لكنّني لا

---

(*) يقول محمد صالح توفيق في حديثه عن صيغة "افتعل وانفعل" إنّ القدماء لم يتعاملوا إلاّ مع الصّيغة (افتعل) ونسُوا الصيغة الثانية (اتفعل)؛ لعدم إجادتهم اللّغات السّاميّة الأخرى، توفيق، محمد صالح، (2000)، أصل صيغة "افتعل" بين العربيّة وأخواتها، مجلة الدراسات اللغوية، الخرطوم، المجلد1، العدد 4، ص123.

(1) آل ياسين، الدّراسات اللّغويّة عند العرب، مرجع سابق: ص474-475.

(2) السامرائي، التّطوّر اللّغويّ التّاريخيّ، مرجع سابق: ص57.

أستطيعُ أنْ أجعَلَ مادّةً للدّرسِ والبحثِ، هذه النُّصوصَ الجاهليّةَ الّتي لا نعرِفُ عن بدايتها ونهايتها كثيراً.

وهذه النُّصوصُ الإسلاميّةُ وفي مُقدمَتِها كتابُ الله، والعربيّة -مُمثَّلةً في القرآن- لغةٌ عاليةٌ سَلَخَتْ من تاريخِها مراحلَ طويلةً، حتّى انتهَتْ إلى هذا الشّكلِ من الكمال.

ويُضيفُ السَّامرائيُّ[1]: "وإذا قلتُ: إنّ اللّغةَ العربيّة بِدْعٌ بينَ اللّغاتِ، فلا أراني أعدو الصّوابَ كثيراً؛ ذلك أنّنا لا نعرفُ تاريخَ هذه اللّغةِ في مراحلِها الأولَى، إذ ليس من المعقول أنَّ هذه اللّغةَ بدأَتْ بهذه النُّصوصِ الشِّعريّةِ الجاهليّةِ؛ فهذه النُّصوصُ الجاهليّةُ تُقدِّمُ للباحث نماذجَ عاليةً من العربيّة، وهذه النّماذجُ لا يُمكِنُ، أنْ تكونَ بأيّ حالٍ من الأحوال من البدايات في اللّغة، فلا بُدَّ أنْ تكونَ العربيّة قد قَطَعَتْ قبلَ هذه النّصوصِ مراحلَ أُخرى في تاريخها، لَمْ تكنْ فيها على هذا المستوى العالي من حيثُ قدرةُ اللّغةِ على أَداء المعاني، ومن توفُّر المادّةِ العربيّة للتّعبيرِ عن النّواحي الماديّةِ، وانصرافِها إلى المعنَويّاتِ من الأمور توسُّعاً ومَجازاً".

كما فسّر رمضان عبد التّوّاب في ضَوء نظريّة "الرُّكام اللُّغويّ" ما عُرِف بلغة "أكلوني البراغيث"[*] والّتي جاءت مُخالِفةً لقواعد المطابَقةِ بين الفعل وفاعلِه؛ ذلك أنَّ الفعلَ يجِبُ إفرادُهُ دائماً، حتّى وإنْ كان فاعلُه مُثنّىً أو مجموعاً، وأشار لِما جاء عليها من شواهدِ القرآنِ الكريمِ والحديثِ الشّريفِ، والشّعرِ، وذكرَ أقوالَ النُّحاةِ والمفسِّرين، ويخلُصُ في النِّهاية، ومن خلال المقارَناتِ السَّاميّةِ، أنّ الأصلَ في تلك اللّغات، أنْ يَلحَقَ الفعلَ علامَةُ التَّثنيةِ والجمعِ للفاعلِ المُثنّى والمجموعِ، كما تلحقُهُ علامةُ التّأنيثِ، عندما يكون الفاعلُ مؤنّثاً سواءً بسواء.

---

(1) السامرائي، التّطوُّر اللُّغويّ التّاريخيّ، مرجع سابق: ص65.

(*) حول هذه اللغة، انظر: الدالي، لغة أكلوني البراغيث، مرجع سابق، ودراسة خليل عمايره (حول الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث)؛ ودراسة فوزي الشّايب "أسلوب: أكلوني البراغيث" مجلّة جامعة الملك سعود، مج3، لعام 1991، كذلك تحدّث عنها أحمد الجندي، مجلّة مجمع القاهرة، لعام 1972/1971، ص47 وما بعدها، وكذلك دراسة عبد الحميد الأقطش: "الإسناد في لغة أكلوني البراغيث "، أبحاث اليرموك، العدد 1-2، لعام 1995

ففي العِبرية مثلاً: (wayyamotu gam snehen): وترجمتُه الحرفيّةُ: "فماتا كِلاهما"، ومثلُه: (loya komu tsa<Im bammispat)، وترجمتُه الحرفيّة: لا يقومون الأشرارُ بالعدل.

وكذلك الحالُ في الحبشيّة في نحو: (whoru >hzab) وترجمتُه الحرفيّةُ: "فعادوا الشُّعوبُ".

وقد تخلَّصتْ العربيّة الفصحى من هذه الظّاهرةِ رُويداً رُويداً، غيرَ أنّ بقاياها ظلّت حيّةً عند بعضِ القبائلِ العربيّة القديمة، كما بقيتْ بعضُ أمثلتِها في الفُصحى، وهو ما نسمِّيه هنا بالرُّكام اللُّغويّ، وتُعرفُ هذه الظّاهرةُ عند النُّحاةِ العربِ بلغة " أكلوني البراغيثُ"...[1].

وقد أعاد رمضان الحديثَ عنها في بحثِه الموسوم بـــ: "مِن امتداد اللّهجاتِ العربيّة القديمة في بعض اللهجات المعاصرة "، وجاء النصُّ نفسُه[2].

لقد أشرتُ في مكانٍ سابقٍ من هذا البحث إلى أنّ القدماءَ تحدّثوا عن قضيّة الأُصول المفترَضَةِ أو المُتخَيّلة، كما سمّاها بعضُ الدارسين المحدثين، ولاحظنا أنّ عبد التّوّاب قد تحدّث كذلك عن أصول المعتلّ والنّاقص، ولكنّها عندَه أُصولٌ تاريخيّةٌ حقيقيّةٌ، وليستْ مُفترَضَةً أو مُتَخيَّلةً، كما هي عند القدماء.

وفي هذا الموضوع يقول كمال بشر[3]: "أمّا الصّرفُ، فالأسلوبُ الغالبُ في دراسته هو أسلوبُ الافتراض والتّأويل، ويظهرُ هذا -بوجهٍ خاصٍّ- في أبواب الإعلال والإبدالِ، ويرجعُ الالتجاءُ إلى هذا الأسلوب الافتراضيّ التأويليّ إلى سببٍ رئيسيّ مشهور.. يتمثّلُ هذا السّببُ في ولَعِ علماء العربيّة بِربَطِ الصِّيَغِ المُتّفِقةِ في شيءٍ المختلفةِ في شيءٍ آخرَ بأصلٍ صرفيٍّ واحد، وإرجاعها إليه، ثمّ محاولة تفسير أوجهِ الخلاف كلّما وُجِدَتْ بطريقة التّأويل، أو افتراضِ الصُّوَرِ والنّماذجِ الّتي تُشيرُ إلى هذا الأصل.

---

(1) عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص67-72.

(2) نُشر في مجلّة المجمع العلميِّ العراقيِّ، ج1/مج 35، لعام 1984، ص179 -186، وانظر: عبد التـــواب، لحن العامّة والتّطور اللغويّ، مرجع سابق: ص374.

(3) بشر، دراسات في علم اللّغة، مرجع سابق: ص53-54.

مثلاً كما في قولهم: "قالَ"، أصلُها "قَوَلَ"، بافتراضِ نموذجٍ يَنتَظِمُ حرفَ الواوِ الموجودَ في الأصل الّذي يَرَوْنَ أنّه المادّةُ الأساسيّةُ الّتي تفرّعَتْ عنها هذه الصِّيغةُ وغيرُها، هذه المادّةُ الأساسيّة هي "قَ ولَ".

وكان الأولى بهؤلاء العلماء -كما يقول بِشر- أنْ يُعالجوا "قالَ" ونحوَها بالصُّورة الّتي تبدو بها، ما لَمْ يكنْ تفسيرُهم هذا مُستنِداً إلى حقائقَ تاريخيّةٍ؛ فحينئذٍ يسوغُ لهم عقدُ مقارَنةٍ بين حالَتَي الصِّيغةِ في فترتَين مختلفتَين من الزّمن".

كما فسّرَ رمضان عبد التّوّاب في ضَوء نظريّة الرُّكام مجيءَ ما تصرّفَ من "أفعلَ" بالهمزة، كقول ليلى الأخْيَليّة:

تدلّتْ على حُصٍّ ظِماءٍ كأنّها　　　كُراتُ غُلامٍ في كِساءٍ مُؤَرْنَبِ

وقول الرّاجز[1]:

وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَين

وغيرها من الشّواهد الّتي عدّها القدماءُ من باب الضّرورة الشِّعريّة، وفي الضَّرورة رجوعٌ إلى الأصل، وقد تخلّصتْ العربيّة الفُصحى من الهمز في هذه الأمثلة، وما شابَهَها بسبب ما يُسمّى "كراهة توالي الأمثال في العربيّة"[2].

كما فسّر في ضَوء "الرُّكام" ما جاء من جمع المؤنّثِ السّالمِ منصوباً بالفتحة، نحو قول أبي خَيرةَ الأعرابيّ[3]: "استأصل الله عِرقاتَهم"، وقولِ الرِّياشيِّ: سمِعتُ بعضَ العربِ يقولُ: أخذت إراتَهم، فيقول[4]: "ولعلّ من هذا الرُّكامِ اللُّغويّ، كذلك، ما وصل إلينا من نصب الجُزءَين بعدَ "ليتَ"، كقول العجّاجِ[5]:

---

(1) الرجز لخطام المجاشعي، كما في سيبويه: الكتاب: 32/1؛ 408/1؛ والخزانة: 367/1، وتتمته كما في المغني لابن هشام: 181/1:

وَغَيرُ وَدٍّ جَازِلٍ أَو وَدَيْنْ

وهو يصف داراً قد خلت من أهلها، وبقي بها آثارهم، ومن تلك الآثار الصاليات، يريد الأثافي التي توضع عليها القدر، جعلها صاليات لأنها صليت بالنار حتى اسودّت، وانظر: الخزانة: 367/1.

(2) عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص73.

(3) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 384/1، وأبو زيد، النوادر، مرجع سابق: ص15.

(4) عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص74.

(5) هذا الرجز للعجاج وهو من شواهد سيبويه: 142/2؛ وابن يعيش: 103/1؛ والخزانة: 290/4؛ ومغني اللبيب: 285/1.

يا، ليتَ أيَّامَ الصِّبا رواجِعا

كما فسّر في ضَوءِ نظريّة "الرّكام اللُّغويّ" ما جاء من المثّنى مفتوحَ النُّون[1]، فالأصل في نون المُثّنى هو الفتحُ، وفتحُها لغةٌ، كما يقولُ ابنُ مالك، غيرَ أنّ نونَ المثّنى، قد كُسِرَتْ في الفُصحى تَبَعاً لقانون المُخالَفةِ الصَّوتيّةِ، بدليلِ أنّها لا تزالُ مفتوحةً في نظيرتِها في جمعِ المذكَّرِ السّالمِ، وبدليلِ بعضِ الأمثلةِ، الّتي بَقِيَتْ على الأصلِ القديمِ، وهي ما نُسمِّيهِ، نحنُ، بالرُّكام اللُّغويّ، مثلَ: شتّانَ، في مثلِ قولِكَ: شتّانَ أخوك وأبوك، أي هما متفرّقانِ، فهو تثنيةُ "شتّ"، والشّتّ: المُتفرّقُ، ومِن فتحِ نونِ المُثّنى في الشِّعرِ، قولُ رجلٍ من ضَبّةَ[2]:

أعرِفُ مِنْها الأنفَ والعَينانا ومِنخَرانَ أشْبَها ظَبْيَانا

هكذا فسّرَ رمضان كثيراً من مظاهرِ الشُّذوذ الصَّرفيّ والنّحْويّ بالرُّكام اللُّغويّ، وهذا يؤكِّدُ أنّ اللُّغةَ عندما تتطوّرُ، لا تموتُ أو تندثِرُ تماماً، وإنّما تَبقى منها بقايا تدلُّ عليها، يؤكِّد هذا اللُّغويّ (فندريس)، حيث يقول[3]: "التّغييرُ لا يكون تامّا إطلاقاً، فكثيراً ما تبقى الصِّيَغُ القديمةُ، إلى جانب الصِّيغِ المُستحدَثةِ، حتّى لَتُلاحِظ في النِّظامِ العامِّ للُّغاتِ الّتي لها تاريخٌ طويلٌ، والّتي عانَتْ تطوّراً ضخماً، كالفرنسيّة أو الإنجليزيّة، مزيجاً من النُّظُمِ الّتي تَضمُّ حالاتٍ مختلفةً".

كما فسّر رمضان في ضوء نظرية الرّكام ظاهرةَ كسر حرف المضارَعة[4]، وهي ساميّة قديمة تُوجَد في العبريّة، والسُّريانيّة والحبشيّة، والفتحُ في أحرفِ المضارَعة حادثٌ في رأي عبد التّوّاب، بدليلِ عدمِ وجودِه في اللُّغات السّاميّة، وبدليل ما بقِيَ مِن الكسر في كثيرٍ من اللّهَجات العربيّة القديمة.

وهناك دليلٌ ثالثٌ على أصالةِ الكسر في حروف المضارَعة، في اللّغات السّاميّة، وهو استمرارُه حتى الآنَ في اللّهجات العربيّة الحديثة كلّها، إذ نقولُ مثلاً:

---

(1) عبد التواب، التّطوُّر اللُّغويُّ، مرجع سابق: ص65-66، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: (شتت)، والشايب، أثر القوانين الصّوتيّة، مرجع سابق، ص388.

(2) نسبه أبو زيد في النوادر: ص15 إلى رجل من ضبّة، وفيه: "منخرانِ".

(3) فندريس، اللّغة، مرجع سابق: ص423.

(4) عبد التواب، من امتداد اللّهجات العربيّة القديمة، مرجع سابق: ص176-178، وحول كسر حرف المضارعة: انظر: الجندي، اللّهجات العربيّة في التُّراث، مرجع سابق: 94/1.

"مِين يقرأ، ومِين يسْمَع؟، ولم يبقَ فتحُ حرفِ المضارعة في اللّهجات الحديثةِ –فيما أعلمُ– إلاّ في لهجة نجد، إذا كانتْ فاءُ المضارَعة ساكنةً، مثل: يَرْمي ويَلْعَبْ، ويَرْكضُ، ولا يُكسَر حرفُ المضارعة في هذه اللّهجةِ، إلاّ إذا كان ما بعدَه مُتَحرّكاً مثل: يسُوق، ويِنُوم (مضارع نام) ويسابِق، ويلاكِم، ويِهاوِش، وغير ذلك.

ويذكر عبد التّوّاب أنّ بعضَ آثار هذا القديمِ في العربيّة الفصحى قد بَقِيَتْ، في مثل: إخالُ، بمعنى: "ظنَّ"، كقول زُهير[1]:

وما أدري وسوف إخالُ أدري      أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ

وقولِ العبّاسِ بنِ مِرداس[2]:

قد كان قومُك يحسَبونكَ سيِّداً      وإخالُ أنّك سيّدٌ مَعْيونُ

ويعدّها من "الرُّكام اللّغويّ للظّواهر المُندثِرة في اللُّغة"[3].

كما فسّر رمضان عبدالتّوّاب في ضَوء "الرُّكام" تطوّرَ "سوفَ" إلى "السِّين"[4]، كما عدّ ما حصل في بعض اللّهجات القديمةِ، عند طيّءٍ، والأزد، وقبائلِ حِمْيَرَ في جنوبيِّ الجزيرة العربيّة الّتي تُحِلُّ الميمَ مَحلّ اللّام في أداة التّعريف، وهي ما يُعرف بظاهرة "الطَّمْطَمانيّة" من الرُّكام، من ذلك قولُ الرّسولِ ﷺ: ليس مِن امْبرٌ امْصِيامٌ في امْسَفَر"[5].

ومن الدّارسينَ المُحدثين الّذين ساروا على نهج رمضان عبد التواب، وفسّروا كثيراً من مظاهر الشُّذوذِ الصّرفيّ والنَّحْويّ، وكذا في الأساليبِ والأدواتِ والظُّروفِ، والضَّمائرِ، فوزي الشّايب، ولا غرابةَ في ذلك؛ فقد تَتَلمذَ فوزي الشّايب على يدِ رمضان عبد التّوّاب. وتأثّرَ بمنهجِه وفكرِه اللُّغويّ؛ لِذا فقد فسّرَ في ضَوء نظريّة الرُّكام اللُّغويّ كثيراً من مظاهر الشُّذوذ.

---

(1) البيت لزهير كما في ديوانه: ص135؛ ومغني اللبيب: 41/1؛ 139، همع الهوامع: 153/1، ولسان العرب (قَوَمَ): 408/15.

(2) ديوان العباس: ص108، والخصائص: 261/1؛ ولسان العرب (عَيَنَ).

(3) عبد التواب، التّطوّر اللّغويّ، مرجع سابق: ص17.

(4) المرجع نفسه: ص140–142، وكذا تحدّث عنها في كتابه "لحن العامّة والتّطوّر اللّغويّ"، ص374.

(5) عبد التواب، المدخل إلى علم اللّغة، مرجع سابق: ص245، وعبد التواب، رمضان، (1985)، فصول في فقه العربية، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر: ص128–130.

فقد فسّر فوزي الشّايب ما حصل للأجوف والنّاقص في العربيّة في ضوء الرُّكام اللّغويّ، ويستخدم مصطلح عبد التّوّاب نفسَه، فيقول[1]: "فإذا لمْ يكنِ الرُّكامُ اللُّغويّ كافياً" فإنّ الدِّراسةَ المُقارنَةَ للأجوفِ والناقصِ في العربيّة، والحبشيّةِ تَقطَعُ الشَّكّ باليقين، وتُؤكِّدُ خطأَ السّلفِ ومُتابِعيهم بصَدَدِ هذه القضيّة.

وذلك أنّ الحبشيّةَ، تَشيعُ فيها ظاهرةُ التّصحيحِ، فتَشملُ النّاقصَ كلَّه، وبعضَ الأمثلةِ من الأجوفِ، فمِنَ الأجوفِ نجدُ فيها: (sawe<a) "نادى"، (bayana) "تحقّقَ"، (dayana) "دانَ"، (*ḳawama*) "قامَ".

أمّا النّاقصُ فيمثّله كلّ من (*ṣaḥawa*) "صحا الجوّ"، (*ṣalawa*) "صلّى" وكذلك: (*ramaya*) "رمى"، (*ra>ya*)، "رأى"، (*talawa*) "تلا"، ومثالُ اللّفيفِ المقرونِ: (*dawaya*) "مرِضَ"، (*rawaya*) "رَوَى".

ويخلُصُ إلى القول إنّ الرّكام اللُّغويّ في العربيّة، وبعضَ الأجوفِ، وجميعَ النّاقِصِ في الحبشيّة، يؤكّدُ بشكلٍ قاطِعٍ أنّ الأجوفَ والنّاقصَ في العربيّة قد أتَى عليهما حِينٌ من الدّهرِ كانا فيها مُصَحَّحَين. ولكنَّ السّلفَ، بدلَ أنْ يتّخِذوا مِن الرُّكام اللُّغويّ دليلاً أكيداً على حالةِ التّصحيحِ، فإنّهم فسّروها بأنّها شذّت عن الباب لِتكونَ مَنْبَهَةً على الأصلِ المرفوض.

ثمّ يصلُ إلى خُطُوات تطوُّرِ الأجوفِ والنّاقصِ، من التّصحيحِ إلى الإعلال، وأنّها قدْ مرّتْ بأربعِ مراحلَ، وهي المراحلُ نفسُها الّتي ذكرها رمضان عبد التّوّاب، فيقول فوزي الشّايب[2]: "فكلّ مِن: قالَ، وباعَ، ورَمَى، ودَعَا، وبابِها، قد مرّ بالخطوات الآتية:

قال: *ḳāla*

*ḳāla* ← *ḳōla* ← *ḳawla* ← *ḳawala*

(1) الشايب، أثرالقوانين الصّوتيّة، مرجع سابق: ص436-437، تأمُّلات في بعض ظواهر الحذف، مرجع سابق.

(2) الشايب، أثر القوانين الصّوتيّة، مرجع سابق: ص440-444، وانظر: تأمُّلات في بعض ظواهر الحذف، مرجع سابق: ص61-67.

باع: $ba < a$

$b\bar{a} < a \quad \leftarrow \quad b\bar{e} < a \quad \leftarrow \quad bay < a \quad \leftarrow \quad baya < a$

رمى: $rama$

$ram\bar{a} \quad \leftarrow \quad ram\bar{e} \quad \leftarrow \quad ramay \quad \leftarrow \quad ramaya$

دعى: $da < a$

$da < \bar{a} \quad \leftarrow \quad da < \bar{o} \quad \leftarrow \quad da < aw \quad \leftarrow \quad da < awa$

وكانت النّتيجةُ أنِ انتقلَ الأجوفُ من بناء "فَعَلَ" إلى بناء "فالَ"، وانتقل المنقوصُ من بناء "فَعَلَ" إلى بناء "فَعَا".

كما نجدُ فوزي الشّايب يُفسِّر ما جاء من اسمِ المفعول من الأجوفِ اليائيّ والواويّ على التَّمام عند تميم وغيرِها بأنّه من الرُّكام اللُّغويّ، وهو في هذا يتبعُ رمضان عبد التّوّاب، يقولُ في هذا الصّدد[1]: "وقد احتفَظتْ اللّغةُ ببعض المفردات الّتي جاء فيها اسمُ المفعول من الأجوف الواويّ على الحالة الأصليّة؛ أي بالمُزدَوج الصّاعد "$w\bar{u}$"، فمن ذلك قولُهم: ثوبٌ مصْوُونٌ، ومِسْكٌ مَدْوُوفٌ، ورَجُلٌ مَعْوُودٌ، وفَرَسٌ مَقْوُودٌ، وقولٌ مَقْوُولٌ، ويذهبُ الكوفيون أنّ ذلك لغةٌ لبعضِ العرب، وأمّا البصريُّون فلمْ يعرفوا شيئاً من هذا.

وإذا صحّ أنّ إتمامَ" مفعولٍ "من الواويِّ لغةُ بني يربوع، وبني عُقيل، فإنّ هذا يُعني أنّ لغتَهم تُمثِّلُ المرحلةَ الأولى لصيغةِ "مفعول" من الواويّ، هذه المرحلةُ الّتي قد تطوّرتْ في لغاتِ القبائلِ الأخرى. وقد انتشرتْ الصُّورةُ المُتطوِّرةُ بينَ العربِ، بحيثُ لم يبْقَ على تلك المرحلةِ الأصليّةِ؛ أي المرحلةِ الأولى إلاّ أُليْفاظٌ تُشكِّلُ رُكاماً لُغويّا. وبقاءُ هذا الرّكامِ اللُّغويّ يدلُّ على بطءِ وتدرُّجِ التَّطوّر الصَّوتيّ، وممّا يؤكّدُ ذلك، مجيءُ "مصون" إلى جانبِ "مَصْوُون"، وأكثرُ من ذلك، فقد نصّ ابنُ جِنّيّ على أنّ "مصون" أكثرُ وأشهرُ في الاستعمال".

وفي بحثِه الموسوم بـــ"تأمُّلات في بعض ظواهر الحذفِ الصَّرفيّ"، يتحدّثُ فوزي الشّايب عن اسم المفعول من الأجوفِ الواويّ واليائيّ مثل "مَبِيع"، وأصلُه "مَبْيُوع"، فالذي يحصلُ، أولاً، هو عمليّةُ مُماثَلةٍ بين الحركةِ وشِبهِ الحركة ($y\bar{u}$)،

---

(1) الشايب، أثر القوانين الصّوتيّة، مرجع سابق: ص424-425.

عن طريق تحويل الضمّةِ الطّويلةِ إلى كسرةٍ طويلةٍ، فتتحولُ الكلمةُ بذلك من "مَبيوع" ($mabyū$ <) بوزن "مفعُول" إلى "مَبْييع" ($mabyī$ <) بوزن "مَفْعِيل"، ثمّ بعد المُماثلةِ، تأتي عمليّة المُخالفة بين عنصرَي المُزدوَجِ الصّاعدِ ($yī$) بإسقاط الصّامت، أي الياء، فتتّصلُ الكسرةُ الطّويلةُ بالفاء، فتُصبح الصِّيغةُ "مَبِيع" بوزن "فَعِيلْ"، وبذلك تكون الصِّيغةُ من اليائيّ قد مرّت بالخُطوات التّالية:

مَبْيُوع ← مَبْييع ← مَبِيع.

ثمّ يُشيرُ فوزي الشّايب إلى ما احتُفِظ به من هذه الأصولِ في بعضِ اللّهجاتِ قديماً، وحديثاً في اليائيّ، والواويّ كذلك، ويخلُص إلى القول[1]: "وهذه وسابقتُها من الأصول المرفوضة، أو ما يُؤْثِرُ بعضُهم تسميتَه بـ"الرّكام اللُّغويّ للظّواهر اللُّغويّة المُندثِرة" فهي مجرّدُ آثارٍ لُغويّةٍ احتُفظِ بها في بعض اللّهجات العربيّة بسببِ بطءِ وتدرُّجِ التّطوّر اللّغويّ فيها بالنسبة إلى غيرها من اللّهجَات".

وكنتُ قد أشرتُ سابقاً، حينما تحدّثتُ عن مصطلح الرُّكام عند المُحدثين، بأنّ ما ذكره غيرُ واحدٍ من الباحثين المحدثين عن المصطلح قد جاء متشابِهاً أو مترادِفاً، فإذا استخدم بعضُهم "الرُّكام"، تجدُ غيرَه يستخدمُ "البقايا اللُّغويّة"، أو"البقايا التّاريخيّة، أو ما جاء على شكل "مُتحجِّرات لُغويّة، أو" تَجمّدَ على هيئةٍ مخصوصةٍ، بل وصل الأمرُ ببعضهم إلى تسميته بـ"المُستحاثّات اللُّغويّة "، وكلُّ هذه المصطلحات، في نهاية الأمر، تُفضي إلى شيءٍ واحدٍ، وتَصدُرُ عن منهج واحد.

أمّا ما تُفضي إليه فهو أنّها، جميعَها، تعني" البقايا اللُّغويّةَ التّاريخيّةَ"، وأمّا المنهجُ فكلُّها تصدُر عن منهجٍ واحدٍ، تقريباً، وهو دراسةُ اللُّغةِ وَفقَ المنهجِ التّاريخيِّ.

لذلك سأعرِضُ لنماذجَ من آراء الدّارسين المُحدثين الآخرين ممّن درسوا هذه الظّواهرَ في ضوء نظريّة "الرّكام"، أو "البقايا التّاريخيّة"، أو "المُتحجِّرات"، ولا مُشاحةَ في الاصطلاح، كما قال أبو حيّان.

---

(1) الشايب، تأمُّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، مرجع سابق: ص74-75.

ولعلّ أكثرَ الدّارسين المحدثين اهتماماً بالمنهج التّاريخيّ، إبراهيم السّامرائيّ، رحمه الله، فهو باحثٌ، ولغويّ، محقّق، وقد اعتمد المنهجَ التّاريخيَّ المُقارَن في كثير من دراساته، كما أفاد من المناهج المعاصرة، وبخاصةٍ المنهج المقارَن، وأفادته معرفتُه بالسّاميّاتِ كثيراً.

ومن أشهر مؤلّفاته الّتي تناول فيها كثيراً من قضايا اللُّغة وَفق المنهج التّاريخيّ: "الفعل زمانه وأبنيته"، "التّطوّر اللُّغويّ التّاريخيّ"، "مقدّمة في تاريخ العربيّة"، "قطوف ونوادر"، "الذّاهِبُ من موادِّ النّحو القديم، وهو بحث منشور في مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، المُعجم التّاريخيّ، فقه اللّغة المقارَن، دراسات في اللُّغة، وغيرُها كثيرٌ من الأبحاث المنشورة في العديد من الدوريّات.منها، مثلاً، بحثُه "مع اليمن في بقاياها اللُّغوية"، المنشورُ في مجلّة مجمع دمشق لعام (1990)، ويُؤكِّد على ضرورة المنهج التّاريخيّ في دراسة العربيّة (ذلك أنّنا لا نعرف تاريخ هذه اللّغة في مراحلها الأولى، إذ ليس من المعقول أنّ هذه اللّغة بدأتْ بهذه النُّصوص الشِّعريّة الجاهليّة؛ فهذه النُّصوصُ الجاهليّةُ تُقدِّمُ للباحث نماذجَ عاليةً من العربيّة، وهذه النّماذجُ لا يُمكنُ أنْ تكونَ بأيِّ حال من الأحوال من البدايات في اللغة، فلا بُدّ أنْ تكونَ العربيّة قد قطعت قبل هذه النُّصوص مراحلَ أخرى في تاريخها، لم تكنْ فيها على هذا المستوى العالي من حيث قدرةُ اللُّغة على أداء المعاني..)[1].

وعلى عادة السّامرائيّ، نجدُهُ يكرّر مقولاتهِ غيرَ مرّة، وفي أكثرَ من مؤلَّفٍ، إذْ يقولُ موضعٍ آخرَ، وفي كتابٍ آخَرَ الشَّيءَ نفسَه الّذي ذكرناه قبل قليل، فيقول ما نصُّه [2]: " لا بدّ من معرفة شيء من تاريخ العربيّة؛ ذلك أنّنا نجهلُ الكثيرَ من أوّليّة هذه اللُّغة العالَميّة، فكيف العمل ؟

---

(1) السامرائي، إبراهيم، التّطوّر اللّغويّ التّاريخيّ، ص56، ومقدّمة في تاريخ العربيّة السامرائي ص22 وما بعدها، كذلك للسامرائي دراسة بعنوان "في العربية التاريخية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد الثاني، وبحث آخر بعنوان " كلمات في الصحاح " في الدوريّة نفسها العدد 3-4 لعام 1979.

(2) السامرائي، إبراهيم، مقدّمة في تاريخ العربيّة إبراهيم السّامرائي ص8- وأعاد الفكرة نفسها في التّطور اللّغويّ التّاريخيّ ص52.

هل لنا أنْ نعودَ إلى الشعر الجاهليّ ؟ لا أظنّ أنّ ذلك مجدٍ في استكناه شيءٍ ممّا نَصبُوا إليه من تاريخ لغتنا العريقة.

ويُؤكِّدُ الفكرةَ السّابقةَ حول الشِّعر الجاهليّ الّذي يُقدِّمُ لنا نماذج راقيةً لِلُغةٍ عاليةٍ، ولا يُمكِنُ لهذا الشِّعرِ بهذه الصُّورةِ أنْ يكونَ هو بداياتِ اللُّغة.

ومن الدّارسين المحدثين الذين فسّروا ما جاء شاذّاً داخل النّظام الصرفيّ، كالأفعال والأسماء المُصحّحة، فخر الدين قباوة.

وفي دراسته الموسومة بـ" الاقتصاد اللُّغويّ في صياغة المفرد. يتحدّث قباوة عن أنْ العربيّة تلجأ إلى الاقتصاد والسّهولة والتّيسير في كثير من مظاهرها من إعلال أو إبدال، وغيرِ ذلك لتوفير كثير من الجهدين الذّهنيّ والعضليّ، غير أنّه (قد يَرِدُ في اللّغة ما يخالف هذا الاتّجاهَ " أي التّيسير والاقتصاد". ويكون له دواعٍ خاصّةٌ، فهو لا يُناقِضُ النَّزعة الاقتصاديّةَ، ومن ذلك تصحيحُ نحو: عَوِرَ، وصَيِدَ، واجتَورُوا، واستَيَفُوا، واعْورّ، واصيْدّ، وابْياضّ، واسْوادّ. لأسبابٍ معنويّة أو صوتيّةٍ قاصِدَةٍ، ومن هذا القبيل ما ورد في قوله تعالى: " فسجد الملائكةُ كلُّهُمْ أجمعون " إذ تجد أنّه على الرُّغم من إفادة "أل" استغراقَ جنسٍ ما دَخلَتْ عليه، جِئَ بعدَه بتوكيدين، فلولا الأوّلُ لاحتملَ المعنى أنّ الاستغراقَ عُرفيٌّ لا حقيقيّ، وأنّ السُّجودّ كان لبعض الملائكة دونَ بعضٍ آخرَ، ولمّا قيل: كلُّهم، زالَ هذا الاحتمالُ، ولولا الثّاني لما تحقّقَ سجودُهم معاً دفعةً واحدةً، وهكذا ترى أنّ التّوكيدين قد نابا عن جُمَلٍ مُطوّلةٍ، فصار إلى الاقتصاد أيضاً. ثم يؤكِّد قباوة بعد حديثه عن كثير من التّبدُّلات الصّوتيّة والصّرفيّة، أنّ هذه الأنماطَ " تَرسُمُ خطوطاً واضحةً للاقتصاد الصّوتيّ في بِنية المفردات وأشباهِها، وهو مثالٌ حيّ لتوجُّهِ عروبةِ اللّسان نحوَ تخفيفِ العلاج الصّوتيّ على المتكلّمِ، والقارئِ، والسّامع والمُتفهِّم. نَعمْ قد تقفُ على بعض مظاهر التّثقيلِ، غيرَ أنّ الغالبيّة العُظمى منه يعُمّها الاستخفافُ، بغياب الأصوات العنيفةِ، والتّجمُّعات العسيرةِ، مع الصّيرورة إلى تبسيط المقاطع، ونقل النّبر إلى مواقعَ تُيسِّرُ الأداء، إنّه تخفيفٌ ظاهرٌ، تَشهَدُ له نماذجُ بقِيَتْ على حالتها الأولى، دون تشذيب؛فكانت مَنبهةً على ما ادّعاه علماءُ الصّرف مِن تحوُّلاتٍ مُيسِّرة مُهوِّنة، أي: دليلاً اعتباطيّاً واقعيّاً، فهو لم يُترَكْ بقصد التّدليل على ذلك، خلافاً لما أشار إليه ابن

جنّي والعكبريّ، وتمسك به بعضُ المعاصرين [1] "، ونُلاحظ هنا أنّ قباوة يُخالفُ القدماء في عدِّهم ما جاء مُصَحَّحاً، مِن أنّه جاء على الأصل، لِيكونَ دليلاً على الأُصول المرفوضة، كما قالوا.

ونجدُهُ– بعد قليلٍ– يستخدم مصطلحاً قريباً جدّاً من مصطلح الرّكام، فيقول[2]: " وإنّما لبِثَتْ كالآثارِ المُستحاثّاتِ، توضّح ما خَفِيَ من معالمِ التّاريخِ القديم، وتؤيِّدُ النّظريّاتِ المطروحةَ لتفسيره، أو تدفعُها عن مجال الصَّواب. فالأقوامُ الغابرةُ لَمْ تصنعْ تلك الآثارَ بقصد الدّلالة على حالة أو ظاهرةٍ، وإنّما حبَسَتْها القرونُ والأحقابُ في مجالٍ قاهر، بعيدةً عن الاستهلاك والتّشذيب، فلَبِثَتْ على حالها البدائيّةِ حاملةً تنبيهَ الأنظار إلى الواقعِ المطويِّ.

ويضيف: "فصُوَرُ الإبدالِ الكثيرةُ، ممّا أوردناه في أنماطه المختلفة، سُمِع عن العرب نماذجُ غفيرةٌ تبيِّنُ الأصلَ الذي كانت عليه. هذه لغةُ أهلِ الحجاز، وَرَدَ فيها أنّهم يقولون: مُوتَعِد، ومُوتَصِل، وموتَجه، بإثبات الواو التي تُبدَلُ، وتُدْغمُ لدى الآخرين: مُتّعِد، ومُتّصِل، ومُتّجِه، وسَمع اللّحيانيّ، أيضا، مقولة: ضُغِطَ عليه واضتَغَط. أي شُدّد عليه في غُرمٍ أو نحوِه، وحكى أبو عليّ الفارسيّ عن خلف الأحمر أنّه يُقال: التقطت النّوى، واشتقطتهُ، واضتقطّه، وفي القولين، كما ترى، صحَّت تاءُ الافتِعال بعد الضّاد، والظّاهر في الثاني أنّ الضّاد بدلٌ من اللّام، بعكس ما سُمِع من نحو: الْطَجَعَ، وليس بدلاً من الشّين، كما زعم ابن جنّي".

ويؤكِّدُ قباوة على أنّ وَمَضاتٍ غفيرةً من تلك الشّذراتِ، قد وردتْ في نصوص الحديث الشّريف، وفي القراءات القرآنيّةِ المشهورةِ منها، والمُتواتِرةِ، والآحاديّة، والشّاذّةِ، وأنّ أكثرَ ما نقله إلينا التُّراثُ من أصلٍ صوتيّ للمُستخفّات كان مُستعمَلاً في قديم الحياة اللّغويّة، ثمّ تدرّجَ في تبدُّلات طفيفةٍ مُتواليةٍ، حتّى وَصلَ إلى شكله المعروفِ في مُطَّردِ الكلام، ومِن ذلك، مثلا، أنّ الفعلَ "قامَ" لَمْ تُقلَبْ فيه الواوُ ألِفاً فورَ استخدامِه، وإنّما كان في الأصل "قَوَمَ " بواوٍ صامتةٍ، وقد استمرّ في الاستخدام على هذه الصُّورة، مع تدرُّجٍ في انتقاصِ الحركة الوسطى، إلى أنْ بلغَتْ

---

(1) قباوة، فخر الدين، الاقتصاد اللُّغوي في صياغة المفرد، ص220

(2) المرجع نفسه، ص221

مرحلةَ السُّكون " قَوْم"، وصارت الواو حرفاً ليِّناً أطوعَ للقلب، ثمّ توالتْ عليه مراحلُ من الامتزاج الجزئيّ بما قبلَه من الفتح. حتى فقد شخصيّتَه الصّوتيّةَ ليمتصَّهُ، ويتلقّفَه ذلك الصُّويتُ، مُشكِّلاً مدّاً خفيفاً على اللّسان[1].

وضابط الاقتصاد يستطيع أن يكشِفَ سببَ الظّاهرة إلى حدٍّ ما، ثمّ يَعجَزُ عن تفسير شَذراتٍ منها، ولا سيما المناقِضةُ، إذ قد تكون هذه المناقِضاتُ غائبةً في إبّانِ تطوّر الأداءِ الواقعيّ، ثمّ ظهرتْ، مؤخّرا، بشكلها القديم فتجاوزتْ مراحل التّغيير[2].

بعد ذلك يقول قباوة: " ولهذا ترى بعض الظّواهر الصّرفيّة تَشِذّ عن قوانين الاقتصاد سائرةً في مسلك خاصٍّ بها: فتلتزمُ الصُّورة الشّاقّة أحياناً مثل: القَوَدِ والحَوَكة، وضَيْوَن، أو ينعكس فيها سلوك التّغيير الصّوتيّ، لينتقل من الخفّة إلى الثِّقل، وهو شائع في كثير من القلب المكانيّ، بحسب اللّهجات القبليّة، والتّصرّفاتِ الفرديّةِ، وفي نظائر: شَرْوَى، وفَتوَى، وشِئمة، وضِئزى، وتَميمِج، وعَيناشِ ورَأيتُشِ.."[3].

كذلك تحدّثَ قباوة عمّا جاء من صور الإعلال، ما يُمثّل النّماذجَ القديمةَ قبل التّحوير، أي ما جاء مُصحَّحا، ويضرب أمثلةً، فيقول[4]: "وتستطيع أن تتلمّس ذلك في أمثال عَوَذٌ، خَوَل، قَوَد، خَوَنة، مَزْيَد، مَصْيَدَة، مَطْيَبَة، مَسْوَف، مَكْوَزَة، وغيرها، وقد جاء بعضُه مُعَلاّ أيضاً، والبعضُ الآخر لمْ يَرِدْ فيه إلاّ التّصحيحُ، وفي وُرود الصُّورَتين للبعضِ، منبَهَةٌ ظاهرةٌ على التّطوّر المُتوجِّه إلى التّخفيف".

وهكذا نُلاحظ أنّ قباوة يسيرُ في ركب الدّارسين المُحدثين الّذين فسّروا هذه الأنماطَ على أنّها من البقايا اللّغويّة، أو من المستحاثّات، التي لَمْ يصلْها الاستهلاكُ والتّشذيب.

ومن الدّارسين المحدثين الذين اهتمّوا بمسألة علم اللّغة التّاريخيّ، وفسّروا– في ضَوئه– كثيراً من القضايا اللّغويّة، أحمد علم الدين الجنديّ، وبخاصة في دراسته

---

(1) قباوة، فخر الدين، الاقتصاد اللّغويّ في صياغة المفرد، ص230

(2) المرجع نفسه، ص247.

(3) قباوة، فخر الدين، الاقتصاد اللغوي، ص248

(4) المرجع نفسه، ص222 وما بعدها.

عن" اللّهجات العربيّة في التُّراث "، ودراسته الموسومة بـــ" دراسات في النّظام الصّوتيّ والصّرفيّ"، وهي منشورة في إحدى الدوريّات، ودراسته الموسومة بـــ: " الصِّراع بين القُرّاء والنّحاة " ودراسته الموسومة بـــ" دراسة في حركيّة عينِ الكلمة "، وهذه الدِّراساتُ جميعُها منشورةٌ في مجلّة مجمع القاهرة، خلالَ الأعوام 1975-1987، وقد أثبتُّها في جريدة المصادر، وأودّ أن أشير هنا إلى أنّ بحثه الأوّل: " دراسات في النّظام الصّوتيّ والصّرفيّ، وبحثه" دراسة في حركيّة عين الكلمة "، وبحثه "الصِّراع بين القرّاء والنّحاة "، قد جاءت مُطابِقةً تماماً لما جاء في كتابه "اللّهجات العربيّة في التُّراث"، والذي كان في الأصل رسالةً جامعيّة، قدِّمَتْ إلى كليّة الآداب بجامعة القاهرة عام 1965، كما يقول الجندي في مقدّمة كتابه بعد نشره.

وما يهُمّنا هنا ما ذكره الجندي من آراء تعالج مسألة الرُّكام. فماذا يقول ؟

يتحدّث الجندي عن الأصل الاشتقاقيّ، والأصول المُتَخيَّلة عند القدماء، ثمّ يتحدّث عن الأصل التاريخيّ، ويعالج كثيراً من الصّيَغ وَفق المنهج التّاريخيّ، والهدفُ، كما يقول، [1]: " أن نقتفيَ آثار الصِّيغة في أطوار حياتها، وما أصابها عَبرَ التّاريخ، وأرى-والكلامُ للجندي- أنّ البحث في مثل هذا أجدى من حديث علماء الصّرف في الأصول التي تخيّلوها في باب الإعلال"، ثمّ يتتبّعُ الجندي كثيراً من الصّيَغ مُعتمِداً المنهجَ التّاريخيّ المُقارَنَ، من ذلك قولُه: " ذكر أبو الطيِّب اللُّغويّ في كتابه "الإبدال" أنّه يقال: وُلِدَ في الدّفئ... وطيّيء تقول: في الدّثىء إذا وُلِدَ في الشِّتاء، وقبل الصيف، وأُرجّح أنّ الصّيغة بالثّاء أصلٌ، ففي اللُّغات العربيّة الجنوبيّة القديمة: "دَثَأَ"، ومعناها الرّبيعُ، أو محصولاتُ الرّبيع، وهو معنى (دَشْأ)، و(ديش) في الأَكديّة، بمعنى العشب الكثيف. وفي العِبريّة (دِشأُ) بمعنى: العشب الغضّ، وفي آراميّة العهد القديم، والآراميّة اليهوديّة (دِتْئا)، والثّاء في العربيّة تكونُ شِيناً في الأكاديّة والعبريّة، وتاءً في الآراميّة.

---

(1) الجندي، أحمد، دراسات في النّظام الصّوتيّ الصّرفي، ص43، وانظر كذلك أحمد الجندي " التّراكيب الأثريّة في لهجات القبائل " مجلّة مجمع القاهرة لسنة 1975، ص100، وانظر كذلك " الرّواسِب الإعرابيّة في لغة مضر " عمر فرّوخ، مجّلة مجمع القاهرة، الجزء 55، وللجندي أيضاً: " دراسة في صيغتي فَعَلَ وأفعَـلَ " مجلّة مجمع القاهرة، الجزء 32، ص105

يقول السّيرافيّ في شرحه على الكتاب: كلمة " سِتّ" في العدد أصلُها سِدس، ودعاهم إلى ذلك كثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، ولأنّ السِّين مضاعفة، وليس بينها حاجز قويٌّ، والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السِّين، فكرهوا إدغام الدّال فيزداد الحرفُ "سيناً "، فتلتقي السِّيناتُ، ولمْ تكنِ السِّين تُدغم في الدّال؛لِما ذكرت لك؛فأبدلوا السّينَ أشبهَ الحروفِ بها من موضعٍ؛لئلاّ يصيروا إلى أثقلَ ممّا فرّوا منه، إذا أدغموا، وذلك الحرفُ التّاء، كأنّه قال: سِدْتٌ، ثمّ أدغموا الدّال في التّاء[1].

ثمّ يقول أحمد الجندي[2]: " أمّا النّظرة الحديثة فترى أنّ الأصل (سِدثٌ)، كما هي في اللُّغات اليمنيّة القديمة، والأجريتيّة، شُبِّهتْ الدّال بالثّاء بالانقلاب إلى الهمس بدل الجهر، وشُبِّهت الثّاءُ بالدّال بالانقلاب إلى الشِّدّة بدل الرّخاوة، فصار الحرفان تاءَين، وأُدغمت الثّاء في التّاء، فالدّال شديدةٌ مجهورةٌ، والثّاءُ مهموسةٌ رِخوة، والتّاء شديدةٌ مهموسة، فقُلبت الدّالُ ثاءً؛ لتشابُهِه مع الثّاء في الهمس، وقُلبت الثّاءُ تاءً؛لتَتَشابهَ مع الدّال في الشِّدّة...".

ويُعلّلُ حسن عون، سببَ بقاءِ هذه الآثار القديمة، كما يُسمّيها، وعدمَ تطوّرِها بتطوّر اللّغة نفسها، والمسألةُ– في نظره– لا تعدو أحدَ أمرين[3]:

إمّا أن تكونَ هذه البقايا من الأمثلة النّادرة، أو الشاذّةِ، قد جاءت على لسان بعض القبائل العربيّة الأخرى غيرِ قبيلة قريش. وحينئذٍ يُمكِنُ أن تُعلّلَ هذه الأمثلةُ بأنّ تلك اللّهَجاتِ العربيّة الأخرى، التي لَمْ تصِلْ إلى ما وصلَتْ إليه لهجةُ قريشٍ من النُّضوج والكمال، قد استمرّتْ تتمثّلُ فيها العهودُ الأولى للُّغةِ، حيث لا يُلتَزَمُ فيها باطّرادٍ نظامٌ مخصوصٌ للأداء، ولا قواعدُ مضبوطةٌ للتّعبير، كما هو الشأنُ في اللّغات الأخرى.

---

(1) دراسات في النّظام الصّوتيّ الصّرفي، ص44، جاء في ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: لنضربِنْ بسيفِنا قفَيْكا: أراد قفاك، فأبدل الألف ياءً للقافية " لسان العرب 193/15 "قفا"

(2) الجندي، دراسات في النظام الصوتي، ص44، وما بعدها

(3) عون، حسن، اللغة والنحو، ص58–59

2- أمّا ما نجدُه من ذلك في القرآن، أو في الحديث، أو ما جاء عن لسان بعض القرشِيِّين، فيُمكن أن يُعلَّلَ بتعليلٍ آخرَ: ذلك أنْ يكونَ القرآنُ، أو الحديثُ قد التجآ إلى هذه الطُّرق من التّعبيرِ لغرضٍ خاصٍّ استلزمه أمرٌ بلاغيٌّ، أو ظرفٌ اجتماعيٌّ، فأحياناً يلجأ البليغُ إلى التّعبير بأساليبَ قديمةٍ؛ إمّا لأنّ موضوعَ الحديث يستدعي ذلك، وإمّا لأنّ المُتحدَّثَ إليه تَجمعُه بذلك القديمِ صلةٌ وثيقةٌ؛ وإمّا لاستحضار صورةٍ من ذلك القديمِ لأغراضٍ أخرى[1].

ومن الدّارسين المحدثين مصطفى النحّاس، فقد أشار إلى مصطلح " الأثريّات " فيما جاء مصحّحا، مثل: وهَل يَوْهل، وأنّ الإعلال هو تمام العمل الارتقائيّ، إذ يفيد الإعلالُ المعنى الطبيعيّ، كما في " طال" فإنّه يفيد الطُّولَ بنموّ طبيعيٍّ... وأمّا التّصحيحُ مع مُوجِبِ الإعلال فيفيدُ المعنى بتكلُّفٍ، أو باضطراب، كما في (طَوَلَ) فإنّه يفيد التّكلُّفَ في الطُّول، كما ذكر الفيومي، صاحبُ المِصباح.

ويضيفُ النحّاس[2]: " ونستنتجُ من ذلك، أنّ الصُّورَ التي عليها الفعل، على اختلافه، مُهذّبة، سُبِقَتْ بصُورٍ أُميتَتْ، وأنّ الإعلال متأخّرٌ في الطّبع العربيّ عن توحيد أبواب الأفعال؛ فإذا قال الصّرفيّون: إنّ "قال" أصلُها "قَوَلَ "، تحرّكتِ الواوُ، وانفتح ما قبلَها، فقُلبتْ ألفاً على رأي القدماء، أو حُذفَتِ الواوُ، وطالت الفتحةُ على رأي المحدثين، فإنّ ذلك يَعني أنّ الإعلالَ نوعٌ من الرّقيّ اللُّغويّ، قائمٌ على قانون الإتباع والتّناسُبِ، ولو لأدنى مناسبة.. وهو يحمل على الدهشة الممزوجة بتقدير العقليّة اللُّغويّة، التي صدرت عنها هذه التّعليلات".

كما يتحدّث مصطفى النّحّاس في موضعٍ آخرَ عن صيغة (فُعَيْل) للتّصغير، وأنّ " لها أهميّةً خاصّةً في التّعبير، فقد حلّت محلّ صِيغة (فُعال) التي كانت قديماً للتّصغير، ولكنّها فَقَدتْ خواصّها التّعبيريّةَ، وخرجتْ من الاستعمال، تاركةً بقايا من آثارها، نحو: صُداع، وسُعال.. ممّا يُعبِّر عن الانحرافات والأمراض، وهو استعمال للتّحقير.

---

(1) المرجع نفسه، ص66-67

(2) النحاس، مصطفى، مدخل إلى دراسة الصّرف العربيّ على ضَوء الدّراسات اللّغويّة المعاصرة، ص37-38

وإنْ كانت صيغةُ (فُعَيْل) قد استُخدِمتْ للتّكبير، (التّعظيم)، فقد ذكر ابن يعيش في شرح المفصّل، بعد أن قدّم ثلاثةَ معانٍ أوّليّة للتّصغير بوساطة (فُعَيْل)، ذكر معنىً رابعاً، هو على وجه التّحديد " تصغيرُ التّعظيم.. وساق لذلك شاهدين، هما:

" دُوَيْهِيَة" من " داهية "، وجُبَيْل شاهق، من جبل، إذْ يقول: "... فقال: دُوَيْهِيَة: والمرادُ تعظيمُ الدّاهية؛إذْ لا داهيةَ أعظمُ من الموت،... وقال: جبُيْل، ثمّ قال: شاهق الرأس، وهو العالي، فدلّ على أنّه أراد تفخيمَ شأنِه [1]".

ومن الدّارسين المُحدثين كذلك مهدي المخزوميّ، فقد استخدم مصطلحاتٍ من مثل "شاذّة" وِفاقاً للقدماء، وسمّاها كذلك: "أفعال شاذّة متخلّفة"، و"جَمُدتْ" على حال واحدة، ولم تتصرّف تصرّفَ الأفعال، يقول[2]: "في العربيّة، كما في غيرها، أفعالٌ شاذّةٌ متخلّفة، جَمُدت على حال واحدة، وهي في جملتها: فعل الرّجاء: عسى، فعلا المدح والذمّ: نِعْمَ وبئس، أفعال مركّبة، تألّف كلّ واحدٍ منها من أصلين، تلازما في الاستعمال، ونُزِّلا منزلةَ الكلمةِ الواحدة، ومنها: ليس، حبّذا، حيهّل، أفعال بدائيّةٌ، متخلّفةٌ سمّاها النّحاةُ المَناطِقةُ بأسماء الأفعال، نحو: هيهاتَ، وشتّانَ، وأُفّ، وأوَّهْ، وصَهْ، ومَهْ، ونزالِ، وتراكِ، وأمثالُهنّ".

ومهدي المخزوميّ يُوافق كثيراً من المحدثين في أنّ كثيراً من الأفعال والصِّيغ قد تخلّفَتْ عن الأفعال المتطّورة، مثل عسى، وكذلك نِعْمَ وبئس، فهو يرى أنّهما فعلان شاذّان، جامدان، متخلّفان عن سائر الأفعال، فليس في أمثلة الأفعال، وأبنيتها مثال على (فِعْلَ) [3].

وكذا "ليس" فَهي عنده مركّبة من (لا) أداة نفي، و(أيس) فعل كينونة قديم، و(ليس) في استعمالاتها تدلّ على نفي الوجود، يقول[4]: "تخلّف هذا الفعل (أيسَ) عن سائر أفعال الكينونة، وجَمُد مُركّباً مع (لا) في النّفي، وخصّه الاستعمال بأسلوب

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق:، لابن يعيش 114/5، والعربيّة الفصحى، لهنري فليش، ص99-100

(2) المخزومي، مهدي، (1986)، في النحو العربي، الطبعة الثانية، شركة مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر، ص134

(3) المخزومي، مهدي، في النّحو العربيّ، ص136-137

(4) المرجع نفسه، ص137-139

خاصّ، واستُعمِل استعمالَ الأدوات، فانتهى في هذا إلى أنّه لا يَدلّ إلاّ على ما تدلّ عليه (لا) في النّفي، وإنِ احتفظَ بخصائصِ الفعل الأولى، من اتّصالٍ بتاءِ التّأنيث السّاكنة، وبضمائر الرّفع..

وكذا "حبّذا ولا حبّذا"، فـ"حبّذا" فعلٌ مُركّبٌ جامدٌ، ليس له إلاّ استعمالٌ واحدٌ، فقد أُلحِقَتْ به (ذا)، وصار الفعلُ مع (ذا) بمنزلة الكلمة الواحدةِ، واستُعمِلَ استعمالَ (نِعْمَ) في إرادة المدح، ولم تتّصِلْ به تاءُ التّأنيثِ السّاكنةُ، كما تتّصلُ بـ"نِعْمَ" حين يكون فاعلُها مُؤنّثاً، نحو: نِعمت المرأةُ زينبُ.. و(لا حبّذا) هو: حبّذا، مسبوقة بأداة النّفي، ولذلك يُستعمَلُ استعمال (بئس) في إرادة الذمّ، ولم تتّصلْ به تاء التّأنيث السّاكنة، كما اتّصلت بـ"بِئس"، لأنّ فاعله مذكّر دائما أيضاً، وهو: ذا".

أمّا ما سمّاه البصريوُّن " أسماء الأفعال، فإنّ المخزوميّ يسّميها أفعالاً حقيقيّةً[1]، كما قال الكوفيُّون، ولكنّها تخلّفتْ عن سائر الأفعال، فلم تَسلُكْ سبيلَ الأفعالِ في تصرّفها، ولا في صياغتِها، ولا في اتّصالِها باللّواحق، مِن ضميرٍ، وتاءِ تأنيث. ويرى أنّ ما جاء منها على (فَعالِ) كتَراك، وحَذارِ، فعلُ أمرٍ، وليس اسمَ فعلٍ، فهو -كما يقول-: طلبٌ، كافعَلْ، وهو لِطلبِ إحداث الفعلِ فَوراً، وهو صيغةٌ أخرى لفعل الأمر، فلِفعلِ الأمر عند المخزوميِّ صيغتان: افْعَلْ، وفَعالِ".

كما تحدّث المخزوميّ عن "كان" وما يتصرّف منها، وأنّها تدل على الوجود العامِّ المُطلَقِ، ويرى بزيادتها، يقول[2]: "ولكثرة ذلك في الاستعمال، ووضوحه، يُستغنَى عن ذكرها، اكتفاءً بدلالة القرائن ومناسبات القول، فإذا قيل: زيدٌ أخوك، أو زيد في الدّار، أو زيدٌ أمامَك، فإنّ التّعبيرَ يدلّ على الكينونة العامّة، الّتي تربطُ المُسندَ بالمُسنَد إليه".

ويضيف: "وقد يُصرَّحُ بفعل الوجود بين المبتدأ والخبر، توكيداً وتثبيتاً، لتحقُّق الشّبهِ بينهما، كقول أمِّ عقيل:

---

(1) المرجع نفسه، ص140-142، وهو ما يراه السّامرائي حيث يقول: عن أسماء الأفعال " إنها مـوادُّ فعليـةٌ قديمة جَمُدت على هيأةٍ مخصوصة. فلم يتصرّف فيها تصرّف الأفعال" الفعل زمانـه وأبنيتـه، ص121، وانظر: المرجع نفسه الصفحات: 95-97، 195، 106، 107-108، 110- 112

(2) المخزومي، مهدي، في النّحو العربي، ص133

أنت، تكونُ، ماجدٌ نبيلٌ        إذا تهبُّ شَمْألٌ بليلِ

وقد ردّ السّامرائيُّ على المخزوميّ بقوله [1]: " وقد اتّخذَ المخزوميّ من هذا البيتِ مادّةً، استعان بها على أنّ الجملةَ العربيّة كانت تتضمّن -في استعمالاتِها القديمة - لفظَ الإسناد، مُعبَّراً عنه بفعل الكينونة، ولكنّه انقرض في الاستعمال الشائع، وبقي له آثارٌ، احتفظت بها بعضُ الشّواهدِ التي يَستشهدُ بها النُّحاةُ على زيادة " كان "، فالكلمةُ (تكون)، كما يقول المخزوميّ، عند النُّحاة زائدة هنا، لأنّها لَمْ تجرِ جريانَ (كان) في الاستعمال، مِن رفعِ الاسمِ، ونصبِ الخبرِ، وهي فيما أَزعُمُ، فعلُ الكينونةِ الّذي يدلُّ على الإسناد".

ومن المُحدثين كذلك إبراهيم أنيس في دراسته لبعض صيغ اللّغة[2]، وبخاصّةٍ صيغتي "فَعيل وفَعول" دراسةً تاريخيّةً مُقارَنةً، فهو يرى أنّ صيغة "فَعول" كانت شائعةً لدى البدو، وأنّ"فَعيل" كانت شائعةً في الحجاز، وأنّ جامعي اللُّغةِ أخذوا مِن هؤلاء وهؤلاء. ولكنّهم فيما يبدو قد آثروا ما شاع في الحجاز بدليل أنّ المعاجم التي بين أيدينا، وكذلك نصوص القرآن الكريم قد تضَمّنت من أمثلة " فَعِيل" مائةً وعشرين مرّةً، وعددُ أمثلةِ " فَعول" ثلاثون، وكذا في القاموس الوسيط فعدد "فعيل" 1392، وعدد "فعول" 540.

ويرى أنّ بعضَ الصِّيغ في اللّغات السّاميّة تتّخِذُ صورتين: إحداهما تنتمي إلى البيئة البدويّةِ أو البِدائيّة، والأخرى إلى بيئة حضريّةٍ مستقرّة في القرى والمدن، وأنّ اللّغة العربيّة -في رأيه - حضريّةٌ أكثرُ منها بدويّةً، على عكس ما شاع لدى الكثير من القدماء، ولا يزال يتردّدُ بين الدّارسين حتّى الآنَ.

ويتحدّث عن صيغة اسم المفعول، واسم الفاعل في الساميّات، (فمُعظم اللّغات السّاميّة تشتركُ في صيغة اسمِ الفاعلِ من الثُّلاثيّ المُجرّد، فهي في العربيّة على وزن "فاعِل"، وهي كذلك في الأثيوبيّة، والأشوريّة، والسُّريانيّة، والآراميّة الغربيّةِ مع فرق طفيفٍ، يتمثّل في إطالة حركةِ وسَطِ الكلمة، وفي العربيّة تجري على هذا

---

(1) السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ص68-69

(2) أنيس، إبراهيم، (1967)، دراسة في بعض صيغ اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثاني والعشرون، ص90-91

النّحوِ، مع التّغيير المألوف في هذه اللّغة، وهو أنّ ألفَ المدّ في العربيّة، وأشباهِها، تأخذ في العبريّة الحركة المسمّاة " حُولَم"، كما نَلحظُ في الصُّورة العبريّة إطالةَ حركةِ وسط الكلمة(1).

ويخلص إلى أنّ اللُّغاتِ السّاميّةَ بوجهٍ عامٍّ قد اتّحدتْ في صيغة اسم الفاعل من الثُّلاثيِّ المُجرّد، ولكنّها تباينَتْ في صيغة اسم المفعول، فاستأثرَتْ العربيّة وحدَها بوزن "مفعول"، ولكنّها اشتركتْ مع بعض السّاميّات الأخرى في التّعبير عن "مفعول" بوزن "فَعِيل" مثل: قَتِيل، وجَرِيح، أمّا في السّاميّات فقد جاء اسمُ المفعول مِن الثّلاثيِّ المُجرّدِ على صورتين، ففي الأُثيوبيّة "فْعول"، وفي العبريّة "فَعول"، وفي الآراميّةِ الغربيّةِ، والسّريانيّة " فعيل"، ويمكنُ ردّ الوزن العبريّ (فاعول) إلى "فَعول" بسهولة.

ثُمّ يُقرّرُ "أنّ صيغتي" فَعيل، وفَعول "قد اختَصّتا في أصل استعمالهما السّاميّ بمعنى "المفعول"، وأنّ اللّغة العربيّة قد ورِثَتْ، أيضا، هذه الدّلالةَ الأصليّةَ، واحتَفظَتْ بكثيرٍ جِدّاً من كلماتٍ على وزنِ " فَعِيل "، كما احتَفَظتْ بأخرى على وزنِ " فَعول" للتّعبير عن اسم المفعول مثل: خَسُوف، خَسِيف، رَسول، رَسِيل، ظَنُون، ظَنِين، طَعوم، طَعيم، فَتون، فَتين، حَظوظ، حَظيظ(2)".

إذنْ، يُقرّرُ إبراهيم أنيس أنّ صيغة اسم المفعول من الثّلاثيِّ المُجرّد في السّاميّات هي "فَعِيل" وفَعُول "، أمّا العربيّة فقد اختَصّتْ بوزن "مفعول"، لكنَّ مجيءَ كثيرٍ من الصِّيَغِ، من وزن "فَعِيل، وفَعول" للدّلالة على "مفعول" هو ما احتفظتْ به العربيّة، أو وَرِثَتْهُ من السّاميّات، وهذا يُمكِنُ عَدُّهُ من الرُّكام اللُّغويّ.

---

(1) أنيس، إبراهيم، دراسة في بعض صيغ اللُّغة، ص92، وكذلك ذهب أحمد الجندي في تفسيره ما جاء مُصحّحاً، مِن ذلك "جمعُ هُذيل بيْضات، وعوْرات على بَيَضات وعوَرات، وكان على هُذيل أن تُعِلّ هذه الصِّيغةَ؛ لأنّ الواوَ والياءَ متى تحرّكتا، وانفتح ما قبلَهما قُلِبَتا ألفاً، فتصير عارات وباضات، لكنّ هُذيلاً وَقَف فيها التّطورُ فصحّحتها، ويذهب الجندي إلى أنّ التّصحيحَ يُمثّلُ البداوةَ عند هُذيل، وطيء، وقيسٍ، والإعلالَ يمثّلُ الحضارةَ عند الحجازيِّين وغيرهم " بين الأصول والفروع، أحمد الجندي ص46 "

(2) أنيس، إبراهيم، دراسة في بعض صيغ اللّغة، ص94، وانظر كذلك: أنيس، إبراهيم، (1968)، هل اللغة العربية لغة بدويّة، مجلة مجمع القاهرة، العدد 24، ص172.

"ويؤكّد ذلك يحيى عبابنة بقوله عن صيغة "فَعيل"[1]، "لقد وجدنا من تتبُّعنا لهذه الصيغة في المعاجم العربية أنّها الصيغة الأولى التي اختارتها اللغة العربية للتعبير عن اسم المفعول، أي أنّها كانت الصيغة القياسية لهذا الباب، وأمّا صيغة "مَفعول" فهي صيغة جديدة طارئة على اللغة بعد استعمال صيغة "فعيل" ويعتمد يحيى في رأيه هذا على عدد من المقارنات في اللغات الساميّة كالعبرية والحبشية والسريانية".

وقريبٌ من هذا ما ذهب إليه أحد الباحثين المحدثين، وهو حازم طه في دراسته "صيغة" فُعال ودلالتُها"، فيقول[2]: "وبعد، فقد بانَ من دراسةِ المادّة أنّ صيغة " فُعال " قد تَرجِعُ إلى أصلين مُفترَضَينِ، الأوّلُ: اسمُ مفعولٍ قديمٍ، توقّفَ الاشتقاقُ على صيغته فيما بعد، وكان بينَه وبينَ "فَعيل" عَلاقةٌ لازمةٌ، يَدلّ الأوّلُ على المفعولِ غيرِ المُرادِ، والثّاني على المفعولِ المقصودِ في الأصل من أحداث الأفعال التي تحتلُّ ذلك. إلاّ أنّ اسمَ المفعولِ القياسيَّ في العربيّة قد أصبح يُدَلُّ عليه بالصِّيغةِ الأحدثِ لهما، ألا وهي " مفعول"".

الثّاني: مصدرٌ لأفعالٍ قليلةٍ مبنيّةٍ للمجهول، غلَبَتْ في الدّلالة على الأدواء والعِلل، ثمّ امتدّ استعمالُ "فُعال" كمصدر إلى أفعالٍ مبنيّةٍ للمعلوم، فجاءت المعاجمُ بالصِّيغتَين معاً أحياناً.

وتدلُّ مادّةُ " فُعال" على البقيّةِ، حسنةً، أو رديئةً، " وليستْ البقايا بالضّرورة ممّا يُرفَضُ دائما، ويُنبَذُ، من ذلك "المُضاغةُ" مِن مَضَغَ، وهو ما يَبقى في الفمِ من آخر ما مضغتَه، والكُناسةُ: أي ما كُسِحَ من التُّراب، أو القُمامة، وخُلاصة السّمن، ونُقاوة التي تدلّ على أفضل ما يُنتَقَى من الشّيء، والجُرامةُ وهو التّمرُ المجروم، وسُمالة: ما سقط من الذهب والفضّة إذا بُرِدا، وقُصاصة الشَّعر، وقُطافة، لِما يَسقُطُ من العنب.... الخ[3].

---

(1) عبابنة، يحيى، (2000)، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص75.

(2) طه، حازم، صيغة " فُعال " ودلالتها، آداب الرّافدين، ع 9، العام 1978، ص455

(3) صيغة فُعال ودلالتها، ص420-440

ويخلص إلى القول[1]: " ونستطيع من تبادُل " فُعال وفَعيل " أن نخلص إلى أنّ العربيّة في طورٍ من أطوارها كانت تستعمل كلاًّ من "فُعال، وفَعيل " لأداء معنى اسمِ المفعول، فتُعاقِبُ بينهما من ذلك: ظُلامة وظلمة وكلاهما بمعنى ما تظلمه، ورُذالة، ورَذيل، ونُسالة، ونَسيل، غير أنّ الصيِّغتين قد نزَعتا إلى التّباين في طورٍ آخرَ ليُفيدَ "فَعيل" معنى "المفعول" المُرادِ من الحدث أو الفعل. أمّا "فُعال" فاستُعمل للدّلالة على اسم المفعول غيرِ المقصود من الفعل، والذي كان لازمةً من لوازمه".

وقريبٌ مِمّا ذهب إليه إبراهيم أنيس في مسألة الحضارة والبداوة، نجد باحثاً آخرَ يحاول تفسيرَ ما جاء في بعض الأفعال على صورتين، جاء في لسان العرب إشارةٌ إلى أنّ " العرب تقول: أَبِيتُ وأَباتُ، وأَصِيدُ وأَصادُ، ويَموتُ ويُماتُ، ويَدوم ويُدامُ، وأَعيفُ وأَعافُ".

يقول عبدالفتاح إبراهيم[2] "وفي لفظ " العرب" تعميمٌ لا يُسهّلُ تتبُّعَ الظّاهرة، وهي مثالٌ على خلطٍ في الفعل، كان موجوداً عند جمع اللّغة، وتدوينِها ويعودُ إلى معاملةٍ صوتيّةٍ مُتباينةٍ، وهي مثالٌ من تداخُلِ المستويات اللُّغويّةِ، وطرقِ الاستعمال فيما حوَتْهُ المعاجم، وكتبُ اللّغة والأدب من لغة " الفصحاء، ومَنْ تَصِحّ عربيّتُهم، وتُشيرُ نصوصٌ أخرى إلى أنّ " أهلَ الحجاز يُثبِتون الياءَ والواوَ، نحوَ: صَيِدَ، وعَوِرَ، وغيرُهم يقولُ: صادَ يَصيدُ، وعار يَعارُ، وقد يُفَكُّ إبهامُ لفظِ "غيرهم " بالعودة إلى مقابلةٍ كلاسيكيّةٍ بين لغة الحجاز (و أهلها عنوان الحضر)، ولغةِ تميمٍ بنجدٍ، وأهلُها رمزُ البداوة، ويَتأكّدُ هذا في إشارات أخرى واضحةٍ إلى تميم " تميمُ تقول: هاف يهافُ، بمعنى هَيِفَ".

ويُؤكِّدُ عبد الفتاح إبراهيم على أنّ ما جاء على وزن "فَعِلَ" مُصَحَّحاً بصيغة واحدة هو صيغٌ سابقةٌ تاريخيّاً، فيقول[3]: "إذا كانت أفعالٌ مثلُ: "هاف، وعارَ،

---

(1) نفسه، ص441

(2) إبراهيم، عبد الفتاح، (1990)، في تصنيف الفعل الثلاثي الأجوف، حوليات الجامعة التونسية، العدد 31، كلية الآداب، جامعة تونس، تونس، ص5-38، ص12، وانظر: الأستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق:، 40/1

(3) إبراهيم، عبد الفتاح، في تصنيف الفعل الثّلاثيّ الأجوف، ص18.

وشاش وشاصَ، تتَحقَّقُ بإنجازَين لوجود: هَيِفَ، وعَوِرَ، وشَوِشَ، وشَوِصَ، فكيف نُبرِّرُ ورودَ أفعالٍ أخرى بصيغةٍ واحدةٍ تجري مَجرى الصِّحّةِ، مثلِ: خَوِثَ، وحَوِرَ، وقَوِبَ، وسَوِدَ، وغَيِدَ، وعَيِنَ، دون: خَاثَ، وحَارَ وقاب وساد وغاد وعان، أو ورودَ أفعالٍ واحدةٍ معتلّةٍ، دون أنْ تُقابَلَ بصيغةٍ نظيرٍ، تجري مَجرى الصِّحةِ، مثلِ: خافَ، وخَوِفَ، ونَوِمَ، ونامَ، وغادَ، وغَيِدَ...؟؟

نحنُ نُقِرُّ بعجزنا عن الإتيان بجوابٍ حاسمٍ، قبلَ الكشفِ عن تطوُّرِ هذه الأفعالِ، وتطوُّرِ مُعالَجةِ أصواتِ اللِّينِ في العربيّة، وفي اللُّغاتِ السَّاميّةِ، ومقارنةِ ما يحصل في العربيّة بما يحصل في نظير هذه الأفعالِ في السّاميّات الأخرى..

ويُرجِّحُ، في النِّهاية، تفسيراً تاريخيّاً، فيقول[1]: "قد تكونُ (فَعِلَ) الجاريةُ مجرى الصِّحّةِ هي الصِّيغةَ السّابقةَ تاريخيّاً، ولَمّا أُعمِلَتْ قواعدُ معالجةِ أصواتِ اللِّينِ، لمْ تُطَبَّقْ فيها تطبيقاً حازماً؛ فكان أنْ أدّى ذلك إلى وُجودِ صيغتين (فَعِلَ، وفَالَ) للفعل الواحدِ، أو إلى تغلُّبِ إحداهما على الأخرى، بحسَبِ تواتُرِ الاستعمالِ، ومقاومة الفعل للظّاهرةِ المُحدَثةِ الّتي تُسقِطُ الواوَ".

ويُرجِّحُ قولين آخرين: الأوّلُ: أنّه ربّما تكونُ هذه الأفعالُ الّتي على (فَعِلَ) قد وُضِعَتْ انطلاقا من صِيَغٍ اسميّةٍ، وأنّ قواعد معالجة أصوات اللِّين الّتي تسلَّطَتْ، بادئَ ذي بدءٍ، على الفعلِ ومُشتقّاتِه، لَمْ تُطبّقْ في مثل" أعوَرَ، وأَسوَدَ "، وهو ما يُوحي بأنّ أفعالاً مثلَ: عَوِرَ، وسَوِدَ، قد صِيغَتْ في مرحلةٍ لاحقةٍ من هذه الصِّفات، وافتراضٌ ثانٍ، هو أنَّ الأفعالَ الّتي على (فَعِلَ) قد وُضِعَتْ انطلاقا من صِيَغٍ فعليّة هي (افْعَلَّ)، ويُشيرُ، هنا، إلى ما ذكرناه سابقاً من قول نحاةِ العرب إلى أنّهم لَمْ يُعِلُّوا ذلك لأنّ "عَوِرَ" في معنى "اعْوَرَّ"، و"حَوِلَ" في معنى " احْوَلَّ "و"صَيِدَ" في معنى"اصْيَدَّ"، فلمّا كان لابُدَّ من صِحّةِ العينِ في" اعْوَرَّ، واصْيَدَّ " لسكون ما قبلَ الواوِ والياء فيهما، لم يكنْ بُدٌّ من صحّةِ العينِ في "عَوِرَ" و"صَيِدَ "؛لأنّهما في معناهما

(1) نفسه، ص18-19

وكالأصل. وإنّما حُذف الزّوائدُ لضربٍ من التّخفيف، فجَعل صحّةَ العينِ في عَوِرَ، وصَيِدَ، ونحوِهما أمارةً على أنّ معناه " افْعَلّ "[1].

وقد أشار إلى مثل هذا صاحبُ اللِّسان في كلام منسوبٍ إلى الجوهريِّ، يُوافقُ ما سَلَفَ من كلام ابنِ يعيش، جاء في اللّسان [2]: "وكذلك قياسُه في العيوب: اعرجَّ، واعمَيَّ، في عَرَجَ وعَمِيَ، وإنْ لمْ يُسمَعْ "، "وهذا يجعلُنا نَتوقّعُ أنَّ بعضَ صيَغِ (فَعِلَ) بصحَّةِ العينِ قد صِيغَتْ دونَ أنْ يُوجَدَ نظيرُها على "افْعَلَّ"[3]

ومن الباحثين المحدثين، كذلك، حازم طه[4]، فقد تناولَ في بحثه الموسومِ بـــ"أفعال ثلاثيّة أصلُها مَزيد" عدداً من الأفعال مثل "سَخَفَ وسَطَرَ وغيرَها" تناوُلاً تاريخيّاً، من ذلك: سخف، فلا يُستعملُ "سخف" إلاّ في رِقّة العقلِ ونقصانِه خاصّةً قال الشّاعر: وأُمُّكَ حينَ تُذْكَرُ أُمُّ صِدقٍ ولكنَّ ابنَها طَبَعٌ سخيفُ

ولكنْ قد يُقالُ: ثوبٌ سخيفٌ، أي: رقيقُ النَّسْجِ، وسَحابٌ سخيفٌ، أي: رقيقٌ، وسُخفةُ الجوع: أي رِقّتُهُ، وهُزالُهُ، وجاء في حديث إسلام أبي ذرٍّ: "أنَّه لبِثَ أيَّاما، فما وَجَدَ سُخفَةَ الجُوعِ، أي: رِقّتَه وهُزالَه، وهذه المادّةُ قويّةُ الصِّلةِ بمادّةِ "خَفَّ" الّتي تُستعمَلُ ضِدَّ الثِّقَلِ؛فالعربُ تقولُ: خفَّ المطرُ إذا نَقَصَ، وخَفَّ القومُ خُفوفا، أي: قَلّوا.

ويضيف: ويبدو– إذن– أنّ " خَفَّ" هي أصلُ (سَخُفَ) بزيادة السِّينِ المُناظِرةِ للهمزة، فكان أوّلَ الأمرِ (سَخُفَ)، ثُمَّ عُدَّ ثلاثيّاً بمرور الزّمنِ، وعُدَّتِ السِّينُ أصليَّةً، وعليه اشتَقُّوا مِن (سَخُفَ) المُتطوِّرةِ عن (سخَّفَ)، كما أشرنا، مزيداً بالهمزة، وقالوا: أَسْخَفَ، على وزن "أَفْعَلَ"، ومنه أَسخَفَ الرّجلُ: رقَّ مالُهُ، وقَلَّ، ويُشتَقُّ منه على وزن (فاعِلْ) ساخِف، فيقال: ساخِفةٌ، أي: حامِقةٌ، ومعنى خِفَّةِ العقلِ واضحٌ هنا أيضاً.

---

(1) إبراهيم، عبد الفتاح، في تصنيف الفعل الثّلاثيِّ الأجوف، ص19، وانظر رأ ي القدماء في ابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق:، ص222–223، وهو رأي ابن يعيش، كما ورد سابقاً في هذا البحث.

(2) لسان العرب، "عَميَ"

(3) إبراهيم، عبد الفتاح، تصنيف الفعل الثّلاثيّ الأجوف، ص19

(4) طه، حازم، (1977)، أفعال ثلاثية أصلها مزيد، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصـــل، العـــدد الثـــامن، ص276.

وكذا "سَطَرَ" بمعنى كَتَبَ، والمعنى الثّاني: القطْعُ، ومِنه قِيلَ لِسيفِ القصّاب: ساطُور، والثّاني مَزيدٌ بالسّين قديمٌ، أي "سَطَرَ" الّذي أصبح بمرور الزّمانِ ثلاثيّاً "سَطَرَ": والأصلُ الذي زِيدتْ عليه" السِّينُ"، هو المُضاعَفُ "طرَّ"، الّذي يُفيدُ معانيَ مختلفةً، وثيقةَ الصِّلةِ بمعنى "سطر" الثّاني، فيُقال: طرّت يداه، أي سقطت، وطرَّ الإبِلَ: ساقها سَوقاً شديداً وطردها.[1]

والصِّلةُ واضحةٌ بين السُّقوطِ، والسَّوقِ الشّديد من ناحيةٍ، والصّرع من ناحية أخرى، ويفيدُ (طرّ)، أيضاً، معنى القطع والقصّ، الّذي يفيدُهما، كذلك (سطر) جاء في الحديث: "أنّه كان يَطُرُّ شاربَه، أي يقصُّه...".

ويصلُ في النّهاية إلى أنّ كثيراً من الأفعال الثّلاثيّة تَرتَدُّ إلى أفعالٍ ثنائيّةِ الأصل، وقد صُدِّرَتْ بالهاء، أو بالسّين، ثمّ أدّى بها التّطوُّرُ إلى أن تُصبِحَ ثلاثيّةً، يَجري عليها ما يجري على الثّلاثيّ من ضُروب الزِّيادةِ والاشتقاق"[2]

ومن الباحثين المحدثين الذين فسّروا ما جاء مخالفا للقياس، وامتَنَعَ عن قَبول التّأويل، بأنّه من البقايا اللّغويّة عبد الجبار علوان النّايلة [3]، فهو يرى أنّ ما جاء موسوماً بالشّذوذ "لم يكن إلاّ أثراً من آثار التّطوّر، أو بقايا من لغةٍ عفا رسمُها، واندثَرتْ معالمُها، والذي لا يُؤمن بتطوّر اللّغة، كان طبيعياً أنْ يَقفَ مُتصلِّباً أمام أساليبَ، وتعبيراتٍ تخالِفُ قياسَه وأصولَه، ويحاولُ عدمَ قَبولِها، وتخطئةَ أصحابِها".

ومن الباحثين المحدثين مِمّن تناولوا بعضَ ما جاء شاذّاً داخلَ النّظامِ الصّرفيِّ، أو النّحْويِّ أحمد عفيفي، من ذلك ما جاء في جمع المؤنّث بالفتح، والتّسكين، نحوَ: "تَمْرة تَمَرات، بفتح العين، وجارية خَدْلة: خَدْلات بتسكين العين، معتمِداً على رأي ابن يعيش: "أنّهم إنّما فتحوا الاسمَ، وسكّنوا النّعتَ؛لِخفّةِ الاسمِ وثِقَلِ الصّفة، لأنّ الصّفةَ جاريةٌ مجرى الفعل، والفعلُ أثقلُ من الاسم، فيقول عفيفي[4]:

---

(1) أفعال ثلاثيّة أصلها مزيد، ص276

(2) نفسه، ص277

(3) النايلة، عبد الجبار علوان، (1986)، ظاهرة تخطئة اللغويين للفصحاء والقرّاء، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد 1-2، ص307

(4) عفيفي، أحمد، ظاهرة التّخفيف، ص56، وقد قرأ الأعمش: "ثلاث عَوَرات"، وقد عزاها ابن خالويه إلى تميم، "شواذّ القراءات، لابن خالويه، ص103، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 31/5

"كان هذا هو الأصلَ، ثمّ تطوّر الأمرُ بعد ذلك إلى جواز نطق كلمات جُمعتْ بالألف والتّاء بالفتح والتّسكين والإتباع، ويبدو أن هذا تطوُّرٌ تاريخيٌّ، ارتبطتْ به اللّغةُ في مراحلِ نُموِّها، فاللُّغةُ فَرضتْ شيئاً في بداية الأمر، ثمّ تطوّرتْ هذه البدايةُ من خلال ظاهرةِ التّخفيف، والاستخدام اللُّغويّ".

إذن، يُفسِّر عفيفي جوازَ نطق كلماتٍ مجموعةٍ جمعاً مؤنّثا سالماً بالفتح والتّسكين، على أنّه تطوُّر تاريخيٌّ للُّغة".

كما يُشير إلى محمّد عيد الّذي تحدّث عن فكرة الأصول، ورَفضَ فكرةَ الأصولِ كما هي عند القدماء، ويعترف محمّد عيد "بأنّ التّخريجَ الظّنّيَ يقفُ في جانبِ مخالفٍ لوصف النّصِّ اللُّغويِّ، وهنا يردُّ عليه أحمد عفيفي معترفاً بأنّه ما تزالُ هناك أصولٌ مُستخدَمةٌ، فيقول[1]: "وما قاله الصَّرفيُّون ليس تخريجاً ظنِّيًّا، بل هو واقعٌ لغويٌّ موجود، أليس هناك أصولٌ ما زالت موجودةً ومُستخدَمةً، تُثبِتُ أصلَ الوضعِ، وامتلأَتْ بها كتبُ الصَّرفِ والنَّحوِ، من أمثالِ ذلك قولُ الشّاعرِ:

صددتِ فأطْولْتِ الصُّدودَ............ البيت

وقولُه تعالى: ﴿استحوذ عليهم الشّيطانُ﴾، وقولُهم في المثل "استنوق الجملُ"، "واستتيستِ الشّاةُ"، وأمثلةٌ أخرى امتلأتْ بها كتبُ الصّرفيِّينَ، الّذين اعترفوا أنّ ذلك ظلَّ موجوداً لبيان الأصل"، وهنا نلاحظ أنّ أحمد عفيفي بدا أكثرَ اتِّفاقاً مع القدماء، على العكس من كثيرٍ من المحدثين، ومنهم، محمّد عيد الّذي ردَّ عليه آنِفاً.

يقول أحمد الجندي في هذا الجانب [2]: "وبمناسبة الحديث عن "الأصل" فإنّ علماءَ الصّرف يجِدُون لكلِّ صيغةٍ "أصلاً"، بمعنى أنّ هناك أصلاً ثابتاً ترجِعُ إليه كلُّ الصِّيغِ المتشابهةُ، إنْ أَمكنَ، وإلاّ افترضوا أصولاً وهميّةً، مُمعِنةً في التَّخيُّلِ والتّأويلِ، ولا سندَ لها من تاريخٍ، ولا دِعامةَ لها من لغة".

نُشيرُ، أيضا، إلى محمد حسين آل ياسين؛ فقد فسّر بعضاً من المظاهر اللُّغويّة تفسيراً تاريخياً، من ذلك حديثُه عن "ليس"، الذي سبقَ ذكرُه، كذلك رأيُه في مسألة

---

(1) ظاهرة التّخفيف، أحمد عفيفي، ص90، وأصول النّحو العربيّ، محمّد عيد، ص175

(2) الجندي، أحمد، بين الأصول والفروع في التّغيير الصّوتيّ الصّرفيّ، مجلّة مجمع القاهرة، عدد 69، ص37

التّذكير والتّأنيث، الذي نذكرُه الآنَ.فقد ذكر أنّ اللُّغاتِ السّاميّةَ [1]"لم تكن في مراحلها الأولى تُفرِّقُ بين جنسي المذكّر والمؤنّث، وحين تطوّرت هذه اللّغاتُ، ومالَت إلى التّفريق، واستَخدمتْ علاماتِ التّأنيث، بقي فيها من المفردات ما يُشيرُ إلى تلك المراحلِ السّابقةِ، إذ واجه الدّارسون العربُ القدماءُ مفرداتٍ كثيرةً، تضطرب في الاستعمال بين التّذكيرِ والتّأنيث؛ بحسَب لهجةِ النّاطقِ بها، ولمّا كانوا يحرِصون أشدَّ الحرصِ على توحيد اللّغة بالقواعد المُطَّردةِ، والقياسِ الشّاملِ، رفضوا بعضَ المُؤنَّثاتِ ؛لأنّ الأكثرَ تذكيرُها، وأوّلوا بعضَ المذكَّراتِ؛ لأنَّ الأوسعَ، أو الأصحَّ تأنيثُها.

ويضيف آل ياسين [2]: "ووقعوا؛جرّاءَ ذلك في خلافٍ منشأُهُ* الاختلافُ المنهجيُّ في النّظر إلى فصاحة اللّهَجات، ثمّ ردُّوا بعضَ ما جاء في الشّعر من تذكيرٍ أو تأنيثٍ يُخالفُ ما قرَّروه إلى الضَّرورة، وفي القرآنِ شيءٌ من ذلك، إذْ يَستعمِلُ اللّفظةَ مذكّرةً مرّةً، ومؤنّثةً أخرى.فهل في القرآن ضرورة؟ ولو أدرك اللُّغويُّون أنّ هذا التّغييرَ في استعمال المذكّرِ موجودٌ في جميع اللُّغات السَّاميَّة، وهو يُمثِّلُ، في جميعِها، المراحلَ القديمةَ، وأنّ اللُّغةَ –حين بدأَتْ تَميلُ إلى التّفريق– تَخَصَّصَ بعضُ الألفاظِ بالتّأنيث في لهجاتٍ من العربيّة، وبالتّذكير في لهجاتٍ أخرى".

ويضرب أمثلةً من السّاميّات، ومن بينِها العربيّة، على التّذكير والتّأنيث، فيقول[3] "مِن ذلك: الكفُّ، ذهب الفرّاءُ إلى أنّها مُؤنّثة، وكان النّبيُّ –صلَّى الله عليه وسلَّم– قد استعملَها مذكّرةً، في قوله: "مَضْمِضْ، واستَنشِقْ من كفٍّ واحدٍ، وإذا عرّجنا على اللُّغاتِ السّاميّة نجدُ (الكفَّ)، مؤنّثةً في العبريّةِ والسُّريانيّة، ومذكّرةً في الآراميّة، وعرفنا أنّها تُذَكّرُ وتُؤنّثُ في العربيّة؛فعليه: لا وجهَ لتفسيرِ استعمالِها مُذكَّرةً بالضّرورة، والقطعِ بتأنيثها في العربيّة".

---

(1) آل ياسين، محمد حسين، الدّراسات اللُّغويّة عند العرب، ص485

(2) آل ياسين، محمد حسين، الدّراسات اللُّغويّة عند العرب ، ص485، وانظر حول المذكّر المؤنّث، مثلا: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 416/2، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 38/6، والمذكّر والمؤنث، للفرّاء، ص27، *منشأه، كذا رُسمت همزتُها

(3) آل ياسين، محمد حسين، الدّراسات اللُّغويّة عند العرب، ص486

ومن الباحثين المحدثين، ممّن فسّروا بعض المظاهر والأنماط على أنّها من الرُّكام اللُّغويّ، والبقايا التّاريخيّة محمّد حماسة عبد اللّطيف، وممّا فسّره في ضوئها:

1- **ردُّ الهمزة:** يَعُدُّ محمّد حماسة ردَّ الهمزة من البقايا التّاريخيّة، خلافاً لِما ذكره القزّاز القيروانيُّ أنّها من باب الضّرورة، يقول محمّد حماسة [1]: "مسألة ردِّ الهمزة، وقد عدّها أبو جعفر القزّاز من مسائل الضّرورة في الشّعر.. وشواهدُ هذا النّوعِ محدودةٌ؛لأنّها- في نظري- تُمثِّلُ بقايا لأصولٍ تاريخيّةٍ تطوّرتْ، ومن ذلك الفعلُ "رأى"، وذلك أنّ المستقبَلَ مِن" رَأَى "جرَى على ألسنتهم غيرَ مهموز تخفيفاً، فيقولون: هو يَرَى، فإذا احتاج الشّاعرُ أجراه على أصله، ومنه قولُ الشّاعر:

لعَمْرُكَ إنّني لأُحِبُّ نَجْداً　　وما أُرْأَى إلى نَجدٍ سبيلا

يريد: وما أُرى، فهمز على الأصل في الفعل.."

كما يذكر محمّد حماسة همزَ الفعلِ " يُكْرِمُ " في المضارع، على الأصل، وما يُقالُ في " يَرأى " يُقالُ في " يُؤَكرِمُ " [2].

**مسألة الأصل:** كما تحدّثَ محمّد حماسة عن مسألة " الأصل " عند القدماء حديثاً طويلاً، مُشيراً إلى المناهج التي اتُّبِعتْ عند القدماء والمحدثين، ومؤكِّداً على ضرورة " أنْ نتتبّعَ تاريخَ الصِّيَغِ المختلفةِ؛ لنكشِفَ عمّا أصابها من تغييرٍ، وما حدث لها من تطوُّرٍ عَبرَ فتراتِ التّاريخ، وتَجِبُ الاستعانةُ، في ذلك، بمقارَنة العربيّة بأخواتها السّاميّاتِ، وعلى هذا يُمكِنُ الاستدلالُ، بالكلمات التي بقِيَتْ، ولمْ يحدُثْ فيها إعلالٌ، بأنّها بقايا تاريخيّةٌ للاستعمال، لمْ يُصِبْها ما أصاب الكلماتِ الأخرى، مِمّا سمّاه الصّرفيُّون إعلال*، فهم يستدِلُّون على أنّ (قالَ)أصلُها (قَوَلَ) تاريخيّا، لا صرفيّاً، بوجوده في الحبشيّة، مثلاً، وهي ساميّةٌ بالصّورة الأخيرة "[3].

---

(1) حماسة، محمد، مِن وجوه استعمال الهمزة في الشّعر، ص76-77

(2) نفسُه، ص77، ويرى إبراهيم أنيس أنّ تخفيف الهمزة مَلمَحٌ حضريٌّ، في حين أنّ تحقيقه ملمحٌ بدويٌّ، "هل لغتنا العربيّة بدويّة، إبراهيم أنيس، ص180

(*) إعلال: كذا وردتْ في نصِّ محمد حماسة.

(3) حماسة، محمد، الإعلال والإبدال، ص168 وما بعدها

وممّا يؤكِّدُ أنّ محمد حماسة، يَدرُسُ ما جاء شاذّاً صرفيّاً، فيما سمّاه القدماءُ بأنّه خرج على أصل الباب، أنه يَرَى أنّه: "يُمكنُ أنْ يُدرَسَ الإعلالُ والإبدالُ في ضوئِها، وقد تأتي "أي الدِّراسة التّاريخيّة المقارَنة " بنتائجَ تُعينُ على فهم أسرار اللّغة، غيرَ أنّها محتاجةٌ إلى وثائقَ يُمكِنُ الاعتمادُ عليها في هذا الصّدد.."[1].

ومن الباحثين المحدثين الّذين أخذوا بمبدأ التّطوُّر التّاريخيِّ للعربيّة، صلاح الدين حسنين، فقد فسّر كثيراً من الصِّيغ التي حافظتْ على الأصل؛على أساس أنّ التّطوُّرَ لمْ يَلحقْها.

فهو يرى أنّ الإعلال (ضربٌ من التّطوُّرِ، ومِمّا يدلُّ على ذلك أنّ هناك صيغاً حافظتْ على الصِّيغة الأصليّةِ في بيئةٍ مُعيّنة، فإذا انتقلنا إلى بيئة أخرى، وجدنا أنّ هذه الصّيغةَ تطوّرتْ، فتغيّرتْ عن الصِّيغة الأصليّة"[2]

ثمّ يُشيرُ إلى عدد من تلك الصِّيغِ، ومنها[3]: ما ورد من اسم المفعول مُتمَّماً عند تميم، ومنه: ثوبٌ مخيوط، وبُرٌّ مكيولٌ، وبُسرةٌ مطيوبةٌ، ومغيوم، ومعيون.

2- ما رواه أبو زيدٍ أنّ قيساً تقول: العَفَوَة، وغيرُها يقول: عفاة.

3- ما جاء على وزن استَفْعَلَ نحو" استصوب الشّيءَ، واستحوذ، وأغيلَتْ المرأةُ، واستنوق الجمل، واستتيست الشّاة.

ويخلص إلى القول [4]: "وبعد، فهذه صِيَغٌ قديمةٌ لم يلحقْها التّطوُّرُ، وليست شاذّةً، كما ذهب اللُّغويُّون، فقد وصف ابنُ جِنّيّ هذه الصِّيَغَ بأنّها مفردةٌ في الاستعمال".

ثمّ يتحدّث عن بعض الصِّيغِ مقارِناً بين العربيّة والسّاميّات، ومؤكِّداً أنّ التّطوُّرَ اللُّغويَّ، الّذي يطرأُ على الأصوات بطيءٌ، ولا يحدثُ في كلِّ الصِّيَغِ اللُّغويّة، فقد يحدث في صيغة، ولا يحدث في صيغة أخرى، فمثلاً "الصِّيغةُ السّاميّةُ القديمةُ (قَوَمَ)، احتَفَظتْ بها الحبشيّةُ القديمةُ (الجَعزيّة) فهي فيها "Qawama، أمّا في

---

(1) المرجع نفسُه، ص169

(2) حسنين، صلاح الدين، إعلال الواو والياء في اللّغة العربيّة، مجلّة مجمع القاهرة، الجزء 48، نوفمبر، 1981، ص182

(3) المرجع نفسه، ص182، 183

(4) المرجع نفسه، ص169

العربيّة فقد تطوّرتْ، وأصبحت (قَامَ)، والصِّيغةُ السامية القديمة"عَوِرَ"، و(صَيِدَ) ظلّت في العربيّة دون تطوّر، ومن هذا القبيل أنّ الواو والياء تُعلاّن في نحو (يَقْوُلُ) و(يَبْيِنُ)، فتتحوّل الأولى إلى (يَقُولُ)، والثانية إلى (يَبِينُ)، ولكنّهما لم يُعلاّ في صيغة الفعل المُضاعَف نحو: ابيضّ واسودّ، وصيغة التّعجُّب نحو: (ما أبْيَنَ)، و(ما أقْوَمَ)[1].

وعمّا ورد من اسم المفعول مُتمّماً نحو: مَبْيوع، ومَعْيوب، ومَعْوود، ومَصْوون.. على التّمام في مقابل: مَبِيع، ومَعِيب، ومَعُود، ومَصُون، على النّقص، يقول صلاح الدين حسنين [2]: هذه -إذن- صيغٌ قديمةٌ، ومعنى هذا أنّ اللّغة تحافظ على الضمّة الطّويلة مع الواو؛ إشارةً إلى الأصل الواويِّ، وتُحافِظ على الكسرة الطّويلة مع الياء؛ إشارةً إلى الأصل اليائيِّ، وقد فسّر النّحاةُ هذا الإعلالَ فقالوا: إنّ أصل (مَبِيع) هو (مَبْيوع)، ثمّ نُقِلَتْ حركةُ الياء إلى السّاكن الصّحيحِ قبلها، فسُكِّنتِ الياءُ؛فالتقى ساكنان، الياءُ والواوُ، فحُذِفتْ الواوُ- على رأي سيبويه-، ثمّ قُلِبتِ الضمّةُ كسرةً، لمُناسَبةِ الياء، فصار" مَبيع".

يقول غالب المطلبي عن لهجة تميم [3]: من الظّواهر الصّرفيّة في لهجة تميم ظاهرةُ الإتمام، ذلك أنّ اسمَ المفعول من الثُّلاثيِّ المعتلِّ العينِ، يائيّاً كان، أو واويّا، فقياسُ لهجةِ أهلِ الحجازِ أن يقولوا فيه: مَبِيع، ومَخِيط، ومَدِين، ومَعِين، في المفعول اليائيّ العين مِن: باع، وخاط، ودان، وعان، ويقولون في اسم المفعول من الواو: مَقودٌ، مِن: قادَ، ومَعودٌ، من: عاد، أمّا التّميميُّون، فيُبقون كلَّ ذلك على الأصل، فيقولون: مَبْيوع، ومَخْيوط، ومَدْيون، في المفعول من الياء، ومَقْوُود، ومَعْوُود، في المفعول من الواو، والإعلالُ أفصحُ، ولا يجوزُ الإتمامُ في ذوات الواو، إلاّ فيما سُمِعَ نحو: مِسكٌ مدووفٌ، ورجلٌ معوودٌ، وفَرَسٌ مَقْوودٌ، وثوبٌ مصوونٌ.

---

(1) حسنين، صلاح الدين، إعلال الواو والياء، ص183-184

(2) حسنين، صلاح الدين، إعلال الواو والياء، ص194، وانظر حول اسم المفعول عند تميم، لهجة تميم غالب المطلبي، ص191-192

(3) المطلبي، غالب، لهجة تميم، ص191-193، وانظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 260/1، الممتع 260/2، الأستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق: 149/4

ومن الباحثين المحدثين كذلك مصطفى جواد فقد تحدث عن صيغة (انفعل)[1] " المزعوم أنّها للمطاوعة، فقد أنكر أن تكون صيغة (انْفَعَلَ)، وما جرى مجراه، من الصّيغ المزعوم أنّها للمطاوَعة، فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل، أو ميلِه الطّبيعيّ، أو شبهِ ميلِه إليه، مِن غير تأثير من الخارج.

والتّحقيقُ عنده: "أنّ أصل، انفعل" إنّما هو "افَّعَلَ" بتضعيف الفاء، وأنّ أصله لا يزال مُسجّلاً في اللّغة الأكديّة السّاميّة، إحدى أخوات العربيّة، فالفعل (Parasu) الأكاديّ على وزن (فَعَلَ) يُشتقُّ من (افَّعَلَ)، وهو (ipparas)، ثمّ قَلَبَتِ العربُ من أحد الضّعفين نوناً للتّخفيف، فقالوا (انفعل)، ومن هذا القلب التّخفيفيِّ ظهرت النُّونُ، المزعومُ أنّها من أحرفِ الزّيادة، مع أنّها عِوَضٌ من أحد الضّعفَين، (فاحرنْجَمَ) أصلُه (احْرَجَّمَ)، و(قَرنَصَ) أصلُه (قرّص)، و(اقعنسسَ) أصلُه (اقعسَّ)، وهو في الأسماء أكثرُ، مثل (عُنقود) مِن (عقُّود)؛ لأنّه يَظهرُ مُتعقِّداً، والخَرنوبُ من الخرُّوب، وكلاهما مُستعملٌ في اللُّغة، والجَندَلُ أصله (الجدّل)، والجدالة (الأرض).

وفي ضوء ذلك اقترح مصطفى جواد طرحَ "باب المطاوعة"، "وأنْ يَحِلَّ محلَّه.. بابُ الفعلِ الذّاتيِّ، وهو يُصَحِّحُ فهمَ "باب المطاوعة" كما جاء عند بعض النّحاة، فالنّون في (انفعل) ليست من أحرف الزّيادة، وإنّما هي عِوَضٌ من أحد الضّعفَينِ، وفي ضَوء هذا الاقتراح، يُصحِّح مصطفى جواد استعمالَ بعضِ الأفعال فيقول: قُلْ: " هذا الحزبُ محلولٌ، وهذه الجمعيّةُ محلولةٌ؛ إذا كانا قد نُسِخَ قيامُهما بأمر آمرٍ، وهو قاهرٌ، من غير أعضائهما.

ولا تقُلْ: هذا الحزبُ مُنحَلٌّ، وهذه الجمعيّةُ مُنحلّةٌ، إذا كان قد بطُل قيامُها، وزال قوامُهما من تَلقاء أنفسهما".[2]

---

(1) البكّاء، محمد عبد المطلّب، (1985)، مصطفى جواد وآراؤه في علم الصرف، مجلة آداب المستنــصرية، العدد الحادي عشر ص120-121

(2) البكاء، محمد، مصطفى جواد وآراؤه في علم الصّرف، ص121

ويؤكِّد خليل العطيّة ذلك[1] بقوله: "والرّاجحُ أنّ العوامَّ يَلجأون إلى صيغة "انفعل"، وهي إحدى صور المطاوعة بديلاً عن الفعل المبنيِّ للمجهول، فبدلاً من أن يقولوا: "كُسِرَ الغصنُ" يقولون: انكَسر، وبدلاً من قول: كُتِبَ الدّرسُ، قيل: "انكتب، وهكذا قُلْ عن: انحَفَظَ، وانقَرأ".

يقول رمضان عبد التّوّاب [2]: "وإلى جانب وزن الافتعال للمطاوعة بزيادة المقطع (ta) نحو: (اتْقَتَل) " واتْنَصَر"، بمعنى: نُصِر"، هناك مطاوعة "انفعال" بالنّون، في كل من العبريّة والأكاديّة والعربيّة، ونُؤْثِرُ أنْ نُسمِّيَها هنا بوزن الانفعال، وهو يُبنَى من مُجرَّد الثُّلاثيِّ بزيادة مقطع في الأوّل فيه (نون)، وتظهر الصّورةُ الأصليّة لهذا الوزن في ماضي العبريّة nif<al، وأمر الأكاديّة *nakṭil*، أمّا العربيّة فقد ظهر فيها بناءٌ جديد، مأخوذٌ من المضارع،: مثل "انكَسَر".

كما أشير إلى دراسة محمد صالح توفيق" أصل صيغة "افتعَل" بين العربيّة وأخواتها" تحدّث فيها عن الأصل المفترض الذي افترضه العلماء للصيغ التي أبدلت فيها التّاء طاءً، كما في "اصتَبر واصطَبر"، والمبدلة دالاً كما في "ازتجر، وازدجر"، فهذا الأصل لم يستعمله العرب قديماً، وعلماء العربيّة القدامى صرّحوا بذلك، فقال أبو عثمان المازنيّ: "هذا بابُ ما تُقلب فيه تاءُ افتعل عن أصلها، ولا يُتكلّم بها على الأصل البتّة"[3].

هذا التّأكيدُ على أنَّ الأصلَ المُفترَضَ غيرُ مُستعمَلٍ، يجعلنا نفكّر، كما يقول محمد صالح، في نطقنا الحالي (اتشهَرْ، اتسمَعْ، اتْلوَى)، ثمّ يفسّر محمد صالح هذا النُّطقَ اللهجيّ، فيقول[4]: "فقد يكون هذا النُّطقُ اللّهجيّ الحديثُ من الرّواسب القديمة في لغتنا العربيّة، وقد يكون هذا المستخدَمُ، حديثاً، هو الأصلَ، الذي انقرض من العربيّة الفصحى، التي تمثّل طوراً من أحدث أطوار اللّغة العربيّة".

---

(1) العطية، خليل إبراهيم، (1981)، المطاوعة في الأفعال، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد الخامس، السنة الرابعة، ص145

(2) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص235، وانظر كذلك لحن العامّة، ص331

(3) توفيق، محمد صالح، (2000)، أصل صيغة "افتعل" بين العربيّة وأخواتها، مجلة الدراسات اللغوية، الخرطوم، المجلد1، العدد 4، ص117.

(4) المرجع نفسه، ص118.

وأعتقد أنَّ ما ذكره محمد توفيق في "اتشهر، واتسمع" قد يكون من القلب المكانيّ "ففي العربيّة توجد ظاهرة للقلب المكانيّ، ظاهرةٌ تاريخيّة، هي صيغة "افتعَل"؛لأنَّ القلب في هذه الصِّيغة قد حدث أوّلَ ما حدث، بسبب سياق صوتيّ معيّن، ثمّ عُمِّم القياسُ، بعد ذلك القلب، في جميع السياقات".

يقول فوزي الشايب[1]: "فأصل صيغة "افتعَلَ"، كما نصّ على ذلك المحقِّقون من علماء السَّاميّات، هو "اتْفَعَلَ"، ويرجع القلب في هذه الصِّيغة، أي تحوُّلها من "اتفعَلَ" إلى "افتَعَلَ" إلى تجاور التّاء مع الأصوات الصّفيريّة، كما في "اتسند، واتشدّ"، وتتابُعُ الانفجاريّ، والصفيريّ مُستثقَلٌ، ليس في العربيّة وحدَها، بل هو كذلك في اللّغات عامّةً، وطلباً للخفّة حدث القلبُ المكانيّ بين التّاء، وبين الأصوات الصّفيريّة؛ فتحوّلت بذلك الصِّيغُ من: اتْسَنَد إلى استند، ومن اتَشدّ إلى اشتدّ، ثمّ جاء القياس، فعمّم هذا القلبَ مع جميع الأصوات؛طرداً للبابِ على وتيرةٍ واحدةٍ".

كما نصّ برجستراسر[2]: على أن "الافتعال تاؤه في العربيّة دائماً تاليةٌ لفاء الفعل، وكانت في الأصل سابقةً لها، كما هي في الآرامية، نحو: (>*etkri*) أي اقترأ، يعني قُرِئ، لكنّها كانت تؤخّر بعد فاء الفعل، إذا كانت هي واحداً من أصوات الصفير نحو: (>*eštma*<)، أي استمَعَ، يعني "سَمِعَ"، وعلى هذا القياس أخّرت العربُ التّاء في سائر الأفعال أيضاً".

يقول رمضان عبد التّوّاب[3]: "والقلب المكانيّ –وهو عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض؛لصعوبة تتابُعها الأصليّ على الذوق اللُّغويّ، هو ظاهرة يمكن تعليلُها بنظريّة السُّهولة والتيسير كذلك".

ويذكر رمضان أنَّ ظاهرة القلب المكانيّ معروفةٌ في العربيّة، والسّاميّات الأخرى: "بل إنّنا إذا قارنّا العربيّة، باللُّغاتِ السّاميّة الأخرى، عثرنا على أمثلة حصل فيها هذا القلب المكانيُّ في العربيّة، على حين احتفَظَت اللغاتُ السّاميّة الأخرى بالأصل، فمثلاً، كلمة "رُكبة" هي في العبرية (*bēreḥ*)، وفي الآراميّة

---

(1) أثر القوانين الصوتية، ص464-465.

(2) برجستراسر، التطور النحوي، ص92، وعبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص235.

(3) عبد التواب، رمضان، التّطوّر اللّغويّ، مظاهره وعلله وقوانينه، ص88 وما بعدها.

(*burkā*)، وفي الحبشيّة (*berk*)، وفي الأكاديّة (*burku*)؛ فأصل الكلمة، على هذا، " بُركة"، ثمّ قُلبت إلى "رُكبة"؛ بدليل بقاء الأصل في الفعل: "بَرَكَ" كذلك[1].

ومن الملاحظ أن بعض الكلمات المقلوبة، بعد أن تشيع على الألسنة، تأخذ مجراها الطبيعيّ في اللّغة، باستعمال باقي المشتقّات منها، ولأنَّ اللُّغويِّين العرب لم يدركوا ذلك، حكموا بأصالة بعض المقلوبات نحو: شاكي السلاح، وشائك، وجرفٌ هارٍ، وهائِر، كما هو عند الكوفيِّين، وهو ليس بقلب عند البصريِّين، وإنّما هو لغتان، نحو: "جذَبَ، وجَبَذَ"[2].

ونعود إلى محمد توفيق فهو يرجّح احتمالاتٍ ثلاثةً حول أصل صيغة "افتعل" وهذه الاحتمالات هي[3]:

1. وجود الصِّيغتين (اتفعل)، و(افتعل) قديماً في اللّغة العربيّة، ولكن الصّيغة الأولى انقرضتْ، وطغتْ عليها الصِّيغةُ الأخرى المستخدمةُ في العربيّة الفُصحى، لغةِ القرآن الكريم، وما نستخدمه في اللّهجات العربيّة الحديثة، إنّما هو دليل على وجوده في مرحلة سابقة من مراحل تطوّر لغتنا العربيّة.
2. لمْ تَستخدم العربيّة قديماً صيغة (اتْفَعَلَ)، وإنّما هي وافدة علينا من (الآراميّة)، وهو احتمال قائم لدينا؛ لعدم وجود نصوص عربيّة فصيحة ورد فيها استخدام هذه الصّيغة.
3. إنَّ الأصل القديم هو (اتْفَعَلَ)، وحدث فيه قلب مكانيٌّ في مرحلة زمنيّة ما، وحدث هذا القلب المكانيّ على جميع الأفعال بعد ذلك.

ويورد محمد توفيق آراء المُحدثين، عرباً ومستشرقين، رجّحوا أنَّ صيغة (افتعل) لها أصل قديم هو (اتْفَعَلَ)، وحول ما جاء منها بالإدغام نحو: "اصبّرَ واطّلب، واثّأرَ، وغيرها، ويرى محمّد توفيق أنَّ بعض اللّهجات القديمة كانت تَستخدِم صيغة (اتفَعَلَ)، مع أنّه ذكر قبل قليل أنَّ صيغة (اتفعلَ) لم تُستخدمْ في

---

(1) نفسه، ص89-90.

(2) نفسه، ص93.

(3) توفيق، محمد صالح، أصل صيغة افتعل، ص118-122.

العربيّة قديماً، وإنّما هي وافدة علينا من الآرامية!!!، إذن، يرى[1] أنّ اللهجات العربيّة القديمة كانت تَستخدمُ صيغة (افتَعَلَ) بتقديم التّاء، ثمّ حدث لديها الإدغام في مرحلة زمنية، فجاءت صورة (اتْفَعَلَ) على النّحو التّالي:

- صبر – ات + صبر – اص + صبر – اصّبر
- ظلم – ات + ظلم – اظ + ظلم – اظّلم
- ضرب– ات + ضرب– اض + ضرب– اضّرب

ويمضي في سرد الأمثلة، التي ينقصها الدّليلُ التاريخيّ، ليصلَ إلى أنَّ اللهجات العربيّة قد استخدمت صيغة (اتفعل)، وقد نصّ غيرُ واحدٍ من الباحثين على أنَّ "الافتعال" تاؤه في العربيّة دائماً تاليةٌ لفاء الفعل، إلاَّ في الآراميّة، كما نصّ برجستراسر، أمَّا العربيّة فلمْ يَثْبُتْ ذلك فيها، فما حدثَ حدثَ في السّاميّات، أمّا العربيّة، فلمْ يَثْبُتْ فيها ذلك، كما ذكر رمضان عبد التّواب وغيره من الباحثين عرباً ومستشرقين.

ويخلص إلى القول[2]: "إن اللُّغات العبريّة، والسُّريانية، والحبشيّة هي التي قدّمتْ تاءَ الفعل على فائه في هذا البناء، في حين التزمتْ اللّغاتُ العربيّة، والأكادية والأجريتيّة ذكر الفاء أولاً وبعدها التّاء، كما في (افتعل) ولا شكّ أن قدم نصوص هذه اللغات يؤكّد لنا أنَّ صيغة (افتعل) هي الصيغة الموروثة عن اللغة الأم... وأنَّ العربيّة الفصحى قد اختارت (افتعل)، وبها نزل القرآن الكريم، ولكنّ ذلك لا يَمنعُ من وجود رواسبَ قديمةٍ للصِّيغة الأولى، جعلتْها باقيةً إلى يومنا هذا، ونراها مُمثّلةً في بعض اللّهجات العربيّة الحديثة".

وأرى أنَّ قولَه: "في بعض اللّهجات العربيّة الحديثة" فيه تعميم كبير؛ ذلك أنَّ ما يَرِدُ من صيغة (اتْفعل) الآنَ لا نكاد نعرفه إلاَّ في اللّهجة المصريّة، وهو من قَبيل القلب المكانيّ. "فإن القاعدة السّاميّة العامّة تقول بالقلب المكانيّ بين تاء الافتعال وفاء الفعل، إذا كانت هذه الفاءُ من أصوات الصَّفير"[3]، والأمثلة التي ذكرها محمد توفيق

---

(1) المرجع نفسه، ص131–133.

(2) توفيق، محمد صالح، أصل صيغة افتعل، ص137–139.

(3) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص235.

من اللّهجة المصرية "اتْشَهَرْ، واتْسَمَعْ" تجاورتْ فيها التّاء مع الأصوات الصّفيريّة "وتتابع الانفجاريّ والصفيريّ مستثقل ليس في العربيّة وحدها بل هي كذلك في اللغات عامّة، وطلباً للخفة حدث القلب المكاني بين التّاء وبين الأصوات الصّفيريّة، فتحوّلت بذلك من "اتْسند" إلى "اسْتند"، ومن "اتْشدّ" إلى "اشتدّ"..."[1].

لذلك أرى أنّ ما حدث هنا في اللّهجة المصريّة هو قلب مكانيّ، وليس أصلاً تاريخيّاً قديماً.

يقول هاشم شلاش: "ونجد هذا الوزن شائعا في العامية المصرية، وقد قال بعضهم إن هذا الوزن تكون نتيجة قلب نون "انفعل" تاءً فيقولون في انكسر: اتكسر، وفي انقسم: اتقسم، أو أنه جاء من وزن افتعل، بتقديم تائه الزائدة على الفاء، فيقولون في "التهى " "اتلهى"، وفي "احترق" "اتحرق" [2].

ومن المحدثين عبد الكريم الزبيدي، فقد فسّر عدداً من الظواهر النحويّة على أنَّها من الركام أو البقايا التاريخية، من ذلك.

إعراب المثنّى بالألف في جميع أحواله: تحدّث الزبيدي عن آراء القدماء في إعراب المثنى واختلافهم في ذلك، يقول بعد ذلك[3]: "وإذا صحّ كونُ الألفِ علامةً للتثنية قبل أن تكون إعراباً، فالرّاجح أن المثنّى كان بالألف مطلقاً قبل أن يدخله الإعراب، ويقوّي هذا الزعم أنَّ أصل التثنية ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ مثله، واشتقاقها من ثنى يثني إذا عطف، فأصل نحو: جاءني رجلان، هو: جاءني رجل ورجل، ولكنّهم لمّا وجدوا اللفظين متّفقين اكتفّوا بواحدٍ منهما فيه علامة تدلّ على ضمِّ الآخر إليه،

---

(1) أثر القوانين الصوتية، ص465؛ ويرى هنري فليش أنَّ التبادل الموقعيّ بين الانفجاريّ والاحتكاكيّ ليس ظاهرة خاصة بالعربيّة بل هي مبدأ صوتي عام، يقول: بأنَّ "صوتاً احتباسياً شديداً+ صوتاً رخواً ينزعان إلى قلب مواقعهما"، العربيّة الفصحى، هنري فليش، ترجمة عبد الصبور شاهين، ص146.

(2) شلاش، القاسم، أوزان الفعل ومعانيها، هاشم شلاش، ص252، أما من قال بهذا الرأي، كما يذكر هاشم شلاش فهو "أدور مرقص"في مقال له في مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، مج 18، ج4/3، ص156، وهو بعنوان "العربية العامية وعلاقتها بالعربية الفصحى"، والثاني هو جرجي زيدان في كتابه "الألفاظ العربية والفلسفة اللغوية، ص38، أما محمد توفيق فلم يشر الى هذين الرأيين.

(3) الزبيدي، عبد الكريم، الإعراب بالحروف، ص33-34، وانظر حول هذه المسألة ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 137/4، الأستراباذي، الكافية، مصدر سابق: في النحو لابن الحاجب: 30/1.

فصار اللفظ بهذه العلامة دالاً على اثنين، وكان هذا أوجز عندهم من أن يذكروا الاسمين ويعطفوا أحدهما على الآخر".

ويخلص الزّبيدي إلى القول[1]: "وإذا صحّ هذا الافتراض فإنَّ المثنّى يكون – قبل دخول الإعراب عليه– بالألف في جميع كلامهم، فليس قبل دخول الإعراب رفع بالألف، ولا خفض ولا نصب بالياء، ولعلّ لغة بلحارث بن كعب، وزبيد، وخثعم وهمدان، الذين يجعلون المثنّى بالألف مطلقاً، فيقولون: "جاءني رجلان، ومررت برجلان، ورأيت رجلان، من بقايا اللُّغة الأولى، أي قبل دخول الإعراب، ومن ذلك قولهم[2]:

تــزوّدَ مـــنّا بَينَ أُذنـــاه ضربةً        دعته إلى هابي التراب عقيمُ

وقولهم أيضاً[3]:

فأطرق إطراق الشّجاعِ ولو يَرى        مَساغاً لناباه الشجاع لصمّما

وتُحمل على هذه اللغة قراءة من قرأ: "إنَّ هذان لساحران".

إعراب الأسماء الستّة:

ويشير الباحث نفسه[4] في موضع آخر إلى أن: أربعةً من الأسماء الستّة، وهي: أبوك، وأخوك، وحموها، وهنوكِ، ثنائية المبني، وهي ما بقي من اللغة الأولى محافظاً على بنائه الثنائي، والحرف الثاني فيها هو الحرفُ الذي يعتوره الإعراب، وتظهر عليه علاماته، كالدّال من (زيد) فتقول: هذا أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وهَنٌ، ورأيتُ أباً وحماً وهناً، ومررت بأبٍ وأخٍ وحمٍ وهنٍ، وتقول كذلك إذا أضفتها: هذا أبُكَ، وأخُكَ، وحَمُك، وهَنُك، ورأيت أبَك وأَخَك، ومررت بأبكِ وأخكِ، فلو قلت هذا في حال الإضافة لكان عربياً صحيحاً، قال الشاعر:

بأبِهِ اقتدى عديٌّ في الكرم        ومن يُشابه أبَهُ فما ظَلَمْ

---

(1) الزبيدي، عبد الكريم، الإعراب بالحروف، ص34-35.

(2) البيت لهوبر الحارثي كما في ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 128/3 وابـن منظـور، اللســان، مصدر سابق: (هبا).

(3) البيت للتلمّس وهو في ديوانه، ص2، وابن يعيش: 128/3، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: (صمم).

(4) الزبيدي، عبد الكريم، الإعراب بالحروف، ص19-20.

ولكنّهم كرهوا أن تتوالى ثلاث حركات؛ لأنّ ذلك ثقيل في النطق، فأرادوا أنْ يخففّوا ذلك بمدِّ حركة الإعراب في الحرف الثاني وإشباعها، فتولّدت الواو من إشباع الضمّة، وتولّدت الألف من إشباع الفتحة، وتولّدت الياء من إشباع الكسرة".

يؤكّد هذا باحثٌ آخر فيقول[1]: "فكلُّ إعراب بغير الحركات القصيرة، وبغير السكون، هو إعراب بعلامة فرعيّة، فالإعراب بالحركة أصل للإعراب بالحروف (الحركات الطويلة) والإعراب بالسكون أصل للإعراب بالحذف".

أمّا عن السبب الذي لأجله أعربت الأسماء الستة بالحروف لا الحركات، فقد اختُلف فيه، فمن قائل: إنّها أُعربت بالحروف لاستثقالهم الحركة على حرف اللين، ومن قائل أنها أعربت بالحروف توطئة لإعراب المثنى والجمع السالم بالحروف إلى غير ذلك"[2].

وعليه فإنّ إعراب الأسماء الستّة بالحركات الطويلة أو ما يُسمّى بالحروف، إنْ هو إلاّ سلوك ساميٌّ قديم، وبعبارة أخرى هو أصل احتُفظ به في هذه الكلمات التي تعدُّ من العناصر اللغويّة الموغلة في القِدَم، حتّى لتُتّخذ دليلاً على مدى القرابة اللغوية بين اللغات، وعليه، فإلى جانب أهميّتها وقدمها، فقد احتفظت أيضاً بسمةٍ عتيقةٍ وقديمةٍ هي الإعراب بالحركات الطويلة.

ومن ثم: فليس إعرابها بهذه الطريقةِ توطئةً وتمهيداً لإعراب المثنّى والجمع على حده، كما قال القدماء، وإنّما هو أصل احتفظت به العربيّة، ضمن ما احتفظت به من معالم اللغة الساميّة الأم المفترضة"[3].

ويرى وليم رايت[4] (Wright) بالنسبة لحالة النصب أنّها "بشكل يكاد يكون مقطوعاً به أو مؤكداً أنّها عنصر ضميري ذو طبيعة إشاريّة تُضاف إلى الاسم المفعول به للدّلالة على اتّجاه الحدث للفعل العامل".

---

(1) الشايب، فوزي، إعراب الأسماء الستّة وتطوّره، ص321.

(2) المرجع نفسه، ص323، وحول الاختلاف في إعرابها انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم 2.

(3) المرجع نفسه، ص328-329.

(4) W. Wright, Lectures on the comparative grammar of the Semitic languages, (Amsterdam: philo press, 1939, pg. 143).

"وهذا العنصر الضميريّ لا يزيد على كونه اسم إشارة بدائيّ، هو: "ها $h\bar{a}$" الذي لا يزال يستخدم في العربيّة للتنبيه بمعنى: انظر، وفي العبرية واللحيانية للتعريف في أوّل الكلمة، وفي التعريف في آخرها"[1].

وأشير كذلك هنا إلى محمد أحمد الدالي الذي فسّر ما يُعرف بـ"لغة أكلوني البراغيث" تفسيراً تاريخياً، فيقول[2]: "بقيت في العربيّة ألفاظ وأمثلة وأساليب تخالف الأصول الوضعية التي استقرّت عليها اللغة الفصيحة التي نزل بها القرآن، جاءت منبهةً على أصل كان مستعملاً في طورٍ من أطوار اللغة، أو يجب استعماله، ثم تركوه طلباً للخفّة".

وبعد أن يتحدّث عن الأصول الوضعية التي استقرّت عليها الفُصحى، وهي إفراد الفعل مع فاعله المثنّى أو الجمع، مستشهداً على ذلك بشواهد من القرآن والشعر، يشير بعد ذلك إلى هذه البقايا التي بقيت في لغة قليلة لبعض القبائل خالفت هذا الأصل الذي استقرّت عليه الفُصحى، وهو إلحاق علامات التثنية والجمع بالفاعل المسند إلى اسمٍ ظاهر مثنى أو جمع، كما تلحقه التّاء إذا كان مسنداً إلى مؤنّث[3].

ويؤكّد على أنّ عبارة "أكلوني البراغيث" من كلام العرب، وليست من صنع النّحاة، ولم ينبرها بذلك أحد، وقد سمعها أبو عبيدة من أبي عمرو الهذليّ في منطقة.

ثم يخلص إلى القول[4]: "إن لغة "أكلوني البراغيث" لغة قليلة شاذةٌ عن منهج العربيّة الفُصحى في هذا الباب، وهو أنّ الفعل يوحّد مع تثنية الفاعل أو نائبه وجمعه إذا أسند إلى الاسم الظاهر، فلا تلحق الفعل علامات التثنية والجمع، وعلى هذا الأصل الذي استقرّت عليه العربيّة جميع جمل هذا الباب -في القرآن والحديث ونثر العرب وجهرة أشعارها- وقد جاء على هذه اللغة "أكلوني البراغيث" شواهد من

(1) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ص89.

(2) الدالي، محمد أحمد، لغة أكلوني البراغيث، مجلة مجمع دمشق، تموز، 1993، ص399.

(3) نفسه، ص400-401.

(4) نفسه، ص400-402، وانظر حول هذه اللغة السامرائي، إبراهيم، "التطور اللغوي التاريخي"، ص69-70.

الشعر، ولم يأتِ عليها شاهد من القرآن، ولم يصحّ عن النبي ﷺ شيء من لفظة جاء عليها".

وفي النهاية يرى أنّها لغة قليلة لا يحتج بها، وخيراً فعل مجمع القاهرة حين طلب سحب القرار الذي تقدّم به عبّاس حسن والشيخ محي الدين عبد الحميد بجواز القياس على هذه اللغة إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مثنى أو مجموعاً جمعاً لمذكر ومؤنث أو ما يدلّ على أحدهما أن تلحق الفعل المسند إلى أحدهما علامة التثنية أو علامة الجمع، كما ألحق جميع العرب علامة التأنيث بالفعل المسند إلى المؤنّث"[1].

أمّا رمضان عبد التواب فقد أكدّها اعتماداً على ما بقي من أمثلتها في القرآن الكريم والحديث، ومقارناً كذلك لما جاء في الساميّات[2].

كذلك اعترف بها خليل عمايرة بقوله[3]: "إن الحديث في هذه الظاهرة القائمة في اللغة العربيّة الموجودة في مصادر التقعيد في الشّعر والنثر، وكذلك في القرآن والحديث الشريف كانت منتشرةً حتى سُميت بلغة أكلوني البراغيث".

ثم قال[4]: "فإذا كانت شواهد هذه اللغة قد جاءت في القرآن الكريم، وهو أفصح نصٍّ بالعربيّة، وفي الحديث الشريف وهو على درجةٍ رفيعة من البيان وفي الشعر العربيّ، فما المبرِّر للقول بأنّها شاذّة"، ثم ذهب إلى أنَّ الاسم الظاهر في هذه اللغة توكيد للضمير.

وقد عدّ القزّاز القيرواني[5] هذه اللغة ممّا يجوز للشاعر في الضرورة، مع أن الشعراء قد استعملوها في غيرها، وهذا عندنا من باب مراجعة الأصل المهجور، وهو إلحاق علامات التثنية والجمع بالفعل المسند إلى مثنى أو جمع، والأصل الذي استقرّت عليه العربيّة ألاّ تلحقه علامة منها"[6].

---

(1) الدالي، محمد لغة أكلوني البراغيث، ص415-418.

(2) عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص70.

(3) عمايرة، خليل، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، ص39.

(4) المصدر نفسه، ص50.

(5) ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص217-220.

(6) الدالي، محمد أحمد، لغة أكلوني البراغيث، ص420.

وفي هذا الصدد يقول نعمة رحيم العزاوي عن أبي تمّام، وهو طائيّ[1]: "كان أبو تمّام كثير الاستعمال للغة طيئ التي هي قبيلته، ومن مظاهر هذه اللغة في شعره: لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة... التي نسبت إلى قبائل أخرى مثل بلحارث، ولكن إلحاح أبي تمّام عليها يوثّق الرأي القائل بأنّها لغة طيئ، من ذلك قوله:

وأكيس بِمُجدٍ عاد فيه نواله وشاعر قومٍ عُدنَ فيه قصائِدُهُ

وقوله:

شجا في الحشا ترداده ليس يَفْتُرُ به ضمن آمالي وإني لمُفطِرُ

ويرى إسماعيل عمايرة[2] أنّ لغة أكلوني البراغيث: "ذات أصل قديم تشترك فيه العربيّة مع اللغات الساميّة، وأنّ "أكلتني البراغيث" التي أصبحت المعيار والقاعدة تطوّرٌ لاحق".

وفي الموضوع نفسه يقول وليد العناتي[3]: "وقد يكون لعاملِ الزمن أثرٌ في هذا التباين الذي ورد عليه اللُّغويون، إذ يُحتَملُ أن هذه اللهجة الطائية تمثل طوراً اقتصادياً من أطوار العربيّة، كانت فيه تطابق بين الفعل والفاعل جنساً وعدداً، ثم بدأت هذه اللهجة تنحلُّ شيئاً فشيئاً إلى أن استقرّت على نحوٍ تنفرد فيه صيغة الفعل مع تثنية الفاعل أو جمعه".

**التّفسير الاجتماعيّ (الجغرافيّ):**

وقد ذهب بعضُ الدارسين المُحدثين مذاهبَ أخرى في تفسير ما جاء مخالِفاً للنِّظام الصّرفيّ، والّذي وَسَمه القدماءُ بالنّادر، أو الشاذّ، فيما وسمه المحدثون بأنّه من الرُّكام، أو البقايا اللُّغويّة.

وأشير بدايةً إلى أحمد علم الجندي الذي ذهب في تفسيره مذهباً يكاد يكون اجتماعيّاً دَلاليّاً.

---

(1) العزاوي، نعمة رحيم، لغة الشعر عند أبي تمّام، مجلة المورد العراقية، مج25، العدد الأول، 1997، ص84.

(2) عمايرة، إسماعيل، (1992)، المستشرقون والمناهج اللغوية، الطبعة الأولى، دار حنين، عمّان، الأردن، ص32.

(3) العناتي، وليد، ظاهرة التباين في العربيّة، ص55.

فقد أشار الجندي غيرَ مرّةٍ إلى مسألة الحضارة والبداوة، والرُّقيّ والتَّخلّف الاجتماعيِّين، وحاول ربط كثير من الصّيغ بهذه المسألة.

من ذلك قوله[1]: "من ذلك ما رواه أبو زيد من قولهم (العَفَوَة)، وهي أنثاء الحُمُر، ونسب أبو زيد هذه الصِّيغةَ لقيس[2]، وأُرجّحُ أنّها صيغةٌ أصليّة، جاءت على التّصحيح، ولو تمّ التّطوُّرُ فيها لقالوا: عَفاة، على الإعلال، ولكنّ ألسنتَهم استحسَنَتْ الطَّورَ الأوّلَ، وعَلَقتْ عليه، لأنَّ هذا القبيلَ الّذي نَطقَ بالصِّيغةِ مُصحّحةً بدَويّ".

كما تحدّث عن قراءةِ مَن قرأ[3]: "لَمَثْوَبَةٌ من عند الله خيرٌ" فيقول: "وهذه القراءةُ، لقبيلةٍ مُتخلفةٍ في الطّور الاجتماعيّ، ولو أخذت طريقَها صُعُداً في الحياة الاجتماعيّة، لأخذَتْ طريقَها صُعُداً في الحياة اللُّغويّة، للارتباطِ بينَهما، ولهذا جاءت قراءةُ الجمهورِ بالإعلال.

ويضيف[4]: "فإذا حكَى ابنُ منظورٍ عن الكلابيِّين قولَهم: "لا نعرفُ المَثْوَبَةَ ولكن المثابة"، تأكدّ لنا أنَّ الكلابيِّين حاضرةٌ، حَكَمتْ عليهم لغتُهم بذلك، لأنَّ اللُّغةَ بلغَتْ عندَهم –عن طريق الإعلال– نهايةَ التَّيسيرِ والسُّهولة، واللُّغةُ في ارتقائها تَسعَى إلى ذلك، ويؤكِّدُ التَّاريخُ ذلك، فقد سكنَتْ بعضُ بُطونٍ من "كلاب" في جهات المدينة المنوّرة، ثمّ ملكوا بعد ذلك (حلب)، وكثيراً من مدن الشّام، والفرات، فهم، إذن، سكنوا المدينة المنوّرة وهي حاضرةٌ، كما أنّهم ملوكُ مُدن".

ولهذا ينادي الجندي بأنْ يُدرسَ التّصحيحُ والإعلالُ "مرتبطَين بالنّفس، والتّاريخ والأرض، وألاّ يُدرَسا من خلال الأعمال الذِّهنيّة المُجرّدة التي تكِدُّ الذّهنَ، وتكلُّ العقلَ، أو من خلال التّلافيقِ، والحِيَلِ والأحاجي، فليست المسألةُ– كما يرى علماءُ الصَّرفِ– قلبَ الواوِ ياءً، أو الياءِ واواً، مُجرّدة من المفاهيم العلميّة، بل يمكنُ أنْ نفهمَ من وراء هذه التقلُّباتِ الماديّة في الحروفِ تقلُّباتٍ نفسيّةً أيضاً..."[5].

---

(1) الجندي، بين الأصول والفروع، مرجع سابق: ص46.

(2) عَفَوَة: لغة لقيس، كرهوا أن يقولوا: عفاة في موضع فِعَلة، وهم يريدون الجماعةَ؛ فتلتبسَ بوحدان الأسماء، ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 79/15 عفا.

(3) قرأها قَتادة، وابن يزيدة.

(4) الجندي، بين الأصول والفروع، مرجع سابق: ص46-47.

(5) المرجع نفسه: ص47.

لقد لاحظنا أنَّ الجندي يربِطُ بين التّصحيحِ والإعلالِ وبين الحضارة والبداوة، فينسِبُ الصحّةَ لقبائلَ بدويّةٍ، كقيسٍ، وهُذيلٍ، وتميم، ويعزو الإعلالَ إلى قبائلَ حضريّةٍ، كالحجازيِّين، والكلابيِّين، فهل ثمّةَ ارتباطٌ بين الحياةِ الاجتماعيّةِ واللُّغويّة؛ أي بين البداوة والحضارة من جانب، والتَّغيُّراتِ اللُّغويّةِ من جانبٍ آخرَ؟

ومِمّن نادى بقضيّةِ "البداوة في العربيّة"، إبراهيم أنيس، فقد دعا إلى هذا الجانب، غيرَ مرّة وفي غيرِ مكان، بل إنَّه وَسَمَ أحدَ أبحاثِه بما يلي[1]: "هل لغتُنا العربيّة بدويّةٌ؟"، ويرى أنَّ اللُّغة البدويّة في الدّرس اللُّغويّ الحديثِ هي تلك اللُّغةُ الّتي لمْ تُتَحْ لها فُرَصٌ كافيةٌ من التَّطوُّرِ، من حيث الأصواتُ والصِّيَغُ، وتركيبُ الجُمَل، أو التي تُمثِّلُ مرحلةً قديمةً من مراحلِ تطوّرِ الإنسانيّة، ومن أمثلتِها لغةُ الرُّعاةِ الرُّحَّلِ، الّذين عُرِفوا في أوروبا باسم (Nomads)، ويسمّيهم الأوروبيُّون في بلاد الغرب بالكلمة العربيّة الأصلِ (Bedouins).

ويؤكِّد إبراهيم أنيس أنَّه تبيّنَ للُّغويِّينَ المُحدَثين- بعد دراساتٍ مستفيضةٍ- معالمُ، وسماتٌ للُّغةِ البدويّة، وأخرى للُّغة الحضريّة، ثمّ يخلُصُ إلى القول[2]: "وفي ضَوء ما تقدّم، نظَرنا إلى لغتنا العربيّة، فرأينا أنّ حياةَ العرب قبل الإسلام كانت تتنازعُها بيئتان متميّزتان: بيئةٌ بدويّةٌ من القبائل الرُّحَّلِ، وأخرى حضريّةٌ في مدن الحجاز واليمن، وقد اختلفت البيئتان في كثير من النّواحي الصّوتيّة، تَبَعاً لاختلافهما في بعض العادات، ومظاهرِ السُّلوك الاجتماعيّ العامّ".

ثمّ يُشير إلى وصف القرآن الكريم في عدّة آياتٍ مدنيّةٍ، للأعراب بالنِّفاق والقعود عن القتال، وضعفِ الإيمان، وما كان منهم حيث كانوا ينزلون المدينة، ويتصايحون في الحديث، رافِعِين عقائرَهم في جَلَبةٍ وضوضاء، مثل ما كان من وفدِ بني تميم حين قدِموا إلى النبيِّ ﷺ، وقت الظهيرة، وأخذوا يصيحون: اخرُجْ إلينا يا محمّد، فدعاهم الإسلام إلى آدابه السّاميةِ في الخطاب والسُّلوك من ذلك قولُه تعالى:

(1) أنيس، إبراهيم، (1968)، هل اللغة العربية لغة بدويّة، مجلة مجمع القاهرة، العدد 24، ص172.

(2) المرجع نفسه: ص176.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾[1]، وكان هؤلاء الأعرابُ يفتخرون بجَهارةِ الصَّوت، بل بجَهارة أيِّ شيء، فيقول شاعرُهم مفتخراً:

جهيرُ الكلام جهيرُ العِطاسِ جهيرُ الرَّواءِ جهيرُ النَّعَم"[2]

ويوضِّحُ أنيس أنّه كان لهذا السلوكِ أثرُه الواضحُ في نطق هؤلاء الأعراب، فبينما يقول الحجازيّ الحضريّ "حتّى"، يقول البدويُّ: "عتّى"، وبينما يقولُ الحجازيُّ الحضريُّ: "النّاس"، يقول البدويُّ: "النّات"، أي أنّنا حينَ نُطبّقُ قانون "جريم" على ما ساد شبهَ الجزيرةِ العربيّة في بيئتها قبل الإسلام من ظواهرِ النُّطق، نجدُ حقّاً أنّ البيئة الحضريّة المُمثَّلةَ في مدن الحجاز كانت، بوجهٍ عامٍّ، تُؤْثِرُ الصَّوت المهموسَ، والصّوتَ الرِّخوَ، في حين أنَّ البيئةَ البدويّةَ، في وسط الجزيرة، وشرقيِّها كانت تُؤثِرُ النّظيرَ المجهورَ، والنّظيرَ الشّديدَ"[3].

ويخلُصُ أنيس في قضيّة اليائيّةِ، والواويّة إلى القول[4]: "فقد أصبحنا الآنَ نطمئنُّ إلى أنّ الكلمةَ مع الأصلِ الواوي، وما تفرّع عنه من ضمٍّ وواوِ مدٍّ صورةٌ بدويّة، وأنَّها مع الأصل اليائيّ، وما تفرّعَ عنه من كسرٍ وياءٍ مدِّيّةٍ صورةٌ حضريّةٌ، وبينما كان الحجازيُّ الحضريُّ يقولُ: "حيث"، يقول البدويُّ: "حوث"، وبينما يقولُ الحجازيُّ: صِيام، ويقرأُ "سِخريّاً" و"الّذِين"، يقول البدويُّ: "صِوام.. ويقرأ سُخريًّا...، ويقول" اللّذون"[5]، وهكذا.

وقد دلّت البحوثُ الصّوتيّةُ الحديثة على أنَّ الواو، وما يتفرّع منها أقرب إلى الطّبيعة البدويّة، في حين أنّ الياءَ، وما يتفرّع منها أقرب إلى الطبيعة الحضريّة.

---

(1) سورة الحجرات، الآية: 2.

(2) أنيس، هل لغتنا العربيّة بدويّة، مرجع سابق: ص177.

(3) المرجع نفسه: ص178.

(4) المرجع نفسه: ص179-180.

(5) إجراء "الّذين" مجرى الجمع السالم عند هُذيل، خلافاً لعامّة العرب، فهم يقولون (الّذون) في الرفع، والّذين في النّصب والجرّ، ومنه قول الشاعر: "نحن الّذون صبحوا الصبّاحا"، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق: 152/1.

وفي بحثٍ آخرَ لإبراهيم أنيس، تحدّث فيه عن بعض الصّيَغ، نحو: فَعيل، وفَعول[1]، يقول إنَّنا لو ارتجلنا كلمتين، مثل: زَليع وزَلوع، وأيّهما تُناسِبُ أحدَ الشّكلين: الصّغير أو الكبير، سنرى أنّه في الكثرة الغالبة من الحالات يتّجِهُ كلٌّ منّا إلى وضع كلمة "زليع" للشّكل الصّغير، وكلمة "زلوع" للشّكل الكبير!! برُغمِ أنَّه لا فرقَ بين أصوات الكلمتين، إلاَّ في أنّ الأولى تشتمِلُ على ياء مدٍّ، والأخرى على واو مدّ، ويؤكِّدُ على أنّ اللُّغويِّين المُحدَثين قد لحظوا هذا الأمرَ، فاعتبروا الياءَ والكسرةَ، من أجلِ هذا، رمزاً لصغر الحجم، وضيق الوقت والرّقة، والضّعف، على عكس الواو والضمّة، وليس من المغالاة إذن أنْ تُعَدَّ الأولى سمةً للبيئة الحضريّة، والأخرى سمة للبيئة البدويّة...

ثمّ يقول[2]: "...وهذه هي قضيّة اليائيّة والواويّة، التي، طالما، عرضنا لها في بحوثنا، أي أنّه، في رأيي، أنَّ صيغة "فعيل" حضريّة شاعت في الحجاز، وأنَّ "فعول" نظيرتَها البدويّةَ، قد شاعت بين البدو، وقد روت لنا المعاجمُ أمثلةً، نحو: بتول وبتيل، بشور وبشير، رحوم ورحيم، سموع وسميع، شروب وشريب، رسول ورسيل، خسوف وخسيف، طعوم وطعيم، ففي هذه الأمثلة، نُقِرّ ونحن مطمئنون أنَّ "فعول" كانت شائعةً لدى البدو، وأنَّ "فعيل" كانت شائعةً في الحجاز، وأنَّ جامعي اللّغة أخذوا من هؤلاء وهؤلاء، ولكنّهم، فيما يبدو، آثروا ما شاع في الحجاز، بدليل أنَّ المعاجم التي بين أيدينا، وكذلك نصوص القرآن الكريم، قد تضمنّت من أمثلة (فعيل) عدداً أكبر، أي أنَّ النصوص المرويّة لنا من اللّغة العربيّة تمثّل في هذه الظّاهرة البيئة الحجازيّة أكثرَ من تمثيلها للبيئة البدويّة.

ويخلص إلى أنّ: "اللّغة العربيّة، في رأيي، لغة حضريّة أكثر منها بدويّة، فهي في أصواتها، وصيغها، وكثيرٍ من تراكيبها، تُؤْثِرُ ما شاع في البيئة الحضريّة، غير أنَّ معظم العلماء من القدماء تأثروا بفكرة الانعزال لدى البدو، وربطوا بين ما سمّوه بالسّليقة العربيّة، والتّوغّل في البداوة ربطاً وثيقاً؛ فخصّوا البدو، وحدهم،

---

(1) أنيس، إبراهيم، (1967)، دراسة في بعض صيغ اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثاني والعشرون، ص90-91.

(2) المرجع نفسه: ص91.

بالفصاحة، أو خلوصِ اللّغةِ من كلِّ شائبة، ولذلك كانوا يحتكمون إليهم في المسائل اللُّغويّة، ويرضون في حكمهم؛ اعتقاداً منهم أنَّ هناك أمراً سحريّاً قد امتزج بخيام الأعرابِ ورمالِهم، وسرى في دمائهم، وأُرضِعُوه في ألبان الأُمّهات، وأنّ هذا الأمرَ السحريّ هو سرُّ فصاحةِ البدو، وتميُّزِهم على أهل الأمصار، ولم يخطر في أذهانهم أنَّ اللّغة ليست أمرَ وراثة أو جنس، بل تُكتَسبُ اكتساباً، فيتساوى في إتقانها والسّيطرةِ عليها الأجنبيُّ، مع من أبواه من أهل هذه اللُّغة، متى أُتيحَتْ لهما فرصٌ متكافئةٌ في تعلّمها وتلقّنِها"[1].

### 2.3.2 تفسيرات المحدثين في ضوء اختلاف الدّلالة:

ونجد بعض الباحثين المحدثين يفسِّرون ما جاء مصحّحاً تفسيراً دلالياً، بمعنى أنَّ الكلمة مصحّحةً، يختلف معناها في حال كونها مُعلَّةً.

وفي هذا الصّدد يقول أحد الباحثين[2]:"...فالإعلال في غايته يُراد للتّصحيح، وهو وسيلةٌ لَبِقَةٌ ساميةٌ؛ ذلك أنَّ المُعَلَّ كان على الصّحيح من بابه في أقدم عهود اللّغة، لا كما ظنّ النّحاةُ، من أنَّ ما قبل الإعلال افتراضٌ تعليميّ... ومن ثَمّ رأينا الإعلالَ يفيد المعنى الطّبيعيّ في مثل: "طال"، أمّا التّصحيحُ (أي التّمكين اللّفظيّ بإظهار حرف العلّة، مع مُوجِب الإعلال كما في (طَوُلَ) فيفيد المعنى بتكلّفٍ، أو باضطراب، وهذا يُفسِّر لنا التّصحيحَ مع مُوجِب الإعلال في باب (فَعُل يَفعُل) نحو: قَوُم ونَوُم وطَوُل، حتّى يفيد المعنى بتعجُّب".

وقد كان عند العربيِّ حساسيّةٌ للغتِه، وكلُّ أثرٍ، أو حركةٍ، كانت لها مفاهيمُ عند العرب الأقدمين، وكلُّ صيغةٍ كان لها مفهومٌ باختلاف أيِّ عمليّةٍ، تتّصل بالصِّيغة نفسِها في أصواتها أو حروفها، والدليل على ذلك ما ذكره ابن درستويه[3]: "وقد يلتزمون أحدَ الوجهين؛ للفرق بين المعاني كقولهم "ينفُر" بالضم من النّفار والاشمئزاز، و"ينفِر" بالكسر من نفر الحجّاج من عرفات".

---

(1) أنيس، دراسة في بعض صيغ اللُّغة، مرجع سابق: ص91-92.

(2) النحاس، مدخل إلى دراسة الصّرف العربيّ، مرجع سابق: ص97.

(3) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 337/2.

ومن الباحثين المحدثين ممّن فسروا ما جاء مصحّحاً تفسيراً دَلاليّاً، بل نفسيّاً، أحمد الجندي، حيث يقول[1]: "ومن ذلك قولُهم إنّ "استحوذ" خرجت مصَحّحةً على الأصل، ويصمُتُ العلماءُ بعد ذلك، ولكي نفهمَ معنى التّصحيح والإعلال في هذه الصِّيغة، نلتفتُ جانباً إلى الآيةِ الكريمة الّتي نزلت في يهود المدينة، ومنافقيها:﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُوْلَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [2].

يقول الجندي: "وفيما أراه، والله أعلم، أنّ القرآن لو عبّر بكلمة: استحاذ...[3]، مُعلّةً لكان المعنى: أنّ الشيطانَ استولى عليهم سهلاً، لا مؤونةَ فيه، ولا جَهدَ، بل هو استيلاءٌ طبيعيٌّ، ولو عُبِّر بصيغة "استحوذ" بالتّصحيح، مع مُوجِب الإعلال، لأفاد معنًى غيرَ ما سبق؛ فالشيطانُ لم يستولِ عليهم هنا إلاّ بعد أن غَلَبَ على قلوبهم وأحاطهم، واحتواهم، حتّى لا يشذّ عليه منهم شيء".

ويضيف الجندي: "فالاستيلاء على هذا لم يكن إلاّ مع كثير من الجهد، والغلبة، والمشقّة، والمعاناة، ولقد آثر القرآنُ هذه الصِّيغةَ (استحوذ)، الّتي هي مَنبَهَةٌ على الأصل، وإنْ كان يصحُّ أن تقولَ "استحاذ" مثل: استصاب، واستصوب، واستجاب، واستجوب، وذلك قياسٌ مطّرد عندهم.

ثمّ يشير الجندي إلى الناحية النفسيّة في الاستعمال القرآني، فيقول[4]: "لأنَّ القرآن، فيما أراه، والله أعلم، يهدف أحياناً إلى التّعبيرِ بصيغةٍ قديمةٍ على الأصل، كهذه، لأغراضٍ نفسيّة، أو ظروفٍ اجتماعيّة، كأنْ يُحدّثُهم بتلك الصّيغةِ القديمةِ حتّى يستحضرَ الإنسانُ المعاصرُ صورةً من الذِّكرياتِ القديمةِ لآبائِه، الّذين استولى عليهم

---

(1) الجندي، بين الأصول والفروع، مرجع سابق: ص47، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق: 65/10.

(2) سورة المجادلة، الآية: 19.

(3) نُسبت قراءةُ "استحاذ" لعمرَ بنِ الخطّاب كما في: الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 238/8، جاء في: اللسان: استحوذ: والقياس أن يقال: استحاذ، أي غلب، كاستقام واستقال، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: حَوَذ: 487/3.

(4) الجندي، بين الأصول والفروع، مرجع سابق: ص48، وقال أبو علي الفارسيّ: "كما أنَّ من أعلَّ استحوذ كان تاركاً لكلامهم" الفارسي، المسائل العسكريّات، مصدر سابق: ص76.

الشّيطانُ استيلاءً كاملاً، وغَلَبَ على قلوبهم، فشَغَلَهم بعمارةِ ظاهرِهم ومعاشِهم عن ذكر الله؛ فلعلّ هذا يُحفزّهم، ويقوّي هِمَمَهم، ويُبعدُهم عن أحابيله".

ويمضي بنا أحمد الجندي في استجلاء هذا المشهدِ القرآنيِّ المُعجزِ، إلى أن يقول: "فالقرآنُ بهذه الصِّيغةِ (الأصلِ)، يربطُ بين الخالفين، والسّالِفين، حتّى لا يكونَ الخَلَفُ من حزب الشّيطانِ وجندِه، كما كان السّلَفُ، "ألا إنَّ حِزبَ الشَّيطانِ هم الخاسرون"، والنهاية، إذن، إلى الذّلّ وفي الذُّلِّ " أُولئك في الأَذَلِّين."، وهذا وجهٌ من جوانبِ إعجازِ القرآنِ، حين يُراعي الجانبَ النّفْسيَّ؛ فيديرُ على هذا الوجهِ بيانَه، مُقنِعاً ومُثيراً، ومُبشِّراً ونذيراً، وهي إحدى حملات القرآنِ الرُّوحيّة للتّذكير، أو للتّقريع".

وإلى مثل هذا ذهب باحثٌ آخرُ في تفسير تصحيح ما يستحقُّ الإعلال، "إلى كونِ بعضِهِ المُصحّحِ يدلُّ على معنىً يختلفُ عن معنى نظيرِه المُعَلّ، أو إلى أنَّ بينهما فروقاً دقيقة في الاستعمال، فمثلاً: استجوب (بالتّصحيح) يفترق عن معنى "استجاب" المُعلّ، فمعنى "استَجوَبَ": طلبَ الإجابة، واستجوبه: طلب إليه أن يُجيبَه، والاستجوابُ: طلبُ الإجابةِ، أي الجواب.

أمَّا استجاب فمعناه: أجاب، أي أنَّ (استفعل) يُوافقُ (أَفعَلَ) في المعنى، ومثله: أقرّ، واستقرّ، واستثار الشّيءَ، وأثاره، فالاستجابة والإجابة كلاهما بمعنًى، أي أنَّ زيادة الهمزة والسّين والتّاء في "استجاب" لا تفيدُ –في الغالب– معنىً، بخلاف "استجوب" فإنَّها أفادت معنى الطّلب، كما أفادت معنى التّحوّل من حالٍ إلى حال في قولهم: استنوق الجمل، واستتيسَتْ الشّاةُ، فكأنّما جعلوا التّصحيحَ في بعضِه لمعنىً، والإعلالَ في البعضِ الآخرِ لمعنىً آخرَ؛ مِمّا أدّى إلى إثراء اللّغة بكثرة ألفاظِها ومفرداتها"[1].

---

(1) بندق، الحذف الإعلاليّ، مرجع سابق: ص69–70.

## الفصل الثالث

## مظاهر الركام اللغوي

### 1.3 المستوى الصوتيّ:

### 1.1.3 ما يتعلق بالركام اللغوي الصوتي:

**صوت الجيم:**

لم يُجمع المحدثون من الباحثين على صورة الجيم العربية الفصيحة، فمنهم من يرى أنَّ الجيم التي نسمعها الآن من قرّاء القرآن المجيدين قريبة من الجيم الأصليّة، إن لم تكن هي، إذ يؤكد إبراهيم أنيس أنّه: "ليس لدينا من دليلٍ يوضّح كيف كان يُنطق بالجيم بين فصحاء العرب؛ لأنَّها تطوّرت تطوراً كبيراً في اللهجات العربية الحديثة، فطوراً نسمعها في ألسنة القاهريين خاليةً من التعطيش، وهي جيم أقصى الحنك، وحيناً نجدها وقد بُولِغ في تعطيشها كما هو الحال في سوريا، وأخرى نجدها صوتاً آخر يبعد إلى حدٍّ كبير عن الصوت الأصلي مثل نطق بعض أهالي الصعيد حين ينطقون بها "دالاً"، ويظهر أن الجيم التي نسمعها الآن من مجيدي القراءة القرآنية، هي أقرب الجميع إلى الجيم الأصلية، إن لم تكن هي نفسها"[1].

ويُعدُّ صوت الجيم في العربية، "مثالاً طيّباً للتغيرات التاريخية في الأصوات؛ فإنَّ مقارنة اللغات الساميّة كلّها، تشير إلى أنَّ النطق الأصليّ لهذا الصوت كان بغير تعطيش، كالجيم القاهريّة تماماً؛ فكلمة "جمل"، مثلاً، هي في اللغة العبريّة: ($g\bar{a}m\bar{a}l$)، في الآراميّة ($gaml\bar{a}$)، وفي الحبشية: ($gamal$)، أمّا العربية الفُصحى، فقد تحوّل فيها نطق هذا الصوت، من الطبق إلى الغار، أي من أقصى الحنك إلى أوسطه، كما تحوّل من صوت بسيط إلى صوت مزدوج يبدأ بدالٍ من الغار، ثم ينتهي بشين مجهورة"[2].

---

(1) أنيس، الأصوات اللغوية، مرجع سابق: ص77.

(2) عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق: ص25.

قال بروكلمان(1): "احتفظت العربية القديمة في الغالب بالأصوات الأصليّة، غير أنّ صوت الجيم (g) الذي لا يزال يحتفظ بنطقه القديم في اللهجة التي يُتكلّم بها الآن في مصر، قد تحوّل في العربية القديمة كما في معظم اللهجات الحديثة إلى صوت مغوّر مركّب من جزئين: أحدهما شديد والآخر رخو وهو ( $d\check{z}$ )".

ويؤكد فوزي الشايب(2) على حقيقة "كون الجيم الفصيحة، متطوّرةً عن الجيم القاهرية التي نسمعها هذه الأيام، قال إنوليتمان (E. Letman): نعرفُ أن نطق هذا الحرف الأصلي كان ( $g\bar{i}m$ )، كما هو الآن في مصر، وكما كان ويكون في اللغات الساميّة الباقية، مثلاً كلمة جمل في العربية ( $g\bar{a}m\bar{a}l$ )، وفي السريانية: ( $gamal\bar{a}$ ) مع الألف التي هي أداة التعريف".

فالجيم الخالية من التعطيش، إذن، هي الأصل، يؤكّد ذلك يحيى عبابنه بقوله(3): "وأمّا الدليل الذي نستند إليه في عدّ النطق الإفرادي الخالي من التعطيش أصلاً، فهو وجود هذا النطق في بعض المتحجرّات اللغويّة، ونعني بالمتحجرّات اللغوية هنا أنَّ الظاهرة اللغوية عندما يصيبها التطوّر أو تموت أو تتغير لأي سبب من الأسباب، فإنَّ هذا التطوّر أو الموت لا يكون نهائياً في جميع جزئيات الظاهرة اللغوية، بل لا بدّ من أن يبقى ما يدلّ على أن الظاهرة كانت موجودة ومستعملة في يوم من الأيام".

ولعلّ الفائدة الكبرى من وجود هذه المتحجرات اللغوية، هي أنَّها تساعدنا في عملية التأريخ للغة وظواهرها المختلفة.

---

(1) بركلمان، كارل، (1977)، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض: ص48.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص40.

(3) عبابنه، يحيى، (1999)، تطوّر صوت الجيم في اللغة العربية وأثره في تشكيل بنية الكلمة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الرابع عشر، العدد الخامس، مؤتة، الأردن: ص314، من ذلك ما أورده الصفدي: "العامة تقول جرجس وصوابه قِرقس بالقاف"، الصفدي، ابن أيبك، (1987)، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق: السيد الشرقاوي، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مصر، ص213.

وممّا يمكن عدّه من الركام اللغوي لصوت الجيم: "ما رُوي أنّ النبي ﷺ أُتي بروثة عند الاستنجاء فألقاها، وقال: إنَّه ركس"[1].

ويعلّق يحيى عبابنه على ما أورده ابن الأثير في قول الرسول ﷺ: "عندما طُرح موضوع الاستنجاء بالروث فقال: إنّه ركَس، فيقول[2]: "ولا نعتقد أنَّ هذا اللفظ المرويّ هنا بعيد عن النطق بالجيم على هيئة ما يُسمى بالجيم القاهرية الخالية من التعطيش، إذ إنّه من المرجح أن يكون الرسول ﷺ نطقها (*rigs*) ولكن لمّا لم يكن في المعيار الصوتي للغة الفُصحى صورةٌ لهذا الصوت، فقد قربوه من الكاف، ولا غرابة في هذا التقريب ألبتة، فالقاف والكاف تشتركان معاً في المخرج نفسه وفقاً للصورة الصوتية المجهورة التي وصفها سيبويه".

وأعتقد أنّ الرسول ﷺ نطق بالجيم بهذه الصورة المرويّة، وهي لغة يمانية، ومن المعروف أنّ الرسول ﷺ كان يخاطب كل قوم بلهجتهم أو لغتهم، حيث كانت وفود القبائل تفد إلى الرسول ﷺ.

"ومع توحُّد لهجات العرب تحت لغة عامّة مشتركة، فإنَّ بقايا اللهجات كانت تجري على الألسنة في نطاق بيئاتها المتعدّدة، وظهر أثرها فيما كان النبي ﷺ يفعله من مخاطبة كلّ الوفود والقبائل التي ترد عليه بلغاتها، وحديثه ﷺ "ليس من امبر امصيام في امسفر" ممّا قاله الرسول لبعض اليمنيين، وفيه استعمال المصطفى ﷺ (ام) للتعريف مكان (ال) على طريقة اليمنيين، وذلك يُعرف في اللهجات العربية

---

(1) ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد، (1963)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر: 259/2.

(2) عبابنة، تطور صوت الجيم، مرجع سابق: 314، وانظر: الزيدي، كاصد، (1987)، فقه اللغة العربية، الطبعة الأولى، منشورات وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، العراق: ص477، وأنيس، الأصوات اللغوية، مرجع سابق: ص78، ومن ذلك ما ذكره ابن مكي من قولهم: سنبوسكَ والصواب سبنوسج وسنبوسق، الصقلي، ابن مكّي، (1966)، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق: عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ص81، وعبد التواب، لحن العامة، مرجع سابق: ص148.

باسم "طمطمانية حِمير" ، قال عليّ ﷺ يا رسول الله: نحن بنو أبٍ واحد وأم واحدة، ونراك تكلّم العرب بما لا نفهم أكثره، فقال: أدّبني ربّي فأحسن تأديبي"[1].

وممّا ورد في الشعر من استعمال هذا الأصل، ونرى أنّه من الرّكام اللغوي، قول سراقة البارقي (ت: 79هـ):

فقلت له لا دَهلَ "مِلكَمل" بعدما     رمى نيفق التُّبّان منه بعاذر

والمعنى: لا خوف من الجمل[2].

ويرى فوزي الشايب أن: "شيوع هذا النطق في اليمن إن هو إلاّ امتداد للنطق السامي القديم، أمّا شيوعه في لهجة القاهرة فلعلّه يرجع إلى أنَّ أغلب العرب الذين هاجروا إلى منطقة القاهرة كانوا من قبائل يمنيّة الأصل"[3].

كما قرأ بعض القرّاء قوله تعالى: ﴿حتى يلج الجمل في سم الخياط﴾ بالصورة الإفرادية، أي: ( *yaliga* ) و( *gamalu* )[4].

ومن ذلك ما جاء في اللسان[5] في حديث المسيح الدجّال: "نعتَ لنا المسيح الدّجال، وهو رجلٌ عظيم الكَبهة، أراد الجبهة، وأخرج الجيم من مخرجها ومخرج الكاف".

"وقد سبّبت هذه الجيم خلافاً في رسم الحروف بين المصريين وغيرهم من أبناء الأقطار العربية، إذ إنّهم يكتبون كلمة (gold) مثلاً عند نقلها بلفظها إلى العربية، كما في أسماء الأعلام، يكتبونها (جولد) على حين يكتبها أبناء أقطار أخرى (كَولد) بالكاف التي عليها خطّان، واقترح الشهابي على أعضاء مجمع القاهرة أن ترسم (كَـ) هكذا"[6].

---

(1) هلال، عبد الغفور حامد، (1990)، اللهجات العربية نشأةً وتطوراً، الطبعة الثانية، مطبعة الجبلاوي، شبرا، القاهرة، مصر: ص106.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص42؛ نقلاً عن المعرّب للجواليقي، ص349.

(3) المرجع نفسه: ص42، نقلاً عن: فك، العربية، مرجع سابق: ص58.

(4) عبابنة، تطور صوت الجيم، مرجع سابق: ص314، ومن ذلك جُدّاد التي صادرت كُـدّاد، والكبولة في الجبولاء وكدّف في جدّف، عبد التواب، لحن العامة، مرجع سابق: ص227.

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 533/13 كبه.

(6) الزيدي، فقه اللغة العربية، مرجع سابق: ص477.

ومن ذلك أيضاً انحلال صوت الجيم إلى أحد عنصريه المكونين له في اللهجات العربية الحديثة، إذ يُنطق كالدال في صعيد مصر، فترى أهالي مدينة (جرجا) مثلاً يسمّون مدينتهم (دردا) كما يقولون: (دمل وداموسة)، في (جمل وجاموسة)"[1].

وقد ذكر ابن مكي الصقليّ أن العامة في صقلية كانت تقول: (تدشيت) بدلاً من (تجشأت)[2].

"وهناك تطوّر آخر حصل لصوت الجيم، وهو قلبها ياء، من ذلك "شَيَرات" في "شجرات"، من ذلك ما ذكره أبو الطيب اللغوي إلى أم الهيثم من أنّها قالت: شَيَرات في شجرات، قال أبو حاتم: وقلت لأم الهيثم هل تبدل العرب الجيم ياء في شيء من الكلام؟ قالت: نعم، ثم أنشدتني:

إذا لم يكن فيكنّ ظلّ ولا جَنى فأبعدكنّ الله من شيرات

ويظهر واضحاً من هذا البيت، أنّ إبدال الجيم ياءً ليس مطلقاً في لغة قائل هذا البيت، وإنّما هو مقيّد بكلمة (شجرة) فقط، والدليل على ذلك عدم قلب الجيم ياء في كلمة (جنى)"[3].

وقد قرأ بعض القرّاء: "قوله تعالى[4]: ﴿ولا تقربا هذه الشجرة﴾، قرأها: (الشيرة)[5]، وقد ذُكر أنّ أبا عمرو بن العلاء كان يكره هذه اللغة ويصفها بأنها قراءة برابر مكة وسودانها"[6].

---

(1) عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق: ص25، ومن ذلك: "تدشّيتُ والصواب تجشّأت" بالجيم والهمزة، الصفدي، تصحيح التصحيف، مصدر سابق: ص185، ومن ذلك قول العامة دستكَ والصواب دستج، وهو الذي يُدَقّ به، الصفدي، تصحيح التصحيف، مصدر سابق: ص260.

(2) عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، مرجع سابق: ص206، والزبيدي، لحن العامة، مرجع سابق: ص57، ومن ذلك: دشيش لما يُطحن من البُرِّ غليظاً وهو غلط، والصواب "جشيش"، الصفدي، تصحيح التصحيف، مصدر سابق: ص260؛ الزبيدي، لحن العامة، مرجع سابق: ص57.

(3) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص45.

(4) سورة البقرة، الآية: 35.

(5) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 158/1، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: ص4.

(6) المصدر نفسه: 158/1، ابن جني، المحتسب، مصدر سابق: 73/1.

وقد ذكر القدماء أنّ بين الياء والجيم علاقة صوتية، لأنّهما من مخرج واحد هو وسط اللسان، مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى، أو أنّهما قريبا المخرج، وتشتركان في بعض الصفات كالجهر والاستفال والانفتاح والإصمات[1].

وأعتقد أنّ مثل هذا التبادل بين الجيم والياء هو من الركّام اللّغوي، وهو ظاهرة لهجة قديمة نُسِبَتْ لبعض القبائل كبني سُليم، ونقل عن بني تميم أنّهم يقولون: الصهاريَ وصهريَ في الصهاريج وصهريج[2].

"وما تزال تُنطق في بعض مناطق السعودية، وخاصة في منطقة تهامة (أبها) وما يحيط بها، ففي لهجات هؤلاء تُقال: (اليَبَل) بدلاً من (الجَبَل)، و(ريّال) بدلاً من (رجّال)، و(وايد) بدلاً من (واجد) أي كثير و(مَسيد) بدلاً من (مسجد)، كما هي شائعة في الإمارات والكويت وعند بعض البدو في الأردن"[3].

ولا أريد الحديث طويلاً عمّا أصاب صوت الجيم من تطوّرات، كتحوّله إلى شين[4] خالصة في اللهجات الحديثة، كما في سوريا والأردن، وهو مظهر لهجيّ قديم، ذكرته مصادره كثيرة، وما أردته هو أنّ بعض مظاهر تطوّر هذا الصوت قديماً وحديثاً تعدّ مظهراً من مظاهر الرّكام اللغويّ.

**صوت القاف:**

ومن الأصوات التي تعرّضت لكثير من التغيّرات صوت القاف ($\underset{\bullet}{k}$)، والقاف صوت فيه يُبس وصلابة، وهذا ناشئٌ عن كونه صوتاً انفجارياً يُسد مجرى الهواء في أثناء نطقه سدّاً محكماً عن طريق ارتفاع مؤخرة اللسان حتى تتصل باللهاة، والجدار الخلفي للحلق، مع ارتفاع الحنك الليّن ثم يضغط الهواء مدّة من الزمن بفعل ضغط الرئتين، وعندما يزول الانسداد فجأة يتحرك الهواء دون أن يُحدث اهتزازاً في الأوتار الصوتية مكوّناً صوتاً انفجارياً مهموساً[5].

---

(1) هلال، اللهجات العربية، مرجع سابق: ص180، وأنيس، الأصوات اللغوية، مرجع سابق: ص64.

(2) القالي، الأمالي: 214/2، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 61/6.

(3) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص47.

(4) من ذلك: اشترت في اجترّت، وقولهم: الشاة تشترّ والصواب تجترّ، الصفدي، تصحيح التصحيف، مصدر سابق: ص107، 115.

(5) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص53، وأنيس، الأصوات اللغوية، مرجع سابق: ص84، وعبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق: ص28.

"فالقاف كما يُنطق بها الآن في العربية الفصحى، ونسمعها من قرّاء القرآن المجيدين صوت شديد مهموس، على الرّغم من أن القدماء عدّوه صوتاً مجهوراً"[1].

ويرى "برجستراسر"[2] أنّ القاف كانت مهموسة في الساميّة الأم، ثم صارت مجهورة في اللغة العربيّة، وذلك بفعل القوانين الصوتية التي كان اللغويون العرب يسمّونها "أصولاً مطّردة" ويسمّيها المحدثون "قوانين صوتية".

"غير أنّ هناك تغيرات تاريخية كثيرة، طرأت على هذا الصوت في البلاد العربية، فهو في كلام كثير من أهل الشام "همزة" وقد رُوي لنا في القديم مثل هذا النطق في كلمة (القفز) و(الأفز)، كما يُنطق في السودان وجنوبي العراق "غيناً"، كما يُنطق صوت القاف صوتاً مزدوجاً كالجيم الفصيحة في بعض بلدان الخليج كالبحرين، إذ يقولون مثلاً: الجبْلة بدلاً من القبلة، وهناك أخيراً تطور للقاف لدى كثير من الفلسطينيين بنطقها كالكاف، فهم يقولون مثلاً: (كال) في (قال)، و(كتله) في (قتله)"[3].

وربّما يعتقد الكثيرون أنّ تطوّر القاف إلى همزة في مصر وبلاد الشام هو مظهر من مظاهر التمدُّن والتحضر، وأنّهُ ربّما لجأ بعض الناس إلى اصطناع هذا النطق، دون أن يكون ذلك من عاداته الكلامية أصلاً، ولكن هذه الظاهرة كانت معروفة لدى العرب قديماً "بل لقد شقّ هذا التطوّر طريقه إلى الفُصحى، ويتمثّل ذلك في الألفاظ التي عدّها اللغويون ممّا أبدلت فيها القاف همزة، مثل: القشب والأشب، وروى أبو عمرو: الأفز في القفز"[4].

كما أنّ تطوّر القاف إلى كاف خالصة في لهجات الريف والقرى الفلسطينية عامة باستثناء بئر السبع والقرى القريبة منها والمحيطة بمنطقة الخليل "لم يأتِ من

---

(1) أنيس، الأصوات اللغوية، مرجع سابق: ص84، عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، مرجع سابق: ص272.

(2) برجستراسر، (1982)، التطور النحوي، أخرجه وقدمه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص26، وأنيس، الأصوات اللغوية، مرجع سابق: ص85.

(3) عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق، ص28.

(4) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص55، وابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة: ص122؛ وانظر الإبدال لأبي الطيب اللغوي: 356/2.

فراغ، وإنّما هو تطور موصول الأسباب بلهجات عربية قديمة، ومن ثم فليس شيئاً جديداً، وإنما هو في حقيقة أمره امتدادٌ للهجات عربية قديمة، فقد نُسبت هذه الظاهرة إلى بني تميم، وعلى لهجتهم قول الشاعر[1]:

ولا أكَول لكَدر الكَوم كَد نضجت    ولا أكَول لباب الدار مكَفول"[2]

وقد تحدّث ابن مكي الصقلي[3] أنّ الناس في عهده كانوا يقولون للقميص الذي لا كُميّ له "بكيرة" والصواب فيما يذكر الصقلي "بقيرة" بقاف محضة".

ونجد هذا النطق قد تسرّب إلى القراءات القرآنية، فقد قرأ عبد الله بن مسعود وإبراهيم التميمي قوله تعالى: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾، "تكهر" بالكاف[4]، وقد عدّها أبو حيان لهجة دون أن يعزوها، ونسبها الفراء إلى بني أسد[5].

*ta ḳ har* تقهر ← *takhar* تكهر.

فقد تقدّم مخرج القاف حتى نُطق كالكاف، أو هو بين القاف والكاف، "كذلك تطوّر صوت القاف إلى كاف طبقية مجهورة أي "كَـ" أي إلى الجيم القاهرية، وذلك عند البدو في فلسطين بمنطقة بئر السبع، كما أنَّ هذا النطق للقاف هو الشائع في اللهجة الأردنية الدّارجة، وفي اللهجة الليبية الدّارجة، وفي بعض لهجات الصعيد،

---

(1) ذكر هذا البيت ابن فارس، انظر: الصاحبي، ص54؛ والمزهر للسيوطي: 222/1؛ ولحن العامة، عبد العزيز مطر، ص148؛ عبد التواب، التطور اللغوي: ص29.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق، ص55، ومن ذلك: يقولون تركوة والصواب ترقوة، الصفدي، تصحيح التصحيف، مرجع سابق: 181، ويقولون للقميص الذي لا كمين له "بكيرة" بحرف بين الكاف والقاف، والصواب "بقيرة" بكاف محضة، الصفدي، تصحيح التصحيف، مصدر سابق: ص165، ويقولون: استكتل في الأمر، إذا جدّ فيه بالكاف، والصواب: استقتل، وأصله من القتل، والصفدي، تصحيح التصحيف، مصدر سابق: ص101، وكذلك ما أورده الزبيدي، قال: "من ذلك أنهم يبدلون القاف كافاً في قولهم: حكُّ بدل حق، وتركوه بدل ترقوة، الزبيدي، لحن العامة، مصدر سابق: ص97، 149، والصقلي، تثقيف اللسان، مصدر سابق: ص9، فقد أورد نفس الأمثلة تقريباً، نحو تركوة.

(3) الصقلي، تثقيف اللسان، مصدر سابق: ص94.

(4) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 486/8، ومن ذلك: يقولون لبعض الأوعية "حكة" والصواب "حقة" الصفدي، تصحيح التصحيف، مصدر سابق: ص230، وعن أبي عمرو عن ثعلب: الكهر: القهر، والكهر: الانتهار، والكهر: عبوس الوجه، الزاهد، أبو عمر محمد بن عبد الواحد، (1984)، العشرات في غريب اللغة، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، الطبعة الأولى، سلسلة أسفار العربية، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن: ص83.

(5) الفراء، يحيى بن زياد، (1955)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب، مصر: 274/3.

ولعلّ هذه القاف التي ينطق بها هؤلاء هي تلك التي وصفها السلف، والتي حكموا عليها بأنها مجهورة، فإن كان ذلك كذلك، كان حكمهم عليها سليماً لا غبار عليه"[1].

فما ذُكر عن قلب القاف همزة قديماً، وله امتداداته حديثاً، وعن قلب القاف كافاً أو نطقها غيناً كما هو في السودان وجنوب العراق والكويت، نحو "الاستغلال" في "الاستقلال" أقول إن هذه الأنماط القديمة وامتداداتها حديثاً هي من أنماط الركام اللغوي، كما نراه.

وقد فسر رمضان عبد التواب هذه التغيرات التي عرضت لصوت القاف، فعنده أن "تطور القاف إلى صوت مزدوج هو الجيم العربية الفصيحة ( $d\check{z}$ ) أو دز ( $dz$ ) في بعض مناطق الجزيرة العربية يعود إلى قانون الأصوات الحنكية، وهو قانون صوتي عام يقول بأن الأصوات الطبقية تنزع إلى تقديم مخارجها إلى الأمام قليلاً تحت تأثير الكسرة التالية لها، وتقدُّم مخرجها إلى الأمام يصيِّرها صوتاً مزدوجاً بنفس الطريقة التي تمّ بها تحوُّل "الكاف" (g) السامية إلى صوت مزدوج في العربية هو صوت الجيم ( $d\check{z}$ ) والدليل على ذلك أن القاف لا تعاني من هذا القلب إلا إذا وليتها كسرة"[2].

كما فسّر تطور القاف إلى غين في السوان، وجنوبي العراق بسبب ضياع الانفجار من القاف وإلى تقدم مخرجها إلى الأمام قليلاً، كما فسر انقلابها إلى كاف خالصة في الفلسطينية الدارجة بتقدم مخرج القاف إلى الأمام قليلاً مع ترقيقها واحتفاظها بصفة الشدة في نطقها[3].

---

(1) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص57، وانظر: عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص9-15.

(2) عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص11، والتطور اللغوي، مرجع سابق: ص28، الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص59.

(3) المرجع نفسه: ص11-15، عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق: ص28، أنيس، الأصوات اللغوية، مرجع سابق، ص86.

**تطوّر صوت الضّاد:**

وهو كما كانت تنطقه العرب قديماً، وبصفه اللغويون القدامى بأنه صوت رخو مجهور[1]، أمّا الضاد الحديثة فلها عدّة صور، تختلف من قطر عربي لآخر، والضاد القديمة كانت تُنطق من أحد شدقي الفم: الأيمن والأيسر، فقد ذكر الجاحظ أن الضاد لا تخرج إلاّ من الشدق الأيمن، وهذا، في ما يذكر، عند من يستعمل يده اليُمنى. فإن كان أعسر أخرجها من شدقه الأيسر، وإن كان "أعسر يَسرَ" أي يستعمل أيّاً من يديه في تناول الشيء، أو الكتابة ونحوها، أخرجها من أيِّ شدقيه شاء[2]، والضاد صوت صعب النطق على غير العرب، وفي هذا يقول "برجستراسر"[3]: "الضاد العتيقة حرف غريب جداً، غير موجود حسبما أعرف في لغة من اللغاتِ إلاّ العربية، ولذلك كانوا يكنّون عن العرب بالناطقين بالضاد".

ويرى إبراهيم أنيس[4]: "أنَّ الضاد كما ننطق بها الآن في مصر لا تختلف عن الدال في شيء سوى أن الضاد أحد أصوات الإطباق، فالضاد الحديثة صوت شديد مجهور يتحرك معه الوتران الصوتيان، ثم ينحبس الهواء عند التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، فإذا انفصل اللسان عن أصول الثنايا سمعنا صوتاً انفجارياً هو الضاد كما ننطق بها في مصر".

ويضيف إبراهيم أنيس[5]: "ويُستدلّ من وصف القدماء لهذا الصوت، كما وصفها الخليل ومن نحا نحوه، تخالف تلك التي ننطق بها الآن، فالضاد الأصلية كما وُصفت في كتب القراءات أقل شدة مما ننطق بها الآن، إذ معها ينفصل العضوان المكونان للنطق انفصالاً بطيئاً نسبياً، ترتب عليه أن حلّ محلّ الانفجار الفجائي انفجار بطيء، والذي نستطيع تأكيده هنا هو أن الضاد القديمة قد أصابها بعض

---

(1) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 434/4، قال سيبويه: "لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس من موضعها شيءٌ غيرها".

(2) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (1965)، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان: 62/1.

(3) برجستراسر، التطور النحوي، مرجع سابق: ص18.

(4) أنيس، الأصوات اللغوية، مرجع سابق: ص48.

(5) المرجع نفسه: ص48.

التطور حتى صارت إلى ما نعهده لها من نطق في مصر، وأن هذا التطور كان قد تمّ في عهد ابن الجزري، أي في القرن الثامن الهجري، من أنهم ينطقون بالضاد المعجمة طاءً مهملة".

ويتخيل إبراهيم أنيس نطقاً للضاد بأن يبدأ المرء بالضاد الحديثة ثم ينتهي نطقه بالظاء، فهي إذن مرحلة وسطى فيها شيء من شدّة الضاد الحديثة وشيء من رخاوة الظاء العربية، ولذلك كان يعدها القدماء من الأصوات الرخوة[1].

وينطق كثير من العرب اليوم الضاد بمثل نطقهم بالظاء، مع أنَّ النطق القديم لها يختلف عن نطق الظاء، "وممّا يدلّ على ذلك ما حكاه أبو بكر بن الأنباري (ت: 328هـ) بسنده عن أبيه عن بعض الرواة، أنَّ رجلاً سأل عمر بن الخطاب ﷺ قائلاً: "يا أمير المؤمنين يُضحّى بالضّبي؟!، يقصد في العيد، فقال له عمر، مصلحاً له نطقه بالظاء، "وما عليك لو قلتَ: ظبي...؟!، فقال الرجل إنّها لغة، فقبل منه عمر ذلك ولم يعترض عليه لهذا السبب، وهذا يعني أنّ الرجل قد غيّر النطق بالظاء من كلمة (ظبي) إلى النطق بالضاد، ويعني ذلك أنّهما نطقان متغايران، وإلاَّ لم ينكر عليه عمر ذلك"[2].

ويعلّل عبد العزيز مطر انتقال أحد الصوتين "الضاد والظاء" إلى الآخر بقوله[3]: "إذا كانت الضاد –على ما وصف القدماء– صوتاً رخواً، مجهوراً، جانبياً، مطبقاً، يخرج من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، وإذا كانت الظاء مثلها في الرخاوة والجهر والإطباق، ومخرجها من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا –فمن اليسير انتقال أحد الصوتين إلى مخرج الآخر–، ولعل نطق الظاء هو الأيسر، وهذا يفسر لنا ما حدث في بيئة صقلية في القرن الخامس الهجري من نطق الضاد ظاء، وفي هذا يقول ابن مكّي الصقلّي: حتى لا تكاد ترى أحداً ينطق بضاد ولا يميزها من ظاء، وإنّما يُوقِعُ كلَّ واحدة منهما موقعها ويخرجها مخرجها

---

(1) أنيس، الأصوات اللغوية، مرجع سابق: ص49.

(2) الزيدي، فقه اللغة العربية، مرجع سابق: ص462.

(3) مطر، عبد العزيز، (1981)، لحن العامّة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، مصر: ص225.

الحاذقُ الثاقبُ إذا كتب، أو قرأ القرآن لا غير، فأمّا العامّة وأكثر الخاصّة فلا يفرّقون بينهما في كتاب ولا قرآن.

وقد ذهب إبراهيم أنيس إلى أنَّ: "الضاد القديمة كانت عصيّة النطق على أهالي الأقطار التي فتحها العرب، أو حتى على بعض القبائل العربية في شبه الجزيرة"[1].

ومن خلال دراسة عدد من كتب اللحن وبخاصة تثقيف اللسان لابن مكي الصقلي يخلص عبد العزيز مطر إلى أن الضاد العسيرة قد تطورت في بيئة صقلية إلى: "الظاء وهو الأكثر والأشهر، وإلى الدال كما في قولهم: غردوف بدل غرضوف أو غضروف، كما أنها تنطق في لهجاتنا الحديثة صوتاً شبيهاً بالظاء في بعض البيئات العربية كالعراق والمغرب والصحراء الغربية في الجمهورية العربية المتحدة، وتنطق صوتاً مجهوراً شديداً، مطبقاً، مخرجه من بين طرف اللسان وأصول الثنايا، وهو ما يُسمّى بالضاد الحديثة، وهذا النطق هو المعهود في القراءات القرآنية الآن في مصر"[2].

وهذا التطور نلحظه الآن في بعض اللهجات العربية الحديثة "ففي مصر يقولون: دَرَب، ويقصدون بذلك: ضَرَب، ويقولون: مُدِرٌّ بالصحة، ويريدون: مُضِرٌّ بالصحة"[3].

ويرى "برجستراسر"[4] أن الأندلسيين "ربما كانوا ينطقونها قريباً من مخرج اللام، الذي هو أيضاً من حافة اللسان، ويرى أن الضاد كانت تشبه اللام من بعض الوجوه، وإن كان بينهما فرق في الصفة، ويرى أن النطق بالضاد ليس موجوداً اليوم عند أحد من العرب، وأن الأسبان استبدلوها بـ(ld) في جميع الكلمات العربية المستعارة في لغتهم مثل: القاضي التي صارت في الأسبانية (*alcalde*) واحتج بقول

---

(1) أنيس، الأصوات اللغوية، مرجع سابق: ص50.

(2) لحن العامة، ص226.

(3) الزيدي، فقه اللغة العربية، مرجع سابق: ص463، ومن ذلك ما أورده الصفدي: "ما خُدّر لفلان في كذا والصواب: خُضّر، بالضاد"، الصفدي، تصحيح التصحيف، مصدر سابق: ص242.

(4) برجستراسر، التطور النحوي، مرجع سابق: ص18-19.

الزمخشري إن العرب كانت تقول: الضجع بدلاً من اضطجع بإبدال الضاد لاماً"، وأعتقد أن رأيه يبقى مجرّد افتراضات قد تصح وقد لا تصح.

وممّا يفسّر ميل الناس إلى إبدال الضاد ظاءً هو صعوبة نطق صوت الضاد، إذ وصف سيبويه[1] هذا الصوت بأنّه صوت رخو مجهور، مطبق يخرج من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، إذ يصعب على الإنسان نطقه لذلك يميل الناس إلى إبداله ظاءً وهي أيسر نطقاً".

وقد أكدّ هذا برجستراسر، كما ذكرنا قبل قليل، إذ الضاد العتيقة حرف غريب جداً، وهذا ما نلاحظه في كثير من لهجات البلاد العربية، إذ أصبحت تنطق ظاءً، وهذا النطق مظهر قديم، فقد ذكر غير واحد ممن كتبوا في لحن العامة ذلك، وضربوا أمثلةً على ذلك، ونحن نرى هذا من الركام الصوتي في نطق هذا الحرف، وما نطقه ظاءً في عصرنا الحاضر إلاّ امتدادٌ لنطقه بهذه الصورة في القرن الرابع وما بعده.

لقد تطوّرت الضاد تطوّراً كبيراً، قديماً وحديثاً، فصارت تُنطق في بعض اللهجات العامية القديمة دالاً، كما تُنطق اليوم في مصر، مُنتقلةً بذلك من الرخاوة إلى الشدة"، فقد كان عامّة أهل صقلية يقولون: غُردوف، في غُرضوف أو غضروف كما حكاه عنهم ابن مكي الصقلي"[2].

وما نلحظه الآن في بعض اللهجات الحديثة، وهو ما نرى أنه من الركام اللغوي في نطق المصريين فيقولون: دَرَبَ في ضَرَب، وغُدروف ومدرّ بالصحة في مضر بالصحة.

أمّا في لهجة سوريا ولبنان فتنطق زاياً، كما تُنطق في أقطار أخرى كالأردن والعراق وكثير من أقطار الخليج ظاءً، وربّما كان هذا النطق أقرب إلى النطق بها في القديم[3].

---

(1) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 436/4، ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 47/1.

(2) مطر، لحن العامة، مرجع سابق: ص225، ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 123/10؛ وانظر: عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، مرجع سابق: ص275؛ بشر، علم اللغة، مرجع سابق: ص275.

(3) انظر حول صوت الضاد، دراسة حليمة عمايرة، (2000)، "الضاد بين كتب التراث والتحليل الصوتي الحديث"، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الثامن: ص235.

### 2.1.3 الركام اللغوي في اللهجات العربية:

وُصفت بعضُ اللهجات العربية بأنها قبيحة أو مذمومة، وقد ذكرها ابن فارس تحت عنوان "باب اللغات المذمومة"[1]، كما ذكرها السيوطي، نقلاً عن ابن فارس تحت باب: "معرفة الرديء والمذموم من اللغات"[2].

وقد تحدّثت مصادر اللغة قديماً وحديثاً عن هذه اللهجات وألقابها، بشيء من التفصيل، وسأتناولها هنا باختصار، وبما يخدم موضوعنا، وهو الركام اللغويّ في هذه اللهجات، وامتداداتها في اللهجات العربية الحديثة؛ ممّا يؤكد أنّها أنماط لغوية قديمة، أصيلة في العربية، ما زالت لها امتداداتها حتّى يومنا هذا، وأهمّ هذه اللهجات التي سأتناولها، هي:

**1. الاستنطاء:**

وهو جعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء، وتُنسب هذه اللهجة إلى عدّة قبائل من العرب، هي: "سعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس والأنصار تجعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء"[3].

وقد رُوي أنَّ النبي ﷺ قد تكلم بهذه اللغة، كما ورد في حديث الدعاء: "لا مانع لما أنطيت، ولا مُنطي لما منعت"، وفي حديث: "اليد المنطية خيرٌ من اليد السفلى"[4]، ومنه كلامه ﷺ: "اليد العليا المنطية واليد السفلى المنطاة"[5]، وكذلك كتابه ﷺ إلى وائل بن حجر: "وأنطوا الثبجة"[6].

---

(1) ابن فارس، الصاحبي، مصدر سابق: ص35.

(2) السيوطي، المزهر، مصدر سابق: 221/1.

(3) السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن، (1976)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق: أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر: ص201.

(4) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، مصدر سابق: 76/5؛ ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 465/6 "نطا".

(5) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 519/8.

(6) المصدر نفسه: 519/8.

وفي قراءة شاذّة قرأ بها الحسن وطلحة وابن محيصن وغيرهم، وهي قـراءة مروية عن رسول الله ﷺ أنّه قرأ "إنَّا أنطياك الكوثر"[1]، قال أبـو حيّـان[2]: "وقـرأ الجمهور "أعطيناك" بالعين، والحسن وطلحة وابن مُحيصن والزعفراني: "أنطينـاك" بالنون، وهي قراءة مروية عن رسول الله ﷺ".

وممّا ورد على هذه الظاهرة من الشعر قول الأعشى[3]:

جيادك خير جياد الملوك تصان الجلال وتُنطى الشعيرا

وأنشد ثعلب[4]:

من المُنْطيات الموكبُ المعجُ بعد ما يرى في فروع المقلتين نُضوبُ

وقد علّق ابن منظور على هذا البيت بقوله[5]: "والإنطـاء: الإعطـاء، وفـي الحديث: "وإنّ مالَ الله مسؤول ومُنطى"، أي: مُعطى، وروى الشعبيُّ أنَّ رسـول الله ﷺ قال لرجل: "أنطِه كذا وكذا، أي: أعطه".

وإذا كان القلب في الحروف إنّما هو فيما تقارب منه مخرجاً أو صفة، وهـو ما أكدّه اللغويون العرب قديماً وحديثاً، فإنَّ المحدثين قد ذهبوا مذاهب شتّى في تفسير قلبها، إذ ليس بينهما تقارب في المخرج أو في الصفة.

ومن المحدثين إبراهيم أنيس الذي لا يجيز مثل هذا الإبدال، فهو يرى أن هذه الظاهرة، وهي قلب العين الساكنة نوناً "ليست خاصة بذلك ولم يكن الأمر مقـصوراً على الفعل أعطى بل يتعلّق بنطق كل عين سواء وليها "طاء" أو صوت آخر، فلعـلّ من القبائل من كانوا ينطقون بهذا الصوت بصفةٍ خاصّة نطقاً أنفميّـاً، وذلـك بـأن

---

(1) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1934)، مختصر في شواذ القـرآن، نـشره: برجـستراسر، ص181.

(2) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 519/8.

(3) القالي، الأمالي، مصدر سابق: 75/1، وروايته في ديوان الأعشى:

جيادك في الصيف في نعمة تصان الجلال؛ وتُعطَى الشعيرا

ديوان الأعشى، ص71.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: 465/6 "نطا".

(5) المصدر نفسه: نطا، عطو.

يجعلوا مجرى النفس معه من الفم والأنف معاً فتُسمع العين ممتزجة بصوت النــون وليست في الحقيقة نوناً بل هي عين"[1].

"غير أنّ دعوى أنيس من حدوث الاستنطاء في غير المرويّ دعوى بلا دليل ويكفي ما ورد من أمثلة ليكون هو الأساس الذي ينبني عليه تحقُّقُ هذه الظاهرة، وإذا كان القلب في الحروف إنّما هو فيما تقارب منها مخرجاً أو صفة، فإنّ العين والنون متباعدان مخرجاً، ولكن بينهما تقارب في بعض الصفات وهــي الجهــر والتوسُّــط والاستفال والانفتاح وعلى ضوء هذا يسوغ التبادل بينهما، لكننا لا ننظر إلى العلاقة الصوتية لاختلاف اللهجات، وربّما كانت بقايا لهجة متخلّفة بعد تهذيب اللغة"[2].

ويرى إبراهيم السامرائي[3] أنّ: "ملاك الأمر في هذه النون أنّها لم تكن مقابلة للعين في أعطى، وإنّما جاءت من أن الفعل هو (آتى) بمعنى (أعطى) ثــم ضُــعّف فصار "أتّى" بتشديد التاء، ومعلوم أنّ فك الإدغام في العربية وفي غيرها من اللغات الساميّة يقتضي إبدال النون بأحد الحرفين المتجانسين كما تقول في العربية (جنــدل) من (جدّل) بتشديد الدال وهذا معروف".

ويرى المستشرق (رابين) أنّ (أنطى) مقابل للفعل (نطا) العبري، بمعنى مــدّ يده إلى فلان، فقد صار الفعل على وزن (أفعل) في العربية بزيادة الهمزة[4].

ويرى عبد الرحمن أيوب أنّ: "في العربية الفعل (ناط) بمعنى: أســند الأمــر لإنسانٍ ما ليقوم به، والفعل في العبريّة (ناتا)، وهو في الأمهريّة مزيد عليه الهمــزة كالفعل العربيّ (أعطى) ووجود النون في العبريّة فاء للفعل والميم في الأثيوبيّة دليل على أن المادة الأصلية للفعل العربيّ (نــ ط ى)[5].

---

(1) أنيس، في اللهجات العربية، مرجع سابق: ص142.

(2) هلال، اللهجات العربية، مرجع سابق: ص186.

(3) السامرائي، إبراهيم، (1961)، دراسات في اللغة، الطبعة الأولى، بغداد: ص217، وكذا يرى الــسامرائي الرأي نفسه في بحثه "في لغات اليمن" أبحاث اليرموك، مج 10، العام 1992، وانظــر: شــاهين، عبــد الصبور، (1966)، تاريخ القرآن، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا: ص39.

(4) أنيس، في اللهجات العربية، مرجع سابق: ص142.

(5) أيوب، عبد الرحمن، (1968)، العربية ولهجاتها، الطبعة الأولى، مطابع سجل العــرب، ص51؛ الجنــدي، اللهجات العربية في التراث، مرجع سابق: 386/1.

ويمكن تفسير ما ذكره السامرائي تفسيراً صوتياً، فـ"أعطى" أصله "آتى"، ذلك أن آتى أصله "أأتى" ثم قلبت الهمزة الثانية عيناً، ويسوّغ هذا القلب أنَّ الهمزة والعين حلقيّان، فهما قريبتان في المخرج، ثم تحوّلت التاء إلى طاء عن طريق تفخيمها، فكان أن صار الفعل أعطى، ويمكن تصوّر ذلك هكذا:

$$<a<\underset{\bullet}{t}\bar{a} \quad \leftarrow \quad >a<t\bar{a} \quad \leftarrow \quad >a>t\bar{a}$$

أأتى ← أعتى ← أعطى

وأمر إبدال العين من الهمزة وارد في اللهجات العربية القديمة، وقد أكدّ ذلك الزبيدي في كتابه "لحن العامّة" من أنَّ أهل الأندلس يقلبون الهمزة عيناً في قولهم: مَفقوع العين بدل مفقوء، وابن المفقّع أي المفقأ العين وهو ذمٌّ"[1].

فمخرج العين من وسط الحلق، ومخرج الهمزة من المزمار، فهما متقاربان مخرجاً، غير أن العين صوت مجهور عدّه القدماء متوسطاً بين الشِّدّة والرخاوة، والهمزة صوت شديد لا يوصف بجهر أو همس؛ لأنَّ فتحة المزمار معه مغلقة إغلاقاً تامّاً لا تُسمع معه ذبذبة الوترين الصوتيين[2]، ومع هذا الاختلاف بين الصوتين قرب في المخرج، ولهذا جاءت في اللغة كلمات مشتركة بين الهمزة والعين، فعن الأصمعيّ: يقال آديته على كذا وأعديته، أي قوّيته، ويقال: كثأ اللبن وكثع، إذا علا دسمُه خثورته على رأسه في الإناء، وعباب الموج وأبابه[3].

وما زال لهذه الظاهرة آثارها في اللهجات الحديثة، من ذلك ما يُقال في عدّة مناطق من الأردن: سعلته في سألته، سعلك في سألك.

بقي أن نقول إنَّ ظاهرة الإنطاء أو الاستنطاء لهجة عربية قديمة لها أصولها قديماً كما ذكرنا، وما زالت امتداداتها في اللهجات العربية المعاصرة، في الموصل في العراق، وفي هذا يقول كاصد الزيدي[4]: "وهي اليوم في كلام أغلب العراقيين، إذ يقولون: إنْطِ، وينطي ونحوهما، ومنهم من ينطقها على الأصل، فيقول: إعطِ،

---

(1) مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مرجع سابق: ص107.

(2) المرجع نفسه: ص241.

(3) المرجع نفسه: ص241.

(4) الزيدي، فقه اللغة العربية، مرجع سابق: ص214.

والحضر من الموصلين اليوم يقلبون اللفظة قلباً مكانياً فيقولون، طعى وطعيت ويطعي" وهم يريدون: أعطى وأعطيت، ويعطي، ومنهم من يُبدل العين نوناً، وفق اللهجة الغالبة في القطر".

وكذا نجد هذه الظاهرة في بعض المناطق في الأردن وفلسطين، يقولون: أنطيه وأنطيته، في: أعطِهِ وأعطيته، وفي الكرك، مثلاً، يُبقون على نطق العين كما هي فيقولون: أعطيه وأعطيته، لكنّنا نجد أحياناً من ينطقها بالقلب المكاني فيقولون: اطعيه واطعيته في: أعطه وأعطيته، وقد لاحظنا هذا أيضاً في نطق بعض العراقيين كما ذكرنا آنفاً.

وهذا يؤكد أنَّ هذه اللهجة من بقايا اللهجات العربية القديمة، وهذا يؤكّد أنّها من الركام اللغويّ، وهي رسومٌ من رسوم تلك اللهجات القديمة ما تزال تجري على ألسنتنا، "وما يزال بعض البدو ينطق بها في الصحراء كأعراب الفيوم ولعلها تناسب بيئة البدو"[1].

**2. العنعنة:**

العنعنة: وهي قلب الهمزة عيناً، وقد أشرت لها آنفاً عند حديثي عن إبدال الهمزة عيناً في "أأتى" حيث صارت أعطى، وهي ظاهرة لهجية قديمة، نسبها السيوطي إلى قيس وتميم، قال[2]: "ومن ذلك العنعنة، وهي في كثير من العرب، في لغة قيس وتميم، تجعل الهمزة المبدوء بها عيناً فتقول في أنّك: عَنّك، وفي أسلَمَ: عَسْلَم".

جاء في الجمهرة[3]: "العنعنة حكاية كلام نحو قولهم: عنعنة تميم لأنّهم يجعلون الهمزة عيناً"، وقال الثعالبي[4]: "العنعنة تعرض في لغة تميم، وهي إبدالهم العين من الهمزة كقولهم: ظننتُ عَنّك ذاهب، أي أنّك ذاهب، وقال ذو الرُمّة[5]:

---

(1) هلال، اللهجات العربية، مرجع سابق: ص188.

(2) السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق: ص199؛ المزهر، مصدر سابق: 222/1.

(3) ابن دريد، الجمهرة، مصدر سابق: 160/1؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 16/1.

(4) فقه اللغة، الثعالبي، ص129.

(5) ديوان ذي الرمة، ص567، وهو من شواهد الخصائص: 16/2، والخزانة: 495/4.

أعَن ترسّمتَ من خَرْقاءَ منزلةً ماءُ الصَّبابة من عينيك مسجومُ

ومن ذلك: "كعص أي كأص بمعنى: أكل، يقال: كعصنا عند فلان وكأصنا أي أكلنا، قال أبو حاتم: هي همزة قُلبت عيناً؛ لأنَّ بني تميم ومن يليهم يحقِّقون الهمزة حتّى تصير عيناً"[1].

وممّا جاء في العين[2] للخليل: المنبع: الخبء في لغة تميم يجعلون بدل الهمزة عيناً.

وما تزال هذه الظاهرة ماثلة في اللهجات العربية الحديثة، يقول إبراهيم أنيس[3]: "ففي مدن تهامة يقولون: عالة في آلة والعَمام في الأَمام".

جاء في إصلاح المنطق[4]: "وتقول: هو العُربان والعُربون، والأُربان والأُربون".

ويرى عبد العزيز مطر أنَّ ما أورده الزبيدي وابن مكّي الصقليّ في إبدال الهمزة عيناً، نحو: عباب الموج وأبابه ومفقوع العين في مفقوء وغيرها، ربّما "كان السرُّ فيه أيضاً هو ما يُسمّى "عقدة العين"، ذلك أن العين لمّا كانت عسيرةَ النطق على غير أهل البلاد العربية، فإنَّهم يحاولون تحقيقها ليكون نطقهم على سنن العربية، ويترتّب على هذا الحرص على تحقيق العين، توهُّمُ أنَّ أصل الهمزة في بعض الكلمات عين فينطقونها عيناً"[5].

---

(1) ابن دريد، الجمهرة، مصدر سابق: 76/3؛ ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 11/2.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1980)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، العراق: 141/1.

(3) أنيس، في اللهجات العربية، مرجع سابق: ص111.

(4) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، (1967)، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبقة الثالثة، القاهرة، مصر: ص307؛ ومن ذلك ما ذكره الصفدي: "ويقولون للفرس الذي يقاربُ حمرته السواد: أصدع، والصواب: أصدأ بالهمز، مأخوذ من صدأ الحديد"، الصفدي، تصحيح التصحيف، مصدر سابق: ص110.

(5) مطر، لحن العامة، مرجع سابق: ص241.

جاء في لسان العرب[1]: "لغة قريش ومن جاورهم (أنْ) وتميم وقيس وأسد ومن جاروهم يجعلون ألف (أنْ) إذا كانت مفتوحةً عيناً، يقولون: أشهدُ عنَّك رسولُ الله، فإذا كسروا رجعوا إلى الألف".

ويرى إبراهيم أنيس أنَّ[2]: "اشتراط البدء بالهمزة أو أن تكون مفتوحةً ليس له ما يبرّره من النَّاحية الصوتيّة، وإنّما الذي يبدو أن يكون أقرب إلى الاحتمال هو أنَّ هذه القبائل كلّها من البدو، وكانت تميل إلى الجهر بالأصوات لتجعلها واضحةً في السمع أيّاً كان موضعها من الكلمة وبأيّ حركة تحرّكت".

وأعتقد أنَّ تفسير إبراهيم أنيس مناسبٌ تماماً، فالقبائل التي نسبت لها هذه الظاهرة هي: تميم وقيس وأسد، وهي قبائل بدويّة، وإبدال الهمزة عيناً مناسب لطبيعة البدو، وطبيعة الصحراء واتّساعها الذي يحتاج إلى نبرة عالية في الصوت؛ والعين مجهورة، أما الهمزة فهي مهموسة كما يرى بعض المحدثين[3]، أو هو صوت لا مهموس ولا مجهور، والجهر أوضح في السمع ولذلك مالت إليه بعض القبائل البدويّة كتميم.

غير أنَّ ابن السكيت في كتابه (الإبدال) أورد أمثلة أبدلت فيها الهمزة عيناً، ولم تكن خاصة بأن فحسب، بل ذكر أمثلة عن غير واحد من أئمة اللغة كالأصمعيّ وأبي عمرو الشيباني وغيرهما، مثل: "مؤتلي، ومُعتلي، وهو الذي يُقسم على شيء- وموت زؤاف وزعاف"[4].

وقد عدّ السيوطيّ العنعنة من اللهجات المذمومة[5]، وسمّى الباب "معرفة الرديء المذموم من اللغات"، ولذلك خلا منها القرآن الكريم.

بقي أن نقول: إن ظاهرة العنعنة ما تزال امتداداتها ماثلةً في بعض اللهجات العربية الحديثة، ففي لهجات صعيد مصر يقولون (اسعل وسعال) بدل: اسأل

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: (عن)؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: ص198.

(2) أنيس، في اللهجات العربية، مرجع سابق: ص11.

(3) الأنطاكي، محمد، (د.ت)، الوجيز في فقه اللغة، الطبعة الثالثة، دار الشرق، بيروت، لبنان: ص200.

(4) ابن السكِّيت، أبو يوسف يعقوب، (1978)، الإبدال، تحقيق: حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع، القاهرة، مصر: ص84.

(5) السيوطي، المزهر، مصدر سابق: 221/1.

وسؤال، و(لع) مكان (لا)[1]، وكذا في بعض مناطق من الأردن، وهذا يؤكّد أنَّ القبائل العربيّة قد تفرّقت في أمصارٍ كثيرة، وأنَّ المعاصر هو امتدادٌ للقديم.

### 3. ظاهرة الكشكشة والكسكسة:

يجعل بعض العرب بعد كاف الخطاب في المؤنث شيناً، فيقولون في: رأيتُكِ رأيتُكِش، وفي بكِ: بكش، وفي عليك: عليكش[2].

قال السيوطي[3]: "فمن ذلك الكشكشة وهي في: ربيعة ومضر، يجعلون بعد "كاف" الخطاب في المؤنث "شيناً"، فيقولون: رأيتُكِشْ وبكش وعليكش، فمنهم من يُثبتها حال الوقف فقط، وهو الأشهر، ومنهم من يثبتها في الوصل أيضاً، ومنهم من يجعلها مكان "الكاف" ويكسرُها في الوصل، ويُسكنها في الوقف، فيقول: مِنشِ وعليشِ".

قال ابن فارس[4]: "وأمَّا الكشكشة التي في بني أسد، فقال قوم إنّهم يُبدلون الكاف شيناً، فيقولون: "عليشِ"، بمعنى عليك، وينشدون[5]:

فعيناشِ عيناها وجيدُشِ جيدها ولونش إلا أنها غير عاطل

وتعزى هذه اللهجة إلى ربيعة[6]، قال سيبويه[7]: "واعلم أنَّ ناساً من العرب يلحقون الكاف الشين ليبينوا بها الكسرة في الوقف، وذلك قولهم: أعطيتكش وأكرمتكش، فإذا وصلوا تركوها، وإنّما يلحقون الشين في التأنيث؛ لأنَّهم جعلوا تركها لبيان التذكير".

---

(1) اللهجات العربية، أحمد عبد الغفار، ص169.

(2) ابن دريد، الجمهرة، مرجع سابق: 153/1.

(3) السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق: ص199.

(4) ابن فارس، الصاحبي، مصدر سابق: ص35؛ انظر: شرح الرضي على الكافية: 409/2.

(5) الشاهد لمجنون ليلى، كما سيرد لاحقاً، وانظر: شرح المفصل: 8/10.

(6) ثعلب، أبو العبَّاس أحمد بن يحيى، (1969)، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر: 79/1؛ ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 11/2؛ وقد نُسبت في اللسان لربيعة، وفي الصحاح لبني أسد يجعلون الشين مكان الكاف، وذلك في المؤنث خاصة، فيقولون: عَلَيشِ ومنشِ وبشِ ومنهم من يزيد الشين بعد الكاف فيقول عليكشِ وإليكشِ وذلك في الوقف خاصة، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: كشش: 342/6.

(7) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 4/199-200.

وكلام سيبويه يجعلهما لغتين مختلفتين، إحداهما: بقلب كاف المؤنثة شيناً لتفريقها عن المذكر، ومثّل لها بقولهم: إنّش ذاهبة، ومالكِش ذاهبة، وبيّن أنَّ المراد: إنّكِ، ومالكِ، والأخرى: بإلحاق شين بعد الكاف ليبيّنوا بها الكسرة في الوقف، فيقال: أعطيتُكِشْ، وأكرمتُكش.

كما تحدَّث عنها ابن جنّي[1] تحت باب: "اختلاف اللغات وكلّها حجّة"، ومتى يؤخذ باللغة، ومتى تُردّ، وضرب مثلاً بقوله: "...فأمَّا أنْ تقل إحداهما جدّاً، وتكثر الأخرى جدّاً، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواها قياساً، ألا تراك لا تقول: مررتُ بكَ ولا المال لك... ولا تقول: أكرمتكش ولا أكرمتكش قياساً على لغة من قال: مررت بكش وعجبت منكس".

ثم يقول بعد ذلك[2]: "وأمَّا كشكشة ربيعة فإنّما يُريد قولها مع كاف ضمير المؤنث: إنّكِش ورأيتُكِش وأعطيتُكِش، تفعلُ هذا في الوقف، فإذا وصلت أسقطت الشين".

وقد أنشدوا على هذه اللغة بيت المجنون، وقد رأى ظبيةً فتذكّر ليلي[3]:

فعيناشِ عيناها وجيدُشِ جيدها ولكنَّ عظم الساق منشِ دقيق

وممّا ورد عليها من القراءات القرآنية، "قد جعل ربُّش تحتش سرياً"[4]، وقرأ بعضهم[5]: "إنَّ الله اصطفاشِ وطهّرش"[6].

ويرى فوزي الشايب[7] أنَّ الكشكشة تعود لظاهرة التحنيك أو التغوير (Palatilization) التي هي تأثر الصوامت الأسنانية والطبقية خاصة بالحركة الأمامية اللاحقة لها، ويذكر أنَّ السلف قد تنبّهوا لظاهرة تحنيك الأصوات الطبقية، عند

---

(1) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 2/10-11.

(2) المصدر نفسه: 2/11.

(3) اللغوي، أبو الطيب، (1960)، الإبدال، تحقيق: عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي: 2/230؛ ابن يعيش، شرح المفصل؛ مصدر سابق: 8/10.

(4) سورة مريم، الآية: 23؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 9/49.

(5) سورة آل عمران، الآية: 42.

(6) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص250.

(7) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص246-251.

مجاورتها للكسرة، ولكنَّهم لم يوفّقوا في تفسيرها وتعليلها، بل لم يفهموها حقّ الفهم، ولعل خطأهم في تفسير هذه الظاهرة ناشئ عن اقتناعهم برئاسة الصوامت على الحركات اقتناعاً تامّاً بحيث جعلهم ينكرون قدرة الحركات على إحداث أي تغيير في نطق الصامت، ومن ثم زعموا أنَّ الكسكسة والكشكشة ما هي إلاَّ سين أو شين استبدلت بالكاف المؤنثة المكسورة أو أضيفت إليها عند الوقف لغرض بيان الحركة، مع أنَّ الأمثلة التي يمثّلون بها لا تصلح -في كثير منها- إلاَّ للوصل، وذلك قول سيبويه: "إنّشِ ذاهبه، ومالش ذاهبة، أو البيت المشهور لمجنون بني عامر[1]:

فعيناشِ عيناها وجيدُشِ جيدها ولكنَّ عظم الساق منشِ دقيق

يريد: فعيناك وجيدك ومنك، ويخلص إلى أنَّ هذه الشواهد الشعرية وغيرها دليل قوي على أنَّ هذه الظاهرة لا تقتصر على حالة الوقف، وكذا القراءات القرآنية، وهي ظاهرة صوتية قوامها تحنيك الصوت الطبقيّ المهموس، وهو الكاف تحت تأثير الكسرة اللاحقة له، الأمر الذي جعله يتحوّل معها إلى صوت غاري مزدوج هو النظير المهموس للجيم العربية الفصيحة، وهو: تش $(t\check{s})$ أو تس $(ts)$ وعليه فإنَّ ما زعمه السلف بأنَّ من العرب من يضيف أو يُبدل من كاف المؤنث شيناً أو سيناً في الوقف غير صحيح البتّة.

كما تحدَّث رمضان عبد التواب وعزا هاتين الظاهرتين المعروفتين عند القدماء بالكشكشة والكسكسة إلى قانون الأصوات الحنكية، يقول[2]: "وقد تُقلب إلى "تْس" في الكسكسة وإلى "تش" في الكشكشة، إلاَّ إذا كانت مكسورة، ندرك هذا من تقييد القدماء لها بكاف المؤنث وهي مكسورة، كما نعلم، وإن كانت أمثلتهم تحتوي على كافات أخرى مكسورة سوى كاف المؤنثة، كقول الراجز:

إن دنوتِ جعلتْ تُنئيشِ

---

(1) ورد في شرح المفصل: 8/10:

فعيناكِ عيناها وجيدكِ جيدها سوى عنّ عظم الساق مِنك دقيقُ

(2) عبد التواب، التطور، مصدر سابق: ص133-134، وعبد التواب، فصول في فقه العربية، مرجع سابق: ص127، جاء في: اللسان: "فكسكسة هوازن: هو أن يزيدوا بعد كاف المؤنث سيناً فيقولوا: أعطيتكس ومنكس وهذا في الوقف دون الوصل، وقيل: هو خاص بمخاطبة المؤنث"، ابن منظور، اللسان "كسس"، مصدر سابق: 6/194-197.

وإن نأيتِ جعلت تُدنيشِ

وإن تكلّمت حَتَتْ في فيشِ

حتى تنقّى كنقيق الدِّيشِ

أي: تنئيكِ، وتدنيكِ، وفيكِ، والدّيكِ.

أمَّا اللهجات العربية الحديثة، فقد طردت هذا القلب في كلّ كاف، عن طريق القياس، مكسورةً كانت هذه الكاف، أو غير مكسورة، ففي بلاد نجد تسمعهم يقولون: "تْسيف حالك؟"، و"على تْسمَ" في "كيف حالك" و"على كمْ" كما نسمع عند أصحاب الكشكشة وهم كثيرون في جنوب العراق، وبلدان الخليج وشمال أفريقيا: "تْشبير" و"تْشلب" في "كبير" و"كلب"[1].

ومن خلال قانون الأصوات الحنكية يفسّر فوزي الشايب ظاهرة الكشكشة والكسكسة، يقول[2]: "إذ يمكن تفسيرهما علمياً على أساس قانون الأصوات الحنكية، ذلك القانون الذي توصل إليه العلماء من خلال مقارناتهم اللغة السنسكريتيّة باللغتين اليونانية واللاتينية في أواخر القرن التاسع عشر، فقد لاحظوا من خلال مقارناتهم أن تلك الأصوات الطبقية كالكاف (k) أو الكاف (g) تميل بمخرجها إلى نظائرها من الأصوات الأمامية حين تليها الكسرة؛ لأنَّ الكسرة تؤثّر في الصوت الطبقي فتجذبه إلى الأمام قليلاً، فينقلب الصوت الطبقي إلى نظيره من أصوات وسط الحنك "كالذي تبتدئ وتنتهي به كلمة (church) الإنكليزية".

وممّا يؤكد أنَّ هذه الظاهرة من الرّكام اللغوي أنّها ما تزال شائعةً في كثير من أقطار الوطن العربيّ، ففي العراق تنتشر من شماله إلى جنوبه، وليس كما ذكر عبد التّواب أنّها في جنوبه فقط، يقول كاصد الزيدي[3]: "وهو من الموصل" "وهذا الصوت الذي سمّوه "كشكشة" هو نفس الصوت الذي نسمعه اليوم في لهجاتنا العراقية، وكلامنا اليوميّ المتداول، فنحن نقول مثلاً: "جَف" و"جان" و"عليج" ونريد

---

(1) عبد التواب، التطور اللغوي، مصدر سابق: ص134.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص251-254.

(3) الزيدي، فقه اللغة العربية، مرجع سابق: ص222؛ وانظر: عبد التواب، فصول في فقه العربية، مرجع سابق: ص127.

بذلك: كف، وكان، وعليك، وهي لهجة شائعة في شمال العراق إلى جنوبه، خلافاً لما ذكره رمضان عبد التواب من أنَّها لا تزال مسموعة في جنوب العراق".

وهذه اللهجة ما تزال شائعة في دول الخليج العربيّ، كما ذكر إبراهيم أنيس أنَّها مسموعة كذلك في مناطق من مصر، مثل مدينتي "شرويدة" و"زنكلون" وما حولهما من مديرية الشرقية"[1].

وهي كذلك "تنتشر على نطاقٍ واسعٍ لدى سكان الأرياف الفلسطينية والأردنية، ولدى البدو في الأردن وسوريا وفي جنوب العراق وإمارات الخليج العربيّ، وفي بعض قرى محافظة الشرقية في مصر، وفي بعض مناطق شمال إفريقية أيضاً"[2].

"وتنتشر الكسكسة بوجه خاص بين البدو في جنوب الأردن، والمناطق الحدودية بين الأردن والسعودية"[3].

كما أنَّ هذه الظاهرة تنتشر على نطاق واسع في بعض اللهجات الأثيوبية الحديثة، وخاصة اللهجة الأمهرية، فالكلمة الأثيوبية (kehela) اصبحت في الأمهرية ($\breve{c}\bar{a}la$) يستطيع[4].

"ومن ذلك في بلاد نجد يقولون: تْسيف حالك" و"على تْسَم"، في: كيف حالكَ؟ وعلى كم؟، فقد طردت اللهجات الحديثة هذا القلب في كل كاف عن طريق القياس، مكسورة هذه الكاف، أو غير مكسورة"[5].

**4. التلتلة:**

وهي كسر حرف المضارعة، من كل فعلٍ مضارع، فيقال: يِكتب ويِلعب، بدلاً من: يَكتب ويَلعب، وهي تُنسب لقبيلة بهراء، ولذلك يطلق عليها تلتلة بهراء[6].

---

(1) أنيس، في اللهجات العربية، مرجع سابق: ص89.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص255.

(3) المرجع نفسه: ص255.

(4) المرجع نفسه: ص256.

(5) عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق: ص135-136.

(6) قال سيبويه: "هذا باب ما تُكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء... وذلك عند جميع العرب إلاّ أهل الحجاز" سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 110/4؛ ثعلب، أبو العبَّاس أحمد بن يحيى، (1969)، مجالس

وذكر الحريري[1] هذه اللهجة، فقال: "وأما تلتلة بهراء فيكسرون حروف المضارعة، فيقولون: أنت تِعلم، وحدثني أحد شيوخي رحمه الله، أن الأخيليّة كانت ممّن يتكلّم بهذه اللغة...".

وقد عدّها سيبويه لغة جميع العرب إلاّ الحجاز[2]، وقد عدّ أبو حيان فتح حرف المضارعة أفصح من كسره[3].

وقد قُرئ بهذه اللهجة في بعض القراءات الشاذّة، فقد ذكر ابن خالويه في شواذ سورة الفاتحة أنّ عمرو بن فايد قرأ (إياك) بتخفيف الياء، وأن جناح بن حُبيش قرأ (نِستعين) بكسر النون[4].

كما روي عن يحيى بن وثّاب، والأعمش، وطلحة بن مصرف، وحمزة بن حبيب الزيات أنّهم قرؤوا قوله تعالى[5]: "ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتِمسَّكُم النار ومالكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصَرون"، بكسر التاء في الفعلين "تركنوا، وتمسكم" قال ابن جنّي[6] معلقاً على هذه القراءة: "هذه لغة تميم، أن تكسر أوّل مضارع ما ثاني ماضيه مكسور، نحو: عَلِمت تِعلَم، وأنا إعلم، وهي تِعلم، ونحن نِركب، وتقلّ في الياء: يعلم، ويركب؛ استثقالاً للكسرة في الياء، وكذلك ما في أول ماضيه همزة وصل مكسورة، نحو: يَنطلق، ويوم تِسودّ وجوه وتِبيضّ وجوه".

ويرى رمضان عبد التواب[7] أنَّ هذه الظاهرة سامية قديمة توجد في العبرية، والسّريانية، والحبشية، والفتح في أحرف المضارعة حادث في رأيي؛ بدليل عدم وجوده في اللغات السامية الأخرى، وبدليل ما بقي من الكسر في كثير من اللهجات

---

ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر: 80/1؛ ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 11/2؛ وكذا نسبها صاحب اللسان، إلى بهراء، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 80/11 تلل.

(1) درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري: ص250.

(2) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 110/4؛ ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 11/2.

(3) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 23/1؛ الأستراباذي، شرح الكافية، مصدر سابق: 228/2.

(4) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مصدر سابق: ص1.

(5) سورة هود، الآية: 113.

(6) ابن جني، المحتسب، مصدر سابق: 330/1.

(7) عبد التواب، من امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة، مرجع سابق: ص176.

العربية القديمة، وهناك دليل ثالث على أصالة الكسر في حروف المضارعة، في اللغات السامية، وهو استمراره حتّى الآن في اللهجات العربية الحديثة كلّها؛ إذ نقول مثلاً: "مين يقرأ ومين يسمع؟ بكسر حرف المضارعة، في لغة التخاطب اليومية، ولم يَبقَ فتح حرف المضارعة في اللهجات الحديثة –فيما أعلم– إلاّ في لهجة نجد، إذا كانت فاء المضارع ساكنة، مثل: يَرمي، ويَلعب، ويَركض، ولا يُكسر حرف المضارعة في هذه اللهجة، إلاّ إذا كان ما بعده متحركاً، مثل: يسُوق، وينوم (مضارع نام)، ويسابق، ويلاكم، ويهاوش، وغير ذلك".

وممّا ورد في الشّعر على هذه الظاهرة "إخال" بمعنى "ظنّ" من ذلك قول أبي ذؤيب[1]:

فغبرتُ بعدَهم بعيشٍ ناصبٍ          وإخال أنّي لاحقٌ مُستتبَعُ

وبيت العبّاس بن مرداس[2]:

قد كان قومُك يحسبونك سيِّداً          وإخالُ أنّك سيّدٌ معيونُ

جاء في البحر المحيط[3]: "وفتح نون "نستعين" قرأ بها الجمهور، وهي لغة أهل الحجاز، وهي الفُصحى، وقرأ عبيد بن عمير الليثي، وزر بن حبيش، ويحيى بن وثاب، والنخعي والأعمش بكسرها، وهي لغة قيس وتميم وأسد وربيعة، كذلك حكم حرف المضارعة في هذا الفعل، وما أشبهه".

ويبدو أنَّ نسبة هذه اللهجة لبهراء نسبةٌ غير دقيقة، بل إنَّ سيبويه كان دقيقاً عندما عدّها لغة لجميع العرب إلاّ الحجاز، وما تزال هذه اللهجة ماثلةً حتى يومنا هذا في غير قطرٍ عربيّ، وهذا يؤكّد أنّها ليست لبهراء فحسب، بل نُسبت إلى قيس وتميم وأسد وربيعة وهُذيل[4]، وربّما كان اقترانها بقبيلة بهراء من باب اللقب، ليس غير، كما قيل كشكشة ربيعة وكسكسة هوازن وقُطعة طيء، مع أن اللهجات السابقة

(1) ديوان الهذليين: 8/1؛ ابن جني، المنصف، مصدر سابق: 322/1.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: (قوم)، وخال.

(3) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 23/1، وانظر كذلك: 269/5؛ ابن جني، المحتسب، مصدر سسابق: 230/1.

(4) أنيس، في اللهجات العربية، مرجع سابق: ص139.

لم تُعزَ لهذه القبائل فحسب، ولكنّها غلبت عليهم فارتبط اسمُها بهذه القبائل، يقول كاصد الزيدي[1]: "ولعلَّ حدودها تتجاوز القبيلة الواحدة كبهراء التي ذكروها أو غيرها، إلى أكثر من قبيلة من قبائل العرب، وشيوع هذه اللهجة في العراق اليوم، وهي موطن لقبائل: ربيعة وتميم وأسد إلى هذا اليوم، قد تحملنا على ترجيح سعة رقعة هذه اللهجة، وتجاوزها حدود القبيلة الواحدة إلى عدة قبائل تنطق بها".

وللنحاة أن يصفوا هذه اللهجات بما شاءوا، فإنَّ هذا لن يغير من حقيقة الأمر شيئاً، من أنَّها كانت لهجة لبعض العرب قديماً، وإذا كان ذلك كذلك فلا معنى لوصفها بالقبح أو الرداءة، فالإنسان لا يخطئ في لغته التي نشأ عليها، ولا تخونه سليقته التي فطر عليها، وهذه الأحكام مبنيّة على أساس عدّ اللهجات نسخاً مشوّهة أو محرّفة عن الفُصحى، وليس الأمر كذلك، إذ الفرق بين اللغة الفصحى واللهجات هو فرق اجتماعي وثقافي فقط، فكلٌّ من الفُصحى والعامية ينطبق عليه تعريف اللغة بوصفها نظاماً من العلامات اللغويّة"[2].

ومن آثار هذه اللهجة في الأردن، مثلاً، أنَّها تنطق بالطريقة نفسها التي وردت عند القدماء، فنقول: تِكتب، تِلعب، نِلعب، يلعب، وهذا الامتداد للهجات العربية القديمة، كما يقول عنه رمضان عبد التواب[3]: "وهذا ما أسميّه أنا: الركام اللغوي للظواهر المندثرة، ومعناه أنَّ الظاهرة اللغويّة، قبل أن تموت، قد تبقى منها أمثلة، تُعين على معرفة الأصل".

فهذه الظاهرة "التلتلة" هي الأصل في حركة حرف المضارعة، وهذا يؤكّد أنّها من الركام اللغوي للظواهر اللغوية المندثرة.

---

(1) الزيدي، فقه اللغة العربية، مرجع سابق: ص220.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص244.

(3) عبد التواب، من امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة، مرجع سابق: ص178؛ عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، مرجع سابق: ص376.

### 5. الفحفحة:

وهي قلب الحاء عيناً، وهي لغة هُذيل إذ يجعلون الحاء عيناً[1]، يقولون: اللعم الأعمر أعسن من اللعم الأبيض، يريدون: اللحم الأحمر أحسن من اللحم الأبـيض، وبهذه اللهجة قرأ عبد الله بن مسعود ﷺ، "عتّى حين" بدلاً من "حتّى حـين" ويـروي صاحب النهاية أنَّ عمر بن الخطاب ﷺ، بلغه أنَّ ابن مسعود يُقرئ الناس بلغة هذيل "عتّى حين"[2] فكتب إليه: "إن الله عز وجل أنزل هذا القرآن فجعله عربياً، وأنزلـه بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هُذيل والسلام"[3].

قال ابن جني[4]: "العربُ تُبدل أحد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما فـي المخرج، كقولهم: بُحثر ما في القبور، أي بُعثر،... فعلى هذا يكون عتّـى وحتّـى، ولكن الأخذ بالأكثر استعمالاً، وهذا الآخر جائز وغير خطأ"، وما ذكره ابن جنّي هنا ينسجم مع مذهبه، فهو لا يخطّئ اللغات التي وردت عن العرب، من ذلك قوله فـي باب: "اختلاف اللغات وكلّها حجة"[5]، "اعلم أنَّ سعة القياس تبـيح لهـم ذلـك، ولا تحظره عليهم؛ ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القيـاس ولغـة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأنَّ لكلّ واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخَذ به، ويُخلَد إلى مثله. وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنَّها ليست أحقَّ بـذلك من رسيلتها، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما، فتقوّيها على أختها، وتعتقد أنَّ أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنساً بها. فأمَّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا. أولا تـرى إلى قول النبي ﷺ: "نزل القرآن بسبع لغاتٍ كلُّها كافٍ شافٍ".

ويبدو أنَّ هدف عمر بن الخطاب ﷺ من نهيه عبد الله بن مسعود عن القراءة بلهجته هو توحيد الأمّة على القراءة باللغة المشتركة التي نزل بها القـرآن، منعـاً

---

(1) السيوطي، المزهر، مصدر سابق: 222/1؛ القالي، الأمالي، مصدر سابق: 70/2؛ الزمخشري، الكـشاف، مصدر سابق: 319/2.

(2) سورة يوسف، الآية: 35.

(3) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مصدر سابق: 181/3؛ ابن جني، المحتسب، مصدر سـابق: 343/1؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 307/5.

(4) ابن جني، المحتسب، مصدر سابق: 343/1؛ الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 307/5.

(5) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 10/2.

للاختلاف، وربّما كان بإمكان ابن مسعود من ناحيـة الأداء الـصوتيّ أن يقرأهـا بالحاء، ودليل ذلك أنَّه قرأ "حتى" "عتّى"، أمَّا "حين" فقد نطقها أو قرأها بالحاء علـى الأصل، وهذا مثار استغرابٍ، إذ كيف يقرأ في الآية نفسها بإبدال الحاء الأولى عيناً والإبقاء على الثانية.

إذ المعروف عن قبيلة هُذيل "أنَّهم يقلبون الحاء عيناً مطلقاً، سواء كانت حـاء (حتَّى) أم غيرها، وبعض الباحثين يرى أن الفحفحة خاصة بحاء (حتَّـى)، إذ يـرى إبراهيم نجا أنَّ المشهور فيها إبدال الحاء من (حتَّى) عيناً، ويرفض نجا وجهة نظـر الباحثين التي ترى أن الإبدال ليس مقصوراً على حاء (حتَّى)؛ لأنَّه -كما يقول- لـم يرد لنا من نصوص العرب وشواهدهم ما يجعلنا نقبل وجهتهم، ومع هذا فقد رأينـا ابن مسعود قد اقتصر على إبدال الحاء من "حتَّى" ولم يبدلها من حـين، فلـو كـان الإبدال عامّاً لقرأ بالعين في كلتا الكلمتين فدلّ ذلك على أنَّ الفحفحة خاصـة بحـاء (حتَّى)"[1].

وإلى هذا التساؤل ذهب أيضاً عبد الصبور شاهين مستغرباً، لماذا قُلبت الحاء عيناً في قراءة عبد الله بن مسعود في كلمة "حتَّى" ولم تقلب في "حين"[2].

"وكانت هذيل من القبائل البدويّة التي تنأى مواطنهـا فـي الـصحراء عـن التحضّر؛ ولذلك مالت لهجتها إلى الجهر بطائفة من الأصوات، كقلب الحاء (عينـاً)، إذ ليس ثمَّ فرقٌ بين الحاء والعين من الناحيـة الـصوتية، إلاَّ أنَّ الأول مهمـوس، والثاني صوت مجهور"[3].

"ويرى بعض المستشرقين أنَّ (عتّى) في لغة هذيل، لها صلة بكلمة "عـدى" الموجودة في بعض اللغات السامية وفي العربية الجنوبية القديمة، وكـذلك الكلمـة العبرية (عد) بمعنى حتَّى، فالحاء تقابل العين، والتاء تقابل الـدال، أي أننـا أمـام

---

(1) هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، مرجع سابق: ص172؛ نقلاً عن: اللهجات العربية، إبـراهيم نجـا، ص82.

(2) شاهين، تاريخ القرآن، مرجع سابق، ص26.

(3) الزيدي، فقه اللغة العربية، مرجع سابق: ص228-229؛ عبد التواب، فصول في فقه العربية، مرجع سابق: ص139.

صورتين لكلمة واحدة، إحداهما تشتمل على صوتين مهموسين والأخرى تشتمل على نظيريهما من المجهورات، وحينئذٍ يمكن تفسير هذا على أنَّ الصورة المشتملة على المهموسات صورة حضرية وأنَّ الأخرى صورة بدوية"[1].

ويبدو أنَّ تعليل إبدالهما هو تقاربهما في المخرج، فهما من مخرج الحلق[2]، ويتّفقان في صفات الاستفال والانفتاح والإصمات، إلاَّ أنَّ العين مجهورة والحاء مهموسة، والحاء صوت رخو، والعين صوت متوسط بين الشّدة والرّخاوة فأمكن تبادلُهما، قال ابن جنّي[3]: "لولا بحّة في الحاء لكانت عيناً"، كما قال في المحتسب[4]: "العرب تُبدل أحد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما في المخرج كقولهم بحثر ما في القبور أي بعثر، وضبعت الخيل أي ضبحت، وهو يُحنظي ويعنظي إذا جاء بالكلام الفاحش، فعلى هذا يكون (عتّى وحتى)، لكن الأخذ بالأكثر استعمالاً، وهذا الآخر جائز وغير خطأ".

وقد شكّك بعض الدارسين المحدثين[5] في نسبة هذه اللهجة لهذيل، إذ "لم يُسمع قلب الحاء عيناً عن هُذيل في غير هذه القراءة المروية، والمثال الواحد لا يكفي لإثبات اللهجة، وهناك آيات أخرى لم تُبدل فيها الحاء عيناً، كما نُقل عن ابن مسعود القراءة بإبدال العين حاءً في بعض الآيات مثل قوله تعالى: "أفلا يعلم إذا بُعثر ما في القبور" قرأها "بحثر" بالحاء، وهذا نقيض القراءة السابقة في "حتَّى حين"، كما أنَّ نسبة الظاهرة إلى هُذيل تبعاً لابن مسعود لأنَّه قرأ بها نسبة غير مقبولة؛ لأنَّ قراءة القارئ قد لا تُعتبر لغة قومه، فابن مُحيصن وابن كثير يقرآن: "إنَّ الله لا يستحي أن يضرب مثلاً" بياء واحدة وهي لغة تميم، مع أنَّهما مكيّان، فقد خالفا بذلك لهجة قومهما، وبذلك فإنّه لا يتعيّن أن تكون قراءة ابن مسعود ممثّلة للغة قومه

---

(1) هلال، اللهجات العربية، مرجع سابق: ص173.

(2) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 433/4.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق: 213/1.

(4) ابن جني، المحتسب، مصدر سابق: 343/1.

(5) هلال، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، مرجع سابق: ص174-175؛ أنيس، اللهجات العربية، مرجع سابق: ص108-109؛ الجندي، اللهجات العربية في التراث، مرجع سابق، ص372.

الهذليين، على أن قبيلة هذيل متّصلة بالحجاز، ومساكنها قريبة منها، والفحفحة ظاهرة بدويّة ممّا يبعد نسبة هذه اللهجة إلى تلك القبيلة".

ويضيف عبد الغفار هلال[1]: "التسمية نفسها تحمل على الشكّ في وصف القدماء لهذه الظاهرة فكلمة الفحفحة إذا نُظر إليها في ضوء مصطلح الكشكشة والعجعجة نرى أنَّ الحرف الثاني في كلّ من هذين المصطلحين هو الحرف المقلوب إليه، وكان مقتضى هذا أن يكون معنى الفحفحة قلب العين إلى الحاء لا العكس".

غير أنَّ الباحث نفسه يعود عن التشكيك في هذه الظاهرة فيقول[2]: "ولكنَّنا نرى أن هذا النفي غير صحيح، فالشك في قراءة لا يؤدّي إلى إسقاطها، إلاَّ إذا كان معتمداً على أوجه عدم صحّة النقل وطرق الرواية، وذلك لم يتوفّر لصاحب النفي، كما أنَّ اعتداد الرسول بقراءة ابن مسعود يؤكّد صحّة الرواية وليس دليلاً على نفيها...".

فالذي تمَّ في قراءة عبد الله بن مسعود، يمكن تمثيله صوتياً، كما يلي:

<attā ḥīn ← ḥattā ḥīn

عتَّى حين ← حتى حين

وقد ذكر رابين[3] أنَّ صوت الحاء في بعض الساميّات في (حتَّى) هو (عين) من ذلك في العربية الجنوبية (عد <d) وفي العبريّة: (عذ <ad)، ويرى أنَّ العربيّة الغربيّة ينبغي أن تكون قد استخدمت (عدي <adi) في وقتٍ ما وصيغة هُذيل من ثمَّ لا بدَّ أن تكون في منزلة وسطى بن الاثنين".

وربّما يمكن تفسير ما حصل أنَّه تم جهر صوت الحاء، ليكون أكثر وضوحاً في السمع وهذا يتناسب مع البيئات البدوية، إذ إنَّ قبيلة هُذيل من القبائل البدوية، ولذلك مالت لهجتُها إلى الجهر بطائفة من الأصوات كقلب الحاء عيناً، والإباحة التي

---

(1) هلال، اللهجات العربية، مرجع سابق: ص175-176؛ وهو رأي إبراهيم أنيس في اللهجات العربية، ص108.

(2) المرجع نفسه، ص176.

(3) رابين، تشيم، (2002)، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ترجمه وقدَّم له وعلق عليه: عبد الكريم مجاهد، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان: ص173.

وردت في حديث الرسول ﷺ: "نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شافٍ كافٍ فاقرءوا ما تيسَّر منه"، ربّما كانت السبب في أن ابن مسعود قرأها بلهجة قومه، فهي رخصة مباحة، لمن لا يستطيع أداء لفظٍ من الألفاظ إلا بلهجته التي درج عليها وألفها، كهذيل مثلاً في إبدالها الحاء عيناً في كلامها.

**6. ظاهرة القُطعة:**

وتُعزى هذه اللهجة إلى قبيلة طيِّء، وهو عبارة عن قطع اللفظ قبل تمامه[1]، قال الخليل بن أحمد[2]: "والقطعة في طيء كالعنعنة في تميم، وهي أن يقول: يا أبا الحك، وهو يريد: يا أبا الحكم، فيقطع كلامه عن إبانة بقية الكلمة".

ووردت على هذه اللهجة بعض القراءات القرآنية، فقد روي أنَّ النبي ﷺ وعليّاً -كرَّم الله وجهه- وعبد الله بن مسعود ﷺ، قرأوا قوله تعالى[3]: "يا مالك ليقضِ علينا ربّك"، قرأوها[4]: "يا مالِ ليقضِ علينا ربُّك"، وقد عدَّها ابن خالويه من باب الترخيم، وكذا وجهها ابن جنّي أنّها على الترخيم، وذكر أنَّ الأعمش قرأ بها[5].

وقد وردت في غير لهجة طيء، من ذلك قول عبيد بن الأبرص، وهو من بني أسد[6]:

ليس حيٌّ على المنون بخال

يقصد: "بخالد" وقول لبيد بن ربيعة:

درس المنا بمتالع فأبال

يريد المنازل[7]، ومن ذلك قول جرير[8]:

---

(1) عبد التواب، فصول في فقه العربية، مرجع سابق: ص119.

(2) الفراهيدي، العين، مصدر سابق: 137/1 (قطع)، الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 196/1.

(3) سورة الزخرف، الآية: 77.

(4) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، مصدر سابق: ص136.

(5) ابن جني، المحتسب، مصدر سابق: 257/2.

(6) بحثت في ديوان عبيد بن الأبرص طبعة دار صادر، بيروت، فلم أجد هذا البيت.

(7) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 181/1؛ ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: (اين).

(8) ديوان جرير، ص502؛ والبيت من شواهد سيبويه: 343/1؛ والنوادر لأبي زيد، ص31؛ والخزانة: 389/1؛ وقد عدَّه سيبويه من باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً، والشاهد فيه ترخيم "أمامة"، في غير النداء اضطراراً.

ألا أضحت حبالُكم رِماما وأضحت منك شاسعة أماما

يريد أمامة، وجرير من تميم.

وقد تحدَّث حسن عون[1] عن ظاهرة حذف النون من الأسماء الموصولة وذكر آراء واختلافات البصريين والكوفيين في ذلك، ولكن -كما يقول حسن عون- "وحينما جاء على لسان بعض الشعراء حذف النون في غير الأسماء الموصولة حاول النحاة أن يعلِّلوا هذا الحذف الذي خرج عن قواعدهم النحويّة فقالوا إن النون حذفت في هذه الأمثلة تشبيهاً لها بالأمثلة الموصولة، وممن قال بذلك ابن جني، ولكن حينما وجدوا هذا الحذف وارداً أيضاً في ألفاظ لا صلة لها ألبتّة بالأسماء الموصولة مثل:

أقول لصاحبي لمّا بدالي معالم منهما وهما نجيّا

بدل نجيّان، وغيرها من الشواهد، حينما وجدوا الحذف هنا لم يجدوا مخلّصا لهم سوى أن يلجئوا إلى ضرورات الشعر، ومع ذلك فماذا عساهم يقولون حينما نورد لهم هذا المثال العربيّ القديم فيما حكاه العرب على لسان الحجلة تخاطب القطاة:

بيضك ثنتا وبيضي مئتا

أي بيضك ثنتان وبيضي مائتان.

فلم يكن ذلك من الأسماء الموصولة، ولم يكن كذلك ممّا يشبه الأسماء الموصولة، ولم يكن أيضاً في الشعر حتى يمكن التعلّل بالضرورة، ثم يذكر عون أمثلة أخرى من القرآن والحديث، ومن اللهجات العربية، ثم يخلص في النهاية إلى أنَّ الترخيم ليس إلاَّ ذكرى من ماضي اللغة وأثراً من آثارها القديمة، ولم يكن الأمر فيه كما فهمه النحاة من أنَّه استغناء عن الحرف الأخير ما دامت الحروف الباقية تدل عليه".

ويرى عون أنَّ لهجة طيء، أو قطعة طيء "لا نزال نجد آثارها في بعض اللهجات بمصر، ففي بعض جهات من مديرية بني سويف يحذف الناس المقطع

---

(1) عون، اللغة والنحو، مرجع سابق: ص96-99.

الأخير من الكلمة فيقولون مثلاً: محمّـ، حسي، محمو، بدلاً من محمد، حسين، محمود"[1].

والقطعة وإن كانت حذفاً لأواخر الكلمات فإنّها تختلف عمّا يسمّى في النحو "الترخيم"، إذ للترخيم شروطه؛ لأنّه حكم خاص بالنداء، ويكون في آخر الاسم المنادَى، ويكون بحذف حرف أو حرفين، مثل: أفاطم في فاطمة، ويا مرو في مروان ويا منص في منصور يا مسك في مسكين[2].

قال سيبويه[3]: "والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً، واعلم أنَّ الترخيم لا يكون إلاَّ في النداء إلاَّ أن يُضطرّ شاعر، وإنّما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء مِن قومِي ونحوه في النداء".

والحذف في القطعة ليس خاصاً بالأسماء، بل يمكن أن يدخل الاسم والفعل كما يمكن أن يكون حذفاً لحرف أو أكثر دون شروط.

ويبدو أنَّ القطعة ليست خاصّة بطيء، بل ورد على هذه الظاهرة كما لاحظنا سابقاً شعر لعبيد بن الأبرص وهو أسديّ، وللبيد بن ربيعة، وهو من بني عامر.

ومما يؤكد لنا أن القطعة هي من الركام اللهجي أنّها ما تزال شائعةً، في بعض الأقطار العربية، فالمصريون مثلاً يقولون: يا وَلَ بدلاً من يا ولد، وربّما كان من قبيل ذلك ما نسمعه في الأردن وسوريا في قولهم: "وَلَ" بدلاً من "ولد"، وإن كانت تُنطق بإقفال المقطع بهاء السكت فيقولون: (وله)، وفي هذا الصدد يقول رمضان عبد التواب[4]: "وهي لغة كثير من البلاد المصريّة الآن، كالمحلّة الكبرى

---

(1) عون، اللغة والنحو، مرجع سابق: ص99؛ الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، (1987)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان: 217/1.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 244/2، 257.

(3) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 239/2.

(4) عبد التواب، فصول في فقه اللغة العربية، مرجع سابق: ص119-120؛ ولعل من هذا ما سماه رمضان "بلى القاك" ذلك أن كثرة الاستعمال تُبلى الألفاظ، وتجعلها عرضة لقص أطرافها، كما تبلى العملات المعدنية والورقية من ذلك مُ الله المأخوذة من أيمن الله، وسلخير بدلاً من مساء الخير، وبدِّي في "بودِّي"

وما حولها، وجزيرة بني نصر، وأبيار، وكثير من مديريتي البحيرة وبني سويف، يقولون: النهار طلا، أي: طلع، والنور ظها، أي: ظهر، وخمدت النا، أي النار، وهلّم جراً".

**7. الوكم:**

هو كسر كاف الخطاب في الجمع عند بعض العرب، إذ المشهور أن جمهور العرب يضمُّ كاف الخطاب للجمع مطلقاً دون نظر إلى الحرف أو الحركة التي تسبقها، وتُكسر الكاف إذا سبقها ياء أو كسرة مثل: بكِمْ وعليكِم.

وهي لهجة لبعض بني بكر بن وائل، يعاملون كاف المخاطب معاملة هاء الغائب فيكسرونها للكسرة قبلها، فيقولون: بكِم وعليكِم ومن أحلامكِم، وعلى هذه اللهجة روي بيت الحطيئة:

وإن قال مولاهم على جُلّ حادث    من الدَّهر رُدّوا فضل أحلامِكِم ردّوا[1]

وقد وصف سيبويه هذه اللهجة بأنَّها رديئة، قال[2]: "وقال ناس من بكر بن وائل: من أحلامِكِم وبكِم، شبّهوها بالهاء؛ لأنَّها علمُ إضمار، وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرفَ إضمار، وكان أخفّ عليهم من أن يُضمّ بعد أن يكسر وهي رديئة جداً".

---

وغيرها من الأمثلة في: اللهجات القديمة والحديثة، عبد التواب، مرجع سابق: ص135-137، وسمّاها إبراهيم أنيس "ظاهرة الشيوع" فالصوت اللغوي إذا شاع استعماله في الكلام كان عرضة لظواهر لغوية، كالإبدال والإدغام، وقد يتعرّض الصوت الكثير الشيوع للسقوط من الكلام، أنيس، الأصوات اللغوية، مرجع سابق، ص237؛ وسمّاه عبد العزيز مطر "اختزال الكلمات"، مطر، لحن العامة، مرجع سابق: ص231؛ وقد أورد ابن أيبك الصفدي عدّة أمثلة على ما يمكن أن نعدّه من "القُطعة" من ذلك أنَّ العامَّة تقول: "جني" وهو الطفل في بطن أمه، فيحذفون النون والصواب: جنين"، الصفدي، تصحيح التصحيف، مصدر سابق: ص217؛ والحر: بتخفيف الراء وهم يشدِّدونه وأصله: حِرْح وجمعه أحراح، ص225، و"جئت" تى ألقاظ، يريدون: حتى ألقاك، ص197، وحذفهم الحاء من حتى فيقولون: تا أجي، ص221، وانظر كذلك، ص128، 141.

(1) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 197/4؛ الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص243.

(2) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 197/4.

كما وصفها المبرِّد بأنها غلطٌ فاحش، قال[1]: "وناس من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء، إذ كانت مهموسة مثلها، وكانت علامة إضمار كالهاء وذلك غلطٌ فاحشٌ منهم؛ لأنَّها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء، وإنَّما ينبغي أن يجري الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علّته، فيقولون: مررتُ بكِم...".

كما وصفها الأخفش بالقبح، قال[2]: "ومنهم من يجعل "عليكم" و"بكم" إذا كانت قبلها ياء ساكنة أو حرف مكسور بمنزلة "هم" وذلك قبيح لا يكاد يُعرف، وهي لغةٌ لبكر بن وائل، سمعنا من بعضهم يقولون: عليكِمي وبكِمي".

جاء في القاموس المحيط[3]: "...وهم يكِمون الكلام، أي يقولون: السلامُ عليكِم، بكسر الكاف".

وربّما كان السبب في الانتقال من الضمّ إلى الكسر هو "تقريب الصوت من الصوت كما سمّاه ابن جنّي نحو إمالة الفتحة إلى الكسرة في عالِم وكاتب قال[4]: "ألا تراك قرّبت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه، بأنَّ نحوتَ بالفتحة نحو الكسرة فأملتَ الألف نحو الياء".

أمَّا المحدثون فقد فسّروها تفسيراً صوتياً من خلال قانون المماثلة بين الأصوات فقد تأثّرت الكاف بما قبلها من كسر أو ياء، فقُلبت كسرةً لتنسجم مع ما قبلها[5].

فهي من قبيل التأثر أو المماثلة بين الحركات[6]، حيث تأثرت الكاف بما قبلها من كسرٍ أو ياء "عليكُم ← عليكِم" فقُلبت كسرة لتنسجم مع ما قبلها.

---

(1) المبرد، المقتضب، مصدر سابق: 10/269-270.

(2) الأخفش، سعيد بن مسعدة، (1981)، معاني القرآن، الطبعة الأولى، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الثانية، الكويت: 1/28؛ السيوطي، المزهر، مصدر سابق: 1/222.

(3) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 4/187 (وكم).

(4) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1970)، التصريف الملوكي، تحقيق: محمد سعيد النعسان، الطبعة الثانية، دار المعارف للطباعة، بيروت، لبنان: ص98 وما بعدها.

(5) عبد التواب، فصول في فقه العربية، مرجع سابق: ص133؛ التطور اللغوي، مرجع سابق: ص34.

(6) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص241 وما بعدها.

واللغة تميل بطبيعتها وتطوّرها إلى الانسجام، ومنها أصوات اللين، وفي هذا نوعٌ من التيسير على المتكلّم.

"وما تزال هذه اللهجة مستعملة إلى اليوم في كلام الموصليين، إذ هم يقولون: مِنكِم وهو ظاهر في بعض لهجات الحضر منهم، وما تزال ديارُ ربيعة في نواحي الموصل، فلا عجب أن يتأثّروا بلهجتها القديمة"[1]، وأعتقد أنَّ ما بقي من هذه اللهجة حتّى يومنا هذا هو من أنماط الرّكام اللغوي.

**8. الوهم:**

المعروف أنَّ هاء ضمير الغيبة تُكسر إذا كان قبلها ياءٌ وكسرة في مثل قوله تعالى: صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم"، وقوله تعالى: "وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة"، وقوله تعالى: اسمع بهم وأبصر"، وتُضم الهاء في غير ذلك كما في قوله تعالى: "وممّا رزقناهُم ينفقون".

أمَّا بنو كلب وهم من ربيعة فيكسرون هاء ضمير الغائب، وإن لم يسبقها ياء أو كسرة، فيقال: مِنهِم وعنهِم وبينهِم[2]، قال سيبويه[3]: "واعلم أنَّ قوماً من ربيعة يقولون: "مِنْهِم" اتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكَّن حاجزاً حصيناً عندهم، وهي لغة رديئة، فإذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزم الأصل، لأنَّك قد تجري على الأصل ولا حاجز بينهما، فإذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتقِ المشابهة".

ومراد سيبويه من ذلك أنَّهم أتبعوا كسرة الميم في "منهم" كسرة الهاء، ليحدث الانسجام بين هذين الصوتين؛ لأنَّ الساكن عندهم، وهو النون، هنا في حكم المعدوم الذي لا وجود له.

وإذا كان سيبويه قد وصفها بأنَّها رديئة، فإنَّا نجد أبا علي الفارسيّ قد وجد لها وجهاً من القياس فوجّه كسر الهاء ههنا على الرغم من وجود الفاصل بإمالة الفتحة الطويلة (الألف) في مثل: جلِباب، على الرغم من وجود فاصل بين الكسرة والفتحة

---

(1) الزيدي، فقه اللغة العربية، مرجع سابق، ص229.

(2) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 196/4، شرح الرضي على الكافية: 420/2.

(3) نفسه: 196/4؛ السيوطي، المزهر، مصدر سابق: 222/1.

الطويلة في هاتين الكلمتين[1]، وقد عدَّها غير واحد من المحدثين من قبيل المماثلـة بين الحركات[2]، وهي مماثلة مقبلة كلية في حالة انفصال.

بقي أن نقول إنَّ هذه الظاهرة اللهجية لا تزال موجودة في بعض الأقطار العربية، على نطاق ضيّق، وهذا ما يجعلنا نعدّها من الرُّكام اللغويّ، من ذلك في بعض مناطق العراق "في الموصل، إذ كثيراً ما نسمعُها تدور على ألسنة الحضريين منهم، يقولون: مِنّم وعِندِم وكِلّم، وأصل اللفظة الأولى: مِنهُم، ثم صارت في ألسنتهم مِنهِم، ثم أبدلوا الهاء نوناً، وأدغموها بالنون التي قبلها، وفق قانون التأثر الصوتيّ الذي يسميّه المحدثون من اللغويين: التأثّر التقدمي (Progressive) ثم يحصل الإدغام بعد هذا التأثر، إذ يتكّرر صوتان متتاليان، كتكرار النون في "منهِم" بعد قلبها نوناً"[3].

وهي موجودة في بعض الأرياف في فلسطين، وقد سمتعُها غيرَ مرّة من زميل فلسطينيّ كان كثيراً ما يقول: قلنالهِم، رُحنا عليهِم، شُفناهِم.

وأخيراً أودُّ التأكيد على أنَّ هذه الأنماط اللهجيّة التي تحدّثتُ عنها سابقاً ما تزالُ لها امتداداتها حتّى اليوم، وهذا يؤكّد أنَّها من الرّكام اللغويّ لظواهر لغوية مندثرة داخل النظام اللغويّ.

### 3.1.3 البدء بالساكن:

إنّ الكلمة العربية جرت على مبانٍ خاصة اجتمعت فيها الأصوات الصامتة (Consonants) والأصوات الصائتة (Vowels) اجتماعاً اشتمل على التناسب والتوافق، فلستَ واجداً صوتاً من الأصوات الصامتة إلاّ وجدته مسبوقاً أو متلوّاً بصوت من الأصوات الصائتة، ثم إنّك لا تجد صوتاً صامتاً متلوّاً بآخرَ صامت كما يحدث في طائفة من اللغات ساميّةً وغيرَ ساميّة، ثمّ إنّك لا تجد كلمةً عربيةً بُدئت بصوت صامت إلا أُتبع بصوت صائت، وهذا يعني في لغة النحاة أنّ العرب لا

(1) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص242.

(2) عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق: ص34.

(3) الزيدي، فقه اللغة العربية، مرجع سابق: ص230.

يبدؤون بالساكن وإنما يبدؤون بالمتحرك، غيرَ أنّنا واجدون في العربيـــة الفــصيحة جملة أبنية تومئ إلى أنها بدأت بصوت صامت لم يسبقه متحرك، أي أنهـــا بـــدئت بالسكون، نحو:ابن، واسم، واستخرج، والتمس، وانهزم، ومثل الأمر في الثلاثي نحو اضرب[1].

إن هذه الألفاظ قد بدئت بصوت صامت (Consonants) وهي الباء والــسين والسين واللام والنون والضاد، وهذه الأصوات ساكنة غير متحركة أي أنها لم تُتبــع بحركة، وهذا ما سُمِّي في كتب النحو القديم بـــ"البدء بالساكن" ولمّا استوفت العربية حظَّها من النضج والتوافق بين الأصوات الصامتة والأصوات الصائتة (الحركـــات) انساق المُعرِبون إلى أن تأخذ هذه الألفاظ ونظائرُها طريقةَ العربية من حيث البــدءُ بالمتحرك لا الساكنِ، فألحقت بهذه الأصوات الصامتة نوعاً من الهمزة بــشيء مــن صوت مُختَلس، أو مخطوف يُستعان به إلى الوصول إلى الصوت الــصامت الــذي بدأت به بنية الكلمة[2].

جاء في العين للخليل بن أحمد الفراهيدي[3]: "الألف التي في اسحنكك واقشعرّ واسحنفر واسبكرّ ليست من أصل البناء، وإنما أدخلت هذه الألفـــاتُ وأمثالُهـــا مــن الكلام لتكون عِماداً وسُلّماً للسان إلى الحرف الساكن".

إن إضافة ألف في أول هذه الألفاظ شيءٌ يستعان بـــه إلـــى الوصـــول إلـــى الساكن، ومن أجل ذلك تُختلس حركة هذه الألف فكأنّ الناطق بـــ"اضرب" فعل الأمر من "ضرب" ينطلق بالضاد، فلا تُحسُّ أثراً واضحاً كلّ الوضوح للألف الأولى.

"ولعلّ المغاربة من العرب في عصرنا ينطقون الساكن الأول ويلغون إلغـــاءً تاماً، هذه الألف العماد أو السلّم، ذلك أنّهم ينبُرون الجزء الأخير، أو المقطع الأخير في الكلمة.

ووجود هذه الظاهرة اللغوية قد يكون دليلاً على ابتداءٍ بالساكن في العربيـــة التي سبقتْ هذه المرحلةَ الفصيحة، وممّا يقوّي هذه المقولةَ جوازُ النطق بالساكن في

---

(1) السامرائي، مقدمة في تاريخ العربية، مرجع سابق، ص23.

(2) المرجع نفسه: ص24.

(3) الفراهيدي، العين، مصدر سابق: 54/1.

كثير من اللغات السامية، وهذا يعني أن تلك اللغاتِ لم يتهيأ لها من النضج في أصواتها وأدائها ما تهيّأ للعربية التي ظلّت حيّةً قائمة، في حين أنّ سائر أخواتها الساميات قد ضعف بل اندثر وعفّى عليه الزمان"[1].

ففِي النظام المقطعيّ العربيّ لا يجوز أن يتوالى صامتان إلا في نهاية الكلام في حالة الوقف عليه، ويعني هذا أيضاً أن المقطع في العربية لا يبدأ بصامتين لم يفصل بينهما بحركة، ولا يمكن للمقطع العربي أن يبدأ بحركة، ولعلّ هذا ما يفسر لنا اجتلابَ همزة الوصل في بداية فعل الأمر وغيره، مما يقتضي ذلك إذ تُجتلب الحركةُ للتخلّص من تتابع صامتين، ثم تتخلّقُ همزة الوصل عن طريق تحقيق الحركة، للتخلص من ابتداء المقطع بحركة، وبالتالي تعدُّ همزةُ الوصل الصوتَ المساعد للنطق بالمجموعة الممنوعة في بناء اللغة العربية[2].

إنّ المجيء بهمزة للتوصل بها إلى النطق بالساكن في مرحلة تالية، يؤكّد أنّ العربية كانت تبتدئ بساكن في مرحلة وفترة ما، "ففعل الأمر "سَلْ" على سبيل المثال، لم يأتِنا بهذه الصورة بل مرّ في تطوُّره بمراحلَ، إذ الأصلُ: "سْأَلْ" بعد إسقاط حرف المضارعة والفعل "سْأَلْ" "$s > al$" بهذه الصورة تشكّل فيه محظورٌ صوتيٌّ، وهو التقاءُ صامتين في مقطع واحد في أوّل الكلمة، هما السين والهمزة، وهذا لا يجوز ولا يكون بحالٍ عربيّاً ولا ساميّاً، إذن لا بدّ من الفصل بين الصامتين، وذلك عن طريق تخليق مقطع جديد بإضافة كسرة قبلَ الصامت الأول (سْ)، غيرَ أنّ إضافةَ الكسرة وحدَها لا تحُلُّ المشكلة، لأنّه سيترتّب عليه ابتداءُ المقطع بحركة، ولكنّ المقاطع العربيّة والساميّة عامّة لا تبتدئ مقاطعُها إلا بصامت، قال بروكلمان[3]: "كلُّ مقطع يبدأ في اللغات الساميّة أصلاً بصوت صامتٍ واحد أو همزة"، وللتغلّب على المشكلة، كما يقول فوزي الشايب، تعمد العربية بشكل آليٍّ إلى

(1) السامرائي، مقدمة في تاريخ العربية، مرجع سابق: ص25-26.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص102؛ وشاهين، في علم اللغة العام، مرجع سابق: ص109.

(3) بروكلمان، فقه اللغات السامية، مرجع سابق: ص43.

تحقيق الحركة، وبتحقيقها تتخلّق الهمزة، هذه وهي المعروفة بهمزة الوصل، وبـــذلك يصبح الفعل: اسأل $> is > al$ "[1].

وأعتقد أن ما ذهب إليه إبراهيم السامرائيّ صحيح تاريخياً؛ فاجتلابُ همـــزة الوصل يؤكد أنّ مثل هذه الكلمات نحو: اسم، ابن، اضرب، كانت تبدأ بـــساكن، ثـــمّ جيء بهمزة الوصل للتوصُّل إلى النطق بها، جاء في الجمل للزجاجي[2]: "أصل ألف الوصل في الأفعال، وإنّما هي في الأسماء في أسماء معلومة، وهي: ابـــن، واســـم، واثنان واثنتان، واست، وابنة، وامرؤ، وامرأة، وأيمن الله في القسم، والألف التي مع لام التعريف، نحو: الرجل والغلام... وما أشبه ذلـــك، وســـائرُ ذلـــك الألـــف فيـــه مقطوعة".

والأمر كذلك في "انفعل وينفعل ويفتعل ويستفعل" فالماضي يجـــب أن يكـــون "نْفعَل، وفْتعَل، وسْتفعَل" والأمر منها ينبغي أن يكـــون "نْفعِـــل" وفْتعِـــل وسْـــتفعِل"، والمصدر منها ينبغي أن يكون "نْفِعال وفْتِعال وسْتِفعال".

وفي هذه الحالاتِ جميعِها خروجٌ على الخصائص المقطعيّة للبنية العربيـــة، وذلك نظراً لما ينشأ عنه من اتصالِ صامتين في مقطعٍ واحد في بداية الكلمة، ومثل هذا لا يجوز البتّةَ في العربيّة والساميّات عموماً، ولهذا فإنّ العربية تعمدُ إلى الفصل بين الصامتين بالإتيان بحركة إضافية مساعدة لتنتجَ مقطعاً جديداً، والحركـــةُ التـــي تُثبتُها العربيةُ في بداية الكلمة هي الكسرة، لكنّ إضافةَ هذه الحركة المساعدة لا يحلُّ المشكلة؛ لأنّ إضافتَها تخلقُ وضعاً محظوراً آخرَ، وهـــو ابتـــداء المقطـــع بحركـــة والعربيةُ لا تجيز ذلك البتّة، فجميعُ الأشكال المقطعية العربيّة يجب أن تَبدأ بصامت، ولهذا تعمد العربيّة إلى تحقيق الكسرة، فتتخلّقُ بـــذلك الهمـــزةُ المعروفـــةُ بهمـــزة الوصل"[3].

---

(1) الشايب، فوزي، (1989)، تصويب قول العامة "فلان أخصائي في كذا"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 36، ص332.

(2) الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق: ص257.

(3) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص102-105.

وبتحقيق الحركة وتخليق همزة الوصل تصبح الصيغُ السابقةُ: اضرِب "id̥rib<" وفي الصيغ الأخرى: انفعَل وافتعَل واستفعَل، وانفعِل وافتعِل واستفعِل ومصادرها: انفعال، وافتعال، واستفعال.

فالسلف، كما هو رأيُ الخليل السابق أنّ همزة الوصل يخفٌّ إليها العربيُّ لنطق الساكن، لأنّ العربية لا تجيز الابتداءَ بالساكن، فهي عند الخليل بمثابة السُّلَّم للسان، أمّا عند المحدثين فهي لتصحيح البِنية المقطعية.

ونعتقد أن نحوَ هذه الكلمات قبل دخول همزة الوصل أنها كانت يُبتدأ فيها بساكن في مرحلة تاريخية ما، ومن ثم جيء بهذه الهمزة تخفيفاً على الناطق، أو هكذا تصرّف ابنُ اللغة ومستعملها "فاللغةُ لا تسأل أصحابها عن سبلِ تطوُّرها، ولكنّها تتطوَّر تلقائياً، وفقَ مسارات طبيعية لا يمكنُ الوقوف بوجهها بصورة مُتكلَّفة، فعندما تتحرّك اللغة وفق أنظمة التطور اللغوي التلقائية، فإنها لا تستشير أصحابَها، ولا يمكن على المستوى العمليّ أن نقف في وجه هذا التطور الذي لا إرادةَ لنا فيه متكلِّمين وناطقين"(1).

### 4.1.3 التقاء الساكنين:

تعدُّ ظاهرةُ التقاء الساكنين من المشاكل اللغويّة المعقدة؛ لذلك أولاها علماء العربية عناية واهتماماً كبيرين، وتتضح هذه الأهمية من خلال حديثهم عن هذه الظاهرة في مؤلفاتهم بشكل مفصل دقيق، حيث تحدثوا عن حالاتها المختلفة، وما جاء منها في القراءات القرآنية، أو في الشعر أو في الكلام المنثور، وحاولوا تعليلَها، ومتى يجوز التقاءُ الساكنين، عند الوقف مثلاً، في حال كون الحرفين صحيحين، وفي حال كون أحدهما حرفَ مدٍّ ولين، والثاني صحيحاً، مدغماً بمثله، وكيف يمكن

(1) عبابنة، يحيى، (2000)، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمّان، الأردن: ص80.

التخلص من التقاء الساكنين؛ نظراً لصعوبتهما الصوتية، ويكون التخلص من أحدهما إمّا بالحذف، وإمّا بالحركة[1].

قال ابن عصفور[2]: "إذا التقى الساكنان من كلمتين، فإن كان الأول منهما صحيحاً حذفته، إن كان النون الخفيفة اللاحقة للأفعال نحو قوله[3]:

لا تهينَ الفقيرَ علّك أنْ      تركعَ يوماً والدّهرُ قد رَفَعَه

أي: لا تهينن، وكذلك تحذفه إن كان التنوين ساكناً، وكان الساكن الثاني الباء من (ابن) الواقع صفة بين علمين أو بين متفقّي اللفظ، وإن لم يكونا علمين ولا جاريين مجراهما، وإنما حذفته لكثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين، ولذلك تقول: هندٌ بنتُ فلان، فتثبت التنوين في (هند) على لغة من صرف، ومن العرب من يحذف لمجرد كثرة الاستعمال؛ ومَن لغته ذلك يحذف التنوين من (هند) وإن كانت لغته الصرف، وما عدا ذلك يحرك بالكسر نحو: اذهب واحذرِ الله، وإنِ امرؤٌ هلك".

قال سيبويه[4]: "هذا باب ما يُحرّك فيه الحرفُ الذي يليه المحذوف لأنه لا يلتقي ساكنان: وهو قولك في رجل اسمه رادٌّ: يا رادِ أقبل، وإنما كانت الكسرة أولى الحركات به لأنه لو لم يدغم كان مكسوراً، فلما احتجت إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازماً له لو لم يدغم".

---

(1) حول التقاء الساكنين وكيف يمكن التخلص منهما، انظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 263/2؛ المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد، (د.ت)، الكامل في اللغة والأدب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: 88/2؛ ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 126/3؛ 200/3؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 120/9؛ شرح الشافية للرضي: 210/2-211 وغيرها.

(2) ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (1981)، المقرَّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق: ص369-370؛ وانظر: المبرد، المقتضب، مصدر سابق: 181/1.

(3) هذا البيت من كلمة للأضبط بن قُريع، وهو من شواهد الإنصاف: 221/1، ومغني اللبيب: 155/1؛ 643/2.

(4) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 263/2؛ والأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 340/12؛ وانظر: الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 90/1-91.

قال أبو حيان[1]: "لا يلتقيان في وصل محض إلا وأولُّهما حرفُ لين وثانيهما مدغم متصل لفظاً نحو: الضالّين وتُمودّ الثوب، أو حُكماً نحو: اضـــربُنّ واضـــربِنّ، وربّما فُرّ من التقائهما بجعل الألف همزةً في نحو: "ولا الضألّين"، وهو لغة في تميم وعُكل، يقرأ الأعرابيٌّ منهم، وقيل لامرأةٍ منهم: ما أذهب أسنانَكِ؟ فقالت: أكلُ الحأرّ وشرب القأرّ"، ولا ضرورة".

قال ابن يعيش[2]: "واعلم أنّ التقاء الساكنين لا يجوز، بل هو غيــرُ ممكــن وذلك من قبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء بــه، ومُحــالٌ الابتداء بساكن؛ فلذلك امتنَع التقاؤهما، وفي الوقف يجوز الجمع بين ساكنين، فيكون الوقف كالسادّ مسدّ الحركة كقولك: قام زيدْ وهذا بكْرْ، لأنّ الوقف على الحرف يمكن جِرس ذلك الحرف، ويوفّر الصوتَ عليه، فيصير توفيرُ الصوت بمنزلة الحركة له، ألا ترى أنك إذا قلت عمرو، ووقفت عليه وجدتَ للرّاء من التكرُّر، وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره، وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام، ويجتذبــه إلى جرس الحرف الذي منه حركتُه، ويؤيّد ذلك أن حروف القلقلــة وهــي القــاف والجيم والطاء والباء والدال لا يستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدّة الحَفْل والضغط وذلك نحو: الحقّ، واذهب، واخرج، فمتى أدرجتَها وحرّكتهــا زال ذلــك الصوت، فبان لك، بما ذكرتُه، أنّ الحرف الموقوفَ عليه أتمُّ صوتاً، وأقوى جرســاً من المتحرك، فسدّ ذلك مسدَّ الحركة، فجاز اجتماعُه مع ساكن قبله".

قال السيوطي[3]: "الأصل في التقاء الساكنين تحريك الــساكن المتــأخر لأنّ الثقل ينتهي عنده، وقيل الأصل تحريك الساكن الأول؛ لأن به التوصلَ إلــى النطــق بالثاني فهو كهمزة الوصل، وقيل إنّ الأصل تحريكُ ما هو طرف الكلمة سواء كــان أول الساكنين أو ثانيهما لأنّ الأواخر مواضعُ التغيير، ولذلك كــان الإعــراب فــي

---

(1) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 341/1؛ وابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 126/3.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 120/9.

(3) السيوطي، جلال الدين، (1984)، الأشباه والنظائر في النحو، الطبعة الثالثة، دار الحديث للطباعة والنــشر، بيروت، لبنان: 132/2-133.

الآخر؛ والأصل فيما حرّك منهما الكسرة لأنها حركةٌ لا توهم الإعراب، إذ الكسرُ الذي يكون في أحد الساكنين لا يُتخيّلُ أنّ موجبَه الإعراب...".

وقد أوضح ابن يعيش[1] شروط اجتماع الساكنين، " والشرطان المرعيّان في اجتماع ساكنين أن يكون الساكنُ الأوّلُ حرفَ مدٍّ ولين والثاني مدغماً "كدابّة وشابّة وخويصّة" تصغير خاصّة، قلبتَ الألف واواً، وجئت بياء التصغير ساكنةً، وبعدها الصاد مضاعفة، وتُمودّ الثوب، وهو بناءٌ لما لم يُسمَّ فاعلُه من: تمادّ الزيدان الثوبَ؛ وذلك أن فاعَل يكون من اثنين، إلا أنك تُسند الفعلَ إلى أحدهما، كما أنّ له دون الآخر وتنصب الآخرَ على أنه مفعول، وتعرّيه في اللفظ من الفاعليّة، أي أن كلاً منهما مدّهُ، ثم دخلتْ تاء المطاوعة، وإنما ساغ الجمعُ بين الساكنين عند وجود الشرطين من قبل أن المدّ الذي في حروف المد يقوم مقامَ الحركة، والساكن إذا كان مدغماً يجري مجرى المتحرك؛ لأنّ اللسان يرتفع بهما دفعةً واحدة، فلذلك لا يجوز اجتماع الساكنين إلا إذا كانا على الشرط المذكور، فإن لم يكونا على الشرط المذكور، فلا بدّ من تحريك أحدهما، أو حذفه...".

بعد هذا العرض الموجز لالتقاء الساكنين، أودّ أن أشير إلى أنه جاءت عن العرب بعض الأمثلة، التقى فيها الساكنان، لا على الحدِّ المذكور، ويمكن توجيه مثل هذه الأمثلة على أنّها من قبيل الركام اللغوي، أي أنّ العربية في فترة مبكرة جدّاً من تاريخها ربّما كانت تسمحُ بالتقاء الساكنين، وهو ما عدّه القدماء ضرورةً أو شاذاً، وما نراه أنه من الرّكام اللّغويّ، وإليك بيان ذلك.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 9/121-122؛ والأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 1/342؛ وقد أجاز علماء العربية اجتماع الساكنين في الوقف سواء كان الساكنان حرفين صحيحين، مثل: بكر وبشر، أم كان الحرفان حرفي علة، نحو: محيايْ في قراءة نافع: "إنّ صلاتي ونُسكي ومحيايْ" أم كان الأوّلُ منهما حرفَ لين، والثاني صحيحاً غيرَ مدغم بمثله، نحو: المؤمنونْ، أم كان الأوّل منهما حرفَ لين، والثاني صحيحاً مدغماً بمثله، في كلمة واحدة مثل: مادّ وسادّ وتُمُودّ. انظر: المبرد، المقتضب، مصدر سابق: 1/236؛ والأنباري، الإنصاف، مصدر سابق: ص650-669.

قال أبو حيان(1): "فأمّا: (التقت حلقتا البطان) بإثبات الألف فنادر عند البصريين لا يقاس عليه، وجائزٌ عند الكوفيين، وقاسوا عليه، وإذا دخلتْ همزةُ الاستفهام على ما فيه لامُ التعريف وأبدِلت همزةُ الوصل ألفاً ثبتت...".

كما ذكر صاحب المفصّل: "إلا ما شذّ من قولهم: آلحسنُ عندك، وآيمُن الله يمينك، وحلقتا البطان...، قال ابن يعيش في شرح ذلك(2): "يريد أنّه قد التقى ساكنان فيها لا على الحدّ المذكور فهو شاذّ في القياس، والذي سوّغ ذلك أنّهم لو حذفوا، وقالوا: ألحسن عندك، وأيمن الله لالتبس الاستخبارُ بالخبر، ووجهُ ذلك أنّهم استغنَوا بأحد الشرطين، وهو المدُّ الذي في الألف، وأمّا "حلقتا البطان" فالقياس حذفُ الألف لالتقاء الساكنين، كما حذفوها في قولك: غلاما الرّجل، وكأنّ الذي سوّغ ذلك إرادةُ تفظيع الحادثة بتحقيق الثانية في اللفظ، والبطان للقَتْب، وهو الحزام الذي جُعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا دلّ على نهاية الهُزال، وهو مثلٌ يُضربُ في الأمر إذا بلغ النهاية".

وذكر ابن جنّي أن أبا العبّاس حكى عن أبي عثمان عن أبي زيد، قال: سمعتُ عمروَ بنَ عبيد يقرأ: "فيومئذ لا يُسأل عن ذنبه إنس ولا جأنّ" فظننتُ أنّه قد لحَن، حتّى سمعتُ العربَ تقول: دأبّة وشأبّة"(3).

وقد ذكر ابن الأنباريّ حين تحدّث عن التقاء الساكنين في "حلقتا البطان" أنّ هذا غيرُ معروف، والمعروف عن العرب حذفُ الألف من (حلقتا البطان) لالتقاء

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 342/1؛ وانظر: المبرد، المقتضب، مصدر سابق: 236/1؛ وشرح الشافية لابن الحاجب: 211/2.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 123/9؛ الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد، (1992)، مجمع الأمثال، وثّق أصوله وعلّق عليه: سعيد اللحام، (د.ط)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: 90/2.

(3) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 148/3؛ وابن جني، سر الصناعة، مصدر سابق: 73/1؛ والمبرد، الكامل، مصدر سابق: 231/1.

الساكنين، وما حُكي عن العرب من هذا فشاذٌّ ونادر، لا يقاس عليه، ولا يعتدُّ به؛ لقلّته"(1).

وكذا قال ابن عصفور(2): "فأمّا ما حكاه الكوفيّون من قول بعضهم: "التقت حلقتا البطان" فشاذٌّ، لا يُلتفتُ إليه".

والذي يجعلنا نذهب إلى أن ما ورد من أمثلةٍ وشواهدَ اجتمع فيها الساكنان، أنها من الرّكام اللّغويّ، ما ذكره بعضُ القدماء من أنّها لغةٌ لبعض العرب، ذكر ذلك غيرُ واحد من القدماء، من ذلك ما أورده ابن عصفور وغيرُه عن الكوفيين سماعاً عن العرب، والكوفيّون -كما هو معروفٌ- يعتدُّون بالسماع اعتداداً كبيراً، وما نُقل عن العرب فُسِّر إمّا: أنّه شاذٌّ وضرورةٌ لا تجوز، وإمّا لأمن اللّبس كما في: آيمن الله، وآلحسن عندك، فرقاً بين الاستخبار والخبر، كما نصّ على ذلك ابنُ يعيش، وإمّا لأنّه مثلٌ، كما في: "التقت حلقتا البطان" والأمثالُ، كما ذكرنا سابقاً، لا تُغيَّرُ، بل تجري مجرى المنظوم في تحمُّل الضرورة، ذكر ذلك غيرُ واحد من السلف، وذكرناه في موضعه سابقاً، منصوصاً عليه، ومعزوّاً إلى قائليه.

قلتُ: إنّ ورودَ هذه الشّواهدِ أو الأمثلةِ يؤكد لنا أنّها من الرُكام اللُّغويِّ، وإلاّ فكيف نفسِّرُ نحوَ: احمارَّ، وادهامَّ، واشهابَّ وأمثالَها؟ ألم تكن مستخدمةً -بهذه الصورة- في فترة من الفترات، ثمّ جرَتِ عليها سُنّة التطوُّر والتخفيف، بأن أُبدلتْ ألفُها همزةً، كما يرى القدماء، أو أُقمحت الهمزةُ لإعادة ترتيب النظامِ المقطعيّ كما يقولُ المحدثون.

بل إنّ ابنَ جنّي ينصُّ على أنّ همزَ نحوِ: الضألّين، وادهأمّ واحمأرّ، لم يكن اعتباطاً بل عن تطرُّقٍ وصنعة(3).

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق: ص669؛ والفارسي، الحجة، مصدر سابق: 296/2؛ 171؛ 78؛ 80؛ 88؛ 91؛ 277.

(2) ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص371؛ ويضرب مثلاً للأمر يبلغ الغاية في الشدة والصعوبة، ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، مصدر سابق: 90/2؛ وينظر: عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق: ص97.

(3) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 147/3.

فالأصل في مثل: ادهأمّ، وابيأضّ، واحمأرّ قبل الهمز: ادهامّ وابياضّ واحمارّ وقد اجتمع فيها ساكنان، غيرَ أنّ اللغة، وهي تمضي في طريقها صُعُداً نحو التطوُّر الآخذِ بالتخفيف، لجأتْ إلى الهمز، تفادياً لالتقاء الساكنين، وقد علّل ذلك ابنُ جنّي بقوله(1): "وذلك لأنّه كُرِه اجتماعُ الساكنين فحُرِّك الألفُ لالتقائهما، فانقلبت همزةً؛ لأنّ الألفَ حرفٌ ضعيفٌ، واسعُ المخرج، لا يتحمّل الحركة، فإذا اضطروا إلى تحريكه، قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة".

جاء في الكامل للمبرد(2): "وزعم الأصمعيُّ، قال: خرج الوليدُ يوماً على الناس، وهو "مُشْعانّ" الرّأس، فقال: مات الحجّاجُ بنُ يوسف وقُرّة بنُ شَريك، وجعل يتفجّعُ عليهما، قوله: مُشعان الرأس، يعني: منتفخَ الشَّعر متفرِّقَه (الرّواية منتفخ والصحيح منتفش قاله ابن السرّاج)، ومثلُ هذا لا يكون في شعر؛ لأن في هذا التقاءَ ساكنين؛ ولا يقع مثلُ هذا في وزن الشِّعر، إلاّ في المتقارب، وليس ذا على ذلك الوزن".

فالبناء افعالّ نحو: ادهامّ واحمارّ وغيرهما قد اجتمع فيهما ساكنان، ورأيْنا، كما ذكرناه سابقاً، أنّها تمثّل رُكاماً لغويّاً لمرحلة من مراحل تاريخ العربية الطويل، يؤكّد هذا إبراهيم السامرائيّ أنّ "من العرب من كان يجيزُ الجمعَ بين المتجانِسَين من الأصوات، فلا يلجأ إلى الإدغام، وعلى هذا جاء قولُ المتنبي:

فلا يُبرمُ الأمرُ الذي هو حاللٌ ولا يُحلَلُ الأمرُ الذي هو مُبْرِمُ

وعلى الرُّغم من أنّ النقّاد قد عابوا المتنبّي، لأنّه تجاوزَ المألوفَ من القاعدة الصوتية، ومن الأكيد الثابت أنّ المتنبّي عارف بهذه الحقيقة اللغوية، وكان في طَوقِه أن يتحاشى هذه الضرورة –إن صحّتْ– وإنّما الذي سوّغ له ذلك أنّ ذلك جائزٌ بل معروفٌ في لغةٍ من لغات العرب هرباً ممّا عُرف بالتقاء الساكنين، وإذا استقرينا الأبنيةَ الفصيحة القديمة وجدنا بناء "افعالّ" مثل "احمارّ" من الأفعال المزيدة، وهذا

---

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق: 82/1؛ وابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 147/3-148؛ 200/3؛ والفارسي، الحجة، مصدر سابق: 402/2.

(2) المبرد، الكامل، مصدر سابق: 87/2-88؛ وفي حاشية الكامل: يقال: اشعانّ الرأسُ اشعيناناً فهو مُشعانّ إذا كان شعره أشعثَ ثائراً.

الضربُ من الأفعال قليلُ الورود، وقلّته تشير إلى أنّه بقيّة قديمةٌ لأفعالٍ كانت شائعةً على هذا الوزن"[1].

ويؤكّد السامرائيّ، في مؤلَّف آخرَ له[2]: أنّ هذه الأفعالَ قليلةٌ، وقلّتُها تـشير إلى أنها بقايا من بقايا المرحلة السابقة اللغوية، فهذه الصيغة (احمارّ) قديمة، وهـي دالّة على المبالغة، وهي ثقيلةٌ، لوجود الساكنين، ثمّ تخفّفت بالاسـتعمال، فخـضعت لسنّة العربية الفصيحة في المرحلة السابقة، فاستحالت إلى" احمرّ".

ويرى رمضان عبد التواب أنّ كلّ صيغةٍ على وزن (افعألّ) قد جـاءت فـي العربية عن هذا الطريق، حتّى ولو لم يوجدْ إلـى جوارهـا صـيغةُ "افعـالّ" فـي الاستعمال[3].

وما مجيءُ مثل هذه الأفعال، قبل أن تُهمزَ، ومـا ورودُهـا فـي القـراءات القرآنية نحو قراءة نافع (محيايْ)[4] في قولِه تعالى[5]: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، إلاّ دليلٌ على أنها بقيّة باقية من لغة قد عفى رسـمُها، وتأبّـدتْ معالمُها!!

فالذين يحقِّقون الهمز في (افعالّ) يقولون: افعألّ، فمن تحقيق الهمز ظهرَ بناءُ (افعألّ) في (افعالّ)، فأهلُ التحقيق يقولون احمأرّ وادهأمّ، والذين لا يحقّقون يقولون: احمارّ وادهامّ واحذارّ، كما يذكر غالب المطلبي"[6].

---

(1) السامرائي، مقدمة في تاريخ العربية، مرجع سابق: 28-29.

(2) السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، مرجع سابق: ص68.

(3) عبد التواب، فصول في فقه العربية: ص197-212.

(4) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، (1972)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر: 274/1؛ وقد عدّها ابن يعيش خارجة على القياس، ابن يعيش، شرح المفـصل، مـصدر سابق: 34/3؛ وكذا ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1977)، الحجة فـي القـراءات الـسبع، تحقيق: عبد العال مكرم، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت، لبنان: 75/1، وممّن أجازها العكبري قال: لأنّ المَدّة تفصل بينهما، إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري: 267/1، وعبد التواب، فصول في فقه العربية، مرجع سابق: ص193 وما بعدها.

(5) سورة الأنعام، الآية: 162.

(6) المطلبي، لهجة تميم، مرجع سابق: ص160.

قلتُ: الذين لا يحقّقون، فيقولون: احمارّ وادهامّ، أليس في هذا التقاءُ ساكنين، أوَ ليس هذا يدلُّ على أنّهم توارثوه هكذا من أسلافهم، أليس هذا معناه: أنّ العربيــةّ كانت تُجيزُ اجتماعَ الساكنين!.

وفي مقابل ذلك نجد من المحدثين من ينكرُ اجتماعَ الساكنين في مقطع واحــدٍ في بداية الكلمة، وبهذا يُفسَّرُ التزامُ الحجازيّين تحقيقَ الهمزة عندما تكون في صــدر الكلمة، وذلك لأنّ تخفيفَها سيؤدي حتماً إلى واحدٍ من اثنين: فإمّا أن يؤدِّيَ إلى ابتداء المقطع بحركة، وذلك بإسقاط الهمزة وحدَها، وإمّا أن يؤدّي إلى التقاء صامتين فــي مقطع واحد بعد إسقاطها هي وحركتها، وابتداءُ المقطع بحركة مرفــوض، والتقــاءُ صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة مرفوضٌ أيضاً، ولذا فقد التزم الحجــازيُّون تحقيقَ الهمزة إذا كانت أولَ الكلمة[1].

ويضيف فوزي الشايب: "أمّا في حشو الكلمة فإنّه لا يجوز أيــضاً أن يلتقــي صامتان في مقطع واحد في الحشو، أمّا بالنسبة لباب "دابّة وشابّة" فليس ههنا التقــاءُ ساكنين كما يزعُم السّلفُ، لأنّ ما يسمُّونه الألفَ ما هو إلا حركــةٌ طويلــة، فتحــةٌ طويلة، وعليه فإنّه لم يلتقِ ساكنان ههنا، فكلٌّ من شابّة ودابّة تُجــزّأُ مقطعيّــاً علــى النحو الآتي: شاب + بة في الوقف، وشاب + ب+ تن في الوصل، ومثلهــا "دابّــة" وتُمودّ الثوب.

أمّا بالنسبة لخويصّة فهذه يُوهِم ظاهرُها أنّ ثمّة التقاءَ ساكنين في مقطع واحد في حشو الكلمة، بيدَ أن الحقيقةَ غيرُ ذلك تماماً، فليس ههنا التقاءُ ساكنين، كما يزعم السلف، فالياء لا تتّصل في النطق الفعليّ بالصاد اتّصالاً مباشراً، ذلــك أنّ نطقهــا يستوجبُ إتباعَ الياء بصُويت قصيرٍ بعدها، وهو بتعبيــر ابــن منظــور "إشــمامها بالكسرة" جاء في اللسان: وتصغير الدابّة" دويْبة، الياء ساكنة، وفيهــا إشــمام مــن الكسر، وكذلك ياء التصغير إذا جاء بعدها حرف مثقّل في كل شيء".

---

(1) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص106؛ وبروكلمان، فقه اللغات الــساميّة، مرجــع ســابق: ص73؛ حيث نصّ على أنه لا يمكن بحسب قوانين المقطع في اللغات السامية أن يلتقي صوتان صــامتان في أول الكلمة، ولذلك فإنه إذا وجد مثل هذين الصوتين في صيغة ما نشأت حركة جديدة قبــل الــصوت الأول ونادراً بعده، وكوّنت معه مقطعاً مستقلاً.

فهذا النصُّ من اللسان يقطع الشكَّ باليقين، ويؤكّد من ثمّ أنّه ليس ههنا التقاء ساكنين حقيقةً، وذلك لأنّ هناك حركةً قصيرة تفصل بين الياء وبين الصاد"[1].

وممّا جاء في القراءات السبعيّة وقد اجتمع فيه ساكنان، قراءة نافع في غير رواية ورش، وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر والمفضل قولَه تعالى[2]: ﴿إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لُّكُمْ﴾، قرأوا: "فنِعْمّا، بكسر النون والعين ساكنة، وقرأ ابنُ كثير وعاصمٌ في رواية حفص ونافعٌ في رواية ورش (فنِعِماّ هي) بكسر النون والعين، وقرأ ابنُ عامر وحمزة والكسائيّ (فنَعِماّ هي) بفتح النون وكسر العين، وكلُّهم شدّد الميم"[3].

وقد وجّه أبو علي قراءةَ من قرأ "فنعْمّا" بسكون العين من (نِعِمّا) بقوله[4]: "من قرأ بسكون العين لم يكن قولُه مستقيماً عند النحويّين؛ لأنه جمع بين ساكنين، الأولُ منها ليس بحرف مدٍّ ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنّما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرفَ لين، نحو: دابّة وشابّة وتمودّ الثوب وأُصَيْمّ؛ لأنّ ما في الحروف من المدّ يصير عِوضاً من الحركة، وقد أنشد سيبويه شعراً قد اجتمع فيه الساكنان على حد ما اجتمعا في (نِعْمّا) في قراءة من أسكن العين، وهو:

كأنّه بعدَ كَلالِ الزّاجِرِ ومَسحِه مرّْ عُقابٍ كاسرِ

وأنكره أصحابه، ولعلّ أبا عمرو أخفى ذلك، كأخذه بالإخفاء في (بارئكم) فخفى و(يأمركم) فظنّ السامعُ الإخفاءَ إسكاناً للُطفِ ذلك في السمع وخفائه".

ومما يجتمع فيه الساكنان، حروف التهجي، نحو: الم، قال أبو علي الفارسي: "إنّ حروف التهجي يجتمع فيها الساكنان، نحو: "الم، كعهص"، وذلك أنّها مبنيّة على

---

(1) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مرجع سابق: ص106-107.

(2) سورة البقرة، الآية: 271.

(3) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، مصدر سابق: 296/2؛ وينظر: عبد التواب، التطور اللغوي، مرجع سابق: ص96.

(4) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، مصدر سابق: 296/2-297.

الوقف، كما أنّ أسماء العدد كذلك، فحُرّكت الميمُ في "الم" للساكن الثالث بالفتح، كما حرّكت النون في "مِنَ الله، ومِنَ المسلمين""[1].

## 2.3 الركام اللغويّ المستوى الصرفي

### 1.2.3 الفعل:

### 1. "ما جاء مُصحّحاً على وزن (فَعِلَ)"

من المتّفق عليه أنّ الواو والياء متى تحرّكتا، وانفتح ما قبلهما، أُبدِلتْ ألفاً، غيرَ أنّنا نجد أفعالاً تشذّ عن هذه القاعدة، من ذلك[2] صَيِدَ وعَوِر؛لأنّهما في معنى: اصيدّ واعورّ، وسَوِد الرّجل، كما تقول عَوِرَت عينه[3].

كما أنّ العين تصحُّ فيما كان مصدراً لها، قال ابن عصفور[4] "ولا تصحُّ العين في شئ ممّا جاء على وزن (الفَعَل) إلاّ فيما كان مصدراً لفعل لا يعتلّ، نحو: العَوَر، والصّيَد؛لأنّهما مصدران لِ(عَوِر) و(صَيِد)، فصحّا كما صحّ فعلُهما".

وهو ما يذكره ابن يعيش، فيقول[5] "وما صحّ من ذلك، لأنّه في معنى ما تجب صحّته، قولُهم حَوِل وعَوِر، وكذلك صَيِدَ البعير، لأنّه في معنى ما لابدّ من صحّته".

ويؤكّد ابنُ جنّي على أنّ ما جاء من ذلك على أصله صحيحاً غيرَ معلّ "ليكون دليلاً على الأصول المغيّرة، وذلك قولُهم: الصّيَد، والجَيَد، والحَيَد، والقَوَد، والأوَد"[6]، ومنه "صَوِفَ الكبشُ، بالكسر، فهو كبشٌ صَوِفٌ، بيِّن الصَّوَف، حكاه

---

(1) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، مصدر سابق: 340/2.

(2) الجرجاني، المفتاح في التّصريف، مرجع سابق: ص87، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 66/10 و74/10.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: سود 224/3.

(4) ابن عصفور، الممتع الكبير، مصدر سابق: ص302؛ وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 333/1، والفارسي، المسائل العضديّات، مصدر سابق: ص105.

(5) ابن يعيش، شرح الملوكيّ، مصدر سابق: ص219، والصّيَدُ داءٌ يصيب الإبل في رؤوسها وأعينها، ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 223/13 (سنن).

(6) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، مصدر سابق: 668/2، وابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص446.

أبوعبيد عن الكسائيّ، والأنثى صافةٌ وصوفانة، وصَيِفت الأرض فهي مصيفةٌ ومصيوفة": أصابها الصّيفُ"[1].

وهَيِفَ هَيَفاً، وهافَ هَيْفاً، فهو، أهيَفُ ولغة تميم: هاف يهاف هَيفاً"[2] و"عَوِر، وهَوِج، ومَيِل، وقالوا في الأشيب: شاب، شبّهوه بشاخ، والقياس: شَيِبَ، مثل: صَيِد يَصْيَدُ، وشَمِط يشمَط"[3].

وقد ذكر ابن منظور أنّ إثبات الياء والواو لغةٌ للحجاز، حيث يقول[4] "وأهل الحجاز يُثبتون الياء والواو في نحو: صَيِدَ وعَوِر، وغيرُهم يقول: صاد يصادُ، وعارَ يعارُ، قال الجوهريّ: وإنّما صحّت الياء فيه لصحّتها في أصله لتدلّ عليه، وهو اصيَدّ، بالتّشديد، وكذلك "اعورّ" لأنّ عَوِرَ، واعورّ معناهُما واحد، وإنّما حُذفت منه الزّوائدُ للتّخفيف ولولا ذلك لقلت: صادَ وعارَ، وقَلبتَ الواو ألفاً كما قلبتْها في "خاف".

وربّما كان تفسيرُ تصحيح مثل (عَوِرَ وحَوِلَ) لأمن اللّبس تفسيراً مُرضياً، فـ"عَوِرَ، وحَوِلَ" عيبان في العين، وحَوِر صفة مستحبّة في العين، وَرَوِعَ بمعنى فزِعَ، وصَيِدَتِ الإبلُ، إذا أصابها داءُ الصّيد "ذلك أنّ إحداثيّةَ الصُّورة القياسيّة تُحدِث لَبْساً بين دلالتي الفعل إذا لم تتوافر القرائن، وتطبيق القاعدة الصرفيّة يقضي بضياع الدّلالة لوقوعِ اللّبس، لهذا صُحّحت هذه الأفعال، ومصادرها لتحقيق أمن اللّبس بين الدّلالات"[5].

---

(1) ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 199/9 "صوف".

(2) ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 352/9 "هيف".

(3) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص469.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 262/3 صَيِدَ، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 27/4، وابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق: 75/10.

(5) الرفايعة، ظاهرة الشّذوذ الصرفيّ، مرجع سابق: ص248، وانظر: ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 474/4 "صور"، و612/4 "عور"، و222/4 "حور"، و334/4 "زور".

قال ابن المؤدّب[1] "وقد أخرجتِ العربُ من هذا الباب أحرفاً على التّمام بإظهار الواو نحو: حَوِرَ يحور حَوَراً فهو أحورُ، وصَوِرَ يَصورَُ صَوَراً فهو أصورُ". وجاء في الحجّة لأبي علي[2] "أنّ ما جاء فيه الواوُ من المتّصل مصحّحةً أكثرُ ممّا جاء فيه الياء؛ ألا تراهم قالوا: عُوِرَ في هذا المكان، وحُوِلَ فيه، واجتُوِر، واعتُوِنَ، واعتُوِرَ، والياء إنّما جاء في صَيِد فيه، وحُيِيَ، وعُيِيَ به، فيمن بيّنَ، ولم يُدغِم".

قال أبو عليّ الفارسيّ معلّلاً تصحيح الواو في "مَقْتَوين ومقاتِوَة[3] "ويمكن أن تكون هذه الواو صُحِّحت، مع كونِها لاماً مكسوراً ما قبلَها، كما صُحِّحت الواوُ إذا كانت عيناً في نحو: عَوِرَ، وحَوِل لمّا كانت بمعنى اعْوَرّ واحْوالّ، وكذلك هذا الجمع..".

ويتمثّل رأي أبي عليّ في أنَّ الأفعال: عَوِجَ، وعَوِرَ، وحَوِلَ وصَيِد البعير، أنّها كلّها في الأصل (افْعالّ)، ومثلها: الأحول، والأعوج، والأنوَك، إلاّ أنّنا لم نَعلمْهم استعملوا نَوِكَ "فتصحيحُ العين، وإخراجُه ياءً أو واواً قد دلّ على احْوالَّ واعوجّ، لأنّها صُحِّحَت لمّا لزم تصحيحُها في (احْوالّ) لسكون ما قبلها وما بعدها. ولولا ذلك لاعتلّت العينُ التي هي واوٌ، أو ياءٌ بانقلابها ألفاً، كما اعتلّت في خافَ، وهابَ؛ من الخوف والهيبة.. ومثلُها ازدوَجوا، واعتوَنوا، واعتوَروا، لمّا كان في معنى تعاوَروا، وتزاوَجوا وتعاوَنوا..، ولو بنيتَ (افتَعلوا) لا تريد به معنى (تفاعلوا) لأعْلَلْتَ العين فقلت: ازداجوا، كما تقول: اعتادوا، واقتالوا، واختاروا، فهذه الأمثلة نظيرُ "عَوِرَ، وحَوِلَ"[4].

---

(1) ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص259، والفارسي، المسائل العضديّات، مصدر سابق: ص188.

(2) الفارسي، الحجّة في علل القراءات السّبع، مصدر سابق: 272/1، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 97/2 (عور).

(3) الفارسي، المسائل العضديّات، مصدر سابق: ص104–105.

(4) الفارسي، المسائل العضديّات، مصدر سابق: ص188–189، وانظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 347/4، والزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: 503/24 (هيف).

قال ابن جنّي[1] "هذا باب ظاهرُه التّدافعُ، وهو، مع استغرابه، صحيحٌ واقع، وذلك نحو قولهم: القوَد، والحَوَكة، والخَوَنة، ورَوِع، وحَوِل، وعَوِر..، إلاّ أنّ سبب صحّته طريفٌ، وذلك أنّهم شبّهوا حركةَ اللين التّابعة لها بحرف العين التّابع لها، فكأنّ فَعَلاً فَعَالٌ، وكأنّ فَعِلاً فعيلٌ، فكما يصحّ نحو: جَواب، وهُيام، وطويل، وحَويل، فعلى نحوٍ من ذلك صحّ بابُ القَوَدِ، والحوَكة، والغَيَب...".

ونرى أنَّ تصحيح هذه الأنماط نحو: عَوِر وهَيِفَ وصَيِدَ هو من الرّكَام اللغويّ.

**2. ما جاء مُصحَّحاً على وزن (افتَعَلَ):**

وممّا جاء على (افتعل) نحو: اعتوَنوا، واهتوَشوا، واجتوَروا، "صحّت الواو فيها لأنّها بمعنى: تعاونوا، وتهاوَشوا، وتجاوروا"[2].

فقد صَحّت هذه الأفعالُ، كما ينصّ ابنُ يعيش؛ لأنّها في معنى لابدّ من صحّته، ولسكون ما قبلَها وهو:تعاونوا، وتهاوَشوا، وتجاوَروا"، وهو يقصد الأفعال: اعتوَنوا، واعتوَروا، واهتوَشوا، واجتَوروا.

جاء في اللّسان[3] "واحتَوَشَ القومُ الصّيدَ، إذا نفره بعضُهم على بعض، وإنّما ظهرت فيه الواو كما ظهرت في اجتوَروا، واحتوَشَ القومُ على فلانٍ: جعلوه وسطهم". ويؤكّد العكبريّ أنّ ما صحّ من (افتعل) لأنّه بمعنى (تفاعَلَ) إذ يقول[4] "إنّما صحّت الواو في (اجتَوروا) وبابِهِ؛ لأنّه في حكم (تجاوروا)؛ إذ لا فرق بينهما في المعنى، ولا موجِب للقلب في تجاوَروا، فحُمل (اجتوَروا) عليه".

---

(1) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 3/51-52، "يقول: ألا ترى إلى حركة العين التي هي سبب الإعلال كيف صارت على وجهٍ آخر سبباً للتّصحيح، وهذا وجهٌ غريبُ المأخذ، إضافة إلى أنّه خرج على أصله مَنْبهةً على ما غُيِّر من أصل بابه".

(2) ابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص223، والجوهري، الصّحاح، مصدر سابق: ص2169.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 6/290 (حوش)، وانظر: 1/386 (شور)، وابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 1/145.

(4) العكبري، اللّباب، مصدر سابق: 2/305، والفارسي، المسائل البغداديّات، مصدر سابق: ص575.

جاء في اللّسان[1] "وتجاوَرُوا، واجتوَروا بمعنى واحد: جاوَرَ بعضُهم بعضاً، أصحّوا (اجتَوروا) إذا كانت في معنى ما لابدّ من صحّته وهو تجاوَروا، قال سيبويه: اجتَوروا تجاوُراً، وتجاوروا اجتواراً، وضعوا كلّ واحدٍ من المصدرين موضعَ صاحبه؛ لِتساوي الفعلين في المعنى، وكثرة دخول كلٍّ واحد من البناءين على صاحبه..، وقد جاء (اجتاروا) مُعلاًّ، قال مُليح الهُذليّ:

كدَلخِ الشُّرَبِ المجتار زيّنه          حملُ عثاكيلَ فهو الواثِنُ الرَّكِدُ

وممّا ورد مصحّحاً ومُعلاّ: "اقتاره، واقتَوَره[2]، وممّا جاء في الشِّعر[3]، قول يزيدَ بنِ الحكمِ الثّقفيّ:

أراكَ اجتوَيتَ الخيرَ منّي وأجتوي  أذاكَ فكلٌّ يجتوي قربَ مُجتوِي

قال الجوهريّ في (اعتوَرَ)[4] "إنّما ظهرت الواو في (اعتَورَ) لأنّه في معنى: تعاوَروا؛ فبُني عليه كما ذكرنا في تجاوروا"، ومنه كذلك، (احتوَلَه القومُ: احتوَشوا حَواليه)[5].

قال الجوهريّ: "اقتَوَره، واقتارَه:كلُّه بمعنى قَطَعهُ"[6]، واهتورَ الشّيءُ: أي هَلَك[7]، ومنه كذلك: "اقتَيلْ"[8]. ومنه: "اعتوَى"[9]، وابتيَضَ القومُ، إذا أُبيحَتْ بيضتُهم[10].

وأعتقد أنَّ ما جاء مصحّحاً من الأمثلة السابقة يُعدُّ من الركام اللغوي.

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 53/4 (جَوَر)، والأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 146/1، وابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص358.

(2) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 123/2.

(3) القالي، الأمالي، مصدر سابق: 68/1.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 618/4 (عور).

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 187/11 (حول)، 191/11 (حول).

(6) المصدر نفسه: 122/5 (قَوَر).

(7) المصدر نفسه: 268/5 (هَوَر).

(8) المصدر نفسه: 269/5 (هَوَر).

(9) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 367/4.

(10) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 125/7 (بيض).

### 3. وزن (أفعَلَ) المزيد:

أ- وزن أفعل المزيد:

تحدّثتُ في موضع سابقٍ من هذه الدّراسة عن تفسير ابن جنّي للمطّرد والشّاذ في الكلام، وأنّه ذكر له أربعة أقسام هي[1]: مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً. ومطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال نحو: الماضي من يَذَرُ ويَدَعُ، وكذلك قولهم مكان (مُبقِل)، هذا هو القياس، ولكنّ الأكثرَ في السّماع (باقِل)، والأوّل مسموعٌ أيضاً. ومطّرد في الاستعمال، شاذٌّ في القياس نحو: أخوَصَ الرّمثُ، وأغيَلَت المرأةُ، واستنوَقَ الجمل. وشاذّ في الاستعمال والقياس جميعا[2]، وهو كتتميم صيغة مفعول فيما عينُه واو، نحو: ثوبٌ مَصْوون، ومِسكٌ مَدوُوف، وكلّ هذا شاذٌّ في القياس والاستعمال، فلا يجوز القياسُ عليه، ولا ردّ غيره إليه.

يقول عبّاس حسن –بعد أن ذكر الأقسام التي ذكرها ابن جنّي–: "وإنّي ألحظ في هذا الرّأي غموضاً وتناقضاً، فأمّا الغموض فمردُّه إلى اعتماده في الاطراد، والقياس على الشّيوع والكثرة، من غير أن يُبيّنَ مَداهُما، ولا حدودَهما، ولقد سرد أمثلةً ستّة للمطّرد في الاستعمال، الشّاذّ في القياس هي: أخوَصَ، واستصوَبَ، واستحوَذَ، وأغيَلَ، واستنوق، واستَتْيَسَ"، وقطع بعدم القياس عليها، ومعنى ذلك: أنّ ورود ستّ نظائرَ لا يكفي للمحاكاة، وأنّها قلّة لا تُبيح القياس، فما الكثرةُ التي تبيحه إذاً؟[3].

ويذكر عبّاس حسن بعد ذلك أنّ ابن جنّي (حين سرد السّتّة ترك كثيراً غيرها من الألفاظ الخارجة على القياس، فممّا تركه: أروَحَ اللّحمُ، وأحوزَ الإبلَ، وأعورَ

---

(1) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 97/1.

(2) يقول صاحب فتح الاقفال "اعلم أنّ كونَ الكلمة وردت عن العرب شاذّةً عن القياس، لا ينافي فصاحتَها، كما في حسِبَ يحسِب، وأكرمَ يُؤكرمُ، ومُرْ، وخُذْ، وكُل: لأنّ المراد بالشّاذّ ما جاء على خلاف القياس، وبالفصيح ما كثُر استعمالهم له وأمّا النّادر فهو ما يقلّ وجودُه في كلامهم، سواءٌ خالف القياس، أم وافقه، والضّعيف ما في ثبوته عنهم نزاع بين علماء العربية"، بحرق، جمال الدين محمد بن عمر، (1993)، فتح الأقفال بشرح لاميَّة الأفعال المشهور بالشرح الكبير، تحقيق: مصطفى النحّاس، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، الكويت، ص164.

(3) حسن، عبّاس، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، مرجع سابق: ص56 وما بعدها.

الفارس، وأحوَشَ عليه الصّيدَ، وأغيَمَتِ السّماءُ، وأعولَ الرّجلُ، وأنوكْتُ الرّجل، وأعوهَ القومُ (أصابت ماشيتَهم عاهةٌ)، وأحوجني الأمرُ...، هذا بعضُ ما تركه، وهو عددٌ سِيقَ للتّمثيل، لا للحصر، وله أشباهٌ كثيرةٌ متفرّقة في بطون المعاجم اللّغويّة، لم أقصِد لجمعها).

بعد ذلك يتساءل عبّاس حسن: تُرى، أمثلُ ذلك لا يعرفه ابنُ جنّي، وهو اللُّغويّ العليم، أم أنّه خبيرٌ به؟ وإذا كان خبيراً به، أفيقول بأنّ هذا القدرَ لا يكفي ليُنسَجَ على منواله، ويُقاسَ عليه، أم يكفي؟[1].

وأرى أنّ ابن جنّي إنّما ذكر بضعة أمثلة تمثيلاً، لا حصراً؛ فابن جنّي هو من هو في اللُّغة، وإنّما ذكر عدّة أمثلة حسب، لأنّه كان في معرِض أمثلة وأقسام، ليس غير.

وعند البحث في مظانّ اللّغة المختلفة، وجدت عدداً يفوقُ هذه الستّة كثيراً، فمن ذلك: أعولَ الرّجلُ والمرأة[2]: رفعا صوتَهما بالبكاء والصّياح، وقد قيل:إنّ التّصحيح فيه لغةٌ فصيحةٌ صحيحة[3] وأجوَدَتْ، "وقد شذّ أجوَدَتْ، والقياس أجادت[4] وكذلك شذّ: أطيَبَتْ إذا جاءت بالطّيب، وأغيَلَتْ، إذا أرضعت ولدَها، وهي حامل، وأخيَلَتْ إذا تهيّأتْ للمطر، وأغيمَتْ، والقياس: أطابَتْ، وأغالَتْ، وأخالتْ، وأغامت[5] وأحْوَبَ الرجلُ: صار إلى الحُوب، وهو الإثم[6]، وأخيَفَ القومَ:نزلوا خَيَفَ الجبل،

---

(1) حسن، عبَّاس، اللغة والنحو، مرجع سابق: ص57.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: والتاج (عول)، وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 1/190-191.

(3) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، مصدر سابق: 178/4، والأنباري، الإنصاف، مصدر سابق: 144/1.

(4) المؤيد، الكُنّاش في فنّي النّحو والصّرف، مصدر سابق: 266/2، وقد ذكر أحمد قَدّور أنّ الكنّاش ليس للملك المؤيّد، وإنّما لأبي الفداء، وقد حقّقه، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ 1989/36.

(5) المؤيد، الكنّاش، مصدر سابق: 268/2، على الرُّغم من أن سيبويه يقول: سمعنا جميعَ الشواذّ المذكورة مُعلّةً أيضاً على القياس، إلاّ استحوذ، واستروَحَ، وأغيلَت، السامرائيّ، إبراهيم، (1968)، بناء الثلاثي وأحرف المد، مجلة مجمع القاهرة، العدد 24، ص96.

(6) ثعلب، أبو العبَّاس، (1949)، فصيح ثعلب والشروح التي عليه، نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الأولى، مكتبة التوحيد، القاهرة، مصر: /باب فعلتُ وأفعلتُ، ص46، وابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص426.

وهو ما ارتفع عن أسفله[1] وأسْوَعْنا: انتقلْنا من ساعة إلى ساعة[2] وأضال المكانُ: كثُر فيه الضّال، وهو السِّدرُ البريُّ، وقيل: أخْيَلَ المكان، مثلُه[3]، وأعوَهوا، إذا دخلتْ إبلَهم العاهةُ، وأعوزَ الشّيءُ، إذا عزّ فلم يوجد[4]، وأهيَجَ الرّجلُ الأرضَ، وجد نبتَها قد هاج أي قد يبس، وأكيَسَ الرّجل، وأكاس: وُلد له أولادٌ أكياسٌ، وأنوكتُ الرّجل، وجدتُه أنوك[5] وكذا أغامت السّماء، وأغيمت، بالتّصحيح، والإعلال[6].

وأحْوَذ ثوبَه: ضمّه إليه (أي جمعه)، وأحْوَذ الصّانع القدحَ إذا أخفّه، ومنه أُخِذَ الأحوَذيّ، قال الشاعر:

فَهْوَ كقِدحِ المَنيحِ أحْوَذه الصـّـ ـــائغُ ينفي عن متنهِ القُوَبا[7]

وقد أعاذَت، وأعَوَذَتْ وهي مُعيذٌ ومُعوِذٌ، قال السُكريّ: أعاذت النّاقة ولدَها، فهي عائذٌ أيّاماً، أي إذا وضعت ولدَها[8].

وأطيبَ الشّيَ: وجده طيّباً، حكاه سيبويه، وقال: جاء على الأصل كما جاء "استحوذ"، وكأنّ فعلهما، قبل الزّيادة، كان صحيحاً، وإن لم يُلفظْ به قبلها إلاّ معتلاً، وقولهم:ماأطيبَه، وما أيطبَه مقلوبٌ منه، وأطيبْ به، وأيطِبْ به، كلُّه جائز[9] "وقد أثوبه الله مَثْوَبَةً حسنةً، فأظهر الواو علىَ الأصل"[10].

وجاء "أحوَجَ وأحوجْتُه"، قال الزّبيديّ[11]: "قال شيخُنا: وبقي عليه، وعلى الجوهريّ التّنبيه على أنّ "أحوج" و"أحوجته" على خلاف القياس في وروده غيرَ

---

(1) ثعلب، فصيح ثعلب والشروح التي عليه، مصدر سابق: ص46.

(2) المصدر نفسه: ص48.

(3) المصدر نفسه: ص49.

(4) المصدر نفسه: ص50.

(5) المصدر نفسه: ص51-52.

(6) المصدر نفسه: ص36.

(7) الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: 402/9 (حَوَذ)، وابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: (حوذ) 1401/2.

(8) ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 439/9 (عَوَذ)، و(خيف) 103/9.

(9) الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: 286/3 (طيب).

(10) ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 244/1 (ثوب).

(11) الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: 5، /500، (حَوَج).

معتلٍّ، نظير: صددتِ فأطولت الصُّدود، وكان القياسُ الإِعلال، كأطاع، وأقام، ففيه أنّه ورد من باب فَعَلَ[1] وأفعَل بمعنى، وأنه استُعمل صحيحاً وقياسُه الإعلال".

وأحيَجَت الأرضُ على خلافِ القياس كأحوَجَ، وكان القياس "أحاجت" بالإبدال والإعلال، وقد ورد كذلك أيضاً[2]، وأغيفَت الشّجرة إغيافاً: تغيّفت[3]، جاء في المحكم لابن سيدة[4]: ومَن قال:أحاذَ،، فأخرجه على الأصل، قال استحوَذَ، وأثار الأرضَ، قلَبها على الحبّ، بعدما فُتِحت مرّة، وحُكي "أثْوَرَها" على التّصحيح[5]، وأحوَذ القومُ السّيرَ إحواذاً[6] أُعِلّ الفعلُ لإعلال المصدر.

وأسادَ الرّجلُ وأسْوَدَ: بمعنى وَلد غُلاماً سيِّداً، وكذلك إذا وَلد غُلاماً أسودَ اللّون[7]. قال الثّعالبيّ[8]: وأسوَد، وأساد: وَلَدَ أَسودَ اللّون، وحُشتُ عليه الصّيدَ، وأحوشتُ، وغامت السّماء وأغامت، وأغيَموا: إذا أصابهم غيم، وأنوكْتُه، وأهوجتُه إذا وجدتُه كذلك[9]، وفي اللّسان[10]: استنوكَ الرّجلُ: صار أنوكَ، وأنوكَهُ: صادَفه أنوكَ. وأضيَلَتِ الأرضُ وأضالت: إذا صار فيها الضّالُ مثل: أغيَلَتْ وأغالت، والضّالة: شجر السِّدر، وأضيلَ المكانُ، وأضال: أنبتَ الضّال، عن أبي حنيفةَ عن الفرّاء[11].

---

(1) حول "فَعَلَ وأفعَلَ":انظر" دراسة في صيغتي فعل وأفعل"، مجلّة مجمع القاهرة، ج32 ص205، أحمد الجندي، وفيه أنّ وزن فَعَل للحجاز، وأفعَل لتميم.

(2) الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: 500/5 (حَيَج).

(3) المصدر نفسه: 230/24 (غيف).

(4) المحكم 283/3، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: (حَوَذ)، 1041/2.

(5) ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 386/1 (ثَوَر) و110/4.

(6) أبو زيد، النوادر، مصدر سابق: ص191.

(7) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 230/3 (سَوَد)

(8) الثعالبي، فقه اللغة، مصدر سابق: ص347.

(9) المصدر نفسه: 339-346، والبغدادي، الخزانة، مصدر سابق: 410/1.

(10) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 501/10 (نَوَك)، والأنوك: هو الأحمق، الضّعيف التّدبير، والعمل، (البغدادي، خِزانة الأدب، مصدر سابق: 410/1).

(11) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 397/11 (ضَيَلَ).

وقد أخالت السّماءُ، وأخيْلَتْ:إذا كانت تُرجى للمطر[1]، وأطولْتُ الشّيءَ وأطلت الشّيء، على النّقصان والتّمام بمعنىً، وفي المُحكَم:وأطال الشّيءَ وطوّله وأطولَه جعله طويلاً، وكأنّ الذين قالوا ذلك إنّما أرادوا أن ينبّهوا على أصل الباب، قال: فلا يُقاس هذا، إنّما يأتي للتّنبيه على الأصل، وأنشد سيبويه: صددتِ فأطولْتِ الصُّدودَ[2].

قال أبو زيد[3]: أعالَ الرّجلُ، وأعولَ إذا حَرَص، "وقد وردت معنا قبل قليل بمعنى رفعا صوتَهما بالبكاء"، ويضيف: وفي حديث القاسم: أنّه دَخَل بها، وأعولَتْ، أي وَلدت أولاداً، قال ابن الأثير: الأصل فيه أعيلَتْ، أي صارت ذات عيال، وعزا هذا القولَ إلى الهرويّ، وقال: قال الزّمخشريّ: الأصل فيه الواو، يُقال: أعالَ، وأعولَ، إذا كثُر عيالُه، فأمّا "أعيَلَتْ" فإنّه في بنائه منظورٌ فيه إلى لفظ "عِيال" لا إلى أصله كقولهم: أقيال، وأعياد، وأعالَ الرّجلُ وأعيَلَ: كثُر عيالُه، وأعال الرّجلُ وأعولَ إعوالاً أي حَرَص، وترك أولاده يتامى عَيلى، أي فقراء[4]، وأغالت المرأةُ ولدَها، فهي مُغْيلٌ، وأغيَلَتْهُ: سقَتْه الغَيْلَ، الذي هو لبنُ المأتيّةِ، أو لبن الحُبلى..، وقد أغال الرجلُ وأغيل[5].

وأكيَسَ الرّجلُ وأكاس: إذا وُلد له أولاد أكياسٌ[6] وقال أبو عمرو: أحْيَنتِ الإبلُ إذا حان لها أن تُحلب أو يُعكم عليها[7] وقد أثوبَهُ الله مَثْوَبةً حسنةً، فأظهَرَ الواوَ على الأصل، وقال الكلابيُّون: لا نعرف المثْوَبَة، ولكن المثابة[8]، وأعوهوا: أصابت

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 277/11 (خيل).

(2) ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 412/11 (طول)، و135/3 (جَوَد)، والبغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 369/1.

(3) ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 484/11 (عَوَل)، قال أبو عليّ الفارسيّ عن أبي زيد الأنصاريّ: "ولولا ثقةُ أبي زيد وسكونُ النّفس إلى ما يرويه لكان ردُّها مذهباً"، الفارسي، الحجّة، مصدر سابق: 248/1.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 489/11 (عيل).

(5) المصدر نفسه: 511/11، وابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق: 74/10، والعيني، شرح المراح، مصدر سابق: ص219، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: (غيل).

(6) ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 201/6 (كيَس).

(7) المصدر نفسه 135/6.

(8) المصدر نفسه 244/1 (ثَوَب).

ماشيتَهم أو زرعَهم العاهةُ[1]. وأحالت الدّارُ وأحْوَلَتْ، وحالت، وحِيل بها، أتى عليها أحوال[2]، وأحال عينَه وأحْوَلَها: صيّرها حولاءَ[3].

وأنورَتِ الشجرةُ أي حسُنت خضرتُها وأنارت، فأمّا أنورَتْ فعلى الأصل[4] والنَّورُ: حسنُ النّباتِ، وطولُه، وجمعُه نِورَة..، وأنورَ: ظهَر، وحَسُن[5]، جاء في التّكملة لأبي علي الفارسيّ[6]: (إذا دخلتِ الهمزة على فَعَل، فصار أفْعَلَ، نُقلتْ حركةُ العين إلى الفاء أُسكنت العينُ[7] فصار: أجادَ، وأعادَ، وأباد، فإنْ وصلتَ الفعل بضمير المخاطب: قلتَ: أعدتُ، وأجدتُ. حذفتَ العينَ لالتقاء السّاكنين، كذلك استعادَ، واستفادَ، واستجاد، واسترابَ، واستزادَ. وقد جاءت حروفٌ من هذا النّحو على الأصل نحو: أجودتُ، أطيبتُ، واستروَحَ، واستحوَذ، وأغيَلَتْ).

وأكيَسَتِ المرأةُ وأكاسَتْ: إذا جاءت بولد كيِّسٍ، فهي مُكِيسَةٌ، ومُكْيِسَة[8]، وأروحَ السّبعُ الريحَ، عن اللّحيانيّ، وأراحها: وَجدَها[9]، وأروحَ اللّحمُ تغيّرتْ رائحتُه، وكذلك الماء، يُقال: أروحَ الماءُ، وأراحَ، إذا تغيّرتْ رائحتُه، وأراحَ اللّحمُ: أي أنتَن، وفيه: أراحني الصّيدُ، وأروَحَ الصّيدُ، إذا وجدَ ريحَ الإنسيّ[10]، وقد علّل العينيُّ[11] عدمَ إعلال مثل: أغيلت المرأة، وأطيَبْتُ: أي جعلتُ الشّيءَ طيّباً، "وذلك حتّى يدلُلْنَ على الأصل، وقال الزّمخشريُّ، رحمه الله، الأصل فيها الإعلالُ، ولكنّها

---

(1) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 289/4 (عَوَهَ)، وابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 520/14 (عَوَه)، وابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص346.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 184/11، (حَوَل).

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 191/11.

(4) المصدر نفسه: 243/5 (نَور).

(5) المصدر نفسه: 244/5 (نَور).

(6) الفارسي، التكملة، مصدر سابق: ص580.

(7) يبدو لي أنّ في النّص سقطاً أو خللاً:ويمكن صياغته: "ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء فأسكنت العين"، وفي الهامش أشار المحقّق أنّه في النسختين الأخريين: "الأصل" بدل "العين".

(8) الأزهري، التّهذيب، مصدر سابق: 313/10 "كَيَس".

(9) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 457/2 (روح) جاء في الحجّة: "وربّما أروح الضبُّ ريح الإنسان فخدعَ جحرَه". الفارسي، الحجّة في علل القراءات السبع، مصدر سابق: 234/1.

(10) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 458/2 (روح).

(11) العيني، شرح المراح، مصدر سابق: ص219 والمبرد، الكامل، مصدر سابق: 95/1.

جاءت شاذّةً". وقال اللّيث: "الحاجُ ضربٌ من الشّوك، قال الكسائيّ: أحيَجَتِ الأرضُ وأحاجت إذا أنبتَت الحاجَ"[1]، ويُقال: أخيَلَ الغيثُ بناحيتكم، وأخالَ[2]، وأحوذَ السّيرَ: سار سيراً شديداً[3].

وما جرى في صيغة (أفعَلَ) من مزيد الثّلاثيّ هو إعلالٌ بالنّقل، ثمّ القلب، فمثلاً "أقامَ أصله (أقْوَمَ) على مثال (أكرَمَ)، فحدث فيه نقلٌ لحركة حرف العلّة، وهي الفتحةُ إلى السّاكن الصّحيح قبله، ثمّ قُلبت الواو ألفاً لتحرُّكها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الحال، فصار لفظُها (أقامَ)، ووزنُها (أَفْعَلَ) بفتحتين بينهما سكون، والسّبب في وزنها على الأصل أنّ الإعلال بالنّقل، أو القلب لا يُراعَى في الميزان الصرفيّ..، وقد وردت عن العرب ألفاظٌ جاءت على الأصل نحو: استحوَذَ، والقياس استحاذ، وأغيمَت السّماءُ، والقياس أغامتْ إغامةً، وأغيَلَت المرأةُ إغيالاً، والقياس: أغالت إغالةً"[4].

ذكر أبو القاسم، ابن المؤدّب، عن صيغة (أفعَلَ)[5] "أنّ العرب قد تكلّمت فيها بالنّقص والزّيادة، فقالوا: أطلتُ وأطولتُ، وأطبتُ وأطيبتُ، وقالوا: مُحِيل ومُحْوِل، الذي أتى عليه حَولٌ[6]، قال الشاعر:

أأبكاك بالعُرفِ المنزلُ        وما أنتَ والطَّللُ المُحولُ

وقال امرؤ القيس[7]:

فمِثْلُك حُبلى قد طَرَقت ومرضعٍ        فألهيتُهاعن ذي تمائمَ مُحوِلِ

---

(1) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 134/5 (حاج)، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 184/1 (حوج).

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 16/2 (بيت).

(3) ابن مظور، اللسان، مصدر سابق؛ والزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: (حوذ)، وسيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 83/4.

(4) السيد، أمين، (1986)، في علم الصرف، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر: ص27، وانظـر: قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق: ص111، وما بعدها.

(5) ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص285.

(6) المصدر نفسه: ص286، والفارسي، الحجّة، مصدر سابق: 153/2.

(7) ديوان امرئ القيس، ص12، مثلك بالنصب، وبالكسر رواية التبريزي في شرح القصائد العشر، ص73.

وقال الآخر فنقص:

أَلَمْ تُلمِمْ على الطّلَلِ المُحيلِ　　　بفيدَ وما بكاؤكَ بالطّلولِ

وقال الله عزّ وجلّ: "استحوذ عليهم الشّيطان"، فأخرجه على الأصل، ولو قيل في الكلام: استحاذَ، لجاز على اللّغة المشهورة"، ثمّ يضيفُ ابن المؤدِّب[1]: "فإن قيل: قد جاء (مَزْيَد) فقُل: هذا شاذّ، كما يشذّ قولهم: مَحْبَب، ونظيرُ هذا من الفعل: استحوذ، وأغيلت المرأة، وأجوَدَ، وأطيَبَ، إلاّ أنّ هذا يكون في الإعتلال، ويجري على قياس باب المطّرد إلاّ في: استحوذ، وأغيلت المرأة، فإنّ بعض النّحويِّين لم يسمعْهما معتلّتين في اللّغة، ويقول: رُبّ حرفٍ جاء هكذا، فيُحفظ كما جاء، ولا يُستعمل القياسُ فيه".

وقد أشرنا سابقاً إلى مقولة سيبويه: سمعنا جميع الشواذّ المذكورة مُعلّةً، إلاّ: استحوذ، واستروَحَ، وأغيلَتْ[2].

ويُقال: أجاد فلان في علمه، وأجوَدَ[3]، وأخوص الرِّمث[4]، وأبيَضَتِ المرأةُ، وأباضت، ولَدت البيض، وكذلك الرّجل[5]، وأروضَت الأرضُ، وأراضتِ: أي أُلبِسَها النّباتُ[6]، قال أبو حنيفة: أخاصَ الشّجرُ إخواصاً، كذلك، قال ابنُ سِيدة: وهذا طريفٌ، أعني أن يجيءَ الفعلُ من هذا الضّربِ معتلاّ، والمصدرُ صحيحاً، وقد أخوصَت النّخلةُ وأخوصتِ الخَوصة: بَدَتْ، وأخوصَ الرِّمثُ والعرفج، أي تفطّر بورقٍ، والخُوص ورقُ المُقْل والنّخل"[7].

---

(1) قال ابن قتيبة: "حالت الدّار" و"أحالت" من الحَول، ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص338، ولعلّ الفرق بين: أحولَ بالتّصحيح، وأحال بالإعلال جاء دفعاً للّبس، بين الحَوْل، أو السّنة، والحَول، وهو داءٌ يُصيب العين، خاصّة أنّ أكثر ما جاء مصحّحاً يدلّ على عاهات أو حِلية نحو: المَيَل، والصّوَر، والصّيَد، والشّوَس، والشّوَص، واللّوَص، والهَيَف، والغَيَد، والحَوَل، وانظر: الهروي، الإفصاح، مصدر سابق: 543/1.

(2) السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مصدر سابق: ص112.

(3) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 157/11 جاد، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: جاد، 137/3.

(4) الخصائص 97/1-99

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 123/7 "بيض".

(6) المصدر نفسه: 7 /125"بيض".

(7) المصدر نفسه: 32/7 خوَص، وابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص346.

قال أبو عُبيد: "حفرتُ البئرَ حتى أمَهْتُ، وأمْوَهتُ، وإن شئتَ حتى أمهَيتُ، وهي أبعد اللُّغات، كلُّها إذا انتهيتَ إلى الماء"[1].

ويُقال: ألنتُه، وألينتُه على النُّقصان، والتّمام، مثل: أطلتُه، وأطولتُه[2].

وأخام الخيمةَ وأخيَمها: بناها، عن ابن الأعرابيّ[3]، وأدامه وأدْوَمه: تأنّى فيه[4]، وأروضَتِ الأرضُ وأراضت[5].

جاء في إصلاح المنطق[6]: "أراض المكانُ وأروض، إذا كثُرت رياضُه".

وقد ذكر أبو حيّان[7] عدداً من الأفعال على وزن (أفعَلَ) "جاء مصحَّحاً ومُعلَّلاً[8]، أحوَذَ إحواذاً، وأغيمت السّماء إغياماً، وأغيلت المرأة إغيالاً، وأطيبَ، وأطولَ، وأخيلَتْ، واستغيَلَ الصّبيُّ، واسترَوحَ الرّيحَ، ومُصحّحاً أعولَ إعوالاً، واستحوذ، واستنوق الجمل استنواقاً، واستصوبَ رأيَه، واستَتْيَستِ الشّاةُ، ومذهب الجمهور أنّه لا ينقاسُ ما جاء مُصحّحاً، وقاس عليه أبو زيد، وحكى عنه الجوهريّ أنّه حُكي عنهم تصحيحُ "أفعَلَ، واستفعَلَ" تصحيحاً مطّرداً في الباب كلّه، وقال الجوهريّ أيضاً تصحيحُ هذه الأشياء لغةٌ صحيحةٌ فصيحة، وأحدث ابنُ مالك قولاً ثالثاً، وهو أنّه يقيس إذا أُهمل الثلاثيّ"، وقالوا: أحوشتُه، وأحشيتُ أيضاً[9]، قال ابن قتيبة: "حُشت عليه الصّيدَ، وأحوشتُ".

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 298/15 "مها".

(2) المصدر نفسه: 14/ 394 "لين".

(3) المصدر نفسه:194/12 "خيم".

(4) المصدر نفسه: 213/12 "دوم".

(5) المصدر نفسه 163/7 "روض".

(6) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، (1967)، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبقة الثالثة، القاهرة، مصر، ص264.

(7) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق:151/1.

(8) ضُبطت مُعلّلاً، ولعلّ الصّواب "مُعَلاّ".

(9) اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق: ص64، ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص338

قال ابن قتيبة[1]: "ويُقال: أغامتْ، وأغيَمَتْ، وتغيّمت وغيّمت السّماءُ"، "وأعوزني الشّيءُ: أعجزني على شدّة حاجة، والاسمُ: العَوَزُ، وأعوزَه الدّهرُ: أحوَجَه، وحلّ عليه الفقر، وإنّه لَعَوزٌ لَوزٌ تأكيدٌ له"[2].

وقد قالوا: أجوَدْت، كما قالوا: أطال وأطْوَلَ، وأطيَبَ، وألانَ وألينَ على النّقص والتّمام[3]، وقد عاذت عياذاً وأعاذَت، وأعوذَتْ[4]، "وزانه زَيناً، وأزانه، وأزينَه على الأصل"[5] و"أشْوَكَتِ النّخلةُ: كثُر شوكُها"[6]، "وأجوَدَ وأجاد الرّجلُ: إذا كان دابّة جواد، وفرس جواد"[7].

وما جاء في المعاجم من هذا الباب كثير، أذكر منه، وبشكل سريع، على سبيل التّمثيل لا الحصر: "أدوَأ، وأحوَذ، وأجوَدَ، وأروَحَ، وأروَدَ، وأحوَجَ، وأروَضَ، وأخوَصَ، وأحوَشوا، وأسوَعَ، وأيوَمَ، وأعوَمَ، وأحْوَل، وأعْوَزَ، وأنْوَقَ، وأعوَق، وأعوَذتْ، وأحوَجَ، وأعوَصَ، وأخيَفَ، وأريَفَ، وأطيَبَ، وأحيَجَ، وأريَعَ، وأنيَقَ، وأعيَنَ، وأعيَلَ، وأحيَنَ اللّيلُ، وأجيَلَتْ، وأثنيَتْ، وغيرها ممّا تزخرُ به المظانُّ التي رجعت إليها.

من ذلك: أسوعْنا: انتقلنا من ساعة إلى ساعة[8]، وأروَحَتِ الجيفةُ، وأعوزَني الشّيء[9]، وأروَحَ اللّحمُ، أي خاسَ وفسد[10].

---

(1) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص285

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 385/5 عَوَزَ

(3) المصدر نفسه: 135/3 جَوْد

(4) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 356/1 عَوَذَ

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 201/13، جاء في الإنصاف: "وقد قرأ الحسن البصري: "حتى إذا أخذت الأرضُ زخرفها وأزيَنَت" على أفعلت"، الإنصاف 144/1، وابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق: 76/10

(6) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 453/10 "شوك".

(7) المصدر نفسه: 135/3 "جود"، ولعلّ الصّواب "إذا كان له أو يملك....".

(8) ثعلب، أبو العبّاس، (1949)، فصيح ثعلب والشروح التي عليه، نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الأولى، مكتبة التوحيد، القاهرة، مصر: ص48

(9) المصدر نفسه: الاشتقاق لابن دريد، ضمن ذيل الفصيح، ص37

(10) الثعالبي، فقه اللغة، مصدر سابق: 140/1.

ويرى المحدثون أنّ الواو أو الياء في مثل: أقْوَمَ وأقام، واستعْوَذَ واستعاذ تَسقطُ، وتنشأ فتحةٌ طويلة (ألفُ) مدّ، فتصبح أقْوَمَ > أقامَ، واستعْوَذَ > استعاذَ[1]، وهذا السّقوط يُعرف بحذف شبه الحركة من المزدوج الحركيّ، كما يلي[2]:

> aḳāma ← > aḳama ← > aḳwama أقْوَمَ

الأصل وفيه المزدوج (*wa*) بعد حذف شبه الحركة (w) التعويض بالمدّ

ومنه أعوَصَ، واعتاص في المنطق:غمّضَه، وأعوَصَ فلانٌ بخصمه، إذا أدخل عليه من الحجج ما عَسُر عليه المخرجُ منه[3]، وأنوكتُه، وأهوجتُه إذا وجدتُه كذلك [4] "وأسوغَ الرجلُ أخاه إسواغاً، إذا وُلد معه"[5].

وعن ابن الأعرابيّ[6] "أنوَقَ الرّجلُ: إذا اصطاد الأَنْوُقَ، وهي الرّخَمَة، والأنوُقُ الأنثى، أو الذّكر، لأنّه كثيراً ما يحضُنُها، وإن كان ذكراً".

وكما يُصحّح الفعلُ منها، كذلك يُصحّح المصدر، قال صاحب فتح الأقفال: "ربّما جاءوا بالمصدر المعتلّ من الإفعال، والاستفعال على وزن الصّحيح لتصحيحهم فعلَه، نحو: استحوذ استحواذاً، وأغيمَت السّماء إغياماً، والقياس: استحاذ استحاذةً، وأغامت السّماء إغامةً"[7].

ومن الملاحظ أنّ الزّيادة في (أفعَلَ) في الأمثلة السّابقة قد أفادت –في الغالب– الصّيرورةَ، نحو: أشوكَ، وأروَحَ، وأغيَمت، كما أفادت التّعدية في مثل: أغيَلَتْ، وأطيبَت، وأكيَست، وأحولَها، "وأفعلَ الشّيء إذا صار ذلكَ في إبِلِه، وغنمه،

---

(1) حسنين، إعلال الواو والياء، مصدر سابق: ص192

(2) انظر: شاهين، المنهج الصّوتيّ، مصدر سابق: ص195

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 59/7 عَوَصَ، ومنه: أهيجَ الرّجلُ الأرضَ: وجد نبتها قد هاج، أي يبس، ذيل الفصيح، ص53

(4) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص344

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 436/8 سوغ

(6) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 10/10 انق

(7) بحرق، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لاميّة الأفعال، ص198، وابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق: 76/10.

وأصحابِه، وأشباهِ ذلك، كقولك: أقطَفَ الرّجلُ صارت دابّتُه قطوفاً، وأخبَثَ الرّجلُ صار أصحابُه خبثاء، وأساف الرّجلُ، وقع في ماله السّواف، أي الموت"[1].

ومن هذا المعنى نحو: أعوهوا[2]: أي أصابتْ ماشيتَهم، أوزرعَهم عاهةٌ، وأعولَ الرّجلُ: صار ذا عيال، وغيرها من المعاني التي ذكرتها كتب الصّرف قديماً وحديثاً كالسّلب، والإزالة، والاستحقاق، والتّكثير. ومنه: "الدّلالة على إتيان الفاعل بالموصوف بأصله نحو: أكاسَ الرّجلُ وأكاست المرأة: أتيا بولد كيِّس، وأقصرتْ، وأطالتْ، وآنثتْ، وأذكرتْ، وأحدَبتْ، وأحمقَتْ، وأسادَ وَلَدَ سيِّداً، أو وَلَدَ أسودَ اللّون، ومنه قولُ عائشةَ تصف عمرَ رضي الله عنهما: "لله أُمٌّ حفِلَتْ عليه، ودرّتْ، لقد أوحدتْ به"، أي: ولدتّهُ وحيداً، فريداً، لا نظير له"[3].

وفي "أعْوَزَ"، كذلك[4]، "ويُقال منه: أعوَزني الشّيءُ إعوازاً، فهو مُعوِزٌ، إذا لم تجدْه وأنت تطلُبُه، وأعوزَ الرّجلُ، إذا ساءت حالُه، وافتَقر".

وقد ذكر أبو عليّ الفارسيّ[5] أنّ بعض الأفعال امتنع فيها التّصحيحُ نحو: أحال، قال: "أحالَ الرّجلُ، فهو مُحِيل، والكلام مُحال، وهذا الكلام أحولُ من هذا، إذا أراد "أكثرَ استحالةً"..، ولم نعلمْ أحداً حكى ذلك على التّصحيح، والأصل[6]، كما قالوا: أطيَبْتَ، وأجْوَدْتَ، واستحوذَ، فإذا لم يُحكَ ذلك لم يَجُزْ فيه إلاّ أحالَ، وامتَنع التّصحيح"، ومنه[7]: "وأهيجَ النّبتَ إذا وجده هائجاً، وأمهيتُ السّيفَ والسّكين، بمعنى سقيتُه الماء، وكان القياس "أماهَهُ"؛ لأنّه من الماء، والعينُ من الماء واو، واللّام منه هاء".

---

(1) شلاش، هاشم طه، (1971)، أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ص58.

(2) ورد "أعاه وأعوه"، صارت العاهة في ماله، ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص346، وفي الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 165/1، أعاه:صار ذا عاهة.

(3) شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، مصدر سابق: ص67.

(4) الهرويّ، أبو سهل محمد بن علي، (1420هـ)، إسفار الفصيح، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد مـشَّاش، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، وفي ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: "يقولون سَداد من عَوَز، والأجود سِداد"، ص326.

(5) الفارسي، المسائل العضديّات، مصدر سابق: ص114.

(6) والأصل: كذا وردت بالجرّ، وقد أشار المحقّق في الهامش "في المخطوط "والأصلُ" بالرّفع.

(7) الفارسي، المسائل العضديّات، مصدر سابق: ص176-177.

وما صح من الأفعال التي ذكرتُها هو من الركام اللغوي.

ب- **ما جاء مصحّحاً على وزن استَفعَلَ**: بزيادة الهمزة والسّين والتّاء.

لقد وردت عدّة أنماط لأوزان هذا الفعل مصحّحَة تارةً، ومُعلّةً أخرى، ومصحّحة ومعلّة تارةً ثالثة، فمن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[1]، وقد تحدّثت مظانُّ اللّغة عن هذا الفعلِ كثيراً، وعُدّ من المطّرد في الاستعمال، الشّاذّ في القياس، قال ابن جنّي[2]: "واعلمْ أنّ الشّيء إذا اطّرد في الاستعمال، وشذّ عن القياس فلا بُدّ من اتّباعِ السّمعِ الواردِ به فيه نفسِه، لكنّه لا يُتّخذ أصلاً يُقاسُ عليه غيرُه، ألا ترى أنّك إذا سَمعت:استحوذ، واستصوَب أدّيتهما بحالهما، ولم تتجاوزْ ما ورد به السّمعُ فيهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول في استقامَ: استقوَمَ، ولا في استساغ استسوَغَ، ولا في استباع استبيَعَ".

ثمّ يقول عبّاس حسن[3]: "وأمّا التّناقض فحيث يقول فيما سبق: إنّ الشّاذّ في القياس والاستعمال معاً لا يجوز القياس عليه، ولا ردُّ غيره إليه، ويضرب لذلك مثالاً بتتميم (مفعول) فما عينه واو عند تميم...، وقد قرّر ابن جنّي أنّ الناطق على قياس لغة من اللّغات مصيبٌ غيرٌ مخطئ".

قال أبو زيد[4]: "هذا الباب كلّه يجوز أن يُتكلّمَ به على الأصل، تقول العرب: استصاب، واستصوَبَ، واستجاب، واستجوَبَ، وهو قياس مطّرد عندهم، وقوله تعالى: "ألم يستحوذ عليكم" أي: ألم تغلب على أموركم، وتستولِ على مودّتكم".

---

(1) سورة المجادلة، الآية: 19.

(2) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 99/1.

(3) حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، مرجع سابق: ص59، وانظر: السيوطي، المزهر، مصدر سابق: 226/1.

(4) الجوهري، الصّحاح، مصدر سابق: ص365، وفي القرطبي، الجامع، مصدر سابق: أي غلب، واستعلى، وقيل قَوِي عليهم، وقال المفضّل:أحاط بهم "، الجامع 274/9، وهو كذلك عند الطبريّ بمعنى غَلب، جامع البيان 250/7، وعند الزمخشريّ، بمعنى استولى عليهم، من حاذ الحمارُ العانةَ:إذا جمعها، وساقها غالباً لها، وهو أحدُ ما جاء على الأصل"، الزمخري، الكشّاف، مصدر سابق: 200/1، والهمذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، مصدر سابق: 444/4.

جاء في شرح الشّافية[1]: "وأبو زيد جوّز تصحيح باب الإفعال، والاستفعال مطلقاً قياساً، إذا لم يكن لهما فعل ثلاثيّ، قال سيبويه:سمعنا جميع الشواذّ المذكورة مُعلّةً أيضاً على القياس، إلاّ:استحوَذَ، واستروَحَ الرّيحَ، وأغيلَتْ، قال:ولا مانع من إعلالها، وإن لم يُسمعْ، لأنّ الإعلال هو الكثير المطّرد".

فسببُ التّصحيح هنا، هو إهمال الثّلاثيِّ منها، واستعمال المزيد، قال ابن سيدة "استنوق الجمل:صار كالنّاقةِ في ذُلّها، ولا يُستعملُ إلاّ مزيداً"، ولا يقال "استناقَ" إنّما ذلك لأنّ هذه الأفعال مزيدة، أعني: افتعَلَ، واستفعَلَ"[2].

وسببُ تصحيحها عند ابن يعيش يوضّحه بقوله[3]: "فأمّا نحو" استحوذ، واستنوَقَ" فلضعفِ الإعلال فيه، إذْ كان محمولاً على غيره"، وإعلالُ "استحوَذَ" عند ابن جنّي تركُ أصل[4].

ومنه كذلك:استنوق الجمل، وهو مثلٌ، تمثّل به طَرفةُ بن العبد[5]، واستتيَسَتِ الشّاة[6]، وقد احتفظت قبيلةُ تميم بالصّيغة الأصليّة.

وأودُّ أن أشير هنا، إلى أنّ ما جاء مصحّحاً من وزن (استفعَلَ) جاء إمّا للدّلالة على التحوّل من حالٍ إلى حال نحو:استنوق، استتيس، استفيل، أو للمصادفة نحو: استنوك الرّجلَ، أي صادفه أنوكَ أحمق[7].

---

(1) الاستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق: 67/2.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 363/9 "نوق".

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 65/10، والمؤيد، الكنّاش، مصدر سابق: 266/2، ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص435، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 384/8، "ودع، حوذ" والنحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق: 381/4.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 384/8 "ودع"، والفارسي، الحجّة، مصدر سابق: 90/1.

(5) الميداني، مجمع الأمثال، مصدر سابق: 478/2.

(6) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 71/4، و ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (1985)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 128/3، جاء في البغدادي، الخزانة، مصدر سابق: "من شأن الأمثال أن لا تُغيَّر عن أصلها، البغدادي، الخزانة، مصدر سابق: 206/1.

(7) القالي، الأمالي، مصدر سابق: 35/1، واستنوق الجمل إذا تشبّه بالناقة، ابن فارس، مجمل اللغة، مصدر سابق: 363/4.

أمّا الثّلاث الأولى فهي أمثالٌ، أو جرَتْ مجرى الأمثال، فقد نصّت كثير من المصادر على أنّ (استنوق الجمل) مثلٌ له قصّة معروفة[1]. وقريبٌ منه: استتيستْ، واستفيَلَ، فلا بدّ أنّهما ترتبطان بواقعةٍ ما؛ فجرتا مجرى الأمثال، والأمثالُ كما هو معروف، لا تخضع لقواعد اللغة، بل ذكر غيرُ واحدٍ من القدماء أنّها لا تُغير، بل تؤدّى على حالها.

قال ابن جنّي[2]: "الأمثالُ –وإن كانت منثورةً– فإنها تجري في تحمُّل الضّرورة لها مجرى المنظوم في ذلك"، جاء في الخِزانة[3]: "ويقولون في المثل: "هو هالكٌ في الهوالِك" فأجرَوه على أصله لكثرة الاستعمال لأنّه مثل"، كما ذكر ابن السّراج أنّ "جميع الأمثال إنّما تُحكى ألفاظُها كما جرتْ وقتَ جرت"، وقال ابن هشام اللّخمّي[4]: "المثلُ لا يُغيّر"، ونصّ المبرِّد على ذلك بقوله[5]: "والأمثالُ يُستجازُ فيها ما يُستجاز في الشِّعر لكثرة الاستعمال".

أمّا ابنُ منظور فقد نصَّ في اللّسان غيرَ مرّة على ذلك، من ذلك قولُه[6]: "الأمثالُ تُؤدّى على ما فرط به اللّسانُ في أوّل أحوالها"، وقوله[7]: وقد يأتي في الأمثال ما لا يأتي في غيرها"، وكذا قولُه[8]: "الأمثال تُحكَى على موضوعاتها"، وقوله في موضع آخر: "وقد يأتي في الأمثال ما لا يأتي في غيرها"[9].

وسواءٌ أكانت أمثالاً أم غير ذلك، فقد جاءت على الأصل، ولم تتطوّر كما تطوّر أمثالُها[10].

---

(1) ابن السراج، الأصول، مصدر سابق: 128/3، والميداني، مجمع الأمثال، مصدر سابق: 478/2، وابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: 361، ولسان العرب 341/1.

(2) ابن جني، المحتسب، مصدر سابق: 70/2، واللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق: ص225.

(3) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 207/1.

(4) ابن السراج، الأصول، مصدر سابق: 115/1.

(5) المبرد، المقتضب، مصدر سابق: 261/4.

(6) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 314/5 "زول".

(7) المصدر نفسه: 15/ 55 "عسى".

(8) المصدر نفسه: 526/1 "جوب".

(9) المصدر نفسه: 55/15، وكذا ذكر البغدادي في البغدادي، الخزانة، مصدر سابق: 206/1.

(10) من ملاحظات عبد القادر مرعي على الرسالة.

وممّا جاء في الأمثال مُصحّحاً، ما جاء في الكتاب[1]: "جاء في المثل: إنّ الفكاهةَ لَمَقْوَدةٌ إلى الأذى"، وقياسُها أن تُعلّ فيقال: مَقادة، لما سبق: أستطيع القول: إنّ هذه الأنماط نحو: استنوق، واستفيل، واستتيست[2]، لزِمتْ حالاً واحدةً، فلم تُغيّر، أي لم تُعلّ، لأنّها أمثال، تؤدّى كما هي دون تغيير، بل على ما فرط بها اللّسانُ في أوّل أحوالها، وهو اجتهاد منّي، أرجو أن أكون قد أصبتُ فيه، وهذا يؤكد أنّها رُكامٌ لُغويّ، تحجّرت فلم تتغيّر.

وممّا جاء على استفعلَ مُصحّحاً: (استطيَبَ)، "وحكى سيبويه (استطيَبَه): جاء على الأصل، كما جاء استحوذ، وكان فعلُها قبل الزيادة صحيحاً، وإن لم يُلفَظ به قبلها إلاّ معتلاّ، واستطيَبَ، واستطابَ الشّيءَ: وجده طيّباً"[3].

و كذلك: (استحوَضَ الماءُ: اجتمَعَ، واستحوضَ الماءَ: اتّخَذَ لنفسه حَوضاً)[4]، وكذلك: استودَقَ، وفرَسٌ وديقٌ نَوارٌ: إذا استودَقَتْ، وهي تريد الفحل[5]، ويُقال: استَيْهِر بإبلِك، واقْتَيِل، وارتجِع أي: استبدِلْ بها إبلاً غيرَها[6]، (واستقوَسَ الشّيءُ: انعطَفَ)[7]. "واسْتَوَطَ: هو اختلط، نادر""[8].

ويرى أبو جعفر النّحاس[9] أنّ مثل: (استحوذ) "ممّا جاء على أصله، ولو جاء على الإعلال لكان استحاذ، كما يُقال: استصاب فلانٌ رأيَ فلان، ولا يُقال: استصوَب، قال أبو جعفر: إنّما جاء على أصله ممّا يُؤخذُ سماعاً عن العرب لا ممّا

---

(1) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 364/2، والمبرد، المقتضب، مصدر سابق: 108/1.

(2) "استتيست الشاة: صارت كالتيس، قال ثعلب: ولا يقال استتاست "ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 34/6 "تيس"، كما ذكر ابن منظور أنّ: حجازيك ودواليك وهذاذيك حروف خِلقُها هكذا لا تتغير" ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 253/11 "دول".

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 565/1 " طيب".

(4) المصدر نفسه: 141/7 "حوض".

(5) المصدر نفسه: 245/5 "نور".

(6) المصدر نفسه: 269/5 "هور".

(7) المصدر نفسه: 185/6.

(8) المصدر نفسه: 325/7 "سوط".

(9) النحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق: 381/4، والقرطبي، الجامع، مصدر سابق: 274/9، والطبري، جامع البيان، مصدر سابق: 250/7.

يُقاس عليه، وقيل: يُعلّ الرباعيّ إتباعاً للثلاثيّ، فلمّا كان يقال: استحوذَ عليه إذا غلبه، ولا يُقال: حاذ في هذا المعنى، وإنّما يقال: حاذ الإبلَ إذا جمعها، فلمّا لم يكن له ثلاثيّ جاء على أصله".

ونجد، كذلك، استهولَ، استروَحَ، استغوَرَ، استصوَبَ[1]، فمثل هذه الأفعال "استحوذ، واستنوق، واستفيل، واستتيست، ليس منها فعلٌ ثلاثيٌ معتلٌ؛ ولذلك فإنه يطّرد تصحيحُه، فلم يقولوا: حاذَ، ولا فاقَ، ولا فالَ، ولا قاسَ. فإن كان لـ"استفعل" فعلٌ ثلاثي نحو: استقام، لم يطّرد تصحيحُه، أو لكون السّماع، أو كثرةِ الاستعمال أَبطلَ القياسَ فيما جاء بالتّصحيح، وحقُّه الإعلال"[2].

ومن ذلك: استعورَ: أي انفرَدَ[3] واستغورَ اللَهَ -تعالى- سأله الغيرَةَ، واستغار الشّحمُ فيه استطارَ وسَمِنَ[4]، ومن ذلك: استودقَتِ الرّمكَةُ، وهي الفَرَسُ، واستوبَلَتِ النّعجةُ: أي طلبت الفحلَ[5]، وعدمُ إعلال نحو:استحوذ، واستنوق، ومصادرها كذلك نحو: استِحواذ، واستِنواق، وإغيال في أغيل، وإعوال في أعول، فهذه المصادر صحّت كما صحّت أفعالُها، وتصحيح هذه الأفعال، ومصادرها مقيسٌ عند أبي زيد إذا لم يكن لها فعلٌ ثلاثيّ[6]، وهي ممّا شذّ عند سيبويه[7]. قال أبو عليّ الفارسيّ عن "استحوذ": "القياس على نظائره أن يُعلّ"[8]، ومنه كذلك: "استَوْسَق"[9].

---

(1) الفارسي، التكملة، مصدر سابق: ص580، والمؤيد، الكنّاش، مصدر سابق: 2/266-268.

(2) بندق، الحذف الإعلاليّ، مصدر سابق: ص70.

(3) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 2/97 "عور"، الزمخشري، الكشّاف، مصدر سابق: 4/495، والطبري، جامع البيان، مصدر سابق: 7/250.

(4) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 2/105 "غور".

(5) الثعالبي، فقه اللّغة، مصدر سابق: 1/183.

(6) الأستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق: 3/112.

(7) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 4/71.

(8) الفارسي، الحجّة، مصدر سابق: 1/90.

(9) ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 9/363 " نوق".

جاء في "بقيّة الخاطريّات، وهي ممّا لمْ يُنشر في (الخاطريّات المطبوعة) لابن جنّي[1]: "ما جاء من (استفعَلَ) المعتلّ العين، مُصحّحَها: استحوذ عليهم الشّيطان، وقول زهير:

هنالك إن يُستَخوَلوا المال يُخوِلوا

فيمن رواه هكذا[2]، واستنوق الجمل، واستتيست الشّاة، واستفيل الجمل، قال أبو النّجم[3]:

يُديرُ عينَيْ مُصعَبٍ مُستفيل..،

وقوله:

واستنوكَتْ وللشّباب نُوُكٌ.

قال ابن القطّاع الصقلّي[4]: "وقد جاء عن العرب أفعالٌ على أصلها، من ذلك قولُهم: استنوق الجمل، واستتيست الشّاةُ، واستصوبتُ رأيَك، قال تعالى: "استحوَذَ عليهم الشّيطان"، وأغالتِ المرأةُ وأغيلَتْ، وأغامت السّماءُ، وأغيَمَتْ، وغامت، وغيّمتْ، وتغيّمت، كلٌّ ذلك قد جاء".

ومنه، كذلك[5]: "استَوْدَفتُ الشّحمةَ، أي استقطرتُها، فَوَدَفتْ، واستودفَ اللّبنَ، صبّه في الإناء، وفلانٌ يستَوْدِفُ معروف فلان أي يسأله"، قال ثعلب[6]: "ولا يقال: استناقَ الجملُ إنّما ذلك لأنّ هذه الأفعال المزيدة، أعني افتعلَ، واستفعَلَ، إنّما تعتلّ باعتلال أفعالها الثّلاثيّة البسيطة، التي لا زيادة فيها، فاستقام إنّما اعتلّ لاعتلال قامَ، واستقال إنّما اعتلّ لاعتلال قال، وإلاّ فقد كان حكمه أن يصحّ لأنّ تاء الفعل ساكنة،

---

(1) الدالي، محمد أحمد، (1992)، بقية الخاطريات لابن جني، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، الجزء الثالث، المجلد السابع والستّون.

(2) ويروى هنالك إن يُستخبلوا المال يخبلوا، والمصعب:الجمل إذا لم يكن مُنوّقاً وكان مُحرّم الظهر، وأصعب الجملُ:لم يُركبْ قطُّ، ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 254/1 "صعب".

(3) الشاهد من الخصائص: 98/1 هذا في وصف فحل إبل، والمصعب: الذي لم يُذلّل، وانظر: اللسان: 254/1 صعب.

(4) الصقلي، ابن القطّاع، (1991)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ص343.

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 354/9 "ودف".

(6) المصدر نفسه: 362/10 "نوق".

فلمّا كانت: استَوْسق، واستتيس، ونحوُهما دون فعل ثلاثيٍّ بسيط لا زيادة فيه، صحّت الياء والواو؛ لسكون ما قبلهما".

ومِن طريفِ ما يُذكر في وزن "استفعَلَ " أنّ استفعَلَ مُزاد فيها (است) التي تؤثّر في معناها على كيفيّاتٍ مختلفة تُردُّ إلى الطلب والميل، وأنّ هذا اللفظَ هو بَقيّة فعلٍ فُقِدَ من العربيّة، وحُفِظ في السُّريانيّة بمعنى "مالَ"، وهو "سطا"، حيث قُلبت التاءُ طَاءً، فَهم يقصدون بقولهم: استقتَلَ، مالَ إلى القتل، أو أحبّ القتلَ، وفي "استغفرَ" طَلَبَ الغفرانَ، وقِس عليه، وأنّ لفظ "است" في التّركيّة يفيد الإرادة، والطّلبَ، والسُّؤالَ، والرّجاء، والرّغبة، والارتقاب"[1].

يقول هاشم شلاش تعقيباً على ما سبق: "أمّا نحن فلا نريد أن نُعلّق على هذا القول؛ لأنّنا لا نعرف مقدار صحّته من خطئه، ولسنا على معرفة في اللُّغات السّاميّة أو التركيّة، وإنّما نضع هذا الأمر بين أيدي العارفين في هذه اللّغات ليبيّنوا حكمهم فيه"[2]. ويقول ابن جنّي في موضع آخر: فلمّا كان استحوذ خارجاً عن معتلّ وجب إعلاله.

وقد عدّ السيوطيّ، ومِن قبله سيبويه، وابنُ جنّي، عدمَ إعلال نحو: استحوذ، وأطولَتْ، ومَطْيَبة من باب الاستحسان، قال السُّيوطيّ: "ومن الاستحسان ما يخرج؛ تنبيهاً على أصل بابه، نحو: استحوذ، وأطولت، ومَطْيبة للنفس..، والاستحسانُ: دلالتُه ضعيفةٌ غيرُ مستحكِمة إلاّ أنّ فيه ضرباً من الاتّساع والتّصرّف..[3]، وقريبٌ

---

(1) شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، مصدر سابق: ص107، والرّأي السّابق لجورجي زيدان في كتابه، الفلسفة اللّغوية، ص39.

(2) شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، مصدر سابق: ص، 107، يقول إسماعيل عمايره عن اللغة السريانيّة: وقليلا ما جاء فيها ما يقابل وزن "استفعل" مزيداً بالسّين أو بالشّين، ولكن بدون تاء، ولعلّ من بقاياه العربيّة: سنبس، وشملق، عمايرة، إسماعيل، (1992)، خصائص العربية في الأفعال والأسماء، دراسة لغوية مقارنة، الطبعة الثانية، دار حنين، عمّان، الأردن، ص29.

(3) السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق: ص180، وانظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 133/1، قال ابن جنيّ"وجماعُه أن علّته ضعيفة، من ذلك تركُك الأخفَّ إلى الأثقل من غير ضرورة نحو قولهم: الفتوى، والبقوى والشّروى..قلبوا الياء هنا واواً من غير استحكام علّة أكثر من أنّهم أرادوا الفرق بين الاسم والصّفة: "133/1-134، 143/1-144

من هذا ما ذكره ابن جنّي في المُنصف[1]: أنّ العلّة في إخراج بعض المعتلٍّ على أصله "أي بالتّصحيح" إنّما جُعل تنبيهاً على باقي المُعتلّ، ومحافَظةً على إبانة الأصول المغيّرة، وفي هذا ضربٌ من الحكمة في اللّغة العربيّة".

وأعتقد أنَّ فيه أمناً للّبس، كذلك، ولعلّ هذا ما قصده ابن جنّي بقوله: "قلبوا الياء هنا واواً من غير استحكام علّة أكثر من أنّهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة"، وأرى أن ما جاء من هذه الأمثلة مصحّحاً هو من قبيل الرّكام اللغويّ.

**2.2.3 المصادر:**

**ما جاء من المصادر على الأصل:**

"المصدر يعتل باعتلال فعله، ويصحّ بصحّته، ألا تراك تقول: قمتُ قياماً ولُذت لِياذاً، والأصل: قِواماً ولِواذاً، فأعللتَهما بالقلب لاعتلال الفعل، ولو صحّ الفعل لم يعتلَّ المصدر، ألا تراك تقول: قاوَم قِواماً ولاوَذ لِواذاً فيصحّ المصدر فيهما لصحة الفعل؛ طلباً للتشاكل والتوافق، لأنّ الأفعال والمصادر تجري مجرى المثال الواحد"[2].

وسبب صحّة مثل هذه المصادر عند صلاح الدين حسنين أنّها ذاتُ قيمة تمييزيّة، حيث يقول[3]: "صيغة المصدر "فِعال" من الثلاثيّ "فَعَلَ" عند أهل الحجاز نحو "قام قياماً وصام صياماً وحالاً حِيالاً"، أمّا إذا كانت "فَعال" مصدراً لفعل على وزن "فاعَلَ" "فإنّها تثبت، وذلك للتمييز بين مصدر الفعل المجرّد "فَعَلَ" ومصدر الفعل المزيد "فاعَل" نحو: لاذ لِواذاً وجاورَ جِواراً".

وممّا جاء من المصادر على الأصل: مصدر "آوى" و"أوى" و"احواويتُ" من الحُوّة، فلا يُدّغمُ الياءُ في إيواء فيقال: إوّاء، وإن كانت ساكنةً قبل الواو، لأنّها منقلبة

---

(1) ابن جني، المنصف، مصدر سابق: 277/1.

(2) ابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: 339؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 497/12؛ قوم وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 61/1، 83/10 "ألا تراك تقول: قام قياماً ولاذ لياذاً وتقول: قاوَم قِواماً ولاوَذَ لِواذاً": 83/10.

(3) حسنين، إعلال الواو والياء، مصدر سابق: ص199؛ وقباوة، فخر الدين، (1998)، تصريف الأسماء والأفعال، الطبعة الثالثة، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان: ص135.

من الهمزة، وغيرُ ثابتة في تصرُّف الكلمة، كذلك الياء في إيواء، مصدرِ آويتُ، لمّا لم تَلزمْ، لم تُدغمْ.

وكذلك القياس في "احويواء" مصدر "احواويت" من الحوّة، وهي السواد، القياس ألاّ تُدغمَ الياءُ في الواو، فيقال: احوِيّاء لأنّها لا تلزم أيضاً: وقد أدغمها بعضُهم فقال: احويّاء، وكأنّه ذهب إلى أنّ المصدر الأصل"[1].

ومما جاء من المصادر على الأصل كذلك: تقوية وتلوية مصدر "قوي ولويت[2]، والقياس في مصدر الثلاثي اللازم إن دلّ على صوت فهو "الفُعال" نحو: الرُّغاء والثُّغاء، أمّا قولُهم: الغَواث، بفتح الغين فشاذّ، وقد شذّ من ذلك لفظ فجاء مفتوحَ الأوّل وهو "السَّواف"[3].

ومصدر "فَعّل" المطّرد إذا أردتَ به المبالغة على "التَّفعال" كالتَّرداد "الفِعِّيلى" كالهِجِّيري" ولم يجئْ منه ممدوداً إلاّ لفظةٌ واحدة، وهي: "الخِصِّيصاء"[4].

وممّا شذ من مصدر "فَعُل" اللازم فَعولة كقَبوحة، وممّا جاء من المصادر نادراً فيحفظ ولا يقاس عليه في الكلام ولا في الشّعر، فمن ذلك "فَعُول" ولم يجئ منه إلا "الوَضوء، والطَهور والوَلوع والوَقود والقَبول"، ومنها "فُعَل" ولم يجئ منه إلاّ: هُدًى وسُرًى وبُكى في لغة من قصر، ومنها "فِعلِياء" ولم يجئ منه إلا كِبرِياء، ومنها "فُعْلى" ولم يجئ إلا: رُجعى وفُتيا وبُقيا، ومنها "فَعْلَى" ولم يجئ منها إلاّ دَعوى وعَدوى، ومنها (فِعْلَى) ولم يجئْ منها إلا ذِكرَى"[5].

---

(1) الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ص73-74.

(2) المصدر نفسه: ص262.

(3) ابن عصفور، المقرّب، مصدر سابق: ص487؛ وقد تعقّب عليه أبو حيان: انظر أبو حيان، الارتشاف، مصدر سابق: 222/1-223.

(4) ابن عصفور، المقرّب، مصدر سابق: ص489؛ والاستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق: 168/1؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 56/6، وحكى الكسائي خِصِّيصاء والأمر بينهم فيضوضى: أي الأمر المشترك وأجاز المدَّ في جميع الباب قياساً وخالفه جميع البصريّين في ذلك والفرّاء من أصحابه: ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 56/6.

(5) ابن عصفور، المقرّب، مصدر سابق: ص489-490.

وإذا كان المصدر محذوف العين أو الفاء لزمته التاء عوضاً منه، نحو: إقامة واستقامة، وعِدة وحذفُها شاذّ[1]، نحو قوله تعالى: "إقام الصلاة"[2].

وممّا جاء من المصادر على غير قياس:المضرَب والمقتَل في مصدر ضرب وقتل جاءا على غير قياس أفعالهما[3]، ومنه: فهي تُنزّي دلوَها تَنْزِيًا، والقياس تَنْزِيَة، لكنّه راجعَ الأصلَ ضرورةً؛لأنّ الشاعر له مراجعةُ الأصول المرفوضة[4].

وقد ذكر ابنُ يعيش أن المصدر قد يأتي على وزن فاعِل أو مفعول، نحو: الفاضلة والعافية، والكاذبة والدّالّة، والميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمفتون، ولم يُثبِتْ سيبويه الواردَ على وزن مفعول، والمُصبّح والمُمسّي والمُجرّب والمقاتِل والمتحامِل والمدحرِج"[5].

قال أبو حيّان[6]: "وأمّا المصدر على وزن "مفعول": فأثبته الأخفش والفرّاء وأنكره سيبويه، وأمّا على وزن "فاعِل" وفاعِلة فقيل منه: الفالِج ولاغِية، والفاصِلة والكافية، والكاذبة، والدالّة، وقم قائماً، قيل بمعنى: اللّغو والفصل والقفوّ والكذب، والدلالة والقيام"، ومنه: الحَيَدان والمَيَلان، قال "أبو حيّان: فحملهما سيبويه على غير القياس[7].

---

(1) دَأبَ ابن عصفور على ذكر لفظة "الشاذ" غيرَ مرّة عندما يكون الحديث عمّا ندر، حتّى وإن كان يتحدّث عن آية كريمة، أو حديث شريف، لذلك نجد محقّقَي المقرّب يقولان دائما:هذا مجانبةٌ للتأدُّب مع كلام الله تعالى، وبإمكانه أن يقول: نادر.

(2) ابن عصفور، المقرّب، مصدر سابق: ص491، وأذكر في هذا المقام ما كان يقوله السيوطي في الهمع حين تحدّث عن العطف على التوهُّم، قال:ونسمِّيه في القرآن حملاً على المعنى تأدُّباً مع كلام الله!! وقد أجاز ابن يعيش ترك التعويض في أفعلَ دون فَعَلَ كقوله تعالى: "وإقام الصلاة": ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 58/6؛ وهو مذهب سيبويه:أن لا يأتوا بالعِوض في إيتاء وإقام، والفرّاء يُجيز حذفَهما فيما كان مضافاً، نحو الآية، فكأنّ الإضافة عِوَضٌ من التاء، وسيبويه لم يفصل بين ما كان مضافاً وغيرَ مضاف فهو يجيز أقام إقاماً والفرّاء لا يجيزه: ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 58/6.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 48/6.

(4) المصدر نفسه: 58/6.

(5) المصدر نفسه: 50/6.

(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 222/1؛ وسيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 97/4.

(7) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 223/1.

وممّا شذّ من المصادر الدالّة على المرّة: إتيانة ولِقاءة، ويجوز: أتْيــة ولَقْيــة على القياس[1].

وممّا شذّ من المصدر الدالّ على الهيئة، فاشتُقّ من غير ثلاثي، قــالوا: هــو حسنُ العِمّة، والخِمرة، من اعتمّ واختمرتْ، أي لبستْ الخمار[2].

"وفي مصدر "افتعل" صحيح العين شذّ مصدرُ اتّأدَ واتّأبَ، واختُلف فقيل: تَؤُدَة وتُوبة وخُلُفَة[3]، وشذّ في مصدر "احتاط واغتاب واختار" فقيل: حَوْطة وحَيْطة وغَيْبة وخَيْرة"[4].

وشذّ "تِكلاّم وتِجِمّال وتِمِلاّق في تكمل وتجبّر وتملّق"[5].

وشذّ: تَقِرَة وتَقرارة في مصدر: أقررت، وقَرْضْ وغَلْق في مــصدر: أغلــق وأقرض وأغلق، ونَبات وعَطاء وفُتيا وفَتوى وتُقيا ورَعوَى ورَعْيا وعُــدوَى وأليّــة وطاقة وجابة وطاعة ورزمة وجَلَبة في مصدر أفعَل نحو: أنبَتَ وكذا باقيها[6].

وشذ "تنزّي أي تحرّك وقياسه: تَنزِية، والتّحي جمع تحيّة لا مــصدر حيّــا، وفَعال قالوا: كلّمتُه كَلاماً وحمّلتُه حَمالاً، وشذّ في "فاعَل" وقياسه مفاعلة وشذّ "يــوام" وهذه المصادر التي شذّت عن القياس أكثرُها يسمّيها معظمُ النحاة أسماءَ مــصادرَ لا مصادرَ، ويسمّيها بعضُ اللغويّين مصادرَ لفعلٍ لم تَجــرِ عليــه، ولا مُــشاحةَ فــي الاصطلاح"[7].

وهذه الهاء في تفعِلة من المصادر عوض من ياء تفعيل، أو ألف فِعال، وذلك نحو: سلّيتُه تسليةً وربّيته تربيةً، الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلّى وتربّــى أو ألــف سِلاء ورِباء، وأنشد أبو زيد: باتتْ تُنزّي دلوَها تنزِيّاً[8].

---

(1) المصدر نفسه: 225/1؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 58/6.

(2) المصدر نفسه: 225/1.

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 225/1.

(4) المصدر نفسه: 226/1.

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 226/1.

(6) المصدر نفسه: 227/1.

(7) المصدر نفسه: 227/1، والقالي، الأمالي، مصدر سابق: 20/1.

(8) السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 118/1.

ومما جاء من المصادر مصححاً على الأصل ونعتقد أنّه يمثّل رُكاماً لغويّاً "شنْآن" مصدر شنأ، قال الجوهري[1]: "وهو شاذّ في اللفظ، لأنّه لم يجئ شيءٌ من المصادر عليه، ومَن حرّكَ فإنّما هو شاذٌّ في المعنى لأنّ "فَعَلان" إنّما هو من بناءِ ما كان معناه الحركة والاضطراب، كالضَّرَبان والخَفَقان والنَّزَوان... وقرأ عاصم: "شنْآنُ" بإسكان النون، وهذا يكون اسماً".

ومثله في المجيء على الأصل: المَوَتان، "وقال: اشترِ من المَوَتان، ولا تشترِ من الحَيَوان، قال أبو العبّاس:يعني بالمَوَتان الأرَضينَ، وبالحَيَوان المواشي، قال لنا أبو الحسن:وقال غيرُ أبي العبّاس:الحَيَوان كلُّ شيء حيّ يدركه الموتُ، والمَوَتان: ما سوى ذلك"[2].

أما العينيّ فقد أشار إلى صحة الواو في "حيَوان" وحمل عليه المَوَتان فقال[3]: "ولا يُعلُّ نحوُ: "الحيوان" حتّى تدلَّ حركتُه على اضطرابِ معناه، والمَوَتانُ محمولٌ عليه؛لأنّه نقيضُه"، وهنا أشيرُ إلى مسألة الحمل على النظير، وكذا الحمل على النّقيض، فقد أُنّثت "عدوّة" حملاً على نقيضها "صديقة" والأصل فيما كان على فَعول نحو: صَبور أن يستويَ فيه المذكّرُ والمؤنّثُ، فلا تلحقه التاء، فكما يُحمل الشّيُ على نظيره، يُحمل كذلك على نقيضه.

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 101/1، شنأ؛ ومنه "النَّوَدَان: حركةُ اليهود في مجالسهم"، الثعالبي، فقه اللغة، مصدر سابق: 192/1: والطَّلَيان والطَّلَوان: بياض يعلو الأسنان من مرض أو عطش، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 12/15،، قال ابن قتيبة "وهذا البناء لا يجيء فعله يتعدى الفاعل، إلا أن يشذ شيء، قالوا: شنِئته شنَآناً" ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: 469 ويقصد ابن قتيبة أنه لازم إلا هذا.

(2) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، (1998)، الألفاظ، أقدم معجم في المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان: ص327.

(3) العيني، شرح المراح، مصدر سابق: ص210؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 215/14 جبو/ مجمل اللغة، لابن فارس نسبه للأصمعي: 300/4؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 195/1.

جاء في اللسان[1]: "الموت والمَوَتان: ضدُّ الحياة، والمَوَتان من الأرض: ما لم يُستخرَج ولا اعتُمِر، على المثل، وفي الحديث:مَوَتانُ الأرضِ لله ورسولِه، فمن أحيا منها شيئاً فهو له، والمَوَتان ضدُّ الحيوان، ويقال: اشــترِ مــن المَوَتــان ولا تــشترِ الحَيَوان، أي:اشترِ الأرَضينَ والدُّور، ولا تشترِ الرّقيــقَ والــدّوابَّ، ورجــلٌ يبيــع المَوَتان:وهو الذي يبيع المتاعَ وكلَّ شئٍ غيرِ ذي روح، ومــا كــان ذا روحٍ فهــو الحيوان"، و"المَوَتان" هنا من مظاهر الرّكام اللغويّ، وقد صُحِّحَ مع أنّه لا يدلُّ علــى حركة.

ومثله من المصادر "عَيَران" إذ يقال[2]: "عار الدمعُ يَعيرُ عَيَرانــاً إذا ســال، وعارت في قول الشاعر[3]:

أعارتْ عينُه أم لمْ تعارا

بمعنى عوِرت وليست بمعنى دمعت، لأنهم يقولون: عار يعير بمعنى: دمــع، قال الليث: والعوَر: خرق أو شقٌّ يكون في الثوب، قال: والعَوَرُ: تركُ الحقِّ، ثعلــب عن ابن الأعرابي قال: العَوَر: الرّداءةُ من كلِّ شيء"[4].

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 234/9 عجف، ومثلها: ما أتى على مِفعيل بغير هــاء، نحــو: امــرأة مِعطير، وشذّ حرف، قالوا: امرأة مسكينة شبّهوها بفقيرة، وقالوا أيضاً:امرأة مسكين، بغير هاء على القياس "شرح الفصيح لابن هشام اللخمي": ص203؛ والإنصاف: 759/2؛ وقد عدّ ثعلب "عدوّة" ممّا شــذّ لعــدم جواز إلحاق الهاء به، ذيل الفصيح: 25؛ و الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، (1978)، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد الجنابي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، العراق: 163/1-164؛ قال أبو علــي: "كما يحملون النظير على النظير غالباً كذا يحملون النقيض على النقيض: فكما أدخلوا التاء فــي صــديقة أدخلوها في عدوّه وهي ضدُّها" السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 198/1.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 93/2 قوت.

(3) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، وصدره:

تُسائلُ بابن أحمرَ من رآه

عمرو بن أحمر الباهلي حياته وشعره، محمد محي الدين مينو، ص65، جاء في أدب الكاتب، لابن قتيبــة، وشرح المفصل: 75/10، ووقع في شعره: وربّت سائلٍ عنّي حَفِيٍّ.

(4) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 170/3 عار؛ ومثله في لغة تميم: حالَتْ عينُه تَحولُ حَــوَلاً، وغيــرُهم يقول:حَوِلَتْ عينُه تَحولُ حَوَلاً: ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 191/11 حول.

ومما حُمل على نظيره ما ذكره ابن يعيش، فقال[1]: فأمّا الحَيَدان والجَـولان، فمحمول على "النّزَوان، والغَلَيان" لأنّهم لمّا صحّحوا الّلام مع ضعفها بتطرُّفها، كـان تصحيح العين أولى، لقوّتها بقربها من الفاء، وبُعدها من الطرف.

وقد نصّ ابن قتيبة[2] على أنّ "كلّ اسـمٍ علـى "فَعَـلان" فمعنـاه الحركـةُ والاضطراب نحو: ضَرَبان، ونَزَوان وغلَيَان، وجَوَلان، وطَيَران، ولَهَبان، ونَقَـزان ونَفَزان وخَطَران ولَمَعان ووَهَجان النار، ودَوَران وطَوَفان، وأشباهُ ذلك كثيرة، وقـد شذّ منه شئٌ؛ فقالوا: "المَيَلان" و"مَوَتان الأرض"، وليس هما من الحركة في شـئ"، والهَثَيانُ: الحَثْوُ، عن كُراع.

ومنها "الصَّمَيان" جاء في الّلسان[3]: "قال أبو إسحاق: أصل الـصَّمَيان فـي اللغة: السرعةُ والخفّة، والصّميان: بالتحريك: التلفُّتُ والوثب"؛ وفي التهذيب[4]: "قال أبو عبيد قال الفرّاء: الصّمَيان التقلُّبُ والوثبُ، ورجل صَمَيان: إذا كان ذا تَوثُّبٍ على الناس، والصَّمَيان: الجرئُ على المعاصي"، ومنه: "الرَّدَيان: عَدْوُ الحمار بين آرِيِّـه ومُتمعَّكه، ورَدِيَ بالرّجلِ فَرسُه يَردي رَدَياناً"[5]؛ ومنه: التَّوَقان[6]، ونَفَيان السّيَل: ما نَفَى من مائه فأسالَه[7].

---

(1) ابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص222؛ وفي: الجاحظ، الحيوان، مصدر سابق: "قد حيـلَ بـين العَيرِ والنَّزَوَان": 257/2؛ والميداني، مجمع الأمثال، مصدر سابق: 38/2.

(2) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: 469؛ والصقلي، أبنية الأسماء والأفعال، مـصدر سـابق: ص281؛ والعكبري، الُّلباب، مصدر سابق: 304/2؛ وابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق: 70/1.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 469/14 صما، وقوس زَفَيان سريعةُ الإرسال للسّهم: 357/14 زفي.

(4) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 260/12 صمى.

(5) أبو زيد، النوادر، مصدر سابق: ص191؛ والزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: 266/10.

(6) تاق تَوَقَاناً: جادَ بنفسه، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق؛ والزبيدي، التاج، مـصدر سـابق: 117/25 تَوَقَ التّوَقان: ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 341/3 فَيَد، والـصّيَحانُ: الـصوتُ بأقـصى الطّاقة" الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 236/1؛ وفَوَحـان المـسك: 241/1، والبَوَجـانُ: محرّكةً: الإعياء، الزبيدي، التاج، مصدر سابق: 434/5 بوج..

(7) نَفَيان: الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 476/15 نفى، ومثله: أبَيَان، إذ يرى الأب انستاس الكرملـيّ أن الجوهريّ غلطَ، وقلّده غيرُه إذ عدّ "أَبَيان" صفةً، والصحيح أنّها "أبْيان" بالتسكين، أمّا أَبَيان فهو مـن أوزان المصادر: نشوء اللغة ونموّها واكتهالها، للأب انستاس الكرمليّ: ص31.

قال الرّضي في شرح الشافية: "ونحو جوَلان وحَيَدان عند المبرِّد شاذٌّ خارجٌ عن القياس"[1].

وقال أبو علي في التكملة: "وأمّا صحّتُه: يَعني صحّةَ الواو في باب العين نحو" الطَّوَفان، فلأنّه خرج بزيادة الألف والنون من شَبه الفعل"[2].

وأرى أنَّ ما جاء من هذه المصادر شاذّاً على غير القياس يمثّل مظهراً من مظاهر الركّام اللغويّ.

**ما جاء من المصادر على "فَعَل" وجاء مصحَّحاً وهو من مظاهر الرُكام:**

ومه: هَيِفَ هَيَفاً، ولغة تميم: هاف يهافُ هَيْفاً[3]، وفي التاج: هيَفاً لغةُ تميم، ورَوِقَ يَروقُ رَوَقاً فهو أروقُ: إذا طالت أسنانُه، وقيل: الرَّوَق طولُ الأسنان وإشراف العليا على السُّفلى"[4]، والشَّوَعُ: انتشارُ الشّعرِ وتفرُّقُه كأنّه شوكٌ[5]، والشَّوَهُ:، محرّكةً، طولُ العنق وقصرُها: ضدٌّ[6]، "والعَوَجُ: في كلِّ ما كان منتصِباً، مثل الإنسان والعصا وما أشبهَهما، والعِوَج: بالكسر، في الدِّين والأمر، وما أشبهَهُما، والعَوَج: الفتح لغةُ أهل الحجاز، والكسر: لغة تميم، وأسد، وقيس[7].

والميَل: مفتوح الياء: ما كان خِلقةً، تقول: في عنقه مَيَل[8]، والخَوَص: صِغَر العين وغئورُها، فإذا كان في مؤْخرها ضيقٌ فهو "حَوَص" وبه سُمِّي الأحوص،

---

(1) الأستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق: 107/3.

(2) الفارسي، التكملة، مصدر سابق: هامش: ص233؛ وابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 145/1، وتصحيح نحو: نَفَيان ونَزَوان عند ابن جنّي لأمن اللبس/ و"صيَدَى وحَيَدى لم تُشبهِ الأفعالَ بما في آخرها من علامة التأنيث وإن كان فيها سببٌ للإعلال، لكنّها لم تُعلَّ لأنّها لم تشبه الفعل، وكذا الجَوَلان والحَيَكان للألف والنون" والقُوَباء والخُيَلاء لألف التأنيث، ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق: 70/10.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 352/9 هيف؛ والتاج: هيف.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 135/10 روق، والثعالبي، فقه اللّغة، مصدر سابق: 126/1؛ والزبيدي، التاج، مصدر سابق: 377/2.

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 187/8 شوع.

(6) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 287/4 شوه؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 509/14 شوه.

(7) القالي، الأمالي، مصدر سابق: 13/1.

(8) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص239؛ والمَيَلُ يكون خِلقةً، مجمل اللغة، لابن فارس "ميل": 305/4.

والشَّوَس: أن يَنظُر الإنسانُ بإحدى عينيه، ويميل وجهه في شقّ العين التي ينظر بها، والجَيَد طول العنق[1]، والصَّيَد: أصله داءٌ يصيب الإبلَ في رؤوسها وأعينها[2]، وقد صَوِرَ صَوَراً: والصَّوَرُ: المَيلُ، والرّجلُ يَصورُ عنقَه إلى، إذا مالَ نحوَه بعُنُقه والنّعتُ أصْوَرُ[3]، والدَّوَشُ: قال الأصمعيُّ: الدّوَش: ضعفُ البصر، وضِيقُ العين، وقد دَوِشَتْ عينُه فهي دَوْشاءُ، وصاحبُها: أدوَشُ[4]، وهَوِسَ النّاسُ هَوَساً: وقعوا في اختلاطٍ، وفساد، والهَوَش: بالتّحريك، طرفٌ من الجنون[5]، والخَوَشُ: صِغرُ البطن وكذلك التّخويش[6]، والعَوَزُ: أن يعوزَكَ الشئُ وأنت إليه محتاج، وأعوَزني الشئ يعوزُني: أي قلَّ عندي، مع حاجتي إليه، والاسمُ: العَوَز، بالفتح[7]، والشَّوَس: بالتحريك: النّظرُ بمؤخر العين تكبُّراً وتغيُّظاً[8]، والقَوَد: قتلُ النفس بالنفس[9]، والعَوَس:دخولُ الخدّين، حتّى يكونَ فيهما كالهُزمتَين، وأكثر ما يكون ذلك عند الضَّحك، يقال: رجل أعوسُ وامرأة عوساءُ[10].

وقد شاخَ يَشيخُ شَيَخاً، بالتحريك، وشيخوخةً وشيخوخيّةً، عن اللّحيانيّ[11]، والجَيَد:بالتحريك:طولُ العنق وحُسنُه، جَيِدَ جَيَداً، فهو أجيَد[12]، عن اللّحيانيّ، قال ابن يعيش[13]: "ولذلك كان عامّة ما شذّ من ذلك في الأسماء دون الأفعال، نحو: الجَيَد والقَوَد"، ومنه: "العَوَصُ ضدّ الإمكان واليسر، شئٌ أعوَصُ وعويص، وكلام

---

(1) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص123، 150.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 223/13 سنن؛ 655/1 غيب.

(3) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 228/12 صار.

(4) المصدر نفسه: 395/11 دوش؛ ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 303/6 دوش؛ والثعالبي، مصدر سابق: 122/1.

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 252/6 هوس.

(6) المصدر نفسه: 300/6 خوش.

(7) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 385/5 عوز؛ وثعلب، فصيح ثعلب، مصدر سابق: ص50.

(8) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 115/6 شوس؛ والثعالبي، فقه اللغة، مصدر سابق: 121/1.

(9) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 372/3 قود؛ والبغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 369/1.

(10) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 152/5 عوس.

(11) المصدر نفسه: 32/3 شيخ.

(12) المصدر نفسه: 139/7 جيد، والثعالبي، فقه اللغة، مصدر سابق: 130/1.

(13) ابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص226؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 65/10.

عويص، وقد اعتاص وأعوصَ في المنطق:غمّضه، وأعوصَ فلانٌ بخصمه:إذا أدخَل عليه من الحُجج ما عسُر عليه المخرجُ منه"[1].

"والحَوَصُ: ضيِقٌ في مؤخّر العين حتّى كأنّها خِيطَت، والخَـوَص: بالخـاء: ضيق في مُقدِّمها، والخَوَص: ضيق العين وصغرُها وغؤورها، ورجلٌ أخوصُ بـيِّنُ الخَوَصِ: أي غائرُ العينين، قال أبو منصور:كلُّ ما حُكي في الخَوَص صحيحٌ غيـرَ ضيقِ العين، فإنّ العربَ إذا أرادت ضيقَها جعلوه الحَوَصَ، بالحاء...، وروَى أبـو عبيدٍ عن أصحابه:حَوِصَتْ عينُه، ودَنَّفتْ وقَدَّحتْ: إذا غارت، قال أبو حنيفة:أخاص الشّجرُ إخواصاً، أي: تفطّر بورق"[2].

والخَوَرُ: بالتحريك، الضّعفُ، والحَـوَر:أن يـشتدَّ بيـاضُ العـين وسـوادُ سوادِها"[3]، والكَوَع: بالتحريك:أن تَعوجَّ اليدُ من قِبل الكوع، وهو رأسُ اليد ممّا يلي الإبهام[4]، والحَيَد:مصدرُ الأحيَد، ويُروَى:ذو حِيَدٍ جمع حَيْدَة، وهو نُتوءٌ فـي قـرن الوَعْل[5]، والرَّوَحُ: هو الانبطاح، وهو عيب في المِحمَل[6]، والفَوَه: بالتحريك، سَعة الفم وعِظَمُه، والفَوَه أيضاً: خروج الأسنان من الشَّفتين وطولها، فَوِهَ يَفْوَه فَوَهاً"[7].

والشَّيَمُ: كلُّ أرضٍ لم يُحفرْ فيها قبلُ، فالحفرُ على الحافرِ فيها أشدُّ[8]، والكَوَمُ: عِظَمٌ في السَّنام[9]، واللَّوَم: كثرةُ اللَّوْم، عن ابن الأعرابي[10].

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 59/7 عوص.

(2) المصدر نفسه: 32/7 خوص؛ والأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 161/5 حاص.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: خور، حور: 262/4، 219؛ وابن بري، شرح شواهد الإيضاح، مصدر سابق: ص574؛ والثعالبي، مصدر سابق: 121/1.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 316/8 كوع.

(5) ابن بري، شرح شواهد الإيضاح، مصدر سابق: ص544.

(6) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 460/2 روح؛ والرَّوَحُ: انقلابٌ، وانبساط في صدر القدم: ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 467/2 روح.

(7) المصدر نفسه: 528/14 فوه.

(8) المصدر نفسه: 331/13 شيم.

(9) المصدر نفسه: 529/12 كوم.

(10) المصدر نفسه: 558/12 لوم.

والجَوَف: خلاءُ الجوف[1]، والخَيَف: في الرّجل: أن تكــون إحــدى عينيــه زرقاءَ، والأخرى سوداءَ[2]، والحَوَضُ: ضيق العينين[3]، والخَوَف بالتحريك السَّعة، والجَرَبُ عن الأمويّ، نقله الجوهريّ[4]، والثَّوَلُ:اســترخاءٌ فــي أعــضاء الــشّاة، وقيل:هو كالجنون يُصيب الشّاةَ، وقد ثَوِلَ ثَوَلاً[5].

والزَّوَرُ:عِوَجُ الزّور، وقيل: هو إشرافُ أحدِ جانبيه على الآخر، زَوِرَ يَــزوَرُ زَوَراً فهو أزورُ، والزَّوَرُ:المَيلُ، وهو مثلُ الصَّعَر[6]، والصَّوَر: بالتحريك: المَيَــلُ، ورجلٌ أصورُ بيِّنُ الصَّوَرِ:أي مائلٌ مشتاق، وعن ابن الأعرابيّ:في رأسه صَــوَرٌ إذا وَجدَ فيه أُكالاً وهميماً، وفي رأسه صَوَر: أي مَيَلٌ، وفي صفة مشيه، عليه الــسَّلام، كان فيه شئٌ من صَوَرٍ، أي: مَيَل[7].

وهذه المصادرُ جميعُها جاءت مصحَّحةً، ونلاحظ أنّها تشترك جميعاً في أنّهــا تدلُّ على عيبٍ، أو عاهةٍ، أو حِلية.

قال ابن عصفور[8]: "ولا تصحُّ العينُ في شيء ممّا جاء على وزن "الفَعَل" إلاّ فيما كان مصدراً لفعِلٍ لا يعتلُّ، نحو:العَوَر والصَّيَد، فصحّا، كما صحَّ فعلُهما".

وممّا جاء من المصادر على الأصل، ونعتقدُ أنّه يمثِّلُ رُكاماً لُغويّاً: لَوَى يَــدَه ليّاً ولَوْياً، نادرٌ على الأصل، ولم يحكِ سيبويه "لَوْياً" فيما شذّ"[9].

---

(1) المصدر نفسه: 36/9 جوف.

(2) المصدر نفسه: 101/9 خيف؛ والزبيدي، التاج، مصدر سابق: 296/23 خيف.

(3) الثعالبي، فقه اللغة، مصدر سابق: 121/1.

(4) الزبيدي، التاج، مصدر سابق: 272/15 خوق.

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 388/1 ثول.

(6) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 334/4 زور، ومنه: الفَوَق: نَفَس الموت، والفاقُ: البانُ، وقيل: الزيت المطبــوخ والصحراء الواسعة، والمِشط: عن ثعلب، والجفنة المملوءة طعاماً: ابن منظور، اللسان، مــصدر ســابق: 316/10 فوق.

(7) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 474/4 صور، والفارسي، المسائل العضديّات، مصدر ســابق: ص180 ومثلــه: شاخ يشيخ شَيَخاً وشُيوخةً وشيخوخيّة وشيخوخةً، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 2663/1.

(8) ابن عصفور، الممتع الكبير، مصدر سابق: ص302؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مــصدر ســابق: 76/10 وابــن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص263؛ وابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص219، 340.

(9) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 262/15 لوي.

ومنها: "وِجهة" في قوله تعالى[1]: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾، قال ابن يعـيش[2]: "وأمّا قولُه تعالى: "ولكلٍّ وِجهةٌ" فهو من الشاذّ[3]، كأنّه خرج مَنبَهةً علـى الأصـل، ويُحتمل أن يكونَ المرادُ به الاسمَ لا المصدرَ، فلذلك صحّ".

ومثلُ هذا المصدر، وهو من المثال "وَجَه" تُحذفُ ياؤه لوقوعها بـين يـاءٍ وكسرة، تُحذف في مصدره، ويُعوَّض منها تاءُ التأنيـث نحـو:عِـدَة وزِنَـة، قـال العكبريّ[4]: "فإنْ قيل فقد قالوا:وِجهَة فجمعوا بين العِوضِ والمُعوّض، ففيه وجهـان: أحدُهما:ليس مصدراً، بل هي اسمٌ للجهة المُتوَجَّهِ إليها، والثاني:يُقدَّرُ أنّهـا مـصدرٌ، ولكنْ خَرجتْ على الأصل تنبيهاً على أنّ القياسَ الإتمامُ في الجميع، وهذا كما قالوا: القَوَد، والأوَد واستحوَذ، فلم يُعلُّوا".

قال ابن يعيش[5]: "المرادُ به الاسمُ لا المصدرُ، ولو أُريد المصدرُ لقيل:جِهَـة كعِدَة، ويبدو أنّ ابنَ يعيش يقصد بالاسم، الاسمَ الدّالَّ على النّوع أو الهيئة".

قال أبو علي الفارسيّ[6]: "وِجهَة":اختَلف أهلُ العربية فيها: فمنهم من يـذهب إلى أنّه مصدر شذّ عن القياس، ومنهم من يقول:إنّه اسمٌ ليس بمـصدر جـاء علـى أصله، وأنّه لو كان مصدراً مُصحَّحاً، للَزِم أنْ يجيءَ فعلُه أيضاً مُصحَّحاً، فـ"وِجهَة" إنّما صحّ من حيثُ كان اسماً للمتوجّه، لا كما رآه أبو عثمان من أنّه مـصدرٌ جـاء على الأصل"، وأرى أنّ مثلَ: "وِجهة" يمثّل رُكاماً لغويّاً.

---

(1) سورة البقرة، الآية: 148.

(2) ابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص339؛ ومثلُها: عوى الكلب عويةً ولَوى لَويةَ وطَوى طَوية: لـيُعلَمَ أنّـه الأصل، وأنّ هذا الضَّرب من التركيب، وإنْ قلَّ في الاستعمال، فإنّه مراد على كلِّ حال" ابن جنـي، الخـصائص، مصدر سابق: 156/1.

(3) كان الأجدرُ بابن يعيش أن يقول: فهو نادرٌ، أو ممّا خرج عن القياس؛ تأدُّباً مع كلام الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأسرارُه وعجائبُه لا تنقضي، ومَن يدري، فلعلّ في "وِجهة" أسراراً لمّا يكـشفْها النُّحـاةُ ولا البلاغيُّون بعدُ...

(4) العكبري، اللُّباب، مصدر سابق: 357/2؛ وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 197/1؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 59/10؛ ومنه: "وَأَبَ وَأْباً وإِبَةً، والتاء عِوضٌ من الواو"، الجوهري، الـصحاح، مصدر سابق: ص230 وشيء وطيءٌ بيِّنُ الوَطْأة والطِئَة": ص81.

(5) ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق: 59/10؛ قال ابن يعيش: "وأمّا الوِعدةُ والوِلدة فالمراد أنّه إذا بُني اسمٌ على "فِعلَة" لا يُراد به المصدرُ، فإنّه يَتِمُّ لا يُحذف منه شيءٌ، كما يُحذَف منه إذا أُريد به المصدرُ".

(6) الفارسي، الحجّة، مصدر سابق: 187/2، والسيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 125/1.

وهذه التّاءُ تكون عوضاً من فاء الكلمة، وهي الواو، من ذلك بابُ "فِعْل" نحو: عِدَة وصِلَة، وصِفة، وزِنَة وجِهَة؛ لأنّ أصلَها: وَعدَ ووَصل ووَصف ووَزن ووَجه، نُقلت كسرةُ الواو إلى العين بعدها، ثمّ حُذفت الواوُ السّاكنة، وعُوِّض منها التّاءُ، ولم يكن التعويضُ في موضع الفاء المحذوفةِ؛ لأنّ تاءَ التأنيث لا تقعُ صدراً[1]، ونلاحظ اختلافَ القدماء في توجيهها، قال سيبويه[2]: "كلٌّ يُفسِّرُ ما ينوي".

وما جاء على أصله من المصادر، وعندنا أنّه من الرُّكام اللُّغويِّ، ما جاء من مصدر: أهبَى الفَرسُ "أثار الهَباء" التُّراب، إهباياً بدل "إهباءً"، عن ابن جنّي، وأنشد[3]:

أهبَى التّرابَ فوقَه إهبايا

جاء بـ"إهباياً" على الأصل، ويقال: أهبَي التّرابَ إهباءً[4].

فقد جاء: إهباياً: على أصله دون قلب، والمعروف أن الياء والواو تُقلبان همزةً نحو: إعطاء وأصلها إعطاي، وأبدَى يُبدي إبداءً، وأصلها إبداي...، لكنّ هذا المصدر فيما نُقِل لم يُعلَّ، وهو، عندنا، يُمثِّل بقايا من نظامٍ لُغويٍّ سابق، ورُكاماً لمرحلة قديمة.

ومن ذلك: وقُحَ يَوقَحُ وَقاحةً ووُقوحةً وقِحَةً وقَحَةً، الأخيرتان نادرتان، قال ابنُ جنّي: الأصل: وِقْحة، حذفوا الواو على القياس، كما حُذفت من: عِدَة وزِنَة، ثمّ إنّهم عَدَلوا بها عن "فِعْلة" إلى "فَعْلة"، فأقرُّوا الحرفَ بحاله، وإنْ زالت الكسرةُ التي

---

(1) الحموز، عبد الفتاح، (1987)، ظاهرة التعويض في العربية، الطبعة الأولى، دار عمَّار، عمَّان، الأردن، ص22؛ قال سيبويه: "فقد يشذُّ الشيءُ من كلامهم عن نظائره، ويستخفُّون الشيءَ في موضع، ولا يستخفّونه في غيره"، سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 210/1؛ وابن جني، الخصاص، مصدر سابق: 308/1، ويقول في موضع آخر: "وقد يبلغون بالمعتلِّ الأصلَ": 29/1.

(2) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 255/1.

(3) ورد الشاهد في الخصائص: 348/2، وهو عند ابن جني من غير عزو، ممّا يراجع من الأصول، وهو من شواهد الفارسي في العضديات، ص37، والأشباه والنظائر: 287/1.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 350/1 "هبا"، قال السُّيوطيُّ في"مراجَعة الأصول":ومن مراجعة الأصول قولُه:أهبَى الترابَ فوقه إهباياً" الأشباه والنظائر:287/1، وقال أبو علي الفارسيّ: "ومِثْله أيضاً في مراعاة الأصل المرفوض فيه قولُهم: التّرامي والتّعادي، لولا أنّه رُوعي فيه الأصلُ الذي هو"التّفاعُل "لوَجَب ألاّ يُصرفَ، كما لا يُصرفُ نحوُ " الجواري"، الفارسي، المسائل العضديّات، مصدر سابق: ص37.

كانت موجبةً له، فقالوا: القَحَة، فتدرّجوا بـــ"القِحَـــة إلـــى القَحَـــة، وهـــي وَقْحـــةٌ كـــ"جَفْنة"..."[1].

و"وَقْحة" في عدم مجيئها على القياس، مثل:وِجهَة، وهي تُمثّل إحدى مراحـــل تطوُّرِ المصادرِ في فترةٍ ما، أمّا قولُ ابنِ جنّي، فيما نقله ابـــن منظـــور:"فتـــدرّجوا بالقِحَةِ إلى القَحَة، فهذا ممّا يُشيرُ إلى أنّ القدماءَ، أو بعضَهم، فهموا، أو استقرّ فـــي عقولهم أنّ الإنسانَ هو الذي يَتحكّمُ في سَير اللّغة، وتطوُّرِها، وهذا ما يخالفُه النَّظـــرُ اللُّغويُّ الحديث.

ومنها "عَوْيَة: مصدر "عَوَى" قال ابن جنّي: "وكذلك "عَويَة" خرجتْ ســـالمةً؛ ليُعلمَ بذلك أنّ أصلَ "لَيّة لَوْية، وأنّ أصلَ طيّة طَوْية، وليُعلَمَ أنّ هذا الـــضّربَ مـــن التركيب، وإنْ قلَّ في الاستعمال، فإنّه مرادٌ على كلِّ حال"[2].

وممّا جاء من المصادر على غيرِ القياس: تَفاوَت الشيئان:أي تباعد ما بينهما، تفاوُتاً، بضمّ الواو، وقال الكلابيُّون في مصدره: تفاوَتاً، ففتحوا الواو، وهو على غير قياس؛لأنّ المصدر مِن "تفاعَلَ يَتفاعَل تفاعُل"، مضموم العين، إلاّ ما رُوي من هـــذا الحرف[3]، ومِن ذلك ما رواه أبو زيد[4] في نوادره: "وتَشزَّنَ الرّجلُ صاحبَه تَشزيناً، إذا تورَّكَه وصرَعه، والمصدر على القياس" تشزُّناً."، قال أبو حيّان: "وقد يُصحَّحُ ما حقُّه الإعلالُ من "فِعَل" مصدراً، نحو: حِوَل، و"فُعال"مصدراً:ثارت ثَواراً"[5].

وأرى أنَّ نحو: إهباياً، ولَوْياً، وعَوْية، ووِجهة وغيرها من المـــصادر التـــي جاءت على الأصل تمثّل ركاماً لغويّاً.

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 637/2؛ والجوهري، الصحاح، مصدر سابق: ص416.

(2) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 156/1.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 69/2 فوت.

(4) أبو زيد، النوادر، مصدر سابق: ص206.

(5) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 136/1.

### 3.2.3 المشتقّات:

"اسم المفعول من الأجوف"

لقد تحدّثت مظانُّ اللّغة عمّا جاء من اسم المفعول من الأجوف على لغة التّمام، أو مصحَّحاً، فلا تكاد تجد كتاباً في النّحو، أو الصّرف يخلو من ذكر هذا الموضوع، وتكاد هذه المظانُّ تذكر الأمثلةَ نفسَها في إتمام اسم المفعول من الأجوف اليائيّ، أو الواويّ، يشترك في ذلك القدماء والمحدثون. بل نجد أنّ ابن جنّي قد خصّ "اسم المفعول من الأجوف" بكتابه: "المقتضَب في اسم المفعول من الثلاثيّ المعتلّ العين"[1].

ويأتي اسم المفعول على وزن (مفعول)، "على قياس الصحيح نحو: مَبْيوع ومَقْوُول، فيُعلُّ حملاً على فعله، فتُنقل حركة العين إلى السّاكن فيصير "مَقُوول"، و"مَبُيْوْع"، فيجتمع ساكنان: واوُ مفعول، والعينُ، فتُحذفُ واو "مفعول" فيُقال: "مَقوُل" في ذوات الواو، وأمّا "مَبْيُوْع" فإنّه إذا حُذفت واو (مَفعول) قُلبَت الضمّة التي قبل العين كسرةً لتصحّ الياء، فنقول:مَبيع، هذا مذهبُ الخليل وسيبويه"[2]، وأمّا الأخفش فإنّه ينقل الحركة من العين إلى الفاء، في ذوات الواو، فيلتقي له ساكنان؛ فيحذف العين، فيقول: مقُول، وفي ذوات الياء نحو: "مَبْيوع" ينقل الضمّة من الياء إلى ما قبلها، ثمّ يقلب الضمّة كسرةً لتصحّ الياء، فيلتقي السّاكنان: الياءُ، وواوُ مفعول، فتُحذف الياء، فتجيء الواو ساكنةً بعد كسرة، فتُقلب الواوُ ياءً فتقول: مَبيع"[3].

أمّا ما يمثّل مظاهر الرُّكام اللّغويّ في اسم المفعول من الأجوف فهو ما جاء متمّماً، قال ابن جنّي[4]:"وأخبرني أبو عليّ قراءةً عليه، عن أبي بكر، عن أبي

---

(1) حقّقه وعلّق عليه مازن المبارك.

(2) ابن عصفور، الممتع الكبير، مصدر سابق: ص296، وابن جنــي، المنــصف، مــصدر ســابق: 287/1، وبحرق، فتح الأقفال، مصدر سابق: ص173.

(3) ابن عصفور، الممتع الكبير، مصدر سابق: ص291، وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 290/1، وابــن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 66/10.

(4) ابن جني، المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العــين، مــصدر ســابق: ص22، وابــن جنـــي، الخصائص، مصدر سابق: 66/2، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 78/10، وابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص354، وابن عصفور، الممتع، مصدر سابق: ص461.

العبّاس، عن أبي عثمانَ، عن الأصمعيّ، قال:"بنو تميم –فيما زعم علماؤنا– يُتمُّون مفعولاً من الياء فيقولون:ثوبٌ مخيوط، وبُرٌّ مكيول، وأنشد أبو عثمان عن أبي عمرو (من الكامل):

وكأنّها تفّاحةٌ مطيوبةٌ. وأنشد أيضاً لعلمقة (من البسيط):

حتّى تذكّرَ بيضاتٍ وهيّجَهُ          يومُ رذاذٍ عليه الدّجنُ [1] مغيومُ

و يُروى: يومٌ رذاذٌ، وقال الآخر (من الكامل):

قد كان قومك يزعُمونك سيِّداً          و إخالُ أنّك سيِّدٌ مَعيونُ

ويضيف ابن جنّي[2]: "وقد جاء شيءٌ من هذا في الواو، قال (من الرّجز)[3]:
والمِسكُ في عنبره مَدْووفُ.

وحكى البغداديون:فَرسٌ مَقوودٌ، ورجل مَعْوودٌ من مرضه، وحكوا أيضاً: ثوبٌ مصوون، وأجاز أبو العبّاس إتمامَ مفعول من الواو في هذا الباب كلِّه، فاستَحسنَ من هذا ما يدفعه السّماعُ والقياسُ جميعاً، أمّا السّماعُ؛ فلأنّه لم يَرِدْ منه إلاّ ما لا حكمَ له قلّة وشذوذاً، وأمّا القياس فلاجتماع الواوين والضمّة، ولم يسمع من واحدٍ من العرب فيه الهمزة فدلّ ذلك على أنّه ليس عندهم في حكم غارت عينُه غؤوراً، وحال عن العهد حُؤْولاً".

و قد خالف المبرّدُ النحويِّين فأجاز الإتمام في ذوات الواو قياساً على ما ورد منه، وقد سمّاه ابنُ المؤدِّب "الفعل المقيم"، حيث يقول[4]: "والفعل المقيم من هذا البابِ يتمِّمه العرب مرّة، وينقصه أخرى، فيقولون:مسك مَدْووف، ومدوف، وثوب

---

(1) ثعلب، فصيح ثعلب، مصدر سابق: دجن الغيم وأدجن: إذا لبِسَ الأرضَ، ودام مطرُه، ذيل الفصيح / فَعلتُ وأفعلتُ، ص14، والشاهد في الخصائص: 261/1.

(2) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 261/1، والمبرد، المقتضب، مصدر سابق: 1/99-103، وانظر كذلك الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 364/8.

(3) الرجز في الخصائص: 98/1، 261، واللسان (داف).

(4) ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص275، ابن خالويه، ليس في كلام العرب، مصدر سابق: ص48، والذي خالف هو الكسائيّ وليس المبرّد كما في: الأستراباذي، شرح الشّافية، مصدر سابق: 149/4، والمبرد، المقتضب، مصدر سابق: 1/99-103، وفي الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: "وقاس عليه الكسائيّ والمبرّد": 1/150-151.

مصونٌ ومصوون، ونقصا كراهيّة التقاء السّاكنين...، وهذا هو الأشهر الأعرفُ في كلام العرب، لأنّهم يستثقلون اجتماع واوين لثقلهما، ولا يَستثقلون اجتماعَ ياء وواو في ذوات الياء من هذا الباب، فيقولون:مبيوع ومعيون.وهذه لغة تميم".وقال البصريُّون: "لا يجوز الإتمامُ في ذوات الواو البتّة، إلاّ في نادر الحال، وإنّما أتمّوا في الياء، لأنّ الياء وفيها الضمّة أخفُّ من الواو المضمومة، ألا ترى أنّ الواو إذا انضمّت فرُّوا منها إلى الهمزة فيقولون في جمع دار: أدؤُر، وثوب أثؤُب، ومنه: مطيوبة، ومغيوم: روى هذه اللّغةَ عن العرب الخليلُ وسيبويهِ رحمهما الله"[1].

قال أبو عليّ[2]: "وأمّا مفعولٌ فما كان من الواوِ ظهرت فيه الواو، وذلك قولُهم: مَقولٌ، ومَزورٌ، ومَصوغٌ، ومَؤوف[3]، وما كان من الياء ظهرت فيه الياء، نحو قولهم:مَخيطٌ، ومَبيعٌ، ومَكيلٌ، فالعين كانت سكَنتْ في "يُقال"و"يُكال" فالتقت ساكنةً مع واو مفعولٍ السّاكنةِ، فحُذفت واوُ مفعول في قول سيبويه، وعينُ الفعلِ في قولِ أبي الحسن".

ويضيف أبو علي[4]: "وقد صحّحوا عينَ مفعول فيما كان من الياء نحو: مَزْيون، ومبيوع، ولو جاء التّصحيحُ في ما كان من الواو لم يُنكَر، ألا تراهم قد قالوا: الغُووُرُ، فهو مثلُ مفعولٍ من الواو لو صحّ، وإنّما صحّ مفعول فيما صحّ منه، لأنّه ليس على حركاتِ الفعلِ وسكونهِ كاسم الفاعل".

فأبو عليّ، كما لاحظنا، يُجيزُ إتمام اسم المفعول من الواويّ قياساً على:غُوور وسُوور، فهو عنده، غيرُ مُنكَر، ولكنّه –في الوقت نفسهِ– يأخذ بما جاء مسموعاً منه، إذ يقول: "وإنّما صحّ مفعول فيما صحّ منه". ونلاحظ أنّ البصريِّين والكوفيِّين قد اختلفوا في إتمام اسم المفعول، وذلك وَفقَ مناهجهم في الدّرس اللّغويّ قياساً

---

(1) ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص276.

(2) الفارسي، التكملة، مصدر سابق: ص582، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 67/10.

(3) طعام مؤوف: أصابته آفة.

(4) الفارسي، التكملة، مصدر سابق: ص582، قاسه المبرّد على: سؤور وغؤور؛لأنّ في "سؤور وغؤور" واوين وضمّتين، وليس مع "مَغْوود" مع الواوين إلاّ ضمّةٌ واحدة، ابن عصفور، الممتع الكبير، مصدر سابق: ص300، وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 332.

وسماعاً، قال أبو حيّان[1]: "والإتمام في ذوات الواو يُحفظُ عن البصريِّين، وعن الكسائيّ أنّ بني يربوع وبني عقيل يقولون:حَلْيٌ مَصووغَ، وعنبر مَدْووف، وفرس مَقوود، وقولُ مَقْوول، فالظّاهرُ أنّها لغة لهؤلاء، وقاس عليه الكسائيُّ والمبرِّد في نقل أبي الفتح عنه، وقال المبرِّد في تصريفه: البصريّون لا يقيسون إتمام ذوات الواو في الضّرورة، ويجوز ذلك عندي في الضرورة، وحكى الجوهريُّ أن بعضَ النّحويِّين يقيسه، وأنّ ذلك لغة لبَعض العرب".

ويضيف أبو حيّان[2]: "وأمّا الإتمام في ذوات الياء فنحو قولهم:مَغْيوم ومعيون، وتفّاحة مطيوبة، وهي لغة لتميم".

قال سيبويه[3]: "وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مخيوط، ومبيوع، وقد لاحظنا الخلافَ بين البصريِّين والكوفيِّين فيما حُذف منه، فمذهب سيبويه أنّ المحذوف واو (مفعول)، فيما ذهب الأخفش إلى أنّ المحذوف عينُ الكلمة وهي الياء.

يقول محمد بندق[4]: "واو اسم مفعول من الفعل الثلاثيّ المعتل العين، أي الأجوف سواء كان واوياً أو يائياً، فالواويّ نحو:مقُول ومصُوغ، والأصل:مَقْوُول ومَصْووغ، على وزن (مفعول)، نُقلتْ حركةُ الواو، وهي الضّمّةُ، إلى السّاكن الصّحيح قبلها؛فالتقى ساكنان، وهما الواوان، فحُذفت إحداهما؛للتّخلّص من التقاء السّاكنين، فصار: مقُول ومصُوغ، ففيه إعلالٌ بالنّقل والحذف".

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 150/1، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: "عوه"، "خيط"، "دوف"، "روح"، "غيث" وغيرها.

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 151/1، وانظر كذلك: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 348/4، والسيوطي، الهمع، مصدر سابق: 439/3، والسيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 40/1.

(3) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 348/4، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 10/ 80، والأستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق: 149/3، والسيوطي، المزهر، مصدر سابق: 229/1.

(4) بندق، الحذف الإعلاليّ، مصدر سابق: ص71، والجندي، اللهجات العربية في التراث، مصدر سابق: 530/2.

ثمّ يضيف محمد بندق[1]: "واليائيّ نحو:مَبيع ومَدين، والأصل:مَبيُوع، ومَدْيُون على وزن (مَفعول) نُقلت حركة الياء، وهي الضمّة، إلى ما قبلها فسَكنت الياءُ؛ فالتقى ساكنان:الياءُ والواو، فحُذفت واو مفعول، ثُمّ كُسِر ما قبل الياء، لئلاّ تنقلبَ واواً؛ فيلتبسَ اليائيّ بالواويّ، فصار إلى "مَبيع ومَدين".

ويرى بندق أنّ حقّ (مبيع ومدين) أن يقال فيهما:مَبُوع ومَدُون؛لأنّهما بعد حذف واو مفعول صارا: مَبُيْع، ومَدُيْن بياء ساكنة بعد ضمّة، فقُلبت الضمّة كسرةً لتصحّ الياء، وتسلمَ من القلب واواً، فيُعرفُ بذلك اليائيّ من الواويّ، والياء أخفّ من الواو ولذلك احتُملت الضمّة، فالضمّة لا تَثقلُ على الياء ثقلَها على الواو، ولذلك فهم يفرُّون من انضمام الواو إلى الهمزة، فقالوا:أدؤر في أدوُر، بخلاف الياء فإنّها انضمّت ولم تُهمزْ، ولم تُغيّر؛ لأنّها خفيفةٌ"[2].

وما حدث في لغة النّقص نحو: مصون، ومدوف، ومَكيل، هو التّخلُّص من شبه الحركة الواويّة ($w$) لأنّها ثقيلة، وخاصة أنّ بعدها ضمّةً طويلةً ($u$)، فقد تحوّلت مدووف إلى مدوف

| | | |
|---|---|---|
| مدووف | إلى | مدوف |
| $madw\bar{u}f$ | | $mad\bar{u}f$ |
| مَصووْن | إلى | مَصُون |
| $ma\underset{\cdot}{s}w\bar{u}n$ | | $ma\underset{\cdot}{s}\bar{u}n$ |

يقول فوزي الشايب[3]: "وفي اسم المفعول من الأجوف الواويّ نحو:"قال" و"صان" نقول: مَقْوول، ومَصووون، بوزن مَفعول، وهنا نشأ مزدوجٌ صاعد هو "*wu*" فتخلّصت منه العربيّة عن طريق التّخلّص من شبه الحركة، وإبقاء الحركة، وبذلك انتقلت الصّيغُ من مَفعول إلى مَفول:

---

(1) بندق، الحذف الإعلاليّ، مصدر سابق: ص72، وانظر: العيني، شرح المراح، مصدر سابق: ص227.

(2) بندق، الحذف الإعلاليّ، مصدر سابق: ص72، والعناتي، وليد، (2001)، التباين في العربية وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة، عمّان، الأردن، ص170.

(3) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق: ص424، وشاهين، المنهج الصوتيّ، مصدر سابق: ص87، وحسّان، تمّام، (1979)، اللغة العربية معناها ومبناها، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص49.

مَقْوول    إلى    مَقُول

*ma k wūl*    *ma k ūl*

مَصوْون    إلى    مَصُون

*ma s wūn*    *ma s ūn*

وقد احتفظت اللّغةُ ببعض المفردات التي جاء فيها اسم المفعول من الأجوف الواويّ على الحالة الأصليّة، أي بالمزدوج الصاعد (*wu*)، فمن ذلك قولُهم:ثوبٌ مَصْوون، ومِسك مدووف..، ويذهب الكوفيون إلى أنّ ذلك لغةٌ لبعض العرب، أمّا البصريّون فلا يجيزون إتمام مفعول من الواويّ العين".

ويرى فوزي الشايب[1] أنّ لغة بني يربوع وبني عقيل[2] "التي جاءت بإتمام اسم المفعول تُمثّل المرحلة الأولى لصيغة مفعول من الواويّ، هذه المرحلة التي قد تطوّرت في لغات القبائل الأخرى.. وقد انتشرت الصورة المتطوِّرة بين العرب بحيث لم يبقَ على تلك المرحلة الأصليّة؛ أي المرحلة الأولى إلاّ أُليفاظٌ تشكّل رُكاماً لغويَّاً".

و هذا البناء (مفعول) هو الأصل العميق، أو ما يُعرف بالبنية العميقة، أمّا ما تطوّر عنه نحو: مَقول، ومَبيع، فهو البنيةُ السّطحيّة، غير أنّ البناء العميق أوقعَنا في محظورات النّظام الصّوتيّ للعربيّة، أي التقاء السّاكنين، فكان لا بُدّ من العُدول عن هذا القياس، بحثاً عن الاتّساق والانسجام الصوتيّ، فحُذفت الواو تحقيقاً لذلك.

ويرى بعضُ الباحثين[3] "أنّ ما ورد عن تميم "هو وجه سائغٌ مُتقبّل، مفاده الإتمام على أصل الباب دون حذف، فلا يُفرّقوَن بين "كَتب"، و"قال" في البناء،

---

(1) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق: ص425، والشايب، تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفيّ، مصدر سابق: ص75.

(2) "وبنو يربوع بطن من حنظلة من تميم، كما جاء في نهاية الأرب، وأمّا عزوُها لعقيل، فعقيل غيرُ تميم، إعلال الواو والياء، صلاح الدين حسنين، ص194، يؤكد هذا قول ابن جنّي:"ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين نحو:مَبيع، ومَخيط، ومَدين من الدِّين، فهذا كلّه مغيّر، وأصله مبيوع، ومخيوط، فغُيِّر على ما مضى"، ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 260/1.

(3) العناتي، ظاهرة التباين في العربية، مصدر سابق: ص171.

وهؤلاء القوم هم بنو تميم، فقد أُثِر عَنهم قولُهم:مِسْكٌ مَدووف، وثوب مصوون، وبُرٌّ مكيول، وثوب مبيوع، ويُسرة مطيوبة".

و قد وردت أمثلة أخرى على هذه الظّاهرة في المظانّ اللّغويّة المختلفة، فمن ذلك: قال أبو مِسحل الأعرابيّ[1]: "وهذه أرضٌ منصورة، ومَغيوثةٌ، ومَغيثة، ولغة هُذيل مُغاثة، لأنّهم يقولون:أغاثها المطر، وغيرُهم من العرب يقول:قد غِيثت، فهي مَغيثة، ومَغْيوثة، وهو أكثر".

"وقاد الدّابة قَوْداً فهي مَقُودةٌ، ومَقْوودَةً، الأخيرة نادرة، وهي تميميّة"[2]، "ورجلٌ مَعُودٌ ومَعْوُود، الأخيرة شاذّة، وهي تميميّة، وفي حديث عليّ: "والحكَمُ الله، والمعودُ إليه يوم القيامة أي المعاد، قال ابن الأثير: هكذا جاء المَعودُ، وهو (مَفعَلُ) من عاد يعود، ومن حقّ أمثاله أن تُقلب واوُه ألفاً، كالمَقام، والمَراح، ولكنّه استُعمل على الأصل"[3].

"وغِيثت الأرضُ تُغاثُ غيثاً، فهي مغيثةٌ، ومغيوثة، أصابها الغيث"[4]، "وعن اللّحيانيّ: قولٌ مقولٌ، ومَقوُول، قال:والإتمامُ:لغةُ أبي الجرّاح"[5]، "ورجلٌ أخيَلُ، وامرأة خَيلاء، ورجل أخيلُ، ومَخيل، ومَخيول، ومَخُول، مثل:مَقُول من الخال، أي كثير الخيلان، ولا فِعلَ له، والخِيلان مفردُها خال:شامةٌ سوداءُ في البدن"[6]."ورجلٌ مَشيمٌ، ومَشيومٌ، وأشيَمُ، والأنثى:شيماء، وقال بعضُهم:رجلٌ مَشيوم، لا فِعلَ له، والأشيمُ أن تكون به شامةٌ أو شامٌ في جسده، وعن الكسائيّ:رَجل مَشيم، ومشومٌ، ومَشيوم"[7].

"والغيمُ: شعبةٌ من القُلاب، ومَغيوم، كما في شعر علقمة بن عبدة التّميميّ:

---

(1) الأعرابي، أبو مسحل، (1961)، النوادر، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا: 369/1.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 370/3 "قود".

(3) المصدر نفسه: 317/3 "عود".

(4) المصدر نفسه: 175/2 "غيث"، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: والجوهري، الصحاح، مصدر سابق: "غيث".

(5) ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 574/11 "قول"، لعله أبو الجرّاح العقيليّ.

(6) المصدر نفسه: 229/11 "خيل".

(7) المصدر نفسه: 331/12 "شيم".

حتى تذكّر بيضاتٍ وهيّجَهُ          يومٌ رزاذٌ عليه الدّجنُ مغيومُ

ويُقال:بعير مغيوم، ولا يكادُ المغيومُ يموت[1]. وعِيهَ المالُ والزّرعُ فهو مَعية ومَعوه ومَعْيوُهٌ، وأرض معيوهةٌ: ذاتُ عاهَةٍ"[2].

"ومِينَ فلانٌ يُمانُ، فهو ممونٌ، والاسمُ المائنةُ والممونةُ، بغير همز على الأصل، ومَن قال:مَؤون قال:مؤونة"[3]، "قال الليث:تقول:كال يكيلُ كَيلاً، وبُرٌّ مكيلٌ، ويجوز في القياس:مَكْيول، ولغة بني أسد:مَكُول، ولغة رديّةٌ مُكال، واللّغةُ الفصيحةُ: مَكيلٌ، ثمّ يليها في الجودة مَكيول"[4].

"وخيط: وهو مَخيوطٌ ومَخيط، وكان حدُّه مخيوطاً، فليّنوا الياء كما ليّنوها في (خاط)، والتقى ساكنان، سكونُ الياء، وسكونُ الواو، فقالوا: مَخيط، لالتقاء السّاكنين، ألقوا أحدهما، وكذلك: بُرّ مَكيلٌ، والأصل: مَكْيول، قال ابن برّي: فمن قال: مَخيوط أخرجه على التْمام، ومَن قال: مَخيط بناه على النّقص لنقصان الياء في خِطتُ، والياء في "مَخيط" هي واوُ مفعول، انقلبت ياءً لسكونها، وانكسار ما قبلها، وإنّما حُرِّك ما قبلَها لسكونها، وسكون الواو بعد سقوط الياء"[5]، "وكلُّ شيء قُطِع وَسَطُه فهو مَجْيوبٌ ومَجوب ومُجَوَّب، ومنه سُمِّي جيبُ القميص"[6]، "وعن ابن الأعرابيّ

---

(1) المصدر نفسه: 447/12 "غيم"، والشاهد السابق من شواهد ابن جني، المنصف، مصدر سابق: 286/1، والمبرد، المقتضب، مصدر سابق: 239/1، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 78/10.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 520/14 "عوه"، "عيه"، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 289/4 "عوه".

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 425/13 "مون"، والسيوطي، المزهر، مصدر سابق: 229/1.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 604/11 "كيل"، والأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 355/10 "كال".

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 298/7 "خيط"، يقول صلاح الدين حسنين: "إن الصيغ التي لم تُعلّ فيها الواو أو الياء ليست شاذّةً كما ذهب الصّرفيّون، بل إنّها تمثّل الصّيَغ الأصليّة قبل أن ينتابَها التّطوّر، نحو: مخيوط "تميم"، ومَخيط "الحجاز"، ولهذا أرى أنّ السبب الذي جعل الصرفيّين يحكمون على صيغة مثل "مخيوط" بالشّذوذ هو تطبيق نظريّة القياس دون مراعاة للّهجات العربيّة القديمة"، حسنين، إعلال الواو والياء، مصدر سابق: ص201.

(6) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 286/1 "جوب".

قال:كأنّها تفّاحة مطيوبة، جاءت على الأصل كمخيوط، وهذا مطّرد"[1]، "وطعام مَؤوفٌ:أصابته العاهة، ومأووف"[2].

"قال أبو عبيد عن الأمويّ: إذا أَحدَقَ بالرّجلِ ونَسبِه الإماءُ من كلِّ وجه فهو مَحْيوس، وذلك لأنّه يُشبّهه بالحَيس، وهو يُخلط خلطاً شديداً، وقال أبو الهيثم: إذا كانت جدّتاه من قِبَل أبيه وأُمّه أمةً فهو المَحيوسُ من الحَيس"[3]، "وذِمتُه أذيمُه، وذأمتهُ وذممتهُ كلُّه بمعنى، عن الأخفش، فهو مَذيمٌ على النقص، ومَذيوم على التّمام، ومذؤوم إذا همزتَ، ومذموم من المضاعف، وقيل: الذّيم، والذّام، والذمُّ، وفي المثل: لا تعدمُ الحسناءُ ذامّاً"[4]، وشيءٌ مَعيبٌ ومَعيوبٌ على الأصل[5].

"والطّعامُ مَكيلٌ ومَكيول مثل: مَخيط، ومَخيوط، قال اللّحيانيّ: وبُرٌّ مكيلٌ، ويجوز في القياس: مَكْيول، ولغة بني أسد: مَكُول، ولغة رديئة مُكال، قال الأزهريّ: أمّا مُكال فمن لغات الحضريِّين، قال: وما أراها عربيّة محضةً، وأمّا "مَكول" فهي لغة رديئة، واللّغة الفصيحة: مَكيل ثمّ يليها في الجودة مَكيول"[6].

وقد أقَرّ ابن السكّيت استعمالَ "مسك مدووف"[7]، وثوب مصوون، ولم يَحكم بشذوذهما، أو خروجهما عن قياس العربيّة، لأنّه لم يَسمعْ غيرَهما، والكلامُ مَدوفٌ ومَصون[8].

يقول غالب المطلبي[9]: "من الظّواهر الصّرفيّة في لهجة تميم ظاهرةُ الإتمام، ذلك أنّ اسم المفعول من الثلاثيّ المعتلّ العين، يائياً كان، أو واوياً، فقياس

---

(1) المصدر نفسه: 565/1 "طيب".

(2) المصدر نفسه: 16/9 "أوف".

(3) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 172/5 "حاس".

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 223/12 "ذيم".، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: "ذيم".

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 634/1 "عيب".

(6) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 11/ "كيل"

(7) دوف: الخلط والبلّ بماء ونحوه، دُفتُ الدواء وغيره: أي بللته بماء ونحوه، التاج 310/23 "دوف"، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: "دوف".

(8) ابن السكيت، إصلاح المنطق، مصدر سابق: ص248، وابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص274.

(9) المطلبي، لهجة تميم، مصدر سابق: ص191.

لهجة أهل الحجاز أن يقولوا فيه: مَبيع، ومَخيط، ومَدين، ومَعين في المفعول اليائيّ العين مِن باعَ، وخاطَ، ودانَ، وعانَ،، ويقولون في اسم المفعول من الواو: "مَقودٌ، من قادَ، ومَعودٌ من عاد. أمّا التميميّون فيُبقون كلَّ ذلك على الأصل فيقولون: مبيوع، ومخيوط، ومديون في المفعول من الياء، ومَقوود، ومَعْوود في المفعول من الواو".

والقَوْد: "نقيضُ السّوق؛فهو من أمام، وذاك من خلف كالقيادة، والمقادة، والقيدودة، والتَّقواد..، والدّابة مَقُودةٌ، ومَقْوُودة"[1]، جاء في "التّاج"[2]: "قال: فكأنّها تفّاحةٌ مطيوبة، جاءت على الأصل كـ"مخيوط، وهذا مطّردٌ، أي فَعلى هذا لا اعتداد بمن أنكره".

"وعابه عَيباً وعاباً: لازم ومتعدٍّ، وهو مَعيبَ، ومَعْيوبٌ، الأخير على الأصل، ورجلٌ عُيَبَة كهُمَزَة، كثيرُ العيب للنّاس"[3]. "وغِيثت الأرضُ، كبِيعتْ، تُغاث، بضمٍّ أولّه، غَيثاً، فهي مغيثةٌ كان أصلُها (مَغيوثة) فأُعلّ إعلال مبيعة، وجاء غيرَ معلول[4] على الأصل، قالوا: أرضٌ مغيوثة. أي أصابها الغيث، وغِيثَ القومُ: أصابهم الغيث"[5].

"وصيِفَتِ الأرضُ: بالبناء للمجهول، كان في الأصل: صُيِفَت، فاستُثقلت الضمّةُ مع الياء فحُذفت، وكُسِرت الصّاد؛لتدلَّ عليها فهي: مَصيفةٌ، ومصيوفةٌ، على الأصل، إذا أصابها مطر الصّيف"[6]، وكذا في اللّسان: "وصِيفَت الأرضُ، فهي مَصيفةٌ ومصيوفة إذا أصابها الصّيفُ"[7].

ويُقال أيضاً: "مدووف، جاء على الأصل، وهي تميميّة، قال: والمِسك في عنبره مدووف أي: مبلول أو مسحوق، قال الجوهريُّ: ولا نظير له في ذوات الثّلاثة

---

(1) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 330/1.

(2) الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: 284/3 "طيب"، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: "طيب"، من غير عزو للشاهد.

(3) الزبيدي، التاج، مصدر سابق: 449/3 "عيب".

(4) في الهامش من الزبيدي، التّاج، مصدر سابق: "غير مُعلّ، لأنّه اسم مفعول من أعلّ الرّباعيّ "

(5) الزبيدي، التاج، مصدر سابق: 318/5 "غوث"، وابن دريد، الجمهرة، مصدر سابق: 47/2.

(6) الزبيدي، التاج، مصدر سابق: 44/24 "صيف".

(7) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 201/9 "صيف".

من بنات الواو سوى ثوب مصوون، وهما نادران، والكلام: مدوفٌ، ومصون، وذلك لثقل الضمّة على الواو، والياءُ أقوى على احتمالها منها، فلهذا جاء ما كان من بنات الياء بالتّمام، والنقصان نحو مخيط، ومخيوط"[1].

وما ذكره الجوهريّ، فيما نقله عنه صاحبُ التاج من أنّه لم يأتِ من ذوات الثلاثة من بنات الواو سوى: مصوون، ومدووف، غيرُ دقيق، فقد ذكره غيرُه أمثلةً أخرى من بنات الواو، فقد ذكر ابن جنّي في الخصائص: "وزاد عليهما ممّا حكاه البغداديون: "رجلٌ مَعْوودٌ من مرضه، وفَرسٌ مَقْوود، وقولٌ مقوول"[2]، فقد نطقت العرب، إذن، بصيغ أخرى غيرِها، والنّاطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غيرُ مخطئ، كما نصّ أبو عثمانَ المازنيُّ على أنّ "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنّك لم تَسمعْ أنتَ، ولا غيرُك اسمَ كلِّ فاعل ولا مفعول، وإنّما سمعتَ البعضَ فقِستَ عليه غيرَه"[3].

قال ابن يعيش[4]: "ولِمَ وَجبَ إعلالُ "مقُول" و"مبيع"، حتى نُقلت حركةُ عينهِ إلى فائه؟ قيل: إنّما وجب إعلاله حملاً على فعله لجريانه عليه حُكماً، وإنْ لم يجرِ عليه لفظاً، وبنو تميم يُتمّون مفعولاً من الياء فيقولون: مبيوع، ومَعيوب، ولا يُتمّون مفعولاً من الواو، لا يقولون: مَقْوُول ومَقوْود، لأنّه اجتمع فيه، مع إعلال فعله، أنّه من الواو، والواوُ أثقلُ من الياء، والضمّة عليها أثقلُ منها على الياء، ولذلك جاز همزُ الواو المضمومةِ في مثل: وُقّتَت، وأُقّتَت ولم يَجزْ ذلك في الياء".

وما ذكره ابن يعيش من أنّهم لم يتمّوا من بنات الواو نحو: مقوول ومقوود، غيرُ دقيق؛ وابن يعيش محجوجٌ بالسّماع الواردِ عن العرب، ومَن سمع حجّةٌ على مَن لم يَسمعْ، إذ إنّه ورد في غير مصدر من مصادر اللّغة، بل إنّ اللّهجاتِ العربيّةَ

---

(1) الزبيدي، التاج، مصدر سابق: 310/23، " وداف الطّيبَ في الماء، يدوفُه فهو دائِفٌ، ومِسك مَـدووفٌ، أي مبلول، أو مسحوق"، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 108/9 "دوف".

(2) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 98/1، وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 285/1.

(3) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 357/1.

(4) ابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص352، وانظر: المبرد، المقتضب، مـصدر سـابق: 101/1، وابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 261/1، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 80/10، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 8/ 25 "بيع" 4.

المعاصرة، ما تزال تستخدمها: في مصرَ، والشّام، والجزيرة العربيّة، فنقول: مَقوول ومقوود، ومبيوع، ومديون، ومحيوس، ومزيون، ومَطيور..الخ.

وممّا ورد من اسم المفعول على الإتمام والنقص: " طعامٌ مَزيتٌ، ومَزيوتٌ، إذا لُتّ بالزيت أو جُعِل فيه"[1]، وذكر ابنُ قتيبة كذلك: ولا يُقال دِين فهو مَدينٌ، ولا مديونٌ إذا دان له الناس، ويُقال: ادّان الرجلُ -مُشدّداً- إذا أخذ بالدّين فهو مُدان"[2]، إذن فقد فرّق ابن قتيبة بين: مَدين، ومَديون من الدّين، ومَدينٌ إذا دان له الآخرون"، وقال اللّحيانيّ: غارهم الله بمطر يُغيرهم، ويَغورهم، والاسم الغِيرة، ويُقال: هذه أرض مَغيرةٌ، ومَغْيورة"[3].

قال أبو جعفر النّحاس، بعد أن تحدّث عن إعراب كلمة "مهيلا"، وتصريفِها، وما حدث فيها، وأنّ أصلَها "مَهْيول" في قوله تعالى: "كانت الجبالُ كثيباً مهيلاً": "قال أبو جعفر: وهذا بابُ التّصريفِ وغامضُ النحو، وقد أجمعوا جميعاً على أنّه يجوز: مَهيول، ومَبيوع، ومَكيول، ومَغيوم، قال أبو زيد: هي لغةٌ لتميم، وقال علقمة بن عبده: يومُ رَذاذٍ عليه الدّجنُ مغيوم...، فهذا جائزٌ في ذوات الياء، ولا يُجيزه البصريُّون في ذوات الواو، ولا يجوز عندهم: خاتمٌ مَصْووغ، ولا كلامٌ مَقوُول، لثقل هذا. لأنّه قد اجتمعت واوان وضمّة، وهم يَستثقلون الواحدةَ، ويفِرّون منها، قال الله عزّ وجلّ: "وإذا الرُّسُل أُقِّتَتْ" كذا في المُصحف المجتَمعِ عليه، واللُّغةِ العاليةِ التي جاء بها القرآن"[4].

وجاء في معاني القرآن للفرّاء[5]: "والعرب تقول: مَهيل ومَهيول، ومَكِيدٌ ومكيود، ومَدينٌ ومَديون"، قال الشّاعر:

---

(1) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص254، وانظر أيضا: الجوهري، الصحاح، مصدر سابق: "عيــب" 1/ 190، "خيط" 1126/3، "بيع" 1189/3، "خيل" 1691/4، "كيل" 1814/5، "ديــن" 2117/5، "عــين" 2171/6.

(2) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص321.

(3) القالي، الأمالي، مصدر سابق: 59/1.

(4) النحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق: 58/5، والبغدادي، الخزانة، مصدر سابق: 520/4.

(5) الفرّاء، معاني القرآن، مصدر سابق: 198/3، جاء في اللسان "وفي حديث عُبيد بن عُمير: الإيمانُ هَيــوبٌ، أي يُهابُ أهلُه فَعول بمعنى مَفعول، فالنّاس يَهابون أهلَ الإيمان لأنّهم يَهابون الله ويخافونه، وقيل: هو فَعولٌ

وناهزوا البيعَ من تُرعيّةٍ رَهِقٍ مستأرَبٍ عضّه السُّلطانُ مديونُ

وكذا نجد ابن القطّاع يقول[1]: "ولم يجئْ من ذوات الواو "مفعولٌ" على الأصل إلاّ في حرفين، قولُهم: مِسْكٌ مَدووف، وخاتَمٌ مَصْووغ، والأحسنُ: مَدوف، ومصوغ، وأمّا ذوات الياء فيجيءُ كثيراً نحو: بُسرةٌ مَطيوبة، وطعامٌ مَكيول، ومَكيل، ومَبيوع".

والشيءُ نفسُه ذكره ابنُ خالويه، إلاّ أنّه يضيف حرفاً ثالثاً، كما يقول[2]: "ليس في كلام العرب من ذوات الواو (مَفعولٌ) خرج على أصله إلاّ في حرفين، يُقال: مِسك مدووف وثوبٌ مصووف، وحرفٌ ثالث قد ذكرتُه بعد، وإنّما وَجب أن يكون مدوف "مفُول"، فأمّا بنات الياء، فجائزٌ أن يجيءَ على أصله، مثل: مَكيل، ومكيول، وثوبٌ مَبيع، ومبيوع، وبُسرة مطيوبة".

يقول رشيد العُبيدي عن إعلال وتصحيح ما عينُه واوٌ أو ياءٌ، "على أنّ اللغة الحجازيّة -وهي الأشهر- مَبيع، ومَخيط، ومصون.غيرَ أنّ لغة تميم في إبقاءِ الياءِ مُصحّحةً لغة مقيسةٌ أيضاً، وهي مستعملةٌ في الكثير من قبائل العرب، وما زال لها أثرٌ في لهجات العرب في عصرنا"[3].

ويذكر عبد العزيز مطر أنّ من خصائص لهجة إقليم ساحل مريوط، في مصر أنّ اسم المفعول لا يحدث فيه إعلال مثل: مديونٌ، ومذيوب"[4].

---

بمعنى فاعِل، أي: المؤمن يَهاب الذنوب والمعاصي فيتّقيها، قال الأزهريّ: المؤمن هَيوب أي: مَهيوبٌ، لأنّه يَهاب الله تعالى؛ فيهابُه النّاسُ". ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 789/1 "هيب".

(1) الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال، مصدر سابق: ص347.

(2) ابن خالويه، ليس في كلام العرب، مصدر سابق: ص19، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 79/10-80.

(3) العبيدي، رشيد، (1975)، أثر اللهجات في شرح ابن عقيل على الألفيّة، مجلة آداب المستنصريّة، العدد الخامس، السنة الخامسة، ص28.

(4) مطر، عبد العزيز، (1965)، خصائص اللهجة البدوية في إقليم مريوط، مجلة مجمع القاهرة، العدد 20، ص103.

وإلى مثل هذا يذهب رمضان عبد التّوّاب، حيث يقول[1]: "ومن الأمثلة التي تُؤيّد ما نذهب إليه، من أنّ اللّهجات المعاصرة ليست إلاّ امتداداً لشيء من اللّهجات العربية القديمة، ما يَشيعُ في بعض اللّهجات العربيّة الحديثة، في مصرَ وغيرِها، من استعمال اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائيّ على التّمام، أي على وزن مفعول، دون إعلالٍ يطرأُ عليه، فيقول النّاسُ في مصر، مثلاً: فلان مديون، أي عليه دَين، ومَريوح، أي ضعيف لا يقدر على حمل الأثقال، ومطيور، أي: مُتسرّع في عمله، ومخيول: أي منشغل بما في خياله من أوهام".

ويوضّح لنا فوزي الشايب ما حدث من إعلال في اسم المفعول من اليائيّ، مطبّقاً قانون المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد (آ → yu→yi) فيقول[2]: "مبيع ومدين، والأصل فيها هو: مبيوع، ومديون بوزن مَفعول، فالذي حصل في كلٍّ من مبيوع، ومديون، وأمثالهما، هو أن حدثتْ مماثلةٌ أوّلَ الأمر بين الحركةوشبه الحركة، عن طريق مماثلةِ الحركة لشبه الحركة فتحوّلت: $y\bar{u} \rightarrow y\bar{i}$، فانتقلت الصّيغةُ من مَبيوع إلى مَبييع، ومن مديون إلى مَديين، أي من:

$$mady\bar{u}n \quad \rightarrow \quad mad\bar{i}n$$

ومن:

$$maby\bar{u} < \qquad maby\bar{i} <$$

ثمّ خُولِف بين الحركة، وشبه الحركة، عن طريق التخلّص من شبه الحركة، أي الياء، فأصبحت الكلمتان بذلك "مَبيع، ومَدين"، وبذلك يكون تطوّرُ اسم المفعول من الأجوف اليائيّ قد مرّ بالخطوات الآتية:

مبيوع ← مبييع ← مبيع

وبذلك انتقلت الصيغة من (مفعول) إلى (مفيل)، ويرى مصطفى النّحاس أن الأصل في مثل هذه الكلمات نحو: مصوون، أمرٌ افتراضيٌّ، لا وجود له، دعا إليه

---

(1) عبد التواب، من امتداد اللهجات العربية القديمة، مصدر سابق: ص178، وكذا في الأردنّ وفلسطين يقولون:مديون، ومبيوع، وفلانة مزيونة، ومطيور للمتسرّع.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق: ص427.

تمسُّك الصّرفيّين وغرامُهم بقياس المعتلِّ على الصّحيح من بابه، أو هو أمرٌ تطوُّريّ، يُمثِّلُ ما قبل مرحلة الإعلال والارتقاء اللّغويّ"[1].

و قد أشار محمد الدّالي إلى أن محقِّق كتاب "الأمالي للمزروقي" قد سها في مواضعَ كثيرةٍ من تحقيق الكتاب، فتصرّف، أحياناً، بالنصّ؛ممّا أوقعه في أخطاء كثيرة، من ذلك قول محمد الدّالي[2]: " في ص49، السّطر11-14: "ولمْ يجيء صحيحاً من بنات الواو في مفعول إلاّ حرفان: جاء: ثوبٌ مَصوون..، ومِسك مدووف.. وهذان حكاهما الكسائيّ"، هكذا ورد النصّ عند المحقّق، ثمّ يعقّب محمد الدّالي فيقول: قلتُ: حُكي حرفان آخران، وهما فرس مَقْوُود، ورجلٌ مَعْوُودٌ من مرضه".

ص49، آخر سطر، ص50، السّطر1: "وتقول في بنات الياء: كِلتُهُ فهو مكيل، وبِعتُه فهو مَبيع، والأصل (مَكُولٌ، ومبيوع)، فأُلقيتْ حركةُ الياء على ما قبلَه؛فالتقى ساكنان...". قوله: "والأصل "مكُول" صوابُه "مَكيُول" فألقيت حركة الياء على الكاف، فالتقى ساكنان، فحُذفت الياءُ، أو واوُ مفعول على المذهبين في مثله.

ص50، السّطر6-7 "وقد أتمّوا بناتِ الياء خاصّةً، قالوا: ثوبٌ مَخيوط، وبُرٌّ مكيول، وقال: غُبِن الرّجلُ فهو مغبونُ الحال، وقال: وإخال أنّك سّيد مغبونُ". كذا وقع، و"غُبِن" ليس من المعتل، وصوابُه: "وبُرٌّ مكيول، وقالوا: عِينَ الرّجلُ فهو معيون"، جاء في المقتضب: "الرجل مَعينٌ، وإنْ شئتَ على الأصل: مَعيون"[3].

---

(1) النحاس، مدخل إلى دراسة الصرف العربي، مصدر سابق: ص29.

(2) الدَّالي، محمد، (1999)، نظرات في كتاب أمالي المرزوقي، مجلة مجمع دمشق، الجزء الثاني، المجلد الرابع والسبعون، ص355، وانظر: ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: "عين"، وابن جني، المقتضب، مصدر سابق: ص98، وابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 260/1 "يقال:عِنتَ الرّجلَ، بكسر العين، إذا أصبتَه بعينك، فأنا أعينُه عَيناً، فأنا عائن، وهو مَعينٌ ومَعيون". ابن السكيت، الألفاظ، مصدر سابق: ص403.

(3) ابن جني، المقتضب، مصدر سابق: ص98، وفي: الجاحظ، الحيوان، مصدر سابق: 2/ 142 "رجل مَعين، ومَعيون" إذا أصيب بالعين".

وشيءٌ مَحيقٌ ومَحيوقٌ: مَدلوكٌ[1]، وأرضٌ مَغيرةٌ، بفتح الميم، ومَغْيُورة، أي: مسقيّة.. [2]، ومَهيوم [3].

بعد هذا العرض لصيغة اسم المفعول من الثلاثيّ المعتلّ، نخلص إلى أنّ هذه الصّيغة بالإتمام لم تكن رهينةَ المعاجم حسبُ، بل كانت نمطاً مستخدماً عند عدد من القبائل العربيّة، وإنْ كان النّمطُ اليائيّ أكثرَ استخداماً من الواويّ بالإتمام، فصيغة تميم هي الصّيغة الأصليّة، أمّا استخدام الحجازيّين، وغيرهم الصّيغةَ بالنّقص، فهي صيغة أحدثُ، وهذا الأمر أكّده غيرُ باحثٍ، أي أنّ لهجةَ تميم تمثّل مرحلةً أقدمَ من الحجازيّة وفي هذا الصّدد يقول غالب المطلبيّ[4]: "..وهذا يعني أنّ لهجةَ تميم أقربُ إلى روح العربية الفُصحى من لهجة الحجاز؛ إذْ نجد أنّ أكثر الخلافات النّحويّة والصرفيّة، والصّوتيّة بين لهجتي تميم والحجاز، إذا نظرنا إليها من قبل القياس على العربية –تجعلنا نميل إلى كونِ الطريقة التميميّة أكثرَ مراعاةً إلى طبيعة العربيّةِ الفُصحى، ومثالُ ذلك مسألةُ (ما)، ومسألة الإتمام في أنّ "مبيوع"، ومديون، ومصوون عند تميم أكثرُ مراعاةً للقياس من: مَبيع، ومَدين، ومَصون عند أهل الحجاز".

ونلاحظ أنّ الإتمام على لغة تميم قد وُصف بالنّدرة أو الشّذوذ، والسّبب في ذلك أنّ نحو: مَدووف، ومصوون جاءت ثقيلةً؛لأنّ فيها واوين بعد ضمّة، أمّا الصّيغة الحجازيّةُ، وهي الأحدث، فقد أصبحت أكثرَ استعمالاً، بعد أن نزل القرآنُ الكريم بها، كقوله تعالى: "وكانت الجبالُ كثيباً مهيلاً"، فالصّيغة التّميميّةُ الأقدمُ، أو

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 72/10 "حيق.

(2) المصدر نفسه: 41/5 "غير".

(3) الفارسي، الحجّة، مصدر سابق: 405/2.

(4) المطلبي، لهجة تميم، مصدر سابق: ص38، جاء في: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 59/1: "ومثل ذلك قوله عز وجل "ما هذا بشراً " في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها، إلاّ مَن درَى كيف هي في المصحف "، وجاء في: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 167/1، وذلك كإعمال أهل الحجاز "ما" النافية للحال، وتركِ بني تميم إعمالَها، وإجرائهم إيّاها مجرى " هل "، ونحوِها ممّا لا يعمل..ولذلك كانت عند سيبويه لغةُ التّميميّين أقوى قياساً من لغة الحجازيّين "، وجاء في الكتاب 57/1"وذلك الحرفُ " ما"، تقول ما عبدُالله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل، أي لا يُعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنّه ليس بفِعلٍ، وليس "ما" كـ "ليس"، ولا يكون فيها إضمار".

الأصلُ هي ما يُعبّر عنها ب"البنية العميقة"، والصّيغةُ الحجازيّة هي ما تُسمّى بـــ"البنية السطحيّة".

و حتّى لا نكرِّر، ما ذكرناه سابقاً، نقول: إنّ هذه الصّيَغَ التي جاءت بالإتمام، هي صيغ مسموعة عن العرب، وإنْ كان سماعُها يخالف القياسَ المشهورَ، وهذا دليل على أنّها من البقايا، أو الرّكام اللّغويّ، الذي تتّسمُ به المرحلةُ السّابقة.ويعلّق أحد الباحثين على ذلك بالقول[1]: "وصفوةُ ما يُقال في هذا التّباين أنّه مردودٌ إلى اللّهجات المتباينة، ولو نظرنا بمقياس الموازنة بين الهيئة الفُصحى لقواعد اسم المفعول، واستخدام تميم للبابِ نفسِهِ، لوجدنا أنّ الفُصحى تنطوي على حكمين: الأوّلُ خاصٌّ بالصّحيح، والثّاني خاصٌّ بالمعتلّ، في حين تضمّ اللّهجةُ التّميميّةُ الصّحيحَ والمعتلّ في قياس واحد لا تُفارقه، فتَوفّرَ لها، بذلك، الانسجامُ، والتّوحُّدُ، والاطّراد، أكثرَ ممّا كان للفُصحى، ولكنّ قوانينَ الاستعمال، والحملَ على الأكثر رَفعتِ الصّورةَ الفصحى، على تشعُبها، وأنزَلت الصّورةَ التّميميّةَ منزلةً أدنى، مع الاعتراف بوجودها، وسيرورتها لغةً محليّة مستخدَمَة".

**اسم المفعول من الناقص:**

يُصاغ اسمُ المفعول، كما هو معلوم، من الثلاثيّ المجرّد على وزن (مفعول) نحو: معلوم، موجود، ميمون، مدعوّ، مغزوّ، مهدِيّ، مَرضِيّ، فمهديّ أصله (مَهْدُويّ)، ثمّ قُلبت الواو ياءً، وأُدغمت في الياء الثّانية، وقُلبت الضمّة قبلها كسرةً، ومرضيّ أصله: "مَرضُوْوٌ"، ثمّ قُلبت الواوان ياءين، وأُدغمت الأولى في الثانية، وقلبت الضمّة كسرة"[2].

وممّا جاء من اسم المفعول من النّاقص على الأصل: مرضُوّ، جاء في دقائق التّصريف[3]: "وأمّا قولُهم (مرضِيّ)، فإنّه بُني على الياء لأنّ (فَعَلْتُ) منها لم يُنطق فيها إلاّ بالياء، فبُنيت على الظاهر، وقد قيل: (مرضُوّ) فبُني على الأصل، لمّا

(1) العناتي، ظاهرة التباين في العربية، مصدر سابق: ص171.

(2) قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق: ص156.

(3) ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص231، وابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص354، وابن عصفور، الممتع، مصدر سابق: ص461.

ظهرتِ الواو في (الرّضوان)، عُلِم أنّها من الواو، ولا يجوز أن يُقال في: دُعيتُ: مَدعِيّ، لأنّه بُني على الأصل، وربّما قيل: مَدعيّ، بناءً على "دُعيتُ"، قال الفرّاء: أستكره هذه اللّغة، وقال العجّاج: ما أنا بالجافي ولا المجفيّ.

وقال الفرزدق:

وما خاصمَ الأقوامَ من ذي خصومةٍ كَوَرْهاءَ مَشنِيٍّ إليها حليلُها.

جاء في اللسان[1]: "قالت عائشة: عليكم بالمشنيئةِ النّافعةِ التّلبينةِ، تعني الحَساء، وهي مفعولة من شنِئتُ، أي أبغضتُ، قال الرِّياشيّ: سألت الأصمعيّ عن المشنيئة، فقال: البغيضة، قال ابن الأثير: وهذا البناءُ شاذٌّ، فإنّ أصله"مشنوءٌ"بالواو، ولا يُقال في"مقروء"و"موطوء": مَقرِيّ ومَوطِيّ، ووجهُه أنّه لمّا خفّف الهمزةَ صارت ياءً، فقال: مشنِيّ، كمَرضِيّ، فلمّا أعاد الهمزةَ استصحب الحالَ المخفّفة".

جاء في الحجّة لأبي عليّ[2]: "ومثلُ (دُنْيا) في أنّ الحرفَ الفاصل لم يُعتدّ به قولُهم: معدِيّ، في معدُوّ، ومرضِيّ، ومَشنيّة".

قال أبو حيّان[3]: "وتُبْدَلُ ياءً الواوُ المتطرِّفةُ بعد واوين كمَقْوِيّ في: مَقوُوو... وإنْ كان "مفعول" من "فُعل" فالذي ذكر أصحابُنا أنّ الإعلال شاذٌّ، وأنّ التّصحيح هو القياس فيقول: (مرضُوّ)، والإعلالُ عند ابن مالك أرجحُ فتقول: مَرضِيّ، وإن كان من (فَعِل)، ولامُه همزةٌ كـ"شنيئة "فهو مشنوءٌ، وقالوا (مَشنِيّ) شذوذاً بناه على (شَنِيَ) بإبدال الهمزة ياءً".

وفي اللّسان، كذلك[4]: "ورضِيتُ الشّيءَ فهو مَرضِيٌّ، وقالوا: مَرضُوٌّ، فجاءوا به على الأصل، لأنّ "الرِّضا" في الأصل من بنات الواو"، وتقول: "قليتُ اللّحمَ

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 103/1 "شنأ".

(2) الفارسي، الحجّة، مصدر سابق: 210/1، والفارسي، المسائل العضديّات، مصدر سابق: ص249، حيث قال: فالقياس مرضُوّ مثل مغزُوّ.

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 142/1.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 324/14 "رضي"، وانظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 349/4، والأسترابادي، شرح الشافية، مصدر سابق: 149/3، وابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص459.

والسَّويقَ وغيرَه أقليهِ، فأنا قالٍ، وهو مقليٌّ بالياء، ويُقال في البُسْر، والسَّويق قلوتُه، فأنا قالٍ، وهو مقلوٌّ بالواو، ومعنى "قلوتُ وقليتُ "واحد، أي شويتُ على المِقلى"[1].

وكذلك نجد: "مغزُوٌّ، ومغزِيٌّ، و"معدِيّ ومَعدوّ"، والأصل في الأولى (مغزوي) وفي الثانية (معدوو)، وقال الشّاعر يغوث الحارثيّ[2]:

وقد علِمَتْ عِرسي مُلَيكةُ أنّني أنا الليثُ مَعْدِيًا عليه وعاديا

وما جاء من اسم المفعول من الناقص على الأصل يمثّل ركاماً لغوياً يمثل مرحلة تطور سابقة على مرحلة الإعلال.

**اسم المفعول من المزيد:**

القياس في المزيد أن يُصاغ أسم المفعول منه على (مُفْعَل) نحو: أكرَم فهو مُكرَم، وأخرج فهو مُخرَج، وأحبّ فهو مُحَبّ، وهكذا.

ولكن وردت كثير من الأنماط الشّاذة، كما يقول الصرفيّون، إذْ جاءت على مفعول، وأعتقدُ أنّه يمكن تفسيرُ ذلك، بأنّه لم تكن صيغة (مفعول) هي الصّيغةَ الوحيدةَ لاسم المفعول خلال تاريخ العربيّة، فقد استَخدمت اللّغةُ خلال تاريخها الطّويل أكثرَ من صيغة، من ذلك "فُعال وفَعيل": فمن "فُعال": نُفاية الشّيء: بقيّتُه وأردؤه، وكذلك نُفاوتُه، والكُناسة أي ما كُسِح منه من التّراب، أو القُمامة، ونُقاوة التي تدُلُّ على أفضل ما يُنْتقى من الشّيء، وقُطافة: لما يَسقط من العنب إذا قُطف[3].

بل يخلُص أحد الباحثين إلى القول[4]: "إنّ صيغة "فُعال" اسمُ مفعولٍ قديم توقّف الاشتقاق على صيغته فيما بعد، كان بينه وبين "فَعيل" علاقة لازمة... إلاّ أنّ اسم المفعول القياسيّ قد أصبح يُدلُّ عليه بالصّيغة الأحدثِ لهما، ألا وهي "مفعول".

---

(1) الهروي، إسفار الفصيح، مصدر سابق: 923/2، وفي ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص364 "قلوت الحَبّ وقليته بمعنى واحد".

(2) في ابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص480 "معدوّاً" على الأصل "وفي المقرّب "معديّا"، والقياس "معدّيا"، ابن عصفور، المقرّب، مصدر سابق: ص545، وفي الفارسي، العضديّات، مصدر سابق: "معدوّ"، ص250، وفي شرح المفصل: 22/10 معدوّاً، قال ابن يعيش: ويُروى بالوجهين معاً.

(3) طه، حازم، (1978)، صيغة فُعال ودلالتها، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، العدد التاسع، ص440-441.

(4) طه، حازم، صيغة فعال ودلالاتها، ص455.

يؤكِّدُ هذا إبراهيم أنيس، بالقول[1]: "إنّ صيغة اسم المفعول من الثلاثيّ المجرّد في اللّغات الساميّة لها وزنان شائعان هما: "فَعيل"[2]، و"فَعول"، وكلاهما موجود حتى الآن في الأكاديّة، أمّا في العبريّة فالوزن (فاعول)، فيمكن ردّهُ بسهولة إلى "فَعول" وكذا في السّريانيّة "فَعيل" ونجد أكثرَ النقوش الآراميّة، وأقدمَها تَكتب هذه الصّيغةَ دون رمزٍ إلى حركة الحرف الأوّل، وتَستعمل الحبشيّةُ "فَعول" لاسم المفعول، غيرَ أنّها سكّنتِ الحرفَ الأوّل، ويقرّر إبراهيم أنيس[3]": "أنّه ليس من الإسراف أن نقرِّر أنّ صيغتي "فعيل، وفَعول" قد اختصّتا في أصل استعمالهما السّاميّ بمعنى المفعول، وأنّ اللّغة العربيّة قد ورِثت، أيضاً، هذه الدّلالة الأصليّة، واحتفظتْ بكثير جدّاً من الكلمات على وزن "فَعيل"، كما احتَفظتْ بأخرى على وزن "فَعول" للتّعبير عن اسم المفعول مثل: خَسوف، خَسيف، رَسول، رَسيل، ظَنون، ظَنين، طَعوم، طَعيم،...".

فقد صيغت كلماتٌ من "أَفعَل" على "مَفْعول" والقياس "مُفْعَل" نحو: أجنّ ومجنون، وأسلّ ومسلول، وأحمّ ومحموم، وأزكم ومزكوم، وأورد وموردود، وأسعد ومسعود، وأبرّ ومبرور، وأقرّ ومقرور"[4].

جاء في الارتشاف[5]: "ومُلقَح، ومُسهَب بصيغة اسم المفعول من "ألقَحَ" وأسهب، وحكى الأصمعيُّ: أنتجت الناقةُ، إذا استبان حملُها، فهي نتوج، ولا يُقال

---

(1) أنيس، دراسة في صيغ اللغة، مصدر سابق: ص93.

(2) ربّما استغنَوا عن وزن "مفعول" بوزن "فَعَلَ "مُحركاً، أو بوزن فِعْل، فالأول: كالقَنَص بفتح القاف والنون بمعنى المقنوص، والنّقَض بمعنى المنْقوض، والنَّجا بمعنى المنجوّ، والثاني: كالذِّبح بمعنى المذبوح، والطِّحن بمعنى المطحون، ومنه النّسيّ بمعنى المنسيّ"، بحرق، فتح الأقفال، مصدر سابق: ص175.

(3) أنيس، دراسة في بعض صيغ اللغة، مصدر سابق: ص94، وفي: بحرق، فتح الأقفال، مصدر سابق: ص174 "ما أتى من الأبنية على وزن فعيل دالاً على اسم المفعول من الثلاثيّ فهو معدول به عن الأصل القياسي الذي هو وزن مفعول".

(4) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص498، وابن خالويه، ليس في الكلام العرب، مصدر سابق: ص121، والصقلي، أبنية الأسماء، مصدر سابق: ص345.

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 233/1، ومنه "أحبّه فهو محبوب" وأضأده فهو مضؤود"، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 415/8 "يفع"، وفي ابن السكيت، إصلاح المنطق، مصدر سابق: ص255 "أنتجت الفرسُ، إذا استبان حَملها، وهي نَتُوج، ولا يُقال مُنتَج.

"مُنتَج"، هما من مزيد على ثلاثة كمضارعة عدداً وحركة، إلاَّ أنَّ أولها ميم مضمومة، وما قبل الآخر في اسم الفاعل مكسور وفي اسم المفعول مفتوح لفظاً أو تقديراً فيهما، وشذّ اسم الفاعل وارس ويافع من أورس وأيفع، ومُلقَح ومُسْهَب بصيغة اسم المفعول من ألقح وأسهب، وحكى الأصمعيّ أنتجت الناقة إذا استبان حَملها فهي نتوج ولا يُقال مُنتَج وهو القياس، إلاّ أنّ العرب استغنت عنه بـ"نتوج"، وأسهَبَ في الكلام، ومُحصَن، و"مُجرأشة" بفتح الهمزة من قولهم: إجرأشت الإبلُ، إذا سمعت، واسم المفعول من الثّلاثيّ على زنة "مفعول" قياساً مطّرداً".

"وحكى اللّحيانيّ عن أبي جعفر الرؤاسيّ أنّه يُقال للرّجل: إنّه مجنونٌ مخنونٌ وقد أجنّه الله وأخنّه، على غير القياس، والقياس: جنّه الله وخنّه"[1].

وممّا جاء من اسم المفعول على الأصل: "كساءُ مُؤرنَبٌ، ووجه الكلام: مُرنَب، فردّوه إلى الأصل، وقالوا: رجل مُؤَنمَل، إذا كان غليظ الأنامل، وإنّما أجمعوا على حذف الهمزة في" يؤنمل"، استثقالاً للهمزة، لأنّها كالتّقيُؤ، لأنّ في ضمّة الياء بياناً وفضلاً بين غابر فِعلِ "فَعَلَ" و"أفعَلَ"، فالياء من غابر "فَعَلَ" مفتوحةٌ، وهي من غابر"أفعَلَ" مضمومة فأمنوا اللّبس، واستحسنوا تركَ الهمزة إلاّ في ضرورة شعرٍ، أو كلام نادر"[2].

قال أبو حيّان[3]: "ومن مطّرد الحذف حذفُ همزة (أفعل) مِن مضارعه، واسم الفاعل، واسم المفعول، نقول: يُكرِم، ومُكرِم، ومُكرَم، وأصله "يُؤَكرِمُ"، وثَبتَ في الضّرورة كما قال: فإنّه أهلٌ لأنْ يُؤكرما"، وقوله: وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَينَ، على لغة مَن قال "أثفيتُ". وكلمة في نادره، وهو "مُؤَرنَب" في قول مَن جعل الهمزة زائدة في أرنب، وقال ابن سيدة: قوله: في كساء مُؤرنب، على قوله: ككَما يُؤَثْفَين.

---

(1) توفيق، محي الدين، (1992)، النوادر في اللغة، مجلة آداب الرافدين، العدد الرابع والعشرون، جامعة الموصل، العراق، ص125.

(2) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 149/15 "ثفا"، وسيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 280/4، وابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص422–423، وابن يعيش، شرح الملوكيّ، مصدر سابق: ص343.

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 118/1–119، والأستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق: 139/1، ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص493، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق، والزبيدي، التاج، مصدر سابق: (نفي، كرم).

ومنه "رُهِفَ فهو مرهوف، وأكثر ما يقال "مُرهَف الجسم"[1]، قال المبرّد: "المعروف في كلام العرب "مهَرَت المرأة فهي ممهورة، ويقال، وليس بالكثير، أمهَرتُها فهي مُمهرَة "[2]، وممّا جاء شاذّاً من اسم المفعول "بعيرٌ أنِفٌ"... أي لا يُريم التّشكّي، وبعيرٌ مأنوفٌ، كما يقال: مبطون، ومصدور للذي يشتكي بطنَه أو صدرَه، وجميع ما في الجسد على هذا، ولكنّ هذا الحرف جاء شاذّاً عنهم"[3].

وعلّةُ ما جاء من" أفعَلْتُه" فهو مفعول، عند السّيوطيّ، نحو: "أجنّه الله فهو مجنون، وأسلّه فهو مسلول وبابه، أنّهم جاءوا به على "فُعِل" نحو: جُنّ فهو مجنون، وزُكِمَ فهو مزكوم، وسُلّ فهو مسلول"، وقد عدّه السّيوطيُّ تحت باب "ورود الشّيء على خلاف العادة"[4].

وما جاء من اسم المفعول من المزيد خلافاً لصيغة "مُفعَل" فهو يمثّل ركاماً لغويّاً.

**اسم الفاعل:**

وممّا جاء من اسم الفاعل على الأصل ما رُوي عن الحجازيّين أنّهم يقولون مُوتَعِد، ومُوتَصِل، ومُوتسِر، ومُوتَجِه، بإثبات الواو التي تُبدلُ، وتُدغم لدى الآخرين: متّعِد ومُتّصِل، ومُتّجِه[5] ومُتّسر. ونصّ ابنُ مالك على أنّها لغةٌ لبعض الحجازيّين، وابن الخشّاب أنّها للحجاز، قال: وعلى أنّها للحجاز جاء القرآنُ على لغة غيرهم[6].

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 128/9 "رهف".

(2) المبرد، الكامل، مصدر سابق: 100/2، و118/1.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 13/9 "أنف".

(4) السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 311/1-315.

(5) ابن جني، المنصف، مصدر سابق: 205/1؛ وابن عصفور، الممتع الكبير، مصدر سابق: ص256، قال أبو عليّ الفارسيّ: "وأمّا المتّحدِ الذي هو مُنْفَعلٌ من الوحدة، فقد قالوا فيه، مُوتَحِداً أيضاً، والأكثر قلب الواو إلى التاء، وإدغامهما في التاء المزيدة للافتعال" الفارسي، المسائل العضديّات، مصدر سابق: ص23. وفي: المبرد، الكامل، مصدر سابق: 118/1: "مذهب أهل الحجاز، يقولون: ايتَزرَ ياتَزِرُ وهو رجل مُوتزر، والأجود أن تَقلب ما كان أصله الواو والياء في باب افتعَل تاءً، وتدغمها في التاء من افتعل فتقول:اتّدَعَ يتّدِعُ، وكان يُفترض أن يحصل فيها إعلال نحو:مُيقِن ومُوقن، وميُسْر ومُوسِر، وقد نصّ ابنُ جنّي على أنّ أسلوب غير الحجازيّين هو الأكثر والأقيس، ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 262/1.

(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 147/1، والأستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق: 83/3.

ويرى فوزي الشايب[1] أنّ ما حدث في مثل: مُوتَعِد، ومتّعَد "اسم مفعول" ومُيتَبِس ← مُتّبِس "اسم الفاعل"، هو مخالفة بين عنصري المزدوج $uw - \bar{u}$، هذا هو الأشهرُ، غيرَ أنّ للحجازيّين طريقةً أخرى في التّخلّص من هذه المزدوجات بحذف العنصر الصّامت فيه، وتنمية الحركة، فيقولون: مُوتعِدِ ومُوتَعَد، وموتَبِسِ وموتَبَس، في اسم الفاعل والمفعول.

$$muwtabis \rightarrow m\bar{u}tabis$$
$$muwta < id \rightarrow m\bar{u}ta < id$$

أمّا طريقة العربيّة الأكثر والأقيس في التّخلُّص من مثل هذه المزدوجات الهابطة، فقوامها المخافة بين عنصري المزدوج، والتّعويض عن المحذوف بمدّ السّاكن.التالي له "

اوْتَعَدَ ← اتّعَدَ

$$> iwta < ada \rightarrow > itta < ada$$

مُوْتَعِد ← مُتَّعِد

$$muwta > id \rightarrow mutta > id$$

اتفق أغلبُ الصّرفيّين على أنّ لاسم الفاعل صيغةً واحدةً على مثال"فاعِل" في جميع أبواب الفعل الثّلاثيّ قياساً، أو سماعاً، أي بزيادة ألف بعد فاء الكلمة، وكسر ما بعد الألف، وتطّرد صياغتُه من غير الثّلاثيّ على وزن مضارعه، وإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر[2].

واسم الفاعل صفة تشتقُّ من مصدر الفعل المتصرِّف، المبنيّ للمعلوم، للدّلالة على من وقع منه الفعل حدوثاً لا ثبوتاً. نحو: دافِع، سائِر، مُنطلِق، مُكرِمُ، فالفارق الكبير بين اسم الفاعل، والصّفّة المشبّهة هو الثّبوت والحدوث، لذا فإنّ المشتق الذي يكون على صيغة اسم الفاعل، ويتضمّن ثبوت الحدث وديمومَته، يصبح صفةً مشبّهة

---

(1) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق: ص421.

(2) انظر: ابن جني، المنصف، مصدر سابق: 118/1؛ وقباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق: ص149. وقد نصّ ابن جنّي على أنّ أسلوب غير الحجازيّين هو الأكثر والأنسب". ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 262/1.

نحو: دائم، خالد، مستقرّ، وقد يدلّ على الثّبوت قرينة معنويّة، نحو الله خالق الأكوان ومالك كلِّ شيء"[1].

وقد شذّت بعضُ أسماء الفاعلِين من غير الثلاثيّ المجرّد، فجاءت على "مُفعَل" قالوا: رجُل مُحصَن، ومفُعَم، ورجل مُسهَب: أي مطيل للكلام، ومُلفَج: فقير، ومُدحَج، ومُحيّس، وجاء وارِس، ويافِع، من أورسَ، وأيفع، ومُلْقَح ومُسهَب بصيغة اسم المفعول، من ألقحَ وأسهب [2].

ومن ذلك: أبقَلَ باقِل، كما ورد اسم الفاعل منه على القياس، ومنه قول الشّاعر[3]:

أعاشني بعدك وادٍ مُبقِلُ آكُلُ من حَوَاذنِه وأنسُلُ

فقد ورد فيه: باقِل ومُبقِل[4]، قال ابن خالويه[5]: "ليس في كلام العرب أفعَلَ فهو فاعِل، إلاّ أعشبَتِ الأرضُ فهي عاشِب، وأمحلَ المكانُ فهو ماحِلٌ، ومُمحِلٌ قليل[6]. ويقال "أينَع الثّمرُ، فهو يانِعُ ومُونِعٌ، كما يقال: أيفع الغلام فهو يافِع"[7].

وقال أبو حاتم السجستانيّ[8]: "سمعتُ أبا زيد يقول: أهل نجد يقولون: أكنَنْتُ اللّؤلوةَ والجارية، فهي مُكَنّة، وكننتُ الحديث، وكلٌّ صواب".

وقد ذكرتُ من قبل أنّ "أفعلَ" لغةُ نجد، و"فَعَلَ" لغة أهل الحجاز، وبصيغة الحجاز جاء القران الكريم في قوله تعالى[9]: ﴿وعندهم قاصراتُ الطّرف عِينٌ كأنّهن بيضٌ مكنون﴾.

---

(1) قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق: ص149.

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 233/1، وابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق: 68/6.

(3) الشاهد في الخصائص: 97/1، واللسان (نَسَلَ) و(بَقَلَ).

(4) الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: 231/7.

(5) ابن خالويه، ليس في كلام العرب، مصدر سابق: ص54.

(6) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 49/4 والزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: 113/8.

(7) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 415/8 "يَنَع".

(8) فعلت وأفعلتُ، للزجّاج، ضمن ذيل الفصيح لثعلب، ص88.

(9) سورة الصّافّات، الآيتان 48-49.

ومن ذلك أيضاً: "قريش تقول: فتنتُ، وتميم تقول: أفتنتُ. وقال الأصمعيُّ: يقال: فَتنتُ الرّجلَ وأنا أفتنه، وأنا فاتن، وهو مفتون، ولايُقال: أفتنتُه ولا هو: مُفتِنٌ ولا مُفتَن، إنّما يقال: فاتنٌ، ومفتون[1].

قال ابن قتيبة[2]: وجاء الاسم من "أفعَلَ" على "فاعِل" قالوا: "أيفَع الغلام فهو يافِع، وأورس الشّجر فهو وارِس، إذا أورق وأبقل الموضع فهو باقِل، وممّا جاء الاسم منه على "فاعِل أو مُفعِل": أمحلَ البلدُ فهو ماحِل ومُمحِل، وأعشبَ البلدُ فهو عاشِب ومُعشِب، وأغضى اللّيلُ فهو غاضٍ ومُغضٍ".

قال أبو إسحاقَ الزجّاج[3]: "ورِس الرِّمثُ وأورس، إذا أصفرّ، والرِّمثُ ضربٌ من الشّجر"، وممّا أُميت استعمالُه، وهُجرَ، اسمُ الفاعل من وَدَع ووَذَر "فلا يقال منه: ودعتُه فأنا وادِعٌ في معنى: تركته فأنا تارِكٌ، إلاّ أن يُضطرّ إليه شاعر، فيجوز له ذلك، إلاّ أنّ البيتَ لا يُردُّ على قائلهِ من أجل حرفٍ واحد، يوجد له في القياس سبيل، قال الشّاعر أبو العتاهية"[4]:

فكان ما قدّموا لأنفسهم    أفضلَ نفعاً من الذي وَدَعوا

وقال أبو الأسود[5]:

ليتَ شِعري عن خليلِي ما الذي    غالَهُ في الحبِّ حتَّى وَدَعَهْ

ورواه بعضهم "ودّعه" بالتشديد من التّوديع، وهو وجه أيضاً، وهكذا قرأتُه بخطِّ القُتَبيّ في كتاب "عيون الأخبار"[6].

---

(1) فعلت وأفعلت، ص99.

(2) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص496، وفي اللسان " قال أبو زيد وقد أيفع وهو يافع على غير قياس، ولايقال مُوفِع، وهو من النوادر، ونظيرُه: أبقل وهو باقل، وأورقَ وهو وارِق، وأورسَ وهو وارِس، وأقربَ الرّجلُ وهو قارِب "، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 415/8 "يفع".

(3) فعلت وأفعلت، للزجّاج، ضمن ذيل الفصيح، لثعلب، ص41.

(4) الخصائص: 99/1.

(5) انشد ابن منظور هذا البيت (ودع) ونسبه إلى أبي الأسود الدؤلي، وهو من شواهد الرضي في شرح الشافية رقم 20.

(6) ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص245-246.

وقد أوردَ أبو علي ما نُّصه[1]: "... فكذلك يكون هذا النّحوُ قد استُغنِيَ به عن المصدر، كما قالوا: هو يَدَعُهُ تَرْكاً شديداً".

وذكر ابن خالويه[2]: "وقد أيفع الغلامُ، أي ارتفَعَ وهو "يافع" ولا يقال "مُوفِعٌ" وهو من النادر". وأعتقد أنّ الاستعمال لصيغة "فاعِل" من غير الثلاثيّ هو من الصّفات المشبّهة باسم الفاعل، وليس من أسماء الفاعلِين، بل دلالة بناء "فاعِل" على الصّفة المشبّهة، واسم الفاعل، والمفعول كثيرةُ الورود في العربيّة.

وأضاف الجوهريُّ: وأورس المكانُ، فهو وارِس، ولا يقال مُورس، وهو من النّوادر[3]، ومثله: "أعشبتِ الأرضُ فهي عاشِب، وأبقَلَ المكانُ، وهو باقِل: كثُر بقلُه، وأورق النبت وهو وارِق: طلع ورقُه، وأقرب الرّجلُ وهو قارِب، إذا قرُبتْ إبلُه من الماء، وأمحل المكانُ فهو ماحِل، وأغضّ الرّجل فهو غاضّ: الطّريُّ"[4].

وربّما كان هذا من تركُّب اللّغات، كما سمّاها ابن جنّي، فللحجاز "فَعَل" ولنجد "تميم" "أفعَلَ"، وعندما جاء الرُّواةُ والنّقَلةُ نقلوا لنا كلا النّمطين نحو: ماحِل ومُمحِل، وربّما كان لاختلاف صيغة الماضي نحو: فَعِلَ وفَعَلَ مثل: لَقِسَ ولَقَسَ، دورٌ في ذلك. وأعتقدُ أنّ الصّيغةَ التي جاءت من المزيد على "مُفعِل" هي من الرُّكام اللُّغويّ، إذْ نجد اللّغةَ المقيسةَ على وزن "فاعِل "هي التي أصبح لها سيرورةٌ في الاستعمال، جاء في اللّسان[5]: "وتركيبُ اللّغتين بابٌ واسع، كقَنَطَ يَقنَطُ، وركَنَ يَركَنُ، فيحمله جهّالُ أهلِ اللّغة على الشّذوذ".

---

(1) الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 135/1. ذكر ابن المؤدب أن من الأمثال التي لا مصادر لها "ذروا " فخطأ أن تقول: قد وذرته وذرا وإنما يقال: تركته تركاً، وقد جاء في الشعر وذرته "وهو غير جائز في الكلام المنثور، ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص63، وانظر حول الاستغناءالسيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 50/1، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: ودع 384/8، وسيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 74/1.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: "يفع".

(3) الجوهري، الصحاح، مصدر سابق: "ورس"، والصقلي، أبنية الأسماء والأفعال، مصدر سابق: ص344.

(4) ابن خالويه، ليس في كلام العرب، مصدر سابق: ص63، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: "يفع، غضض"، والسيوطي، المزهر، مصدر سابق: 82/2.

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 213/12 "دوم"، و415/8 "يفع"، وقد عدَّ ابن عصفور، نحو: "وارِس، ويافِع، ومُلقَح ومُسهَب"، من المزيد شاذاً لا يقاس عليه" ابن عصفور، المقرّب، مصدر سابق: ص498.

وفي اللّسان، أيضاً: "قال أبو زيد وقد أيفَعَ، وهو يافع على غير قياس، ولا يقال: مُوفِع، وهو من النّوادر، ونظيرُه "أبقَلَ وهو باقل، وأورَقَ وهو وارِق، وأورَسَ فهو وارِس، وأقربَ الرّجلُ فهو "قارِب".

وعينُ اسم الفاعل من الأجوف متى وقعتْ بعد ألف "فاعِل" هُمزت البتّةَ لاعتلالها، وذلك نحو: قام فهو قائم، وسارَ فهو سائر، فإن صحّت في الماضي صحّتْ في اسم الفاعل، وذلك نحو: عَوِرَ فهو عاوِر، وحَوِلَ فهو حاوِل، وصَيِدَ فهو صايد، غيرَ مهموز[1].

وقد علّل ابنُ يعيش[2] ذلك بأنّ اسمَ الفاعل كما كان بينه وبين الفعل مضارعةٌ، ومشابهة، ومناسبةٌ، من حيثُ إنّه جارٍ عليه في حركاته، وسكَناته، وعددِ حروفه، ويجبُ بوجوبه، ويعملُ عملَه، اعتلَّ باعتلاله، وصحّ بصحّته، ليكونَ العملُ فيهما من وجه واحد، ولا يختلف، ولولا اعتلالُ فِعله لما اعتلّ؛ فلذلك قلتَ: قائم، وسائر، وهائِب، بالهمزة، والأصلُ: قاوِم وساير وهايب"، وكذا قال المؤيّد صاحبُ حماة[3]: "وقد صحّت العينُ في اسم الفاعل في قولهم: عاوِر، وصايد، لصحّة عينهما في الفعل، أعني: عَوِرَ، وصَيِدَ، وكذلك: مُقاوِم، ومُباين، ومُبايع، لصحّتها في الفعل وهو: قاوَمَ، وبايَنَ، وبايَعَ "، فالمعتل فرعٌ، والصّحيحُ أصلٌ[4].

يقول صلاح الدين حسنين[5]: "يوصف التّطوُّر الذي طرأ على الأصوات بأنّه بطيءٌ، لا يحدث في كلِّ الصّيَغ اللّغويّة، فقد يحدث في صيغة، ولا يحدث في صيغة أخرى، فمثلاً الصّيغةُ السّاميّةُ القديمة "قَوَمَ" احتفظتْ بها الحبشيّةُ القديمةُ والجِعزيّة فهي فيها (Qawama)، أمّا في العربيّة فقد تطوّرت، وأصبحتْ "قام"، والصّيغة السّاميّة القديمة "عَوِرَ وَصَيِدَ" ظلّت في العربيّة دون تطوّر".

---

(1) ابن يعيش، شرح الملوكيّ، مصدر سابق: ص491، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 10/77-78.

(2) ابن يعيش، شرح الملوكيّ، مصدر سابق: ص492.

(3) المؤيد، الكنّاش في فنّي النّحو والصّرف، مصدر سابق: صاحب حماة 2/269.

(4) المصدر نفسه 2/291، والفارسي، المسائل العسكريّات، مصدر سابق: ص73.

(5) حسنين، إعلال الواو والياء، مصدر سابق: ص183، وعبد اللطيف، ظاهرة الإعلال والإبدال، مصدر سابق: ص177.

كما يرى صلاح الدين حسنين أنّ ما حدث في مثل "قاوِل" و"قائل"، هو من قَبيل المخالفة "أي إبدال الحرف حرفاً يخالف الحرف الأوّل تمام المخالفة، كقلب الواو همزةً، فالهمزة تخالِفُ الواوَ تماماً، فالواو والياء المحرّكة بالكسرة، والمسبوقة بفتحة طويلة في صيغة اسم الفاعل، تُخالَف إلى همزة نحو: "قاوِل وقائل، وبايع وبائع، وكذلك في المصدر نحو: لِقاء، وبَقاء، وحياء، وذلك عند أهل العالية"[1].

قال أبو علي الفارسي[2]: "فأمّا اسمُ الفاعل من " عَوِرَ فعاوِر، يصحُّ كما صحَّ في مثال المثال".

ومثله: زحَفَ، فهو زاحِفٌ، ومُزحِف[3].

وقد ذكر ابن القطّاع أنّ اسم الفاعل من "أفعَلَ" على "مُفعِل" بِكسرِ العين، إلاّ أربعةَ أحرفٍ جاءت نوادرَ على "مُفعَل" بفتح العين وهي: أَحصنَ الرّجلُ فهو مُحصَنٌ، وأَلفَج فهو مُلفَج، إذا أفلسَ، وأسهب في الكلام فهو مُسهَبٌ، وأسهَم فهو مُسهَم، إذا أكثرَ وأسْهَب أيضاً، فهو مُسْهَب إذا لدغته الحيّةُ، فذهبَ عقلُه، لا غيرُ[4]، وزاد أبو حيّان: مُلقح[5]، والمُسهَب والمسهِب: الشّديدُ الجرئ، والكثير الكلام،

---

(1) حسنين، إعلال الواو والياء، مصدر سابق: ص186، "والمقصود بأهل العالية هو نجد، ونجد قسمان: السّافلة، والعالية، فالسّافلة ما ولِيَ العراق، والعالية ما ولِيَ الحجاز وتهامة".

(2) الفارسي، التكملة، مصدر سابق: ص583، قال أبو عليّ: "فأمّا اسمُ الفاعل الجاري على الفعل، الذي هو الأصل فـ"مُعوارّ، و"مُعواجّ" و"مُحوال" من:عَوِرَ وعَوِجَ وحَوِلَ، وقد يُحذف الألفُ من اسم الفاعل، فيقال، مُعوَرّ، ومُعوجّ، كما يُحذف من الفعل فيقال: "اعورّ، واعوجّ، وقد يُتمّم فيقال:اعوارّ، واعواجّ وابياضّ واسوادّ، وقد جاء التنزيل بالأمرين" الفارسي، المسائل العضديّات، مصدر سابق: ص189.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 130/9 زحف.

(4) الصقلي، أبنية الأسماء، مصدر سابق: ص344.

(5) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: ص33/1، وقد علّل ابن جني كثرة مجيء اسم الفاعل ممّا تجاوز ماضيه الثلاثة على "فاعِل"، وقلّة مجي اسم المفعول فيما تجاوز الثلاثة على "مفعول" بكثرة "فاعِل" في الكلام، وقلّة "مفعول"، الدالي، بقيّة الخاطريّات لابن جنّي، ص29، وابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: "لفج" 358/2، وممّا شذّ من اسم الفاعل، اسمُ الفاعل من"وَدَعَ و"وَذَرَ"، فلا يقال: وادِع ولا "واذِر" إلاّ في شيء أنشده البغداديّون:

وأيُّهما ما أَتْبَعَنَّ فإنّني    حزينٌ على تركِ الذي أنا وادِعُ

وليس بالشّائع، الفارسي، المسائل العضديّات، مصدر سابق: ص80-81، وابن عصفور، المقرّب، مصدر سابق: ص498.

ويُروَى: مُسهَب، قال ابن الأعرابيّ: أسهبَ الرّجلُ: أكثرَ الكلامَ، فهو مُسهَبٌ بفتح الهاء، ولا تقال بكسرها، وهو نادر، وممّا جاء بصيغة "أفعَلَ" فهو مُفعَل: أسهَب فهو مُسهَب، وألفَجَ فهو مُلفَج، إذا أفلس، وأحصَنَ فهو مُحصَن، ورجلٌ مُسهَبُ الجسم، إذا ذهب جسمُه من حُبٍّ، عن يعقوب، وحكى اللّحيانيّ: رجُلٌ مُسهَبُ العقل، بالفتح، ومُسهَم على البدل[1]، وقد زاد ابن منظور على ما حكاه ابن القطّاع: أَحصَنَ فهو مُحصَن، وذكر ابنُ عصفور: ألقَح فهو مُلقحٌ، قال: وهو شاذٌّ لا قياس عليه. أما "مُلفَجٌ" بمعنى "أَفلسَ، وافتقر ففيها أيضاً "مُلجِف" بمعنى فقير، ومن ذلك أنّ رجلاً أتى النّبيّ ﷺ، فسأله: يا رسول الله، أيَحِلُّ للزّوج "أو للرّجل" أن يُدالِكَ زوجَه؟ قال: نعم، إذا كان مُلْجِفاً "أي فقيراً"، وكان أبو بكرٍ حاضراً، فقال: والله لقد مررتُ بأحياء العرب كُلِّها، وما رأيتُ أفصحَ من رسول الله، وقد نسبَها صاحب لسان العرب إلى الحسن بن عليّ رضي اللّه عنهما، قال: "إنّه أتى الحسن فسأله: أيدالِكُ الرّجلُ امرأتَه؟ أي يماطلها بمهرها، قال: نعم، إذا كان مُلفِجاً، وفي رواية: "لا بأس به إذا كان مُلفِجاً"[2].

وقد جُمع اسمُ الفاعل "هالِك" على "هوالك"، وهو أحد ما جاء على الأصل، وبهذا نعدهّ من الرُّكام اللُّغويّ؛ إذ القياسُ النّحويُّ، كما يقول المبرّد، أنّهم "لا يجمعون ما كان من "فاعِل" على "فواعِل"؛ لئلاّ يلتبسَ بالمؤنّث، لا يقولون: "ضارِبٌ وضوارِبُ، وقاتِلٌ وقواتلُ"، لأنّهم يقولون في جمع ضاربة ضوارب، وقاتلة قواتل، ولم يأتِ ذلك إلاّ في حرفين أحدُهما في جمع "فارِس فوارس"؛ لأنّ هذا مما لا يُستعملُ في النّساء، فأمِنوا الالتباسَ، ويقولون في المثل: "هو هالكٌ في الهوالِك"، فأجروه على أصله؛ لكثرة الاستعمال، لأنّه مَثَلٌ"[3].

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 476/1 سهب، و"مُسهَب عند ابن عصفور "شاذّ لا يقاس عليه"، ابن عصفور، المقرّب، مصدر سابق: ص498.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 358/2 "لفَجَ".

(3) المبرد، الكامل، مصدر سابق: 49/2، والبغدادي، الخزانة، مصدر سابق: 207/1.

أمّا اسم الفاعل من "افعالّ" فهو "مُفعْالٌّ"، ويكون في الألوان نحو: اشهابّ، وابياضّ، قال ابن يعيش[1]: "وقد يُقصّرُ "افعالّ"؛ لطوله، فيرجع إلى "افعَلّ"، وقد ذكر سيبويه: وليس شيءٌ يُقال فيه "افعالّ"، إلاّ ويقال فيه "افعلّ"، إلاّ أنّه قد تقلُّ إحدى اللُّغتين في الكلمة، وتكثُر في الأخرى، فقولُهم: ابيضّ، واحمر، واصفرّ، واخضرّ، أكثرُ من "ابياضّ، واحمارّ، واصفارّ، واخضارّ، وقولهم: اشهابّ، وادهامّ، أكثر من "اشهبّ، وادهمّ" وكذا قال أبو علي الفارسي[2].

وحول الموضوع نفسِه يقول أحد المحدثين[3]: "تُستعمل الصورتان "افعالّ" و"افعَلّ" في الصّفات اللّازمة، والصّفات العارضة، والذي نراه أنّ "افعالّ" هو الأصل التّاريخيّ لـ"افعلّ"، وقد تخفّفتْ هذه الصّيغةُ، فتخلّصتْ من اجتماع الساكنين، فصارت "افعَلّ"، يؤيّد هذه قلّة ورود "افعالّ" في الوقت الحاضر، وحتّى في القرآن الكريم، لم نرَ إلاّ قولَه تعالى: "مُدهامّتان"، وإلى هذا الرّأي ذهب رمضان عبد التّوّاب، فهو يرى أنَّ كلَّ صيغةٍ على وزن "افعَلّ" إنّما هي في الأصل "افعالّ""[4].

يؤكِّدُ هذا أبو علي الفارسيّ بقوله[5]: "فأمّا اسمُ الفاعل الجاري على الفعل الذي هو الأصل فـ"مُعوارٌ ، ومُعْواجٌّ، ومُحْوالٌّ". وقد يُحذف الألفُ من اسم الفاعل، فيقال: مُعْورٌّ، ومُعْوجّ، كما يُحذف من الفعل، فيقال: اعوجّ، واعورّ، وقد يُتمّم، فيقال: اعوارّ، وابياضّ، واسوادّ"، وقد جاء التّنزيل بالأمرين، فالتّمامُ قولُه[6]: ﴿مدهامّتان﴾ في صفة جنّتين، والحذفُ قولُه[7]: ﴿يوم تَبيَضُّ وجوهٌ وتَسودُّ وجوهٌ فأمّا الذين اسودَّتْ وجوهُهم﴾ وقولُه: ﴿وأمّا الذين ابيضّتْ وجوهُهم﴾.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، مصدر سابق: 161/7، وهو رأي ابن سيده كذلك "أنّ الأصل "افعالّ" إلاّ أنّه كثُر فحذفوه"، ابن سيده، المخصّص، مصدر سابق: 145/14.

(2) الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ص189.

(3) شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، مصدر سابق: ص105، والشايب، أثر القوانين الصّوتيّة، مصدر سابق: ص154.

(4) عبد التواب، فصول في فقه اللغة، مصدر سابق: ص197.

(5) الفارسي، المسائل العضديّات، مصدر سابق: ص189.

(6) سورة الرّحمن، الآية: 64.

(7) سورة آل عمران، الآيتان: 107/106.

وأرى أنّ ما جاء على صيغة "افعالّ" و"مُفعالّ" في القرآن الكريم، والشِّعر هو من الرُّكام اللُّغويّ، فصيغةُ "افعالَّ" صيغةٌ قديمةٌ، وقد تطوّرتْ إلى "افعلّ"؛ طلباً للخفّة؛ وهروباً من التقاء السّاكنين، وكذلك نجدُ كثيراً من المُثُل جاءت مهموزةً من هذه الصّيغة في الشِّعر، كقول كُثيِّر عزَّة:

وللأرضِ أمّا سودُها فتجلّلَتْ     بياضاً وأمّا بيضُها فادهأمّتِ

فقد هُمزتْ "ادهامّ"؛ للتخلُّص من المقطع الطّويل المرفوض "ص ح ح ص"، ممّا صحّح الوضعَ المقطعيّ للكلمة" فهذا النّوعُ من المقاطع لا يقبلُه الشِّعرُ العربيُّ إطلاقاً في غير القوافي المُقيّدة لبعض البحور؛ومِن ثَمَّ فإنّه لمّا كان من غير الممكن قَبولُ هذا المقطع في هذه المواقع؛ لجأ الشّعراءُ إلى الهمز، وبعبارة أخرى، عمَدوا إلى تجزئة المقطع الطّويل إلى مقطعين: قصير، ومتوسّط مُقفل[1].

كما ورد مثلُ هذا في القراءات القرآنيّة، جاء في الخصائص[2]: "ومِن ذلك قراءة أيُّوبَ السُّختيانيّ "غيرِ المغضوب عليهم ولا الضّألِّين"، وحكى أبو العبّاس عن أبي عثمان، عن أبى زيدٍ، قال: "سمعتُ عمروَ بنَ عُبيدٍ يقرأُ: "فيومَئذٍ لا يُسئلُ عن ذنبه إنسُ ولا جأنٌّ"، فظننتُ أنّه قد لحن، إلى أنْ سمعتُ العربَ تقولُ: "شأبَّة، ودأبّة، وقال كُثيِّر[3]:

إذا ما العوالي بالعبيط احمأرّتِ

يريد "احمارّت"، قال أبو حيّان[4]: "و"افعَلّ" للألوان "احمرَّ"، ولا يُبنَى من مُضعّفٍ نحو: أجَمَّ، وقالوا: احوَوَى، واحْواوَى من الحوّة، وقد يَدلُّ على عيبٍ ظاهر

(1) الشايب، أثر القوانين الصوتيّة، مصدر سابق: ص122.

(2) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 147/3-148، والفارسي، الحجّة، مصدر سابق: 133/2 و402/2، وكذا حول التقاء الساكنين، انظر: الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 341/1، والمبرد، الكامل، مصدر سابق: 88/2، 126/3، 200، والسيوطي، الأشباه والنّظائر، مصدر سابق: 132/2، وابن عصفور، المقرّب، مصدر سابق: ص369.

(3) صدره:

وأنت ابن ليلى خير قومك مشهداً

ديوان كثيّر: 97/2، والخصائص: 126/3، وسر صناعة الإعراب: 84/1.

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 86/1، وابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص469، وقد أجاز ابن قتيبة مجيئه بالألف دالاً على لون، نحو:احمارّ، واصفارّ، وفي لسان العرب" يقال: بيضّ،

نحو: احولّ، وقد يلي عينَه ألفٌ "احمارّ، واحوالّ، وقلّما يجيءُ بالألِف: لا في لونٍ أو عيب، ومذهبُ الخليل أنّ "افعَلَّ" مقصورٌ من "افعالّ"، وقد يجيئانِ لغير لونٍ، وعيب ظاهر كـ"اشعالَّ الرّأسُ، واشعلّ"، واقطرّ النّبتُ واقطارّ، وارعوَى، وفيه شذوذٌ، لاعتلال في اللام، ولكونه لغير لونٍ أوعيب، وكونه مطاوعاً "ارعويتُه".

على أنّنا نجدُ أحدَ المحدَثين يفسِّر بناء "افعألّ" بأنّه جاء من تحقيق الهمز، حيث يقول غالب المطلبيّ[1]: "ومِن تحقيق الهمز ظهرَ بناءُ "افعألّ" في "افعالّ"؛ ذلك أنّ الذين لا يحقِّقون يقولون: احمارّ، وادهامّ، واحذارّ، وأهلُ التّحقيق يقولون: احمأرّ، وادهأمّ، واجذأرّ".

على أنّ لابن جنّي رأياً فيما جاء مهموزاً من غير أصل له، نحو: معائِش، ومُؤقِدان، ومؤسى، والخأتَم، والعألَم، وبأز، فيقول[2]: "وأنا أرى ما وَرد عنهم من همز الألف السّاكنة في: بأز، وسأق، وتأبَل، ونحوِ ذلك، إنّما هو عن تطرُّق وصَنعة، وليس اعتباطاً هكذا من غير مُسكة"، وأعتقدُ أنّ ابنَ جنّي يقصد بالصَّنعة، ما يذكره بعضُ المحدثين من أنّ همزَ غيرِ المهموز هو حذلقةٌ وتفصُّح[3]، أو أنّه مقصودٌ، ولم يأتِ اعتباطاً، وربّما هروباً من التقاء الساكنين، وهو ما عبّر عنه غيرُ واحدٍ من المحدثين بـ"إعادة التّرتيب المقطعيّ".

الصّفة المشبّهة وما جاء منها على الأصل:

وزن "فَعِلٌ": ذكرنا سابقاً رأي القدماء مِن أنّ "الإعلالَ والتّغيير إنّما هو للأفعال، لتصرُّفها باختلاف صيغها، للدّلالة على الزّمان وغيره من المعاني المفادة منها نحو: الأمر، والنّهي، وإعلال الأسماء إنّما كان بالحمل عليها"[4].

---

وابياضّ، واحمرّ واحمارّ، ابن منظور، اللّسان، مصدر سابق: 124/7، ابيَضَ، وكذا يرى العينيُّ أنّ الأصل في العيوب، والألوان أن يكون من باب افعلّ وافعالّ، وكلّ لفظ من العيوب والألوان ليس على وزنها فهو دخيلٌ، ومثلُها مصادرُها، العيني، شرح المراح، مصدر سابق: ص211.

(1) المطلبي، لهجة تميم، مصدر سابق: ص160، وانظر: السيوطي، المزهر، مصدر سابق: 107/2.

(2) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 147/3.

(3) عبد التواب، التطور اللغوي، مصدر سابق: ص115-120.

(4) ابن يعيش، اشرح المفصّل، مصدر سابق: 82/10، وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 333/1، وابن عصفور، الممتع الكبير، مصدر سابق: 302.

وممّا جاء من الصّفات المشبّهة مُصحّحاً على الأصل: حَوِلٌ، ورَوِعٌ، قال ابنُ يعيش[1]: "وكأنّهم حين أرادوا إخراجَ شيءٍ من ذلك مُصحّحاً؛ليكونَ كالأمارة، والتّنبيه على أصل الباب... فكانت الحركةُ التي هي سبب الإعلال سبباً للتّصحيح".

وقال الخليل[2]: "وقد جاء شيء منه "أي فَعِل" على الأصل: قالوا: رَوِعٌ، ورجلٌ حَوِلٌ، وأمّا "فَعُل" فلم يجيئوا بشيء منه على الأصل كراهة الضمّة في الواو نحو: رجلٌ حذُثٌ، ونَدُسٌ، وخَلُط".

ومنه: حَوِرَ يحورُ فهو أحورُ، وصَوِرَ يَصوَرُ فهو أصورُ، ومن بنات الياء نحو: أغيد وأعين، وجمعُه: غِيدٌ وعِينٌ"[3]، وفي اللّسان[4] "ورجل رَوِعٌ، ورائع: مترَوِّعٌ، صحّت الواو في "رَوِع" لأنّهم شبّهوا حركةَ العين التّابعةَ لها بحرف اللّين التّابعِ لها، فكأنّما "فَعِلاً، "فَعيلٌ"، كما يصحّ نحوُ: حَويل، وطويل، فعلى نحوٍ من ذلك صحّ "روِع"، و"روعاءُ" بيِّنةُ الرّوَع".

وزن فَعِلَة: ويقال: أرضٌ عَذِيةٌ، وعذاةٌ، أيضاً، وامرأةٌ عَمِيَة القلب، وعَمِيَةٌ عن الصّواب[5].ومنه "طَوِيَة" مِن طَوَيتُ، وامرأة جَوِيَة، ولَوِيَة من الجَوَى واللّوَى، فإن خفّفتَ حركةَ العين فأسكنتها قلتَ: طَوْيَةَ، وجَوْيَة، ولَوِيَة، فصحّحتَ العين[6].

"فَعيل" وعلى فَعيل: سهمٌ صَيِّوب وصَويب: صائب، قال ابن جنّي: لم نعلمْ في اللّغة صفةً على "فَعيل" ممّا صحّت فاؤه ولامُه، وعينُه واوٌ، إلاّ قولَهم: طويل، وقَويم وصويب، قال: فأمّا "العويض" فصفةٌ غالبةٌ، تَجري مجرى الاسم"[7].

---

(1) ابن يعيش، شرح الملوكيّ، مصدر سابق: /224، ورجلٌ شَوِلٌ: خفيف في العمل والخدمة، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 376/11.

(2) ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: /435، والفارسي، التكملة، مصدر سابق: 588.

(3) ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: 259، وابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق: 582/2.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: روع 8/ 136، وسيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 4/ 309، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 83/10.

(5) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص293.

(6) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: صهب 533/10.

(7) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 537/1 " صوب".

فِعَلَة: قال ابنُ القطّاع[1]: وأمّا "فِعَلَة" فتجيءُ اسماً نحو: التِّوَلَة لضربٍ من الشّجر، ونعتاًنحوقولهم: سَبيٌ طِيَبَة"، وعلى"فِعْوَل" نحو: قِتْوَل، وهو العييُّ الفَدِم[2]
فَيْعَل: نحو رجلٌ نَيْرَب: الرّجل الجليدُ، ذو شرٍّ ونميمة[3]، وليلٌ غَيْهَب: مظلم، ورجلٌ غَيهَب: أسود، وفَرسٌ غَيْهب[4]، و"نَهْيَكٌ": الرّجل الشُّجاع[5]، و"الغَيْلَمُ" البئر الكثيرة الماء[6]، وفي" المُحكم" لابن سيده "علِمَ"، والمجمل لابن فارس، والصّحاح، والتّاج: جاءت "العَيلَم" بالعين، لا بالغين، "ومن معانيها: البئر الكثيرة الماء، والبحر، والضّفدع، والضّبُع الذّكر، و"قِدْرٌ عَيْلم": كثيرةُ الأخذ من المَرَق، التّاج، وعَيلَم: اسم رجل، أمّا في اللّسان، فالغَيلَم "بالغين" التّارّ النّاعم[7]، وكذا في الجمهرة: الرّكِيُّ الكثيرة الماء، والجمع عيالِم".

والمَلَعُ: السّرعةُ، وناقة مَلوعٌ ومَيْلَع، أي سريعة[8]، وناقة فَيهَرة[9]، أي صلبة. وناقة عَيطَلٌ: إذا كانت طويلةً في حُسن منظرٍ وسِمَن[10] والمَيْلَعُ: المضطرِبُ ههنا وهَهنا[11] والسّيحَف من الرّجال والسِّهام والنِّصال: الطّويل[12].

والخَيْطَل[13].

---

(1) الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال، مصدر سابق: ص266، وابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص482.

(2) الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال، مصدر سابق: ص217.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: نور، 55/1

(4) المصدر نفسه: غهب 153/1.

(5) الثعالبي، فقه اللّغة، مصدر سابق: 87/1.

(6) المصدر نفسه: 282/1، وفي موضع آخر: الغَيلم: المرأة الحسنة: 80/1.

(7) ابن سيده، المحكم، مصدر سابق؛ والزبيدي، التّاج، مصدر سابق: وابن فارس، مُجمل اللّغة، مصدر سابق؛ وابن منظور، اللّسان، مصدر سابق؛ والجوهري، الصحاح، مصدر سابق؛ وابن دريد، الجمهرة، مصدر سابق: "علم".

(8) ابن دريد، الجمهرة، مصدر سابق: "لمع".

(9) ابن دريد، الاشتقاق، مصدر سابق: ص26، ومنه "فَرَسٌ وناقةٌ خَيفَق:سريعة جدّاً، وامرأة وفلاة خَيفَق، أي واسعة، يَخفق فيها السّراب، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 81/10 "خفق".

(10) الثعالبي، فقه اللغة، مصدر سابق: 76/1، ومنه فَيهَق: الواسع من كلِّ شيء: ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: "فَهَقَ" 314/10.

(11) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: ملع 342/8.

(12) المصدر نفسه: سحف145/9.

(13) المصدر نفسه: غفف 270/9.

وزن فَعْلان: وعلى "فَعْلان" نحو ما حكاه السِّيرافيّ: رجلٌ عَيْثانُ، مُفسِدٌ، وامرأة عَيْثَى، وقد مثّل سيبويه بصيغة الأنثى، وقال: صحّت الياء؛لسكونها، وانفتاحِ ما قبلَها[1]، و"الفَيْنان"[2] الطّويلُ، ورجلٌ صَيْهَب، طويل، وجَملٌ صَيْهَب[3].

وزن فعَلان: وعلى فَعَلان: نحو: رجلٌ أبَيانٌ[4]، ورجل ضَحَيانٌ[5] مُتَضَحٌ مُستَضْحٍ مُضطَح: إذا أضحى، والصّمَيان[6]: الجرئُ على المعاصي، قال أبو إسحاق: أصل الصّمَيان في اللّغة السّرعةُ والخفّة، قال أبو عبيد، قال الفرّاء: الصَّمَيان: التّقلُّب والوثبُ، ورجلٌ صَمَيانُ: إذا توثّبَ على النّاس، والعذَوان: النّشيط، الخفيف، الذي ليس عنده كبيرُ حِلمٍ ولا أصالة، عن كُراع، والأنثى بالهاء[7].

وممّا جاء شاذّاً على "فِعَلاء": حِوَلاء، وغِيِباء، وسِيَراء، قال الخليل: ليس في الكلام فِعَلاءُ، بالكسر ممدوداً، إلاّ "حِوَلاء، وغِيَباء، وسِيَراء، وحكى ابن القوطيّة: خِيَلاء، لغة في خُيَلاء[8]، والحِوَلاءُ من النّاقة كالمشيمة للمرأة، والسِّيَراء: ضربٌ من البرود، وهي أيضاً الذّهب، قال سيبويه: لم يأتِ على "فِعَلاء" إلاّ قليلٌ: قالوا: السِّيَراء".

الفَعَل: الهَوَجُ، كالهَوَك: الحمقُ، والأهوج: الشّجاعُ الذي يرمي بنفسه في الحرب، على التّشبيه بذلك[9]، والرَّوَحُ: انقلابُ القَدم، وقيل: انبساطٌ في صدر القدم"[10].

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: عيث 170/2.

(2) المصدر نفسه: ورف 300/9.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: صهب 533/10.

(4) المصدر نفسه: حكم 103/12، والصقلي، أبنية الأسماء، مصدر سابق: 281، "قال ابن القطّاع: "ويكون فَعَلان اسماً نحو رَمَضان، ونعتاً نحو: أبَيان، ولما فيه الحركةُ والاضطراب، كالنَّزَوان والجَوَلان".

(5) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: ضحا 155/5.

(6) المصدر نفسه: صمى 260/12 وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: صما 469/14.

(7) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص483.

(8) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: حَوَل 192/11، والصقلي، أبنية الأسماء، مصدر سابق: 181، والثعالبي، فقه اللغة، مصدر سابق: 76/1، ومنه الهَيَدُ: المضطرِب: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: هاد 349/1.

(9) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: هوج 394/2.

(10) المصدر نفسه: روح 467/2 و"نيّة طَوَح: مُحركّة، بعيدة"، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: طاح 238/1.

والشّوَهُ: طول العنق، وارتفاعُها، وإشراف الرأس.والشَّوَهُ: الحُسنُ[1]، والهَوَن: ويقال: إنّه لهَوَنٌ من الخيل، والأنثى: هَوْنَة، إذا كان مِطواعاً سَلِساً[2]، والفَوَهُ: بالتّحريك، سَعة الفم وعِظَمُهُ، والفَوَهُ، أيضاً،: خروجُ الأسنان من الشّفتين، وطولُها[3].

ونعتقدُ أنّ هذه الصّفاتِ جاءت على الأصل، وهي من أنماط الرُّكام اللُّغويّ، هذا ما وقفتُ عليه في المظانّ المختلفة، وأذكرُ في هذا المقام قولَ ابن جنّي[4]: وإنّما تُرادُ المُثُلُ؛ليكفيَ قليلُها عن كثيرها".

**ما جاء من صيغ المبالغة على الأصل:**

صيغ المبالغة: هي صيغٌ تفيد التّكثير في حدث اسم الفاعل.وليست على صيغته، فقولُك (جاهل) يحتملُ الوصفَ بقلّة الجهل، أو كثرته، أمّا "جهول "فالمرادُ به الوصف بكثرة الجهل، كذلك الفرق بين "عالِم" و"علاّم"، و"كارّ"و"مِكرّ"، وصادق، وصِدّيق، وللمبالغة صيغ كثيرة، أشهرها ثلاث:

فَعّال: تصاغ من مصدر الفعل الثلاثيّ المجرّد، متعدّياً ولازماً نحو: جرّاح، علاّم، همّاز، نسّاء، ركّاب، قوّال، عوّام، بيّاع.

فَعولٌ: تصاغ من مصدر الفعل الثلاثي المجرّد متعدّياً، ولازماً نحو: غفور، وصبور، وعَجول، وفَخور، وسَؤوم، ورؤوم، ومَلول، وحنون، ونَؤوم، وعدوّ ويستوي فيها المذكّر والمؤنّث.

مِفعال: تصاغ من مصدر الفعل الثلاثيّ المجرّد متعدّياً ولازما نحو: مِقدام، ومِفضال، ومِعطاء، ومنحار، ومِكسال، ومِبسام، ومِفساد، ومِصلاح، ومِغوار، ومضياع، ومذياع، ومِطلاق، ومِزواج، ويستوي فيها المذكّر والمؤنّث.

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: شوه 509/14.

(2) المصدر نفسه: هون 439/13.

(3) المصدر نفسه: فوه 14 /528.

(4) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 163/1.

وثمّة صيغ كثيرة لمبالغة اسم الفاعل منها: فَعِل، فاعول، فِعِّيل، فَيعول، مِفعَل، فَعِل، فُعُّول، مِفعيل ، فُعَلَة، فَعّالة، والصيغ الثلاث الأخيرة يستوي فيها المذكّر والمؤنّث وقولهم: امرأة مسِكينة، شاذٌّ لا يقاس عليه[1].

وممّا جاء من صيغ المبالغة على الأصل، ونرى أنّه يمثّل أنماطاً من الرُّكام اللُّغويّ: وزن فُعَلَة، نحو لُوَمَة: يقال: لنا في هذا الأمر" لُوَمَة"، أي تَلَوُّم[2]، قال ابن يعيش[3]: "وما ليس على مثال الفعل، ففيه التّصحيح"، يريد أنّهم لم يُعلّوه، لأنه ليس على وِزان الفعل، كـ"اللُّوَمَة"، و"النُّوَمَة"، و"العُيَبَة" الذي يعيب الناس كثيراً، فصحّت هذه الألفاظ، وما كان نحوَها لمباينتها الأفعالَ باختلاف بنائها؛ولو أعللنا نحوَها لم نصرْ إلى حرفٍ يُؤمَنُ معه الحركة، لأنّا إنّما نصيرُ إلى الواو في نحو: العُيَبَة واللُّوَمَة، لانضمام ما قبلها "، وذكر ابن المؤدّب " رجلٌ نُوَمَه، ورجل سُؤَلَة، ولُؤَمَة".

مِفعَل: والوزن القياسيّ "مِفعال"، أمّا مِفعل "فهو مقصورٌ عن مِفعال "، صرّح بذلك غيرُ واحد من القدماء، قال ابن سيده[4]: ومن طريف اختصاره، ورائق بديعِ نظمِهِ تَقصارُه أنّي ذكرتُ "مِفعَلاً"، ولم أذكر "مِفعالاً "، لعلمي أنّ كلَّ "مِفعَل" مقصورٌ عن "مِفعال " على ما ذهب إليه الخليل، لذلك صحّت العينُ من "مِفعَل " إذا كانت واواً، أو ياءً، نحو: مِجْوَب، ومِخيَط؛لأنّهما في نيّة مِجْواب ومِخْياط.

ومما صحح من " مِفعال "و"فُعّال": مِقوال، وهو الكثيرُ القول، الجيّدُه، يقال: رجلٌ مِقوال، وكذلك: تَجوال، وتَقوال: تَفعال من جوّلتُ، وقوّلتُ، بمنزلة التَّسيار،

(1) قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق: 153-156" بتصرُّف"، وانظر: ثعلب، فصيح ثعلب، مصدر سابق، ص9، (وقد شذّ عدوة الله).

(2) أبو زيد، النوادر، مصدر سابق: 219؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 558/12، لوم في فعول بمعنى فاعل نحو امرأة صبور ولجوج وخؤون وبغي فلا تلحقه الهاء /ذيل الفصيح 25 وكذا ذكر ابن الأنباريّ أن "فَعول" لا تدخله الهاء لأنّه غير مبني على الفعل المذكر والمؤنث: 163/1وكذا عند ابن هشام اللخميّ، شرح الفصيح، مصدر سابق: 203؛ والأنباري، الإنصاف، مصدر سابق: 759/2.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 83/10 وابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: 345 وابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: 222، والزبيدي، التاج، مصدر سابق: عيب 449/3.

(4) ابن سيده، المحكم، مصدر سابق: 41/1، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 86/10 "وقيل: إن نحو مِقول ومِخيط إنّما صح لأنه ليس من أبنية الفعل فهو مخالف للأفعال في البنية" ورجل حِوَل وحُوَله: كثير الحيلة: ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 185/11حول.

للتّكثير، وسبيل ذلك كسبيل "عوّار" في تأكيد الأسباب الموجبة للتّصحيح، ومثله: صَوّام، وقوّام وبيّاع... فإن الواو والياء تصحّان؛لوقوعهما بعد الساكن، فلم يجز قلبُهما ألفين"[1].

ومنه المِسياح: وهو الذي يسيحُ في الأرض بالنّميمة، والشّرِّ، وفي حديث عليّ رضي الله عنه، أولئك أُمّة الهدى، ليسوا بالمَساييح، ولا بالمذاييع البُذُرِ، يعني الذين يسيحون في الأرض بالنّميمة، والشرّ، والإفساد بين الناس، والمذاييع الذين يُذيعون الفواحش، وسياحة هذه الأمّة الصِّيام، ولزومُ المساجد، وفي الحديث: "لا سياحةَ في الإسلام، أراد بالسّياحة مفارقةَ الأمصار، والذّهابَ في الأرض، قال ابن الأثير: أراد مفارقةَ الأمصار، وسُكنَى البراري، وتركَ شهودِ الجُمعة، والجماعات[2].

ومنه في مفعَل: مِجْوَل ومِقوَل: قال ابن المؤدب[3]: مِجْوَل ومِقول: لا يقولونه إلاّ على التّمام، لأنّهم أخرجوه مخرجَ الأسماء المصرَّحة، وكلُّ شيءٍ سمعتْه العربُ، فليس لأحد فيه مقالٌ فوق الرِّواية عنهم، والاعتبار لأنّه اسمٌ مُسمًّى، وليس على وجه الفعل، وكذلك قولهم: رجلٌ مِعْوان، وما أشبهه".

قال ابن برّي[4]: "لم يُعلّ مِقْوَل ومِخيَط؛لأنّه مقصورٌ من "مِفعال "، فالألف في حكم المنطوق بها، ولولا ذلك لجرى مجرَى (يُقال)"، وعند ابن مالك لشبههما ب بـــ"مِغوار" و"مِهياب"[5].

وأعتقد أنَّ ما جاء من هذه الصيغ على الأصل يمثّل ركاماً لغوياً لتطوّر هذه الصيغ.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 89/10-90، وشرح الملوكيّ، مصدر سابق: 220، قال العيني: ولا يُعلُّ نحوُ: قوّال ومِخياط؛حتّى لا يجتمع الساكنان بتقدير الإعلال، ومِخيَط منقوص من المِخياط، فلا يعلُّ تَبَعاً له. "العيني، شرح المراح، مصدر سابق: ص217.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: سيح 493/2

(3) ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص265، وابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 162/3.

(4) ابن بري، شرح شواهد الإيضاح، مصدر سابق: ص632.

(5) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 150/1، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 86/10.

**ما جاء في النّسب على أصله:**

ممّا يُحذف لياء النّسب ياء فعيلة بشرط صحّة العين وانتفاء تضعيفها كـ"حنيفة، وصحيفة" تُحذف منه تاء التأنيث أولاً، ثمّ تُحذف الياء ثانياً، ثمّ تقلب الكسرة فتحة: حَنَفِيّ وصَحَفِيّ، أمّا نحو: طويلة، نُويرة، عُيَينة، فينسب إليه: طويليّ، نويريّ، عُيُينيّ، ولا تحذف الياء لأنَّ العين حرف علّة، ولا تُحذف من نحو: شقيقة وشقيقيّ، وأميمة وأميميّ؛ لأنَّ عينه ولامه من جنس واحد[1]، وشذّ نحو: ثقيف وثقفيّ، وقريش وقرشيّ... الخ.

وقد علّل أبو عليّ الفارسيّ حذف الياء في نحو فُعَيلة وفَعيلة في النسب، فقال[2]: "قالوا في النسب إلى جُهينة ومُزينة: جُهَنيّ ومُزنيّ، فحذفوا الياء التي للتحقير في النسب إليه، كما حذفوها من حَنيفة وجَديلة، فقالوا: حَنَفِيّ وجَدَلِيّ؛ لأنَّ الياء التي للتحقير ثالثة زائدة، كما أنّها في حنيفة وجَديلة كذلك، وإنّما أُلزِمَتْ هذه الياءُ الحذفَ في الأمر الشائع والغالب في الاستعمال؛ لأنَّ هذه الياءَ قد كانت تُحذف من الاسم، وقد لحق الاسمَ تغييرٌ واحدٌ، وهو النّسبُ إليه، وذلك قولهم في هُذَيل: هُذَلِيّ وفي ثقيف: ثَقَفيّ، فلّما كان قد حذفوا لتغييرٍ واحدٍ لحقَ الاسم، فيما ذكرتُ، أُلزم الحذفَ إذا لحق الاسمَ تغييرٌ آخرُ غيرُ إلحاق ياءي النسب به، وهو حذف تاء التأنيث: فقالوا في جديلة: جَدَليٌّ، وفي حنيفة: حَنَفيّ، وجُهَنِيّ ومُزَنيّ".

وقد جاءت كلماتٌ شاذّة في النسب؛ للتّنبيه على الأصل المرفوض[3]، وهذا الأصل هو ما يسمّيه المحدثون بالرُكام، قالوا في قريش قرشيّ وفي ثقيف ثقفيّ، وقد شذّ حذف الياء "فمذهب سيبويه إثبات الياء، فنقول: قُريشيّ وثقيفيّ، ومذهب المبرّد جواز حذفها، قياساً على ما سُمع من ذلك، وهو: قُرشيّ، وهُذَليّ، وصُبرَيّ في:

---

(1) قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق: 235-236؛ وانظر: الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 279/1-283؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 144/10.

(2) الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: 159؛ وقد ذكر ابن عصفور ما شذّ في النسب، وبابه أن يتغيّر نحو: سَلَقيّ، وعُميريّ، وحمرائيّ نسبة إلى حمراء، وبعلبكيّ نسبة إلى بعلبك، حكاها الكوفيون (ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: 423).

(3) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق: 186/4؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 132/2.

قريش، وهذيل، وبني صبير، ووافق السيرافيُّ المبرِّدَ، وقال: الحذف في هذا خـارج عن الشذوذ، وهو كثير جداً في لغة أهل الحجاز، وهذا كلُّه موقوف على السماع[1].

والشاذّ في باب النَّسب كثير جدّاً، وما يهمنا ما جاء على أصله، والذي نـراه من الرُّكام اللغوي، وممّا جاء على أصله: النسب إلـى يـدٍ، وغـدٍ، وحـرٍ، قـال البغداديّ[2]: "وأبو الحسن الأخفش يَنسبُ إليه على زنته الأصليّة، فيقول: يَدْيِيٌّ، وفي غدٍ: غَدْوِيّ، وحِرٍ: حِرْحِيّ، والخليل وسيبويه يقولون: غَدَوِيّ، وحِرَحيّ، وكذا قـال ابن جنّي: إذ قالوا في النَّسب إلى يدٍ يَدَوِيّ، تركوا عين الفعل محرّكة بعد الردّ، وهو قول أبي عليّ فيما أخذتُه عنه، وهو يشهد لصحّة قول سيبويه فيما ذهب إليـه مـن تبقية الحركة التي حدثت بعد الحذف، إذا ردّ إلى الكلمة ما حُذِف منها، وأبو الحـسن يذهب إلى ما وجب بالحذف عند ردِّ المحذوف، والقول قولُ سـيبويه، ألا تـرى أنَّ الشاعر لمّا ردَّ الحرف المحذوف بقّى الحركة في قوله: يَدَيان بيضاوان...".

وشذّ قولهم في سُليمة – سُليميّ، وفي عُميرة –كلب– عُميريّ، وفي الـسليقة: سَليقيّ، قال الشاعر[3]:

ولستُ بنحويٍّ يَلوكُ لسانَهُ ولكن سليقيّ أقولُ فأعرِبُ

**النسب إلى فَعولة:**

في النسب إلى فعولة نقول: فَعَلِيّ، وذلك نحو: حَلوبة وركوبة نقـول: حَلَبِـيّ وركَبيّ، وفي شنوءة: شَنَئِيّ، قال ابن جنّي[4]: "وذلك أنّهم أجروا فَعُولة مجرى فَعيلة؛

---

(1) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 284/1؛ وسيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 344/3؛ والفارسي، الحجة، مصدر سابق: 53/1 حيث أشار إلى أنّ الأصل في النسب قد رُفِض ولم يُستعمل إلاّ في أحـرف يـسيرة، نحو: حنيفة، وجديلة، فهذه الأصول قد رُفضت وتُرك استعمالها، وحول الأصول المرفوضة، انظـر ابـن بري، شرح شواهد الإيضاح، مصدر سابق: 612، 632، وابن يعيش، شرح الملـوكي، مـصدر سـابق: 431.

(2) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 478/7-179.

(3) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق: 186/4؛ "حكى سيبويه: سليميّ، وفي عُميرة، كلب، عُميـريّ، قال يونس: وهذا قليل، وقالوا في خُريبة خُريبي، وفي النسب إلى سَليقة سَليقيّ، ورماح رُدينيّة منسوبة إلى ردينة" ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 146/10؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سـابق: 314/1.

(4) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 115/1؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 146/10.

لمشابهتها إيّاها من عدّة أوجه: أحدها أن كلّ واحدةٍ من فَعولة وفَعيلة ثلاثيّ؛ ثـمّ إنّ ثالث كلّ واحدة منهما حرفُ لين يجري مجرى صاحبه، وفي كلٍّ واحدة منهما تـاء التأنيث... (لذلك) جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة، فكما قالوا: حنَفِيّ قياساً قالوا: شنَئِيّ أيضاً قياساً".

أما حَرورة، وصَرورة، وقَوولة فإنّه لا يُجيز في النسب إليهـا: حَـرَرِيّ ولا صَرَرِيّ ولا قَوَلِيّ، وذلك أنَّ فَعولة في هذا محمولة الحكم على فَعيلة، وأنت لا تقول في الإضافة إلى فَعيلة، إذا كانت مضعّفةً أو معتلّةَ العين إلاّ بالتصحيح؛ نحو قـولهم في شديد: شَديديّ وفي طَويلة: طَويليّ، استثقالاً لقولك: شَدَدِيّ وطَوَلِيّ[1].

ويرى بعضُ المحدثين[2] أنّ الإبقاء على الحركة الطويلة عند النـسبة إلـى "فَعيل" و"فَعيلة" المضعّف، مثل: شَديد وعَزيز، وشَحيح جاء تفادياً لالتقاء الـصوامت المتماثلة[3]، أي الهروب من توالي الأمثال، حتى تفصل الحركـات الطويلـة بـين الأمثال، فالعربيّةُ تستخدم الحركاتِ الطويلةَ بين الأمثال لتخفّفَ مـن ثقـل تتابعهـا، فيكون طول الحركة بمنزلة الفاصل بينهما، فقد تمّت عمليّةُ مخالفةٍ بـين الـصوامت بالزيادة".

وهذا ما يراه كذلك عبد القادر مرعي، إذ يرى أنَّ الإبقاء علـى اليـاء فـي النّسب إلى فعيل وفعيلة المضاعف العين مثل: شديد وشديدة وضرير وضـريرة، إذ يُنسب إليها على: شديديّ وضريريّ، فلا تُحذف الياء كراهة اجتمـاع الأمثـال، إذ يفصل بين المتماثلين بحرف الياء ولو حُذفت الياء لأدّى ذلك إلى اجتمـاع الأمثـال ويصبح اللفظ ثقيلاً[4].

(1) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 116/1؛ وانظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 339/3.

(2) الشايب، أثر القوانين الصوتية، مصدر سابق: 372-373.

(3) قال ابن يعيش فيما كان مضاعفاً أو معتلّ العين: فإنّك لا تحذف الياء منهما، نحو النسب إلى شديدة وطويلة، فتقول: شديديّ وطويليّ، لأنّك لو حذفت الياء لوجب أن يقال: شَدديّ، فيجتمع حرفان من جنس واحد وهـو ممّا يستثقلونه.

(4) الخليل، عبد القادر مرعي، (1994)، ظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية، مؤتة للبحوث والدراسـات، المجلد التاسع، العدد الأول، ص21.

فهذه الكلمات في النسب جاءت شاذّة للتنبيه على الأصل المرفوض، والقياس: سَلَقيّ مثل حَنفيّ، وعُمَريّ، وخُرَبيّ ورُدَنيّ.

**اسما المكان والزمان:**

تصاغ أسماءُ الزمان والمكان من الفعل الثلاثيّ المجرّد على مثال (مَفعَل) بفتح العين، وعلى (مَفعِل) بكسرها، وضابط البناء الأوّل أن يكون مضارعُه مفتوحَ العين، أو مضمومَها، وضابط البناء الثاني أن يكون مضارعُ فعلِه مكسورَ العين، نحو: يدخُل مَدخَل، ويخرج: مخرَج، ويطلُع: مطلَع، ويعرِض: معرِض، ويقف: موقِف، أو تكون لامُه معتلّةً، نحو: يرمي، ويغزو، فيقال فيه: مغزَى ومرمَى، أو فاؤه واو نحو: ورد مورِد، ووقف موقِف[1].

وفي اللّغة أسماء زمان ومكان مكسورة العين، وقياسُها الفتحُ، نحو: المسجِد، والمرفِق والمنبِت، والمنخِر، والمنسِك، والمشرِق، والمغرِب، والمحشِر، والمطلِع، وقد اختلفت آراء القدماء حولها، فهي عند سيبويه ليست صيغاً صرفيّة للتعبير عن اسمي الزمان والمكان، بل أسماءُ مواضعَ معيّنة، وإطلاقات خاصّة لا تندرج تحت شروط الصّيغة[2].

يقول عبد الصبور شاهين إنّ مثل هذه الألفاظ "إنّما جاءت مخالفةً للقاعدة؛ لأنّها لم يُقصد بها التعبير عن اسم الزمان أو المكان، بالمعنى اللغويّ، بل هي أسماء لأماكنَ معيّنة، فهي إطلاقات خاصّة، لا تندرج تحت شروط معينة"[3].

قال أبو إسحق الزجّاجيّ[4]: "وما كان على "يفعَل أو فعَل يفعُل أو فعِل يفعَل" فالعين منه في "مفعَل" مفتوحة في المصدر أيضاً والمكان، نحو: المذهَب، والمصنَع،

(1) قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق: ص171، ويرى الزجّاجيّ أنّك إذا أردت المكان في "مطلع" كسرت، فإن أردت المصدر فتحت، الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق: ص389.

(2) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 90/4، وابن عصفور: "وشذّ من ما مضارعه (يفعَل) بفتح العين لفظتان "المحمد والمكبر" وشذّ من ما مضارعه يفعُل بضمّ العين: منبت ومجزر، ومسقط ومسكن ومطلع، ومشرق، ومغرب ومرفق ومفرق ومنسك ومسجد"، ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: 492.

(3) شاهين، المنهج الصوتي، مصدر سابق: ص120.

(4) الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق: ص388؛ وممّا عدّه الفرّاء من النوادر "مأقِي العين، ورُوي عن بعضهم: مأوِي الإبل، فهذان نادران لا يقاس عليهما..."، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 336/10، مأق.

والمدخَل، والمخرَج... إلاّ ثمانيةَ أحرفٍ جاءت نوادرَ، العينُ "يفعُل" منه مضمومة، و"مفعل" منها مكسورة العين، وهي: المشرِق والمغرِب والمسجِد والمنبِت، والمجزِر، والمفرِق، والمسكِن، والمطلِع".

قال أبو حيّان[1]: "والثلاثي يأتي مصدره، والزمان والمكان على مفعَل بفتح العين، إلاّ مصدرَ "يفعِل" بكسر العين فيأتي مفتوحاً نحو: مضرَب في معنى ضرب ومفَرّ في معنى فرار، وما عينُه ياءٌ نحو: محيض ومبيت، كالصحيح العين فالمصدر بالفتح، والزمان والمكان بالكسر نحو: المقيل، والمغيب، أو يُخيّر في بناء المصدر على مفعِل أو مفعَل، أو يُقتصر فيه على السماع، ثلاثةُ مذاهب، والثالث أحوط...".

ثم يذكر أبو حيّان ما شذّ من اسم المكان والزمان، فيقول[2]: "وشذّ من هذا الذي أصّلنا في المفعل أشياءُ للمكان: مشرِق ومغرِب ومرفِق ومنبِت، ومسقِط ومِظنّة ومذمّة وممحِل ومفرِق الرأس، ومفرِق الطريق، ومسكِن ومطلِع ومنسِك بالكسر، وقياسها الفتح لأنّ مضارعها بفتح العين".

وقد ذهب سيبويه[3] في "مسجد" إلى أنّه "اسم للبيت، ولا يراد به موضع السجود، ولو أردت ذلك لقلت "مسجَد" بفتح الجيم".

"ومن كلام الحَجّاج: "ليلزمْ كلُّ رجل مسجَدنا... بفتح الجيم، أراد موضع السجود، وقال الفراء: سمعنا المسجَد والمسكَن والمطلَع بالفتح، يعني في المكان، وأجاز هو، وأبو عبيدة، وابن قتيبة في مشرق وما بعده الفتح قياساً وإن لم يُسمع"[4].

إذن نلاحظ أنّ من القدماء من عدّ مثلَ هذه الألفاظ نادرةً، أو ممّا شذّ عن بابه، لخروجها عن القياس، غيرَ أنّنا نجد في المقابل من لا يعدُّها من النادر أو الشاذّ، وحملَها على الصحيح المسموع من لهجات العرب وكلامهم، ومن هؤلاء ابنُ

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 228/1، ومما ورد شاذاً من معتلّ العين: المجيء، والمبيت، والمحيض، والمكيل، والمسير والمصير والمعيش والمجيد والمشيب، الرفايعة، ظاهرة الشذوذ الصرفيّ، مرجع سابق: ص164.

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 229/1.

(3) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 90/4، والفارسي، التكملة، مصدر سابق: ص583.

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 229/1–230؛ والفارسي، الحجة، مصدر سابق: 308/2.

السّكّيت الذي يقول[1]: "وربّما فتحه بعضُ العرب في الاسم، فقد رُوي مسكِن ومسكَن، وأهل الحجاز يقولون مسكَن"، "وهذا يجوز في غيره من الألفاظ كالمسجِد والمطلِع وإن لم نسمعه"[2].

كما قرّر أبو علي الفارسيّ[3] سماعَه مفتوحاً عند الحجازيّين في بعض الألفاظ التي وُسمت بالشذوذ، ولم يُطلق صفةَ النادر، أو الشاذّ على ما جاء مسموعاً عند غير الحجازيين بل عدّه ظاهرةً عامّة في كسر اسم المكان في هذا الباب لأنّهم قالوا: البصرة مسقِط رأسي، يريدون موضعَ السقوط، وهو من سقَط يسقُط.

ويُرجع القاسم بن المؤدّب هذه الصيغ إلى لهجة خاصّة تكلّموا بها في صيغة بناء الفعل المضارع من هذه المشتقّات، حيث نطق قوم من العرب "في يفعل منها بالكسر فقال: "ينسِك ويطلِع ويغرِب، ثم قالوا: في "المفعل" على ذلك القياس وكسروه حين جعلوه اسماً، ثمّ ماتت لغتُهم في "يفعِل"، وبقيت الكسرة في "مفعِل" في أفواههم من تلك اللغة"[4].

وأعتقد أن ابن المؤدِّب قد لامس، وبشكل كبير، ما نحن بصدده، إذ عدّ ما جاء من "مفعِل" بعد أن أُميت الفعل "يفعِل"، وهو تعبير عمّا "تحجّر"، أو أميت استعمالُه من الألفاظ، فهو يرى أنّها بقيّةٌ باقية من فعلٍ أُميتَ، ونحن نرى، كذلك، أنّها من الرّكام اللّغويّ في اسم المكان، ومثله: غاثه يغيثه، وهو قليل، وقال ابن دريد، ومثله: غاثه يغوثه هو الأصل فأميت[5].

---

(1) ابن السكيت، إصلاح المنطق، مصدر سابق: ص137؛ ومفعِل كثيرٌ في الاسم "مسجد"، وقليل في الصفة: رجل منكِب؛ الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 27/1.

(2) ابن السكيت، إصلاح المنطق، مصدر سابق: ص246؛ وأبو زيد، النوادر، مصدر سابق: ص17.

(3) الفارسي، التكملة، مصدر سابق: ص222، وانظر النادر اللغوي في الأبنية الصرفية، نهاد فليّح حسن: ص172.

(4) ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص125، وقد أشار لهذا ابن جنّي بأنّه إمّا أن يكون شيئاً أخذه عمّن يَنطِق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك، ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 24/2، وكذلك: 31/2.

(5) ابن السكيت، إصلاح المنطق، مصدر سابق: ص137؛ ابن خالويه، ليس في كلام العرب، مصدر سابق: ص64؛ ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص123؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق، والزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: 214/5 غوَثَ.

ويمكن أن نعدّ من الرّكام في هذا المجال ما ورد من نحو: مأقِي العين ومأوِي الإبل بالكسر، والقياس يقتضي فتحَ عين البناء، اسماً كان، أم مصدراً في ذوات الواو والياء على مثال (مفعَل)، والعرب قد كسرتْ هذين الحرفين في استخدامها لهما.

على أن لابن القطّاع الصقلّيّ رأياً آخر، فهو يرى أنّ: "مأقي العين على وزن "فَعلِي"، وليس بمفعِل؛ لأنّ الميم من نفس الكلمة، وإنّما زِيد في آخره الياءُ للإلحاق، وليس له نظيرٌ؛ فأُلحق بـ"مفعَل" على التشبيه"[1].

وممّا جاء من اسم المكان على غير القياس ما رواه ثعلب، قال[2]: "البيت مثابة، وقال بعضهم: مَثْوَبَة ولم يُقرأ بها، وأعطاه ثوابه ومثُوبتَه"، فقد جاءت: مَثْوَبَة، وهي اسمُ مكانٍ، مُصحَّحةً، وجاءت "مثابة" بالإعلال، أمّا قولُ ثعلب: إنّه لم يُقرأ بها، فالمرويُّ في مظانَّ كثيرة يخالف ما جاء به، فقد قُرئ بها قولُه تعالى[3]: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾، قُرئت: لَمَثْوَبة، بإسكان الثاء وفتح الواو، وقد وصف اللّحيانيُّ هذه الصيغة بأنّها شاذّة، وأضاف: وقال الكلابيّون: لا نعرف "المَثْوَبة" ولكن المثابة"[4].

جاء في التهذيب[5]: "قال أبو إسحاق: الأصل في "مثابة": مَثْوَبة، ولكنّ حركة الواو نُقلت إلى الثّاء، وتَبِعت الواو الحركة، فانقلبت ألفاً، قال: وهذا إعلالٌ بإتباع باب "ثاب"، وأصل "ثاب" ثَوَبَ، ولكنّ الواو قُلبت ألفاً؛لتحرُّكها، وانفتاح ما قبلها، قال: لا اختلافَ بين النحويِّين في ذلك...، ومثابةُ النّاس مُجتمعُهم بعد التفرُّق".

---

(1) الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، مصدر سابق: ص177؛ قال أبو حيّان: "فأمّا "مؤق" فقيل: الميم أصليّة ووزنه "فَعلي" خفيفة الياء وصار مفتوحاً، وقال أبو الفتح: فُعليّ والياء مشدّدة فخُفِّفت، ورُفض الأصل، وقال الفرّاء وابن السّكّيت: الميم زائدة ووزنه مُفعَل، وفي المُؤق اثنتا عشرة لغة، تدلّ على أصالة الميم" الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 27/1.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 244/1، ثوب.

(3) سورة البقرة، الآية: 103.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: ثوب: 244/1؛ والأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 150/1؛ والأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 155/15.

(5) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 155/15.

جاء في "الفريد في إعراب القرآن المجيد"[1]: "قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾، وأصلُ "مثُوبة: مَثْوُبَة بوزن "مكرُمة"، فنُقلت الضمّةُ من حرف اللِّين إلى ما قبلَه، كما فُعِل ذلك في يقُول، والأصل: يَقْـوُلُ، كـــ"يَقْتُــل، وقُرِئ "لَمَثْوَبَةٌ"، بإسكان الثاء، وفتح الواو على الأصل، وهو شاذٌّ، والقياس "مثابة".

وقد نُسبت هذه القراءةُ لقتادة[2]، وأبي السمال وغيرهما، ويـــرى المبـــرِّد أنّ "(مَفعَل) في الأعلام نحو: مَزْيَد ومَرْيَم لا يُعلُّ، خلافاً لسيبويه والمازنيّ، ويقـــول إنّ "مَفعَلاً" إنّما يعتلّ إذا أريد به الزمانُ والمكانُ أو المصدر، وأمّا إذا أريد به الاسمُ فإنّه يصحّ"[3].

ويرى أحمد الجنديّ[4] أنّ هذه القراءةَ "لقبيلةٍ متخلّفةٍ في الطَّور الاجتمـــاعيّ، ولو أخذتْ طريقَها صُعُداً في الحياة الاجتماعيّة، لأخذتْ طريقها صعداً فـــي الحيـــاة اللّغويّة، للارتباط بينهما، ولهذا جاءت قراءة الجمهور بالإعلال "مثابة"".

أمّا مقولة الكلابيِّين "لا نعرف المَثْوَبة، ولكن المثابة"، فتعليلهـــا كمـــا يـــرى الجنديّ: "يؤكِّد لنا أنّ الكلابيّين حاضرة، حَكمتْ عليهم لغتُهم بذلك، والتـــاريخ يؤكّـــد ذلك؛ فقد سكنتْ بعضُ بطونٍ من كلاب في جهات المدينة المنوّرة، ثمّ مَلكوا بعد ذلك حلبَ، وكثيراً من مدن الشّام والفرات".

ومن أسماء المكان التي وردتْ مصحَّحةً، ونعتقد أنّها مـــن الرُّكـــام اللّغـــويّ كذلك: المَضْيَفَة[5]، جاء في التّاج: "المَضْيَفة: مَفْعَلة، موضعُ الـــضّيافة، وصـــاحبُها

---

(1) الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، مصدر سابق:1/352-353؛ والزمخشري، الكـشاف، مـــصدر سابق: 1/200.

(2) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 1/335؛ المحتسب، مصدر سابق: 1/103؛ وابن خالويه، الشواذّ، مصدر سابق: ص8.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 1/67.

(4) بين الأصول والفروع في التغيير الصوتيّ الصرفيّ، أحمد الجنـــديّ: ص46/47، و"مثابـــة" التـــي قُرِئـــت بالإعلال إشارة إلى آية أخرى، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُواْ مِـــن مَّقَـــامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (سورة البقرة، الآية: 125).

(5) الزبيدي، تاج العروس، مصدر سابق: 24/65؛ ضيف، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر ســـابق: 3/166، ضيف.

المُضايفيّ، حجازية"، وفي اللهجة الدّارجة نقول: مَـضافة، وفـي بعـض منـاطق الأردن، وخاصّةً عند البدو يقولون: مَضيف، وربّما كانت "مَضافة" بالإعلال متطوّرة عن: مَضْيَفة، وجاء من اسم المكان أيضاً: "المفيوءة، قال ابن منظور[1]: "تفيّأتُ أنـا في فيئها، والمفيوءة موضع الفيء، وهي المفيوءة، جـاءت علـى الأصـل"، وفـي القاموس[2]: "الموضع: مَفيَأة، وتُضمّ ياؤه".

وللمكان الذي تكثر فيه الدِّيَكةُ قيل[3]: "وأرضٌ مَداكـة ومَدْيَكـة..."، وأرض مَثْوَرَة: كثيرةُ الثِّيران، عن ثعلب"[4].

وممّا جاء من اسم المكان على أصله مصحَّحاً، ونرى أنه من الرُّكام، "مَيلَغة الكلب، أي التي يَلِغ فيها[5]: "وفي الحديث أنّ الرسول ﷺ بعث عليًّا؛لِيَدِيَ قوماً قـتلَهم خالدُ بنُ الوليد فأعطاهم مَيْلَغة الكلب، ثمّ أعطاهم بِرَوعةِ الخيـل، يريـد أنّ الخيـل راعت نساءَهم وصبيانَهم"[6].

ومما جاء من أسماء الزمان على أصله مصحّحاً "مَعْوَد": "وفي حديث علـيٍّ: "والحَكَمُ الله والمَعْوَدُ إليه يومَ القيامة، أي المعاد، قال ابن الأثير: هكذا جاء المَعْـوَد، وهو "مَفْعَل" مِن عادَ يعودُ، ومن حقّ أمثاله أن تُقلب واوه ألفاً، كالمقـام والمـراح، ولكنّه استُعمل على الأصل[7]، ومنه كذلك "المَحْوَرَة"[8]، ومنـه "المَهْيَـعُ: الطريـق الواسع"[9]، و"المَجْوَعة: بتسكين الجيم: عام الجوع"[10]، و"المِشْيَعَة": قُفّةٌ تضع فيهـا

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 125/1 فَيأ.

(2) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 24/1 الفيء.

(3) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 332/10؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 430/10 ديك.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 386/1، ثور، وكذا "مَنْوَر" اسم موضع صحّت فيه الواوُ صحّتَها فـي "مَكْوَزَة" للعلميّة"، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 245/5 "نور".

(5) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 231/1.

(6) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 135/8 روغ.

(7) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 317/3 عود.

(8) المصدر نفسه: 218/4 حور.

(9) الثعالبي، فقه اللغة، مصدر سابق: 289/1، وفي ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: و"أمّا المَهْيَع فهو مَفعَلٌ مِن: هاعَ يَهِيعُ، والميم ليست بأصليّة:ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 344/8 مهع.

(10) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 62/8 جوع.

المرأةُ قطنَها"[1]، وجاء المَغْيَبان عن الرّسول ﷺ[2]، و"المَرْوَحة: بالفتح المَفازةُ، وهي الموضع الذي تخترقه الرّيح، والجمع: مَراويح"[3].

وقد جمع ابن مالك في "لاميّة الأفعال" ما شذّ من اسم المكان والزمان، وهو عنده شاذّ، يُحفظ، ولا يُقاس عليه، ويضيف شارح اللّاميّة: ثمّ إنّ الشّاذَّ على ضربين: ضربٍ جاء فيه مع الشذوذ القياسُ أيضاً، وضربٍ جاء شاذّاً فقط، وقد أشار إلى الضّرب الأول بقوله[4]:

| | |
|---|---|
| مَظلَمــةٌ مطلِــع المَجمِــع مَحمِــدةٌ | مَذِمّةٌ مَنسِكٌ مَـضِنّةُ الـبُخلا |
| مَزِلّــةٌ مَفــرِقٌ مَــضلّةٌ ومَــدِبٌّ | مَحشِرٌ مَسكِنٌ مَحَلٌّ مَـن نَـزَلا |
| ومَعْجِـــرٌ وبتـــاءٍ ثـــمّ مَهلَكـــةٌ | مَعتِبَةٌ مَفعِلٌ مِن ضَعْ ومِن وَجِلا |
| معها مِنِ احسِبْ وضربٍ وزنُ مَفْعَلة | مَوقَعةٌ، كلٌّ ذا وَجهاهُ قد حُمِــلا |

ثمّ أشار إلى الضّرب الثاني، وهو ما جاء شاذّاً فقط بقوله[5]:

| | |
|---|---|
| والكــسرَ أفــرِدْ لِمرفِــقٍ ومَعــصيةٍ | ومَسجِدٍ مَكبِرٍ مَــأْوٍ حَــوَى الإبِــلا |
| مِن ائوِ واغفِرْ وعُذْرٍ واحــمَ مَفْعِلــةٍ | ومِن رَزا واعرِفْ اظنُنْ مَنبِتٍ وَصَلا |
| بمَفعِلِ اشرُقْ مَعَ اغرُبْ واسقُطَنْ رَجَعَ | ................................ |

**ما جاء مصحّحاً على مَفْعَلَة للدّلالة على الكثرة في المكان:**

أجاز العلماء أن يصاغ اسمُ المكان من الأسماء الجامدة على وزن "مَفعَلة" وذلك للدّلالة على الكثرة نحو: أرض مَسبَعة، ومَأْسَدة، ومَذأبة، ومَبطَخة، ومَقثَأة إذا كثُرت فيها السّباعُ والأسودُ والذّئابُ، والبِطّيخُ، والقِثّاء"[6].

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 192/8 شيع.

(2) المصدر نفسه: 656/1 غيب.

(3) المصدر نفسه: 456/2 روح.

(4) فتح الأقفال بشرح لاميّة الأفعال، لـ بُحرق، ص204، وشذّ من معتلّ اللّام والعين "مَأوِي الإبل، والمَعصية والمَحمِية (ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص493).

(5) بحرق، فتح الأقفال بشرح لاميّة الأفعال، مصدر سابق: ص208-209.

(6) الدجني، عبد الفتاح، (1983)، في الصرف العربيّ، الطبعة الثانية، مكتبة الفلاح، الكويت: ص196.

وقد تحدّث عنها غيرُ واحد من القدماء، تحدّث عنها الرّضيُّ[1] فقال: "اعلمْ أنّ الشّيءَ إذا كثُر بالمكان، وكان اسمُه جامداً، فالباب فيه "مَفعَلة" بفتح العين كالمَأسَدة، أي الموضع، والمَسبعَة، والمَذأَبة، أي الموضع الكثير الأُسود، والسّباع والذّئاب، وهو مع كثرته ليس بقياس مطّرد، فلا يقال: مَضبَعة ومَقرَدة، ولم يأتوا بمثل هذا في الرباعيّ فما فوق نحو: الضّفدع والثّعلب، بل استغنَوا بقولهم: كثير الثعالب، ومكان مُثَعلَب".

قال أبو حيّان[2]: "وتُبنى (مَفعَلة) من الاسم الثلاثيّ اللفظ، أو الأصل لسبب كثرتها، أو محلّها: فمِن الأوّل: الولد مَبخَلةٌ مَجْبَنة، والولدُ مَجهَلة، وكفرُ المُنعِم مَخبَثة، والشّرابُ مَطْيَبة للنفس، والطعام مَحسَنةٌ للجسم، والحرب مأتَمةٌ ومَيتَمة، وكثرةُ الشّرابِ مَبْوَلَة، وهذا الأمر مَخلفَة لذلك، ومَجدَرة، ومَقمَتة، ومَحرَكة، وطعام مَتْخَمة، ومن الثاني: مأسَدة ومسبَعة ومذأَبَة، ومَثعَلة، وقطبأة ومَعثأة، والهاء لازمة له، ولا يقال مأسَد ولا مَسبَع".

قال سيبويه[3]: "وليس في كلِّ شيءٍ يُقال إلاّ أن تقيس، أي إن قستَ على ما تكلّمتْ به العربُ فهذا لفظُه"، وممّا ذكره سيبويه: أرض مَحياةٌ، كثيرٌ حيّاتُها، وقال بعضُهم هي واو، وممّا جاء مصحّحاً على "مَفعَلة" ولم يُعَلَّ: "الشّرابُ مَطْيَبةٌ للنّفس، وكَثرةُ الشُّرب مَبْوَلةٌ، ومَيلَغة الكلب، أي التي يَلِغُ فيها"[4]، ومن ذلك قول الفرّاء: المَشُورة، وعن الليث: المَشْوَرة: مَفعَلة اشتُقّ من الإشارة[5]، ومَطيَبة مثل مَعْيَبَة،

---

(1) الأستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق: 188/1؛ وانظر ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 289/1 "بول".

(2) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 230/1؛ وابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص494.

(3) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 94/4؛ وذكر سيبويه: أرض مُثعلَبة ومُعقرَبة، أي كثيرة الثعالب والعقارب، ولا يقاس عليها، أي لا يقال: أرض مُضفدَعة"، سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 94/4؛ والأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 231/1.

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 230/1-231، والفارسي، التكملة، مصدر سابق: ص583، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق:، طيب، وأبو زيد، النوادر، مصدر سابق: ص93.

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: شور: 437/4؛ والأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 405/11؛ "شار"، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 67/1.

ولكنّه جيء به على الأصل بلا حذف للضّرورة، أو على لغة تميم[1]، وأرض مداكةٌ ومَدْيَكة: كثيرة الدّيَكة[2]، وممّا جاء منه دالاً على الكثـرة فـي المكـان: مَـشْوَكة، ومَقْوَدة، ومَعْوَنة، ومأْيَمة.

وقد جاء بعضُه مُعلاًّ أيضاً، نحو: مَثْوَبة ومَثابة، قال أبو إسحاق[3]: "الأصـل في "مثابة" مَثْوَبَة، ولكنّ حركة الواو نُقلت إلى الثاء، وتَبعتِ الـواوُ الحركـةَ؛فانقلبتْ ألفاً، وقال الكلابيّون لا نعرف: المَثْوَبة، ولكن المثابة".

وقد عدّ ابنُ منظور "المَشْوَرة"، التي تحدّثنا عنها قبل قليل، مصدراً قـال[4]: "المَحْوَرة من المُحاوَرة مصدرٌ، كـ"المَشْوَرة من المُشاورة.."، وقال الزّمخشريُّ[5]: "وقُرِئ "لَمَثْوَبة".

وحولَ ما جاء شاذّاً داخل النّظام الصّرفيِّ، يذكر فخر الدين قباوه عدداً مـن المُثُل، مُعلِّلاً سببَ شذوذها، وأنّها شذّت عن قوانين الاقتـصاد اللّغـويِّ، يقـول[6]: "فضابطُ الاقتصاد اللّغويّ يستطيعُ أن يكشفَ سببَ الظّاهرة إلى حدٍّ ما، ثمّ يَعجزُ عن تفسير شَذَراتٍ منها، ولاسيّما المناقِضةُ، إذْ قد تكون هذه المناقِضاتُ غائبةً في إبّـان تطوُّر الأداء الواقعيِّ، ثمّ ظهرتْ مؤخّراً بشكلها القديم، فتجاوزتْ مراحلَ التغيير".

وهذه التي شذّت تُناقِضُ مبدأ الخفّة والاقتصاد، كما يقول قباوه: "ولهذا نـرى بعض الظّواهرِ الصرفيّة تَشِذُّ عن قوانين الاقتصاد، سائرةً في مسلَكٍ خـاصٍّ بهـا، فتلتزم الصورةَ الشاقّةَ أحياناً، مثل: القَوَد، والحَوَكة، وضَيْوَن، ومَصْيَدة، ومَجْوَعـة، ومَبْولَة، وحُلوَى، وحُزوَى، ومَقاتِوَة، واستنوَق، واستَسيَفوا، أو ينعكسُ فـي سـلوك التّعبير الصوتيّ، ليَنتقلَ من الخفّة إلى الثّقل، وهو شائع كثيراً في القلـب المكـانيّ،

---

(1) المبرد، المقتضب، مصدر سابق: 239/1؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 80/10.

(2) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 332/10؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 430/10 ديك.

(3) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: ثوب: 15/151-155؛ وابن منظور، اللسان، مـصدر سـابق: 383/1 ثوب.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 219/14 حور.

(5) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق:، للزمخشري: 200/1؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مـصدر سـابق: 85/10.

(6) قباوة، الاقتصاد اللّغويّ في صياغة المفرد، مصدر سابق: ص247.

بحسَب اللهجات القبليّة، والتصرُّفات الفرديّة، وفي نظائر: شَروَى، وفَتوَى، وشِـئمَة وضِئزَى، وتَميمِجّ، وعيناشِ ورأيتُشِ".

كما ذكر أبو علي الفارسيّ عدداً من المُثُل جاءت مُعلّةً مـن اسـم المكـان والزمان، حيث قال[1]: وما كان على مَفْعَل ومَفْعِل من الأسماء، فإنه يعتـلّ لمجيئـه على وزن الفعل، وفصلُ الميم له من أمثلة الفعل من حيثُ كانـت زيـادةً تخـتصُّ بالاسم دونه، وذلك: المَعاشُ والمَعاذُ، والمَثابة والمَسير والمَصيف والمَقيل".

وجلُّ هذه الأمثلة ذكرتُها سابقاً، وقد جاءت مصحَّحةً نحو: مَعْوَد "اسم زمان"، ومَثوَبَة ومَصيَف، ومَقْيَل... وهذا يؤكّد ما ذهبتُ إليه أنّ ما جاء مصحّحاً منها يؤكّـد أنّها بقايا نظامٍ لغويٍّ قديم، ثمّ تدرّجَ بعضُها صُعُداً إلى طور الإعلال؛اقتـصاداً فـي المجهود، وطلباً للخفّة.

وممّا جاء من اسم المكان مُعَلاً ومُصحّحاً: "المَخـافُ، والمَخْيَـفُ، موضـع الخوف، الأخيرة عن الزجّاجيّ حكاها في الجمل"[2]، قال الزجّاجيّ[3]: "فإذا كان عينُ الفعل "ياءً" أو "واواً" فالمصدر منه مفتوح، والزمان والمكان مكسوران، مثل: المَقال والمَقيل، والمَخاف والمَخِيف، والمَسار والمَسير، والمَغاب والمَغيب".

كما عدّ الزجّاجيّ "المطلِع" بالكسر في قراءة قوله تعالى: "حتى مطلِع الفجر": اسمَ مكان، وبالفتح "مطلَع" مصدراً.

وفي الجامع للقرطبيّ[4]: وقد قرأ الكسائيُّ وابنُ مُحيصن "مطلِع" بكسر الّـلام والباقون بفتحها، والفتح والكسر لغتان في المصدر، والفتح الأصل، والكسرُ على أنّه ممّا شذَّ عن قياسه، نحو: المشرِق والمغرِب".

---

(1) الفارسي، التكملة، مصدر سابق: ص583؛ وفي الحجّة: مَفعَلة اسم مكان نحو: مَعْوَن، ومَكرَم، وهو مبنـيٌّ على التأنيث: 308/2؛ والأسترابادي، شرح الشافية، مصدر سابق: 188/1؛ وابن يعيش، شرح المفـصل، مصدر سابق: 107/6.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 100/9، خوف، وثعلب، فصيح ثعلب، مصدر سابق: 46.

(3) الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق: 389.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق: قال ابن المؤدّب: "ومن العرب من ينصب "المفعَـل" منـه، ومنهم من يكسر، والوجه الكسر، ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص122.

وربّما كان اسمُ المكان بالكسر تارةً، أو بالفتح تارةً أخرى، لهجةً لقبيلة تختلف عن غيرها، كمَشُورة ومَشْوَرة"، فهي، أي "مَشْوَرة" ممّا جاء مصحّحاً؛ولذا قرنها الزمخشريُّ بـ"مَثْوَبَة".

وممّا جاء من أسماء المكان، من المعتلّ النّاقص مُعلاًّ "مَرْقاةُ الدّرجة، و"مسقاة الطّير"، وقد يُكسران، يُشبَّهان بالآلة والأداة التي يُعمَل بها"[1]، فإذا كانت نحوُ: مِيلَغة، ومَطْيَبة قد وردت مُصحّحةً، أمّا "مَرقاة" و"مَسقاة" فلم أجدْ مَن نصّ على أنه قيل فيهما: مَرقَيَة ومَسقَيَة بالتّصحيح، وهذا يؤكّدُ أنّهما قد مضَتا صُعُداً في طريق الإعلال، أما نحو: مِيلَغة، ومَطْيَبة، ومَثْوَبة، فقد بقيتْ في طَور التّصحيح إشارةً إلى أنّها بقايا، أو رُكامٌ لُغويٌّ داخلَ النّظام الصّرفيِّ، ولعلّ السبب في ذلك، أيضاً، يعود إلى بطء، وتدرُّجِ التّطوُّر اللّغويّ، وربّما كانت، بالتصحيح، مستخدَمةً في بيئة بدويّة، أمّا نحوُ "مثابة" فهي تشير إلى بيئة حضريّة، آيةُ ذلك أنّ الكلابيّين قالوا: لا نعرف "المَثْوَبَة" ولكن "المثابة"، والكلابيُّون –أو بعضٌ منهم– سكنوا أطرافَ المدينة المنوّرة، والجزيرةَ الفراتيّة.

وممّا جاء مصحّحاً، كذلك، ما جاء في اللّسان[2]: "ويقال: يُجمع الليثُ مَلْيَثة، مثل: مَسْيَفة ومَشْيَخة"، وأعتقد أنّ: "مَلْيَثة، ومَسْيَفة: يدلاّن على المكان الذي تكثر فيه اللّيوثُ والسّيوف، وربّما كانت "مَشْيَخةُ، جمعُ شيخٍ، كذلك، ومنه كذلك: "وماءٌ مَسْوَدة يأخذُ عليه السُّواد، وقد ساد يسود: شَرِب المَسْوَدة"[3].

"وأرضٌ مَثْوَرة: كثيرة الثّيران، عن ثعلب"[4]، وفي حديث عليٍّ، كرَّم الله وجهَه، "إنّ لبني أُميّةَ مَرْوَداً يَجرُون إليه، هو "مَفعَل" من الإرواد، الإمهال، كأنّه شبّه المُهلةَ التي هم فيها بالمِضمار الذي يجرون إليه، والميمُ زائدة"[5].

---

(1) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص301؛ قال ابن جنّي: "ومن ذلك قولهم للسُّلَّم: مِرقاة، وللدّرجة:مَرقاة، فنفس اللفظ يدلّ على الحدث الذي هو الرُّقِيّ، وكسرُ الميم يدلّ على أنّها ممّا يُنقَل ويُعتمَلُ عليه، وبه، كالمِطرقة، والمِئزَر، والمِنجَل، وفتحةُ ميم مَرقاة تدلُّ على أنّه مُستقِرٌّ في موضعه، كالمَنارة والمَثابة..."، ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 100/3-101.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 188/2 ليث.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 228/3 سود.

(4) المصدر نفسه: 110/4 ثور.

(5) المصدر نفسه: 190/3 رود، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: 296/1.

"وأرض مَذأَبة: كثيرةُ الذّئاب، قال أبو عليّ في التّذكرة: وناسٌ من قيس يقولون: مَذْيَبة، فلا يهمزون، وتعليلُ ذلك أنّه خفّف الذئبَ تخفيفاً بدليّاً صحيحاً، فجاءت الهمزةُ ياءً، فلَزِمَ ذلك عنده في تصريف الكلمة[1].

وأرضٌ ضَبِبَة ومَضَبّة: كثيرة الضِّباب، وضَبِبَ البلدُ: كثُرتْ ضِبابُه، وهو أحدُ ما جاء على الأصل من هذا الضّرب، سمعتُ غيرَ واحدٍ من العرب يقول: خرجنا نصطادُ المَضَبّةَ، أي نصيد الضِّباب، جمعوها على "مَفعَلة"، كما يقال للشُّيوخ: مَشيَخة، وللسُّيوف مَسيَفة[2].

قال أبو حيّان[3]: "وشذّ "مَقْوَدة، ومَصيْدَة، ومَبْولَة، ومَطْيَبة، ومَثْوَبة، وكذا "مَدْيَنُ، ومَزْيَد، ومَريَم، ومَكْوَزة عند الجماعة خلافاً للمبرّد، فإنّها عنده جاريةٌ على القياس"، ومن ذلك: "الملاذ، والمَلْوَذة، الحصنُ[4]، ومنه كذلك: مَضْيَعة، مَلْيَنة، مَعْوَنة، مَشْوَرة، مَأْيمة، مَجْوَعة، مَشْوَكة، مَرْوَحة[5].

وما جاء على الأصل من هذه الصيغ يمثّل ظاهرة الرّكام اللغويّ.

**اسم الآلة:**

اتّفق الصرفيّون على أنّ كلَّ شيءٍ يُعالِجُ به الفاعلُ المفعولَ لوصول الأثر إليه، مكسورُ الأوّل، وله ثلاثةُ أوزان قياسيّة هي: مِفعَل ومِفعَلة ومِفعال.

وقد شذّت بعضُ الألفاظ على مثال: مُفعُل: بضمّتين نحو: المُكحُلة، والمُسعُط، والمُنخُل، والمُدُقّ، والمُنصُل[6].

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 378/1، ذأب.

(2) المصدر نفسه: 539/1، ضبب؛ والأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 230/1.

(3) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق:150/1؛ وأبو زيد، النوادر، مصدر سابق: ص93؛ الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 155/15، شاب؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 85/10

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 508/3 لوذ.

(5) هذه المُثُل ذكرها فخر الدين قباوه في كتابه" الاقتصاد اللغويّ: ص221؛ وانظر ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: ضيع، لان، عون، شار، أَيَمَ، جاع، شاك، روح، والأزهري، التهذيب، مصدر سابق: 405/11، شار.

(6) حسن، النادر اللغوي في الأبنية الصرفيّة، مصدر سابق: 172-173؛ وانظر: ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص494.

ويُشتقُّ اسمُ الآلة من مصدر الفعلِ الثلاثيِّ المجرّدِ، المتـصرِّف، المتعـدّي، للدلالة على الآلة التي يكون بها الفعل، نحو: مِقرَض، مِثقَب، مِحراث، مِفتاح، مِبراة، مِرآة.

وقد يُشتقّ من مصدرِ غيرِ الثلاثيّ المجرّد، نحو: مِئزَر، مِحـراك، مِرسـاة، مِيضأة، وقد يشتقّ من مصدر الفعل اللازم نحو: مِصباح، مِدخنة، مِزراب، مِعراج، مِعزف، مِلهى، مِذياع[1].

وممّا جاء مصحّحاً من اسم الآلة "المِتْيَخة: "قال أبـو زيـد: يقـال للعـصا: المِتْيَخة، وفي الحديث أنّ النبي ﷺ أُتِيَ بسكرانَ، فقال: اضربوه، فـضربوه بالنِّعـال والثّياب والمِتْيَخة"[2]، و"المَصيَدة: التي يُصاد بها، وهي من بنـات اليـاء المعتلّـة، وجمعها مصايد، بلا همز، مثل معايش جمع مَعيشة"[3]، وقد جاءت مَصيدة هنا على غير القياس، إذْ وزنُها "مَفعَلة" والقياس "مِفعلة" بكسر الميم.

فقد جاءت: "المِروحة" بكسر الميم على القياس: "وهي التـي يُتـروَّح بهـا، كُسرت لأنّها اسمُ آلة"[4]، وكذا: "المِشوَلة" التي يُلعب بها[5]، و"المِروَل" بكسر المـيم وفتح الواو، القطعةُ من الحبل الذي لا يُنتفَع به[6].

وقد سُمع عن العرب: مُنخُل، مُسعُط، مُدهُن، مُكحُلة، مُدُقّ، مَنقَـل، مَنـارة، مُعلوق، سُفُّود، وهي شاذّة، ويجـوز أن تـصاغ علـى إحـدى الـصيغ القياسـيّة المشهورة[7].

---

(1) قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق: ص174 وما بعدها، وانظر: الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 1/229-230.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 3/10 توخ.

(3) المصدر نفسه: 3/261 صيد.

(4) المصدر نفسه: 2/456 روح، وابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص247.

(5) المصدر نفسه: 11/379 شول، وحول ما شذّ من أسماء الآلة: انظر ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص448-449.

(6) المصدر نفسه: 11/300 رول.

(7) قباوة، تصريف الأفعال والأسماء، مصدر سابق: ص175؛ وشاهين، المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة، مصدر سابق: ص121.

ويمكن تفسيرُ الضمِّ في نحو: مُنخُل ومُسعُط ومُدهُن بأنّه من قَبيل المماثلــة، فقد تأثّرتْ حركةُ الميم بضمّة العين، فتحوّلتْ من كسرٍ إلى ضمٍّ، مع عدم الاعتــداد بالساكن؛ لأنّه حاجزٌ غيرُ حَصين، كما يقول السّلف، وهــي مماثلــةٌ كليّــة مُــدبرةٌ منفصلة.

يؤكِّد هذا ما ذكره رمضان عبد التوّاب بقوله[1]: "تطوّرتْ كسرةُ المــيم إلــى فتحة في صيغتي اسم الآلة: مِفعل ومِفعلة، وذلك مطّردٌ تمامَ الاطّــرادِ فــي لهجــة الأندلس العربيّة في القرن الرابع الهجريِّ، إذ تتأثّرُ حركةُ الميم بحركة العين، وذلك من نوع التّأثُّر المدبرِ الكليِّ في حالة الانفصال، مثل: مَقوَد ومَسَنّ، ومَقنَــع، للثّــوب الذي يُغطَّى به الرأس، ومَطرَد، ومَخدّة، كما رَوى ابنُ هشام اللّخميّ أنّ الأندلــسيِّين كانوا يقولون: مَصيَدة ومَطرَقة ومَغرَفة ومَروَد ومَشرَط ومَنجَل ومَنبَــر ومَكنَــسة، ومَروَحة، ومَلعَقة".

فإذا كان عددٌ من صيغ اسم الآلة ممّا ذكره أصحابُ كتب اللّحن علــى غيــر القياس، فإنّنا وجدنا استخدامَها في عصورٍ سابقة على العصر الأندلسيّ على القياس، ومن ذلك ما ذكرتُه آنفاً، ممّا رواه صاحبُ اللسان، نحو: مِروحة، ومِشوَلة، ومِروَل، فقد جاءت على القياس.

يقول إبراهيم أنيس[2]: "والأصواتُ في تأثُّرها تهدفُ إلى نوعٍ من المماثلة أو المشابهة بينها، ليزدادَ، مع مجاورتها، قربُها في الصّفات أو المخــارج، ويمكــن أن يُسمَّى هذا التأثّرُ بالانسجام الصوتيّ بين أصوات اللغة، وهذه ظاهرةٌ شائعة في كــلِّ اللغات بصفةٍ عامّة؛ غيرَ أنّ اللُّغاتِ تختلف في نسبة التأثُّر، وفي نوعه".

ويضيف[3] "وتأثُّرُ الأصوات اللّغوية بعضِها ببعض لــيس مقــصوراً علــى الأصوات الساكنة، بل قد يكون أيضاً في أصوات اللِّين، وهو ما يــسمّى بانــسجام أصوات اللّين (Vowel Harmony).

---

(1) عبد التواب، التطوُّر اللُّغويّ، مصدر سابق: ص43؛ ولحن العامّــة والتطــوّر اللغــويّ، مــصدر ســابق: ص190-191.

(2) أنيس، الأصوات اللغويّة، مصدر سابق: 178.

(3) المصدر نفسه: ص182.

قال ابنُ السكِّيت[1]: "وما كان على مِفعَل ومِفعَلة، فيما يُعتمَل، فهو مكسور الميم، نحو: مِخرز ومِقطع ومِبضع... إلاّ أحرفاً جواءت نوادرَ بضمٍّ الميم والعين، وهي: مُسعُط، وكان القياس مِسعَط، ومُنخُل ومُدُقّ ومُدهُن ومُكحُلة ومُنصُل".

قال أبو حيّان[2]: "ويصاغ من مصدرٍ لفعلٍ ثلاثيٍّ لآلة، وعلاجِ اسمِ فاعلٍ على مِفعل، نحو: مِخرز ومِصفَر ومِكسَر بكسر الميم، ونَدر الفتحُ نحو: مَفعل، والتّثليثُ نحو: مُغزَل، والكسرُ أشهرُها، ومِفعَل في بعضها مقصورٌ من مِفعال، ولذلك صحّ مِخيَط، ولا ينقاس هذا القصرُ إلاّ في الشِّعر، لا يقال في مِصباح مِصبَح، فأمّا (مَنارة) فليس بآلةٍ، وإنما هي للمكان الذي تُرفع عليه المِسرجةُ، والمِسرجة هي الآلة، وهي التي توضع فيها الفتيلة والدّهن... وجاء بالضمّ في الميم وعينِ الكلمة: مُسعُط ومُنخُل ومُدهُن ومُدُقّ[3] ومُكحُلة، ومُخرُصة ومُنصُل، لم يُذهب بها مذهبَ ما صيغ من المصدر، ولكنّهم جعلوها أسماءً لهذه الأوعية، وقال بعضُ العرب: مِدَقّ جاء به على القياس، حكاه الأخفشُ الأوسط"، ونجد أبا حيّانَ[4] في موضع آخرَ في حديثه عن الاسم المزيد من الثلاثيّ يضيف "وعلى مَفعَل اسماً مَحلَب، وصفةً مَقنَع، ومِفعِل اسماً فقط مِنخِز، وقيل حركةُ الميم اتباعٌ، والأصل الفتح، وقد أجاز سيبويه الوجهين، ومُفعُل اسماً فقط مُنخُل، ومِفعَل اسماً مِنبَر، ومَفعِل كثيرٌ في الاسم: مَسجِد، قليلٌ في الصّفة: رجلٌ مَنكِب".

وأعتقد أنَّ ما جاء منها على غير القياس، نحو: مُدُقّ ومُدهُن ومُنخُل هي من أنماط الرّكام اللغويّ.

---

(1) ابن السكيت، إصلاح المنطق، مصدر سابق: ص218.

(2) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 231/1؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 111/6 "مُسعُط ومُنخُل ومُدُقّ، شذّت عن مقتضى القياس وما عليه الاستعمال، قال سيبويه: لم يذهبوا بها مذهبَ الفعل، ولكنّها جُعلت أسماءً لهذه الأوعية".

(3) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 27/1؛ وسيبويه: 91/4، وقد وردت المثُلُ نفسُها في فصيح ثعلب: ص53.

(4) قال أبو حيّان: وقال بعض العرب (مِدَقّ) جاء به على القياس، حكاه الأخفش الأوسط: "الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 232/1.

**أفعل التفضيل:**

هو صفة تُشتقّ من المصدر، لتدلَّ على زيادة صاحبها على غيره في أصل الفعل، نحو: أعجبُ، أكرَمُ، أوسعُ، أطيبُ، أعظمُ اندفاعاً، أعمق إيماناً، أصدق إخلاصاً.

وقد يكون التفضيل في صفتين متضادتين، نحو: الشتاء أبردُ من الصيف، فليس المراد هو أنَّ الشتاء والصيف مشتركان في صفة البرد، وإنّما المراد أن برد الشتاء أشدُّ من حرِّ الصيف، وكذا: الليل أشدُّ ظلمةً من النهار(1).

ويصاغ اسم التفضيل على "أفعَل"، والمؤنّث "فُعلى" من مصدر الفعل الثلاثيّ المجرّد، المتصرِّف المبنيّ للمعلوم، التّامِّ، القابل للتفاوت، الذي ليست صفته المشبّهة على "أفعَل"(2).

ويؤكِّد ابنُ يعيش بناءَه من الثلاثيّ حسبُ، فيقول(3): "هذا البناء لا يكون إلاّ من فعل ثلاثيّ دون ما زاد عليه، وكذلك بناءُ أفعَل التعجُّب نحو: ما أفعلَه وأفعِل به، فكلُّ ما لا يجوزُ فيه "ما أفعلَه" لا يجوز فيه "هذا أفعلُ من هذا"، لاتّفاقهما في اللفظ، وتقاربهما في المعنى".

وممّا شذّ من أفعل التفضيل: "هو أعطاهم للدّينار والدّرهم، وأَولاهُم للمعروف، و"أنت أكرمُ لي من زيد، أي أشدّ إكراماً، وهذا المكان أقفرُ من غيره، أي أشدُّ إقفاراً، وهذا الكلام أخصرُ، وفي أمثالهم: أفلسُ من ابن المُذلَّق، وأحمقُ من هبنّقة"(4).

---

(1) قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق: ص167-168، والسيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 91/2؛ وشاهين، المنهج الصوتيّ، مصدر سابق: ص188.

(2) قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مصدر سابق: ص168.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 91/6، قال السُّيوطيّ في الأشباه: "ومن ثَمّ وضعوا باب الضّمائر لأنّها أخصرُ من الظواهر": 28/1 استخدم اسم التفضيل "أخصر".

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 92/6، والفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ص163، "قالوا: ما أنوكَه للأنوك، وما أحمقَه "فإذا ساعد القياسُ ما ورد به السّماع لم يكن مُستعمِلُه مَعيباً، وإن كان غيرُه أشيعَ وأكثر"، وهنا يوافق أبو علي الكوفيّين الذين أجازوا التعجُّبَ من السواد والبياض.

"ومذهبُ الأخفش أنّه كان يجيز بناءَ "أفعل من كذا" من كلّ فعلٍ ثلاثيٍّ لحقتْه زوائدُ، قلّتْ، أو كثُرتْ كـ"استفعَلَ وافتعَلَ وانفعَلَ؛ لأنّ أصلها ثلاثة أحرف، قال: وإنّما قالوا: "ما أعطاه للمال، وأولاه للخير"؛لأنّه ثلاثيُّ الأصل، وهذا المعنى موجودٌ في "انطلَق ونحوِه مما فيه زيادة، وتابعه أبو العباس المبرِّد، وهو فاسد"[1]، وهو خلافُ مذهبِ سيبويه.

وممّا جاء نادراً في هذا البناء حذفُ الهمزة في لفظتي "خير وشرّ"، فقالوا: "ما خيرَه وما شرَّه من رجل" على معنى (ما أفضلَه) و(ما أردأه)، و"هذا خيرٌ منه، وهو شرٌّ منك" في هذين يحذفون الألف"[2].

ولم يوسَمْ هذا الاستخدامُ بالشّذوذ، أو خلاف القياس، أو الفصيح، وإنّما هو نادرٌ؛ لقلّته، لأنّه لم يُسمعْ في غيرهما[3].

وقد ذهب بعضُ المحدثين إلى ترجيح تسميتِهِ اسمَ التفضيل وَفقاً لهذا الاستخدام، نحو قولنا: زيدٌ خيرٌ من أخيه، والجفاءُ شرٌّ من الصفاء، وهما اسمان للتفضيل[4].

أمّا استعمالُ هذين اللّفظين على الأصل فكان موضعَ خلاف بين اللّغويِّين، وتابعهم بعضُ المفسِّرين، فقد حكاه بعضُهم: ما أخيرَه و"خيرُه" و"ما أشرَّه" و"شرُّه"، و"هذا خيَرٌ منه" و"أخيرُ منه"، وقالوا: هو أخيرُ منك وأشرُّ منك، واستثنَى بعضُهم (شرّ) في التفضيل، فلا يقول: (أشرّ) تاماً[5]، قال ابن قتيبة[6]: "اسم التفضيل: خير وشرّ، ولا يقال: أخيرُ ولا أشرُّ".

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 6/92-93، وانظر: الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق: المسألة: 15.

(2) الأعرابي، أبو مسحل، (1961)، النوادر، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا: 2/355، والأستراباذي، الكافية في النّحو، مصدر سابق: 2/215.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: مادة "خير" و"شر".

(4) الجواري، أحمد عبد الستار، (1987)، أسلوب التفضيل في القرآن الكريم، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج 38، ص5؛ وانظر: حسن، النادر اللغويّ، مرجع سابق: ص174.

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: خير، شر: 4/261، جاء في اللسان: "هو أخيرُ منك وأشرُّ منك" في الخيارة والشّرارة، بإثبات الألف، وقالوا:هو خيرٌ منك وشرٌّ منك، وشُرَيرٌ منك وخُيَيرٌ منك، وما أخيرَه وخيرَه وأشرَّه وشرَّه، الأخيرة نادرة، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 4/265 خير.

(6) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص287.

قلتُ: ابنُ قتيبةَ محجوجٌ بالسّماع!

فممّا جاء من القراءات القرآنيّة قراءةُ أبي قَتادةَ، وأبي قُلابةَ، وأبي حَيوةَ قولَه تعالى[1]: ﴿أَؤُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِن بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾، والأشِرّ: هو البَطِرُ المُتكبِّر، وقراءة هؤلاء: الكذّاب الأشِر، بلام تعريف وبفتح الشين، وتشديد الرّاء، أفعل تفضيل[2].

ويرى أبو حاتم السّجستانيّ أنّ العربَ لا تكاد تتكلّمُ به تامّاً "الأخْيَر"، و"الأشَرّ" إلاّ في ضرورة الشِّعر[3].

ويرى الجوهريّ[4] أنّ "الصّيغة لا تأتي فيه تامّةً إلاّ في لغة رديئة، فلا يقال (الأشر)"، وأعتقدُ أنّ ممّا جاء فيه على الأصل نحو: "أخيَر" و"أشرّ" هو من قَبيل الرُّكام اللُّغويِّ، وما عُدَّ عندَهم نادراً، هو الأصلُ للصِّيغة، ولكن ربّما تخفّفتِ العربُ من الهمزة، فحذفتها لكثرة الاستعمال.

ويرى الزّمخشريُّ أنَّ "الأخيَرَ والأشَرَّ أصلُ قولهم: هو خيرٌ منك، وهو شرٌّ منه، وهو أصل مرفوض"[5]، وكذا يرى القرطبيّ أنّ قراءة (الأشرّ) جاءت على الأصل، واستعمالهم: (هو خيرُ قومه) و(هو شرُّ الناس)، ليس بشاذٍّ؛ لأنّ الاستعمال جاء على وفق القرآن الكريم، وهو المقياس اللغويّ الصحيح، قال تعالى[6]: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾، وقوله

---

(1) سورة القمر، الآيتان: 25، 26.

(2) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 437/4؛ والقرطبي، الجامع، مصدر سابق: 126/17؛ والأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 180/8.

(3) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 180/8؛ والآلوسي، روح المعاني، مصدر سابق: 135/15.

(4) الجوهري، الصحاح، مصدر سابق: ش ر ر.

(5) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق: 437/4.

(6) سورة البقرة، الآية: 110.

تعالى[1]: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾[2].

وقد علّل أبو علي الفارسيّ حذفَ الهمزة من "خير وشرّ" في التفضيل والتعجُّب، فقال[3]: "كان القياس أن يكون: أخيرَ، وأشرَّ، كما أنّ سائرَ هذا البابِ على ذلك في لَحاق الهمزةِ أوّلَه، إلاّ أنّ هذين شذّا عن القياس، في تركهم استعمالَ الهمزة معهما، وكان القياسُ أن يكونا بالهمزة، إلاّ أنّهم ربّما حذفوا هذه الزّوائدَ من المصادر والصفات، كما قالوا: فَرسٌ قيدُ الأوابد، وإنّما هو مُقيّد، وفي تحقير أسود: سُوَيد وفي أزهَر زُهَير، وكما اطّرد في هذا الباب كذلك جاء في "خير وشرّ" الحذفُ في الهمزة، وكما جاء في "أفعَل" حذفُ الهمزة، كذلك جاء في التعجُّب؛لأنّ التعجّب وبابَ "أفعَلَ" متشابهان، وحكى أبو عثمانَ عن أبي زيد أنّ العربَ تقول: ما خيرَ اللّبنَ للمريض، وما شرَّ اللبنَ للمبطون، فلم يستعملوا الهمزة فيهما، كما لم يستعملوها في "أفعَلَ"، واستمرّ الحذفُ لها في الموضعين جميعاً".

وممّا أورده صاحبُ "المفصّل" على ما جاء شاذّاً من "أفعل التفضيل، قال[4]: "والقياس أن يُفضَّلَ على الفاعل دون المفعول، وقد شذّ نحوُ قولِهم: أشغَلُ من ذات النِّحْيَينِ، وأَزهَى من ديك، وهو أعذرُ منه، وألومُ، وأشهرُ، وأعرَفُ، وأنكَرُ، وأرجَى، وأخوفُ، وأهيَبُ، وأنا أسَرُّ بهذا منك".

---

(1) سورة مريم، الآية: 75.

(2) القرطبي، الجامع: 126/17، قال أبو علي: "فما كثُر في الاستعمال وعضدَه قياسٌ لم يكن كما كان بخلاف هذا الوصف"، الفارسي، الحجّة، مصدر سابق: 64/1.

(3) الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ص264؛ وانظر: قصّة أبي زيد مع خلف الأحمر حول قوله: "ما خير اللبن" في ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 265/4 خير، وكذا التاج "خير"، وحول تقديم كثرة الاستعمال على قوّة القياس انظر: السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق: ص189.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 94/6؛ وانظر: الرضي، الكافية، مصدر سابق: 213/2-214.

ويبدو أنّ السببَ في شذوذ هذه المُثُل أنّها جاءت من أفعالٍ مبنيّة للمجهــول، والقياس أن تُبنى من المبنيّ للمعلوم، وربّما سوّغ بعضَها نحــو: أشــغلُ مــن ذات النِّحيَين" أنّه مثلٌ، والأمثالُ قد يأتي فيها ما لا يأتي في غيرها[1]، جاء في الخِزانة[2]: "ومن شأن الأمثال أن لا تُغيَّرَ عن أصلها"، وقال ابن جني[3]: "الأمثــال وإن كانــت منثورةً، فإنّها تجري في تحمّل الضرورةِ لها مجرى المنظوم في ذلك".

وممّا جاء شاذاً من اسم التفضيل، ما جاء في اللسان[4]: "نحن بفَرَس الــرّدي أعلمُنا منّا، وهو شاذٌّ"، ومنه كذلك ما حكاه السّيرافيّ أنّه "سأل بعضَ العــرب عــن مطايب الجَزور، ما واحدُها؟ فقال: مَطْيَب، وضحك الأعرابيّ من نفسه، كيف تكلّفَ لهم ذلك من كلامه، وفي الصِّحاح" أطايب جمع أطيَــب، وقــال الكــسائيّ: واحــدُ المطايب مَطْيَب"[5].

وقد علّل ابنُ عصفور مجيءَ "أفعل التفضيل": هو أطول منه" مصحّحاً فقال[6]: "جاء مصحّحاً وهو اسم؛ فرقاً بينه وبين "أطالَ"، فلو أعللتَه، لالتبَسَ بالفعل؛ لأنّــه لا يدخله خفضٌ ولا تنوين، كما أنّ الفعل كذلك، وما كان على ثلاثة أحرف، فــالتنوين والخفض يفصلان بينه وبين الفعل، فأُمِن اللّبسُ".

قال أبو علي الفارسيّ[7]: "فإن اشترك الفعلُ والاسمُ في المثال والزيادة أعللتَ الفعلَ، وصحّحتَ الاسمَ، وذلك قولُك: أبيضُ وأسودُ، ومن الفعل: أعادَ وأقالَ، ومــن ثمّ قالوا في اسم البلد: "أبْيَنَ" فصحّحوا"، وفي اللّسان: قالوا: أثوُب وأســوُق وأعــيُن وأنيُب بالضمّ؛ ليفرّقَ بذلك بين الاسم والفعل[8].

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 55/15 عسى.

(2) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 206/1؛ وفي السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: "الأمثال لا تغيــر": 89/1.وابن جني، الخصائص، مصدر سابق:269/1

(3) ابن جني، المحتسب، مصدر سابق: 70/2؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 526/1 جوب.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 147/9 سدن.

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 566/1 طيب.

(6) ابن عصفور، الممتع الكبير، مصدر سابق: ص302؛ وانظر: ابن جني، المنصف، مصدر سابق: 335/1.

(7) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 8/10 ألف، وابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص275 وما بعدها.

(8) الفارسي، التكملة، مصدر سابق: ص585، "وقالوا: يَوعِد، وما أقولَه وأقول بزيد ويؤكرِم في الشعر "على الأصــل"، الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 181/1؛ وانظر: ابن جني، المنصف، مصدر سابق: 335/1؛ وابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: 435؛ واللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق: ص65

وممّا عُدِل فيه عن القياس في اسم التفضيل، ما جاء في الاشتقاق لابن دريد[1]: "ولم يقولوا جَمَلٌ أقصَى ولا كبشٌ أقصَى، وقالوا: جملٌ مقصُوٌّ، تركوا القياس، وممّا جاء فيه "أفعل" في باب الاستغناء ما نقله السّيوطيُّ عن "الخصائص" وعن أبي حيّان: "استغنَوا بقولهم: رجلٌ "آلى" عن أعجز، وامرأة عجزاء عن "ألْياء" في أشهر اللغات، واستغناؤهم بقولهم: ما أ جودَ جوابَه عن هو أفعلُ منه في الجواب"[2].

ومما جاء مصحّحاً من اسم التفضيل ما ذكره الجرجانيُّ في إبدال الواو والياء ألفاً، واستثنى من ذلك بعض المُثُل، ومنها: "أحوج، وأعيل؛ لأنّهما فعلا التفضيل"[3]، ويقصد الجرجانيّ، أنّ الواو والياء فيهما لم تقلب ألفاً لأنّهما موضوعان للتفضيل، فجاءا على أصلهما، وربّما كان السببُ، أيضاً، أمنَ اللّبس.

وقد وردت "خير" في الحديث الشريف، قال ﷺ[4]: "خيرُ يوم تَحتَجمون فيه سبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين، وما مررتُ بملأ من الملائكة ليلةَ أُسرِيَ بي إلاّ قالوا: عليك بالحِجامة يا محمّد".

قال العكبريّ[5]: "خير": أصلها أفعَل، وهي تضاف إلى ما هي بعضٌ له، وتقديرُه: خيرُ أيّام، فالواحد هنا في معنى الجمع، وقوله "سبع عشرة" وما بعده جعله مؤنّثاً، والظاهر يعطي أن يكون مذكّراً؛لأنّه خبرٌ عن يوم، والوجه في تأنيثه أنّه

---

(1) ابن دريد، الاشتقاق، مصدر سابق: ص19 ضمن الفصيح لثعلب.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 1/50-51؛ وقد ذكرها ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 269/1.

(3) الجرجاني، المفتاح في التصريف، مرجع سابق: ص87؛ والسيوطي، الاقتراح، مصدر سابق: ص74؛ وانظر: الأسترابادي، الكافية في النحو، مصدر سابق: 215/2.

(4) الحديث في ابن حنبل: أحمد، (د.ت)، مسند الإمام أحمد، وبهامشه منتخب كنز العمال، منشورات المطبعة الميمنية، مصر: 354/1؛ ومنه قوله ﷺ: "يا عائشةُ إنّ شرّ الناس منزلةً يومَ القيامة مَن وَدَعَهُ الناسُ (أو تَركه) اتّقاءَ فُحشه"، اللخمي، شرح الفصيح، مصدر سابق: 118؛ والحديث في سنن أبي داود: 251/4.

(5) العكبري، أبو البقاء، (1981)، إعراب الحديث النبوي، تحقيق: حسن الشاعر، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة والشباب، عمان، الأردن: ص141؛ وحول الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف انظر: السيوطي، الاقتراح، مصدر سابق: ص52.

حمله على اللّيل؛لأنّ التاريخَ به يقعُ واليومُ تَبَعٌ له، ولهذا قال: إحدى على معنى الليلة".

وورد في الحديث "أخيَر" قال ﷺ[1] في حديث أبي ذرٍّ واسمُه جُندب قال: قال لي رسوله الله ﷺ، يا أبا ذر، انظر إلى أرفع رجلٍ في المسجد، قال: فنظرتُ، فإذا رجلٌ عليه أخلاقٌ، قال: قلتُ هذا، فقال رسولُ الله، صلّى اللّه عليه وسلّم: لَهذا عند الله أخيرُ يومَ القيامة من ملء الأرض مثل هذا".

قال العكبري[2]: "لفظة: "أخير" يريد بها "خير" التي للتفضيل، ولأنّه وصلها بمِن كقولك: زيد خيرٌ من عمرو، فيجوز أن يكون السّهو من الرّاوي، والصواب خير، ويجوز أن يكون أخرج الكلمة على أصلها مثل أفضل"، ويشير المحقّقُ في الهامش إلى قول العكبري: "وقد سها الراوي"، فيقول: والحقُّ أن أخيرَ هو الأصلُ والقياس، ولكن حُذفت الهمزة منه، ومن"شرّ" تخفيفاً، لكثرة الاستعمال، وقد وَرد استعمالُ الأصل، ومن ذلك: بلال خيرُ الناس وابن الأخير، وقُرِئ "مَن الكذّابُ الأشَرّ""[3].

ولم تنصّ المظانُّ التي رجعت لها على أنّ إسقاطَ الهمزة من "خير وشرّ" لهجةٌ منسوبةٌ لقبيلة معينة، لكن ربّما كانت "أخيَر وأشرّ" لتميم، وكنتُ قد تحدّثتُ عن الهمز، وصعوبةِ هذا الصوت، حتّى شبّهَهُ علماءُ العربيّة بالتّهوُّع، وكيف أسقطَه الحجازيّون، وحقّقه التميميُّون، وهم أهلُ نبر، أقول: ربّما كانت صيغتا "أخير وأشرّ" منسوبتين لتميم، وخير وشرّ للحجازيّين وبها جاء التنزيل العزيز، وإن كنّا ننفي أن يكون القرآنُ كلُّه قد نزل بلغة الحجازيّين، فقد جاء قولُه تعالى: "الكذاب الأشرّ"، وفي هذا الصّدد يقول رمضان عبد التوّاب[4]: "ولهذا السبب "أي صعوبة الهمزة" لم يبقَ

---

(1) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق: 157/5.

(2) العكبري، إعراب الحديث، مصدر سابق: ص98؛ وانظر كذلك ص71 ففيه حديث الرسول ﷺ: كيف وجدتَ منزلَك، فيقول: أي ربّ خيرُ منزل"، ص122، 130.

(3) العكبري، إعراب الحديث، مصدر سابق: ص98؛ حاشية المحقّق، وانظر حاشية الصبّان على الأشموني: 43/3.

(4) عبد التواب، من امتداد اللهجات العربية القديمة، مرجع سابق: ص188، وجاء في الحديث الشريف: "خير النساء صوالحُ نساء قريش، أحناهُ على ولد، وأرعاه على زوج، في ذات يده"، ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص331.

هذا الصوتُ على حاله في كثير من اللغات الساميّة، منذ زمن قديم، ولم يكن العرب على سَواء في معاملة هذا الصوت، في العصر الجاهليّ، فلم يكن يَنطق بـه علـى صورته إلاّ القبائلُ النجديّة، ولاسيّما تميمٌ وقيس، ويسمّي اللغويّـون نطقهَـم هـذا: بتحقيق الهمز".

أما القبائل الحجازية، وعلى رأسها قبيلة قريش، فإنها كانت تُسقِطُ الهمزة من نطقها، في غير أوّل الكلمة، في غالب الأحيان"، ونخلص إلى أن ردّ الهمـزة فـي "أخير وأشر" هو من الرّكام اللّغوي، يؤكّد ذلك أحد الباحثين بقوله "مسألة ردّ الهمزة تمثّل بقايا لأصول تاريخيّة تطوّرت"[1].

**أفعل التعجُّب:**

ذكرنا آنفاً ما قاله اللغويّون بشأن "أفعل التفضيل" وأنّ ما ينطبق عليـه مـن شروط ينطبق على ما أفعَل وأفعِل به في التعجّب، وما يهمّنا هنا أن نذكر ما جاء في التعجب على أصله، أو وُسم بالندرة أو الشذوذ.

قال ابن السرّاج في الأصول[2]: "اعلم أنّه ربّما شذّ شيءٌ من بابه، فينبغـي أن تعلم أن القياس إذا اطّرد في جميع الباب، لم يكن بالحرف الذي يـشذّ منـه، وهـذا مستعمَل في جميع العلوم، ولو اعترِض بالشاذّ على القياس المطّـرد لبطـلَ أكثـرُ الصناعات والعلوم، فمتى سمعتَ حرفاً مخالفاً لا شكَّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنّه شذّ، فإن كان سُمِع ممّن تُرتضى عربيّتُه، فلا بدّ من أن يكون قد حاولَ به مذهباً، أو نحا نحواً من الوجوه، أو استهواه أمرُ غلطه".

---

(1) عبد اللطيف، من وجوه استعمال الهمزة، مرجع سابق: ص76-77؛ ويرى إبراهيم أنيس أن اللغة العربيـة التي نزل بها القرآن الكريم كانت تُؤْثر تسهيل الهمز وهو صبغة حضريّة، وأنّ اللغويين بعد الإسـلام قـد فرضوا عليها تحقيق الهمز مُؤثِرين هنا الأداءَ البدويَّ؛ فشاع بيننا الآن أنّ تحقيق الهمز هو الأفصح، أنيس، هل اللغة العربية لغة بدويّة، مصدر سابق: ص180.

(2) السيوطي، المزهر، مصدر سابق: والنصّ نفسُه فـي: الـسيوطي، الاقتـراح، مـصدر سـابق: ص75؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 91/2؛ وحول شروط التعجّب انظر: ابن عصفور، المقـرب، مصدر سابق: ص82؛ وانظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 210/1؛ والزجاجي، الجمل، مصدر سابق: ص100.

قال: وليس البيت الشاذّ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجّةً على الأصل المُجمَع عليه في كلام، ولا نحوٍ ولا فقه، وإنّما يَركَنُ إلى هذا ضَعَفَةُ أهلِ النّحو، ومَن لا حجّة معه".

وممّا ورد شاذّاً في التعجّب ما جاء في الصحاح[1]: "وقد قالوا: ما أشغَلَه، وهو شاذّ؛ لأنّه لا يُتعجّبُ ممّا لم يسمَّ فاعلُه، وقولهم في المجنون: ما أجنَّه، شاذّ لا يقاس عليه، لأنّه لا يقال في المضروب: ما أضربَه، ولا في المسلول: ما أسلَّه؛ وقالوا: ما أقولَه، وأقوِلْ بزيد، ويُؤكرِم في الشِّعر"[2].

ومن الشّاذ: ما أأتاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم، وما أعورَه، وما أحمرَه، وأقمِن به، وما أعساه، وأعسِ به، وما أقدرَ اللهَ أن يُدني على شَحَطٍ: لعدم قبول صفات الله الكثرة[3].

وممّا جاء مصحّحاً من أفعَل التعجّب: "ما أقولَه وأبيعَه" قال أبو علي الفارسيّ[4]: "لأنّ هذا الفعل لمّا لمْ يتصرّفْ، ولم يظهر الضّميرُ الذي فيه أشبَهَ الأسماء، ومِن ثمّ صُغّر في قولهم: ما أُميلحَه. وقالوا: أقوِلْ به، لأنّه في معنى ما أفعلَه، فأجروه مجراه، كما أجروا "يَذَرُ" مجرى "يَدَعُ" حيث اتّفقا في المعنى، وإن لم يكن في "يذر" حرفٌ حلقيٌّ".

وممّا عُدّ نادراً ما جاء في اللسان[5]: "ما أخيرَه وخيرَه وأشرَّه وشرَّه، الأخيرة نادرة"، قال أعرابي: قلتُ لخلف الأحمر: ما خيرَ اللبنَ للمريض!! بمحضرٍ من أبي زيد، فقال له خلف: ما أحسنَها من كلمة لو لمْ تُدنّسْها بإسماعها للناس، وكان ضنيناً،

---

(1) الجوهري، الصحاح، مصدر سابق:

(2) الفارسي، الحجة، مصدر سابق: 181/1.

(3) الجندي، دراسات في النظام الصوتي والصرفي، مرجع سابق: ص63؛ وانظر: الدالي، بقيّة الخاطريّات، مصدر سابق: ص57؛ وما بعدها وابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 154/3؛ والفارسي، المسائل العضديّات، مصدر سابق: ص163، حيث قال أبو زيد: سمعتُ العرب تقول:قرَيتُ وتوضّيت، فقال له سيبويه: كيف تقول في أفعل منه؟ قال: أقرأ، وزاد أبو العبّاس هنا: فقال: فقد تركتَ مذهبَك، أي لو كان البدل قوياً للزم ووجب أن تقول: أقري، كـ"رمَيتُ أرمي" ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 154/3.

(4) الفارسي، التكملة، مصدر سابق: ص585؛ والأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 149/1.

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 265/4 خير، وفي ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: محمد ﷺ: خِيَرةُ الله من خلقه "ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق:": ص482.

فرجع أبو زيد إلى أصحابه، فقال لهم: إذا أقبل خلف الأحمر فقولوا، بأجمعكم: ما خيرَ اللبنَ للمريض؟ ففعلوا ذلك عند إقباله، فعلِمَ أنّه من فِعلِ أبي زيد".

وفي زيادة أمسى وأصبح في قولهم: "ما أصبح أبردَها وما أمسى أدفأها: فشاذّة، كما يرى ابن عصفور، إذ القياس زيادة "كان" بين الشيئين المتلازمين"[1].

وممّا استغنوا عنه في التعجّب قال سيبويه[2]: "ولا يقال: ما أقيلَه، من القيلولة، استغنوا عنه بـ"ما أنومَه"، كما قالوا: تركتُ ولم يقولوا: وَدَعْتُ، لا لعلّة"، قال العيني[3]: "ولا يُعلُّ مثلُ: "ما أقولَه" لأنّه تعجّب، وهو شبَهُ الأسماء في عدم تصرُّفه، يعني لا ينصرف لفظُ التعجُّب إلى المضارع والأمر والنهي، فلمّا شابه الاسم صُحِّحت واوُه".

قال ابن يعيش[4]: "وقد صحّحوا أفعلَ التعجّب أيضاً في نحو قولهم: ما أقومَه وما أبيعَه، وذلك حيث أرادوا جُمودَه، وعدمَ تصرُّفه؛ ولذلك لم يأتوا له بمضارع، ولم يؤكّدوه بمصدر، حين تضمّن ما لم يكن له في الأصل من معنى التعجّب، فلمّا جمُد هذا الجمودَ، ومُنِعَ التصرُّفَ أشبَهَ الأسماءَ؛ فصُحِّحَ كالأسماء، وغلب عليه شَبَهُ الأسماء فلزم طريقةً واحدة، فقالوا: ما أقومَه وما أبيعَه كما يقولون: هو أقوَمُ وأبيعُ من فلان".

---

(1) ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص100، قال الزجّاجيّ: "واعلم أنّ "كان" تدخل في باب التعجّب وحدَها من بين سائر أخواتها لاتّساعهم فيها، ولأنّها أصل في كل فِعلٍ وحدث"، الزجاجي، الجمل، مصدر سابق: ص103؛ وقد أجاز هشام الضرير أن يُفصل بينهما بظنّ وأخواتها، الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 40/3.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 578/11 قول؛ 580/11 قيل.

(3) العيني، شرح المراح في التصريف، مصدر سابق: ص218.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 76/10؛ يوضّح محمد الأنطاكيّ عدم إعلالها بالقول: لو طبّقنا قانون النقل والقلب على كلمة "أبيض" لأصبحت "أباض" ولفَقدت الكلمة وزنَ (أفعلَ) الموضوعَ لمقولةٍ صرفيةٍ هي مقولة الوصفية، ذلك أنّ هذا الوزنَ شديدُ الحساسيّة، فما يكاد يتغير شيء من حركاته وسكناته حتى يفقد معنى الوصفيّة الذي يحمله، فلا يسري عمل قانون الإعلال بالتسكين على أفعل التعجب:ما أقومَه وأقوِم به، واسم التفضيل: هو أقومُ منه... وأسماء الآلة: مِروحة والمبالغة: مِقْوَل، مِغْوار أيضاً..."، الأنطاكي، محمد، (1975)، المحيط في العربية، الطبعة الثانية، مكتبة دار الشروق، بيروت، لبنان: 109-107/1

يقول صاحب الكُنّاش[1]: "ما أقوله: فعل تعجّب مِن أقالَه البيع، ومـا أبيعَـه، فلكونه فعلاً غيرَ متصرّف، فأشبه الأسماءَ فصُحِّح فيه حرفُ العلة، كما صُحِّح في الأسماء".

وقد أوضح الزجّاجيّ أنّ مثلَ: "ما أحمرَ زيداً" فإنّما جاز ذلك لأنّهم أرادوا به البلادةَ والحماريّةَ، كأنّهم قالوا: "ما أبلدَه" ولم يقصدوا اللون، وكذلك قولُهم: "ما أعمَى زيداً" إذا أرادوا "أعمى القلب"، جائز على هذا التقدير"[2].

ولذلك عدّ الزجاجيّ قولَ الشاعر[3]:

إذا الرجالُ شتَوا واشتدَّ أكلُهُمُ فأنتَ أبيضُهُمْ سِربالَ طَبّاخِ

قال الزجّاجي[4]: قولُه شاذٌّ غيرُ مأخوذٍ به، ولا معمول عليه".

وهذه المسألة في أفعل التفضيل والتعجّب مسألة خلافيّة بين البصرة والكوفة، فقد منع البصريّون جوازَ التعجّب من "أبيض" و"أسود"، أمّا الكوفيّون فأجازوا أن يأتي أفعلُ التفضيل، وصيغتا التعجّب من البياض والسواد دون سائر الألوان، قالوا: لكونهما أصلاً لسائر الألوان"[5]، أمّا: أبيضُ من أختِ بني إياض، ولأنتَ أسودُ... فشاذٌّ عند البصريّين.

وممّا جاء من اسم التفضيل على الأصل: "ويقال هذا السكّينُ أموَهُ من هـذا، فيؤتَى به على الأصل، ولا يقال: أمهى، على القلب، وقالوا: أمهاه والأصل: أماهَهُ،

---

(1) المؤيد، الكناش، مصدر سابق: 268/2، والفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ص165، قال ابن يعيش: "وقد صَحَّحوا أفعل التعجب حين أرادوا جموده وعدم تصرفه، فلما جمد وأشبه الأسماء، صُحِّح كالأسماء، ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 76/10.

(2) الزجاجي، الجمل، مصدر سابق: ص101.

(3) هذا البيت من شواهد الإنصاف: 149/1، ولم يعزه الأنباري لشاعر معين، وكذا روى ابن منظور (ب ي ض) هذا البيت ولم يعزه، والبيت في ديوان طرفة بن العبد، ص173 بتحقيق علي الجندي، ولـه عدّة روايات، وهو من قصيدة طويلة يهجو فيها طرفة ملك الحيرة عمرو بن هند، وانظر: شرح المفصل: 93/6.

(4) المصدر نفسه: ص102.

(5) الأنباري، الإنصاف، مصدر سابق: 149/1، والأستراباذي، الكافية في النحو، مصدر سابق: 213/2.

وقد حكى أبو زيد: ماهتْ الركيّةُ تميه"[1]، وفي موضع آخر يقول أبو علي[2]: يقال: أمهيتُ السيف والسكّينَ والخنجرَ بمعنى سقيتُه الماء، وكان القياس أماهَهُ؛ لأنّه مِن الماء، والعين من الماء واوٌ، واللام منه هاء، قال أبو زيد: وأماهها "الركيّة" يُميهُها إماهة، فكان ينبغي أن يكون أَمَهتُ السكّين والسيف".

وما جاء منها على الأصل، أو ما وُسم بالشذوذ هو، فيما نعتقد، من الرّكام اللغويّ.

### 4.2.3 ما جاء مُصحَّحاً من المثنَّى:

الأصلُ في التّثنية، كما يقول ابن يعيش[3]: "ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ مثلِه، واشتقاقُها مِن ثَنَى يَثْنِي إذا عَطَف، وأصلها العطفُ، فإذا قلتَ: قام الزّيدان، فأصله زيدٌ وزيدٌ، ولكنّهم إذا اتَّفقَ اللّفظان حَذفوا أحد الاسمين، واكتفَوا بلفظ واحد، وزادوا عليه زيادةً تدلُّ على التثنية، فصارا في اللّفظ اسماً واحداً، وكان ذلك أوجزَ عندهم مِن أن يذكروا الاسمين، ويعطفوا أحدَهما على الآخر".

وممّا جاء من المثنّى على أصله "بالعطف" ما أورده صاحبُ الخِزانة[4]:

"كأنَّ بينَ فَكِّها والفكِّ فارةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ

وكان القياسُ أن يقول: بين فكَّيها، لكنّه أتى بالمتعاطِفَين ضرورةً، والفكُّ بالفتح: اللَّحيُ، وهو عَظمُ الحنَك، وهو من الإنسان حيث يَنبتُ الشَّعر"، فقد جاء بها الشّاعرُ على الأصل "والشّاعرُ له مُعاوَدَةُ الأصولِ المرفوضة"[5].

---

(1) الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ص153؛ وابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 356/1؛ وقيل: أميه من هذا والأول أشهر وأكثر.

(2) الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ص177.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 137/4؛ والأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 252/1؛ وابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: 393؛ والأستراباذي، الكافية في النحو، مصدر سابق: 172/2.

(4) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 468/7؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 138/4؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: "فكك"، قال السّيوطيّ: يجوز للشاعر استعمالُ الأصل المهجور، كما استعمله مَن قال "كأنّ بين فكّها والفكّ"، الأشباه والنّظائر: 225/1.

(5) ابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: ص394.

ومثلُه ما ذكره أبو حيّان[1]:

لَوْ عُدَّ قَبرٌ وقبرٌ كنتَ أكرمَهُمْ          مَيْتاً وأبعدَهم مِن مَنزِلِ الذَّمِّ

وممّا شذَّ من المثنّى فقالوا: ضَبُعان في الضَّبُعِ والضِّبْعان، فغلّبوا "ضَبُعاً "وهو مؤنّث، وقد قالوا فيهما: ضَبْعانان على الأصل، وذلك قليل[2].

ويُرَدُّ المحذوفُ إلى الاسم عند تثنيته، إلاّ لفظتين شذّتا وهما: أَلْيَة وخُصية، قالوا في تثنيتهما: أَلْيان، وخُصْيان، فحذفوا التاء[3]، قال ابن يعيش[4]: "ولم تُحذفِ التّاءُ في التّثنية إلاّ في موضعين شذّا عن القياس: قالوا: خُصيان وأَلْيان، والقياس خُصيتان وأَليتان؛ لأنّ الواحدةَ خُصية وأَلية، قالت امرأةٌ من العرب:

لستُ أبالي أنْ أكونَ مُحْمِقَة          إذا رأيتُ خُصيةً مُعلَّقة

**تثنية المقصور:**

وممّا جاء من المثنّى على الأصل، وهو من الرُكام اللّغويّ تنثية "رِضا"، جاء في اللسان[5]: "وتثنيةُ الرِّضا رِضَوان ورِضَيان" الأولى على الأصل، والأخرى على المُعاقبة، وعند الجوهريّ: وسمع الكسائيُّ "رِضَوان، وحِمَوان في تثنية الرِّضا، والحِمى، قال: والوجهُ حِمَيان ورِضَيان، فمِن العرب من يقولُهما بالياء على الأصل، والواو أكثرُ، وفي الكافية: "وسُمِّي مقصوراً لأنّه ضدُّ الممدود، أو لأنّه محبوسٌ من الحركات، والقصرُ الحَبسُ، فإنْ كانت أَلِفُه عن واو، وهو ثلاثيٌّ قُلبتْ واواً"[6].

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق:254/1؛ وابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص394 "وفيه: بيتاً بدل: ميْتاً، والذّامّ بدل الذمّ، وعند ابن الحاجب أنّ العطف في هذا الشاهد قُصِد به التكثير"، الأسترابادي، الكافية في النّحو، مصدر سابق: 176/2

(2) ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص395؛ والأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 257/1.

(3) ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص397؛ والأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 257/1؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 109/10، والأسترابادي، الكافية، مصدر سابق: 176/2.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 143/4؛ والفارسي، الحجة، مصدر سابق: 200/1 "قال سيبويه: "مَن قال خُصيان لم يُثنِّه على الواحد المستعمَل في الكلام يعني أنّ خُصيين تثنيةُ خُصى لا يستعمل في الكلام، وقول ثعلب:هما الخصيان، فإذا أفردتَ أدخلتَ الهاء فقلتَ خُصية، وعن الخليل أنّها تُؤنَّث ما دامت مفردة"، البغدادي، الخزانة، مصدر سابق: 527/7.

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 323/14 رضي.

(6) الأسترابادي، الكافية، مصدر سابق: 174/2.

ورضيتُ الشّيءَ فهو مَرضِيٌّ، وقالوا مَرضُوٌّ، فجاؤوا به على الأصـــل، لأنّ الرِّضا في الأصل من بنات الواو، "فقد رُدّتِ الواوُ في الثلاثيِّ المقصور إلى الأصل لخفّة الواو عند تثنيته"[1].

وقول الجوهري: فمن العرب من يقولُهما بالياء على الأصل، فيـــه نظـــر، إذ الأصل كما ذكر ابن منظور وغيرُه "رِضَوان"، فمن جاء بها مُثنّاةً هكذا فقد جاء بها على الأصل، لأنّها من الرِّضْوان، وكذا حِمَوان، قال أبو جعفر النحّـــاس[2]: "تثنيـــةُ الرِّضَى رِضَوان، ولا معنى لحكاية مَن حكى رِضَيان"، فقد أنكر النحّاسُ "رِضَـــيان" بالياء، ويبدو لي أنهما صورتان، أو لغتان في تثنية الرّضـــا، قـــال ابـــن قتيبـــة[3]: "...وكذلك "الرّضا"، من العرب مَن يثنّيه "رِضَيان"، ومنهم من يثنّيه "رِضَوان"، وأنْ تُكتبَ بالألف أحبُّ إليَّ؛لأنّ الواوَ فيه أكثرُ، وهو من الرِّضْوان، ويقول ابن قتيبة في موضعٍ آخر[4]: "قال أبو زيد: تثنيةُ عِرق النَّسا نَسَيان ونَـــسَوان، وتثنيـــةُ الرِّضـــا: رِضَوان ورِضَيان، والحِمى: حِمَوان وحِمَيان، والرَّحا رَحَوان ورَحَيان، ونَقا الرّمل: نَقَوان ونَقَيان"، فالقياس في حِمى حِمَيان وفي رضا: رِضَوان. ففي تثنية كـــلٍّ مـــن: رِضا، وحِمى، ورَحا، ونَقا: وجهان: بالواو والياء، وربّما كانت بالواو لهجةً لقبيلـــة، وبالياء لقبيلة أخرى، من ذلك ما قاله الفرّاء[5]: أهلُ الحجاز يقولون: القُصوَى بالواو والقياس: القُصيا بالياء مثل: العُليا، وهو من عَلَوتُ، والدُّنيا وهو من دنوتُ، وهـــذا نادر خرج على الأصل، وقريب من هذا ما نقله صاحب اللسان[6] في جمع: خائف: قومٌ خُوَّفٌ على الأصل، وخُيَّفٌ على اللفظ".

---

(1) المصدر نفسه: 174/2.

(2) النحاس، إعراب القرآن، مصدر سابق: 274/5؛ والصقلي، أبنيـــة الأســـماء، مـــصدر ســـابق: ص333؛ والسيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق: 44/1

(3) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص209، قال السُّيوطيّ: "التثنيةُ تردُّ الأشياءَ إلى أصولها، من ذلـــك قولُهم: أبَوان وأخَوان وحمَوان وفَمَوان وفَمَيان ويَدَيان ودَمَيان": 93/1.

(4) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق:ص460، والفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ص61.

(5) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص488؛ والفارسي، الحجّة، مـــصدر ســـابق: 77/1؛ جـــاء فـــي الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 140/1 "قال: رِضَيان تثنية رضا، ولا يقاس عليه خلافاً للكسائيّ.

(6) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 59/9 خوف.

والتثنيةُ من جملة ما يردُّ الأشياءَ إلى أصولها، جاء في الخزانــة[1]: "يَــدَيان: مثنّى "يداً" بالقصر، فلمّا ثُنِّي قُلبت ألفُه ياءً، كــ"فَتَيان في مثنّى فتى؛لأنّ أصلَها الياءُ، وإنّما قُلبت "يداً" في المفرد ألفاً لانفتاح ما قبلها، قال صــاحب الــصِّحاح: وبعــضُ العرب يقول لليد: يداً، مثل رَحا، وتثنيتُها على هذه اللغة يَدَيان مثل رَحَيان، وكذا قال ابن يعيش، وفيه ردٌّ على مَن زعم أنّ يَدَيان مثنّى يد رُدَّتْ لامُه شذوذاً، كالزمخشريّ في المفصل".

"ومثلها: دم: قالوا في تثنيته: دَمَوان، وقال بعضُهم: دَمَيان، ممّا دلَّ على أنّــه من الواو أكثرُ، لأنّهم قد قالوا: هَنَوان وأَخَوان وأَبَوان"[2]، ومذهب سيبويه أنّ تثنيــةَ يد ودم: يَدان ودَمان، ومذهبُ المبرِّد: دَمَيان ويَــدَيان كمــا ذكــر الفارســيُّ فــي العضديّات.

قال أبو حيّان[3]: وفي الثلاثيّ: إن كانت أَلِفُه منقلبةً عن واو أو يــاءٍ انقلَبــتْ لأصلها نحو: عصَوان ورَحَيان، هذا مذهب البصريِّين لم يُفرِّقوا بين كون الاسم على فَعِل أو فَعَل أو فُعَل، ونقلَ ابنُ مالكٍ عن الكسائيِّ أنّه يُجيزُ في نحو: رِضىً وعُلــىً أن يُثنَّى بالياء؛قياساً على ما سُمِع من قول العرب في رِضىً رِضَيان، ونقل أصحابُنا عن الكوفيِّين أنّ المقصورَ الثلاثيَّ إذا كان مضمومَ الأوّلِ، أو مكسورَه يُثنَّى باليــاء كان من ذوات الياء، أو من ذوات الواو، إلاّ لفظتين شذّتا، وهما: حِمىً ورِضىً، فإنّ العربَ تثنِّيهما بالياء والواو، وحكى سيبويه[4]: رِبَوان، وهي خلافُ ما ذهبوا إليــه، وحِمَوان بالواو شاذٌّ عند البصريِّين".

---

(1) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 476/7-477؛ قال ابن عصفور:"فإنّك تردُّ المحذوف في أخٍ وأبٍ وحمٍ وهَــنٍ وفمٍ وهو الواو، وتُلحِقُ العلامتين، وما عدا ذلك لا تُلحِقه العلامتين، ولا تردُّ إليه شيئاً إلاّ في ضرورةٍ نحو قوله:

فَلوْ أنّا على حَجَرٍ ذُبِحنا    جرى الدَّمَيَان بالخبر اليقين

ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص397؛ والأنباري، الإنصاف، مصدر سابق:357/1، وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: دمي، والأستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق:65/2، وهو شاهدٌ مُتنازَعُ النِّسبةِ، وانظر السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 93/1.

(2) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق:483/1؛ والفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ص272.

(3) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 260/1.

(4) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 387/3، وهو مذهب الكسائيّ، كما في: الأستراباذي، الكافية، مصدر سابق: 174/2.

وقد ذهب ابنُ عصفور[1] مذهبَ البصريِّين في هذه المسألة: فأجاز ردَّ الألف، فيما كان على ثلاثة أحرف، إلى أصلها، فنقول: رَحَيـان، وعَـصَوان، وإنْ جُهِل الأصلُ رُدَّتْ إلى الياء فيما سُمِعت فيه الإمالةُ، فتقول في تثنية: (بَلي) إذا سمَّيتَ بها "بَلَيان" وإنْ لم تُمَلْ قُلِبتْ واواً، فتقولُ في تثنية (عَلَى) إذا سمّيتَ بها "عَلَوان"، وتقلبها ياءً فيما زاد على الثلاثة، فتقول: "جُمادِيـان"، أمّـا "رحـى" فتثنيتُهـا، عنـد ابـن منظور[2]رَحَوان، قال ابن منظور: "والياءُ أعلى"، أي: رَحَيان، فهي يائيّـةٌ واويّـةٌ، لأنّه يقال: رَحَوتُ بالرَّحا ورَحَيتُ بها، وألف"رحى" عند ابن يعيش[3] أصـلُها يـاء: "فإن قيل: فمِن أين علمتُمْ أنّ ألف "رحى وفتى" من الياء، قيل: لقولهم فيـه: رحَيـتُ بالرحى إذا طحنْت بها، ولقولهم في جمع فتى: فِتْيان وفِتْية، فظهورُ الياء فيما ذكرنـا دليلٌ على أنّها من الياء، فإن قيل: ففي "رحى": لغتـان، يقـال: رحيـتُ بـالرّحَى، ورحوتُ بالياء والواو، فلِمَ قُلْتُم "رَحَيان: لا غير، قيل: الحكمُ في التثنية على الغالـبِ الأكثرِ، والأكثرُ "رَحَيتُ" بالياء، قال الشّاعر[4]:

كأنّا غُدوَةً وبني أبينا بجنب عُنَيزَةٍ رَحَيا مُديرِ

ويبدو أنّ تثنيةَ نحوِ: رِضا وحِمى على: رِضَيان وحِمَيان هو مذهبُ الكوفيِّين، بدليل قولِ ابنِ يعيش: "وممّا كان مكسورَ الأوّل أو مضمومَه قلبوه "ويقصد الكوفيِّين" إلى الياء، وإن كان من الواو، وكتبوه بالياء، نحو: الضُّحَى والرِّشا والحِبى، والحـقُّ مع البصريِّين؛للقياس والسماع، أمّا القياسُ فقد ذُكر، وأمّا السّماعُ فمـا حكـاه أبـو الخطّاب أنّه سَمع في تثنية "كباً" وهو العودُ الذي يُتبخَّر به "كَبوان"، وحكى الكـسائيّ منهم أنّه سَمع في: حِمَىً حِمَوان، وفي رِضا رِضَوان، وهذا نصٌّ في محلِّ النـزاع، فاعرِفْه".

---

(1) ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص398؛ والمقتضب: 40/3؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 146/4.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: رَحَوَ.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 146/4-147؛ والبغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 461/7؛ والأستراباذي، الكافية، مصدر سابق: 174/2.

(4) هذا البيت لمهلهل بن ربيعة أخي كليب، شرح المفصل: 147/4.

أيَّدَ ابنُ يعيش البصريّين بالقياس والسماع، ومَن سَمِع أحفظُ وأولى ممّن لم يَسمعْ، بل إنّ الكسائيَّ، وهو من رؤوس مدرسة الكوفة وافقَ البصريّين في تثنية حِمى ورِضا بالواو؛لأنّه سَمِع، ومَن سَمِع حُجّةٌ على مَن لم يسمعْ، فـ"رِضَيان "بالياء" جاءت شاذّةً، والقياس رِضَوان، على الأصل، فقد اختلَفوا فيها، وكلُّهم "يُفسِّرُ ما يَنوي" كما قال سيبويه[1]، و"مبنى الكلام على الظّاهر أكثرُ، لا على النيّات"، كما قال الأنباريّ[2].

قال ابنُ جنّي[3]: "إذا تعارضَ السّماعُ والقياسُ نَطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقِسه في غيره".

وممّا شذّ من المقصور قولُهم: مِذْرَوان، والقياسُ بالياء، وعلّةُ ذلك عند ابنِ قتيبة[4]: "أنّهم تَركوا الواوَ؛لأنّهم لا يُفرِدون الواحدَ، فيقولون: مِذرىً، إنّما هو لِلَفظٍ جاء مثنّى لا يُفرَدُ واحدُه"، والقياس في "مِذرَوان"، وهما أطرافُ الأليَتَين، أنْ يقال فيهما "مِذرَيَيهما: على قياس تثنية المقصورِ الزّائدِ على الثّلاثةِ، مِن نحوِ" مَلهَى ومَغزَى، ولا مُفردَ لـ"مِذرَوين"[5].

قال أبو حيّان[6]: "وحكَى أبو عبيدٍ عن أبي عمروٍ "مِذْرَى" مفرداً، وحكى عن أبي عبيدة مِذرَى ومِذرَيان"، فقد ورد فيهما: مِذرَوان، ومِذرَيان، وكلٌّ قالَ بحسَب ما بلغه.وقد وردتْ في شعر عنترةَ، قال[7]:

أحولِي تَنفُضُ استُكَ مِذرَيَيها لِتقتُلَني فها أنَذا عُمارا

---

(1) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 255/1.

(2) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، (1978)، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد الجنابي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، العراق: 167/1.

(3) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 117/1؛ وحول تثنية: "يد" انظر الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: "يدي": 238/14 "قال بعضهم: واحد الأيدي: يدى، كما ترى، مثل عصا ورحى وقناً ثم ثنوا فقالوا: يديان ورحيان وقنوان"، الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: يدي.

(4) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص218؛ ومِذروان: التزم فيه الأصل لأنه لم يستعمل مفرداً، لزم التثنية: تصريف الأسماء، قباوة: ص189.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 149/4.

(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 260/1.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 149/4؛ 116/4؛ والبغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 517/7.

وقوله: تنفضُ استُك مِذرويها كنايةٌ عن التّهديد والوعيد"، فكان ينبغي أن يقال مِذرَويها بالياء على قياس تثنية المقصور، والمِذْرَوان أعالي القرنَين والمَنكِبَين أيضاً، فمذهب الكوفيِّين: مِذرَيان" يقلبون الألف الثابتةَ في المفرد ياءً عند التثنية[1].

وتحريكُ المَنكِبين من فِعال المتوعِّد، ومُحرِّك مَنكِبيه إنّما تتحرّكُ له فروعُها وأعاليها، قال ابن الشّجريّ: وهذا الحرفُ ممّا شذّ عن قياس نظائره، وكان حقُّه أن تَصيرَ واوُه إلى الياء، كما صارت إلى الياء في قولهم: مَلهَيان ومَغزَيان، لأنّ الواو متى وقع في هذا النحوِ طرفاً رابعاً، فصاعداً، استحقَّ القلبَ إلى الياء، حملاً على انقلابه في الفعل نحو يُلهِي ويُغزِي، وصحّت الواوُ في "المِذرَوين" لأنّهم بنَوه على التثنية، فلم يُفرِدوا فيقولوا مِذرىً، كما قالوا مَلْهىً، فصحّتْ لذلك، كما صحّت الواوُ والياءُ في العِلاوة والنِّهاية"[2].

وفي أمالي أبي علي القالي[3]: "وقال أبو نصر وغيرُه: ذِروةُ كلِّ شيء أعلاه، ويقال: فلان في ذَرى فلان، أي في دفئه وظلّه، ويقال: جاء ينفضُ مِذرويه، إذا جاء باغياً يتهدّدُ، قال: والمِذرَوان: الناحيتان، قال أبو علي: وهذا القولُ مشتملٌ مَن سمَّى ناحيتي الرأسِ مِذروين، وعلى ما رواه أبو عبيد عن أبي عبيدة، أنّ المِذرَوين أطرافُ الأليَتَين، قال: وليس لها واحد، لأنّه لو كان له واحدٌ فقيل: مِذرَى لقيل في التثنية: مِذرَيان بالياء، وما كانت بالواو".

**تثنية الممدود:**

"الممدود هو كلُّ اسمٍ وقعتْ في آخره همزةٌ قبلَها ألفٌ زائدةٌ، نحو: كِساء ورداء ونحوهما من نحو: سِقاء وغِطاء وشَقاء، وغيرُ ممدود كلُّ اسمٍ كان في آخره همزةٌ لا ألِفَ قبلَها، نحو: خطأ، ورشأ، وقارئ، ومُنشِئ، فالمهموز أعمُّ من الممدود؛ إذ كلُّ ممدودٍ مهموزٌ؛لأنّ في آخره همزةً، وليس كلُّ مهموزٍ ممدوداً"[4].

---

(1) الأستراباذي، الكافية في النحو، مصدر سابق: 174/2؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 109/10.

(2) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 7/17-518.

(3) القالي، الأمالي، مصدر سابق: 201/1-202.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 150/4.

"والهمزةُ إمّا مُبدلَةٌ من ألف التأنيث كحمراء، أو للإلحاق كعِلباء، أو منقلبةٌ عن واو أو ياء أصلية ككساء ورداء، أو أصليّة: كقَرّاء لجيّد القراءة، فالتي للتأنيث تُقلب في الأشهر واواً، وأمّا قلبُها واواً دون الياء؛فلوقوعها بين ألفين، فبالغوا في الهرب من اجتماع الأمثال، لأنّ الياءَ أقربُ إلى الألف من الواو، ولكون الواوِ والهمزةِ متقاربتين في الثِّقل، وربّما صُحِّحت فقيل حمراءان"[1].

وممّا جاء من المثنّى الممدود مصحَّحاً على أصله: حمراءان، والكوفيُّون أجازوه كما حكى النحّاس.

وحمراء ألف التأنيث فيها بدل من الألف الموضوعة للتأنيث عند البصريّين خلافاً للأخفش والكوفيّين، قال أبو حيّان[2]: "لم يذكر سيبويه فيها إلا القلبَ واواً نحو: حمراوان، وأجاز الكوفيون على ما نقله النحّاس فيها القلبَ والإقرار، وحكى أبو حاتم، وابن الأنباري، وإقرارُها[3] همزة عن العرب، وقلبها ياء لغة لفَزارةَ، وقال السّيرافيُّ: ممّا يُستثقَلُ وقوعُ الألف بين واوين، فعدَلوا به عن القياس، قولهم في تثنية لأواء وعَشواء، لأواءان، وعشواءان، وكرهوا: لأواوان لأجل الواوين، فهَمزوا".

"وحكَى المبرِّد عن المازنيّ قلبَها ياءً حمرايان، والأعرفُ في الأصلية بقاؤها في التثنية همزةً، وحكى أبو علي عن بعض العرب قلبَها واواً نحو: قَرّاوان"[4].

فحمراءان في تثنية حمراء ممّا جاء على أصله، وشذّ عن بابه، ونعدّها من مظاهر الرُّكام اللّغويّ.

قال أبو عمرو[5]: "وكلُّ العرب تقول: حمراوان، وربّما قالوا: حمراءان، فلم يقلبوها تشبيهاً بهمزة "عِلباء" من حيث هما زائدان، حكى ذلك محمّد بنُ يزيد عن أبي

---

(1) الأسترابادي، الكافية في النحو، مصدر سابق: 174/2؛ والأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 258/1.

(2) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 259/1؛ وفي العكبري، اللباب، مصدر سابق: 426/2 "إذا كانت لام فَعلاءَ الممدودة واواً صحّت في الصفة نحو: القَنواء والعَشواء، وإنْ كانت اسماً قُلبت ياءً نحو العَلياء اسم موضع، فقالوا ذلك للفرق أيضاً" وانظر: ابن جني، المنصف، مصدر سابق: 161/2.

(3) كذا ويبدو أنّها سهوٌ من المحقِّق ولعلّها "إقرارها" دون واو.

(4) الأسترابادي، الكافية، مصدر سابق: 175/2؛ وحول إبدال الهمزة، انظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 255/1.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 151/4؛ والأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 258/1. وعند ابن عصفور أن قلب همزة حمراء واواً ضعيف، ويجوز قلبها ياءً في لغة لبعض بني فزارة، ابن عصفور، المقرب، مصدر

عثمانَ، وحكى الكسائيُّ عن العرب كِسايان ورِدايان بالياء، فصار فيه ثلاثُ لغات وأجاز ذلك أجمعَ في باب حمراء، فقال: حمراوان بالواو، وحمراءان بالهمزة وحمرايان بالياء".

وممّا شذّ في التثنية: قاصِعان: "وهو مذهب الكوفيين، إذ أجازوا فيما طال من الممدود حذفَ الحرفين الآخرين فقالوا: قاصعان ونافقان في قاصِعاء ونافِقاء"[1].

وذكر أبو حيّان ممّا شذّ من الممدود إضافةًلـ"قاصعاء"، قال[2]: "وقال بعضُ العرب: خُنفسان، وعاشوران وقُرفُصان وباقِلان في تثنية: خُنفساء وعاشوراء وقرفُصاء وباقِلاء فحذف، ولا يقاس على ذلك خلافاً للكوفيّين، أجازوا حذف الحرفين فيما طال من ممدود هذا النوع".

ونخلص إلى أنّ أهمَّ ما شذّ في تثنية الممدود: حمراءان، وقاصعان، وكسايان، وقرّاوان بقلب الألف الأصلية واواً، ونعتقد أنّ هذه الأنماطَ في التثنية، ممّا شذّ عن بابه تمثّل بقايا ورُكاماً لُغويّاً عند بعض القبائل، كفزارة، وقد أكّدَ غيرُ واحد من العلماء أنّهم سمعوها.

وقد لخّص عبد الصبور شاهين قواعدَ تثنية الممدود، فقال: إنْ كانت الهمزةُ للتأنيث أُسقِطت، وحلّ محلَّها الواوُ فيقال في صحراء: صحراوان، وإن كانت أصليّةً بقيتْ كما هي: فيقال في قرّاء: قرّاءان، وفي وضّاء: وضّاءان، وإن كانت منقلبةً عن أصل، أو للإلحاق فيجوز بقاؤها على حالها، أو تحلُّ محلَّها واوٌ فيقال في كساء: كساءان وكساوان"[3].

فما جاء مثنّى على أصله هو ركام لغويّ.

---

سابق:ص399؛وعند ابن جنّي أنهم تدرّجوا في اللغة قال: "ونحو هذه الطريق في التدريج:حملُهم عِلباوان على حمراوان ثمّ حملُهم رِداوان على علباوان ثمّ حملهم قُرّاوان على رِداوان"، ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 231/1؛ 356/1.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 151/4؛ وابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: 397.

(2) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 259/1؛ وابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص399.

(3) شاهين، المنهج الصوتيّ، مرجع سابق: ص128.

### 5.2.3 شواذُّ الإدغام والفكِّ:

الإدغامُ هو رفعُك اللسانَ بالحرفين رفعةً واحدة، ولا يكون إلاّ في مِثلين متقاربين، فإذا اجتمع المتقاربان في كلمة واحدة لم يجزْ إدغامُ أحدهما في الآخر، لما في ذلك من الالتباس بإدغام المثلين؛ألا ترى أنّك لو قلتَ في أَنْمُلة: "أُمّلة" لم يُدرَ هل الأصل: أنمُلة أو أمْمُلة، إلاّ أن يكون المتقاربان الياءَ والواوَ، وقد سُبِقت إحداهما بالسكون، فإنّك تُدغم إحداهما في الأخرى، إلاّ أنّ الواو هي التي تُقلَب ياءً تقدّمتْ أو تأخّرتْ، نحو: ميْت أصله مَيْوِت، و(شقيّ) أصله "شَقِيْو"[1].

وممّا شذّ من إدغام المتقاربين، وهو ممّا يُحفظ ولا يُقاس عليه: سِتٌّ و"وَدٌّ" وعِدّان والأصل: سِدْسٌ، ووَتَدٌ، وعِتْدان[2].

ولا أريد أن أتحدّث عن الإدغام وأنواعه، ومتى يجوز، ومتى يمتنع، ومتى يجب...الخ، إنّما حديثي مُنصبٌّ على ما جاء شاذّاً، وإن شئتَ مصحَّحاً على أصله إن جاز التعبير.

فممّا جاء بالفك شاذّاً: قال أبو إسحاق الزجّاجي[3]: "قالوا سِتٌّ في العدد والأصل (سِدْسٌ)، لأنّك تقول في التصغير: سُدَيْس، وفي الجميع: "أسداس" فأبدلوا من السين "تاء"، ثمّ أدغموا الدّال في التّاء، وقالوا: "وَدٌّ" والأصل "وَتِدٌ، وهي اللّغةُ الحجازيّة الجيّدة، ولكنْ بنو تميم يقولون: وَتْد، ويسكّنون التّاء، ثمّ يدغمونها في الدّال".

---

(1) ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص506؛ والأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 332/1؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 121/1؛ وشاهين، المنهج الصوتي، مرجع سابق: ص250؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: دغم؛ والأستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق: 233/3، وعرّفه الزجّاجيّ بأنه: "إدخال حرف في حرف تخفيفاً، وأصل ذلك من حروف الفم خاصّةً دون الحلقيّة"، الزجاجي، الجمل، مصدر سابق: ص409/

(2) ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص508؛ وانظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 320/1؛ والأستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق: 220/3.

(3) الزجاجي، الجمل، مصدر سابق: ص416ويرى فوزي الشايب أنّ التاء جُهرت في وتِد>وَتْد>ودّ، وفي عِتْدان>عِدّان لأنّ الدّال في الموقع الأقوى أي في بداية مقطع والتاء في نهاية مقطع متوسّط مغلق، وعليه فإذا اتّصل المجهور بالمهموس لا بدّ أن يؤثّر أحدُهما بالآخر وهذه عمليّة مماثلة"assimilation"، الشايب، أثر القوانين الصوتيّة، مرجع سابق: ص225.

وممّا جاء على الأصل ولم يُدغم، نحو: رجاء بن حَيوَة، قال الفرّاء[1]: "ومن الشاذّ قولُهم للرجل (حَيوة) وللقطّ (ضَيوَن)"، وقد علّق المحقِّقُ الشيخُ محمّد محي الدين عبد الحميد بقوله: ووجهُ الشذوذ في ذلك أنّه ما اجتمعت الواوُ والياء في كلمة واحدة، وكانت أولاهما ساكنةً، سواء أكانت الياءُ أم كانت الواوُ إلاّ قُلِبت الواوُ ياءً، وأُدغِمت الياءُ في الياء، فمثال ما سُبقت الياء ساكنة "سيِّد وميِّت، أصلهما سَيْوِد ومَيْوِت".

قال ابن منظور[2]: "الأيّام في أصل البناء "أيْوام" ولكنّ العرب إذا وجدوا في كلمة ياءً وواواً في موضع، والأولى منهما ساكنة، أدغموا إحداهما في الأخرى، وجعلوا الياء هي الغالبة، كانت قبل الواو أو بعدها، إلا في كلمات شواذّ تُروَى مثل: الفُتوّة والهُوّة، وأضاف ابن كيسان: إلا حرفين: صَيْوِب وحَيوة، ولو أعلّوهما لقالوا: صيِّب وحيَّة".

وقد أضاف ابن القطّاع "خَيوان" اسم موضع، قال[3]: "وهو من شذوذ الكلام؛ لأن الواو صحت فيه وقبلها ياء ساكنة، والأصل أن تقلب وتدغم، ومثله في الشذوذ حيوة، اسم رجل، وشيطان، وزعم سيبويه "معاً"[4] أن وزنه "فَيعال" من شَطَنَ والأول من شاط".

---

(1) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: ص492؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 91/10؛ وابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 145/1، 155، 157.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 650/12 يوم، وانظر: ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 403/5 كوز، قال ابن يعيش: "والادّغامُ بالتشديد من ألفاظ البصريِّين، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين، ومعناه أن تصل حرفاً ساكناً بحرفٍ مثلِه متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدّة اتّصالهما كحرف واحد يرتفع ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: عنهما رفعةً واحدة شديدة نحو: شدّ ومدّ، والغرض بذلك طلب التخفيف"، ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 121/10.

(3) الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال، مصدر سابق: ص83؛ وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 285/2؛ والعكبري، اللباب، مصدر سابق: 403/2.

(4) يُكثِر ابنُ القطّاع من استعمال "معاً" كثيراً ويبدو أنّه يقصد بها ضبطَ الفاء أو العين بالحركتين معاً، أي أنّها مثنّاة انظر مثلاً: ص261، "فُسطاطيّ" و" المأكَمة" بكسر وفتح الكاف: ص283؛ وحول رأي سيبويه في "شيطان" انظر سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 259/4، وأوردها الجوهريّ على أصالة النون فهو "فَيعال" وذكر أنه يجوز أن يكون "فعلان"، وانظر، كذلك، الصحاح "شَطَنَ".

جاء في شرح الفصيح[1]: "وما جاء على فعِلت المكسور العين، التاء من ذوات التضعيف فهو مدغم، كشَلّتْ يدُه، وما أشبهها، إلا أحرفاً جاءت شاذةً غيرَ مدغمة، وهي: لَحِحَتْ عينه إذا التصقتْ، ومشِشت الدابّة وصكِكتْ، وضَبِبَ البلد، كثر ضِبابُه، وألِلَ السِّقاء، إذا تغيّرتْ رائحتُه، وقَطِطَ الشَّعرُ".

وإلى مثله أشار صاحب اللسان، عن التهذيب، فقال[2]: "أرض ضَبِبَة، أحدُ ما جاء على أصله، وضَبِبَة: كثيرةُ الضِّباب، وضَبِبَ البلدُ، وأضبّ كثُرت ضِبابُه، وهو أحد مما جاء على الأصل من هذا الضرب، وقَطِط شعره، ومَشِشت الدابة، وألِلَ السِّقاء".

وفي الأمالي للقالي[3]: "عن أبي بكر قال: أخبرنا عبد الرحمن عن عمِّه، قال: وصف أعرابيٌّ ناقةً، فقال: إذا اكحالّت عينُها، وألِلَتْ أذنُها، وسَجِحَ خدُّها، وهَدِبَ مِشفَرُها، واستدارت جُمجُمتُها فهي الكريمة، قال أبو علي: سَجِحَ: سَهُل وحَسُن، وهدِل: استرخى".

وقد علّل أبو علي الفارسيّ فكّ الإدغام مع تاء الفاعل، وبقاءه مع تاء التأنيث فقال[4]: "تقول: حَمِمْتَ وحَمَّتِ المرأةُ، أدغمت الميم الأولى في قولهم: حَمَّت ولم تدغم في حَمِمْتَ، لأنّ الميمَ التي هي لامُ الفعل تُبنَى على السكون مع علامة الضمير، كما تُبنى عليه في مثل: ضَرُبَتْ وقُتِلت، ولا تصلُ الحركة إلى هذه اللام لبنائها مع ضمير الفاعل الذي للمتكلّم والمُخاطَب، لأنّ الفعل يُبنى مع الفاعل في الضمير لتُنزلَهما منزلةَ كلمة واحدة... دلّ ذلك على تنزُّلِ الفعل مع الفاعل منزلةَ جزء منه، فلذلك أُسكِن أيضاً مع علامة الضمير في ضَرَبْتُ، ولمّا تَنزَّل بهذه المنزلة وجب أن يَظهرَ التضعيفُ في مثل: حَمِمْتَ ورُدِدْتَ، كما سكنت اللام في ضَرَبْتَ وضُرِبْتَ.

---

(1) شرح الفصيح لابن هشام اللخميّ: ص60؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: لحح.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 1/538-539، طيب؛ وابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 1/162، وعند ابن جنّي أن هذا خرج شاذّاً ليدلّ على الأصل، أصل قرّتْ عينُه قَرِرَتْ، وحلّ حَلَلَ.

(3) الأمالي للقالي: 1/213؛ وابن القطّاع: 4/343.

(4) الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ص78؛ وابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص513؛ وابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق: 1/116.

وحكى سيبويه عن الخليل[1] أنّ ناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ ومَــرَّنَ، في معنى: رَدَدْنَ ومَرَرْنَ، وهذه اللّغةُ غيرُ مأخوذٍ بها؛لقلّتها في الاستعمال وشذوذِها عن القياس... وأمّا حُمّتْ فلا بدَّ من الإدغام فيه وتركِ الإظهار، لأنّه لو لمْ يُفعلْ ذلك لتوالى المثلان فيه بالحركة، فيقال: حُمِمَتْ، والمِثلان إذا تواليا هذا التَّــوالي، فلــيس أحدٌ من العرب يستعملُ إظهارَها جميعاً إلاّ في ضرورة شعر نحو:

تشكو الوَجَى من أظلَلٍ وأظلَلِ، ونحو قول الشاعر[2]:

مهلاً أعاذِلَ قد جرَّبتِ من خُلُقي ... أنِّي أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا[3]

فأمّا في حال السَّعة والاختيار فلا يُبيَّنُ ذلك، ولا يُستعمل فيه إلاّ الإدغام".

---

(1) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 347/1، قال أبو الفتح: قياسُ قولِ من قال: "مُرّن أن يقــول يمــرّون، وكونُهم لم يطرِدوا القياس فيه دليل على شذوذه" الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 347/1.

(2) البيت لقعنب بن أم صاحب وهو من غطفان، شاعر أموي، نوادر أبي زيــد، ص44، وهــو مــن شــواهد سيبويه: 29/1، والخصائص: 160/1، واللسان (ضنن).

(3) عد أبو علي الفارسي الضرورة من ردّ الشيء إلى أصله نحو "ضنِنُو" الحجّة: 90/1؛ فهذا يجري مجــرى استحوذ، في أنّ القياس كان على نظائره أن يُعَلّ، وفي ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 257/1؛ قال: "فربَّ حرفٍ يخرج هكذا منبهةً على أصل بابه ولعلّه إنّما أُخرج على أصله فتُجُشِّم ذلك فيه لما يُعقِب مــن الدلالة على أوّليّة أحوال أمثاله، وكذلك قوله: أنّي أجُودُ لأقوامٍ وإن ضنِنوا، فأصل: ضنّتْ إذاً ضَنِنَتْ بدلالة قوله: ضنِنُوا"، وانظر حول "ضنّ" البغدادي، الخزانة، مصدر سابق: 369/1، وفي ابن جني، الخصائص، مصدر سابق:262/1عدّ نحو: لَحِجَ وأَلِلَ ممّا خرجَ مَنْبهةً على أصله، قال: ومنها ما يُمكن النطقُ به، غيرَ أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطِّراحِه، إلاّ أن يشذَّ الشيءُ القليل منه فيخرجَ على أصله مَنبهــةً ودليلاً على أوّليّة حاله؛ كقولهم: لححت عينه، وألل السقاء، إذا تغيّرتْ ريحــه". وأعــاد الحــديث عنهــا: 162/1؛ ثمّ تحدث عنها في باب الضرورة الشعريّة، وأنّها جاءت في غير باب الضرورة، وأضاف للمثــل السابقة: وقالوا إنّ الفُكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى، وقرأ بعضُهم "لَمَثْوَبة" وكثرة الشراب مَبْوَلة، وكثــرة الأكــل مَنْوَمة، وهذا شيءٌ مَطْيَبَةٌ للنفس، وهذا طريق مَهْيَع، إلى غير ذلك ممّا جاء في السَّعة ومع غير الضرورة" ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 329/1، قال سيبويه: قد يبلغون بالمعتلِّ الأصل فيقولون: رادِد فــي رادّ وضنِنُوا في ضنُّوا، سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 29/1؛ وقال ابن جنّي في موضع آخر: فإن ألزمك نحو قول قَعنَب:"... وإن ضننوا وقول العجّاج: تشكو الوجى من أضلَلٍ وأضلَلِ، وقول الآخر: وإن رأيــت الحجج الرواددا: قلت: هذا ظهر على أصله منبهة على بقيّة بابه" ابن جني، الخصائص، مــصدر ســابق: 161/1، و87/3، والحجّة للفارسيّ: 90/1؛ والبغدادي، الخزانة، مصدر سابق: 392/2؛ وانظــر حــول الأصول المرفوضة الحجة للفارسي: 207/1؛ فقد تحدث عن: ضننوا وغيرها.

والمُثُلُ السابقةُ ذكرها ابن القطّاع قال[1]: "وقد جاء في الفعل الماضي حروفٌ على الأصل منها قولُهم: لَحِحَتْ عينُه ومشِشَ الفرس وضَبِبَ البلد وأَلِلَ السِّقاء".

وقد ذكر أبو حيّان المُثُلَ نفسَها وزاد عليها: "صَكِكَ الفَرَسُ، ودَبِبَ الإنسانُ، وعَزِزَتِ النّاقةُ، فلا يُدغم إذا اتّصلت بها التّاء والنّون لا بكرُ بنُ وائلٍ ولا غيرُهم، بل يقول: ضَبِبْتُ المكان والأمكنة ضَبِبْنَ"[2].

ويفسِّرُ ابنُ يعيش سببَ الفكِّ في بعض الأمثلة، فيقول[3]: قد تقدّم قولُنا إنّ الإدغام إنّما جيء به لضرب من التخفيف، فإذا أدّى ذلك إلى فسادٍ عُدِل عنه إلى الأصل، من ذلك أن يكون الحرف الثاني من المِثلين مزيداً للإلحاق نحو قولهم في الفعل جلبب، وشملل، فالحرف الثاني من المثلين كُرِّر ليَلحقَ ببناء (دحرج)، فلو أدغمتَ لزمَ أن تقول: جلبّ وشملّ، فيبطلَ غرضُ الإلحاق، والأحكام الموضوعةُ للتّخفيف إذا أدّت إلى نقض أغراضٍ مقصودةٍ تُركتْ، ومثلُه في الاسم: مَهْدَد ورَمْدَد، فمهدد علمٌ من أسماء النساء، وهو "فَعْلَل" قال سيبويه: الميم فيه من نفس الكلمة ولو كانت زائدةً لأدغِمت مثل "مَفرّ ومردّ، فثبَت أنّ الدّال مُلحقَة، والمُلحَق لا يُدغم، والضربُ الثاني: أن يؤدِّيَ الإدغامُ إلى لبس نحو: سُرُرٍ وطَلَل وجُدُد... فلا يُدغمُ المثلان هنا، وإن كانا أصليَّين مثلهما في (شَدَدَ) و(مَدَدَ) مِن قِبل أنّ الإدغامَ فيها يُحدِثُ لبساً، واشتباهَ بناءٍ ببناء... ألا ترى أنّك لو أدغمتَ فقلت: طلّ وسرّ وجدّ، لم يُعلمْ أنّ طَلَلاً فَعَلٌ وقد ادّغمَ، لأنّه في الأسماء ما هو على زنة "فَعْل" ساكن العين نحو: صَدّْ وجَدّْ...، وكذا لو ادّغَم نحو: سُرُر لقيل: سُرّ، لم يُعلَمْ هل هو "فُعُل" مثل "طُنُب" أو هو على: فُعْل أصلاً نحو: جُبّ ودُرّ... وأمّا الضربُ الثالثُ: فهو أن يلتقي المثلان من كلمتين وما قبل الأوّل حرفٌ صحيح ساكنٌ نحو: قَرْمْ مالِك، فإنّك لو أدغمتَ ههنا الميم لاجتمع ساكنان لا على شَرطِه، وهو الرّاءُ والميمُ الأولى، وذلك لا يجوز، والإدغام هو تقريب صوت من صوت".

---

(1) أبنية الأسماء والأفعال: ص343.

(2) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 347/1.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 10/122-123، وانظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 262/1.

والمُثُل السابقة التي عُدّتْ من شواذِّ الإدغام نحو: سِتّ وعِدّان وما شابههما، هي عند ابن يعيش من الشاذّ في القياس، المطّرد في الاستعمال، قال[1]: "فمن ذلك قولهم: سِتّ أصله سِدْس" فكثرت الكلمة على ألسنتهم، والسين مضاعفة ليس بينهما حاجز قوي لسكونه، فكان مخرج الحاجز أيضاً أقربَ المخارج إلى السين فصارت كأنها ثلاثُ سينات، والدال تُدغم في السين، والسين لا تُدغم في الدال، فلو أدغم على القياس لوجب أن يقال: سِسّ" فيجتمع ثلاثُ سينات، فكرهوا ذلك؛ لأنّهم إذا كرهوا السينين، بينهما دالٌ، كانوا لاجتماع ثلاثِ سينات ليس بينها حاجزٌ أكرهَ، وكرهوا أن يقلبوا السين دالاً ويدغموا الدال في الدال، كما يُعمَل في فك الإدغام، من قلب الثاني إلى جنس الأول فيقولوا: سِدّ، وذلك لا يجوز، فقلبوا السين إلى أشبه الحروف بها من مخرج الدال وهو التاء، لأنّ التاء والسين مهموستان، فصار "سِدْتا" ثمّ أدغموا الدال في التاء؛ لأنّهما من مخرج واحد، وقد سَبقت الدالُ التاءَ وهي ساكنة فثقُل إظهارُها فعُلم أن إدغام (ستّ) إنّما هو على سبيل الشذوذ".

وممّا شذّ في الإدغام فجاء على أصله: ما رواه أبو زيد: طعام قَضِضٌ، فيه حصى، وقالوا: قومٌ ضَفِفُو الحال، وقد عدّه أبو علي الفارسيّ ممّا اطّرد في الاستعمال، وشذّ عن القياس[2].

وفي الأشموني: "كما شذّ الفكُّ في: رجل ضفِفِ الحال، ومَحْبَب، وطعام قَضِضٌ إذا يَبِس"[3].

ومما جاء على أصله غيرَ مدغم "بنات ألبُبِي"، قال الشاعر: تأبَى له ذاك بناتُ ألبُبي، قال البغداديّ في الخِزانة: "على أنّه إذا سُمّي بألبُب يبقى الفكّ ولا يدغم، وهو بفتح الهمزة، وسكون اللام، وضمِّ الموحّدة الأولى، قال صاحب الصحاح: وبنات ألبُبْ: عروقٌ في القلب تكون فيها الرِّقّةُ، وقيل لأعرابيّة تعاتبُ ابناً لها: ما لك لا

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 152/1-153؛ وابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص513؛ وابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 34/3، وقد نسب صاحب المفصل الإدغام في "ودّ": وسِتّ إلى بني تميم، وأصلها "وتد" وهي الحجازية الجيدة" ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 152/1.

(2) المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي: ص63، والفارسي، التكملة، مصدر سابق: 583/1.

(3) الأشموني، شرح الأشموني، مصدر سابق: 893/3؛ والأستراباذي، شرح الشافية، مصدر سابق: 235/3؛ وحول الإدغام، انظر: الجمل للزجاجي: 417/1؛ والبغدادي، الخزانة، مصدر سابق: 392/2.

تدعين عليه؟ قالت: تأبَى له ذاك بناتُ ألبُبِي، والذي أورده سيبويه: قد علِمَتْ ذاك بناتُ ألبُبِه، قال: وإذا سمّيتَ رجلاً بألبُب، من قولك: "قد علمتْ ذاك بناتُ ألببه" تركتَه على حاله؛ لأنّ هذا اسمٌ جاء على الأصل، كما قالوا: رجاء بن حيوة، وكما قالوا: ضَيْوَن، فجاءوا به على الأصل، وربّما جاءت العربُ بالشيء على الأصل، ومَجرى بابِه في الكلام على غير ذلك[1].

ومما جاء على أصله أيضاً قولهم: ابيضَضْتُ واسودَدْت، واحولَلْت، وابياضَضْت، واسوادَدْت، وإنّما جاء هذا على أصله، من قِبل أنهم لو أسكنوا المعتل هاهنا ذهب المعنى، وصار إلى الحذف بعد الإسكان، وعلّة بعد علّة، فتجنّبوا هذا الحمل كلّه على الحذف فأقرُّوه على أصله[2].

ومما شذ في الإدغام: مَحبَبْ، علماً، وفي اللسان[3]: "شذّ مَكْوَزة عن حدّ ما تحتمله الأسماء، الأعلام من الشذوذ نحو: مَحْبَب ورجاء بن حَيْوة"، قال سيبويه: ليس في كلامهم مثل "حيوة" أي ليس في الكلام حيوة وما يجري مجراه ممّا عينه ياء ولامه واو[4].

ومما شذ فلم يدغم: حيوة وضيون ويوم أيوم وعوية، أو أدغم على غير قياس "عوّة" نقله ثعلب "ونُهُوٌّ" عن المنكر وقياسه: نُهِيّ "والعوّا" للنجم أصله عَوْيا، فقياسه "عيّا" ومن قال "العوّا" فالظاهر أنه "فَعّلا"، قيل: ويحتمل أن يكون فَعّالاً[5].

---

(1) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 7/345-346؛ وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 1/200.

(2) ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: ص282.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 5/403 كوز، وابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: 286، وشذّ "مَحْبَب" لأنّ الاسم إذا كان على أزيدَ من ثلاثة أحرف أدغمت، كان الاسم على وزن من أوزان الأفعال أو لم يكن وكان الأول من المثلين ساكناً أو متحركاً، فأما "محبب" فشاذ، وأما الأجلل من قوله: الحمد لله العلي الأجلل فضرورة: "ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: ص513-514؛ وفي ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 1/224: "فأما محبب فعَلَمٌ خرج شاذّاً، كتَهْلَل ومَكْوَزة ونحو ذلك ممّا احتُمِل لعلميّته".

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 15/92 علا؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 10/55.

(5) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 1/142.

قال ابن يعيش[1]: في "مَثْوبة ومَطْيَبة ومَبْولة": كأنّهم أخرجوا بعض المعتل على أصله تنبيهاً عليه ومحافظة على الأصول المغيّرة، وكان أبو العباس المبرد لا يجعل ذلك من الشاذ لأنّه لا يُعِلُّ إلاّ ما كان جارياً على الفعل، أو اسماً للزمان والمكان...".

ومن شواذّ الإدغام ما حكاه ابن هشام: "اطّجَعَ" وهو نادرٌ شاذٌّ، والقياس التبيين أو "اضّجع" بردّ الطاء إلى الضاد، وقد استثقل بعضُهم اجتماعَ الضاد والطاء فأبدل من الضاد لاماً كما أبدل بعضهم الضاد من اللام فقال: اضتقطتُ النّوَى، يريد التقطت، وقالوا أيضاً: استقطته، بالسين، وقالوا: اسّمَع في استمع، قلبوا التاء ميماً وأدغموا، وقالوا: اجدمعوا في اجتمعوا، واجدرّ في اجترّ، فلا يقاس عليه فيقال في اجترح، اجدرح، وفي تصانيف ابن مالك ما يدلُّ على أنّه لغةٌ لبعض العرب[2].

وما حصل في نحو: اضّجَعَ واطّجَعَ والطجع واضطجع، يمكن تفسيرُها صوتياً على أنها من قبيل المماثلة الصوتية حيث تتأثر الطاء بالضاد بعدها فتصبح ضاداً، ثم تدغم الضاد في الضاد، وذلك نحو قولهم: "اضّجَعَ" والأصل:

اتْضَجَع >اطضجع> اضّجَع، وهو مُضَّجِع "مع ملاحظة الأصل التاريخيّ لصيغة افتعل "اضطجع" وهو اتْفَعَل "اتْضَجَعَ""[3].

كما تتأثر الضاد بالطاء بعدها فتصبح طاءً، وذلك نحو: مضطجع> مطّجِع.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 86/10.

(2) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 152/1، قال ابن جني: "ونحوٌ من الطجَعَ في إقرار الطاء لإرادة الضاد ما حكى لنا أبو علي عن خلف من قولهم: التقطت النوى واستقطته واضتقطته، فصحّةُ التاء مع الضاد في اضتقطته دليل على إرادة اللام في التقطته، وأنّ هذه الضاد بدلٌ من تلك اللام، كما أنّ لام الطجع بدل من ضاد اضطَجَع: هذا هنا كذلك ثمّةَ"، ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 326/3؛ والأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ص183؛ "وقد جُهرت التاءُ في اجتمع واجترّ تحت تأثير الجيم فصارت أجدمع، واجدرّ وهي مماثلةٌ جزئيّة مدبرة متّصلة"، أثر القوانين الصوتية:د.فوزي الشايب 226/1.

(3) أثر القوانين الصوتية: ص204.

قال سيبويه: وقد قال بعضهم مطّجِع، ومن هذا القبيل قراءة ابن محيصن(ت123هـ) "ثمّ اطَّرُهُ" من قوله تعالى: "ثمّ أضطرُهُ إلى عذاب النّار"، وقال الرّاجز[1]:

لمّا رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شبع مالَ إلى أرطاةِ حِقفٍ فاطّجَعْ[2]

وقد عدّ ابن جني قراءةَ ابن محيصن لغةً مرذولة، قال[3]: "وهذه لغة مرذولة، أعني إدغام الضاد في الطاء، وذلك لما فيها من الامتداد والفُشُوِّ، فإنّها من الحروف التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها، وهي الشين، والضاد والراء والفاء، والميم، ويجمعها في اللفظ قولُهم: "ضُم شَفْر"، وقد أخرج بعضُهم الضاد من ذلك وجمعها في قولهم: مِشْفر"، وذلك لأنّه قد حكي إدغامُ الضاد في الطاء في قولهم: اضطجع: اطّجع".

وإذا كان ابن جني وغيره من السلف قد عدّوا جهرَ التاء في "افتعل" ممّا فاؤه جيم شاذّاً، يُحفَظ ما جاء منه عن العرب ولا يقاس عليه، إلا أن يُسمَع: "لا تقول في اجترأ: اجدرأ ولا في اجترح اجدرح"، فإننا نجد من المحدثين من ردّ على ابن جني، يقول فوزي الشايب[4]: "ونردّ عليه فنقول: إنّ مَن لغتُه أن يقول في "اجتمع" "اجدمع" فإنّه سيقول في اجترح، اجدرح، وفي اجترأ، اجدرأ؛ لأن السياق الصوتيَّ واحد، فالأثر ينبغي له أن يكون واحداً أيضاً".

---

(1) يُنسب هذا الرجز إلى منظور بن حية الأسديّ، وهو من شواهد الخصائص ذكره ابن جني غير مرة: 163/1، 263، 163/3، ويُروى: فالطجع، وفاضطجع، المحتسب لابن جني: 107/1.

(2) نفسه: ص206، وقد حكى سيبويه: اطّجَع وهو غريب وقد شبّهه بالطجع في الغرابة" ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 149/10؛ وابن القطّاع: 357/1-35.

(3) المحتسب:لابن جنّي 107/1

(4) أثر القوانين الصوتية: 226/1؛ وإلى مثل هذا ذهب إبراهيم أنيس بأنّ القاعدة يمكن أن تطّردَ في كل فعل فاؤه صوت مجهور؛ فلو أمكن أن نصوغ "افتعل" من فعل مثل "بعث" الذي يبدأ بصوت مجهور، لكان من الجائز المقبول أن نرى نفس هذه الظاهرة "الأصوات اللغوية، ص183، فأنيس لا يرى بأساً في جهر التاء في مثل هذا السياق، ليس مع الجيم فحسب، وقد أعاد ابن جني الحديث عن المثل السابقة في موضع آخر نحو: التقطت النوى، واشتقطته واضتقطته، فصحّح تاء افتعل، وفاؤه ضاد ونظائره-ممّا يمكن النطق به إلا أنه رُفض استثقالاً له- كثيرة، ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 262/1-263.

وأعتقد أنَّ هذه المثل التي نصّت عليها المظانّ المختلفة على أنَّها من شواذ الإدغام هي من قبيل الركام اللغويّ.

### 6.2.3 ما جاء من الجمع على أصله:

**جمع التكسير:**

لقد نصَّ غيرُ واحد من السلف على أنّ ما جاء مصحّحاً من الجمع إنّما خرج مَنْبهةً على الأصل، وهو في نظرنا مظهر من مظاهر الرّكام اللغوي يمثل تاريخ العربية في حقبة ما.

وقد شذّ ما صح من ذلك للتنبيه على الأصل فيما جاء معتلاً، نحو: الحَوَكَة في الحاكة، والخَوَنَة والجَوَرَة[1].

ومن أوزان جمع التكسير التي جاءت على الأصل ما جاء على "فَعَلَة": فقد شذّ منه نحو: حَوَكَة وخَوَنَة، وجَوَرَة، وهو مما جاء شاذاً عن القياس، وإن اطّرد في الاستعمال، ولا يكون مثلُ هذا في الياء، أعني أنه لا يجيء مثل: البَيَعة والسَّيَرة في جمع بائع وسائر، وعلّةُ ذلك قربُ الألف من الياء، وبعدُها عن الواو، فإذا صحّت نحو: الخَوَل والحَوَكة والخَوَنة، كان أسهلَ من تصحيح نحو: البَيَعة، وذلك أن الألف لمّا قرُب من الياء أسرعَ انقلابُ الياء إليها، وكان ذلك أسوغَ من انقلاب الواو إليها لبعد الواو عنها، ألا ترى إلى كثرة قلب الياء ألِفاً استحساناً، لا وجوباً في طيء: طائيّ، وفي الحيرة حارِيّ، فكان تصحيحُ نحو: بَيَعَة وسَيَرَة أشقَّ عليهم من تصحيح نحو الخَوَل والحوكة والخونة لبعد الواو من الألف"[2].

ويؤكّد ابن عصفور أنّ نحو: خَوَل وحَوَكة خرجتْ مَنبهةً على الأصل، كما أن الأصل في باب: بَوَب وفي مال: مَوَل[3]، وخَوَل: عند ابن منظور اسمٌ لجمعِ

---

(1) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 359/4؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 83/10؛ والكناش: 272/2؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 216/1.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: خول: 224/11، 418/10 حوك؛ وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 333/1-334، وما ذكره ابن منظور هو نصُّ ابن جني تماماً:ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 123/1-124.

(3) الممتع الكبير: 302/1؛ والأزهري، التهذيب، مصدر سابق: حاك: 128/5.

خائلٍ كـ"رائح وروَح، وليس بجمعِ خائِل؛ لأنّ فاعِلاً لا يُكسّرُ على فَعَـل[1]، فيما يرى ابن قتيبة بأنّها جمعُ خائِل، وهو الرّاعي[2]، فيما يرى ابن المؤدِّب[3] أنّ الفاعِل من هذا يُكسَّرُ على "فَعَلَة" نحو: بائع وباعَة وضائِع وضاعة وخائل، وهو المختالُ المتكبِّر وخالَة، وإنّما صارت الواوُ والياء في هذا النوع من الجمع ألِفاً لتحرُّكها وفتحةِ ما قبلها، وقد يخرج أيضاً على الأصل نحو: حائك وحَوَكة، وخائن وخَوَنة".

وهو ما أكّده ابنُ جنّي بقوله[4]: "وممّا ورد شاذّاً عن القياس، ومطّرداً في الاستعمال قولُهم: الحَوَكَة، والخَوَنة، فهذا من الشذوذ عن القياس على ما تَرى، وهو في الاستعمال مُنقادٌ غيرُ مُتأَبٍّ؛ولا تقول على هذا في جمع قائم: قَوَمَة، ولا في صائم: صَوَمَة، ولو جاء على (فَعَلَة) ما كان إلاّ مُعتلاًّ، وقد قالوا على القياس: خانَة، ولا تكاد تجدُ شيئاً من تصحيح نحوِ مثلِ هذا في الياء: وإنّما شذّ ما شذّ من هذا ممّا عينُه واوٌ لا ياءٌ؛ نحو: الحَوَكة، والخونة، والخَوَل، والدَوَل[5]، وعلّتُه عندي قربُ الألف من الياء وبعدُها عند الواو...".

ويؤكِّدُ ابنُ جنّي أنّ ما جاء منه مصحّحاً إنّما جاء دليلاً على الأصول المُغيَّرة، نحو: الصَّيَد والحَيَد والجَيَد، والقَوَد والأوَد والحَوَكة والخَوَنة جمع حائِك وخائِن[6].

ويرى أحدُ المحدثين[7] أنّ "العلّة التي ذكرها ابنُ جنِّي ليست مقنعةً، في نظره، ولكنّ أهميّةَ المحافظة على شكل البناء هي التي حالت دون التّغيير".

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 225/1 خول؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق: 584/2.

(2) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: 49/1.

(3) ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: 269/1؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 64/10؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 91/10.

(4) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 123/1؛ والأزهري، التهذيب، مصدر سابق: حاك 128/5؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 288/1؛ وهو عند السيوطيّ من باب مراجعة الأصول.

(5) الدوَل: النّبلُ المتداول، والخَوَل: الخَدَم.

(6) ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق: 584/2؛ وانظر: ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 372/3 قود؛ وابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: 394/1-395.

(7) الشمسان، أبو أوس، الإبدال عند ابن جني في ضوء سر صناعة الإعراب: 60، ويرى ابن جنّي أنّهم شبّهوا في "حَوَكَة" ونحوِها حركةَ العين التابعة لها بحرف اللّينِ التابعِ لها، فكأنّ فَعَلاً فَعالٌ وكأنّ فَعِلاً فَعيل، ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 52/3.

وكذا يرى ابن يعيش أنّه ممّا خرج على الأصول، وما جاء في الشِّعر يـدلُّ على أنّه للشاعر معاودةُ الأصول المرفوضة[1]، كما ذَكر ابنُ منظـور[2] صـورتين لجمع خائن، قال: والجمع: خانَة وخَوَنَة؛ الأخيرة شاذّة، كما أنّ ابنَ سيده قـال: لـم يأتِ شيء من هذا في الياء، نحو: سائر وسَيَرة، وإنّما شذّ ما عينه واو لا ياء، وقوم خَوَنة، كما قالوا حَوَكة".

بل إنّ ابن منظور يرى في موضع آخر أنّه ربّما كان "الخَوَلُ" واحداً، حيـث يقول[3]: "وخَوَلُ الرّجلِ حَشَمُهُ، الواحدُ خائِل، وقد يكون (الخول) واحداً، وهو اسـم يقع على العبد والأمَة".

وممّا جاء على أصله من جمع التكسير: "عَفَوَة" جمع عَفْو، وهو الجحشُ، نقله أبو زيد، وأُوَوٍ جمع أُوّة وهو الدّاهية، نقله الشيباني"[4]، وذكر أبو حيان كذلك: رَوَح وغَيَب وخَوَنَة وحَوَكة...

قال أبو حيان[5]: "وزعم ابن عصفور أنّه شذّ من الجمع لفظان جـاءا علـى الأصل، وهما: فُتُوٌّ ونُجُوٌّ وقد سُمِع "بُهُوٌّ"، وقالوا أيضاً "بُهُوٌّ"[6] على القلب، و"أُبُـوّ" جمع أب، وأُخُوّ وبُنُوّ جمع أخٍ وابنٍ، ونُحُوّ جمع "نَحْو" للسّحاب الذي هُرِيقَ مـاؤه، وشذّ من المفرد (نُهُوّ) عن المنكر، وأمر محضُوٌّ عليه، وزعم أبو الفـتح أنّ "نُهُـوّ" أصلٌ، وقاس عليه، وشذّ في المصدر: الفُتُوَّة، وفي الجمع (فُتُوّ) على قول مَن جعلـه

---

(1) ابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: 395/1؛ واللباب للعكبري: 305/1.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 144/13 خون؛ والممتع: 465/1.

(3)ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: خول: 224/11 وابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: 435/1؛ وابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: 489/1؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 216/1-217.

(4) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 146/1-147؛ وابن يعيش، شرح الملوكي، مـصدر سـابق: 339/1.

(5)الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 139/1؛ وانظر: ابن منظور، اللـسان، مـصدر سـابق: عتـا 28/15؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 71/15 عظي، قال: "فُعُول إذا كانت جمعاً فحقُّها القلب، وإذا كانت مصدراً فحقُّه التصحيح لأن الجمع أثقلُ عندهم من الواحد": 28/15(عتا).

(6) كذا ضبطها المحقق.

من ذوات الواو"، (وحكى بعضُهم "إنّكم لتنظرون في نُحُوٌّ كثيرة، وهذا شاذٌّ يُحفَظُ ولا يقاس عليه)[1].

فكلُّ جمعٍ كان على (فُعول) ولامُه واوٌ، قُلِبت ياءً تخفيفاً، نحو: عُصِيّ ودُلِيّ وحُقِيّ، وأصلُه: عُصُووٌ، ودُلُووٌ وحُقُووٌ قُلِبت الواوُ، وربما خرج بعضُ ذلك على أصله مصحّحاً غيرَ معتلٍّ، قال الشاعر جميل بثينة[2]:

أليس من البلاءِ وجيبُ قلبي وإيضاعي الهُمومَ مع النُّجُوِّ

وحكى سيبويه عن بعض العرب: إنّكم لتنظرون في نُحُوٌّ كثيرة، ويعني الجهات، وحكى أبو حاتم عن أبي زيد: في الصدر "بَهْوٌ" وجمعُه: بُهُوٌّ وبُهُيٌّ، وحَكَى ابنُ الأعرابيّ: أَبٌ وأُبُوٌّ وأَخٌ وأُخُوٌّ وابنٌ وبُنُوٌّ، وأنشد للقناني يمدح الكسائيّ:

أبَى الذَّمَّ أخلاقُ الكسائيِّ وانتَمَى به المجدُ أخلاقَ الأُبُوِّ السَّوابق"[3]

وممّا جاء مُصحَّحاً على "فَعَلة"، أيضاً: قومٌ جَوَرَةٌ وجارَةٌ، أي ظَلَمَة[4].

والزَّوَقَةُ: الذين يُزوِّقون السُّقوفَ"[5]، عن أبي عمرو".

ومنه كذلك: الطُّوَفَة، الطُّيور، والغَوَفَة: الغِربان، والفَوَقَة: الدُّيوك، والهَوَقَة: الهلكَى[6]، والعَوَقَة: حيٌّ من اليمن[7]، ومنه: الفَوَقَةُ: الأدباءُ والخطباء[8]، وربّما صُحِّحت "الفوقة" أمناً لّلبس مع "الفاقة"، بمعنى الفقر والحاجة.

---

(1) ابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: لابن عصفور: 544/1؛ والممتع: 551/1.

(2) النجوّ هو السحاب الذي هراق ماءه، والشاهد في قوله: النجوّ، حيث جاء به جمعاً لنجو، والأصل أن لام فُعول، بضم الفاء إذا كانت في مفرده واواً وجب قلبها ياءً في الجمع لئلا يجتمع واوان في جمع، وهم يستثقلون ذلك والتصحيح شاذ، شرح المفصل: 36/5.

(3) ابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: 147/1؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 36/5؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: والتاج "أبو"، وفي ابن جني، الخصائص، مصدر سابق:"وذلك أن نقول في علّة قلب الواو والياء ألفاً:أنّهما متى تحرّكتا حركةً لازمة وانفتح ما قبلهما وعَري الموضع من اللّبس أو أن يكون في معنى مالابدّ من صحّة الواو والياء فيه، أوأن يَخرج على الصحّة مَنبهةً على أصل بابه فإنهما يُقلبان ألفاً" ابن جني، الخصائص، مصدر سابق:147/1

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: جور: 153/4.

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: زيق: 150/10 والتاج: زوق: 422/25.

(6) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 150/10 وممّا صحّ كذلك: الرَّوَحُ: وهي الطيور المتفرّقة عند الرَّواح.

(7) نفسه: 281/10 عوق.

(8) نفسه: فوق: 320/10.

ومنها: العَفَوَة: أنثاء الحمر، قال أبو زيد: ولا أعلم في جميع كلام العرب واواً متحرّكةً بعد حرفٍ متحرّك في آخر البناء غيرَ واوِ "عَفَوَة"، قال: وهي لغةُ قيس، كرهوا أن يقولوا "عَفاة" في موضع "فَعَلَة" وهم يريدون الجماعة، فيلتبسَ بوُحدان الأسماء، قال: ولو تكلّف مُتكلِّفٌ أن يبنيَ من العفو اسماً مفرداً على بناء (فَعَلَة) لقال (عَفاة)"[1]، وجمع الكيِّس: كَيَسَة[2]، والتَّوَقَة عن ثعلب عن ابن الأعرابيّ: التَّوَقَةُ: الخُسَّفُ جمعُ خاسِفٍ وهو النّاقة[3].

**ما جاء مصحّحاً على: فَعَـل**" وقد جاء غَيَب جمعُ غائب[4]، وفي حديث أبي سعيد: إنّ سيِّدَ الحيِّ سليمٌ، وإنّ نفرَنا غَيَبٌ، أي: رجالُنا غائبون، والغَيَبُ: بالتّحريك جمعُ غائِب، كخادِمٍ وخَدَم[5]، قال الزَّبيديُّ[6]: "وغَيَب: مُحرَّكة، اسمٌ للجمع، وصحّت الياءُ فيها تنبيهاً على أصل "غاب" وإنّما تثبت فيه الياءُ، مع التّحريك، لأنّه شُبِّهَ بـ"صَيَدَ" وإن كان جمعاً، وفي القاموس المحيط[7]: "بَدا غَيَبَاتُ الشَّجر، والغَيَباتُ من الشَّجر ما لمْ تُصِبْه الشمسُ، ما غاب عن الشمس فلم تُصبْه، ومنه: الكَيَسَة جمعُ كيِّس، عن الليث"[8].

وأعتقدُ أنّه لو أُعِلّتْ "غَيَبات" لالتبستْ بـ"غابات" جمع غابة، وهذا من حكمة اللغة.

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: عفا 79/15؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 87/10-89.

(2) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: كيس 313/10.

(3) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: توق 256/9.

(4) الأبنية لابن القطّاع: 271/1؛ والحجّة للفارسي: 346/2؛ والأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 146/1؛ "وعَفِوَة جمع عفو".

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 655/1 غيب؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 288/1.

(6) التاج: غيب 499/3.

(7) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق: غيب.

(8) الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: كيس: 313/10؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: كيس: 202/6؛ ومنه: عَوَذُ الناس: رُذّالُهم: ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 500/3 عوذ.

وتكون فِعَلة جمعَ فَعْل شاذّاً نحو: ثَور وثِيَرة، وتكون جمع (فَعَل) شاذاً نحو: قاع وقِيَعة[1]، ومنه: الحَيَرُ: الكثير من المال والأهل[2] والحَوَرُ جلودٌ حُمرٌ.

قال ابن عقيل[3]: "إذا وقعت الواوُ عينَ جمعٍ مكسوراً ما قبلَها، واعتلّت في واحدِه، أو سُكِّنتْ، ولم يقعْ بعدها الألفُ، وكان على (فِعَلَة) وجب تصحيحُها نحو: عُود وعِوَدَة وثَوْر وثِوَرَة، وشذّ ثَور وثِيَرة"، وجمعُ ثَور على ثِيَرة شاذٌّ عند المبرِّد[4]، "وجمعُ عُودٍ على عِيَدَة، وقال المبرّد وابنُ السرّاج: ثِيَرة مقصورة من ثِيارَة، وعن المبرِّد أيضاً قالوا ذلك للفرق بين ثَوْر الحيوان، وثَوْر القطعة من الأقط، فقالوا في ذلك: ثِيَرَة، وفي هذا ثِوَرَة، وقيل: جمعوه على فِعْلة، فقُلبت الواو ياءً لسكونها، ثمّ حُرِّكتْ وبقيت الياء"[5]، ومنها: الجِوَرَة[6].

وشذّ (مقاتِوَة) جمعُ (مُقتَوٍ) اسم فاعل من أقوى[7]، وسواسِوَة، وسُمع فيه الأصل، وأقرُوَة جمع قَرو"[8].

وقد تشعّبت آراءُ القدماء حول كلمة "مَقتوينا"، ولعلّ البغداديّ في الخزانة[9]قد أتى على مختلف أقوال القدماء فيها، وهي من شواهد الشافية، وشاهدُها قولُ عمرِو بنِ كلثوم مخاطباً الملكَ عمروَ بنَ هند، وتمامُ البيت[10]:

---

(1) الأبنية لابن القطاع: 264/1، ومثلها: صحّة واو زِوَجة وعِوَدة وهي جمع واحد ساكن العين، ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 158/1.

(2) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: حير: 225/4.

(3) شرح ابن عقيل: 221/4، ومنه: الهِوَد: مُجتمَعُ السَّنام "ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 440/3 هود: وزَوْجٌ وزِوَجَة وكُوزٌ وكِوَزَة، الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 205/1.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: لابن يعيش: 88/10؛ وفي الحديث أنّه أكل أثوارَ أقطٍ، جمع ثَوْر، وهو لبنٌ جامدٌ مُستحجِرٌ، ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: ثور: 110/4؛ وانظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 155/1-157.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 83/10.

(6) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 136/1-137؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: جور 153/4.

(7) كذا ضبطها المحقِّق ولعلها "أقتوي" أو "اقتوى" وانظر: ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: قتا: 170/15.

(8) الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 137/1.

(9) البغدادي، الخزانة، مصدر سابق: 427/7-436.

(10) البيت من شواهد أبي زيد في النوادر، ص188؛ والمنصف: 134/2؛ والخزانة: 427/7؛ واللسان (قتا).

تَهَدَّدْنا وأوعِدْنا رُوَيداً          متى كُنّا لأمِّكَ مَقتَوِينا

وقد قيل: إنّ "مَقتوينا" جمعُ مَقتويّ بياء النسبة المشدَّدة، فلمّا جُمِعَ جمعَ تصحيحٍ حُذفتْ ياءُ النسبة، والمَقتوي بفتح الميم: نسبة إلى المَقتَى بفتحها، فقلبت الألفُ واواً في النسبة، والمَقتَى مصدر ميميٌّ، والقَتْوُ: الخِدمةُ، وقد قَتَوتُ أقتُو قَتْواً ومَقتَى: أي خدمتُ، مثل: غزوتُ أغزو غزواً ومَغزَى، ويقال للخادم: مَقتويّ بفتح الميم وتشديد الياء، كأنّه منسوب إلى المَقتَى، ويجوز تخفيفُ ياء النسبة، كما قال عمرو بن كلثوم "مَقتوينا".

قال ابن جني[1]: "كان قياسه إذا جمع أن يقال: مَقتويُّون ومَقتويِّين، كما إذا جُمع بصريّ وكوفيّ قيل: كوفيُّون وبصريُّون، إلاّ أنّه جَعلَ عَلَمَ الجمع معاقباً لياء النسبة، فصحّت اللام لنيّة الإضافة إلى النسبة، ولولا ذلك لوجب حذفُها لالتقاء الساكنين، وأن يقال: مَقْتَوْن ومَقْتَيْن، كما يقال: هم الأعلَون وهم المصطفَون".

وهي عند ابن القطّاع[2] "جمع "مَقتىً" وبابُه مَقْتَين في النصب، ومَقتَون في الرفع، ولكنّه شذّ، وسببُ جوازِه أنهم قالوا: المَقاتِوَة ومَقتَويٌّ فصحّحوا الواو في التكسير والنسب، فأرادوا تصحيحَها في هذا الجمع كما صحّت فيما تقدّم، وقيل: أصلُه مَقْتَويين استثقلوا الكسرة على الياء فحذفوها، فالتقى الساكنان فحذفوا أحدَهما".

"وقال أبو زيد: يقال: هم المَقاتِوة والمَقاتِية أي الخُدّام، واحدهم: مَقْتَوي، وقيل واحدُهم مَقْتِي"[3].

"وهناك مَن يرى أنّها تصلحُ للمفرد والمثنّى والجمع والمؤنّث، تقول: هذا رجل مَقتوينٌ وهذان رجلان مَقتوينٌ ورجال مَقتوينٌ، كلُّه سواءٌ، وكذلك المؤنّث، وهم الذين يعملون بطعام بطونِهم"[4].

---

(1) ابن جني، المنصف، مصدر سابق: 134/2؛ والتصريح: 377/2؛ والغريب أنّ البغداديَّ نصّ على أنّه نقله من ابن جني، الخصائص: وقد ذكره أبو علي في البغداديّات والعضديّات، والتكملة.

(2) أبنية ابن القطاع: 167/1؛ ونوادر أبي زيد: 188.

(3) ابن القطاع: 167/1؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: قتا، ومثله: ضَياوِن جمع ضَيْوَن جاء شاذاً، "ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 91/10.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: والصحاح: قتا.

قال سيبويه[1]: "سألتُ الخليل عن مَقتَويّ ومَقتَـوين، فقـال: هـذا بمنزلـة الأشعريّ والأشعَرِين".

أمّا أبو علي الفارسيّ[2] فيرى أنّ تصحيحَ الواو إنّما صُحِّحت في الجمع الذي على حدِّ التثنية كما صحَّحوها في جمع التكسير حيث قالوا مَقاتِوة، وفيه قولٌ آخـرُ، وهو أنّ الواو صحّت لمّا كانت النسبةُ مرادةً في الكلمة، فصُحِّحت بالواو مع الحذف كما صَحَّت مع الإثبات، ليكون تصحيحُها دلالةً على إرادة النسب، كما صحّت الواوُ والياء في عَوِرَ وصَيِدَ، ليُعلمَ أنّ الفعلَ لمعنى ما يلزمُ تصحيحُ الواوِ فيه"، وهذا الذي ذكره صاحب الخزانة منسوباً لأبي علي في "كتاب الشِّعر".

غيرَ أنّ أبا عليٍّ فصّل الحديثَ عنها في "العضديّات" تحت مسألة: "مَقتَـوين" وشذوذه عن القياس، وفيه حديث طويل لا يتّسعُ المجالُ لذكره، وإنّما أشيرُ إليه[3].

وممّا صُحِّح ممّا حقُّه الإعلالُ في الجمع نحو: حِوَج جمع حاجة[4]، كما أعلّوا ما حقُّه التّصحيحُ من (فِعال) جمعاً كطِيال، وتفسير قلبِ الياء واواً عند أبـي حيّـان لزوال الخفاء، ويقصد به أمنَ اللّبس نحو: أوفعَ الغلامُ في أيفع، والواو يـاءً لرفـع اللّبس نحو: أعياد في جمع عِيد، وأرياح في جمع ريح وخيائِن فـي جمـع خائنـة، ونَسَيان للخير، وعدمُ القلب هو الوجهُ، فإن بَعُدتِ الواوُ من الطّرف لم تُقلبْ نحـو: صِوام وشذّ صِيام وقِيام"[5].

وأرى أنَّ ما جاء من الجموع التي ذكرناها على الأصل هـو مـن الرّكـام اللغويّ، الذي عدّه القدماء من الشاذّ الخارج عن حدّ القياس.

---

(1) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 410/3.

(2) البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 429/7-430؛ وابن جني، المنصف، مصدر سابق: 133/2.

(3) الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ص103-108، كما فصل ابن منظور الحديث عنها: انظـر: ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: قتا: 170/15.

(4) الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 136/1.

(5) نفسه: 141/1.

### 7.2.3 ما جاء من الأعلام مصحَّحاً:

وتطالعنا عند البحث في المظانِّ عددٌ من الأعلام جاءت على الأصل مصحّحةً، وهي فيما نرى، من أنماط الرُّكام اللُّغويِّ، بقيتْ على حالتها الأولى دون تشذيب، وهي تُمثِّلُ حلقةً من حلقات التطوّر اللّغويّ، غيرَ أنّها لم تفارق هذه الحلقة، بل بقيت على حالها.

ويبدو أن للأعلام المصحّحة تفسيراً خاصّاً عند القدماء، فهذا ابن جني يعقِدُ باباً للأعلام سمّاه: "باب في اختصاص الأعلام بما لا يكون مثله في الأجناس"[1]، والعَلَم عنده شيئان أو قسمان: عين، ومعنى، فالعين: الجوهر؛كزيد وعمرو، والمعنى: هو العَرَض، كقوله: سبحانَ من علقمةَ الفاخر.

وكذلك الأمثلة الموزون بها؛ نحو: أفعل، ومفعِل، وفعلة، وفَعَلان...الخ.

ثم يذكر منه ما جاء مصحّحاً مع وجود سبب العلّة فيه، وذلك نحو: مَحْبَب، وثَهْلَل، ومَريَم، ومَكْوَزة، ومَدْيَن، ومَوظَب، ومَوْرَق ومَوْهَب، وذلك أنّه ممّا بُني ممّا فاؤه واوٌ مثال مَفعَل، وهذا إنّما يجيء أبداً على مَفعِل "بكسر العين" نحو: الموضع، والموقِع، والمورِد...ومنه: حَيْوَة، وهذه صورةٌ لولا العلميّةُ لم يَجُزْ مثلُها، لاجتماع الياء والواو، وسَبْقِ الأولى منها بالسكون، وعلى مجيء هذه الأعلامِ مخالِفةً للأجناس هو ما هي عليه من كثرة استعمالها، وهم لما كثُر استعمالُه أشدُّ تغييراً".

ويقول في موضع آخر[2]: "ألا ترى أنّ "حيوة" عَلَمٌ، والأعلام تأتي مخالفةً للأجناس في كثير من الأحكام، وأنّ "ضَيْوَن" إنّما صحّ لأنّه خرج على الصحّة؛ تنبيهاً على أنّ أصلَ سيِّد وميِّت: سَيْوِد ومَيْوِت".

وهذه الأعلام نحو: حيوة وضيون كان يفترض أن تقلب وتدغم فيقال: حيّة وضيِّن، غيرَ أنّ ابنَ جنِّي يرى أنّه ليس كلُّ علمٍ لا بدَّ من صحّة واوه إذا اجتمعت مع الياء الساكنة، أُولاهما، إنّما قلنا: إذا اجتمعت الياء والواو، وسُبقت الأولى منهما

---

(1) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 3/32-35؛ وانظر: 1/157؛ وحول العلَم وأقسامه انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 1/28 وما بعدها.

(2)ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 1/155-156؛ والممتع: 1/569؛ وابن عصفور، المقرب، مصدر سابق: لابن عصفور: 1/545.

بالسكون، ولم يكن الاسمُ عَلَماً، ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإنّ الواو تقلب ياء وتُدّغم الياءُ في الياء، فهذه علّة من علل قلب الواو ياءً، فأمّا ألاّ تعتلَّ الواوُ إذا اجتمعت مع الياء ساكنةً أولاهما إلاّ من هذا الوجه فلم نقلْ به، وكيف نقول به وقد قدّمنا أنّ الحكمَ الواحد قد يكون معلولاً بعلّتين وأكثرَ من ذلك"[1].

وقد قسّم الزّمخشريُّ في المفصّل العَلَمَ المرتجلَ إلى ضربين: قياسيٌّ وشاذٌّ، وذكر من الشاذّ: "مَحبب ومَوهَب ومَوظب ومَكوَزة وحَيوة، والقياس فيها: مَحبّ بالإدغام، والميم زائدة، ومَوهَب اسم رجل، ومَوظب في اسم مكان، وكلاهما شاذّ؛ لأنّ ما فاؤه واوٌ لا يأتي منه "مَفعَل" بفتح العين إنّما هو "مفعِل" بكسرها نحو: موضِع وموقِع، ومكْوَزة ومَزْيَد: قياسُهما مَكازَة ومَزاد، كمَفازَة ومَعاش، تُقلبُ الواوُ والياءُ فيهما ألِفاً، بعد نقل حركتِهما إلى ما قبلَهما، ومثلُه في الشذوذ: مَريَم ومَديَن، لا فرق بين الأعجميِّ والعربيِّ في هذا الحكم، ومن الشّاذِّ "حَيْوَة" اسمُ رجل، وأصلُه "حيَّة" مضاعف الياء، لأنّه ليس في الكلام "حيوة" فقلبوا الياء واواً، وهذا ضدُّ مقتضى القياس؛لأنّ القياس يَقتضي إذا اجتمعت الياءُ والواو، وقد سُبقت الأولى منهما بالسكون أن تُقلبَ الواوُ ياءً على حدّ سيِّد وميِّت، وأمّا أن تجتمع الياءان فتقلب الياء واواً فلا"[2].

وقد فصّل ابن يعيش سبب الشذوذ في هذه الأعلام في آخر شرحه[3]، وذكر ما هو عَلَمٌ للأناسيِّ أو للأمكنة، وعلّل ما جاء مصحّحاً منها بأنّ الأعلام قد كثُر فيها التغييرُ، قال: والقياس: مكازة ومزاد ومرام ومَدان وذلك أنّها أعلام، فمكوزة من لفظ

---

(1)ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 157/1؛ والأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 90/1؛ 113/1؛ قال أبو حيان: "وممّا شذّ فلم يُدغَم حيوه وضيون، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 91/10؛ الأندلسي، الارتشاف، مصدر سابق: 142/1؛ وعند ابن دريد أنّ "مكوزة" من أسماء العرب وكذا مِكواز، الأزهري، التهذيب، مصدر سابق: كاز: 319/10؛ وممّا شذ "محبب" ومَزيد، ابن المؤدب، دقائق التصريف، مصدر سابق: 286/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 32/1-33؛ وفي الاشتقاق لابن دريد "وسمَّت العربُ مَزْيَداً، وزائدةُ صنمٌ)، ص20، ضمن فصيح ثعلب.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 86/10 وما بعدها؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: يوم: 650/12؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق:، دين: 146/13.

"كوز" وقد سمَّوا بـ"كوز" من بني ضبّة، ومَزيَد من زاد يزيد، ومريم مَفعَل من رام يريم، فمزيد ومريم أعلام للأناسيّ، ومدين اسم مكان، والأعلام قد كثر فيها التغيير نحو: مَحْبَبْ ومَوهَب ونظائرهما".

وكان أبو العباس المبرّد لا يرى ذلك من الشاذ؛لأنّه كان لا يُعِلُّ إلاّ ما كان مصدراً جارياً على الفعل، أو اسماً لأزمنة الفعل والأمكنة الدالّة على الفعل، فلو كان مريمُ مصدراً لقلت: رمته مراماً إذا أردتَ الموضع الذي تروم".

جاء في الأشباه والنظائر في باب: "التغيير يَأنس بالتغيير"[1]، إنما اختصّت الأعلام بالحكاية دون سائر المعارف؛ لكثرة دَورها وسَعة استعمالها في باب الإخبارات والعلامات، ولأنّ الحكاية ضربٌ من التغيير، إذا كان فيه عُدولٌ عن مُقتضَى عمل العامل، والأعلامُ مخصوصةٌ بالتغيير، ألا ترى أنّهم قالوا: حيوة ومحبب ومَكرَه، وشاع فيها الترخيمُ دون غيرِها من الأسماء؛لأنها في أصلها مُغيَّرة بنقلها إلى العلميّة، والتغييرُ يَأنس بالتغيير".

وفي اللباب للعكبريّ[2]: "وقد جاءت الواو غيرَ مُغيَّرة، قالوا: ضيون، في السِّنَّور، فتركوا القياس فيه؛ تنبيهاً على الأصل لقلّة استعمالهم إيّاه، وقالوا في الأعلام: حيوة، والقياس: حيّة، والأعلام يكثُر فيها التغييرُ".

قال سيبويه[3]: "هذا باب ما شذّ من المعتلِّ على الأصل، وذلك نحو: ضيون"، ويرى ابن جنّي[4] أنّ نحو "حيوة" أنّ أصله "حيّة" وجاز فيه ذلك "لأنّه قد يجيءُ في الأعلام ما لا يجيء في غيرها وذلك نحو: مَورَق ومَهلَل ومَعدِ يَكرب".

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 136/1 وما بعدها.

(2) اللباب للعكبري: 403/2؛ وابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق: 488/1-189؛ والبغدادي، الخزانة، مصدر سابق: 345/7.

(3) ابن جني، المنصف، مصدر سابق: 34/3؛ وفي ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 92/15 "علا" قال: والأعلام ممّا يكثر فيها التغيير والخلاف، كمَوْهَب وحيوة ومحبب"، والذي قال بأنّ أصل حيوة: حيّة هو أبو حاتم كما في ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: 146/13، وقيل إنه عن الفارسيّ، وانظر كذلك: ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: 492/1.

(4) ابن جني، المنصف: 285/2.

ومما جاء من الأعلام على أصله مصححا: مَنْوَر[1]: اسم موضع صحّت فيه الواوُ صحَّتَها في مَكْوَزةَ للعلميّة، قال بِشرُ بنُ أبي خازم:

أليلَى على شَحْط المزارِ تَذَكُّرٌ    ومِن دونِ ليلَى ذو بحارٍ ومَنْوَرُ؟

وممّا شذّ على فَعْلان نحو: خَيْوان، اسم موضع، وهو من شذوذ الكـلام؛ لأنّ الواوَ صحّتْ فيه، وقبلَها ياءٌ ساكنة، والأصلُ أن تُقلبَ وتُدغمَ، ومثلُه فـي الـشذوذ: حيوة، اسم رجل، وشيطان، وزعم سيبويه أن وزنَه "فَيعال" من شَطَن"[2].

وعلى "فَعْيَل" نحو: صَهْيَد، اسم موضع[3]، و(عِتْوَد اسمُ وادٍ، و" ذِرْوَد "اسـم جبل ولم يأتِ غيرُها)[4]، ومنها: مِسْوَر[5]، ونجد ابنَ منظورٍ في موضع آخـرَ قـد علَّل ما جاء من الأعلام مصحَّحاً، من ذلك ما قاله عن "حيوة" قال[6]: "وكذلك قولُهم في اسمِ رجاءِ بنِ حيوةَ، إنّما الواوُ فيه بدلٌ من ياء، وحسَّنَ البدلَ فيه وصحّةَ الـواوِ أيضاً بعد ياءٍ ساكنة كونُه علماً؛ والأعلامُ قد يُحتمَلُ فيها ما لا يُحتملُ فـي غيرهـا، وذلك من وجهين: أحدُهما الصيغةُ، والآخَرُ الإعرابُ، أمّا الصيغةُ، فنحـوَ قـولِهم: مَوْظَب ومَوْرَق، وتَهْلَل، ومَحْبَب، ومَكْوَزة، ومَزْيَد، ومَوْألة فيمن أخـذه مـن وَألَ، ومعد يكرب، وأمّا الإعرابُ، فنحوُ قولِك في الحكاية عمّن قال: مررتُ بزيـد؟ مَـن زيدٍ؟ ولِمَن قال: ضربتُ أبا بكر؟ من أبا بكر"؛ لأنّ الكُنى تجري مجـرى الأعـلام، فلذلك صحّت حيوة بعد قلب لامِها واواً، وأصلُها حيّة، كما أنّ أصل حيوان: حَيَيَان". ومنه كذلك: الطَّهَيان: كأنّه اسمُ قُلَّةٍ بجبل[7].

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: نور: 245/5.

(2) أبنية ابن القطاع: 83/1؛ وسيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 259/4؛ والصحاح: شطن.

(3) ابن القطاع: 213/1.

(4) نفسه: 217/1.

(5) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: لبي 237/15.

(6) نفسه: كيا 237/15.

(7)ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: طها 88/15.

وممّا صُحِّح من الأعلام: زَيدَل، اسمٌ كزيد، اللام فيه زائدة، كزيادتها في عَبْدل للفعليّة، قال الفارسيّ: وصحّحوه؛ لأنّ العَلَمَ يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، ألا ترى أنهم قالوا: مريم ومكوزة، وقالوا في الحكاية: من زيداً؟[1].

فقد جاءت هذه الأعلام على الأصل، وهي معتلّة كما لاحظنا، قال سيبويه[2]: "وقد يبلغون بالمعتل الأصل"، وقد ذكر ابن قتيبة ما يُغيَّرُ من أسماء الناس، وكذا ما يُغيَّرُ من أسماء البلاد[3]، ومنها، كذلك: الدَّوْقَرة: أرض نقيّةٌ بين جبالٍ أحاطت بها[4]، وربّما كان منها أيضاً: العَشَوْزَنُ: وهو ما صعُب مسلكُه من الأماكن[5].

ونجد ابنَ منظور يُعيدُ الأعلامَ والحديثَ عنها غيرَ مرّة معلِّلاً سببَ مجيئها مصحَّحةً، فمن ذلك قولُه[6]: "والأعلامُ قد يعرِضُ فيها ما لا يوجدُ في غيرها، نحو: مَورق، وموهب، وموظب، قال الجوهري: حيوة اسم رجل، وإنّما لم يُدغَم، كما أُدغِم هيِّن وميِّت لأنّه اسمُ موضع لا على وجه الفعل، وحَيَوان: اسم، والقولُ فيه كالقول في حيوة".

ومنه كذلك: ثَوْبان، علم[7]، وكَثْوَة[8]، ومنه: الضَّيْهَب[9]: وهو كلُّ قُفٍّ أو حَزْنٍ أو موضعٍ من الجبل تَحمَى عليه الشمسُ حتّى ينشويَ عليه اللّحمُ، وربّما كان منه: الكَوْثَر: وهو السيِّدُ الكثيرُ الخير[10]، وبنو غِيَرةَ بطنٌ من ثَقيف[11].

وهكذا نلاحظ كيف بدتْ تفسيراتُ القدماء لما جاء مصحّحاً من الأعلام، بأنّ الأعلامَ تحتملُ التغييرَ اكثرَ من غيرها من الأسماء، فهذه الأعلامُ، كما لاحظنا،

---

(1) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: زيد 200/3؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: كوز 403/5.

(2) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 29/1.

(3) ابن قتيبة، أدب الكاتب، مصدر سابق: 328-332.

(4) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: قيح 568/2.

(5) نفسه: 379/5.

(6) نفسه: 215/14 حيا.

(7) نفسه: 334/2 عوج.

(8) نفسه: 335/2.

(9) نفسه: 552/2 ضهب.

(10) الثعالبي، فقه اللغة، مصدر سابق: 164/1.

(11) الاشتقاق لابن دريد: 15 ضمن الفصيح للثعلب.

استوفتْ شروطَ الإعلال، ولم تُعلَّ، فقياس نحو: مريم، ومكوزة، أن تُعَلَّ فيقال: مَرام ومكازة، وكذا حيوة وضيون وقياسهما: حيّة وضيَّن.

فقد يجيء في الباب الحرفُ والحرفان على أصولهما، وإنْ كان الاستعمالُ على غير ذلك ليدلَّ على أصل الباب، "وتفسيرُ الشذوذِ أنّ التصحيحَ هو الأصلُ، والإعلالَ طارئٌ متأخِّرٌ، وتهذيبٌ جاء في اللغة، أحالته الموسيقى اللفظيّةُ عند النطق السابق إلى الحاضر، على نسق معين، ولهذا يمثِّلُ الإعلالُ نهايةَ العملِ المتكاملِ، إذ العربيّةُ كانت خاضعةً لسُنَّة الارتقاء، وهي بين النقص والزيادة، والتهذيب والتشذيب، والهدف من الإعلال في النهاية التخفيف"[1].

فمرحلةُ التصحيح هي الأصلُ والإعلالُ هو الفرعُ، وما أوردناه من نماذجَ يُمثِّل رُكاماً لُغويّاً تحجَّرَ، واستقرَّ على حالته، ثمّ جاء واضعو المعاجم ومِن قبلهم رواةُ اللغة فنقلوا ما سمعوه، وعندما وُضعتِ القواعدُ لضبط اللغة بين مستعمليها وجدوا هذا الكمَّ من الألفاظ التي خرجت على القياس، فوسموها بالندرة والشذوذ، متناسين أنّ اللغة، لم تأتِ مرّةً واحدة، هكذا، بل مرّت بتاريخ طويل، عبرَ أحقاب عديدة وكانت بعض ألفاظها، عبرَ هذه الأحقاب الطويلة، قد بقيت، دون أن تمسَّها يدُ التطوُّر والتّشذيب في مراحلَ لاحقة، هذه الأنماطُ هي ما استطعنا أن نُطلق عليها "الرُّكام اللُّغويّ".

### 3.3 المستوى النحوي:

هناك عدة أنماط ومظاهر نحوية يمكن حملها وتفسيرها على أنها من الركام اللغوي، ومنها:

#### 1.3.3 لغة أكلوني البراغيث:

من الأصول التي استقرت عليها العربية الفصيحة أن الفعل إذا كان فاعله أو ما ناب عنه اسماً ظاهراً يُوحّد، أي يلازم الإفراد ولا تلحقه علامات التثنية والجمع،

---

(1) دراسات في النظام الصوتي، أحمد الجندي: 64/1.

سواء أكان الفاعل مفرداً أم مثنى أم جمعاً، قال سيبويه[1]: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: "قالت فلانة"، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة، قال الشاعر، وهو الفرزدق[2]:

ولكن دِيافِيٌّ أبوه وأمُّهُ بحورانَ يعصِرْنَ السَّليطَ أقاربُه

وأمّا قولُه جلّ ثناؤه: "وأسرُّوا النّجوَى الذين ظَلموا" فإنّما يجيءُ على البدل، وكأنّه قال: انطلَقوا فقيل له: مَن؟ فقال: بنو فلان، فقوله جلّ وعزّ: "وأسرُّوا النّجوى الذين ظلموا" على هذا فيما زعم يونُسُ".

فالضّمير الذي أُسند إليه الفعلُ في هذه اللُّغة ليس إلاّ علامةً، في رأي سيبويه، أي أنه حرفٌ، والاسمُ الظّاهرُ بعده فاعل، غيرَ أنّ سيبويهِ في النّصِّ السابق حمل "الذين" في قوله تعالى "أسرُّوا النّجوى الذين ظلموا" على البدليّة، راوياً إيّاه عن يونس بن حبيب، ومثّل له بقول القائل: انطلقوا، فقيل له: مَن؟ فقال: بنو فلان. فالأصل هو إفراد الفعل، مع فاعله المثنّى أو المجموع، وعلى هذا الأصل جرت العربيّةُ الفصحى في شعرها ونثرها، ومن أمثلة ذلك من كلام الله تعالى قولُه سبحانه[3]: "همّتْ طائفتان" وقولُه[4]: "قال رجلان من الذين يخافون الله"، وقوله تعالى[5]: "أبى الظالمون إلا كُفوراً"، وقوله[6]: "إذا جاءك المؤمنات"، وغيرها الكثير، ممّا أُسنِد فيه الفعلُ إلى مثنّى وجمعٍ في جميع القرآن، فالفعلُ في ذلك كلِّه قد لازم الإفرادَ ولم تلحقْه علاماتُ التثنية والجمع، اكتفاءً بتثنية الفاعل وجمعِه، عن تثنيته وجمعه هو.

---

(1) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 40/2؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 87/3.

(2) ديوان الفرزدق، ص50، والبيت للفرزدق من أبيات يهجو فيها عمرو بن عفراء الضبي، ودياف: قرية بالشام يسكنها النبط، يذكر أنه نبطيّ غير خالص العروبة، وهو من شواهد سيبويه: 40/2؛ والخصائص: 194/2؛ والخزانة: 386/2، 293/3؛ وشرح المفصل: 89/3.

(3) سورة آل عمران، الآية: 122.

(4) سورة المائدة، الآية: 23.

(5) سورة الإسراء، الآية: 99.

(6) سورة الرعد، الآية: 37.

وبقيتْ في العربية لغةٌ قليلة لبعض القبائل "خالفتْ هذا الأصلَ الذي استقرّت عليه الفصحى، وجاءت منبهةً على الأصل الأوّل الذي كان مستعمَلاً في طور من أطوار اللغة في زمنٍ ما، وهو إلحاقُ علامات التثنية والجمع بالفعل المسندِ إلى اسمٍ ظاهر مثنّى أو جمعٍ، كما تَلحقُه التّاءُ إذا كان مسنداً إلى مؤنث"[1].

وتُعرفُ هذه اللّغةُ بلغة "أكلوني البراغيث"، وعُزيت إلى طيىء وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب، وهذه العبارة، أعني: أكلوني البراغيث" من كلام العرب، كما نصّ على ذلك سيبويه، ويبدو أنّها ليست من صنع النحاة، كما ذكر أبو عبيدة أنّه "سمعها من أبي عمرو الهذليّ في مَنطِقِه"[2].

وقد وَصف ابنُ هشام هذه اللغةَ بأنّها ضعيفة[3]، كما وُصفت بأنها رديئة[4]، وفي هذا الصدد يقول فوزي الشايب[5]: "وما دامت قليلةً رديئةً في عُرفهم، فإنّه لا يَحسنُ أن يُحملَ عليها كلامُ الله سبحانه، ولا كلامُ رسولِه الكريم، ولذلك فقد حَكم سيبويه على: "الذين" من قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بأنّها بدلٌ من واو الجماعة، أي أنّ الواو في "أسرُّوا" ليستْ علامةً بل هي ضميرٌ ثمّ أُبدِل منها، وهذا في رأينا هو الصوابُ، فليست هذه علاماتٍ وإنّما هي ضمائرُ وُضّحتْ وفُسّرت بالأسماء الظاهرة بعدَها، ولكن هذا ليس هو رأيَ سيبويه فيها مطلقاً، بل هو فيما جاء منه في القرآن الكريم خاصّةً، تنزيهاً لكلام الله أن يُحمل على هذه "اللغة القليلة"، ولكن الذين لم يتحرّجوا من وقوع هذا الأسلوب في القرآن الكريم، عدُّوا الواوَ ههنا علامةً للجمع، و"الذين" فاعل للفعل "أسرّ"، ولكن انطلاقاً من حُكمهم على هذه اللهجة بأنّها قليلةٌ ورديئة، فإنهم يذكرون هذا الوجهَ بوصفِه آخِرَ الاحتمالات الإعرابيّة الممكنة".

---

(1) الدالي، محمد، لغة أكلوني البراغيث، محمد الدالي: ص400؛ وانظر حول التطابق بين الفعل والفاعل المتعدد: أبو المكارم، علي، (1972)، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ص185.

(2) الدالي، محمد، لغة أكلوني البراغيث، مرجع سابق: ص401-402.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق: 405/1؛ والهمع: 65/6.

(4) الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 34/3.

(5) الشايب، فوزي، الماضي المجرّد ومسألة البناء على الفتح، مرجع سابق: 138-139.

وقد ورد في الشّعر العربيِّ أمثلةٌ كثيرة على هذه الظاهرة، من ذلك قولُ ابن قيس الرُّقيّات[1]:

تولّى قتالَ المارقينَ بنفسِه     وقد أسلماهُ مُبعَدٌ وحَميمُ

وقولُ عمرو بن ملقط الطائيّ[2]:

أُلفِيَتا عيناك عندَ القفا     أولَى فأولَى لك ذا واقيَهْ

وفي الجمع ورد قولُ أُحيحة بن الجلاح الأنصاريّ[3]:

يلومونَني في اشتراء النّخيـــ     ـل أهلي فكلُّهم يَعذِلُ

وقول الشاعر ابن قيس الرُّقيّات[4]:

فإنْ نَفْنَ لا يَبقَوا أولئك بعدَنا     لِذي حُرمةٍ في المسلمين حَريمُ

وممّا جاء على هذه اللغة في جمع المؤنّث قولُ أبي تمّام[5]:

شجًا في الحَشى تَردادُه ليس يَفْتُرُ     به صُمُنَ آمالي وإنّي لمُفطِرُ

يقول أحدُ الباحثين حول لغة أبي تمّام[6]: "كان أبو تمام كثيرَ الاستعمال للغةِ طيِيء التي هي قبيلتُه، ومن مظاهر هذه اللغة في شعره: لغةُ "يتعاقبون فيكم ملائكةٌ" التي نُسبت إلى قبائلَ أخرى من اليمن مثل بلحرث، ولكنّ إلحاحَ أبي تمام عليها بأنّها لغة طيِيء، من ذلك قوله[7]:

وأكيس بمَجدٍ عادَ فيه نَوالُه     وشاعرِ قومٍ عُدْنَ فيه قصائدُهْ

ومنها قولُ الشّاعر أبي عبد الرحمن العُتَبيّ[8]:

رأينَ الغواني الشّيبَ لاح بعارضي     فأعْرضْنَ عنّي بالخُدود النّواضرِ

---

(1) ديوان ابن قيس الرقيات: ص196؛ وشرح ابن عقيل: 81/2؛ والهمع: 257/2.

(2) ديوانه: ص45؛ وشرح التصريح: 277/1؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 88/3.

(3) ويُنسب كذلك لأمية بن أبي الصلت: فكلُّهم ألومُ، وهو في أوضح المسالك: 100/2، وشرح ابن عقيل: 82/2، والهمع: 257/2.

(4) ديوانه: ص197.

(5) ديوانه: 214/2.

(6) العزاوي، نعمة رحيم، (1997)، لغة الشعر عند أبي تمام، مجلة المورد العراقية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول: ص84.

(7) ديوان أبي تمام: 634/4.

(8) شرح ابن عقيل: 47/2؛ والأستراباذي، الكافية، مصدر سابق: في النحو لابن الحاجب: 171/1.

وغيرها الكثير من الشواهد الشعريّة، أمّا في الحديث الشريف، فقد وردت عدّةُ أحاديثَ على هذه الظاهرة، أشهرُها قولُه ﷺ[1]: "يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالّليل وملائكةٌ بالنّهار"، واحتجاجاً بالحديث الشّريف السّابق سمّاها ابنُ مالكٍ لغة "يتعاقبون فيكم"، قال السُّيوطيّ[2]: "وممّا يدلُّ لصحّة ما ذهب إليه ابنُ الضائع، وأبو حيان أنّ ابنَ مالكٍ استشهَد على لغة "أكلوني البراغيث" بحديث الصّحيحين: "يتعاقبون فيكم ملائكةٌ باللّيل وملائكةٌ بالنهار"، وأكثرَ من ذلك حتّى صار يسمّيها "لغةَ يتعاقبون".

جاء في إعراب الحديث النّبويّ للعكبريّ[3]: "في حديث جابر بن عبد الله الأنصاريّ عن الرّسول ﷺ: "مَن كُنّ له ثلاثُ بناتٍ يُـؤويهُنّ ويَرحمُهُنّ ويَكفلُهنّ، وجبتْ له الجنّةُ البتّة، قال: قيل يا رسولَ الله وإنْ كانت اثنتين، قال: وإنْ كانت اثنتين، قال: فرأى بعضُ القوم أنْ لو قالوا له واحدة لقال واحدة"، قال العكبريّ موجِّهاً إعرابَه: "وَقع في هذه الرّواية "كُنّ" بتشديد النّون، والوجه: مَن كان له أو من كانت له، والوجه في الرّواية المشهورة أنّه جعل النونَ علامةً مجرّدةً للجمع، وليست اسماً مضمراً، كما أنّ تاء التأنيث في قولك: قامت وقعدت هند علامةٌ لا اسمٌ، وقد ورد عنهم ذلك، قال الشاعر:

يلومونني في اشتراء النّخيل قومي فلومُهمْ ألوَمُ[4]

وعليه حُمل قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ﴾، و"أسرُّوا النّجوى الذين ظلموا" في أحد الوجهين، وقيل: النونُ اسمٌ مضمر وهو فاعل، و"ثلاث" بدلٌ منه، ومن هذا قولُهم: أكلوني البراغيث".

---

(1) النيسابوري، الإمام مسلم بن الحجاج، (1983)، صحيح مسلم، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان: 113/2، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما.

(2) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي: ص55.

(3) إعراب الحديث النبوي للعكبري، تحقيق: حسن الشاعر: ص77؛ والحديث في مسند أحمد: 303/3.

(4) يُنسب لأحيحة الأنصاري، ولأمية بن أبي الصلت، ويروى: "فكلُّهم ألومُ" ويُروى "فكلُّهم يعذل" انظر التصريح: 276/1؛ و ابن الشجري، هبة الله، (د.ت)، أمالي ابن الشجري، دار المعرفة، بيروت، لبنان: 133/1؛ وشرح ابن يعيش: 87/3، ويُنسب كذلك لأحيحة بن الجلاح الأنصاري، كما في شرح ابن عقيل: 82/2؛ همع الهوامع: 257/2.

ومنه حديثُ أنس بن مالك ﷺ عن النبيّ ﷺ، قال[1]: "قدِم النّبيُّ ﷺ وأنا ابنُ عشر، ومات وأنا ابنُ عشرين، فكنّ أمّهاتي يّحثُثْنَي على خدمته، فدخل علينا فحلَبنا له من شاة داجن، وشيب له من بئر في الدار، وأعرابيّ عن يمينه، وأبو بكر عن يساره وعمر ناحية، فشرب رسولُ الله، فقال عمرُ: أعطِ أبا بكر، فناول الأعرابيّ وقال: الأيمنَ فالأيمنَ"، ثم يقول العكبري[2]: النون في"كنّ" حرفٌ يدلٌّ على جمع المؤنث، وليست اسماً مضمراً، لأنّ "أمّهاتي" هو اسمُ كان، فلا يكون لها اسمان، ونظيرُ النُّونِ ها هنا الواوُ في قوله: أكلوني البراغيث، ويجوز أن تَجعلَ النّونَ اسماً مضمراً، ويكون "أمّهاتي بدلاً منه، وقولُه في الحديث: الأيمنَ فالأيمنَ" هو منصوبٌ بفعلٍ محذوف تقديرُه: قَدّموا الأيمنَ فالأيمنَ".

جاء في لسان العرب عند حديثه عن "المناصِع"[3]: "واحدُها المنصَع، وهو موضع التّبرُّز، وكنّ النّساءُ يتبرّزْن إليه باللّيل؛ على مذاهب العرب بالجاهليّة.

ولو رحنا نستعرضُ الأحاديثَ الشريفةَ والشواهدَ الشعريّة، حول هذه اللغة لخرجنا عن القصد، ففي القرآن عددٌ من الآي حُمِل على هذه اللّغة في وجهٍ من وجوه إعرابها، كما وردت في الحديث والشعر كثيراً، وكان للنحاة فيها آراء ومذاهبُ شتّى، فمِن قول: إنّ ما جاء في الشعر، فالوجهُ الذي لا يجوز غيرُه أنّ ألفَ الاثنين وواوَ الجماعة ونونَ النِّسوة فيها حروفٌ دالّةٌ على التثنية والجمع، والمسندُ إليه: الفاعلُ أو نائب الفاعل هو الاسمُ الظاهر، وهو قولُ سيبويه والأخفش وأبي عبيدة وغيرهم[4]، قال ابن يعيش[5]: "اختلف العلماء في هذه الألف والواو، فذهب سيبويه إلى أنهما قد تكونان تارةً اسمين للمضمرين، ومرةً تكونان حرفين دالّين على التثنية والجمع، فإذا قلتَ الزيدان قاماً، فالألف اسمٌ وهي ضميرُ الزيدين، وإذا قلت:

---

(1) مسند أحمد: 110/3؛ وصحيح مسلم: 200/4.

(2) إعراب الحديث النبويّ: ص68.

(3) ابن منظور، اللسان، مصدر سابق: نصع: 356/8.

(4) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 41/2؛ والأصول لابن السرّاج: 71/1؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 87/3.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 87/3-89؛ وانظر: الأندلسي، البحر المحيط، مصدر سابق: 34/3.

الزيدون قاموا، فالواو اسم، وهو ضمير الزيدَين، وإذا قلت: قاما الزيدان، فالألف حرف مُؤذنٌ بأن الفعل لاثنين، وكذلك إذا قلت: قاموا الزيدون، فالواو حرف مؤذن بأن الفعل للجماعة، وهي لغة فاشيةٌ لبعض العرب، كثيرةٌ في كلام العرب وأشعارهم، وعليه جاء قولهم: أكلوني البراغيث في أحد الوجوه، ومنه قولُ الشاعر:

يلومونني في اشتراء النّخيـــل أهلي فكلُّهمْ يَعذِلُ

وذهب أبو عثمانَ المازنيّ، وغيرُه من النحويِّين إلى أنّ الألف في قاما، والواو في "قاموا" حرفان يدلان على الفاعِلَين والفاعِلِين المضمرين، والفاعل في النية، كما أنك إذا قلت: زيد قام، ففي قام ضمير في النيّة، وليست له علامةٌ ظاهرة، فإذا ثُنِّي أو جُمِع، فالضميرُ أيضاً في النيّة، غيرَ أنّ له علامةً، والمذهبُ الأولُ...".

فمذهبُ الجمهور أنّ الألفَ والواوَ والنونَ في: جاءا الرّجلان، وجاءوا الرِّجالُ، وجِئنَ النِّساءُ، ما هي إلا علاماتُ تطابُق وليست ضمائرَ، وذهب بعضُهم إلى أنّها ضمائرُ، قال السيرافيّ[1]: "في قولهم "أكلوني البراغيث" ثلاثةُ أوجهٍ: أحدُها ما قال سيبويه، وهو أنهم جعلوا الواوَ علامةً تُؤذِن بالجماعة وليست ضميراً، والثاني أن تكون "البراغيث" مبتدأً، و"أكلوني" خبراً مقدماً، فالتقدير البراغيثُ أكلوني، والثالث: أن تكون الواو ضميراً على شرط التفسير، والبراغيث بدلاً منه".

وبعيداً عن خلافات القدماء حول هذا الأسلوب، نذهبُ لنرى ماذا قال المحدثون بشأنها، ومن هؤلاء المحدثين حسن عون الذي يرى[2] أنّ هذا الأسلوبَ "يُمثِّلُ بقايا من الأمثلة النادرة، أو الشاذّة قد جاءت على لسان بعض القبائل العربيّة الأخرى غيرِ قبيلة قريش، وحينئذٍ يُمكنُ أن تُعلَّلَ هذه الأمثلةُ بأنّ تلك اللّهجاتِ العربيّةَ الأخرى التي لم تصلْ إلى ما وصلت إليه لهجة قريش من النضوج والاكتمال، قد استمرّت تتمثلُ فيها العهودُ الأولى للغة حيث لا يُلتزَم فيها، باطّرادٍ، نظامٌ مخصوصٌ للأداء، ولا قواعدُ مضبوطةٌ للتعبير...".

وبعد أن يستعرض حسن عون عدداً من الشواهد الشعريّة والقرآنيّة، ومن الحديث الشريف حول هذه الظاهرة، يخلُص إلى أنّه "من المرجّح أن تكونَ هذه

---

(1) ابن الشجري، الأمالي: 134/1.

(2) عون، حسن، اللغة والنحو: دراسات تحليلية: ص58 وما بعدها.

الطريقةُ في التعبير أسبقَ من القاعدة العامّة المعروفة الآن، وهي إفرادُ الفعلِ عندما يتقدّمُ الفاعلَ الجمعَ، فالمعقول أن يُجمع الفعلُ مع الجمع، ويُفردَ مع المفـرد، ومن العجيب أن نجد النحاة يقرّرون أنّ حالة إفراد الفعل مع تثنية الفاعل أو جمعه قياساً، ويكون العكس إذن، وهو تثنيةُ الفعل مع الفاعل المثنّى، وإفرادُه مع الفاعل المفـرد، وجمعه مع الفاعل الجمع، خروجاً على القياس"(1).

كما نجد غيرَ واحد من المحدثين يؤكّد أنّ هذا الأسلوبَ هو الأصلُ، وفي هذا الصدد يؤكد فوزي الشايب أصالةَ هذا الأسلوب بقوله(2): "فما يُعـرف بالاصـطلاح بلهجة "أكلوني البراغيث" يمثّل -في رأينا- الأسـلوبَ الأوّلـيَ الأصـيل، إنّ هـذا الاستعمالَ اللّغويّ يمثّل في الحقيقة مرحلةً تاريخيةً من حياة هذه اللغة، هي المرحلة الأولى، ولكن العربية قد تخطّت هذه المرحلة وتجاوزتها في مراحلَ تاليةٍ من تاريخ حياتها، غيرَ أنّ بقاياها ظلّت حيّةً عند بعض القبائل العربية، والخلطُ والاضـطراب الذي وقع فيه النّحاةُ ناجم عن نظرتهم إلى هذا الأسلوب نظرةً وصفيّة، فرأوه، كأنّـه نِدٌّ وقرينٌ للأسلوب المتعارف عليه، والمشهورِ في الاستعمال، وبطبيعـة الحـال لا وجهَ للمقارنة بين هذين من حيث الأفضليّةُ والأحسنيّةُ، ومن هنا كان وصفُهم لهـذا الأسلوب بالقلّة والرداءة، ولكنّنا ننظرُ إلى ما يُسمّى بلهجة "أكلوني البراغيث" علـى أنّه الأسلوبُ الجدُّ، أو الأبُ الأكبرُ لهذا الأسلوبِ المتداولِ المعـروف... والتّطـورُ اللّغويّ لا يتمُّ جملةً واحدةً، فيقضي على القديم ويعفّـي علـى آثـاره بـين عـشيّةٍ وضحاها. فالأمر يتطلّب وقتاً، ولا بدّ أن تبقَى بعضُ الجيوب تقاوم التطوُّر، فتبقَـى ماثلةً، حيّةً، في غير عصرها، كشواهدَ على المراحل التاريخيّة السابقة مـن حيـاة اللغة، وهو ما يُعرفُ بالأصول المرفوضة، أو ما يُمكن أن نُطلقَ عليه اسمَ "الرّكـام اللّغويّ للظواهر اللّغويّة المندثرة"، وبهذا تُفسَّر كثرةُ هذا الأسلوبِ النسبيّة في القبائل البدوية كطيئ، وأزد شنوءة وبلحارث، وذلك بسبب بطء وتدرُّج التطوّر اللّغويّ فـي لهجتها، وعلى العكس من ذلك قلّةُ شواهدِه وآثاره في لهجـات القبائـل المتحـضِّرة

---

(1) عون، حسن، اللغة والنحو: ص60.

(2) الشايب، فوزي، الماضي المجرّد ومسألة البناء على الفتح: ص140-143؛ وانظر: عبد التواب، رمضان، لحن العامّة والتطوُّر اللغويّ، مرجع سابق: ص376.

كقريش التي نزل القرآن الكريم بلهجتها، ووجودُ شواهدَ وآثارٍ عليه في القرآن الكرمي والحديث الشريف يدلُّ على أنّ هذا التطوُّرَ قد أخذ يشقُّ طريقَه مع بزوغ فجر الإسلام، وقبله بفترة زمنيّة ليست بعيدة".

وإلى مثل هذا ذهب محمد الدّالي في تفسير هذه اللغة، إذ يقول[1]: "بقيت في العربية ألفاظٌ وأمثلةٌ وأساليبُ تخالف الأصولَ الوضعية التي استقرّت عليها اللّغةُ الفصحى التي نزل بها القرآن، جاءت مَنبهةً على أصلٍ كان مستعملاً في طور من أطوار اللغة، أو يجبُ استعمالُه، ثمّ تركوه طلباً للخفّة".

ويخلص إلى أنّها لغةٌ قليلةٌ شاذّة عن مَهْيَع العربيّة الفصحى في هذا الباب، كما تحدّث عنها رمضان عبد التوّاب غيرَ مرّة وفي غير كتاب وبحث، مؤكّداً أنّها ممّا بقي من العربيّة التاريخيّة، وأنّها تمثّل ركاماً لغويّاً، مقارناً ذلك بأخواتها الساميّات كالعبريّة والآراميّة والحبشيّة"[2].

ثم يشير في بحث آخرَ، إلى أنّ العربيّة الفصحى "قد تخلّصت من هذه الظاهرة رويداً رويداً، أخذاً بمبدأ الاستغناء عن بعض العلامات عند تكدُّسها، للدَّلالة على الظاهرة الواحدة،...وإذا استغنت اللغةُ عن العلامات المتّصلة بالفعل، لم تخسر الدلالةَ على التثنية والجمع، لوجود ما يدلّ عليهما في صيغة الفاعل نفسِه، ولذلك قال سيبويه: "وإنما قالت العرب: قال قومُك، وقال أبواك؛ لأنّهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا: قالا أبواك، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا...، ويخلص عبد التوّاب إلى أنّ ما نسمعه الآن في اللهجات المعاصرة نحو: ظلموني الناس، وزارونا الجيران، هو امتداد للهجات العربية القديمة"[3]، ثم يخلص إلى أنها تمثّل رُكاماً لغويّاً للظواهر اللغوية المندثرة.

---

(1) لغة أكلوني البراغيث، محمد الدالي: ص399.

(2) عبد التواب، بحوث ومقالات، مرجع سابق: ص69-70.

(3) عبد التواب، رمضان، من امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة: ص180-186.

### 2.3.3 إلزام المثنى والأسماء الستة الألف:

إلزام المثنى الألف: وهي لغة بلحارث بن كعب، وخثعم وزبيد وكنانة[1] وآخرين من قبائل العرب، إذ يستعملون المثنّى بالألف دائماً، رفعاً ونصباً وجراً، مثل المقصور كالفتى والعصا ونحوهما، تقول على لغة لهؤلاء: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، بالحركات المقدّرة على الألف للتعذّر، وفي كتب اللغة والمعاني وغيرهما أخبار من تلك اللهجة.

قال الفرّاء[2]: "إنّ رجلاً من بني أسد، ما رأيتُ أفصحَ منه، أنشدني عن بني الحارث:

فأطْرقَ إطراقَ الشُّجاعِ ولو يَرى    مَساغاً لِناباه الشُّجاعُ لصمَّما

وأن ذلك الأسديّ حكى عنهم: خطُّ يدا أخي بعينه.

وقد وجّه الرضيُّ إعرابَ قوله تعالى: "إنّ هذان لساحران" على هذه اللغة، قال[3]: "ولزومُ الألف في المثنّى في الأحوال لغة بني الحارث بن كعب، وعليها قول الشاعر:

أُحِبُّ منكِ الأنفَ والعينانا

وقول الآخر[4]:

إنّ أباها وأبا أباها    قد بلغا في المجد غايتاها

"كما أنّ الياء الساكنة عند هؤلاء "بلحارث" إذا انفتح ما قبلها تُقلب ألفاً، فيقولون: أخذت الدّرهمان، واشتريت ثوبان، وقد ذكر أبو زيد في نوادره أنّ المفضّل الضبّيّ ذكر لبعض أهل اليمن قوله[1]:

---

(1) الفراء، معاني القرآن: 184/2؛ مغني اللبيب: 38/1؛ والأستراباذي، الكافية، مصدر سابق: في النحو: 172/2؛ والبغدادي، الخزانة، مصدر سابق: 113/7.

(2) الفراء، معاني القرآن: 184/2؛ والبيت للمتلمّس كما في ديوانه: ص2؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 128/3؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: صمم.

(3) الأستراباذي، الكافية، مصدر سابق: في النحو: 172/2؛ وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 139/4؛ 128/3، وروايته في ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 129/3

أعرفُ منها الأنف والعينانا    ومِنخرين أشبهها ظَبيانا

(4) من رجز لأبي النجم وقيل لرؤبة، ابن يعيش: 129/3؛ مغني اللبيب: 193/1.

أيُّ قلوصٍ راكبٍ تراها طاروا علاهُنّ فطِرْ عَلاها

ولم ينسبْ السّيوطيّ هذه اللّغةَ لبني الحارث وحدهم، فقد عزاها لبني العنبر، وبني الجهم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزَبيد، وخَثعم، وهمدان، وغيرهم"[2].

قال ابنُ يعيش[3]: "وهي لغةٌ فاشية، وهي لغةٌ لبني الحارث وبطونٍ من ربيعة، فأمّا قولُه تعالى: "إنّ هذان لساحران" فقد قرأ ابنُ كثير وحفصٌ "إن" بالتخفيف، وقرأ أبو عمرو "إنّ هذين لساحران" بتشديد النون، والياء في هذين، وقرأ الباقون بتشديد النون والألف...، وأمّا قراءةُ الجماعة "إنّ هذان لساحران" فأمثلُ الأقوالُ فيها أن تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثنى بالألف على كلّ حال، كأنهم أبدلوا من الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها، إن كانت ساكنة كقولهم في: يَيأس ياءس، وقال أبو إسحاق: "الهاء مرادة، والتقدير: إنّه هذان لساحران، واللام مزيدة فيه للتأكيد، وحسُن دخولُها في الخبر، حيث كانت الجملةُ مفسِّرةً لذلك المضمر، فكأنها في الحكم بعد أن، فدخلت اللام مع الهاء للتأكيد كما تدخل مع عدمها"[4].

أمّا اختلاف القدماء حول حروف الإعراب، فهذا حديث طويل، ولكنّني سأذكر بعضاً من آرائهم بشكل مختصر، فمذهبُ الكوفيّين أنّ المثنّى يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء[5]، وإليه ذهب قطرب والزياديّ[6]، وقال المازنيّ والمبرّد

---

(1) النوادر لأبي زيد، ص58، وفيه: فَشُل بدل فطِرْ، ونسبه كذلك لبعض أهل اليمن، ص164؛ والخصائص: 269/2، وفي اللسان (طير)، وفيه: فطِرْ، وشرح المفصل: 129/3.

(2) السامرائي، إبراهيم، التطور اللغوي، ص69-70؛ ورواية الشاهد كما في ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 129/3

طاروا عَلاهُنّ فطِر عَلاها واشدُدْ بمَثْنَى حقب حِقواها

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 129/3-130؛ والبغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق: 113/7.

(4) وحول قراءة "إنّ هذان لساحران" انظر: الحجّة في القراءات السبع، لابن خالويه: 242؛ ومعاني القرآن للفرّاء: 184/2.

(5) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (1973)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان: ص130؛ جاء في الحجّة للفارسي: 63/1: "وممّا يؤكّد ذلك أنّ أبا الحسن قال: زعم أبو زيد أنّه لقيَ أعرابيّاً فصيحاً يقول: ضربتُ يداه ووضعته علاه، وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سأل الخليل عمّن قال: رأيتُ يداك، فحمله على هذا الوجه".

(6) الأنباري، الإنصاف: 33/1.

والأخفش سعيد بن مسعدة: هذه الحروفُ دليل الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف الإعراب[1]، وقال المبرّد[2]: "والقول الذي نختار ونزعمُ أنّه لا يجوز غيرُه قولُ أبي الحسن الأخفش، وذلك أنّه يزعُم أنّ الألف إن كانت حرفَ إعراب، فينبغي أن يكون فيها إعرابٌ كغيرها، كما كان في الدال من (زيد) ونحوها، ولكنّه دليلٌ على الإعراب، لأنّه لا يكون حرف ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا بحرف".

وقال المبرد أيضاً[3]: "وكان الجرميّ يزعُم أنّ الألف حرفُ الإعراب، كما قال سيبويه: وكان يزعُمُ أن انقلابَها هو الإعراب"، وقال سيبويه[4]: "واعلم أنّك إذا ثنّيت الواحدَ لحقته زيادتان: الأولى منهما حرفُ المدّ واللّين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في الجرّ ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يُكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في النصب كذلك".

يقول أحد المحدثين[5]: "إنّ الإعراب في التثنية والجمع الذي على حدِّهما لم يكن مصاحباً لأصل التثنية والجمع، بل دخل عليهما بعد ذلك، ولا نعلم، على وجه التحديد، الوقتَ الذي دخل فيه الإعراب عليهما، والإعراب مظهر حضاري يأتي في مراحل نموّ المجتمعات وحاجة الإنسان إلى البيان والإيضاح عن المعاني التي تَعتَوِر الكلمةَ الواحدة مركّبةً مع غيرها بحسب العوامل الداخلة عليها".

ونجد غيرَ واحد من القدماء يفسِّرون إلزامَ المثنّى الألفَ، إضافةً إلى كونه لغةً لبلحارث وغيرها، وإنما فسّروا ذلك؛ لأنّ الألفَ أخفُّ حروف المدِّ وأوسعُها

---

(1) الزجاجي، الإيضاح: ص130.

(2) المبرد، المقتضب: 154/2؛ وانظر: الزبيدي، عبد الكريم، الإعراب بالحروف: 29.

(3) المبرد، المقتضب: 154/2.

(4) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 17/1-18.

(5) الزبيدي، عبد الكريم، الإعراب بالحروف: ص33؛ وحول تأخُّر الإعراب، انظر: الأستراباذي، الكافية، مصدر سابق: في النحو: 29/1؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: ثنى، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 137/4.

والأخفش سعيد بن مسعدة: هذه الحروفُ دليل الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف الإعراب[1]، وقال المبرّد[2]: "والقول الذي نختار ونزعمُ أنّه لا يجوز غيرُه قولُ أبي الحسن الأخفش، وذلك أنّه يزعُم أنّ الألف إن كانت حرفَ إعراب، فينبغي أن يكون فيها إعرابٌ كغيرها، كما كان في الدال من (زيد) ونحوها، ولكنّه دليلٌ على الإعراب، لأنّه لا يكون حرف ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا بحرف".

وقال المبرد أيضاً[3]: "وكان الجرميّ يزعُم أنّ الألف حرفُ الإعراب، كما قال سيبويه: وكان يزعُمُ أن انقلابَها هو الإعراب"، وقال سيبويه[4]: "واعلم أنّك إذا ثنّيت الواحدَ لحقته زيادتان: الأولى منهما حرفُ المدّ واللّين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في الجرّ ياء مفتوحاً ما قبلها، ولم يُكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في النصب كذلك".

يقول أحد المحدثين[5]: "إنّ الإعراب في التثنية والجمع الذي على حدِّهما لم يكن مصاحباً لأصل التثنية والجمع، بل دخل عليهما بعد ذلك، ولا نعلم، على وجه التحديد، الوقتَ الذي دخل فيه الإعراب عليهما، والإعراب مظهر حضاري يأتي في مراحل نموّ المجتمعات وحاجة الإنسان إلى البيان والإيضاح عن المعاني التي تَعتَوِر الكلمةَ الواحدة مركّبةً مع غيرها بحسب العوامل الداخلة عليها".

ونجد غيرَ واحد من القدماء يفسِّرون إلزامَ المثنّى الألفَ، إضافةً إلى كونه لغةً لبلحارث وغيرها، وإنما فسّروا ذلك؛ لأنّ الألفَ أخفُّ حروف المدِّ وأوسعُها

---

(1) الزجاجي، الإيضاح: ص130.

(2) المبرد، المقتضب: 154/2؛ وانظر: الزبيدي، عبد الكريم، الإعراب بالحروف: 29.

(3) المبرد، المقتضب: 154/2.

(4) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق: 17/1-18.

(5) الزبيدي، عبد الكريم، الإعراب بالحروف: ص33؛ وحول تأخُّر الإعراب، انظر: الأستراباذي، الكافية، مصدر سابق: في النحو: 29/1؛ وابن منظور، اللسان، مصدر سابق: ثنى، وابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 137/4.

وألينُها[1]، أمّا النونُ اللاحقة للمثنّى فقد ألحقوها للدلالة على تمام اللفظ، فهي كالتنوين الذي يتمُّ به الواحدُ، يوضّح هذا الرأيَ الرّضيُّ بقوله[2]: "أمّا نونُ المثنّى والمجموع فالذي يقوى عندي أنّه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلاً على تمام الكلمة، وأنّها غيرُ مضافة".

والذي يعنينا من هذا كلّه أن نفسِّر ما جاء من المثنّى بالألف في الأحوال كلِّها تفسيراً يتواءم مع ما طرحناه في هذه الرّسالة من أنّ كثيراً من الأنماط الشاذّة عن النظام الصرفيّ، أو النحويّ أو الصوتيّ إنّما تُمثّل رُكاماً لغويّاً لمرحلة من مراحلِ اللغة عبر تاريخها الطويل، فهل نحن واجدون ما يعضُد مذهبَنا؟

لقد حاول بعضُ المحدثين ذلك، ومنهم حسن عون الذي قارن بين ما حصل في اللاتينية وما حصل في العربية، مؤكِّداً على أن العربيّة "لم يكن فيها أولَ ما وُجدتْ تلك الضّوابطُ الفنيّةُ، ولم تكن متميِّزةً بضوابطِ الإعراب المختلفة، كما أنّ حالةَ الإفراد في اللّغة تسبق حالة الجمع، ويقرّر أن حالة الإعراب بواسطة الحركات من رفع ونصب وجر قد سبقت حالة الإعراب بالحروف من ألف واوٍ وياء ونون؛ وليس أدلَّ على ذلك من الإبقاء على الإعراب بتلك الحركات مع وجود هذه الحروف، وذلك في بعض اللهجات كأن يقال مثلاً: جاء الزيدانُ، ورأيت الزيدانَ، ومررت بالزيدانِ، ومن هذا المثال: هما خليلانُ، بالتزام ألف التثنية وضمّ النون، ومنه أيضاً ما سُمع من السيّدة فاطمة، رضي الله عنها: "يا حسنانُ ويا حسينانُ؛ وقد قيل إن ضمّ النون في هذه الأمثلة وما شابهها لغةٌ عن بعض القبائل"[3].

ويضيف عون[4]: "ولنا على هذا ما نجده مثلاً في اللغة اللاتينية، قبل أن تستقرَّ فيها علاماتُ الإعراب، وتلتزم طريقةً خاصّةً؛ فقد كانت بعض العلامات الإعرابية المكوّنة من حرفين فأكثرَ غيرَ مستقرّة على نظام، وغيرَ كاملة العدد

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق: حرف الألف الليّنة؛ وانظر الفارسي، الحجة، مصدر سابق: الفارسي: 62/1.

(2) الأستراباذي، الكافية، مصدر سابق: 31/1.

(3) عون، حسن، اللغة والنحو: ص81-83؛ وانظر: أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي: ص178.

(4) عون، حسن، اللغة والنحو: ص85؛ وحول المراحل التي مرت بها العربية انظر: عباس، حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث: ص18/13؛ وانظر: عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي: ص66.

بالنسبة للحروف التي نراها مكوّنةً لعلامات الإعراب، بعد أن شمِل اللغةَ نظامٌ واحد من الإعراب، ويكاد يكون هذا طبيعياً في تطوّر اللغة، فالكمالُ مسبوق بنقصان".

ويخلص حسن عون بعد حديث طويل عن الإعراب بالحروف والحركات، وعمّا جاء من المثنى بالألف في الأحوال جميعِها "أنّ هذه رواسبُ قديمةٌ بقيت في تراكيب اللغة وأساليبها، ولقد حاول نحاة العرب جهدَهم أن يُخضعوا هذه الشواهدَ لقواعدهم، ولمّا استعصى عليهم الأمرُ حكموا عليها بالشذوذ مرّةً؛ أو خرّجوها تخريجاً نابياً أفسد على اللغة طبيعتَها مرّة أخرى، ولم يفكر واحد منهم أنّ هذه الشواهدَ يمكن أن تكونَ رواسبَ قديمةً، وتراثاً للغة العرب يوم أن كانت مضطربة وفي شبه فوضى، لم تُوحّدْ لهجاتُها ولم تستقرّ وتطّردْ ضوابطُها، ولكنّهم فهموا، أو اعتبروا على الأقلّ أنّ اللغة العربية وُجدت كاملةً ناضجة، وأنّ العربيّ معصوم لا يخطئ"[1].

ويضيف في موضع آخر[2]: "ولو أنهم افترضوا مراحلَ اللغة الأولى، ثم وجود رواسب من هذه المراحل فيما يُروى عن العرب في عصر الجاهلية، أو عصر الإسلام لأراحوا أنفسَهم، وأراحوا النّحوَ نفسَه، وأراحونا معهم من كلّ هذا العناء، وتلك الخلافات، بل ولما فتحوا أمام بعض المستشرقين هذه الثغرةَ الخطيرة التي نفذوا منها، ووجدوا مجالاً لمناقشة النصوص القرآنية مناقشةً قاسية، تُخرجُها عن دائرة التنزيل، وتصوِّرها بصورة كلام البشر الذي صدر عن الرسول ﷺ، بعد أن استقى أخبارَه عن أساطير الأوّلين؛ أو عن الكتب السماويّة الأخرى".

يضاف إلى ذلك "جهلُهم بتاريخ اللغة، ومراحلِ تطوّرها، ولم تكن لديهم آثارٌ كتابيّة يستطيعون بواسطتها التّمييزَ بين حالة اللغة في عصر دون غيره، ثم يربطون هذه العصورَ بعضَها ببعض، ليدركوا منها مظاهرَ التطوّر في الضوابط الإعرابيّة، كما كان ذلك مُمهَّداً سهلاً للنحاة اللاتينيّين"[3].

---

(1) عون، حسن، اللغة والنحو: ص114.

(2) نفسه: ص122-123.

(3) عون، حسن، اللغة والنحو: ص124.

وإلى هذا ذهب عبد الكريم الزبيدي مؤكّداً أنّ المثنّى: "-قبل دخول الإعـراب عليه- يكون بالألف في جميع كلامهم، فليس قبل دخول الإعراب رفعٌ بالألف ولا خفضٌ ولا نصب بالياء، ولعلّ لغة بلحارث بن كعب، وزبيد، وخثعم وهمدان، الذين يجعلون المثنى بالألف مطلقاً، فيقولون: جاءني رجلان، ومررت برجلان ورأيت رجلان، من بقايا اللغة الأولى، أي قبل دخول الإعراب، وتُحملُ على هذه اللغة قراءةُ مَن قرأ، "إنّ هذان لساحران"[(1)].

وهكذا نلاحظ أنّ غيرَ واحد من المحدثين عدّها من الرُكام اللّغويّ، فسمّاها بعضُهم "رواسبَ قديمة"، في حين عدّها بعضُهم "بقايا من اللغة الأولى"، ولا مُشاحةَ في الاصطلاح؛ فكلُّها تُفضي إلى ما نحن بصدده وهو "الرُكام اللّغويّ".

**الأسماء الستة:**

الأسماء الستّة عند النحاة هي: أب، وأخ، وحم، وفو، وذو، وهن، وقد تحدّث العلماءُ عن أنّ فيها عدّةَ لغات أشهرُها ثلاث: اللغةُ الأولى: وهي أن تُرفع بالواو، بشرط إضافتها لغير ياء المتكلّم، وذلك نحو قولك: جاء أبوك، وأخوك، وحموك وسَلِم فوك وهلّم جرّاً...

وأن تُنصبَ بالألف نحو: رأيت أباك وحماك وأخاك... وأن تُجرَّ بالياء نحو: مررت بأبيك وجاء التنزيل بهذه اللغة، نحو قوله تعالى: "وأبونا شيخ كبير"[(2)].

فتقول على هذه اللغة: جاء أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك، فيجعلونه كالاسم المقصور، مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف "فأباك الأولى والثانية بفتحة مقدرة على الألف، والثالثة مجرورة بكسر مقدرة على الألف"[(3)].

"فهذه الأسماء لا تُعرب بحركات قصيرة، بل بحركات طويلة، أو بالحروف حسب تعبير القدماء، وفي الحقيقة إنّ إعراب هذه الفئة من الأسماء بهذه الطريقة ليس مطّرداً فيها على نفس المستوى؛ فإعراب "الهن" بالحروف غيرُ معهود، أو غير مشهور فيها كأخواتها، إذ لم يُورد النحاةُ على ذلك أيّ شاهد على مثل هذا الاستعمال

---

(1) الزبيدي، عبد الكريم، الإعراب بالحروف: ص34-35.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 51/1؛ والإنصاف، المسألة (2): 11/1.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 53/1؛ ومغني اللبيب: 38/1.

من الشعر، ولا من النثر، والمعهود فيها هو الإعراب بالحركات القصيرة، ولقلّة إعرابها بالحركات الطويلة فقد أنكر الفرّاء -على حسب ما نصّ ابنُ هشام وغيرُه- إعرابها بهذه الطريقة، وقد أسقطها كذلك الزجّاجيّ والسُّهيلي، من جملة هذه الأسماء، ومن ثم كانت الأسماء المعربة بالحروف عندهم خمسةً لا ستة، غيرَ أنّ إنكارَهم مردود؛ فهم محجوجون بحكاية سيبويه إعرابَها بهذه الطريقة عند العرب، قال في الكتاب: "واعلم أنّ من العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك ومررت بهنيك"، ومَن حفظ حجّةٌ على من لم يحفظ، وسيبويه ثقةٌ فيما يحكيه، وحكاية الثقة لا سبيل إلى ردّها"[1].

وقد اختلف القدماءُ اختلافاً بيّناً حول إعرابها، حتّى كانت من عِداد المسائل الخلافيّة عند الأنباري[2]، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنّ الأسماء الستّة في مثل: جاء أبوك ورأيت أباك، ومررت بأبيك، معربة بحركات مقدّرة، وأنّ الواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وليس الإعراب نفسَه، فإعرابُها عندهم كإعراب الاسم المقصور، أمّا الكوفيُّون فذهبوا إلى أنها معربةٌ من مكانين: أي بالضمّة والواو في حالة الرفع، وبالفتحة والألف في النصب، وبالكسرة والياء في حالة الجر[3]، ويرى قطرب والزياديّ والزجّاجيّ من البصريّين أنّها معربةٌ بالحروف نيابةً عن الحركات[4].

ولِعَلَمِ الدين السّخاويّ في ذلك رأيٌ، لم يقلْ به أحدٌ، كما يقول عبد الكريم الزبيدي، فقد "ذهب إلى أنّ الحروف هي الأصلُ في الإعراب، والحركات تقوم مقامَها"[5].

---

(1) الشايب، فوزي، إعراب الأسماء الستة: أصله وتطوّره: ص322.

(2) الإنصاف، المسألة رقم (2): 11/1.

(3) الأستراباذي، الكافية، مصدر سابق: 77/1؛ والمبرد، المقتضب: 155/2.

(4) الأنباري، الإنصاف: 19/1؛ والزجاجي، الإيضاح في علل النحو: ص74.

(5) الزبيدي، عبد الكريم، الإعراب بالحروف: ص7؛ ولعلّ رأي السخاوي يقوم على أساس الرأي القائل بأنّ الحركات أبعاضُ حروف المدّ واللين، وهو رأي ابن جنّي "ابن جني، سر صناعة الإعراب، مصدر سابق: 19/1-20.

وهناك مذاهبُ وآراءٌ كثيرة للنحاة في إعرابها، نجدها مبسوطةً في المظانّ المختلفة، وما يهمّنا هنا أن نؤكّد أنّ ما جاء منها بإلزام الألف في جميع الأحوال إنّما هو بقيّة باقيةٌ من اللغة في عهودها الأولى، يومَ كانت قواعدُها مضطربةً، ولمّا ترتق بعدُ إلى سُلّم الرُّقيّ والتطوّر".

وهذا ما تقرّره الدراساتُ المقارنةُ للّغات الساميّة من أنّ "الإعراب في الأصل هو بحركات طويلة، ثمّ أصبح فيما بعد بحركات قصيرة، وقد نصّ على ذلك "بروكلمان" فقال[1]: والأصلُ الأوّل لكلٍّ نهاية على حدة غامض، وعلى أيّة حال كانت الحركاتُ أصلاً طويلةً، غيرَ أنها أصبحت في الساميّة الأولى جائزةَ التطويل والتقصير".

ويؤكّد فوزي الشايب[2]: "على أنّ إعراب الأسماء الستة بالحركات الطويلة أو ما يسمّى بالحروف، إن هو إلا سلوك ساميٌّ قديم، وبعبارة أخرى هو أصل احتُفظ به في هذه الكلمات التي تُعدُّ من العناصر اللغويّة المُوغِلة في القِدَم، وعليه، فإلى جانب أهميّتها وقِدَمها، فقد احتَفظت أيضاً بسمة عتيقة وقديمة هي الإعراب بالحركات الطويلة، ومن ثمّ، فليس إعرابُها بهذه الطريقة توطئةً وتمهيداً لإعراب المثنى والجمع على حده، كما قال القدماء، وإنّما هو أصل احتفظت به العربية، ضمن ما احتفظت به من معالم اللغة السامية الأمّ المُفترَضة".

ويفسّر كمال بشر إعرابَ الأسماء الستّة تفسيراً صوتياً طريفاً، فيقول[3]: ورد في كتب النحو أنّ الأسماءَ الخمسة يجوز في إعرابها وجهان (بل ثلاثة) أحدُهما الإعرابُ بالحروف، والثاني الإعراب بالحركات فنقول: جاء أبوه على الأوّل (وهو المشهور) وجاء أبُه على الثاني. وعندنا أنّ المسألة يمكن تفسيرُها تفسيراً صوتياً خالصاً، ذلك أن بعض القبائل نطقت "أبو" بجعل النبر على المقطع الثاني [بو] فساعد ذلك على طول الحركة وهي الضمة، ولكن رُمِز إليها بالواو لأنّها علامة الضمة

---

(1) بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ص100.

(2) الشايب، فوزي، إعراب الأسماء الستة: ص328-329؛ وإلى قريب من هذا ذهب عبد الكريم الزبيدي في بحثه عن إعراب الحروف: ص15 وما بعدها؛ وانظر: تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم: ص179.

(3) دراسات في اللغة، كمال بشر: ص135.

الطويلة، كما معروف. أمّا "أبُه" بدون واو فيرجع إلى أنّ قبائلَ أخرى غيّرت موضعَ النّبر بحيث جعلتْهُ على المقطع الأول [أ] دون الثاني، ومن ثم بقيت الضمة قصيرةً ولم تُطَل، حيث لم يوجد ما يساعد على ذلك".

يقول عبد الكريم الزّبيديّ[1]: "إنّ الإعراب يكون على الحرف الثاني من هذه الأسماء، أمّا حروفُ العلة في آخرها فليست سوى آثار لإشباع حركات الإعراب، فلا يُلتفَت إليها، فإذا قلت: جاء أبوك، يمكنك أن تعرب (أبوك) بأنّه فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على الباء، والواو من إشباع الضمة لأجل التخفيف، وإذا قلت: رأيت أخاك، تعرب (أخاك) بأنه مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الخاء، والألف من إشباع الفتحة، وإذا قلت: مررت بحميها، فحميها مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة على الميم، والياء من إشباع الكسرة".

### 3.3.3 إعراب جمع المؤنث السالم:

ممَّا استقرّت عليه قواعد العربيّة الفُصحى أنّ جمع المؤنث السالم يُنصب بالكسرة كقولنا درستُ لغاتِ العرب، وكرّمت المدرسة الطالباتِ الفائزات وغير ذلك، وهذه قاعدة يعرفها كلّ من يقرأ قواعد النّحو.

غير انّه وردت أمثلة وأقوال في هذا الباب جاء فيها جمع المؤنّث السالم منصوباً بالفتح في حالة النّصب على الأصل.

من ذلك ما ذكره الرضيّ في (شرح الكافية)[2]: "وجاء في بعض اللغات فيما لم يُرِد المحذوف فيه "يقصد المحذوف اللام" فتح التاء حالة النصب، قالوا: سمعتُ لغاتَهم، وجاء في الشاذّ "انفروا ثباتاً" ولعلّ ذلك لأجل توهّمهم تاء الجمع عِوضاً من اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في "كرون وثِبون"، وقال أبو علي بل هو تاء الواحد والألف قبلها اللام المردودة، فمعنى: سمعت لغاتَهم، أي لغتَهم، قال: وذلك لأن سيبويه قال: إنَّ تاء الجمع لا يُفتح في موضع، وفيما قال نظر، إذ المعنى في: سمعت لغاتَهم، وقوله: "وانفروا ثباتاً" الجمع، وحكى الكوفيون في غير محذوف

---

(1) الإعراب بالحروف، عبد الكريم الزبيدي: ص21.

(2) الأستراباذي، الكافية في النحو، مصدر سابق: 189/2، ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق: 37/5.

اللام: استأصل الله عرقاتَهم بفتح التاء، وكسرها أشهر، فإمّا أن يُقال: إنّــه مفــرد، والألف للإلحاق بدرهم، أو يقال إنّه جمع فتح تاؤه شاذّ".

وذكر ابن جني في باب "سقطات العلماء"[1] كالأصمعّي وأبي عُبيــدة وابــن الأعرابي وثعلب وغيرهم، إلى أن يصل إلى القول[2]: "والمحفوظ في هذا قول أبــي عمرو لأبي خيرة، وقد قال: استأصل الله عِرقاتَهم -بنصب التاء- هيهات، أبا خَيرةَ لان جلدُك! ثمَّ رواها أبو عمرو فيما بعد، وأجاز أيضاً أبو خَيرة: حفــرت إراتَــكِ، جمع إرَة[3]، وعلى نحوه إنشاد الكوفيين[4]:

ألا يزجر الشيخُ الغيورُ بناتَه

وإنشادهم أيضاً[5]:

فلمّا جلاها بالإيام تحيّزتْ ثُباتاً عليها ذُلُّها واكتئابُها

وأصحابنا لا يرون فتح هذه التاء في موضع النصب.

ثمّ يفسّرها ابن جنّي موجِّهاً له: فــ"عرقاتهم" واحدة كــسعلاة وكــذلك إراة: عِلَفة، وأصلها "وِئرة: فِعَلَة، وثُباة فُعَلة من الثُّبَة، وأمّا: بناته فَفَعَلة، كقنــاة، كمــا أنّ ثُباة، وسمعت لغاتهم إنما هي واحدة، كرُطَبة، هذا كلُّه إن كان ما رووه من فتح هذه التاء صحيحاً ومسموعاً من فصيح يؤخذ بلغته، ولم يُجز أصحابنا فتح هذه التاء فــي الجماعة، إلاّ شيئاً قاسه أبو عثمان، فقال: أقول: لا مسلماتَ لك -بفتح التاء-، قــال: لأن الفتحة الآن ليست لــ"مسلمات" وحدها، وإنّما هي لها ولــ"لا" قبلها، وإنّما يُمتنع من فتح هذه التاء ما دامت الحركة في آخر لها وحدَها[6].

---

(1) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 282/3، وانظر الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق: 419/1، ابن يعيش، شرح الملوكي، مصدر سابق:، ص190.

(2) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 304/3.

(3) هي موقد النار.

(4) الخصائص: 304/3.

(5) ديوان الهذليين: 79/1، والخصائص: 304/3؛ هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي في وصف النحــل والرجــل المشتار لعسلها، والإيام، الدخان، يقول: إنّ النحل لجأت إلى خلاياها فــدخّن عليهــا فخرجــت وبــرزت، فتحيّزت جماعات يبدو عليها الذل والاكتئاب.

(6) ابن جني، الخصائص، مصدر سابق: 305/3.

وقد تحدّث ابن جنّي عن هذه المسألة مرّة أخرى تحت باب تركّب اللغات"[1]، ثم أعاد قصة أبي عمرو بن العلاء مع أبي خيرة، نهشل بن زيد، أنّ أبا عمرو سمعها منه قبل هذه المرّة بالجرّ، فاستضعف النصب، ثم رواها أبو عمرو فيما بعد بالنصب والجر"، فإمّا أن يكون سمع النصب من غير أبي خيرة ممّن يَرضى عربيّته، وإما أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبي خيرة من نصبها، ويجوز أيضاً أن يكون قد أقام الضعفُ في نفسه فحكى النص على اعتقاده ضعفَه، وذلك أن العربيّ قد ينطق بالكلمة يعتقد أنَّ غيرها أقوى في نفسه منها، وقد ذكرنا هذه الحكاية للحاجة إليها في موضع آخر؛ ولا تستنكر إعادة الحكاية، فربّما كان في الواحدة عدّة أماكن مختلفة يُحتاجُ فيها إليها"[2].

فإذا كان أبو عمرو قد ضعّف قول أبي خيرة "استأصل الله عرقاتَهم" بالنصب، ورواها أبو عمرو بالجرّ مستضعفاً لغة النصب، فذلك لأنَّ أبا عمرو ربّما لم يسمع بها في النصب، دليل ذلك ما ذكره الزجّاجي في مجالس العلماء، بعد أن أورد القصة نفسها، قال[3]: "قال أبو العبّاس، وهي لغة لم تبلغ أبا عمرو".

ربّما لم يسمعها أبو عمرو، وهو من الرواة المعروفين، ولكنّ هذا لا ينفي ما ذكره ابن جنّي من أنّها واحدة، وأنّ أصحابه لا يرون فتح التاء في موضع النصب، وهذا سببه -فيما أعتقد- عدم إيمان القدماء بفكرة التطوّر اللغوي، فهذه الحادثة وغيرها من الشواهد الأخرى من الشعر والنثر، تؤكد أنّها لغة مسموعة، وأن العربية كانت تعامل جمع المؤنث السالم بالفتح في حالة النصب، على الأصل، دليل ذلك أن أبا العبّاس المبرّد عدّها لغة.

إن كثيراً ممّا خالف قواعد النحاة، مثل: الأسماء الستة وإلزام المثنى الألف، ولغة أكلوني البراغيث والإعراب بالحركات مع وجود الحروف ونصب جمع المؤنث بالفتحة، حاول النحاة أن يوجدوا لها تخريجاً أو تعليلاً كدأبهم مع كلٍّ ما يتنافى مع قواعدهم أو يشذّ عنها "ولم يشيروا مطلقاً إلى احتمال أنّ هذه هي الحالة

---

(1) نفسه: 374/1.

(2) نفسه: 384/1.

(3) الزجاجي، مجالس العلماء للزجاجي، ص5.

الأولى لطُرُق الأداء في التعبير، وكأنهم بهذا يفهمون أنّ اللغة وُجدت كاملةً ناضجةً لم تتعثّر في طريق تكوينها، وأنّ النحو وطرق الأداء كما يتصورونها قد نشأت عامّةً شاملة، وفي دفعة واحدة"[1].

ومثل هذه الأنماط في التعبير يمكن أن تكون "رواسبَ قديمة وتراثاً للغة العرب يوم أن كانت مضطربة وفي شبه فوضى، لم توحّد ولم تستقرّ وتطّرد ضوابطها، ولكنهم فهموا أو اعتبروا على الأقل أنَّ اللغة العربية وجدت كاملة ناضجةً، وأن العربيّ معصومٌ لا يخطئ"[2].

هكذا نظر المحدثون إلى مثل هذه الأنماط، على أنّها من الركام اللغوي، من ذلك تفسير رمضان عبد التواب لنصب جمع المؤنث بالكسرة على أنّه من باب المخالفة، وأنّ "الأصل هو نصب هذا الجمع بالفتحة"[3]، فالأصل هو الفتح، لكن تطوّرت بعد ذلك إلى الكسرة للمخالفة بين الفتحة الطويلة (الألف) والفتحة القصيرة.

وإلى هذا ذهب فوزي الشايب، قال[4]: "وقد احتفظت اللغة بألفاظ ظهر فيها الإعراب الأصليّ لجمع المؤنث السالم بالفتح في حالة النصب، وهذه الألفاظ هي من الركام اللغوي الذي نلاحظه في معظم الظواهر اللغوية"، ثم بعد ذلك يضرب فوزي الشايب عدداً من الأمثلة والشواهد الشعرية كقوله أبي خيرة، وما ذكرناه من الشواهد الشعرية، ليخلص إلى أنَّ "مجيء الفتح في هذه المفردات دليل قويٌّ على أنّ الأصل في جمع المؤنث السالم المنصوب، أن يُحرّك بالفتح، يؤكّد ذلك قول المبرّد إنّ ذلك لغة".

---

(1) عون، حسن، اللغة والنحو، ص86 وما بعدها.

(2) عون، حسن، اللغة والنحو، ص114، وانظر: ص121-122.

(3) عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ص66.

(4) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية، ص388.

### 4.3.3 إعراب جمع المذكر السالم:

ومما يمكن أن نعدّه من الركام اللغوي ما جاء في إعراب جمع المذكر السالم بالحركات، فالإعراب بالحركات وُجد قبل أن يوجد الإعراب بالحروف، كما يذكر حسن عون ودليله في ذلك أربعة أمور[1]:

1. البسيط يسبق المركب، والإعراب بالحركات بمثابة البسيط، والإعراب بالحروف بمثابة المركب.
2. الإعراب بالحروف وُجد في ألفاظ لا يمكن أن تكون قد وُجدت واللغة في حالتها الأولى، فالمثنى والجمع وُجدا حتماً بعد الألفاظ المفردة، ووجودهما يدلُّ على تطوّر في اللغة، ويتبع ذلك أن علامات إعرابهما قد وُجدت بعد علامات إعراب المفردات.
3. ما جاء في بعض اللهجات من شواهد وأمثلة في علامات الإعراب بالحركات مع وجود الحروف.
4. النسبية فيما نجده في اللغة معرباً بالحروف بجانب ما هو معرب بالحركات.

ومن الشواهد التي ذكرها حسن عون، مثلاً، قول جرير[2]:

عرفنا جعفراً وبني أبيه          وأنكرنا زعانف آخرينِ

حيث رُوي بكسر النون في "آخرين" وقد قرّر فريق من النحاة أنّها لغة في الجمع ومنها ما نقله الشنقيطي عن السيوطي: إلا الخلائفَ من بعد النبيينِ، بكسر النون أيضاً في النبيين، ومن الملحق بجمع المذكر السالم ما ورد بلغة بعض بني تميم وبني عامر حيث يلزمونه الياء ويجعلون إعرابه على النون، من ذلك بيت جرير الذي هجا فيه الفرزدق[3]:

رأت مرَّ السنينِ أخذْنَ منّي          كما أخذ السِّرارُ من الهلال

---

(1) عون، حسن، اللغة والنحو، ص83-85.

(2) نفسه، ص64.

(3) عون، حسن، اللغة والنحو، ص64.

ويرى رمضان عبد التواب[1] أنَّ نون المثنّى قد كُسرت في الفُصحى، تَبَعــاً لهذا القانون "المخالفة"، بدليل أنّها لا تزال مفتوحة في نظريتها في جمــع المــذكر، وبدليل بعض الأمثلة التي بقيت على الأصل القديم، وهي ما نسمّيه نحــن بالركــام اللغويّ".

وفي هذا الصدد يقول فوزي الشايب[2]: "ولم يكن عبثاً جعل حركة نون جمع المذكر السالم فتحة في جميع الأحوال، ذلك أنّ نون جمع المذكر السالم تكون مسبوقةً دائماً وأبداً إمّا بضمّة طويلة مثل "مسلمون" وإما بكسرة طويلة مثل "رأيت المسلمين"، والكسرة والضمة كلاهما حركة مغلقة، والمقابل الخلافيّ لهما هو الفتحة المتّــسعة، فتحريك نون جمع المذكّر السالم من أصل الوضع بالفتحة، لعلّه روعي فيه تحقيــق هذه المخالفة الصوتيّة".

ويذكر فوزي الشايب آراء السلف في أنّ نون جمع المذكر السالم الأصل فيها السكون "أمّا تحريكها بالفتح فهو لأجل التَّفريق بينها وبين نــون المثنــى، لأن نــون الاثنين أبداً مكسورة، وقد ذهب أكثر السلف إلى أن تحريكها كان للتخلّص من التقاء الساكنين، وخُصّ الفتح بنون جمع المذكر السالم بسبب الضمّة والكسرة قبلها"[3].

### 5.3.3 أصلُ ضمائر الغيبة وتطوّرُها:

وفي بحثِ فوزي الشّايب الموسوم بـــ"ضمائر الغيبة أصولها وتطوّرها " تحدّث عن أصل هذه الضّمائر وتطوّرها، عند القدماء والمُحدثين، ومُقارِناً ذلك بعددٍ من اللُّغات السّاميّة، حيث يرى أنّ جميعَ الضّمائرِ تبدأُ بالهاء، ما عدا الأكديّةَ (s u للمذكّر) و(si)للمؤنُّث، والحبشيّة(etu> we للمذكّر، و(ye>etu) للمؤنّث، وأصل ضمير الغيبة في اللُّغات السّاميّة هو (h u) للمفرد المذكر و(s i) للمفرد المؤنّث في

---

(1) عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ص65، وانظر: السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص47-50.

(2) الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية، ص391.

(3) نفسه، ص392، وانظر: شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص130.

اللّغات السّاميّة الشّماليّة، و(se) في لهجات جنوب الجزيرة العربيّة، كالمعينيّة، والقِتبانيّة قديماً، والمهريّة، ولهجة سوقطرة حاليّا". [1]

ثمّ يتحدّث عن الوقوف على الضّميرين "*huwa* هُوَ، و*hiya* هِيَ" بإسقاط حركة المقطع، وهو الأكثر، أو بإضافة هاء السّكت، وما في إسقاط الحركة من محظور لُغويٍّ، لتَشكُّلِ مزدوجٍ هابطٍ في كلٍّ منهما، وهو مرفوض عربيّاً البتّة، هو(*uw*) في الأولى و(*iy*) في الثّانية؛ لذلك خُولِفَ بين عُنصرَي المزدوَج الهابطِ عن طريق حذف الصّامت، الّذي هو الواوُ في (*huw*)، والياء في (*hiy*)، ثمّ التّعويض عن طريق حذف الحركة، وبذلك يصبح الضّميران: *hu* و*hi*، أي تحوّلَ كلٌّ منهما من مقطع طويل مُقفَل (ص ح ص) إلى مقطع طويل مفتوح (ص ح ح) ولمّا كانت الضّمّةُ الطّويلةُ تُرْسَمُ واواً، والكسرةُ الطّويلةُ، تُرسَمُ ياءً، فقد ظَنّ القدماءُ أنّ كلّ ما حدث هو إسقاطُ الحركةِ من الآخر، وأنّ الواوَ والياءَ بَقِيتَا ساكنَتَين. وهو ما يُسمّونه بلغة الإسكان في هذين الضّميرين، والحقيقةُ أنّه ليس هاهنا واوٌ ولا ياءٌ، وإنّما حركاتٌ طويلةٌ "[2].

ثمّ يشير الشّايب إلى ما بقي في اللّهجات العربيّة لظاهرة الوقف في الضّميرَين، حيث يُطلِق عليها اللّغويُّون " لغة الإسكان في ضميرَي الغَيبة"، ويعدّونها أضعفَ اللُّغاتِ فيهما، وينسبونها إلى تميم، وقيس، وأسد، حكى الكسائيُّ عن بني أسدٍ، وتميمٍ وقيسٍ: "هُوْ فَعلَ ذلك" بإسكان الواو، وساقوا أمثلةً عليها، منها قولُ الحُطيئةِ في مدحِ سعيدِ بنِ العاص:

سعيدٌ وما يفعل سعيدٌ فإنّه    نجيبٌ كَمَنْ هُوْ في الفلاةِ نَجيبُ

وقولُ الآخَر:

وكنّا إذا ما كان يومُ كَريهةٍ    فقد علموا أنّي وهُوْ فَتَيانِ

ثمّ تابع هذان الضّميران: "*hi* و*hu* " تطوُّرَهما بانكماشِ العنصر الحركيّ فيهما وصيرورتِه حركةً قصيرةً، وتحوُّلُ الضّميرينِ، بذلك، من مقطعٍ طويلٍ

---

(1) الشايب، فوزي، (1987)، ضمائر الغيبة أصولها وتطوّرها، حوليات جامعة الكويت، الحولية التاسعة، ص17-19

(2) ضمائر الغَيبة أصولها وتطوُّرها، فوزي الشّايب، ص23-24

مفتوح(ص ح ح) إلى مقطعٍ قصيرٍ (ص ح) وذلك على النّحو التّالي: $h\bar{u}$ بانكماش الحركة: " $hu$ "، " هُــ "، و" $h\bar{i}$ " بانكماش الحركة $hi$، " هِــ " وأبرزُ الأمثلة على ذلك قول العَجير السّلوليّ[1]:

فبيناهُ يشري رحلَه قال قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ

وقولُ الآخَرِ[2]:

بيناهُ في دارِ صِدْقٍ قد أقامَ بها حيناً يُعَلِّلُنا وما نُعَلِّلُهُ

والبيتُ المشهور[3]:

هل تَعرِفُ الدّارَ على تِبْرَاكا دارٌ لسُعدى إذهِ مِنْ هَوَاكا

أي: إذْ هِيَ، وهي ضرورةٌ شعريّةٌ قبيحةٌ عند النُّحاة وليستْ لغةً، ومِن اللُّغويين مَنْ عدّها لُغةً، ونَسبها إلى قبيلة بني أسد.

غيرَ أنّ فوزي الشّايب يُفسّر هذه الضّرورةَ بأنّها عمليّةُ اختزالٍ، ذلك أنّ وقوعَ الضّميرَين "$h\bar{i}$ و $h\bar{u}$" وكلٌّ منهما عبارةٌ عن مقطعٍ طويلٍ مفتوح بعد الألف، يُعني أنّه تتابَعَ في السّلسلةِ الكلاميّةِ مقطعان طويلان مفتوحان: ص ح ح، ص ح ح، أي صامت+ حركة طويلة، والمقاطعُ الطّويلةُ المفتوحةُ – بسَبَبِ طولِ الفترةِ الزّمنيّةِ الّتي يستغرقُها نطقُها بالقياس إلى المقاطع القصيرة–، تُمثِّلُ عُنصرَ خَلْخلةٍ وتوهينٍ في الكلمة، أو في السّلسلةِ الكلاميّة، فما كان من هؤلاء النّاسِ، مدفوعِين بِحسِّهم اللّغويّ، إلاّ أنْ عمَدوا إلى اختزال الحركة الطّويلة للضّمير، فحوّلوه بذلك من مقطعٍ طويلٍ مفتوح (ص ح ح) إلى مقطعٍ قصيرٍ (ص ح) هو (هُ) أو " هِ " لضربٍ من التّوازن..[4].

---

(1) هذا البيت من شواهد ابن جني في الخصائص: 69/1، والأنباري في الإنصاف: 512/2، والبغدادي، الخزانة: 396/2.

(2) أراد: "بينا هو"، وهو من شواهد سيبويه: 31/1؛ الإنصاف: 678/2.

(3) البيت من شواهد سيبويه: 27/1؛ وذكر البغدادي في الخزانة: 228/1 أن هذا البيت من الخمسين التي لم يُعلم قائلها، ولا يُعرف له ضميمة.

(4) ضمائر الغيبةأصولها وتطوُّرها، ص23-28

وممّا يُمكن عدّهُ من الرُّكام في هذا المجال، ضميرُ التّثنية (هما) في العربيّة، غيرَ أنّ فوزي الشّايب لمْ يُصرِّحْ بذلك وإنّما قال[1]: " لا وجودَ لضمائرِ التّثنية إلاّ في اللُّغة العربيّة من بين اللّغات السّاميّة كلِّها، فهي ابتكارٌ عربيٌّ صِرفٌ -كما يرى برجستراسر-، " فالعرب كانوا يستحبّون التّثنيةَ أكثرَ من سائرِ السّاميِّين، والضّميرُ (هما) يُستخدَمُ للمُذكَّرِ والمؤنّث.. وفي النهاية يخلص إلى القول[2]: " إنّ ضمائرَ التّثنية، بشكل عامّ، لا يُحتفَظُ بها الآنَ إلاّ في العربيّة الفُصحى. أمّا اللّهجاتُ المحليّةُ الدّارجةُ في مختلَف أنحاء الوطن العربيّ فنكاد نجزِمُ أنّها اختفتْ منها تماماً.

وأرى أنّ في إشارة فوزي، لاحتفاظ العربيّة بها، دليلاً على أنّها من الرّكام اللُّغويّ، أمّا " هُم" وتطوّرها إلى " هُمُو"، وهي الصُّورةُ الأصليّةُ، الّتي أجمَعَ القدماءُ، والمُحدَثون، حتّى المستشرقون، على أنّها أصلُ ضميرِ جماعةِ الغائبِينَ، ثُمّ حصَلَ انكماشٌ في العناصرِ الحركيّةِ فيه، $hum\bar{u} \rightarrow humu$، ثمّ تحّولَ إلى *hum* "هُمْ " بإسقاطِ ضمّةِ الميم.

يقول فوزي[3]: " وهذه هي الصُّورةُ الّتي عليها ضميرُ جماعةِ الغائبِينَ الآنَ، "هُمْ hum " أمّا " هُمُو $hum\bar{u}$ " فتُعَدُّ صورةً مُماتةً، يُحتَفَظُ بها في بعض الحالات فقط، وذلك إذا وَلِيَها ضميرٌ نحو: " سألهموها "، ويُعلِّلُ القدماءُ ذلك بأنّ الضّميرَ يردُّ الأشياءَ إلى أُصولِها، وقد احتُفِظ بهذا الأصلِ في بعض الآثارِ الشِّعريّةِ، إلى جانبِ الصُّورةِ الحاليّةِ، وذلك في قولِه[4]:

فَهُمُو بِطانتُهُمْ وهُمْ وُزَراؤُهُمْ          وهمُ القُضاةُ ومِنْهُمُ الحُكّامُ

فـــ"هُمُو" الأولى تمثّل الصُّورةَ الأصليّةَ "وهُم" تمثّل الصُّورة الحاليّةَ المحذوفةَ من "هُمُو"، و"هُمِ" بكسر الميم للتّخلُّصِ من التقاء السَّاكِنَين، أو على لغةِ "هُذيل".

---

(1) نفسه، ص33-34

(2) ضمائر الغيبة أصولها وتطوُّرها، ص35

(3) نفسه ص36، وأثر القوانين الصّوتيّة، ص135، وكذلك ص142، والعربيّــة الفــصحى، لهنــري فلــيش، ص164 وبركلمان، كارل، (1977)، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ص51

(4) البيت من شواهد ابن جني، الخصائص: 132/3، بلا عزوّ.

### 6.3.3 نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض:

تحدّث السّامرائيّ عن هذه المسألة، وذكر آراء البصريين والكوفيِّين في استعمال حروف الجرّ، وما حُمِل عليها من الشّواهد القرآنية والشِّعريّة، ثمّ يخلص إلى القول: " إنّ هذه الظّاهرة اللّغوية لَتُشيرُ إلى أنّ اللّغة العربيّة في عصر القرآن ما زالت تحتفظ بمظاهرَ لغويّةٍ، تُشير إلى المراحلِ الّتي انسلَخَتْ من عمر هذه اللّغةِ. تلك المراحلُ التي كان فيها عدمُ استقرارِ استعمالِ هذه الأدوات.

ثمّ إنّها أخَذَتْ طريقَها نحو التّوحُّدِ، والانسجام، والخُلوص إلى ما يشبه الاستعمالاتِ الثّابتةَ التي بدأَتْ تتّضِحُ في الاستعمال.

ويضيف[1]: " ومن غير شكٍّ أنّ الاستعمال الذي كُتبت له السّيرورةُ، والشّيوع يصبح علامةً من العلامات البارزة المميّزة، غيرَ أنّه لا بدّ أنْ يتخلّفَ شيءٌ قليلٌ يعرِضَ للمُعربين، وهو البقيّةُ الباقيةُ من المراحل التّاريخيّة السّابقة. إنّ طريقة اللُّغويِّين الأقدمين في تناوُل هذه البقايا أنّهم حملوها على الشُّذوذ، أو على أنّها لغةٌ من لغات القبائل، أو لغةُ جهةٍ من الجهات، أو إقليمٍ من الأقاليم".

غيرَ أنّهم -حين وجدوا شيئاً من ذلك في لغة التّنزيل- أخذهم شيءٌ من الحرج، فاحترزوا عمّا توهّموا أنّه نَيْلٌ من كتاب الله الكريم، فاهتدَوا إلى هذا التّفسيرِ الذي أشرنا إليه على خلافِهم من بصريِّين وكوفيِّين، ويخلُصُ إلى أنّ هذه الاستعمالاتِ القليلةَ التي حُمِلَتْ على أنّها بقيّةٌ للعربيّة القديمة، هي العلاماتُ الوحيدةُ الّتي تخلّفَتْ في العربيّة، فقد اهتدَينا إلى شئ كثيرٍ من هذه الفرائدِ التّاريخيّةِ التي لا

---

(1) السامرائي، إبراهيم، مقدّمة في تاريخ العربيّةص19، وحول هذه المسألة، انظر: عواد، محمد حسن، (1982)، تناوب حروف الجر في لغة القرآن، الطبعة الأولى، دار الفرقان، عمّان، الأردن، " فقد فصّل القول فيها، ونيابة حرفِ الجر عن آخر مقيسٌ عند الكوفيين، لكثرة وروده في الكلام شعراً ونثراً، ومنع ذلك البصريون بحجّة أنّ الأداة لا تدلّ إلاّ على معنى واحدٍ، وقد أخذت بعضُ المجامع اللغوية برأي الكوفيّين، كما استحسن السّامرائيّ رأي الكوفيِّين في نيابة حروف الجرّ، فقال في موضع آخر وفي كتابِ آخر: " وهذا الخلافُ والجدل يُظهِر أنّ الكوفيِّين أسدّ رأياً وأصوبُ منهجاً; ذلك أنّهم اعتمدوا استعمالاتٍ بنَوا عليها رأيَهم، وهذا وجه علميّ صائب، أمّا البصريون فإنّهم تمسّكوا بجدل وأسلوبِ منطقيّ، واعتمدوا على استعمالات اصطنعوها هم أنفسُهم، ولم يعتمدوا على أمثلة مستقرَأة في الثّابت من النصوص والاستعمالات " فقه اللغة المقارن، ص213-214.

سبيلَ إلى أنْ نقولَ إلاّ أنّها بقيّةٌ لعربيّةٍ قديمةٍ، قبل أنْ تتوحّدَ في لغة القرآن المجيد[1].

ويشيرُ السّامرائيّ إلى أهميّة اللّهجات في دراسة التّطوّر اللُّغويّ: (فدراسةُ اللّهجات في العصر الحديث عِلمٌ من علوم اللُّغة) " Gialectologie" والعنايةُ بهذا اللّونِ من البحث ذاتُ فائدةٍ؛ ذلك أنّا إذا نظرنا في العربيّة، وأرَدْنا أن نُسجِّلَ تأريخَها، ومراحلَ تطوُّرِها، لم نستطعْ أن نظفَرَ من ذلك بطائل؛ ومردُّ ذلك قلّةُ الوسائل التي بين أيدينا، ونقصٌ في أدواتنا وآلاتنا، وأعني بذلك أنّ مادّةَ اللُّغة وكتبَها-على كثرتِها-لا تُشيرُ إلى لغات القبائل، ولهجات الأقاليم إشاراتٍ علميّةً واضحةً؛ ذلك أنّهم اعتمدوا الأساليبَ القديمةَ الجاهليّة، وأسلوبَ القرآن، وما خلا هذين، فليس ممّا يصحّ الاستشهادُ به[2].

ويؤكّد السّامرائيّ على أنّ القدماء لم يُقِرُّوا بأنّ اللّغةَ كأيِّ ظاهرةٍ من الظّواهر الإنسانيّة، خاضعةٌ للتّطوّر" وأنّها أبداً مُتّصلة بالحياة الاجتماعيّة، كما أنّ من نقص الأدوات عندنا لمعرفة اللُّغة معرفةً علميّةً، أنّ كتب اللُّغة لا تُشيرُ إلى اللّفظة المُفرَدةِ، وطرائقِ استعمالها عَبرَ العصور؛ وذلك أنّ أصحابها مُقلِّدون في بحثهم اللُّغويِّ الفكرةَ الأولى الّتي قيّدتْ الفصاحةَ، والبلاغةَ بفترةٍ مُعيَّنةٍ لا تتعدّاها إلى غيرِها، وأصحابُنا من المعنيِّينَ باللُّغة، وبأساليب القول فيها، بِدعٌ بين أقرانِهم من علماء اللّغات الأخرى، فاللُّغويّ الحديثُ يُؤمِنُ بالنّظرة التّاريخيّة، وبالتّطوّر الّذي تستدعيه عواملُ التَّطوّر المختلفة [3].

### 7.3.3 استخدام الكاف بدلاً من التاء ضميراً للخطاب:

يضرب الجندي أمثلة عديدة منها: ما رواه الأصمعيّ، قال الفرزدق: رأيتُ أعرابيّاً بمكّةَ، ومعه عجوزٌ وغلامان وهو يقول: أنّكَ وَهَبْكَ زائداً ومزيدا، والعجوز

---

(1) مقدّمة في تاريخ العربيّة، ص22، والفكرة نفسُها أعادها السّامرائي في التّطوّر التّاريخيّ، ص57

(2) التّطوّر اللّغويّ التّاريخيّ، ص35 وانظر: من أسرار اللّغة، إبراهيم أنيس، ص139

(3) التّطوُّر اللُّغويّ التّاريخيّ، ص36

تقول: إذا شِئِكَ، إذا شِئْك، وقولُ سُحيم عبد بني الحسحاس(*): أحسَنْكَ واللهِ، وما أنشده أبو عليّ[1]:

يا ابن الزُّبير طالما عَصَيْكا          وطالما عَنَّيتَنا إلَيْكا

لنضرِبَنْ بسيفِنا قَفَيْكَا

ويُفسِّر الجندي هذه الشّواهدَ في ضَوْء اللُّغات السّاميّة؛ ذلك أنّ " بعضَ اللُّغاتِ السّاميّة كانت تستخدم الكاف ضميراً متّصلاً للمتكلِّم المرفوع، وقد بقي ذلك الاستعمال وعاش في اللّغات: الأكاديّة، والحبشيّة، والحِميريّة، كما تُصَوّرُها الكتبُ العربيّة، أو في بعض لهجات جنوب بلاد العرب الحديثة كالمهريّة، والشَّحاريّة، والسُّقَطريّة، والبوتاحاديّة، والحرسوسيّة، وكذلك في قضاء "حراز" غرب صنعاء، كما أنّ بعضَ الجماعات الساميّة استخدمت الكاف ضميراً متّصلاً للمخاطَب المرفوع قياساً على كاف المتكلّم في الفعل الماضي، وفتحتْ كافَ المخاطَب.

وبعضُ الجماعاتِ السّاميّة رأتْ، أنّ هذه الكافَ التي كانت تُستخدَمُ للمتكلِّم المرفوع تَلتبس بكاف المخاطَب؛ فاستغنَوا عنها، واستخدموا التّاء كضميرٍ متّصل مرفوعٍ للمتكلّم، وحرّكوها بالضّمّ؛للتّفرقة بين المُتكلّم والمخاطَب.

ثمّ يُشيرُ الجندي إلى تعليلات القدماء لهذه الظّاهرة، كتعليل ابنِ جنّي، الذي يرى أنّ الكاف أُبدِلَت من التّاء لأنّها أختُها في الهمس، وتعليلِ الأخفش، لأنّهما اجتمعا معاً في الهمس، وتعليل ابن هشام بأنّ الكاف بدلٌ من التّاء بدلاً تصريفيّاً.وهو ما يخالفُه المحدثون، إذِ الكافُ من أقصى اللّسان، والتّاء من بين طرف اللّسان، وأصولِ الثّنايا العُليا[2].

---

(*) يروي صاحب الأغاني أنّ سُحيماً كان يستبدل في نطقه الحاء بالهاء، فيقول مثلا: أهسنتَ بدل أحسنت، ويقول ابن قتيبة إنّه كان ينطق بالكاف بدل تاء المخاطب، فيقول مثلاً: أحسنكَ بدل أحسنت، وهذه هي طريقة النُّطق في الحبشيّة، بالنسبة للضّمير المتّصل المفرد، كما حقّقها يوهان فك " اللّغة والنّحو، حسن عون ص184

(1) في النوادر لأبي زيد، ص105 نسبها إلى راجز من حمير، وهي من شواهد المغني لابن هشام: 153/1.

(2) الجندي، أحمد، دراسات في النظام الصّوتي الصّرفيّ ص48، وانظر ما قاله الجاحظ في البيان والتّبيين عن لكنة سُحيم، وصهيب، وغيرهم من الأعاجم، الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (1965)، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان.

ويخلص الجندي إلى القول في هذه المسألة[1] بأنّ " الكاف هي الأصلُ في تاريخ الجماعات السّاميّة القديمة للمتكلّم والمخاطَب، والدّليلُ على ذلك أنّه لو كانت التّاء هي الأصلَ، لافترضنا أنّها قُلبت كافاً في بعض اللّغات السّاميّة بغير علّة مفهومة، أمّا إذا كانت الكافُ هي الأصلَ، فَهِمْنا سببَ إبدالها تاءً بسهولة، وهو: أنّ التّاء موجودةٌ في المخاطَب، فأدخلوها على المتكلّم أيضاً قياساً على المخاطب، ويؤكِّدُ ذلك أنّ الكاف لا تزال على حالها في بعض اللّغات السّاميّة، وأنّ الضمير الأصليّ في أقدم اللّغات السّاميّة هو (كو) وليس (تو).

أمّا علماء العربيّة القُدامى فيرَون أنّ التّاء هي الأصلُ، وأنّها قُلِبتْ كافاً، وعُذرُهم في ذلك أنّ الدّراساتِ المقارَنةَ لمْ تَظهَرْ في زمنهم، بدليل أنّهم يصِفون هذه الظّواهرَ بقولهم: هي لُكنة أجنبيّة !!

وإلى مثلِ هذا التّفسيرِ، ذهب رمضان عبد التّوّاب، وعدّه مِن باب (القياس) حيث يَقول [2] " وقد ثَبَتَ من تَتَبُّعِ حياة اللّغات أنّ الاختلاف في حياة اللّسان، أقدمُ من الاتّفاق في أكثر الحالات، وهنا يأتي القياس اللُّغويّ، ليُلغِيَ هذه الاختلافاتِ، ويقيسَ بعضَ الأمثلةِ على بعض، فتتوحّدُ الظّاهرة عن هذا الطّريق.

مثالُ ذلك: ثَبت من مقارنة اللّغات السّاميّة، أنّ الأصل في ضمير المتكلّم هو الكافُ، والأصلَ في ضمير الخطاب هو التّاء؛ لأنّ التَّكلُّمَ جنسٌ يَختلفُ عن جنسِ الخطاب، ومن الطّبيعيِّ أنْ يُوضَعَ لكلِّ جنسٍ ضميرٌ يخالف الجنس الآخر، أي أنّ الأصل أنْ يُقالَ، مثلا،: " ضَرَبْكُ، ضَرَبْتَ، ضَرَبْتِ "، غير أنّ القياس أدّى إلى تسوية هذا الاختلافِ، فسادتِ الكافُ وحدَها في الحبشيّة؛ ففيها، مثلا، يُقال: " قَتَلْكُو، قَتَلْكَ، قتَلْكي "، وفي العربيّة، والآراميّة، والعبريّة، سار القياس في اتّجاه آخرَ، فسادت التّاء، إذْ يُقال في العربيّة مثلاً: قتلتُ، قتلتَ، قتلتِ".

---

(1) المرجع نفسه، ص49-50

(2) عبد التواب، رمضان، التّطوّر اللّغويّ، ص101، وانظر كذلك: برجستراسر، التّطوُر النّحويّ، ص77

### 4.3 الخاتمة:

تناولت هذه الرسالة ظاهرة "الركام اللغوي في العربية عند القدماء والمحدثين"، وقد توصلت الرسالة إلى أبرز النتائج الآتية:

1. إنَّ التطور اللغويّ هو ناموس تخضع له معظم لغات العالم، وأنَّه لا سبيل إلى الوقوف في وجه اللغة حيث تتطوّر في أي مجال من مجالاتها المختلفة.
2. تباينت مواقف القدماء حول ما جاء شاذّاً داخل النظام الصوتي أو الصرفيّ أو النحويّ، فقد وصفوه تارة بالشذوذ، وتارة بالنّادر، أو أنَّه جاء منبهة على الأصول المُغيّرة، أو لأمن اللبس، إلى غير ذلك مما ورد في ثنايا هذه الرسالة، وهذا يعود لفهم القدماء أنَّ اللغة وُجدت كاملة ناضجة.
3. اختلفت مواقف المحدثين حول تفسير هذه الظاهرة عن مواقف القدماء، نظراً لإيمان المحدثين بفكرة التطوّر الذي أصاب اللغة في مستوياتها المختلفة، لذلك عدّوا ما جاء شاذاً داخل النظام اللغوي -كما وسمه القدماء- عدّوه من قبيل الركام أو المتحجرات اللغوية.
4. صدر المحدثون عن فكرة واحدة، وهي إيمانُهم بالتطوّر اللغويّ، وإن اختلفت مصطلحاتهم حول مفهوم "الركام" بين المستحاثّات، المتحجرات، البقايا اللغوية، إلى غير ذلك من المصطلحات التي تفضي جميعها إلى سبيل واحد تقريباً.
5. هناك أسباب يمكن أن نعزو لها وجود هذه الظاهرة في العربية، فمن هذه الأسباب: الاختلافات أو الفروق اللهجية بين القبائل العربية كمسائل التصحيح والإعلال، وإلزام المثنى الألف في أحواله جميعها، وما يُعرف بلغة أكلوني البراغيث عند بعض القبائل.
6. هناك أسباب تتعلق بالتطوّر اللغوي، ذلك أن التطور اللغوي في بعض مجالاته لا يمكن أن يأتي على الظاهرة فيغيرها تماماً، بل تبقى بعض الجيوب تقاوم التغير وتبقى على حالها، في الطور الأول لا تتعدّاه وهو ما وسمه القدماء بـ"الشاذ"، أو "النادر"، ووسمه المحدثون بـ"الركام اللغوي"، أو البقايا اللغوية من نظام لغويّ قديم.

7. يعزو بعض الدارسين هذا الشاذّ اللغوي إلى عوامل اجتماعية، من ذلك قضية البداوة والحضارة، فقبيلة كلب حضرية؛ لذلك لم يعرفوا إلاَّ "عفاه" بالإعلال في حين عرف غيرهم من البدو "عفَوَة" بالتصحيح، بل ربط بعض الدارسين التصحيح بالبداوة والإعلال بالحضارة.

8. كما عزا بعض الدارسين بعضاً ممّا جاء مصحّحاً إلى عوامل نفسية، ودلالية، وغير ذلك ممّا ورد في ثنايا هذه الدراسة.

هذه بعض ما توصلت إليه الدراسة، وهناك نتائج أخرى مبثوثة داخل هذه الدراسة يمكن أن يلمحها قارئ هذه الرسالة.

وبعد، فهذا جهد المقلّ، الطالب من الله العون والسّداد إنّه نِعم المولى ونعم المجيب، وآخر دعواهم أن الحمد لله ربِّ العالمين.

# المراجع

## أ. المراجع العربية:


إبراهيم، عبد الفتاح، (1990)، في تصنيف الفعل الثلاثي الأجوف، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 31، كلية الآداب، جامعة تونس، تونس، ص5-38.

ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد، (1963)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر.

ابن الجزري، (د.ت)، **النّشر في القراءات العشر**، صححه وراجعه: علي محمد الضبَّاع، دار الكتب، بيروت.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (1985)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، (1967)، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبقة الثالثة، القاهرة، مصر.

ابن السِّكِّيت، أبو يوسف يعقوب، (1978)، **الإبدال**، تحقيق: حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع، القاهرة، مصر.

ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، (1998)، **الألفاظ، أقدم معجم في المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

ابن الشجري، هبة الله، (د.ت)، **أمالي ابن الشجري**، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ابن المؤدب، أبو القاسم محمد بن سعيد، (1987)، **دقائق التصريف**، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وزميليه، الطبعة الأولى، مطبوعات المجمع العلمي العراقي.

ابن برّي، عبد الله، (1985)، **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي**، تحقيق: عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1969)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1970)، **التصريف الملوكي**، تحقيق: محمد سعيد النعسان، الطبعة الثانية، دار المعارف للطباعة، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1988)، **المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتلّ العين**، حققه وعلق عليه: مازن المبارك، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1993)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، سوريا.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت، لبنان.

ابن حنبل، أحمد، (د.ت)، **مسند الإمام أحمد، وبهامشه منتخب كنز العمال**، منشورات المطبعة الميمنية، مصر.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1977)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال مكرم، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1979)، **ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، السعودية.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1980)، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1985)، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، دار الهلال، بيروت، لبنان.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، (1987)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي بعلبكي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

ابن سيده، أبو الحسن بن إسماعيل، (د.ت)، **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (1981)، **المقرَّب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي، (1996)، **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (1984)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، السعودية.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، (1995)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (1985)، **مجمل اللغة**، تحقيق: الشيخ هادي حسن حمودي، الطبعة الأولى، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (1993)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: عمر الضبّاع، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (1963)، **أدب الكاتب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، مصر.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (1968)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، (1972)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (1960)، **لسان العرب**، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن علي، (د.ت)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موقف الدين يعيش بن علي، (1973)، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المكتبة العربية، حلب، سوريا.

أبو المكارم، علي، (1972)، **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية.

أبو المكارم، علي، (د.ت)، **تقويم الفكر النحوي**، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت الانصاري، (1967)، **النوادر في اللغة**، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الأخفش، سعيد بن مسعدة، (1981)، **معاني القرآن**، الطبعة الأولى، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الثانية، الكويت.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (1964)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، راجعه: محمد علي النجار، الطبعة الأولى، دار القومية العربية للطباعة، القاهرة، مصر.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (1982)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (د.ت)، **الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأسعد، عبد الكريم محمد، (1987)، ألوان من التوجيهات الإعرابية في الفروع النّحوية، مجلة كلية الآداب، **جامعة الملك سعود**، الرياض، المجلد 14، العدد الثاني، ص503-542.

الأسعد، عبد الكريم، (1981)، هوامش متفرّقة على أصول الاحتجاج في النحو، **مجلة كلية الآداب**، الرياض، مج8، ص293-327.

الأشموني، نور الدين علي بن محمد، (1970)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

الأعرابي، أبو مسحل، (1961)، **النوادر**، مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا.

الأعشى، ميمون بن قيس، (1987)، **ديوان الأعشى**، شرحه وقدّم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

آل ياسين، محمد حسن، (1980)، **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث**، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، (1994)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، دار الفكر، بيروت، لبنان.

امرؤ القيس، (1964)، **ديوانه**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، (1978)، **المذكر والمؤنث**، تحقيق: طارق عبد الجنابي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، (د.ت)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربيّ، القاهرة، مصر.

الأندلسي، ابن حزم، (1984)، **التقريب لحدّ المنطق**، تحقيق: إحسان عبَّاس، الطبعة الأولى، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيان، (1978)، **تفسير البحر المحيط**، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيَّان، (1984)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: مصطفى النمّاس، ن، ط.

الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، (1987)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

الأنطاكي، محمد، (1975)، **المحيط في العربية**، الطبعة الثانية، مكتبة دار الشروق، بيروت، لبنان.

الأنطاكي، محمد، (د.ت)، **الوجيز في فقه اللغة**، الطبعة الثالثة، دار الشرق، بيروت، لبنان.

أنيس، إبراهيم، (1965)، **في اللهجات العربية**، الطبعة الثالثة، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، مصر.

أنيس، إبراهيم، (1966)، **من أسرار اللغة**، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

أنيس، إبراهيم، (1967)، دراسة في بعض صيغ اللغة، **مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، الجزء الثاني والعشرون، ص87-105.

أنيس، إبراهيم، (1968)، هل اللغة العربية لغة بدويّة، **مجلة مجمع اللغة**، القاهرة، العدد 24، ص172-181.

أنيس، إبراهيم، (1979)، **الأصوات اللغوية**، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.

أولمان، ستيفن، (1975)، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر.

أيوب، عبد الرحمن، (1968)، **العربية ولهجاتها**، الطبعة الأولى، مطابع سجل العرب.

باي، ماريو، (1973)، **أسس علم اللغة**، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات جامعة طرابلس، طرابلس.

بحرق، جمال الدين محمد بن عمر، (1993)، **فتح الأقفال بشرح لاميَّة الأفعال المشهور بالشرح الكبير**، تحقيق: مصطفى النحَّاس، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، الكويت.

برجستراسر، (1982)، **التطور النحوي**، أخرجه وقدمه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

البركاوي، عبد الفتاح، (1994)، **أبحاث عربية في الكتاب التكريمي للمستشرق الألماني "فيشر"**، الطبعة الأولى، دون ناشر.

بركلمان، كارل، (1977)، **فقه اللغات السامية**، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض.

بشر، كمال، (1969)، مفهوم علم الصرف، **مجلة مجمع القاهرة**، العدد الخامس والعشرون، ص110-132.

بشر، كمال، (1975)، **دراسات في علم اللغة**، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، مصر.

بشر، كمال، (1975)، **علم اللغة العام**، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

بشر، كمال، (1980)، **علم اللغة العام (الأصوات)**، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1979)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

البكّاء، محمد عبد المطلب، (1985)، مصطفى جواد وآراؤه في علم الصرف، **مجلة آداب المستنصرية**، العدد الحادي عشر، ص115-161.

البكري، طرفة ابن العبد، (د.ت)، **ديوانه**، تحقيق: علي الجندي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

البكوش، الطيب، (1973)، **التصريف العربي**، الطبعة الثانية، تقديم: صالح القرمادي، تونس.

بندق، محمد محمود، (2002)، **الحذف الإعلالي مظاهره وعلله وقوانينه، الطبعة الأولى**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر.

توفيق، محمد صالح، (2000)، أصل صيغة "افتعل" بين العربيّة وأخواتها، **مجلة الدراسات اللغوية**، الخرطوم، المجلد1، العدد 4. ص117-145.

توفيق، محي الدين، (1992)، النوادر في اللغة، **مجلة آداب الرافدين**، العدد الرابع والعشرون، جامعة الموصل، العراق، ص120-151.

الثعالبي، أبو منصور، (1972)، **فقه اللغة وسرّ العربية**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، الطبعة الثالثة، دون ناشر.

ثعلب، أبو العبَّاس أحمد بن يحيى، (1969)، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ثعلب، أبو العبَّاس، (1949)، **فصيح ثعلب والشروح التي عليه**، نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الأولى، مكتبة التوحيد، القاهرة، مصر.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (1969)، **الحيوان**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الجاحظ، عمرو بن بحر، (1965)، **الحيوان**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، (1988)، **العُمُد كتاب في التصريف**، تحقيق: البدراوي زهران، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الجرجاني، عبد القاهر، (1424هـ)، **المفتاح في التصريف**، تحقيق: محسن بن سالم العميري، الطبعة الأولى، مطبعة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية.

الجندي، أحمد علم الدين، (1974)، الصراع بين القرّاء والنحاة، **مجلة مجمع القاهرة**، الجزء الثالث والثلاثون، ص128-136.

الجندي، أحمد علم الدين، (1981)، دراسات في النظام الصوتي الصرفي، **مجلة مجمع القاهرة**، الجزء الحادي والستون، ص32-69.

الجندي، أحمد علم، (1978)، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس.

الجندي، أحمد، (1991)، بين الأصول والفرع في التغيير الصرفي، **مجلة مجمع القاهرة**، الجزء التاسع والستون، ص24-48.

الجواري، أحمد عبد الستار، (1987)، أسلوب التفضيل في القرآن الكريم، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، مج 38.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد، (1979)، **الصحاح**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

حدّاد، حنّا، (1991)، هشام بن معاوية الضرير وآراؤه في النحو واللغة، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد السادس، العدد الثالث، ص29-69.

الحريري، القاسم بن علي، (1975)، **درّة الغوّاص في أوهام الخــواص**، تحقيــق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر.

حسان، تمام، (1958)، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، الطبعــة الأولـــى، مكتبــة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

حسّان، تمّام، (1979)، **اللغة العربية معناهــا ومبناهــا**، الطبعــة الثانيــة، الهيئــة المصرية العامة للكتاب.

حسان، تمام، (1979)، **مناهج البحث في اللغة**، (د.ط)، الدار البيضاء، المغرب.

حسان، تمّام، (1985)، درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب، **مجلة مجمع القاهرة**، العدد 26.

حسن، عبَّاس، (1966)، **اللغة والنحو بين القديم والحــديث**، الطبعــة الثانيــة، دار المعارف، مصر.

حسن، نهاد فليّح، (1990)، النادر اللغــويّ فــي الأبنيــة الــصرفيّة، **مجلــة آداب المستنصرية**، العدد السابع عشر، ص153-181.

حسنين، صلاح الدين صالح، (1981)، إعلال الواو والياء في اللغة العربية، **مجلــة مجمع اللغة**، القاهرة، الجزء 48، ص180-203.

حسنين، صلاح الدين صالح، (1981)، **المدخل إلى علم الأصوات**، دراسة صــوتية مقارنة، الطبعة الأولى، دون ناشر.

الحلبي، السمين، (1994)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمــد الخرّاط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الحموز، عبد الفتاح، (1985)، **الحمل على الجوار في القــرآن الكــريم**، الطبعــة الأولى، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية.

الحموز، عبد الفتاح، (1987)، **ظاهرة التعويض في العربية**، الطبعة الأولـــى، دار عمَّار، عمَّان، الأردن.

الحموز، عبد الفتاح، (1987)، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، **مجلة مؤتــة للبحوث والدراسات**، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة مؤتة، الأردن، ص 9-65.

الحموز، عبد الفتاح، (1993)، **ظاهرة التغليب في العربية**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الخليل، عبد القادر مرعي، (1993)، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة مؤتة، الأردن.

الخليل، عبد القادر مرعي، (1995)، **أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربيّ**، دراسة تطبيقية في ديوان أبي القاسم الشابي، (د.ط)، مؤسسة رام للتكنولوجيا.

الدالي، محمد أحمد، (1992)، بقية الخاطريات لابن جني، **مجلة مجمع اللغة العربية**، دمشق، الجزء الثالث، المجلد السابع والستّون، ص419-495.

الدّالي، محمد، (1993)، لغة أكلوني البراغيث، **مجلّة مجمع دمشق**، الجزء الثالث، المجلد الثامن والستون، ص399-420.

الدّالي، محمد، (1999)، نظرات في كتاب أمالي المرزوقي، **مجلة مجمع دمشق**، الجزء الثاني، المجلد الرابع والسبعون، ص351-371.

الدجني، عبد الفتاح، (1983)، **في الصرف العربيّ**، الطبعة الثانية، مكتبة الفلاح، الكويت.

الدليمي، عدنان محمد سلمان، (1983)، الاستقراء في اللغة، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، الجزء 3، المجلد 34، ص202-230.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة، (1982)، **ديوانه**، حققه عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان.

رابين، تشيم، (2002)، **اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية**، ترجمه وقدَّم له وعلق عليه: عبد الكريم مجاهد، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

الرافعي، مصطفى صادق، (1974)، **تاريخ آداب العرب**، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الرفايعة، حسين عباس، (1995) **ظاهرة الشذوذ الصرفيّ**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الزاهد، أبو عمر محمد بن عبد الواحد، (1984)، **العشرات في غريب اللغة**، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، الطبعة الأولى، سلسلة أسفار العربية، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن.

الزبيدي، أبو بكر، (1973)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الزبيدي، عبد الكريم، (1984)، **الإعراب بالحروف**، الطبعة الأولى، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدَّة، السعودية.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، (1986)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سهل، (1972)، **معاني القرآن**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان.

الزجاجي، أبو القاسم، (1959)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر.

الزجّاجي، أبو القاسم، (1984)، **الجمل في النحو**، تحقيق: على توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، (1997)، **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الزيدي، كاصد، (1987)، **فقه اللغة العربية**، الطبعة الأولى، منشورات وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، العراق.

السامرائي، إبراهيم، (1961)، **دراسات في اللغة**، الطبعة الأولى، بغداد.

السامرائيّ، إبراهيم، (1968)، بناء الثلاثي وأحرف المد، **مجلة مجمع القاهرة**، العدد 24، ص93-104.

السامرائي، إبراهيم، (1973)، **مقدمة في تاريخ العربية**، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق.

السامرائي، إبراهيم، (1978)، **فقه اللغة المقارن**، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان.

السامرائي، إبراهيم، (1978)، في العربية التاريخية، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، العدد الثاني، ص7-28.

السامرائي، إبراهيم، (1983)، **التطور اللغوي التاريخي**، الطبعة الثانية، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

السامرائيّ، إبراهيم، (1983)، **الفعل زمانه وأبنيته**، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

السامرائي، إبراهيم، (1985)، **قطوف ونوادر**، الطبعة الأولى، مكتبة المحتسب، عمّان، الأردن.

السامرائي، إبراهيم، (1989)، مقدمَّة في دراسة اللهجات، **مجلَّة كلية الآداب**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الخامس، ص135-154.

السامرائي، إبراهيم، (1990)، الذاهب من مواد النحو القديم، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 39، ص11-67.

السيّاب، عبد الله شاكر وزميله، (1980)، **علم الطبقات**، الطبعة الأولى، منشورات وزارة التعليم العالي، بغداد، العراق.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (1977)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

السيد، أمين، (1986)، **في علم الصرف**، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين، (1980)، **همع الهوامع**، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

السيوطي، جلال الدين، (1984)، **الأشباه والنظائر في النحو**، الطبعة الثالثة، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن، (1976)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق وتعليق: أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر.

السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن، (د.ت)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

شاهين، عبد الرحمن، (1993)، **في تصريف الأسماء**، (د.ط)، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر.

شاهين، عبد الصبور، (1966)، **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

شاهين، عبد الصبور، (1966)، **تاريخ القرآن**، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا.

شاهين، عبد الصبور، (1977)، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

شاهين، عبد الصبور، (1984)، **في علم اللغة العام**، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الشايب، فوزي، (1986)، تطور الضمير في العربية، **حوليات جامعة الكويت**، الحولية التاسعة.

الشايب، فوزي، (1987)، ضمائر الغيبة أصولها وتطوّرها، **حوليات جامعة الكويت**، الحولية التاسعة.

الشايب، فوزي، (1989)، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، **حوليات جامعة الكويت**، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، ص11-93.

الشايب، فوزي، (1989)، تصويب قول العامة "فلان أخصائي في كذا"، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، العدد 36، ص328-348

الشايب، فوزي، (1991)، الماضي المجرّد ومسألة البناء على الفتح، **مجلة جامعة الملك سعود**، المجلد الثالث، ص113-146.

الشايب، فوزي، (1998)، إعراب الأسماء الستّة أصله وتطوّره، **مجلة جامعة الملك سعود**، المجلد العاشر، ص319-352.

الشايب، فوزي، (2004)، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

شلاش، هاشم طه، (1971)، **أوزان الفعل ومعانيها**، مطبعة الآداب، النجف الأشرف.

الشمسان، أبو أوس إبراهيم، (2001)، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلّة في ضوء كتاب سرّ صناعة الإعراب لابن جني، **حوليات جامعة الكويت**، الحولية الثانية والعشرون، الرسالة 186.

الصالح، صبحي، (1978)، **دراسات في فقه اللغة**، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

الصفّار، قاسم بن علي بن محمد، (1419هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، الطبعة الأولى، دار المآثر، المدينة المنورة، السعودية.

الصفدي، ابن أيبك، (1987)، **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، تحقيق: السيد الشرقاوي، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مصر.

الصقلي، ابن القطّاع، (1999)، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

الصقلي، ابن مكّي، (1966)، **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**، تحقيق: عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر.

الطائي، حبيب بن أوس، (1963)، **ديوانه**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، وزاد في حواشيه محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الطبري، محمد بن جرير، (1994)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

طه، حازم، (1977)، أفعال ثلاثية أصلها مزيد، **مجلة آداب الرافدين**، جامعة الموصل، العدد الثامن، ص259-281.

طه، حازم، (1978)، صيغة فُعال ودلالتها، **مجلة آداب الرافدين**، جامعة الموصل، العدد التاسع، ص421-459.

عبابنه، يحيى، (1999)، تطوّر صوت الجيم في اللغة العربية وأثره في تشكيل بنية الكلمة، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد الرابع عشر، العدد الخامس، مؤتة، الأردن، ص311-328.

عبابنه، يحيى، (2000)، **دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمّان، الأردن.

عبد التواب، رمضان، (1967)، **لحن العامّة والتطوّر اللغويّ**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.

عبد التواب، رمضان، (1982)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، ودار الرفاعي، الرياض، السعودية.

عبد التواب، رمضان، (1982)، **بحوث ومقالات في اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

عبد التواب، رمضان، (1984)، من امتداد اللهجات العربية القديمة في بعض اللهجات المعاصرة، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد الخامس والثلاثون، كانون الثاني، ص173-193.

عبد التواب، رمضان، (1985)، **فصول في فقه العربية**، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

عبد التواب، رمضان، (1997)، **التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه**، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (1981)، ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين، **مجلة مجمع القاهرة**، الجزء 48، ص153-180.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (1991)، من وجوه استعمال الهمزة في الشعر وموقف النحويين منه، **مجلة مجمع القاهرة**، الجزء التاسع والستون، ص71-93.

عبده، داود، (1973)، **أبحاث في اللغة**، مكتبة لبنان، بيروت.

العبودي، محمد، (د.ت)، **الأمثال العامية في نجد**، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة، الرياض، السعودية.

العبيدي، رشيد، (1975)، أثر اللهجات في شرح ابن عقيل على الألفيّة، **مجلة آداب المستنصريّة**، العدد الخامس، السنة الخامسة.

العزاوي، نعمة رحيم، (1997)، لغة الشعر عند أبي تمام، **مجلة المورد العراقية**، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، ص71-93.

العطية، خليل إبراهيم، (1981)، المطاوعة في الأفعال، **مجلة كلية الآداب**، جامعة البصرة، العدد الخامس، السنة الرابعة

عفيفي، أحمد، (1996)، **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

العقاد، عباس محمود، (د.ت)، **أشتات مجتمعات**، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.

العكبري، أبو البقاء، (1979)، **إملاء ما منّ به الرحمن**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء، (1981)، **إعراب الحديث النبوي**، تحقيق: حسن الشاعر، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة والشباب، عمان، الأردن.

العكبري، أبو البقاء، (1995)، **اللّباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

العلايلي، عبد الله، (1977)، **مقدمة لدراسة لغة العرب**، المطبعة العصرية، بيروت، لبنان.

عمايرة، إسماعيل، (1992)، **المستشرقون والمناهج اللغوية**، الطبعة الأولى، دار حنين، عمّان، الأردن.

عمايرة، إسماعيل، (1992)، **خصائص العربية في الأفعال والأسماء، دراسة لغوية مقارنة**، الطبعة الثانية، دار حنين، عمّان، الأردن.

عمايرة، إسماعيل، (1993)، **ظاهرة التأنيث بين العربيَّة واللغات السامية**، الطبعة الثانية، دار حنين، عمَّان، الأردن.

عمايرة، إسماعيل، (1993)، **معالم دارسة في الصرف، الأقيسة الفعلية المهجورة**، الطبعة الثانية، دار حنين، عمَّان، الأردن.

عمر، أحمد مختار، (1985)، **دراسة الصوت اللغويّ**، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

العناتي، وليد، (2001)، **التباين في العربية وأثره في تشكيل النظرية اللغوية العربية**، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة، عمَّان، الأردن.

عواد، محمد حسن، (1982)، **تناوب حروف الجر في لغة القرآن**، الطبعة الأولى، دار الفرقان، عمَّان، الأردن.

عون، حسن، (1952)، **اللغة والنحو**، الطبعة الأولى، مطبعة رويال، الإسكندرية، مصر.

عيد، محمد، (1978)، **أصول النحو العربي**، (د.ط)، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

العينيّ، بدر الدين، (د.ت)، **شرح المراح في التصريف**، تحقيق: عبد الستَّار جواد، (د.ط)، مطبعة الرشيد، بغداد، العراق.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (1983)، **الحجَّة في علل القراءات السبع**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

الفارسيّ، أبو عليّ الحسين بن أحمد، (1981)، **المسائل العسكريات**، تحقيق: إسماعيل عمايرة، (د.ط)، منشورات الجامعة الأردنية، عمَّان، الأردن.

الفارسيّ، أبو عليّ الحسين بن أحمد، (1986)، **المسائل العضديّات**، حقّقه: شيخ الراشد، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة، سوريا.

الفارسيّ، أبو علي، (1981)، **التكملة**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق.

الفارسيّ، أبو عليّ، (د.ت)، **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، (د.ط)، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

الفراء، يحيى بن زياد، (1955)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب، مصر.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1980)، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، العراق.

الفرزدق، همّام بن غالب، (1966)، **ديوانه**، دار صادر، بيروت.

فك، يوهان، (1951)، العربية، **دراسة في اللهجات والأساليب**، ترجمة: عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

فليش، هنري، (1983)، **العربية الفصحى**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت.

فليش، هنير، (1968)، **التفكير الصوتي عند العرب**، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، ص53-90.

فندريس، جوزيف، (1950)، **اللغة**، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، مصر.

الفيرآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (1978)، **القاموس المحيط**، دار الفكر، بيروت، لبنان.

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي، (1980)، **الأمالي**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

قباوة، فخر الدين، (1998)، **تصريف الأسماء والأفعال**، الطبعة الثالثة، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان.

قباوة، فخر الدين، (2001)، **الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد**، الطبعة الأولى، مكتبة الشركة المصرية العالمية لونجمان، الجيزة، مصر.

القرطبي، ابن مضاء، (د.ت)، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (1995)، **الجامع لأحكام القرآن**، (د.ط)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

القيرواني، أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز، (1971)، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، تونس.

كثير بن عبد الرحمن، (1971)، **ديوانه**، جمع وشرح: إحسان عباس، بيروت، لبنان.

اللَّخمي، ابن هشام، (1988)، **شرح الفصيح**، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق.

اللغوي، أبو الطيب، (1960)، **الإبدال**، تحقيق: عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي.

المؤيّد، عماد الدين أبي الفداء المشهور بصاحب حماه، (2000)، **الكنَّاش في فنّي النحو والصرف**، دراسة وتحقيق: رياض حسن الخوّام، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

المبارك، محمد، (1981)، **فقه اللغة وخصائص العربية**، الطبعة السابعة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

المبرّد، أبو العبَّاس محمد بن يزيد، (1963)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

المبرّد، أبو العبَّاس محمد بن يزيد، (د.ت)، **الكامل في اللغة والأدب**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

مجمع اللغة العربية، (1972)، **المعجم الوسيط**، قام بإخراج هذه الطبعة إبراهيم أنيس وآخرون، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر.

المخزومي، مهدي، (1986)، **في النحو العربي**، الطبعة الثانية، شركة مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر.

المزني، زهير بن أبي سلمى، (1982)، **ديوانه**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت، لبنان.

مطر، عبد العزيز، (1965)، خصائص اللهجة البدوية في إقليم ساحل مريوط، **مجلة مجمع القاهرة**، العدد 20، ص99-106.

مطر، عبد العزيز، (1966)، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، (د.ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

المطلبي، غالب فاضل، (1958)، **في الأصوات اللغوية**، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق.

المطلبي، غالب فاضل، (1978)، **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**، منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد، العراق.

الموسى، نهاد، (1990)، **اللغة العربية وأبناؤها**، مكتبة وسام، عمَّان، الأردن.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد، (1992)، **مجمع الأمثال**، وثَّق أصوله وعلَّق عليه: سعيد اللحام، (د.ط)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

مينو، محمد محي الدين، (2003)، **الباهلي، عمرو بن أحمر حياته وشعره**، الطبعة الأولى، منشورات مدرسة الإمام مالك، دبي، الإمارات العربية.

النايلة، عبد الجبار علوان، (1979)، استشهاد النحويين بالرجز، مجلة آداب الرافدين، العدد الحادي عشر، كلية الآداب، جامعة الموصل، ص323-361.

النايلة، عبد الجبار علوان، (1986)، ظاهرة تخطئة اللغويين للفصحاء والقرَّاء، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، العدد 1-2.

النحاس، أبو جعفر، (1985)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب.

النحاس، مصطفى، (1981)، **مدخل إلى دراسة الصرف العربيّ على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة**، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح، الكويت.

النعيمي، حسام، (1980)، **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق.

النوري، محمد جواد، (1990)، في التطوّر الصوتي، **مجلة النجاح للأبحاث**، جامعة النجاح، نابلس، المجلد الثاني، العدد الخامس، ص113-151.

النيسابوري، الإمام مسلم بن الحجاج، (1983)، **صحيح مسلم**، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الهذليون، (1965)، **ديوان الهذليّين**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

الهروي، أبو سهل محمد بن علي، (1420هـ)، **إسفار الفصيح**، دراسة وتحقيق: أحمد بن سعيد مشّاش، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية.

هلال، عبد الغفور حامد، (1990)، **اللهجات العربية نشأةً وتطوراً**، الطبعة الثانية، مطبعة الجبلاوي، شبرا، القاهرة، مصر.

هلال، عبد الغفور حامد، (2004)، **العربية خصائصها وسماتها**، الطبعة الخامسة، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.

الهمذاني، المنتجب حسين بن أبي العز، (1991)، **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق: محمد النمر وفؤاد مخيمر، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدوحة، قطر.

وافي، علي عبد الواحد، (1951)، **اللغة والمجتمع**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

الودغيري، علي، (1987)، اللفظ ومستواه الصوابيّ، **مجلة اللسان العربي**، الرباط، العدد التاسع والعشرون، ص35-87.

ولفنسون، إسرائيل، (1982)، **تاريخ اللغات السامية**، الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت، لبنان.

**ب. المراجع الأجنبية:**

Hyman, Larry, M. **Phonology Theory and Analysis**, Holtrinchart and Winston New York.

Lehman, Winfred, (1992), **Workbook For Historical linguistics**, Summer Institute of Linguistics, Dallas.

Wright, W., (1939), **Lectures on the comparative grammar of the Semitic languages**, (Amsterdam: philo press).

# السيرة الذاتية


الاســـــــــم: منصور عبد الكريم سالم الكفاوين.

الكــلـــيـــة: الآداب.

التــخــصـــص: اللغة العربية.

الســـنـــة: 2007.

العنـــوان البريدي: المملكة الأردنية الهاشمية، الكرك، مؤتة، حي إنجاصة.

الهـــاتف الخلوي: 00962779429786.